

تاريخ العرب الحديث

من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

اعداد

دكتور

حلمى محروس إسماعيل

دكتوراه آداب في التاريخ الحديث

استاذ بكليات الآداب والتربية

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

د. ش. الدكتور مصطفى مشرفة

ت. ٤٨٣٩٤٧٢ الإسكندرية



Bibliotheca Alexandrina

0108906

ايهاب النوركي

تاريخ العرب الحديث

من الغزو العثماني
إلى نهاية الحرب العالمية الأولى

دكتور

حلمي محروس أسماعيل

١٩٩٧

الناشر

مؤسسة شباب الجامعة

٤٠ ش الدكتور مصطفى مشرفة

ت : ٤٨٣٩٤٧٢ الاسكندرية

(٥) الفصل الخامس؛ وعنوانه «الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركى فى الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية واستقلال اليمن».

(٦) الفصل السادس؛ وعنوانه «مقاومة الإستعمار الأوروبى فى الوطن العربى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى».

(٧) الفصل السابع؛ وعنوانه «حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية ضد العرب».

ومن أهم المراجع التى اعتمدت عليها فى إعداد هذا الكتاب ما يلى:

- (١) د. أحمد أحمد الحقة: تاريخ مصر الإقتصادى فى القرن التاسع عشر.
- (٢) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية.
- (٣) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى.
- (٤) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل.
- (٥) أمين الريحانى: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته).
- (٦) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى.
- (٧) د. جلال يحيى: المغرب الكبير.
- (٨) مذكرات جيوليتى، وتعريب خليفة محمد التليس: الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا.
- (٩) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين.
- (١٠) الجهرال رودلفوغراتسيانى، وترجمة ابراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة.
- (١١) سلفاتور أبونتى، وترجمة طه فوزى: مملكة الإمام يحيى.
- (١٢) شفيق غربال: محمد على الكبير.
- (١٣) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين - جزء ١.

- (١٤) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)
- (١٥) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨).
- (١٦) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث.
- (١٧) د. علي الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- (١٨) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢).
- (١٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
- (٢٠) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناد دولة مصر محمد علي - تقرير باورنج.
- وقد تحريت الدقة العلمية والأسلوب السهل في تقديم مادة هذا الكتاب، بما يخدم طلاب الجامعات والمتهمين بدراسة تاريخ العرب وأحوالهم في العصر الحديث، ومنذ الغزو العثماني إلى الحرب العالمية الأولى.
- هذا، وقد أتيح لي تدريس موضوعات هذه المادة في الجامعات الليبية. وأرجو أن أكون قد وفقت في إعداد هذا الكتاب وإبراز الحقائق، بصورة تتناسب مع أهمية تلك الحقبة التاريخية.

وما توفيقي إلا بالله،

د/ حلمي محروس اسماعيل

طرابلس في ٦ / ٤ / ١٩٩٥ م

دراسات في تاريخ العرب الحديث

الفصل الأول

الغزو العثماني للبلاد العربية

- ضم المشرق العربي والمغرب العربي لأملاك العثمانيين.
- نظام الحكم العثماني في الولايات العربية.
- أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثماني.

الفصل الأول

الغزو العثماني للبلاد العربية

خلال النصف الأول من القرن السادس عشر إتجهت الدولة العثمانية إلى فرض سيادتها على العالم العربي والإسلامي بعد أن توسعت في فتوحاتها في أوروبا الشرقية، حتى شملت كل بلاد البلقان ووصلت إلى أسوار فيينا.

وقد ارتبط نزول الأتراك العثمانيين في الشرق العربي وفي المغرب العربي، بالعدوان الأوروبي البرتغالي والأسباني على البلاد العربية في الشرق والغرب، كما اصطدمت الدولة العثمانية في غزوها للشرق العربي بالدولة الصفوية في فارس والعراق وارمينيا، وبالدولة المملوكية في الشام ومصر.

وفي المغرب الأقصى (مراكش) واجه العثمانيون حكامه الأشراف السعديين الذين أرغموهم على احترام استقلال بلادهم، والإلتزام بحسن الجوار، وخاصة بعد أن وصلت أملاك العثمانيين إلى الجزائر.

وقرب نهاية القرن السادس عشر الميلادي، كان العثمانيون قد تمكنوا من ضم البلاد العربية في الشرق والغرب، باستثناء المغرب الأقصى لعجزهم عن إخضاع حكامه الأقوياء.

ضم المشرق العربي لأملاك العثمانيين

بدأ العثمانيون زحفهم على المشرق العربي، بالاستيلاء على الشام ومصر.

فتح الشام ومصر

بدأ الخلاف بين المماليك والعثمانيين منذ عهد السلطان محمد الفاتح، بسبب تدخل العثمانيين في شئون بعض الإمارات التركمانية التي كانت خاضعة لدولة المماليك، في شمالي سورية بإقليم جبال طوروس، ومنها إمارة البستان (ذي القدرية)، وذلك بعد أن أمتد النفوذ العثماني في شرقي الأناضول. وكانت المنازعات مستمرة بين الدولتين العثمانية والمملوكية بسبب الخلاف على الحدود بينهما.

ثم زادت مدة الخلاف بين السلطان قنصوه الغورى المملوكى والسلطان العثمانى سليم الأول، وذلك على أثر ازدياد روابط الصداقة بين السلطان الغورى والشاه إسماعيل الصفوى الذى كان يعادى العثمانيين.

وكانت اتصالات قد حدثت بين السلطان الغورى والشاه إسماعيل الصفوى بعد معركة جالديران فى أغسطس سنة ١٥١٤، التى انتصر فيها العثمانيون على الصفويين. وقد أسفرت هذه الاتصالات عن عقد تحالف بين الدولتين المملوكية والصفوية، تعهد بموجبيه السلطان الغورى بأن يعمل على منع تفاقم الخطر العثمانى، بإرسال قوات مملوكية إلى حدود سورية الشمالية لوقف زحف الجيش العثمانى.

وكان استيلاء السلطان سليم الأول على إمارة «دلفادر» فى يونية سنة ١٥١٥، وقتل حاكمها علاء الدولة الذى كان يؤيده المماليك، بداية صراع جديد مع دولة المماليك.

وبعد هذه التطورات أخذت تتزايد شكوك السلطان الغورى فى نوايا العثمانيين. ومما كدّر العلاقات بين سليم الأول وقنصوه الغورى، أن السلطان الغورى قد آوى إليه الأمير قاسم أحد أبناء الأمير أحمد الأخ الأكبر لسليم، الذى قام سليم بمحاربته وقتله، واتخذ السلطان الغورى من الأمير قاسم أداة لتهديد السلطان سليم.

ومما يذكر أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية، وأن الصراع بين الدولتين لم يتجاوز مناطق الحدود المشتركة بينهما.

وقد بدأ الصدام بين الدولتين فى ربيع عام ١٥١٦، عندما أعد السلطان العثمانى سليم الأول جيشا بقيادة الصدر الأعظم سنان باشا، وفى البداية كان يقصد ضرب أحد الأقاليم الصفوية، ولكن السلطان الغورى منع إرسال قوافل التموين من حلب إلى قوات السلطان سليم، فلما بلغ سليم ذلك تحرك بقواته

«الأخذ الديار المصرية».

ويضيف ابن أبي السرور البكرى الصديقى فى كتابه «الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة» قائلاً «فلما تحقق الغورى عزم مولانا السلطان لأخذ بلاده، طار فؤاده، فنفق على عسكره نفقة السفر، وذلك فى يوم الاثنين ثامن عشر ربيع أول سنة اثنين وعشرين وتسعمائة، فأخرج لكل مملوك مائة دينار وجامكتين أربعة أشهر، وثمن حمل سبعة دناتير... خرج الغورى فى يوم السبت الخامس عشر ربيع الآخر من السنة المذكورة متوجها إلى البلاد الشامية والحلبية ومع القضاة الأربع والخليفة المتوكل وخليفة الرقاعية، ونزل بالريدانية، وكان عدد العساكر الذين معه خمسة آلاف»^(١).

وهكذا خرج السلطان الغورى على رأس جيشه فى ١٦ مايو سنة ١٥١٦، قاصدا بلاد الشام إلى حلب، وفى ٤ يونيو وصل إلى غزة، وقضى بها خمسة أيام، ثم رحل إلى دمشق ومكث بها تسعة أيام، ومر بحمص، ووصل إلى حلب فى أوائل يولييه وجعل منها قاعدة أمامية لجيشه.

وقبل خروجه من القاهرة عهد السلطان الغورى إلى طومان باى أحد القادة الكبار، بأن يكون نائباً عنه فى حكم مصر.

ولما وصلت تحركات المماليك إلى السلطان العثمانى سليم الأول، بعث رسلا من طرفه إلى السلطان الغورى، لعرض شروط الصلح على الغورى.

وقد استقبل السلطان الغورى رسل السلطان سليم، وأبدى رغبته فى السلم والصلح.

وكان رسل السلطان سليم قد ذكروا له أن السلطان سليم لا ينظر إلى الغورى إلا نظرتة للوالد الذى يطلب منه الدعاء، وأكدوا أن العثمانيين ما قدموا إلا لحرب الشاه الصفوى، وسوف لا يرجعون دون القضاء عليه. فرد عليهم الغورى قائلاً

(١) د. عمر عبد العزيز: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢). ص ٧٤ (نقلا عن الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة)

«لولا أن سليم مثل ولدى ما جئت من مصر إلى هنا بأهل العلم جميعاً حتى نصلح بينه وبين اسماعيل شاه».

ورداً على زيارة البعثة العثمانية، قرر السلطان الغورى أن يرسل سفارة من طرفه إلى السلطان سليم، واستشار كبار رجال دولته فى هذا الأمر، فأشاروا عليه أن يرسل اثنين من أهل العلم والدين فى محاولة لحقن دماء المسلمين.

ولكن السلطان الغورى أرسل بدلاً من ذلك، كاتم سره الأمير مغلباى بصحبة عشرة من أفضل العساكر، إلى السلطان سليم ليؤكد له رغبته فى الصلح واهتمامه بالوساطة فى هذا الشأن.

وقد تضايق السلطان سليم بشدة من اصطحاب العسكر لرسول السلطان الغورى، وقال «يا مغلباى، أستاذك ما كان عنده رجل من أهل العلم يرسله لنا..؟ وإنما أرسلك بهؤلاء العشرة يرعب بهم قلوب عسكرى ويخوفهم برؤية أجناده، ولكن أنا أكيد بمكيدة أعظم من مكيدته»^(٢).

وعقب ذلك أمر السلطان سليم بالقبض على مغلباى وكاد أن يشنقه لولا شفاعته بعض وزراء سليم.

وبعد ذلك عاد مغلباى إلى السلطان الغورى فى حالة يرثى لها، فأخبره بما حدث، وأبلغه برد السلطان سليم أن «قل لأستاذك يلاقينا على مرج دابق».

وفى ذلك الوقت استقر رأى السلطان سليم على إيقاف زحفه على الصفويين، وحسم الأمر مع المماليك لدواعى استراتيجية.

ومن وجهة أخرى تأكد للسلطان الغورى أنه لا مفر من القتال، فأمر قواته بالخروج من حلب والاستعداد للقتال.

وكان موقف السلطان الغورى بالغ الخطورة، بسبب كراهية السكان المحليين فى قيسارية وعينتاب والمناطق المجاورة، للحكم المملوكى، وتأثرهم بالدعاية العثمانية

(٢) د. عمر عبد العزيز: المرجع السابق. ص ٧٥.

التي وعدتهم بإرساء قواعد العدل، وإقامة حكومة صالحة.

بالإضافة إلى التناحر والانقسام بين صفوف كبار القادة المماليك، ولا يرون حرجاً في الاطاحة بالسلطان الغوري، والاعتراف بالسلطان سليم كحاكم لهم، من أجل المحافظة على مراكزهم وقوتهم، وكان خاير بك حاكم حلب، على رأس هذه المجموعة المتخاذلة.

موقعة مرج دابق:

وفي ٢٤ أغسطس سنة ١٥١٦ اشتبك الحبشان المملوكي والعثماني في معركة حامية في سهل مرج دابق بالقرب من حلب، وفي هذه المعركة انتصر العثمانيون، بسبب التفوق العسكري لقوات المشاة والمدفعية بالجيش العثماني، بالإضافة إلى حدوث انقسام في القيادة العليا للمماليك، فعندما تخرج موقف الجيش المملوكي سحب خاير بك حاكم حلب وقائد الجناح الأيسر للجيش المملوكي، القوات التي تحت إمرته من المعركة، وأشاع هزيمة المماليك ونادى «الفرار الفرار، فإن السلطان سليما أحاط بكم، وقتل الغوري، والكسرة علينا»^(٣).

وعلى أثر ذلك حلت الهزيمة بالجيش المملوكي، وسقط صريعا السلطان الغوري، وذاع نبأ وفاته بسرعة بين العثمانيين، فقاموا بنهب المعسكر المملوكي، وجمعوا غنائم هائلة.

ويصف ابن أبي السرور البكري في كتابه «الكواكب السائرة في أخبار مصر والقاهرة» نهاية السلطان الغوري، بقوله:

«وأراد الهرب، فانقلب من على فرسه ومات، وراح تحت سنابك الخيل، فوقع النهب في عسكر الغوري، وزال ملكه على لمح البصر»^(٤).

ولما شاع نبأ هزيمة الجيش المملوكي، أغلق أهالي حلب أبواب مدينتهم في وجه المماليك الفارين من المعركة، فسلخوا طريقهم إلى دمشق في ظروف قاسية.

(٣) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع . ص ٧٦
(٤) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع . ص ٧٦ (نقلا عن ابن أبي السرور البكري).

وفى ٢٨ أغسطس دخل السلطان سليم حلب بدون مقاومة، واستولى على الأموال والامدادات التى تركها المماليك فى قلعتها، ورحب أهالى حلب بالسلطان العثمانى سليم، ودعا له الخطباء فى مساجدها فى صلاة الجمعة.

وقد مكث السلطان سليم ثمانية عشر يوما فى حلب، نظم خلالها شئون المدينة وما حولها وفى ٢٠ سبتمبر سنة ١٥١٦ وصل السكان سليم إلى مدينة حماة واستولى عليها، وبعد ذلك يومين استولى على مدينة حمص.

وفى ٩ أكتوبر وصل إلى مدينة دمشق، فقابله أهلها على اختلاف طوائفهم بالترحاب وفتحوا له أبواب مدينتهم.

وباستيلاء السلطان سليم على دمشق، صارت بلاد الشام كلها تحت السيطرة العثمانية.

زحف العثمانيين على مصر

وفى البداية أرسل السلطان سليم سفارة إلى طومان باى الذى انتخبه كبار المماليك سلطانا على مصر، ويعرض عليه الاعتراف به كحاكم لمصر تابع له، وهدده إذا رفض الدخول فى طاعته.

ولم تنجح هذه المحاولة فى الوصول إلى اتفاق مع المماليك، فأشار بعض مستشارى السلطان سليم عليه بأن يتقدم بقواته إلى مصر.

وعلى هذا بدأ الجيش العثمانى زحفه، فعبر صحراء سيناء، رغم تعرض خط مواصلاته للهجوم من جانب قبائل البدو.

وكان طومان باى يرغب فى التصدى للعثمانيين عند الصالحية بإقليم الشرقية، قبل أن يصلوا إلى موارد المياه والمراعى، وليمنعهم من الحصول على قسط من الراحة بعد المشاق التى تكبدوها أثناء مسيرتهم عبر صحراء سيناء، ولكن قادة المماليك الكبار عارضوا فى ذلك، وأصروا على الوقوف عند معسكر الريدانية خارج القاهرة مباشرة.

موقعة الريدانية:

وعند معسكر الريدانية استعد الجيش المملوكى لمقابلة الجيش العثمانى، وأجريت تحصينات عاجلة بها، ونصبت المدافع حول المعسكر، وكان طومان يستعد للاشتباك مع العثمانيين فى معركة طويلة.

وفى الثالث والعشرين من يناير سنة ١٥١٧ تقابل الجيشان، وبرغم المقاومة الباسلة التى أبدأها طومان باى، فقد حل الدمار بالقوات المملوكية، وهزم المماليك للمرة الثانية أمام العثمانيين.

وفى هذه المعركة قتل سنان باشا، وبعد أن يثس طومان باى من مواصلة المقاومة بمن بقى من قواته، اضطر إلى الهرب من أرض المعركة.

وعلى أثر ذلك دخل العثمانيون القاهرة، وقاموا بأعمال السلب والنهب، واقتحموا بيوت أمراء المماليك ونهبوا محتوياتها.

ومع ذلك استمر القتال فى شوارع القاهرة لمدة ثلاثة أيام، بمشاركة الأهالى الذين كانوا يرمون العثمانيين بالحجارة.

ولما أدرك طومان باى استحالة تحقيق النصر على العثمانيين، بعد أن تخلى عنه معظم المماليك، اضطر إلى الهرب إلى مدينة البهنسا فى مصر الوسطى، وأخذ يجمع حوله قوة مختلطة من المماليك والعرب، وفى نفس الوقت دخل فى مفاوضات مع السلطان سليم، وأبدى استعداداه لأن يحكم مصر كتابع له، وأن يؤدى له الجزية، إذا جلت القوات العثمانية عن مصر.

وقد اهتم السلطان سليم بهذا العرض، وأرسله سفارة من كبار رجال الدين للتفاوض مع طومان باى، ولكن اتباع طومان باى عطلوا جهوده، وهاجموا سفراء السلطان سليم وطاردهم، مما أثار حنق السلطان سليم الذى تحقق له أن طومان باى لا يريد إلا الحرب، فأمر بضرب أعناق كبار المماليك الذين سجنهم، واستعد للحرب لحسم الأمر بينه وبين سلطان المماليك.

وقد حدث ذلك فى الثامن من إبريل سنة ١٥١٧ ، وانتهت المعركة بهزيمة الممالك وانتصار العثمانيين بسبب تفوتهم فى العدد والسلاح .

وعقب ذلك هرب طومان باى إلى إقليم البحيرة ، واختفى عند شيوخ عربها ولكنهم وأدركوا بعد ذلك خطورة إيوائهم لطومان باى ، فأخبروا السلطان سليم بمكان اختفائه ، فأرسل فرقة من جيشه قامت بالقبض عليه وكبلته بالحديد وعادت به إلى السلطان سليم ، بينما تشتت أنصاره فى البلاد .

ولما دخل طومان باى على السلطان سليم صاح قائلاً « الحمد لله الآن أستطيع القول بأننا ملكنا ملك مصر » .

ثم استطرد قائلاً « والله ما كان قصدى أذيتك ، ونويت الرجوع من حلب ، ولو أطعنى من الأول وجعلت السكة باسمى ما جئت لك ولا دست أرضك .

ورد طومان باى قائلاً « الأنفس التى تربت فى العز لا تقبل الذل ، وهل سمعت أن الأسد يخضع للذئب ؟ لا أنتم أفرس منا ولا أشجع منا ، وليس فى عسكريك من يقايسنى فى حومة الميدان » ^(٥) .

وقد أعجب السلطان سليم بشجاعة طومان باى ، وتردد بعض الوقت فى اتخاذ قرار نهائى بشأنه .

وأخيراً رضخ السلطان سليم لتحريض بعض مستشاريه ومعاونيه من كبار المماليك ، ومنهم خاير بك وچان بردى الغزالى ، ووافق على إعدام طومان باى ، وتم ذلك شنقا على باب زويلة ، فى ٢٣ إبريل سنة ١٥١٧ .

وبذلك انتهى حكم دولة المماليك الجراكية ، وخضعت مصر للحكم العثمانى ، وفقدت مصر استقلالها وسيادتها .

وبعد إعدام طومان باى قام وزراء السلطان سليم بتسجيل أسماء كبار التجار والبنائين والنجارين والحدادين وأصحاب الحرف الأخرى ، وألزموهم بالسفر إلى القسطنطينية عاصمة الدولة العثمانية .

(٥) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٨١ .

ومع أن السلطان سليم قد قضى خمسة أشهر بعد اعدام طومان باى، فإنه لم يحاول تعقب المماليك فى الدلتا وفى صعيد مصر، ولم يتم بغزو شامل للأقاليم التى خضعت ضمناً للسيطرة العثمانية.

وفى العاشر من سبتمبر سنة ١٥١٧ بدأ السلطان سليم رحلة العودة إلى عاصمة دولته القسطنطينية، وأخذ معه «ألف جمل محملة من ذهب وفضة، هذا خارجاً عما أخذه من التحف والسلاح والصينى والنحاس والخيول والبغال والجمال، وغير ذلك حتى نقل منها الرخام الفاخر وأخذ منها كل شئ حسن»^(٦).

عوامل انهيار الدولة المملوكية وانتصار العثمانيين:

وأهم هذه العوامل ما يلى:

(١) تفوق العثمانيين على المماليك فى الناحية الحربية؛ فكان العثمانيون يستخدمون الأسلحة النارية وخاصة المدفعية، وبينما استمر الجيش المملوكى فى الاعتماد على الفروسية واستعمال السيوف والرماح، كما كان متبعاً خلال العصور الوسطى، ولم يهتم المماليك بتطوير أسلحتهم وأساليبهم الحربية وفقاً للأسلحة والأساليب الحديثة.

وقد اعترف كبار المماليك بعد معركة الريدانية بفعالية الأسلحة النارية التى استخدمها الجيش العثمانى فى القتال، وأوضح ذلك الأمير كرتباى الجركس بعد القبض عليه، عندما سأله السلطان سليم «أين فروستك وشجاعتك؟»، فرد كرتباى قائلاً «أسمع كلامى واصنع إليه حتى تعلم أنت وغيرك، أن منا فرسان المنايا والموت الأحمر، وإذا لم تصدق فجرب، فأمر عسكرك أن يتركوا ضرب البندق فقط، وها أنت معك مئتا ألف من جميع الأجناس، وقف مكانك، وصف عسكرك ويخرج لك منا ثلاثة أنفار، أنا عبد الله والفارس الكرار السلطان طومان باى والأمير علان، وانظر بعينك كيف تفعل هذه

(٦) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٨٣ .

الثلاثة، تبقى تعرف روحك إن كنت ملكا أو يصلح لك أن تكون ملكا...»^(٧).

(٢) عدم استقرار الحكم في دولة المماليك؛ وذلك نتيجة لكثرة الفتن والاضطرابات حول ولاية العرش حتى في أخرج الأوقات.

(٣) حدوث بعض الخيانات في صفوف المماليك أثناء القتال؛ كما حدث من جانب خاير بك وچان بردى الغزالي، ومن بعض المقربين من السلطان الغوري، مثل الخواجة إبراهيم السمرقندي والخواجة يونس العادلي والعجمي الشنقجي، وهؤلاء كابتوا السلطان سليم بأحوال الدولة المملوكية، وانضموا إلى جانب السلطان العثماني في أعقاب معركة مرج دابق.

وعندما تخرج موقف طومان باي عقب معركة الريدانية، تخلص عنه جانم السيفي كاشف الفيوم، وانضم إلى السلطان سليم.

(٤) سوء الحالة الاقتصادية في مصر عقب تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء الصالح؛ فقدت الدولة المملوكية أحد الموارد الرئيسية لدخلها، الذي كانت تحصل عليه من المكوس التي كانت تفرضها على التجارة العابرة بأراضيها.

وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على الأعداد للجيش الذي قاده السلطان الغوري واشتبك به مع العثمانيين في معركة مرج دابق، فلم تكن الأموال التي تحت تصرفه تكفي لدفع نفقات الحرب لجميع أفراد جيشه، مما أدى إلى تدمير بعض فئات الجند، وأثر ذلك على تماسك القوات المملوكية في أخرج اللحظات التي مرت بها.

(٧) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع. ص ٨٢.

انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين

وبعد أن خضعت مصر للحكم العثماني، انتقلت الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين، وكانت مصر قد أصبحت قاعدة الخلافة الإسلامية منذ سقوط بغداد في أيدي المغول، واستقدام السلطان المملوكي الظاهر بيبرس لأحد أبناء البيت العباسي وهو أحمد ابن الإمام الظاهر، ولُقّب الخليفة العباسي الجديد المستنصر بالله، وقام الخليفة الجديد بتقليد السلطان المملوكي حكم «الديار المصرية والبلاد الشامية والديار بكرية والحجازية واليمينية والفراتية، وما يتجدد من الفتوح غورا ونجداً...»^(٨).

ولم يكن الخليفة العباسي الجديد يباشر أى عمل فى الدولة، ولم يكن له أية سلطة أو نفوذ حقيقى.

وقد ظلت مصر تحتضن الخلافة العباسية، وكانت تتجه إليها انظار العالم الإسلامى فى مشارق الأرض ومغاربها، حتى الغزو العثماني.

ويذكر أن الخليفة المتوكل على الله، آخر الخلفاء العباسيين المقيمين بمصر، قد تنازل عن الخلافة للسلطان العثماني سليم الأول، وسلمه شاراتها من مخلفات الرسول الكريم.

وعند خروج السلطان سليم من مصر اصطحب معه الخليفة المتوكل على الله، فأسف الناس على خروجه من مصر، وأخذوا يرددون «قد انقطعت الخلافة من مصر وصارت باسطنبول».

وبعد ذلك اضطر السلطان سليم إلى وضع الخليفة المتوكل على الله فى السجن باسطنبول، بسبب تصرفاته الشاذة ثم أخرج عنه السلطان سليمان، وأعادته إلى مصر فى عام ١٥٢٠، وظل يعيش فيها حتى وفاته فى عام ١٥٤٣.

هذا، لم يكن السلطان سليم يهتم بلقب الخليفة، بعد أن أصبح شائع الاستعمال مبتذلاً، ولم يعد لهذا اللقب قدسيته واحترامه، مما كان معروفاً فى

(٨) د. عمر عبد العزيز عمر: نفس المرجع ص ٢٣.

العصور الوسطى، وخاصة بعد أن فقدت الخلافة أيام المماليك، كل ما كان له من هبة ونفوذ.

ولم يتمسك السلاطين العثمانيون بمسألة الخلافة إلا في أواخر القرن الثامن عشر، نتيجة لتطور الظروف السياسية للدولة العثمانية، ورغبتهم في فرض سلطتهم الروحية على جميع المسلمين، حتى من يخضعون لسيطرة دولة مسيحية.

وكانت أول وثيقة رسمية يذكر فيها السلطان العثماني بلقب خليفة، هي معاهدة «كوتشك قينارجي» Kuchuk Kajarja، التي عقدت بين روسيا والدولة العثمانية في عام ١٧٧٤، ونصت على وضع المسلمين في بلاد القرم التي استولت عليها روسيا، تحت النفوذ الروحي للسلطان العثماني.

وفي عهد السلطان عبد العزيز في الستينات والسبعينات من القرن التاسع عشر، ظهر لقب الخلافة بمعناه القديم، الذي يعنى السيطرة على كافة المسلمين في أنحاء العالم.

وعندما وضع الدستور للدولة العثمانية، نص فيه على «أن جلاله السلطان بوصفه خليفة أعلى هو حامى الدين الإسلامى».

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثانى دعمت فكرة الخلافة على نطاق واسع، حيث أستخدمها كوسيلة سياسية لكبح جماح الدول الأوروبية التي كانت تحكم رعايا مسلمين، ولحسب تأييد المسلمين في الولايات العربية له، وكوسيلة لمقاومة امتداد النفوذ الأوروبى إلى الأقاليم الإسلامية فى إفريقيا وآسيا.

وقد جمع السلطان عبد الحميد الثانى حوله عددا من مشايخ العرب من أتباع الطرق الصوفية، استخدمهم لنشر دعوته إلى «الوحدة الإسلامية» فى نطاق الخلافة الإسلامية، فتنافسوا فى تمجيد دعوته وكسب رضاه، ومن أبرزهم الشيخ أبو الهدى الصيادى، وهو من أتباع الطريقة الرفاعية، وكان يقول «أن الخلافة ضرورة إيمانية، انتقلت شرعيا من أبى بكر إلى العثمانيين، وبأن الخليفة هو ظل الله على الأرض ومنفذ أحكامه، وبأن من واجب المسلمين جميعا أن يطيعوه وأن يكونوا من

الشاكرين إذا أصاب، ومن الصابرين إذا أخطأ، وبأن عليهم، حتى إذا ما أمرهم، بمخالفة شرائع الله، أن يلجأوا قبل عصيانه، إلى النصيحة والدعاء واثقين بأن الله أقوى منهم على تغييره^(٩).

ضم الحجاز لأملاك العثمانيين

وبخضوع مصر للسيطرة العثمانية، خضع الحجاز للعثمانيين سلمياً وتلقائياً، إذ كان الحجاز يتبع مصر من فترات سابقة، عندما قبل أشراف مكة ذكر اسم السلطان المملوكي في خطبة الجمعة بمساجد الحجاز، ونقشوا اسمه على السكة، وكان النفوذ المصري يقتصر على ذلك.

وكان سلطان المماليك يحتفظ بلقب «خادم الحرمين الشريفين»، وفي أواخر عهد سلطنة المماليك، بدأت تضعف السيادة المملوكية على الحجاز. وكان الحجاز يمثل منطقة حيوية بالنسبة لمصر من الناحية العسكرية.

كما كانت مصر مركز القوافل الحج التي كانت الحكومة المصرية تتولى حراستها، وتلزم بإرسال كسوة سنوية، وتخصص الأوقاف للاتفاق منها على فقراء مكة والمدينة، وعلى الحرمين الشريفين.

وأثناء وجود السلطان سليم الأول في مصر، استقبل ابن شريف مكة بركات الثاني بن محمد، الذي جاء ليعلن خضوع وطاعة والده للسلطان العثماني، مثلما كان يخضع في السابق للسلطان المملوكي.

وقد أرسل شريف مكة مفاتيح الكعبة مع ابنه إلى السلطان سليم بالقاهرة، ومعه خطاب يعلن فيه خضوع الحجاز وولائه للسلطان العثماني، كما يهتبه بفتوحاته العظيمة، فقبل السلطان سليم ولاءه بارتياح، وثبته في إمارته على الحجاز.

كما أبقى السلطان سليم على نظام الشراقة بالحجاز بنفس الوضع السابق، وإلى جانبه أنشأ السلطان سليم منهجية عثمانية في جدة أطلق عليها اسم «ولاية

(٩) د. عمر عبد العزيز: نفس المرجع. ص ٨٧.

الحبش»، وعين لها حاكما عثمانيا يدعى حسين الرومى، وكان يتبع والى مصر
خاير بك.

وبعد خضوع الحجاز للعثمانيين، اتخذ السلطان العثماني لقب «خادم
الحرمين الشريفين»، على غرار كان يفعله السلطان المملوكى من قبل.
ويظهر العثمانيين فى البحر الأحمر، بعد سيطرتهم على الحجاز، أخذوا
يعملون على إبعاد الخطر البرتغالى عنه.

فتح اليمن

كان المماليك يسيطرون على زبيد فى اليمن منذ نزلت قواتهم هناك بناء على
طلب طائفة الزيدية الشيعية الذين استجدوا بهم ضد أسرة بنى طاهر الشافعية
الحاكمة، وتمكنت القوات المملوكية حينذاك من احتلال زبيد وتعزو صنعاء.

وعندما علم المماليك فى اليمن بسقوط دولتهم فى مصر، شارع الاضطراب
فى صفوفهم، ورأى قائد الحملة المملوكية الأمير اسكندر الشركسى أنه لا مفر
من الاعتراف بالسيادة العثمانية، لكى يقوى موقف الحملة فى اليمن، ويقضى
على الخلافات التى ظهرت بين صفوفها.

وفى نفس الوقت أقر السلطان سليم الأول الوضع القائم فى اليمن، وثبت
اسكندر الشركسى فى الحكم باليمن، وأمره بإقامة الخطبة له بالمساجد، وضرب
السكة بإسمه، فامثل اسكندر لأوامره.

ولكن نفوذ العثمانيين فى اليمن ظل ضعيفا، ولم يتمكنوا من دعم نفوذهم
هناك حتى عام ١٥٣٨، بسبب انشغال قواتهم فى جبهات حربية متعددة.

وكان العثمانيون قد حاولوا مد نفوذهم المباشر إلى اليمن، منذ أوائل عام
١٥٢٠، عندما أمر خاير بك حاكم مصر والى جدة العثماني حسين الرومى، بأن
يضم إليه ولاية السواحل اليمنية، ولكن المماليك فى اليمن رفضوا تسليم الحكم
إليه، وتكررت هذه المحاولة فى عامى ١٥٢٣ و ١٥٢٧، ولم تنجح الحملات التى
أرسلها العثمانيون فى فرض النفوذ العثماني الفعلى فى اليمن.

محاولة العثمانيين طرد البرتغاليين من المحيط الهندي واستكمال فرض سيطرتهم على سواحل اليمن:

وبعد أن تزايد الخطر البرتغالي في البحر الأحمر والمحيط الهندي، وأصبح بشكل تهديدا مباشرا للنفوذ العثماني في هذه المنطقة، اعتزم السلطان سليمان القانوني طرد البرتغاليين الدخلاء من المحيط الهندي.

وفي عام ١٥٣١ أصدر السلطان سليمان أوامره إلى واليه على مصر سليمان باشا الخادم ببناء أسطول كبير في دار الترسانة في السويس، وأن يتولى قيادة حملة بحرية إلى اليمن والهند.

وفي عام ١٥٣٧ تمكن البرتغاليون من الاستيلاء على ميناء ديو على الساحل الغربي للهند، وطلب حاكم جوجارات «بهادر شاه» المساعدة من السلطان العثماني، فأقدم البرتغاليون على قتله، بعد أن علموا باتصاله بالسلطان العثماني، الذي بلغه مقتله.

كما علم السلطان العثماني باتصال البرتغاليين بأعدائه الفرس، وإمدادهم بالمعونات الحربية والخبراء لتدريبهم على صناعة الأسلحة الحديثة وطرق استخدامها.

وكل ذلك قد أوغر صدر السلطان العثماني، ودفعه للتعجيل بالانتقام من البرتغاليين، حتى تصبح البحر الأحمر بحيرة عثمانية، ولكي يمد السيطرة العثمانية على سواحل الهند، وأسند السلطان العثماني مهمة تحقيق هذا الهدف إلى سليمان باشا الخادم والي مصر.

وقد عكف سليمان باشا على إعداد الحملة، وأجرى اتصالات مع الحكام العرب في عدن وعلى طول الساحل اليمني، ودعاهم للدخول في طاعة السلطان العثماني.

وفي ٢٨ يونيو سنة ١٥٣٨ غادرت الحملة ميناء السويس، ومرت بميناء جدة، ثم وصلت عدن في ٣ أغسطس سنة ١٥٣٨، وقام حاكمها عامر بن داود

الطاهري بتسليمها إلى العثمانيين، معلنا ولاءه للسلطان العثماني، وحاول استرضاء سليمان باشا الخادم لتثبيتته في الحكم، ولكن سليمان باشا تشكك في نيّاته، وأمر بشنقه، وعين الأمير بهرام أحد صنادق الحملة، حاكما على عدن، وترك معه حامية عثمانية.

وبعد ذلك اتجهت الحملة إلى ميناء ديو، ووصلته في أوائل سبتمبر سنة ١٥٣٨، وفرض حصارا عليه.

وبعد شهرين علم سليمان باشا بقرب وصول أسطول برتغالي كبير إلى ميناء ديو لا بعاد العثمانيين عنه، فعندئذ قرر سليمان باشا فك الحصار والانسحاب إلى الشواطئ العربية.

وبعد عودة سليمان باشا من الهند عمل على إتمام فتح السواحل اليمنية، وتقدم نحو عدن ومخا، حيث أنزل جنوده استعدادا للزحف على زبيد مقر الحكام الماليك، بهدف القضاء نهائيا على قلوب الماليك الباقين في اليمن.

وباستخدام وسيلة الغدر التي قضى بها على عامر بن داود من قبل، أرسل إلى الناخودة أحمد والي زبيد المملوكي يؤمنه في ولايته ويستدعيه لمقابلته في مخا، وبعد أو وصل إليها أمر سليمان باشا بقتله، وقام بتعيين أحد الضباط العثمانيين على زبيد، وعلى المنطقة التي كان يحكمها الماليك في إقليم تهامة.

وبعد القضاء على الطاهريين في عدن، وعلى الماليك في زبيد، ومنذ عام ١٥٣٩، لم يبق أمام العثمانيين إلا مواجهة أكبر قوة ضاربة في اليمن في ذلك الوقت، وهي قوة الزيديين وإمامهم شرف الدين.

الصراع بين العثمانيين والزيديين في اليمن:

وقد حاول كل من العثمانيين والزيد بين دعم سيطرته في الأقاليم التي بحوزته. وكان السلطان العثماني سليمان القانوني قد ثبت الأمرين اللذين عينهما سليمان باشا الخادم في عدن وزبيد، وأبلغ الإمام شرف الدين الزيدي إقرار الأوضاع القائمة في اليمن على ما هي عليه، وكلفه بإرسال القوافل إلى عدن، وأن يعمل على استتباب الأمن في البلاد.

وبعد ذلك ازداد اهتمام العثمانيين بتدعيم نفوذهم في اليمن، ففي عام ١٥٤٦ أرسلوا واليا جديدا هو أويس باشا على رأس جيش كبير، وذلك لتحويل اليمن إلى قاعدة حربية كبيرة لهم عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

وعلى أثر ذلك بدأ الصدام الحربي بين العثمانيين والزيديين في عهد أويس باشا. ومما شجع العثمانيين على استمرار محاولاتهم لوضع اليمن كله تحت سيطرتهم، نشوب الخلافات المحلية وانقسام الأهالي إلى زيدية وشافعية وإسماعيلية.

وقد امتدت الخلافات إلى الأسرة الحاكمة الزيدية نفسها، عندما عين الإمام شرف الدين إبنه على وليا للعهد، وحرّم منها إبنه الأكبر المطهر الذي كان يوصف بالقوة والبطش، مما تسبب في خروج المطهر على طاعة أبيه، وتولى عرش الإمامة، واتصل المطهر بالعثمانيين لمساعدته ضد أبنته شرف الدين.

وكان أويس باشا قد اتجه بجيشه إلى تعزيز لأهميتها الاستراتيجية في جنوب اليمن، وسقطت تغز في أيدي الجيش العثماني في فبراير سنة ١٥٤٦، وبعدها تقدم الجيش العثماني إلى ذمار، حيث توقف بعض الوقت بسبب اغتيال أويس باشا في عام ١٥٤٧ بأيدي بعض المتآمرين العثمانيين.

وقد كلفت الحكومة العثمانية أزدر باشا أحد قادة الجيش العثماني، بمواصلة جهود أويس باشا في اليمن، فتقدم إلى صنعاء وحاصرها في أغسطس سنة ١٥٤٧، وتمكن من هزيمة المطهر بعد أن وقع الخلاف بينه وبين العثمانيين.

ولم تلبث أن سقطت صنعاء في أيدي العثمانيين، وبذلك امتد النفوذ العثماني إلى المنطقة الشمالية، وبدأ الحكم العثماني يستقر مؤقتا في مناطق اليمن كلها.

وفي عام ١٥٤٩ عين السلطان سليمان القانوني أزدر باشا واليا على اليمن، فقام بعده اتصالات مع الإمام المطهر، وعرض عليه أن يترك له خراج البلاد التي يسيطر عليها، مقابل اعترافه بالسيادة العثمانية، وأن يدعو للسلطان العثماني في خطبة الجمعة.

وقد قبل المظهر تلك الإتفاقية بهتقة مؤقتة، ريثما يقوى ساعده من جديد، وينقلب على العثمانيين فى الفرصة المناسبة، وتهيأت الفرصة له عندما انتهت ولاية أزدمر باشا، وتولى على اليمن ولاية ضعفاء.

وفى عام ١٥٦٧ جمع المظهر الأنصار من حوله، واستمال القبائل إليه، وشن هجموما على العثمانيين فى صنعاء، وتمكن من دخول المدينة منتصرا فى سبتمبر من نفس العام.

ولما شعرت الحكومة العثمانية بخطورة الموقف فى اليمن قررت إرسال حملة كبرى إلى اليمن بقيادة سنان باشا وإلى مصر، وتحركت الحملة من مصر فى يناير سنة ١٥٦٩، ووصلت إلى ميناء ينبع، ونزل معظم قواتها إلى الساحل وملكوا الطريق البرى باتجاه الجنوب، ووصلت إلى منطقة عسير لتثبيت السيطرة العثمانية فيها

ثم أسرع سنان باشا بقواته إلى نعر لنجده القوات العثمانية التى كانت واقعة تحت ضغط القوات الزيدية التى كانت تعسكر فى قلعة حصينة تشرف على هذه المدينة، وبوصول القوات العثمانية اضطر الزيديون إلى إخلاء القلعة، فتحس موقف العثمانيين

كما أرسل سنان باشا بعض قواته جنوبا إلى عدن، وأمكن الاستيلاء عليها بسهولة بعد أيام قلائل من حصارها برا وبحرا

وبعد قتال مرير تمكن سنان باشا من فتح صنعاء سنة ١٥٧٠. وكان ذلك بداية لأخطر مرحلة من مراحل الحرب ضد الإمام المظهر، الذى اتخذ من قمم الجبال قواعد لقواته توجه منها ضرباتها إلى القوات العثمانية

وقد فشل سنان باشا فى الوصول إلى معقل الإمام المظهر واضطر فى النهاية إلى عقد الصلح معه، وكانت شروط الصلح تنص على أعتراف العثمانيين بزعامة الإمام المظهر فى المناطق التى يسيطر عليها فى تلاء وصعدة وعفار وغيرها، وأن تكون خطبة الجمعة وضرب السكة بإسم السلطان العثمانى.

بالإضافة إلى وضع حامية عثمانية صغيرة لا تزيد على ثلاثين جندياً، تقيم في صعدة كرمز للسيادة العثمانية على جميع أقاليم اليمن، بما فيها المنطقة التي يسيطر عليها الإمام.

وقد قبل الإمام المطهر هذه الشروط، واعترف بالسيادة العثمانية. وبذلك استعاد العثمانيون السيطرة على اليمن، وسمى ذلك بالفتح العثماني الثاني لليمن، وكان ذلك في عهد السلطان العثماني سليم الثاني، ولكن العثمانيين اضطروا إلى الانسحاب من اليمن سنة ١٦٣٥، على أثر ثورة الزيديين ضدهم، وكان لاختلاف المذهب الديني بين الجانبين أثره في ذلك. ثم أخذ العثمانيون يتحينون الفرصة لمعاودة احتلال اليمن، وتمكنوا من ذلك في سنة ١٨٧٢، واقتصر نفوذهم على إقليم تهامة وجنوبي اليمن وصنعاء وما حولها.

الفتح العثماني للعراق

بعد فتح الشام أصبحت الدولة العثمانية تطوق العراق من الشمال والغرب، وكان السلطان العثماني سليم الأول بعد انتصاره على الشاه اسماعيل الصفوي في موقعة جالديران سنة ١٥١٤، قد استولى على مناطق الأكراد في شمالي العراق، وعلى مدينة الموصل، بينما ظلت مناطق وسط وجنوب العراق بعمدها الهامة مثل بغداد والبصرة، في أيدي الصفويين حتى وفاة الشاه اسماعيل سنة ١٥٢٤. وقد أخذ حكام بغداد يترددون في ولائهم بين الشاه الصفوي والسلطان العثماني.

فبعد وفاة الشاه اسماعيل الصفوي زحف على بغداد ذو الفقار خان رئيس قبيلة الموصللو الكردية وحاكم أطراف لورستان والبختيارية في شمال العراق، وقتل حاكمها ابراهيم سلطان، واستولى على الحكم في بغداد، وأعلن ولاءه للسلطان العثماني سليمان القانوني، وطلب حمايته.

وفي عام ١٥٣٠ جهز طهمااسب الذي خلف أباه اسماعيل الصفوي على

العرش، حملة كبرى لاسترداد بغداد، ولكنه فشل فى ذلك بعد حصارها طويلا.

وبعد ذلك احتال طهماسب بأساليب الخيانة والغدر حتى تمكن من اغتيال ذى الفقار، ودخلت جيوش طهماسب بغداد، وعين محمد خان واليا عليها. وأثناء ذلك كان السلطان العثماني سليمان القانوني مشغولا بحروبه فى شرقى أوروبا، فى المجر وروادى الدانوب، لاختضاع هذه الأقاليم للسيطرة العثمانية.

السلطان العثماني سليمان القانوني يعلن الحرب على الشاه طهماسب سنة ١٥٣٤ وتتوغل جيوشه فى بلاد فارس والعراق:

وبعد أن بلغ طهماسب السن القانونية لتقلد منصب الشاه فى الدولة الصفوية، حاول السلطان العثماني سليمان القانوني منع قيام دولة عسكرية قوية فى بلاد فارس. كما رأى ضرورة انتزاع العراق بالكامل من الصفويين، حتى يمكن المحافظة على أطراف الدولة العثمانية الشرقية.

ولهذا الغرض أعد السلطان العثماني سليمان القانوني جيشا كبيرا، انطلق من حلب فى ابريل سنة ١٥٣٤ بقيادة الصدر الأعظم ابراهيم باشا، وتقدم بعد عبور نهر الفرات، وعن طريق كردستان إلى أذربيجان، وواصل زحفه صوب تبريز واستولى عليها، ومكث بها لحين وصول السلطان سليمان.

وفى سبتمبر سنة ١٥٣٤ وصل السلطان سليمان إلى تبريز حيث بدأت المرحلة الثانية لهذه الحملة، وتستهدف الاستيلاء على العراق.

ولم يلبث أن تقدم الجيش العثماني عبر شمال غربى فارس، دون أن يلقى مقاومة من جانب الصفويين، ثم وصل إلى سهل العراق عن طريق همدان، وقد استطاعت قوات السلطان سليمان أن تمنع أى مدد عن بغداد، حتى أحس حاكم المدينة أن الشاه قد تخلى عنه، ولم يرسل له أى مدد، ففر إلى فارس، وعلى ذلك أثر ذلك دخل العثمانيون بغداد بدون قتال.

وبعد ذلك أتم الجيش العثماني فرض السيطرة العثمانية على الأجزاء الشمالية والوسطى من العراق.

ولم تتوغل القوات العثمانية في الجنوب باتجاه البصرة، بعد أن أعلن حاكمها راشد بن معامس ولاءه للسلطان سليمان، وخضوعه للسيادة العثمانية، فثبته السلطان سليمان في منصبه.

وبعد أن قضى السلطان سليمان الشتاء في بغداد، غادرها في الربيع عائداً إلى استانبول عاصمة دولته، عن طريق تبريز في فارس، وعين سليمان باشا المجري وإلى ديار بكر السابق، واليا على بغداد

التقسيم الإداري للعراق تحت الحكم العثماني.

وبعد أن اكتمل الفتح العثماني للعراق، صار تقسيمه إلى أربع ولايات هي (١) ولاية الموصل، وتشمل مدينة الموصل وجزء الشمالي الغربي من العراق، ويمتد جنوباً إلى تكرب

(٢) ولاية شهر رور (کردستان) وتقع في الشرق من ولاية الموصل، وكانت مدينة كركوك مركز هذه الولاية، ولم تعمر طويلاً، بعد أن ترك العثمانيون الحكم فيها للعصابات محلية الكردي

(٣) ولاية بغداد، وكانت أقوى ولايات العراق وأهمها. لما كانت تتمتع به من مكانة عظيمة وشهرة فائقة بين مدن العالم الإسلامي منذ كانت عاصمة للخلافة العباسية. وكانت نصيب أكبر مركز ثقافي واقتصادي في العراق وكانت ولاية بغداد تتحمل مسئولية الدفاع عن ولاية شهر رور وولاية البصرة، ضد أي أخطار تتعرض لها

وكان والي بغداد يحمل لقب باشا من المرتبة الأولى، بينما الولاة الآخرون في الولايات الأخرى يحملون لقب باشا من المرتبة الثانية.

(٤) ولاية البصرة، وكان من الصعب تثبيت الحكم العثماني فيها، بسبب تعرضها باستمرار للغارات الفارسية، ولهجات قبائل البدو العربية.

فبعد الفتح العثماني للعراق بقليل، ثارت القبائل العربية في البصرة على الحكم العثماني، وانضم إليها حاكمها راشد بن معامس.

وفي عام ١٥٤٦ قاد والي بغداد إياس باشا حملة إلى البصرة ضد راشد، وبأمر

من السلطان العثماني، فتداعت أمامه قوة راشد، واضطر إلى الفرار إلى إقليم الإحساء في الجنوب على الخلية العربي، وأصبح إياس باشا أول وال عثماني على البصرة.

ومع ذلك فلأكثر من مرة تبادل الحكم في البصرة ولاية عثمانيون وشيوخ المتفق وشيوخ الحويزة، وانتهى الأمر بأن باعها واليها لكاتب الجند «أفراسياب»، مقابل مبلغ من المال تسلمها منه وإلى البصرة، وتولى أفراسياب حكمها في سنة ١٥٩٦، مع خضوعه للتبعية للدولة العثمانية.

وكانت العشائر الكردية تنتشر في ولايتي الموصل وشهرزور، بينما تنتشر العشائر العربية في ولايتي بغداد والبصرة.

وقد أقر العثمانيون حكم العصبيات المحلية في مناطق الأكراد، وفي المناطق العربية، وأدى ذلك إلى استبداد أمراء الأكراد وشيوخ العشائر العربية بالسلطة، وضعف النفوذ العثماني بها، ولم يقو الولاة العثمانيون على بسط سيطرتهم عليها. ومن جهة أخرى، استمر التنافس بين الصفويين والعثمانيين، من أجل فرض سيطرتهم وسيادتهم على العراق.

وفي عام ١٦٢٣ تمكن الصفويون من الاستيلاء على بغداد واستعادة سيطرتهم على العراق، ولكن ذلك لم يستمر طويلا، فقد أعاد السلطان مراد الرابع فتح العراق مرة أخرى في عام ١٦٣٨، وكانت آخر محاولة من جانب حكام فارس للاستيلاء على العراق في عام ١٧٣٣، في عهد نادر شاه، وإن كانت هذه الحملة قد فشلت في مهمتها، فقد تجددت الاشتباكات بين الطرفين من عام ١٧٤٣ حتى وفاة نادر شاه في عام ١٧٤٧، وبعد ذلك عقد صلح بين الجانبين «حول الحدود التقليدية مع دخول العراق في نطاق الإمبراطورية العثمانية».

وانتهى بذلك الصراع الفارس العثماني حول العراق، وظل العراق بعد ذلك تحت الحكم العثماني حتى الحرب العالمية الأولى عندما استولى عليه الإنجليز.

ضم المغرب العربى لأملاك العثمانيين

ضم العثمانيون معظم بلاد المغرب العربى فى عهد السلطان سليمان القانونى .
وقد ارتبط التوسع العثمانى فى المغرب العربى بالحرب الصليبية التى شنها الأسبان
على العرب والمسلمين فى شمال إفريقيا .

وكانت الإمارات العربية فى المغرب عاجزة عن الصمود وحدها أمام الخطر
الأسبانى ، ولذلك استنجد حكامها وأهلها بالدولة العثمانية التى صارت أعظم قوة
فى الشرق الأدنى ، وفى الحوض الشرقى من البحر المتوسط .

وقد مهد ذلك لدخول المغرب العربى فى معظمه تحت السيادة العثمانية ، وبناء
على رغبة حكامه وأهله .

وعلى أثر ذلك دخل العثمانيون فى دائرة الصراع بين العرب والأسبان فى
شمال إفريقيا .

فتح الجزائر

ازداد الخطر الأسبانى فى الجزائر بعد أن استنجد السلطان أبو حمو آخر حكام
بنى زيان بالأسبان ، ضد بابا عروج وأخيه خير الدين بارباروس ، اللذين وطدا
حكمهما ونفوذهما فى أقاليم المغرب الأوسط .

وعلى أثر ذلك أرسلت أسبانيا سنة ١٥١٨ حملة من خمسة عشر ألف
جندى إلى سواحل الجزائر ، استطاعت التوغل فى أرضها ، وحاصرت تلمسان ،
وأثناء ذلك قتل بابا عروج ، بعد أن ثار ضده أتباع بنى زيان .

خير الدين باربروس يطلب مساعدة الدولة العثمانية ضد الأسبان :

وقد تخرج موقف خير الدين باربروس بعد مقتل أخيه عروج ، فأتجه إلى طلب
المعونة من الدولة العثمانية ، التى مدت نفوذها على منطقة الشرق العربى فى ذلك
الوقت ، وطلب خير الدين من السلطان العثمانى معاونته عسكريا فى جهاده ضد
الأسبان .

وفى عام ١٥١٨ أرسل السلطان سليم الأول إلى خير الدين قوة من ألفين من
الجنود الإنكشارية ، « وسمح له بتجنيد الأهالى فى الأناضول نفسها ، حتى تمكن

من مواجهة الأخطار الإستعمارية»^(١).

وعلى أثر ذلك أعلن خير الدين ولاءه للسلطان العثماني، ودخل في خدمته، وعينه حاكما على الجزائر من قبله، ومنحه لقب الباشوية.

ومنذ ذلك الوقت دخلت الجزائر تحت نفوذ الدولة العثمانية، وكانت أول إقليم في المغرب الأوسط ينضم إلى أملاك العثمانيين.

وقد تمكن خير الدين من الاستيلاء على المنطقة الساحلية في الجزائر، واستولى على القلعة التي بناها الأسبان على جزيرة مواجهة للساحل، ووصل هذه الجزيرة بالساحل في سنة ١٥٢٩ حيث أصبحت نواة لمدينة الجزائر الحالية.

فتح تونس

أكتسبت تونس أهمية خاصة في الصراع الأسباني العثماني بالبحر المتوسط، بسبب موقعها الجغرافي، وأهميتها في السيطرة على الملاحة في البحر المتوسط وكان العثمانيون يتطلعون إلى مد سيادتهم على تونس بعد استيلائهم على الجزائر وعلى ليبيا فيما بعد.

وأثناء ذلك حاول شارل الخامس الاستيلاء على تونس، بالتعاون مع الأمراء الحفصيين، وخاصة بعد انقسام البيت الحفصي. واستنجد بعض أفراده بالأسبان ضد بعضهم البعض.

وفي عام ١٥٣٥ أعد شارل الخامس حملة كبيرة صمت أربعمئة وثمانية وعشرين سفينة، وتمكنت هذه الحملة بسهولة من الاستيلاء على مدينة تونس، وكان رد خير الدين على هذه الحملة، أن شن غارة مفاجئة على جزر البليار التابعة لأسبانيا، وعاد إلى مدينة الجزائر ومعه ستة آلاف أسير.

وكانت مدينة الجزائر منذ عام ١٥٢٩ قد برزت كعاصمة للمجاهدين في منطقة المغرب العربي، وأصبحت الموانئ التي بحوزة شارل الخامس في شرقي مدينة الجزائر، قليلة الأهمية، لانهصار هابين «قوات الجزائر في الغرب، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في الشرق».

(١) د/ جلال يحيى : المغرب الكبير. ص ٣٣.

خير الدين حاكم الجزائر يسعى لضم تونس لأملاك الدولة العثمانية

وكان السلطان العثمانية سليمان القانوني قد منح خير الدين لقب «بيكسر بيك إفريقيا»، أي بيك بكوات إفريقيا، مع لقب «قبودان باشا»، وعينه قائدا عاما على الأساطيل العثمانية.

وفي ذلك الوقت أخذ خير الدين يفكر في ضم تونس إلى أملاك الدولة العثمانية، وخاصة بعد أن ساءت علاقته بالحفصيين الذين حاولوا أن يشعلوا الثورة ضده في داخل الجزائر، فأراد أن ينتزع تونس من أيديهم إنتقاما منهم. وقد زودته الحكومة العثمانية بأسطول كبير لهذا الغرض، وتظاهر خير الدين بأنه يتجه بأسطوله إلى إيطاليا، ثم فاجأ الحفصيين باتجاهه إلى سواحل تونس، وتمكن من الاستيلاء على ميناء بنزرت سنة ١٥٣٤.

كما تمكن خير الدين من طرد المولى حسن الحفصى حليف الأسبان من تونس. وقد فشلت الحملة الكبيرة التي قادها الإمبراطور شارل الخامس سنة ١٥٤١ ونزلت على ساحل الجزائر، وكانت تضم ٢٩ ألف مقاتل، و٦٥ سفينة حربية، و٤٥١ سفينة نقل، وذلك بسبب العواصف الهوجاء التي هبت على الساحل، واستمرت عدة أيام، فاقتلعت الخيام، ودمرت الكثير من سفن الأسطول.

ولم تلبث أن صارت دولة خير الدين في المغرب الأوسط، بمثابة الحارس الأمامي للإمبراطورية العثمانية في غرب البحر المتوسط، ولقى خير الدين المساندة من القوات العثمانية في صراعه مع الغرب، وازدادت قيمته في أعين الغرب والشرق على السواء، أما أسطوله الذي زوده بوحدات خفيفة وسريعة الحركة، فقد أصبح مرهوب الجانب في الحوض الغربي للبحر المتوسط.

مواصلة حركة الجهاد ضد الخطر الأسباني وضم تونس نهائيا إلى أملاك الدولة العثمانية سنة ١٥٧٤.

وقد تواصلت حركة الجهاد ضد الخطر الأسباني في تونس، بجهود حسن باشا خير الدين، وأمير البحر العليج علي.

وفي عام ١٥٦٩ نجح العليج في تصفية القواعد الأسبانية في تونس، بعد أن

تمكن من هزيمة الحفصيين فى سهل باجة، واحتل مدينة تونس، وفر السلطان الحفصى أبو العباس أحمد، ولجأ إلى الأسبان فى حلق الوادى.

وعلى أثر ذلك أخذ العليج على البيعة للسلطان العثمانى من أهل تونس، ونصب عليها أحد قاداته ويدعى رمضان، وترك معه حامية عثمانية، ثم عاد إلى الجزائر للاستعداد لانتزاع حلق الوادى من أيدي الأسبان.

وقد أثار ذلك قلق العالم المسيحى الغربى، ودفع البابا «إلى إصدار نداء لتكوين حلف مسيحى بهدف الاحتفاظ للمسيحية بقواعدها الأمامية التى تحتلها فى بلاد المغرب الكبير»^(٢).

وعقب ذلك، وفى ٧ أكتوبر سنة ١٥٧١، استطاعت أسبانيا أن تحرز انتصارا حاسما على الأسطول العثمانى فى معركة «ليانتو» Lepanto فى البحر المتوسط، التى قتل فيها درغوث باشا أمير البحر، وشارك فى هذه المعركة العليج على.

وبعد هذه المعركة بعامين فى سنة ١٥٧٣، حاولت أسبانيا احتلال تونس، لإعادة حلفائها الحفصيين إلى الحكم، ولكن العليج على تمكن فى العام التالى ١٥٧٤، من طرد الأسبان وحلفائهم الحفصيين من تونس بصفة نهائية.

وذلك عندما سیرت الدولة العثمانية حملة ضخمة إلى تونس بقيادة سنان باشا، انضمت إليها قوات من طرابلس والجزائر والقيروان، وقوات من الدولة العثمانية ذاتها، وتمكن العليج على من الاستيلاء على حلق الوادى، كما استولى سنان باشا على مدينة تونس، وتلى ذلك إخضاع باقى ولاية تونس للسيادة العثمانية. وقضى بذلك نهائيا على حكم الدولة الحفصية فى تونس، التى استمر حكمها قرابة ثلاثمائة وخمسين عاما، وأرسل آخر حكامها محمد الحفصى إلى الأستانة حيث ظل معتقلا بها حتى وفاته.

وقد أبدى العليج على استعداداه لمواصلة الجهاد بإسم الدولة العثمانية، وكان يردد دائما «لن نصنع لأى اقتراح للسلم قبل إخلاء الأراضى الإفريقية من الكفار»

(٢) د/ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ٤١.

وفي ذلك الوقت عينته الدولة العثمانية «قبطان باشا الأسطول العثماني، مع احتفاظه بمنصب بيكليك الجزائر، أي بيك بكوات الجزائر.

فتح ليبيا

حاول الليبيون في المناطق المجاورة لصرابلس، وخاصة أهل تاجوراء، أن يخلصوا طرابلس من أيدي فرسان القديس يوحنا، الذين كانوا يحكمونها بعد أن تنازل لهم عنها الأسبان في سنة ١٥٣٥.

ولما استعصى عليهم استرجاع طرابلس بعد مهاجمتها عدة مرات، استنجد أهل تاجوراء بالدولة العثمانية، باعتبارها أكبر قوة إسلامية في ذلك الوقت ولهذا الفرض سافر وفد من الليبيين إلى الأستانة عاصمة الدولة العثمانية

الدولة العثمانية ترسل قوة لمساعدة الليبيين على طرد الفرسان من طرابلس

وفد استجاب السلطان سليمان القانوني لطلب الليبيين، وأرسل معهم قوة عسكرية محدودة بقيادة مراد أغا. وبمركز هذه القوة في تاجوراء شرفى طرابلس واتحدت منها مركزاً لهاجمة صرابلس. وقامت بتحصين هذه المنطقة، ومهدت الطريق بينها وبين مدينة طرابلس

ولكن هذه القوة قد فشلت في اقتحام طرابلس، رغم تكرار هجومها عليها عدة مرات

وصول الأسطول العثماني إلى طرابلس ومحاصرتها سنة ١٥٥١ وتسليمها بعد خمسة أيام.

وأخيراً استنجد مراد أغا بالسلطان العثماني، الذي أمر الأسطول العثماني بالتوجه إلى طرابلس بقيادة سنان باشا، وبمعاونة درعوث باشا.

ولما رفض حاكم طرابلس تسليم المدينة، أخذت مدافع الأسطول تدك أبراج المدينة وأسوارها، حتى اضطرب الجنود والفرسان، واضطروا إلى تسليم المدينة بعد حصار دام خمسة أيام، فدخل سنان باشا بقواته، وأجرى احتفالاً رائعاً بهذه المناسبة، وكان ذلك في عام ١٥٥١.

وبذلك انتهى حكم الفرسان لطرابلس، ثم دخلت تحت سيطرة العثمانيين، وصارت أحد مراكزهم الهامة على ساحل البحر المتوسط.

وكان مراد أغا أول وال عثماني لطرابلس، ثم خلفه درغوث باشا الذي ثبت حكم العثمانيين في البلاد الليبية.

وقد رحب الأهالي بالعثمانيين، ورغبوا في أن تكون بلادهم تحت حكم حاكم مسلم هو الخليفة العثماني.

توسيع سلطة العثمانيين في ليبيا.

وقد استطاع درغوث باشا توسيع سلطة الدولة العثمانية، بحيث شملت معظم السواحل الليبية.

كما صد الكثير من الغارات البحرية على الساحل الليبي، وقام بعدة حملات على جزيرة مالطة.

وقد جلب درغوث باشا إلى البلاد عدة فرق عسكرية إنكشارية، وتزوج أفرادها من الليبيات.

تدهور أحوال ليبيا تحت الحكم العثماني:

وكان الحكم العثماني لليبيا عسكريا أكثر منه مدنيا، فلم تهتم الدولة العثمانية باصلاح الأحوال الداخلية، مما أدى إلى تدهور أحوال البلاد، بسبب كثرة المعاناة من فتن الجند والثورات والعصبيات المحلية، ومؤامرات الباشوات، ودسائس الدول الأجنبية الطامعة فيها.

إمتناع المغرب الأقصى (مراكش) على العثمانيين

وكان المغرب الأقصى (مراكش) الدولة العربية الوحيدة التي ظلت بعيدة عن سيطرة العثمانيين، وذلك في عهد الأشراف السعديين الذين أرغموا الدولة العثمانية على احترام استقلال المغرب، والالتزام بحسن الجوار، وخاصة بعد أن وصلت أملاكهم إلى الجزائر.

وقد ظل المغرب الأقصى محتفظا باستقلاله حتى أوائل القرن العشرين، عندما اقتسمته فرنسا وأسبانيا.

نظام الحكم العثماني في الولايات العربية

إنتهجت الدولة العثمانية في حكمها للبلاد العربية، والذي استمر نحو أربعة قرون من القرن السادس عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨، طريقة خاصة بها في الحكم والإدارة والتنظيم، كان لها أثرها في تكوين امبراطوريتها، وفي نموها، وفي التطورات التي مرت بها.

بالإضافة إلى مراعاة طبيعية البلاد العربية التي تحت سيطرتها، وعادات أهلها وتقاليدهم، ونظم الحكم التي كانت سائدة فيها من قبل.

وقد أثرت نشأة الدولة العثمانية ذاتها، في طريقة الحكم في امبراطوريتها، وفي تكوين جيوشها، فقد اعتمدت في نشأتها وتوسعها في الأناضول، على قوة جيوشها، وسط إمارات مسيحية تابعة للدولة البيزنطية، كانت تناصبها العداء. لذلك اعتز العثمانيون بدينهم الإسلام، واعتبروه أهم دعامة لشخصيتهم، واعتمدوا على العامل الإسلامي كأساس لاستمرار حكمهم في الأقاليم العربية، وفي إخضاع شعوبها، طوال هذه القرون الأربعة.

وقد كان العرب يرتبطون بالولاء للسلطان العثماني، بدافع الوازع الديني، باعتباره خليفة للمسلمين، وأن الخروج على طاعته فيه إضفاف للدين والدولة، مما يسهل توغل الدول الأوروبية الإستعمارية في بلاد العرب والمسلمين.

التقسيم الإداري لأقاليم الدولة العثمانية:

وبعد أن أصبحت الدولة العثمانية مترامية الأطراف، فقد تطلب الأمر تقسيمها إداريا إلى كثير من الإيالات أو الولايات أو الباشويات، بلغ عددها اثنتين وثلاثين إيالة وولاية في أوائل القرن السابع عشر، كان من بينها أربع عشرة إيالة أو ولاية عربية هي: ولايات دمشق وحلب وطرابلس في بلاد الشام، والموصل وبغداد والبصرة في العراق، وولاية الحسا على الخليج العربي، وولاية اليمن، وإيالات مصر وطرابلس الغرب، وتونس، والجزائر، بالإضافة إلى ولاية الحبش ومركزها في جدة، وإمارة مكة المكرمة.

وكانت كل إيالة أو ولاية تنقسم إلى عدد من الألوية أو الـمِيتاجق، تشتمل كل منها على عدد من المنصرفيات، وتضم كل ولاية عددا من المقاطعات تتفاوت في مساحتها.

النظام الإدارى والعسكرى للولايات العثمانية:

وضع العثمانيون نظاما خاصا لحكم الولايات العربية، لضمان استمرار سيادتهم وسيطرتهم عليها، وذلك على النحو التالى:

١- الوالى أو الباشا؛ وهو نائب السلطان العثمانى فى الولاية، برتبة وزير، كما يحمل رتبة ميرميران العسكرية، أى أمير الأمراء، وتعادل رتبة الفريق حاليا. وكان الوالى أو الباشا فى يده السلطة المدنية والسلطة العسكرية، وله صلاحيات مطلقة فى ولايته، والأحكام التى يصدرها نهائية بما فيها أحكام الإعدام.

والى جانب الوالى كان يوجد الدفتر دار الذى يشرف على الإدارة المالية، وقادة الأوجاقات أو الحامية العسكرية، وقاضى القضاة، وغيرهم من كبار المسئولين. وكان الباشا وكبار الموظفين فى الولاية يعينون لمدة عام واحد، ويمكن تجديد فترة عملهم لعام آخر أو أكثر قليلا، ثم ينقلون إلى مناصب أخرى. وكان معظم الولاة يحرصون على إرضاء السلطان العثمانى وحاشيتهم، بالهدايا والرشاوى، لإطالة مدة ولايتهم، التى كانت تتراوح غالبا بين سنة وثلاث سنوات.

وكان السلطان يتخوف أن يستقل الولاة بولاياتهم، إذا طالت فترة حكمهم لها. ولكن ذلك قد أدخل فى نفوسهم القلق والشك فى المستقبل، حتى أن أكثر الولاة لم يهتموا بوضع خطة إصلاحية فى ولاياتهم، لأنهم لم يضمنوا بقاءهم فى مناصبهم للقيام على تنفيذ مشروعات الإصلاح.

وقد دفعهم ذلك إلى الحرص بشدة على جمع الأموال لأنفسهم، وبالوسائل غير المشروعة فى كثير من الحالات، لضمان مستقبلهم.

٢- الديوان، ويقصد الحد من سطوة الوالى، ولمنعه من محاولة الاستقلال بولايته، أنشأت الدولة العثمانية فى كل ولاية إلى جانب الوالى، مجلسا عرف باسم «الديوان»، كان يضم كبار الضباط والموظفين والعلماء والأعيان.

وكانت مهمة هذا الديوان تقديم المشورة إلى الوالى فى الأمور الهامة، مثل فرض الضرائب، والنظر فى الشئون المالية والإدارية والقضائية للولاية. وكان الباشا يلتزم بعرض الإجراءات الهامة على الديوان، ويحاول فى كثير من الأحيان الحصول على موافقته قبل تنفيذها.

٣- الحامية العثمانية، وفى كل ولاية وضعت الدولة العثمانية حامية عسكرية من الجند العثمانيين، وكان لكل فرقة أو وجاق تنظيم إدارى خاص، بإشراف «الأغا» قائد الأوجاق.

وكانت مهمة الحامية العثمانية مساعدة الوالى فى توطيد الحكم العثمانى، ومعاونته فى تنفيذ أوامر السلطان الصادرة إلى.

ولما كان قادة الفرق العسكرية أعضاء فى الديوان، فقد أخذوا يهتمون بالشئون السياسية، ويتدخلون فى إدارة الولاية، وفى كثير من الأحيان، وبالاكتفاء على قوتهم، كانوا يعلنون عصيانهم عن تنفيذ أوامر الباشا، وفى حالات أخرى كانوا يستبدون بالباشا، ويرغمونه على تنفيذ مطالبهم.

كما أمعن الجند فى ظلم الأهالى، وتعدوا على أرزاقهم وأرواحهم، وانتهكوا حرمتهم. وكثيرا ماحدث النزاع بين فرق الجند الإنكشارية وبين العصابات الحاكمة، مثل المماليك فى مصر.

وكل ذلك قد جعل الثورات والفتن التى قام بها الجند العثمانيون، من أهم عوامل الاضطراب والفساد فى أنحاء الولايات العثمانية.

٤- إسناد الشئون الداخلية لأصحاب العصابات المحلية فى الولايات، اعتاد العثمانيون ترك شئون الحكم الداخلية فى الولايات لأصحاب العصابات الإقليمية أو العنصرية أو الدينية، الذين كانت بأيديهم السلطة فيها من قبل. وذلك

للاستفادة من خبراتهم، كما حدث مع المماليك في مصر، والأمراء المعنيين والشهابيين في لبنان، وزعماء العشائر البدوية وغيرهم في الولايات الأخرى، غير أن هؤلاء قد استبدوا بالأهالي، وقام النزاع فيما بينهم.

٥- الحكم العثماني في المغرب العربي، كان للولايات المغربية وضع خاص تميزت به عنولايات العربية في المشرق ولما كان أهل المغرب يعتمدون بالدرجة الأولى في حياتهم على أعمال البحر، فقد تألفت عصابات بحرية مسلحة من بين أصحاب السفن الضخمة الذين كانوا يعترضون بالجند والسلاح السفن الأوربية المارة في مياههم الإقليمية، ويرغمون أصحابها على دفع الإتاوات، وأحيانا كانوا يستولون على متاجرهم ويأسرون ملاحهم.

وانتهى الأمر بسيطرة هذه العصابات على الحكم في الولايات المغربية، التي كانت تتمتع بشبه استقلال.

وفي أعقاب الفتح العثماني للمغرب العربي، تكونت ثلاث ولايات عثمانية في المغرب الأوسط هي: الجزائر، طرابلس، وتونس.

في الجزائر:

وقد شهدت الجزائر عدة تغيرات في نظام الحكم العثماني خلال فترات مختلفة، ففي الفترة الأولى من عام ١٥١٨ إلى ١٥٨٨، سيطر الحكام العثمانيون سيطرة تامة على رجال الجيش والبحرية.

وفي الفترة الثانية من عام ١٥٨٨ إلى ١٦٥٩، فقد الباشوات سيطرتهم الفعلية على الجند الإنشكارية، الذين استولوا على السلطة في أجهزة الحكم. وخلال الفترة الثالثة من عام ١٦٥٩ إلى ١٦٧١، شاعت الفوضى، بعد أن استبد الجند الإنشكارية بالسلطة، وعم الاستياء بين المواطنين، الذين مالوا إلى تأييد رجال البحر في صراعهم مع الجند الإنشكارية.

وفي الفترة الرابعة من عام ١٦٧١ إلى ١٨٣٠، استقرت أوضاع الحكم في الجزائر، بعد أن فرض رجال البحر سيطرتهم على الجند الإنشكارية، وصار حاكم الجزائر يختار من بينهم، وكان يحمل لقب «داي»، ثم منح لقب الباشوية،

وبعض الدايات استقروا فى الحكم لمدة طويلة، وبعضهم إنتهت حياته بالقتل لأنفه الأسباب.

فى تونس:

وكانت تونس عقب فتحها فى سنة ١٥٧٤، بكوية تابعة لحاكم الجزائر، ولما شعرت حاميتها بالقوة أعلنت الثورة فى سنة ١٥٩٠، وانفصلت عن إشراف حاكم الجزائر، واختار أفرادها أحد قادتهم، ويدعى ابراهيم رودوس، لتولى ولاية تونس، ومنح لقب «الداى»، ووافقت الحكومة العثمانية على ذلك.

وقد استمر حكم الدايات فى تونس إلى عام ١٦٣٧، عندما استطاع أحد حكام الأقاليم ويدعى مراد الأسطى، أن يفرض نفوذه على السلطات الحاكمة فى تونس، وأسس أسرة حاكمة هى «الأسرة المرادية» التى استمرت فى الحكم حتى عام ١٧٠٢، وكان حكامها يحملون لقب «الباي»، ومنحتهم الحكومة العثمانية لقب الباشوية، ويعتبر الباي حموده المؤسس الحقيقى لهذه الأسرة، الذى خلف أباه مراد بعد وفاته سنة ١٦٤٠.

وفى سنة ١٧٠٥، وبعد فترة من الاضطرابات، تمكن أحد قادة الانكشارية، ويدعى حسين على، من تأسيس أسرة حاكمة جديدة فى تونس، هى «الأسرة الحسينية» التى امتد حكمها حتى إعلان الجمهورية فى سنة ١٩٥٧.

وكان الحكم وراثيا فى عهد الأسرتين المرادية والحسينية، وكان البايات مستقلين فى حكم البلاد، ولا يرتبطون بالدولة العثمانية إلا من الناحية الروحية، وقام بعضهم بكثير من الأعمال الإصلاحية العمرانية والإدارية.

فى ليبيا

وفى ليبيا، وخلال الفترة من عام ١٥٥١ إلى ١٧١١، مرت البلاد بفترة من الفوضى والاضطراب، بسبب سوء الإدارة والحكم، وقيام الفتن بين الجند الإنشكارية وفئة القلوغلية، وهم فئة إجتماعية نتجت عن اختلاط الجند الإنكشارية الذين جلبهم درغوث باشا، بالأهالى، وكانوا يتولون مهمة الدفاع عن البلاد.

وقد استبد القولوجية بالولاية العثمانين، وأخذوا يولون من يشاءون في منصب الولاية.

وظلت القوضى مستمرة في البلاد، حتى تولى الحكم أحمد القرماني، وهو من أصل تركي، وذلك بتأييد من جند الإنكشارية وأعضاء الديوان، وأعيان طرابلس. وقد استمرت الأسرة القرمانية في الحكم بصفة وراثية حتى عام ١٨٣٥، عندما عاد الحكم العثماني المباشر إلى البلاد، وبقيت ليبيا ولاية عثمانية حتى الغزو الإيطالي في عام ١٩١١.

أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثماني

في ظل الحكم العثماني، ساءت أحوال البلاد العربية في شتى المجالات، ولم يتوفر لها الأمن والطمأنينة، بالإضافة إلى عزلها عن التيارات السياسية والفكرية والإقتصادية السائدة في أوروبا وقتذاك.

وفيما يلي نستعرض أحوال البلاد العربية في ظل الحكم العثماني.

أولا: الحالة السياسية

من خلال النظام الذي وصفه العثمانيون لحكم الولايات العربية، نجد أنهم قد أبعدوا العرب عن المشاركة في حكم بلادهم، واقتصرت وظائف الدولة، وخاصة الوظائف الرئيسية، على الأتراك العثمانيين، مما عاد بالظلم على الأهالي، لعدم إجادتهم للغة العربية، وجهلهم بعادات وتقاليدهم السكان.

كما أهملت الإصلاحات الداخلية، والخدمات العامة مثل التعليم والصحة والرعاية الإجتماعية وغيرها، فقد اعتبرتها الدولة العثمانية خارج نطاق مسؤولياتها. وكانت مهمة أجهزة الحكم تقتصر على مهمة الدفاع عن الولايات، وحفظ الأمن في داخلها، وتحصيل الأموال الأميرية المطلوبة للخزانة العامة، وأعمال القضاء، للفصل في النزاعات التي تنشأ بين السكان.

غير أن قصر مدة الولاية قد صرفهم إلى جمع الأموال لأنفسهم بكافة الوسائل، لضمان منافعهم الخاصة، وأهملوا واجباتهم الأساسية، وحدث نفس الشيء في أجهزة الحكم الأخرى، واستخدمت وسائل الغدر والتسلط والابتزاز،

لجمع أكبر قدر من الثروة، وذلك على حساب الأهالي، وحرمانهم من أبسط ضروريات الحياة.

وفضلا عن ذلك، فرضت الدولة العثمانية العزلة على البلاد العربية، خشية تسرب الأفكار السياسية أو الاقتصادية أو الفكرية، التي كانت سائدة في أوروبا في ذلك الوقت، وكان العثمانيون يعتقدون أن سياسة العزلة هذه كفيلة بأن تبعد أطماع الدول الأوروبية عن ولاياتها العربية.

وقد فشلت سياسة العزلة في مواجهة الأطماع الإستعمارية، عندما حولت الدول الأوروبية الإستعمارية أنظارها نحو البلاد العربية، وعملت على بسط سيطرتها عليها، وذلك منذ أواخر القرن الثامن عشر.

ثانيا: الحالة الاقتصادية

تدهورت الأحوال الاقتصادية في المشرق العربي، بسبب حرمان أقطاره من المكوس الضخمة التي كان تحصلها من تجاء الشرق التي كانت تمر بأراضيها، وذلك على أثر اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وفشل العثمانيين في إبعاد البرتغاليين عن البحار الشرقية.

ومما أضعف البلاد العربية اقتصاديا، تلك المعاهدات أو الإمتيازات الأجنبية التي عقدتها الدول الأوروبية المسيحية مع الدولة العثمانية منذ عام ١٥٣٥، وكانت تتضمن إمتيازات إقتصادية وتسهيلات منحت للأوروبيين من أصحاب البيوت المالية والتجارية، ومن الرعايا الأجانب المقيمين في البلاد العربية.

وكانت الدولة العثمانية وحكومات الولايات العربية قد أهملت شئون الزراعة، وما يتعلق بها من وسائل الري كالترع والقنوات، الأمر الذي أثر في اقتصاديات البلاد العربية، باعتبار الزراعة من أهم مصادر الثروة فيها.

وكانت الأرض الزراعية تعتبر ملكا للسلطان، ثم قسمها ووزع جانبا كبيرا منها على كبار رجال الدولة الذين سخروا الفلاحين في زراعتها مقابل أجر ضئيل.

ويضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التي فرضت على الفلاحين حسب نظام الإلتزام، مما دفع بكثير من الفلاحين إلى هجر أراضيهم. كذلك أهملت شئون الأمن، مما ساعد على انتشار قطاع الطرق والصوص في بعض المناطق.

ثالثا: الحالة الاجتماعية

كان المجتمع في الأقطار العربية يتكون غالبا من طبقتين:

١- الطبقة العليا، وهي طبقة متميزة كانت تضم الأتراك العثمانيين ورجال الدولة، والأعيان والأشراف.

وكان أفراد هذه الطبقة يحظون بامتيازات خاصة، وكثير منهم كانوا يتمتعون بثروات ضخمة.

٢- طبقة عامة الشعب، وتضم الفلاحين والصناع والتجار ورجال الدين، وهذه الطبقة كانت مهضومة الجانب، ولا تحظى بعناية الفئة الحاكمة، بل كانوا يتعرضون للاستغلال والنهب.

وكثير من التجار والصناع قد أمكنهم جمع بعض الثروة، ولكنهم كانوا عرضة لظلم وابتزاز رجال الحكم.

أما رجال الدين فكان لهم احترام كبير بين الأهالي، وكانوا يتمتعون ببعض الثراء، ولهم حماية خاصة.

وفي كثير من الحالات استطاع رجال الدين دفع الظلم عن المغبونين من عامة الشعب، بوقوفهم إلى جانبهم، وتدخلكم لدى رجال الحكم.

رابعا: الحالة العلمية والثقافية

لم تهتم الحكومة العثمانية بالتعليم، فكانت المدارس قليلة للغاية، وتركزت في الزوايا، والكتاتيب إلى جانب الأزهر الشريف في مصر.

وقد نتج عن سياسة الجمود والعزلة التي اتبعها العثمانيون، أن انعدم الابتكار

فى التألىف؁ كما أهملت دراسة العلوم العصرية الطبعفة؁ كالكفمفاء والرياضفاء والطب.

وكانت العلوم الدفنفة وعلوم اللغة هف السائفة.

وقد ظل الأزهر الشريف بالقاهرة منارا للعلم والمعرفة؁ ففء إلفه طلاب العلوم الدفنفة واللغة العربفة من فمفع أرجاء العالم الإسلامف.

كما تمثل التفلفم العربف الإسلامف فف حلقات جامع القروففن فف فاس؁ وجامع الزففونة فف فونس؁ والمسجد الأموى فف دمشق؁ وفف المساجد الأخرى فف المافنة المنورة وبفءاء والبصرة وففرها.

الفصل الثاني

الحركات الانفصالية والإصلاحية في البلاد العربية إبان الحكم العثماني

* الحركات التحررية ومحاولات الانفصال عن الدولة العثمانية

- حركة علي بك الكبير في مصر.
- حركة ظاهر العمر في فلسطين.
- حركات المعنين والشهابيين في لبنان.
- سيطرة الباشوات المماليك على الحكم في العراق.
- حركة أحمد باشا القرماني في ليبيا.
- الأسرة الحسينية في تونس.

* الحركة الإصلاحية الوهابية وقيام الدولة السعودية الأولى في الجزيرة العربية :

- الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحركته الدينية.
- تأييد أمراء آل سعود في إقليم نجد للحركة الوهابية واستغلالها للتوسع في الجزيرة العربية.

الفصل الثانى

الحركات الانفصالية والإصلاحية فى البلاد العربية

إبان الحكم العثمانى

عاطفة الولاء للسلطان العثمانى التى كانت أقوى أثرا فى النفوس من العاطفة القومية، لم تمنع قيام الأهالى فى بعض أنحاء الوطن العربى، بالقتال والاضطرابات والثورات، ضد ظلم واستبداد وتعسف الولايات الأتراك العثمانيين، وخاصة خلال القرن الثامن عشر.

كما أن بعض الحكام وأصحاب العصبية الإقليمية أو العنصرية أو الدينية، قد استغلوا ضعف الدولة العثمانية، واضطرابات أحوال الولايات، وتدمير الأهالى لسوء الأوضاع فيها، فقاموا بمحاولات للاستقلال ببعض الولايات، والانفصال عن الدولة العثمانية.

ومن هذه الحركات التحررية الانفصالية فى المشرق العربى، حركة على بك الكبير فى مصر، وحركة الشيخ ضاهر العمر فى فلسطين، وحركة الأمير فخر الدين المعنى والأمراء الشهابيين فى لبنان، وسيطرة الباشوات المماليك فى العراق.

وفى المغرب العربى ظهرت أسرة القرمانيلى باشا التى استقلت بليبيا فى أوائل القرن الثامن عشر، وكذلك الأسرة الحسينية فى تونس.

ومن الحركات التحررية الإصلاحية الحركة الوهابية التى ظهرت بالجزيرة العربية، واتخذت طابعا دينيا، واستغلها أمراء آل سعود فى إقليم نجد، لبسط نفوذهم على كافة أرجاء الجزيرة العربية.

غير أن هذه الحركات فى معظمها لم تنجح فى تحقيق أهدافها، ولم تستمر طويلا، وذلك بسبب تصدى الدولة العثمانية لهذه الحركات، واستخدامها أساليب الدسائس والفتن لضرب الحكام بعضهم ببعض.

وفضلاً عن ذلك، فإن هذه الحركات فى معظمها لم تنبع من صميم

لشعب، ولم تتخذ طابعاً قومياً، وإنما قام بها زعماء عنصريون إقطاعيون، أو باشوات عثمانيون، وكانت تهدف في الواقع إلى الاستحواذ على السلطة والنفوذ. ونستعرض فيما يلي أهم الحركات التحررية والانفصالية في الوطن العربي :

الحركات التحررية ومحاولات الانفصال عن الدولة العثمانية

حركة علي بك الكبير في مصر

بلغ النفوذ المحلي للأمرء المماليك في مصر الذروة في القرن الثامن عشر، إذ كانت السلطة الفعلية في مصر للبيوت المملوكية، التي انقسمت بدورها إلى طوائف متنافرة متصارعة.

وقد وصل نفوذ المماليك إلى الذروة بظهور علي بك، وكان يتميز بقوة الشخصية والطموح والحزم والجدية في العمل.

وفي عام ١٧٦٠ سمحت له الظروف بالوصول إلى منصب شيخ البلد الذي كان يمثل قمة السلطة الفعلية في مصر، وصدر فرمان من الوالي العثماني بتعيينه في هذا المنصب، وبدأ علي بك يكوّن بيتاً مملوكياً جديداً عرف فيما بعد باسم «المماليك العلوية».

وفي عام ١٧٦٨ أصبح علي بك صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر، وذلك بعد أن قضى على منافسيه الأقوياء الذين تأمروا عليه، وعلى رأسهم صالح بك وحسين بك وخليل بك، واعترف بنفوذه الوالي العثماني راقم باشا، وأقره في منصب شيخ البلد.

محاولة علي بك الاستقلال بمصر عن الدولة العثمانية في عام ١٧٦٩ :

وفي البداية عمل علي بك على كسب عطف السلطان العثماني، وبفضل سياسة، التورد إلى العثمانيين التي اتبعها، ضمن عدم معارضة الوالي الباشا أو الديوان لأعماله. ولما شعر علي بك بارتباك الدولة العثمانية سياسياً وضعفها من

الناحية الحربية، بسبب الحرب التي دارت بينها وبين روسيا، استغل هذه الفرصة لمصلحته الخاصة، فقام بعزل الوالى العثمانى محمد راقم باشا، واتهمه بالتآمر ضده، ورفض استقبال أى والى عثمانى بعده، وتقلد منصب القائمقام إلى جانب منصب مشيخة البلد، وذلك فى عام ١٧٦٩، وأصبح الحاكم الفعلى والقانونى فى البلاد.

وبعد عزل الوالى العثمانى لم يبق من مظاهر السيادة العثمانية فى مصر، سوى الخطبة للسلطان العثمانى، وضرب العملة باسمه، والخزنة السنوية التى ترسل إلى الأستانة.

وقد شارك على بك السلطان العثمانى فى امتيازات السلطة وشعاراتها، بأن أصدر عملة نقدية جديدة، نقش عليها اسمه إلى جانب اسم السلطان، ولكنه أمر بوقف إرسال الخزنة إلى الأستانة.

ويذكر أن على بك حضر صلاة الجمعة فى أول رمضان ١١٨٣هـ / ٢٩ ديسمبر ١٧٦٩م فى جامع الداوودية «فدعا الخطيب للسلطان، ثم دعا لعلى بك، وبذلك شارك على بك السلطان، فى امتيازات السلطة وشعاراتها، وكانت الخطوة التالية أن أصدر على بك عملة نقدية جديدة، ذكر عليها اسمه إلى جانب اسم السلطان»^(١).

وقد ظهر على بك على أنه يريد أن يكون ملكا مستقلا على مصر، ويعيد بذلك مجد دولة سلاطين المماليك.

وفى هذا المعنى كتب قنصل فرنسا مسيو «دى جونفيل» De Jonvelle قائلاً «إن غرضه جعل مصر دولة مستقلة قوامها قوة المماليك المطلقة».

وقد مهد على بك لذلك بانقاص عدد الجنود العثمانيين بمصر، وجرد المماليك الذين لا يثق بهم من وسائل القوة، ومنعهم من الإكثار من اقتناء الأرقاء، وفى نفس الوقت أكثر من شراء المماليك الجدد، وكوّن له فرقة عسكرية كبيرة.

(١) عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت

(١٧٩٨-١٥١٦)، ص ٢٥١

توسعات على بك ودخوله في الحرب ضد السلطان العثماني :

وبعد ذلك عمل على بك لتوسيع سلطته لتشمل الحجاز والشام، فقد أرسل حملة إلى الحجاز في عام ١٧٧٠، بناء على طلب السلطان العثماني، لفض النزاع القائم بين المطالبين بمنصب الشراقة في مكة.

وقد استغل على بك هذه الحملة لصالحه، بأن عين أحد مماليكه على إمارة جدة، بدلا من حاكمها العثماني، وتمكن بذلك من إبعاد نفوذ السلطان العثماني عن الحجاز، وعن مصر من قبل.

وكان من بين أغراض على بك في ضم الحجاز، العمل على تنفيذ المشروع الذي عرضه عليه «روزتي» قنصل البندقية في مصر، بإعادة فتح الطريق أمام السفن الأوروبية التي تنقل المنتجات الشرقية عبر مصر، ويستفيد منها على بك من الرسوم التي يحصلها جمرك السويس على حمولة هذه السفن، كما تستفيد البلاد من مرور التجارة الشرقية بها.

وكان على بك يهدف إلى السيطرة على البحر الأحمر، وجعل ميناء السويس الميناء الرئيسي لاستقبال السفن القادمة من الهند، ومن أجل ذلك دخل على بك في مفاوضات مع شركة الهند الشرقية البريطانية، وتم التوقيع على معاهدة بهذا الشأن بين هذه الشركة وبين محمد بك أبي الذهب الذي خلف على بك في الحكم. كما عمل على بك على ضم الشام إلى نطاق نفوذه، وخاصة وكان يعادى من مدة سابقة، حاكم دمشق عثمان باشا الصادق.

وكانت الظروف مهيأة لعلى بك لأن يقوم بغزو سورية، فكان ظاهر العمر يعمل لدعم سلطانه في إقليم الجليل وعكا بفلسطين، ويهدد نفوذ عثمان باشا حاكم دمشق.

كما كانت الدولة العثمانية مشغولة في الحرب مع روسيا، وتمكن الأسطول الروسي من تدمير الأسطول العثماني في يولييه سنة ١٧٧٠.

وفي هذه الظروف عقد تحالف بين على بك وظاهر العمر، كما أجرى على بك بعض الاتصالات مع «الكسيس أورلوف» Alexis Orlov، قائد الأسطول

الروسي في البحر المتوسط، وكانت روسيا تعمل للتوسع صوب البحر المتوسط، وأبدت استعدادها لتأييد الحركات الانفصالية التي يمكن أن تضعف الدولة العثمانية، ويذكر أنه تم الاتفاق على أن يزود الروس على بك بالأسلحة والفنيين لتقوية جيشه، حتى يستطيع أن يخلع طاعة السلطان العثماني، ويتصدى لجيوشه في بلاد الشام، وذلك مقابل السماح لسفن الأسطول الروسي بالتردد على الموانئ المصرية، والتزود منها بحاجتها من المؤن، وتعهد الأسطول الروسي بحمايته إذا أرسلت الدولة العثمانية ضده قوة من جهة البحر.

كما اتصل على بك بجمهورية البندقية التي وعدت بمساعدته، ولكنها كانت عاجزة عن تقديم أية مساعدة فعالة له، لضعفها عن مواجهة الدولة العثمانية في البحر المتوسط.

وفي نوفمبر سنة ١٧٧٠ أرسل على بك حملة إلى سوريا بقيادة اسماعيل بك، وانضم إليه جيش ظاهر العمر، وسار باتجاه دمشق لملاقاة قوات عثمان باشا، ولكنه عجز عن مهاجمة دمشق.

وعلى أثر ذلك أرسل على بك حملة ثانية إلى سوريا بقيادة مملوكه محمد بك أبي الذهب، وأمره «أن يستمر في سيره، ويتعدى الحدود، ويستولي على الممالك إلى حيث يشاء».

وقد تمكنت قوات محمد بك الذهب بالاشتراك مع قوات ظاهر العمر، من هزيمة قوات عثمان باشا في صيف عام ١٧٧١.

وفي ٦ يونيه سنة ١٧٧١ دخل محمد بك أبي الذهب دمشق، وفرض سيادته على أقاليم سورية الوسطى والجنوبية، باسم سيده على بك، ووقف عند هذا الحد، وكان ينقصه الاستيلاء على حلب، ليطبق نفوذه على سوريا بأكملها.

وفي هذه الأثناء وقفت الدول الأوروبية إلى جانب السلطان العثماني، ولم تصل المساعدات التي وعدت روسيا بتقديمها إلى على بك، وبعد أن توقفت الحرب الروسية التركية في عام ١٧٧٤، أوقفت روسيا مشروع التحالف الذي عقده مع على بك ومحمد بك أبي الذهب.

غدر محمد بك أبى الذهب بسيدته على بك وانسحابه بجيشه من سوريا
وعودته إلى مصر :

وكان السلطان العثماني وهو يتآمر ضد على بك، قد نجح أن يؤلب عليه قائد
جيشه محمد بك أبى الذهب، الذي كان يتطلع إلى تولي حكم مصر، «وفضل
أبو الذهب أن يكون واليا خاضعاً للسلطان في مصر من أن يكون قائداً في بلاد
الشام، مهدداً بالخطر، وأهم من ذلك، خاضعاً للمملوك آخر هو على بك»^(٢).

ولم يلبث محمد بك أبو الذهب أن غدر بيده على بك، وانسحب بجيشه من
سوريا فجأة، وعاد إلى مصر، مما أثار دهشة الجميع، وتبين لعلى بك خيانة تابعة
محمد بك أبى الذهب.

وخلال الأسابيع القليلة التالية وقع الصدام بين على بك ومحمد بك أبى
الذهب، بعد أن شب صراع خفى على السلطة بين السيد وتابعه.

وفي يناير ١٧٧٢ توجه محمد بك أبو الذهب إلى الصعيد، وجمع حوله
الكثير من الأنصار من قبيلة الهوارة وغيرها، ثم عاد بحلفائه إلى القاهرة، واشتبك
مع قوات على بك في إحدى ضواحيها، في أبريل سنة ١٧٧٢، وكانت الغلبة
لقوات محمد بك أبى الذهب، الذي تمكن من دخول القاهرة، وسيطر على
الموقف فيها، بينما هرب على بك مع إتباعه إلى الشام، حيث لجأ إلى حليفه
ظاهر العمر بفلسطين، ووصل إلى موضع قرب حيفا في ٢٣ أبريل سنة ١٧٧٢،
حيث عسكر في السهول المجاورة لجبل الكرمل.

وفي أوائل عام ١٧٧٣ تلقى على بك رسائل من بعض بكوات المماليك
الموالين له، يدعونه فيها للعودة إلى مصر، وتعهدوا بمساعدته ضد محمد بك أبى
الذهب. وقد حذره ابراهيم الصباغ وزير الشيخ ظاهر العمر، من أن تكون هذه
الرسائل بايعاز من محمد بك أبى الذهب، فسخر على بك من قوله هذا، وقال

(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ١٥٨.

«هذا ظن لسوء من العاقل الفطن، لكن أنا أخبر منك بأولادى وأهل بيتى».

وعلى أثر ذلك اعترم على بك العودة بقواته إلى مصر.

مقتل على بك سنة ١٧٧٣ وعودة مصر إلى السيادة العثمانية على يد محمد بك أبى الذهب :

وعند الصالحية باقليم الشرقية، التقى جيش على بك بطلائع جيش محمد بك أبى الذهب، حيث دارت المعركة بين الجانبين فى أول مايو سنة ١٧٧٣، وجرح فيها على بك، وحمل أسيرا إلى معسكر محمد بك الذهب، وتوفى بعد قليل فى ٨ مايو ١٧٧٣، وقيل أنه مات مسموما.

وعقب ذلك انفرد محمد بك أبو الذهب بالسلطة الفعلية فى مصر، تحت السيادة العثمانية.

وبذلك انتهت محاولة على بك للاستقلال بمصر، بسبب خيانة محمد بك أبى الذهب، الذى منحه على بك ثقة عمياء.

ولم يستمر محمد بك أبو الذهب فى الحكم طويلا، فقد توفى فى عام ١٧٧٥ وهو فى أوج سلطته، وبعد ذلك نشب النزاع على السلطة بين مماليكه وممالك على بك، وانتهى الأمر باقتسام السلطة بين اثنين من ممالك محمد بك أبى الذهب، هما :-

ابراهيم بك ومراد بك، واستمر الحال على ذلك حتى قدوم الحملة الفرنسية إلى مصر فى عام ١٧٩٨، وخلال حكمهما قاسى المصريون الكثير من المظالم، وساءت أحوال البلاد الاقتصادية وقد حاولت الدولة العثمانية اقضاءهما عن الحكم، عندما أرسلت حملة كبيرة إلى مصر بقيادة القبطان حسن باشا فى يولييه ١٧٨٦، واشتبكت مع قواتهما، واضطر ابراهيم بك ومراد بك إلى الهرب إلى الصعيد، ثم دارت معارك بين الجانبين هناك، وأثناء ذلك عين حسن باشا خصمهما اسماعيل بك شيخا للبلد، وهو من ممالك على بك.

ولكن أندلاع الحرب من جديد بين روسيا الدولة العثمانية في صيف عام ١٧٨٧، قد دفع الدولة العثمانية إلى سحب قواتها من مصر، واستدعاء حسن باشا للمشاركة في الحرب، فعاد ابراهيم بك ومراد بك إلى حكم مصر، ولم تساعد هذه الحملة على تقوية النفوذ العثماني في مصر.

حركة ظاهر العمر في فلسطين.

نشأ ظاهر العمر الزيداني في شمال فلسطين، وكان جده زيدان من أشرف بني زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد أرتحل مع أسرته إلى الشام واستقر في منطقة صفد وحول بحيرة طبرية، وكانت تتبع ولاية صيدا، وحصل على التزام طبرية، وبعد وفاته أصبح ابنه عمر شيخا على منطقة صفد، ولما توفي اختار أهالي طبرية وصفد ابنه ظاهر حاكما عليهم.

وفي عام ١٧٣٣ صار ظاهر العمر متصرفا في صيدا، وفي عام ١٧٣٥ أصبح متصرفا على يافا وحيفا والرملة ونابلس، ثم صار متصرفا على صفد في عام ١٧٣٩. وفي عام ١٧٤٦ حصل على التزام عكا، وأخذ في تحصينها، واتخذها مقرا له.

وقد حدث صدام بينه وبين سليمان باشا العظم والي دمشق في سنة ١٧٤٢، وبعد وفاته أقام خلفه أسعد باشا العظم علاقات سلمية مع ظاهر العمر، وأقرته الحكومة العثمانية على كل ما حصل عليه، وبذلك تدعم مركز ظاهر العمر في منطقة الجليل والأقاليم الساحلية في فلسطين.

ظاهر العمر يستحوذ على السلطة في فلسطين ويحاول الاستقلال عن الدولة العثمانية :

وقد سعى ظاهر العمر لتقوية مركزه في فلسطين، واستعان بوساطة الفرنسيين، «فقد اتصل بالقنصل الفرنسي في صيدا، لكسب دعمه، وللتوسط له لدى السلطات العثمانية، لمنع والي الشام من شن الحملات عليه»^(١).

(١) د. عبد الكريم رافق : بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت. (١٧٩٨-١٥١٦). ص ٢٧٠.

وكان ظاهر العمر قد أقام علاقات تجارية وودية مع التجار الفرنسيين في عكا، وقدم لهم صفقات من القمح والقطن، ولكنهم تضايقوا منه بعد ذلك، عندما انفرد بتحديد سعر القطن، وكانوا يشتركون معه في ذلك من قبل، فطلبوا من القنصل الفرنسي أن يتدخل لدى السلطات العثمانية.

ولكن السلطات العثمانية في استانبول كانت تتقاضى عن تصرفات ظاهر العمر، الذي كان يحاول إظهار طاعته للسلطان العثماني، ويقوم بدفع الأموال الأميرية في انتظام.

وعلى أثر ذلك فشلت خطة السفير الفرنسي ضد ظاهر العمر في استانبول، واضطر الفرنسيون إلى توقيع اتفاق تجارى معه في عام ١٧٥٣، لتنظيم التجارة بين الجانبين.

وبذلك ازداد نفوذ ظاهر العمر، وخاصة بعد أن حصل على التزام حيفا ومناطق أخرى كانت تابعة لإشراف والى دمشق، مما أدى إلى استيائه. وفي ذلك الوقت نشأ تحالف قوى ضم ولاية حلب ودمشق وطرابلس وبيت المقدس وأميرالدروز في لبنان، وكان في ذلك تهديد لنفوذ ظاهر العمر، فطلب مساعدة على بك في مصر، كما طلب مساعدة الحكومة الروسية.

وفي هذه الأثناء أعلن ظاهر العمر انفصاله عن الدولة العثمانية مستغلا ظروف الحرب بينها وبين روسيا.

وقد اشترك مع قوات على بك بقيادة محمد بك أبي الذهب في الاستيلاء على دمشق سنة ١٧٧١، ولكن انسحاب محمد بك أبي الذهب بجيشه من الشام فجأة، قد أخرج موقف ظاهر العمر.

ومع ذلك فقد تمكن ظاهر العمر من ضم صيدا ويافا وحاصر بيروت خلال عامي ١٧٧٢ و١٧٧٣، وقدم له الأسطول الروسي بعض المساعدات، وانضم إليه على بك بقواته بعد أن هرب من مصر في مارس سنة ١٧٧٢ ولحين عودته إليها في أوائل سنة ١٧٧٣.

انتهاء الحرب الروسية التركية وتمكن الدولة العثمانية من القضاء على حركة
ظاهر العمر سنة ١٧٧٥ :

وبعد أن فقد ظاهر العمر حليفه على بك الذى غدر به قائده محمد بك أبو
الذهب، راسل عثمان باشا المصرى وإلى دمشق، لكى يتوسط لدى الدولة العثمانية
للحصول على عفو منها، وبالفعل صدر فرمان فى أوائل عام ١٧٧٤ بالعفو عنه،
وأقرته الدولة العثمانية حاكما على صيدا وعكا وحيفا ويافا والرملة ونابلس وصفد.
ولكن هذه المصالحة لم تستمر طويلا، ففي يولييه سنة ١٧٧٤ عقدت معاهدة
«كوتشك قيتارحة» التى أنهت الحرب بين الدولة العثمانية وروسيا، وعقب ذلك
اعتزمت الدولة العثمانية محمد بك أبا الذهب فى مصر ضد ظاهر العمر،
واستطاع محمد بك أبو الذهب أن يضم إليه أحد أبناء ظاهر العمر الذى تأمر ضد
والده، ويدعى على.

وفى أوائل مارس سنة ١٧٧٥ خرج محمد بك أبو الذهب بجيشه من مصر
لمحاربة ظاهر لعمر، فاستولى على يافا وعكا وصيدا، وهرب ظاهر العمر.

ولكن محمد بك أبا الذهب مالبث أن أصيب بحمى شديدة وتوفى فى ١٠
يونيه سنة ١٧٧٥ م، وعاد جيشه بجثمانه إلى مصر.

وعقب ذلك عاد ظاهر العمر إلى عكا، وأرسلت الدولة العثمانية ضده حملة
بقيادة القبطان حسن باشا، فاستولى على حيفا فى ٧ أغسطس سنة ١٧٧٥،
وانقلت لمحاصرة عكا، ولما حاول ظاهرا لعمر الهرب، قتله جنوده المرتزقة من
المغاربة، فى أواخر أغسطس سنة ١٧٧٥، وذلك بتدبير قائدهم أحمد الدنكزلى،
الذى كان على اتصال سرى بحسن باشا، وتعهد له بتسليمه مدينة عكا ومعها
رأس ظاهر العمر.

وفى هذه الأثناء، قامت قوات محمد باشا العظم وإلى دمشق، بمحاصرة عكا
من جهة البر، بينما حاصرها الأسطول العثمانى بحرا.

وبعد مقتل ظاهر العمل دخل محمد باشا العظم عكا، انتهت بذلك حركة ظاهر العمر ودولته المستقلة، ثم عادت المناطق التي كانت خاضعة لنفوذه إلى السيادة العثمانية، وضمت إلى ولايتي دمشق وصيدا.

ولم يستفد أحد من أبناء ظاهر العمر من الكيان الذي أقامه والدهم، بل قُتل معظمهم بعد سنوات من مقتله.

وسرعان ما ظهر أحمد باشا الذي لقب «بالجزار» لشدة بطشه وقسوته في معاملة أعدائه، فملأ الفراغ الذي تركه ظاهر العمر في جنوب بلاد الشام.

ومما ساعد على فشل حركة ظاهر العمر، تخلي روسيا عن مساعدته ضد السلطان العثماني، وخاصة بعد أن توقفت الحرب بينها وبين الدولة العثمانية في عام ١٧٧٤م.

بالإضافة إلى خيانة ابنه علي، وقائده أحمد الدنكزلي زعيم المغاربة.

ويذكر أن الأقاليم التي خضعت لحكم ظاهر العمر، قد ساد فيها الأمن والنظام، وانتعشت بها التجارة وخاصة مدينة عكا، التي كانت مركزا للتجارة أثناء فترة حكمه.

حركات المعنيين والشهابيين في لبنان

المعنيون والشهابيون من أصحاب العصبية الإقطاعية المسلمة التي ظهرت على ساحل سوريا الشمالي، وفي جبل لبنان، وقد ترك المماليك لهم إدارة شئون أقاليمهم، وجمع أموال الميرى، وتجنيد الأفراد المطلوبين لجيوشهم.

ولما جاء العثمانيون أقروهم في مقاطعاتهم، وأبقوا على أنظمتهم، فظلوا يتمتعون بنفس الامتيازات التي كانت لهم في عهد سلطنة المماليك.

ولكن هؤلاء قد تطلعوا إلى الاستقلال بأقاليمهم، والانفصال عن الدولة العثمانية.

حركة الأمير فخر الدين المعنى الثانى فى جبل لبنان :

وهو حفيد الأمير فخر الدين المعنى الأول الذى أضفى عليه السلطان سليم الأول لقب «سلطان البر» عندما قدم إلى دمشق على رأس وفد من زعماء لبنان، للترحيب بالسلطان العثمانى، وتقديم فرائض الولاء له، عقب الفتح العثمانى لبلاد الشام.

وقد بلغ المعنيون أوج نفوذهم فى عهد الأمير فخر الدين المعنى الثانى (١٥٧٨-١٦٣٥)، الذى عمل لبسط نفوذ أسرته على جبل لبنان، ومن ثم دخل فى النزاع مع القوى المنافسة فى داخل لبنان، ومع ولاية دمشق، ثم مع السلطان العثمانى نفسه.

وكان ينتهج فى سياسته خطين رئيسيين هما :

(١) إنشاء إمارة واسعة لها مقوماتها المستقلة.

(٢) اتباع طريق التقدم العصرى فى الحكم.

ولتحقيق الهدف الأول دعم الأمير فخر الدين المعنى الثانى صلاته بالشهابيين السنيين فى وادى التيم، وضم إلى جانبه آل حرفوش الشيعيين فى منطقة بعلبك والبقاع، وكذلك آل أرسلان الدرزية، وتزوج امرأة من نساؤها. كما تحالف مع آل جنبلاط الدرزية، وكانت له علاقات مع آل الخازن فى منطقة كسروان.

ولكنه لم يستطع أن يستميل إليه آل سيفاء، وهم من أصل كردى ومقرهم فى طرابلس، الذين لمن ينظروا بعين الارتياح إلى سياسة التحالف والتعاون التى اتبعها الأمير فخر الدين المعنى مع زعماء هذه المناطق.

وكان زعماء آل سيفاء يطمعون للتوسع فيما وراء منطقتهم، وقد وقع صدام بينهم وبين الأمير فخر الدين المعنى الثانى، وانتصر عليهم فخر الدين فى عام ١٥٩٨م فى موقعة نهر الكلب، وبعدها استولى فخر الدين على كسروان وبيروت وصيدا، وأصبح يتحكم فى منافذ لبنان إلى الخارج.

وبعد ذلك أخذ فخر الدين يعمل لمد منطقة نفوذه إلى ما وراء الجبل لضم حوران وعجلون ونابلس وغيرها في المناطق المرتفعة المجاورة.

وكان امتداد سيطرة الأمير فخر الدين خارج لبنان يمثل تحديا مباشرا للحكام العثمانيين في دمشق.

أما الهدف الثاني للأمير فخر الدين المعنى الثاني، فكان ينصب على الأمور الداخلية، فقد أولى اهتمامه بدعم الأمن والدفاع عن البلاد، ببناء القلاع وترميمها وتشيد الأبراج وتسليحها بالمدافع التي استوردها من أوروبا، وكوّن جيشا وفقا للنظم الحديثة من المحترفين، بلغ عدده أربعين ألف مقاتل.

كما اهتم بتحقيق الأزدهار الاقتصادي، بتشجيع زراعة الأشجار المثمرة مثل أشجار الزيتون والتوت والكتان، وزاد حجم التبادل التجاري مع البلدان الأجنبية، وخاصة البندقية وفلورنسا في إيطاليا، وفرنسا. ولزيادة التعاون والاتصال بين مناطق لبنان، اهتم الأمير فخر الدين ببناء الجسور على الأنهار، مثل نهر الكلب ونهر بيروت ونهر الأولى ونهر القاسمية. ومن الإصلاحات الأخرى إدخال الطباعة في لبنان، والتوسع في إنشاء المدارس الدينية، وإرسال البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا.

وكان عهد الأمير فخر الدين يتسم بالتسامح الديني بين طوائف لبنان المختلفة التي كانت تعيش في صفاء وود، وبدون أي تعصب ديني.

رغبة الأمير فخر الدين المعنى الثاني في الانفصال عن الدولة العثمانية وتصديها لمواجهته والتجائه إلى توسكانيا وصقلية :

وقد تنبه السلطان العثماني إلى طموح الأمير فخر الدين المعنى الثاني، ونزعته التوسعية، التي سبق أن حذره منها حافظ باشا والي دمشق.

وعلى أثر ذلك اعتزمت الدولة العثمانية القضاء عليه، وعهدت بهذه المهمة إلى حافظ باشا والي دمشق، وبعثت ضده بجيش وأسطول في عام ١٦١٣م.

ولما سمع زعماء وأمراء العصابات المتحالفين مع الأمير فخر الدين بقدوم الجيش العثماني، تخلوا عن تأييده، وأعلنوا خضوعهم لوالى دمشق.

ولم يكن باستطاعة الأمير فخر الدين أن يقاوم هذه الحملة العثمانية الكبيرة، فآثر الابتعاد على لبنان بعض الوقت، واستقل هو وعائلته وحاشيته سفينة فرنسية كانت راسية في ميناء صيدا، فنقلته إلى ميناء ليفورن Leghorn في توسكانيا بإيطاليا في عام ١٦١٣م، وعهد بإدارة الإمارة إلى ابنه على.

وقد نزل الأمير فخر الدين في ضيافة الدوق «كوزيمو الثاني» Casimo II حاكم توسكانيا، الذى استقبله فى حفاوة بالغة، ثم انتقل إلى مسينا بصقلية التى كانت تحت حماية أسبانيا.

ويذكر أن ملك أسبانيا عرض عليه حكم ولاية كبيرة، بشرط أن يغير دينه من الإسلام إلى المسيحية، فرد الأمير فخر الدين قائلاً «ما جينا إلى هذه البلاد لأكرامة دين ولا كرامة حكم ولا حكومة، بل لما جاء علينا ثقل جينا احتميننا عندكم» (٢).

كما قيل أن الأمير فخر الدين قد رفض الاشتراك فى حملة عسكرية على لبنان، تظم قوات مشتركة من فرنسا وأسبانيا والفاتيكان.

وقد قضى الأمير فخر الدين فى أوروبا خمس سنوات، وأثناء ذلك كان يراقب حالة بلاده عن بعد.

وكان للصراعات الحزبية بين اليمينية والقيسية فى لبنان، أثرها فى الأبقاء على الإمارة المعينة، أثناء غياب الأمير فخر الدين فى أوروبا.

عودة الأمير فخر الدين إلى لبنان فى عام ١٦١٨ وتزايد نفوذه فى بلاد الشام:

وكان الموقف فى الشرق الأدنى قد أخذ يتغير تدريجياً لصالح الأمير فخر الدين، بخروج نصوح باشا الصدر الأعظم من منصبه، ونقل أحمد الحافظ باشا والى دمشق إلى منصب آخر، والإثنان كانا يعاديان الأمير فخر الدين.

(٢) أحمد الخالدي الصفدي : تاريخ الأمير فخر الدين، ص ٢٣٦.

وفي هذه الأثناء أدرك الأمير فخر الدين أن التفاهم مع السلطان العثماني يساعد على الحفاظ على إمارته بأكثر من التعاون مع الأوروبيين.

وبعد أن خلا الجو من معارضيهِ في عام ١٦١٨، حصل الأمير فخر الدين على عفو من السلطان العثماني، واعتزم العودة إلى لبنان.

ولما وصل الأمير فخر الدين إلى بلاده استقبل بحفاوة بالغة من جميع الأهالي، وقدموا له هدايا قيمة.

وقد بدأ الأمير فخر الدين في توطيد حكمه، واسترجع الأجزاء إلى انسلخت عن إمارته أثناء غيابه، ودخل في الصراع من جديد مع آل سيفاء.

وفي عام ١٦٢٢ تمكن من توسيع رقعة إمارته حتى شملت الأجزاء الشمالية من بلاد الشام، عندما أقطعتهُ الحكومة العثمانية صفد وعجلون ونابلس، واعترف به السلطان مراد الرابع واليا على البلاد العربية من حلب إلى حدود مصر، باسم «سلطان البرو أمير عربستان»، ويذكر أن الأمير فخر الدين قد دفع مبالغ ضخمة للحصول على مرسوم بذلك.

وقد أثار هذا التوسع حقد والي دمشق مصطفى باشا، فقام بالهجوم على لبنان، ولكن الأمير فخر الدين انتصر عليه وعلى حلفائه من آل حرفوش وآل سيفاء، في موقعه عنجر في عام ١٦٢٣.

وبعد أن وطد الأمير فخر الدين أموره في الداخل والخارج، زاد من اهتمامه بالناحية العمرانية والإنشائية.

الدولة العثمانية تتخلص من الأمير فخر الدين المعني الثاني سنة ١٦٣٥ :

ولم يستمر الحال على ذلك طويلا، فقد تضافرت عدة عوامل أثارت الشك لدى الدولة العثمانية نحو الأمير فخر الدين، منها طموحه وتوسعته، وعلاقاته مع الأوروبيين، والاستعانة بهم ضد الدولة العثمانية.

وكان العامل المباشر تجدد الصراع العثماني الصفوي، ومحاولة الدولة العثمانية استعادة بغداد التي استولى عليها الشاه عباس الأول الصفوي في عام ١٦٢٣.

وقد أدركت الدولة العثمانية ضرورة القضاء على قوة الأمير فخر الدين، الذى كان بإمكانه أن يهدد الجيش العثماني أثناء زحفه ضد الصفويين.

كما وردت إلى الباب العالي أبناء تفيد حدوث اتصالات بين الشاة الصفوى، والأمير فخر الدين وبعض الدول الأوروبية.

وعلى أثر ذلك، وفى عام ١٦٣٣، صدرت أوامر السلطان مراد الرابع لإعداد حملة ضد الأمير فخر الدين، بقيادة أحمد كوتشك والى دمشق.

وفى عام ١٦٣٤ زحفت هذه الحملة لمجابهة الأمير فخر الدين، واشتبكت مع قواته بقيادة ابنه على، فى قتال عنيف، الذى قتل فى هذه المعركة.

وعقب هذه المعركة اختفى الأمير فخر الدين فى إحدى المغارات الجبلية، بعد أن تخلى عنه أصدقائه وحلفاؤه فى الداخل، والأوروبيون فى الخارج وخاصة الإيطاليون، الذين رفضوا مساعدته أو التدخل لصالحه لدى الباب العالي.

وقد طارده العثمانيون حتى أمكن القبض عليه فى أوائل عام ١٦٣٥، ومعه ثلاثة من أولاده، وأرسلوا إلى الاستانة، حيث أودعوا السجن.

ولكن السلطان العثماني عامله بالحسنى بعض الوقت، نتيجة لفصاحة لسانه فى مخاطبته للسلطان، وبسبب الأموال التى حملها معه وأعذقها على السلطان وحاشيته.

غير أن الحاقدين على الأمير فخر الدين، الذين أثارهم أن يكون موضع حفاوة وثقة السلطان، فأشاعوا أنه قد أرتد عن الإسلام، وأقنعوا المفتى الأكبر باصدار فتوى فى هذا الشأن.

وعلى أثر ذلك أعدم شنقافى ابريل سنة ١٦٣٥، وأعدم أولاده أيضا، باستثناء ابنه الأصغر حسين، الذى نجا من الموت لصفر سنة، وسوف يكون له شأن هام فيما بعد.

ويعتبر الأمير فخر الدين بطلا قوميا كبيرا، وهو صاحب النهضة الحديثة التى بدأت فى لبنان فى عهده.

وبعد القضاء عليه، اشتد الصراع بين الأحزاب اليمنية والقيسية، ثم تمكن الأمير ملحم ابن يونس أخى فخر الدين، من السيطرة على إقليم الشوف، مسقط رأس الأمير فخر الدين، ووضع تحت رقابة عثمانية شديدة، وانتقل الحكم من بعده إلى ابنه أحمد الذى توفى عام ١٦٩٧، دون أن ينبج إنا يخلفه، وبذلك انتهى حكم الأسرة المعنية.

إنتقال الحكم فى لبنان إلى الشهابيين

وبعد زوال حكم المعنيين سنة ١٦٩٧، طلبت الدولة العثمانية من أعيان لبنان أن يتشاوروا فيما بينهم فيمن يتولى أمرا الولاية، فاجتمعوا فى السمقانية بالقرب من دير القمر مركز المعنيين.

وفى هذا الاجتماع، تم انتخاب الأمير بشير بن حسين الشهابى حاكما على لبنان، وهو أحد أمراء الأسرة الشهابية فى وادى التيم، وابن أخت الأمير أحمد آخر الأمراء المعنيين.

ولكن هذا الاختيار لم يرض الباب العالى الذى فضل تنصيب الأمير حيدر الشهابى ابن بنت الأمير أحمد المعنى، وابن عم الأمير بشير الشهابى، وكان إذ ذاك فى الثانية عشرة من عمره، فعين الأمير بشير وصيا عليه حتى يبلغ سن الرشد. وعلى أثر ذلك انتقل الأمير بشير الشهابى إلى دير القمر التى أصبحت مركز الإمارة الشهابية، وبذلك انتقل حكم لبنان إلى الشهابيين، وكانوا أقوى الأسر القيسية فى ذلك الوقت.

وقد استمر حكم الأمير بشير الشهابى لمدة عشر سنوات حتى وفاته فى عام ١٧٠٧، فتولى الأمير حيدر الشهابى زمام الأمور فى لبنان.

ولكن اليمنيين ثاروا عليه، وانتزعوا منه الإمارة، فلاذ بالفرار، وفى عام ١٧١١ جمع الأمير حيدر صفوف القيسيين، واشتبك مع اليمنيين فى معركة عين دارا، وألحق بهم خسائر جسيمة، وقضى على نفوذهم نهائيا.

وبذلك تزعم الشهابيون بجدارة القيسية التي توطدت دعائمها في لبنان، كما توطد النظام الإقطاعي في لبنان، بعد أن وزع الأمير حيدر الشهابي الإقطاعيات والرتب العالية على أنصاره وأعوانه من اللمعيين وبنى الخازن وجنبلاط وغيرهم، الذين اشتركوا معه في معركة عين دارا.

وقد استرد الأمراء الشهابيون أكثر المقاطعات التي كانت تحت سيطرة الأمراء المعنيين، باستثناء المقاطعات الجنوبية نابلس وعجلون وصفد.

الأمير بشير الثاني الشهابي ودوره في الاستقلال بحكم لبنان (١٧٨٨-١٨٤٠)

انتخب الأمير بشير الثاني الشهابي حاكماً على لبنان في عام ١٧٨٨، بإيعاز من أحمد باشا الجزائر حاكم عكا الذي كان له نفوذ قوى في بلاد الشام في ذلك الوقت، وذلك بعد هزيمة الحاكم السابق الأمير يوسف الشهابي في معركة قب إلباس في ذلك العام، واستسلامه لأحمد باشا الجزائر الذي قام بشنقه في سجن عكا وكان الأمير بشير الثاني الشهابي يتميز بالذكاء والطموح على غرار الأمير فخر الدين الثاني المعني، وحاول توسيع حدود لبنان، وقد استطاع أن يصمد أمام الأحداث والأضطرابات التي اجتاحت لبنان طيلة نصف قرن.

وكان شديد الحزم مع الإقطاعيين وزعماء البلاد الآخرين، ودفعه طموحه للتدخل في شئون الولاية الآخرين مثل ولاية دمشق وطرابلس وصيدا.

وأثناء الحملة الفرنسية على الشام رفض مساعدة أحمد الجزائر والى عطا، ولكنه وقف إلى جانب الجيش العثماني بقيادة الصدر الأعظم، الذي جاء إلى سوريا لصد الحملة الفرنسية، ووعد الصدر الأعظم بمكافأته على ذلك.

وقد خشي الأمير بشير الشهابي من انتقام أحمد باشا الجزائر، الذي بلغ ذروة مجده في عام ١٧٩٩، بعد أن تمكن من صد حملة نابليون بونابرت الذي اقترب من أبواب عاصمته عكا، وذلك بمساعدة الأسطول الإنجليزي.

وعلى أثر ذلك طلب الأمير بشير الشهابي مساعدة قائد الأسطول الإنجليزي

«سيدنى سميث»، لمغادرة لبنان، فرحل إلى قبرص ومنها إلى مصر، حيث قضى بها فترة قصيرة، ثم عاد إلى لبنان.

ولم تنفذ الدولة العثمانية وعودها للأمير بشير الشهابى على لسان الصدر الأعظم، بأن يكون حاكما على جبل الدروز، ووادى التيم، ومنطقة بعلبك والبقاع، وجبل عامل، ومنطقة جبيل، مع منحه صلاحيات تؤهله للاتصال بالباب العالى مباشرة.

وبعد أن توفى أحمد باشا الجزار فى عكا فى ابريل سنة ١٨٠٤، بدأت الأمور تتغير فى المنطقة، وعندئذ شعر الأمير بشير الشهابى بحرية الحركة، فشرع فى سحق أعدائه فى الداخل، وبدأ فى تركيز السلطة فى يديه، وضم ممتلكاته وتثبيت حكمه فيها.

تحالف الأمير بشير الشهابى مع محمد على باشا فى مصر :

وحدث أن تدخل الأمير بشير الشهابى إلى جانب والى صيدا ضد والى دمشق، واشترك فى مقاتلته، وألحق به الهزيمة فى المرة، مما أعضب الباب العالى، واعتزم محاربته. وعلى أثر ذلك اضطر الأمير بشير الشهابى للهرب إلى مصر، حيث استقبله محمد على باشا بحرارة بالغة، ومنذ ذلك الوقت توثقت العلاقة بينهما، وتوحدت جهودهما ضد السلطان العثمانى، العدو المشترك.

وفى حوالى عام ١٨٢١ عاد الأمير بشير الشهابى إلى لبنان، بوساطة محمد على باشا لدى السلطان العثمانى.

وقد أثمرت هذه العلاقة فى مساعدة الأمير بشير الشهابى لمحمد على باشا وإينه ابراهيم باشا قائد الحملة المصرية، فى الاستيلاء على سوريا، فقد اشتركت جنوده مع الجنود المصريين فى فتح عكا وطرابلس وحماة ودمشق.

وعقب ذلك تسلم أبناء الأمير بشير الشهابى إدارة المدن التى تم فتحها.

وقد ظل الوفاق بين الأمير بشير الشهابى ومحمد على باشا، حتى ساءت الأمور، بتدخل الدول الأوروبية الكبرى بزعمامة إنجلترا، فى الصراع الدائر بين

السلطان العثماني ومحمد علي باشا، وقام أسطول مشترك ضم سفنا حربية انجليزية ونمساوية وتركية، بمهاجمة بيروت قاعدة الجيش المصري، وقصفها بالقنابل، وانتهى الأمر بانسحاب القوات المصرية من بلاد الشام في عام ١٨٤٠.

إبعاد الأمير بشير الشهابي عن لبنان في عام ١٨٤٠ :

وعقب ذلك، وفي العاشر من شهر أكتوبر سنة ١٨٤٠، استسلم الأمير بشير الشهابي للإنجليز، فقاموا بترحيله إلى جزيرة مالطة مع أهل بيته وعدد من حاشيته، حيث مكث بها لمدة أحد عشر شهرا، ثم نقل بعدها إلى استانبول، وظل بها حتى وفاته في عام ١٨٥٠.

وفي عام ١٩٤٧ نقل رفاته إلى قصره الذي شيده ليكون مقرا له في عاصمته بيت الدين، وأصبح الآن متحفا سياحيا.

إصلاحات الأمير بشير الثاني الشهابي وأحوال لبنان في عهده وبعد زوال حكمه :

وقد سجل عصر الأمير بشير الثاني حركة عمرانية وفكرية واسعة في لبنان، إذ نشطت الأعمال الإنشائية مثل شق الطرق وبناء الجسور.

كما تأسست في عهده كثير من المدارس والمعاهد العلمية، ونفذت إصلاحات أخرى كانت نواة لنهضة عربية وثقافية واجتماعية في لبنان.

وبوجه عام كانت الأحوال في لبنان مزدهرة في عهده.

ولكن برز في عهده النزاع الطائفي بين الدروز والموارنة المسيحيين، وخاصة بعد مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عام ١٨٢٥، ومصادرة أملاكه هو وأعوانه، وتوزيعها على الأعوان المسيحيين.

وبعد نفى الأمير بشير الثاني الشهابي تولى الإمارة أمير شهابي ضعيف، هو الأمير بشير الثالث، ولم يستمر حكمه إلا سنة وبضعة أشهر، وأثناء حكمه وقعت فتنة جديدة بين الدروز والمسيحيين، وترتب على ذلك إلغاء الإمارة الموحدة، وتم تقسيم جبل لبنان إلى قسمين أو قائمقاميتين.

سيطرة الباشوات المماليك على الحكم فى العراق

عانى العراق من ظروف خاصة، مثل تسلط الجند الإنكشارية فى بغداد، وثورات قبائل البدو العربية فى الجنوب، وتعرض حدوده مع إيران إلى هجمات كثيرة من جانب حكام الفرس، وخاصة خلال القرن الثامن عشر.

وقد ساعدت هذه الظروف على قيام أسر حاكمة شبه مستقلة فى كل من الموصل وبغداد والبصرة، مثل آل الجليلى فى الموصل، وحكم حسن باشا وإبنه أحمد باشا ومماليكهما من بعدهما فى بغداد والبصرة (١٧٠٤-١٨٣١).

وكانت ظروف الدفاع عن حدود البلاد من جهة إيران، تتطلب أن يكون لدى حسن باشا جيش ثابت، يدين له بالولاء، ويكون رهن إشارته، وذلك بعد أن ضعفت القوة القتالية للجند الإنكشارية، وأصبحت تشكل مصدر متاعب للحكام، ومثار القلاقل فى البلاد.

كما كان من الصعب تدريب رجال العشائر البدوية على الحركات العسكرية الشاملة، ولا يمكن الاعتماد عليهم فى كل الأوقات. وعلى أثر ذلك اتجه حسن باشا إلى تكوين جيشه من المماليك، الذين كانوا يجلبون غالباً من بلاد القوقاز، فأكثر من شرائهم واقتنائهم، وقام بتنشئتهم وإعدادهم للأعمال العسكرية والإدارية.

وكان ذلك بداية ظهور طائفة المماليك فى العراق، الذين شعروا بأنهم أقلية ممتازة فى وسط الشعب العراقى، الأمر الذى جعل منهم عصبية متماسكة. وقد أصبح لرؤساء المماليك دراية كبيرة بشئون الحكم، وبعد وفاة أحمد باشا سنة ١٧٤٧، والذى خلف أباه حسن باشا فى الحكم بعد وفاته سنة ١٧٢٤، دخل المماليك بغداد بالقوة، واستأثروا بالحكم فى العراق، ولم يعترفوا بالولاء العثمانى.

وكانت فترة حكم المماليك من عام ١٧٤٧ إلى عام ١٨٣١، وأثناء ذلك عجزت الدولة العثمانية عن إبعادهم أو حتى تبديلهم.

سليمان باشا أبو ليله :

وهو الأول في باشوات الماليك بالعراق، ويلقب «بأبي ليلة» وكان متزوجاً من ابنته أحمد باشا.

وفي عام ١٧٤٨ طرد سليمان باشا الوالي العثماني في بغداد، واضطر السلطان العثماني أن يعترف به والياً على بغداد في عام ١٧٥٠، واستمر في هذا المنصب حتى وفاته في عام ١٧٦٢.

وقد استمر سليمان باشا في جلب الماليك من بلاد القوقاز، وطور أساليب تدريبهم.

كما قام سليمان باشا بإبعاد الأكراد والعرب عن المناصب الهامة، التي شغلها بأعوانه من الماليك.

وقد امتنع سليمان باشا عن إرسال أموال الخراج إلى الآستانة.

سليمان باشا الكبير

وكان حاكماً على البصرة، عندما أرسل ضدها شاه الفرس كريم خان، جيشاً في عام ١٧٧٥، ودافع سليمان طويلاً عن المدينة، حتى اضطر إلى تسليمها في إبريل سنة ١٧٧٨، وأخذ أسيراً إلى شيراز عاصمة كريم خان.

وبعد وفاة كريم خان، انسحب الفرس من البصرة، وأطلق سراح حاكمها السابق سليمان أغا، فتمكن من استعادة منصبه في البصرة بعد وقت قصير، بمساعدة القنصل البريطاني في البصرة.

وقد تمكن سليمان من ضم ولايات البصرة وبغداد وشهر زور، ودخل بغداد في يولييه سنة ١٧٨٠، بعد أن تغلب على خصومه المحليين، واستمر في الحكم حتى وفاته في عام ١٨٠٢.

وكان يعرف باسم سليمان باشا الكبير، بسبب الجهود التي بذلها في سبيل تقوية نظام الحكم المملوكي، ولدوره في مقاومة ثورات العشائر البدوية خلال حكمه. وتعتبر فترة حكم سليمان باشا الكبير العصر الذهبي لحكم الماليك في العراق، ولكنه كان حريصاً على حكم البلاد في نطلق الدولة العثمانية.

داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق :

وهو آخر باشوات المماليك في العراق، وكانت مدة حكمه من عام ١٨١٦ إلى عام ١٨٣١ .

وقد تولى الحكم في بغداد في ظروف صعبة، وواجه مشكلات العراق التقليدية التي ورثها عن أسلافه، وأهمها القلاقل في كردستان وتصارع إماراتها، ومحاولاتها التخلص من السيطرة المملوكية، وخاصة من جانب الإمارة البابانية، ولم يكن باستطاعة المماليك السيطرة تماما على كردستان، فعملوا على ضرب أمراء الأكراد بعضهم ببعض، كوسيلة لضمان ولائهم للمماليك.

كما كانت العشائر العربية الكبرى في الجنوب تتمسك بنظام حكم مشايخها، وباستقلالها الذاتي.

بالإضافة إلى تزايد النفوذ البريطاني في العراق، وتدخل الانجليز في الصراع بين آل بابان الكردية وبين والي بغداد المملوكي، وتحريضهم للإمارة الكردية على الانفصال عن العراق.

وكان الوكيل السياسي البريطاني في بغداد «ريتش» C.J. Rich، له طموح كبير، وفي اعتقاده أن الوقت قد حان لكي يصبح العراق مستعمرة بريطانية، بعد أن زاد بشكل كبير حجم التجارة البريطانية مع العراق، وانفردت بريطانيا بالسيادة في الخليج العربي، وخاصة بعد عقد إتفاقياتها مع الإمارات العربية في البحرين وإمارات ساحل الخليج وفي مسقط، في عام ١٨١٩.

وكان هناك سبب اقتصادي للنزاع البريطاني المملوكي، هو محاولة والي بغداد داود باشا جباية ضرائب من التجار الأجانب، تزيد على ما جاء في اتفاقيات الامتيازات المبرمة بين الدولة العثمانية وبريطانيا.

كذلك شهد داود باشا استئناف الحرب بين الدولة العثمانية وفارس، من عام ١٨٢٠ إلى ١٨٢٢، بسبب تطلع حكام الفرس للاستيلاء على سهول العراق، وضم كردستان إليهم، ولارضاء الشيعة في بلاد فارس، بالاستيلاء على الأماكن

المقدسة في النجف وكربلاء، ولتخليص حجاجهم من الضرائب الباهظة التي كانت تفرض عليهم، ومن المعاملات السيئة التي كانوا يلاقونها في العراق.

وبعد أن نشبت الحرب بين الدولتين، كلفت الدولة العثمانية داود باشا بالدفاع عن الجبهة العراقية، وأمدته بكمية محدودة من الأسلحة والعتاد.

ولكن داود باشا لم يستطع أن يحشد قوات كافية تحت قيادته، واضطر أن يسحب قواته إلى ما وراء بغداد، فتقدمت القوات الفارسية لمحاصرتها، واستمر ذلك خلال عامي ١٨٢٠، ١٨٢١، ثم اضطرت للتراجع عنها بعد أن تفشى وباء الكوليرا بين أفرادها، ثم عقد الصلح بين الدولتين، بموجب معاهدة أرضروم الأولى التي أبرمت في أغسطس سنة ١٨٢٣.

إصلاحات داود باشا ومحاولته إبعاد النفوذ الأجنبي عن العراق :

اهتم داود باشا بتنظيم الإدارة، واستتباب الأمن، ونشر الرخاء في البلاد، وأنشأ الكثير من المدارس، وأسس أول مطبعة عربية في العراق، وشهدت البلاد في عهده نهضة علمية كبيرة.

وقد استعان داود باشا ببعض الفنيين والخبراء الأجانب، للقيام ببعض الإصلاحات في مجال الصناعة والزراعة، ولتسليح الجيش وتدريب أفراده على الأساليب الحديثة.

ولكنه ضاق ذرعاً بالإمتهيازات التي كان يتمتع بها الانجليز بصفة خاصة، وتزايد نفوذهم في بغداد يوماً بعد يوم.

وأخيراً عزم داود باشا على وضع حد لتدخل الانجليز في شؤون البلاد، وعلى أثر ذلك أخذوا يدسون الفتن ضده لدى الباب العالي.

الدولة العثمانية تقرر عزل داود باشا وإنهاء حكم المماليك في العراق :

وكان داود باشا قد امتنع عن تقديم المبلغ الذي طلبه الباب العالي، وقدره ستة آلاف كيس، للمساهمة في نفقات الحرب ضد روسيا خلال عامي ١٨٢٧، ١٨٢٨، مما أثار استياء الباب العالي.

وبعد انتهاء الحرب مع روسيا، قرر الباب العالي عزل داود باشا، وإنهاء حكم المماليك في العراق، وأرسل مبعوثا إلى بغداد لإخطار داود باشا بقرار العزل، ولتسليم أمور الولاية منه، فأقدم داود باشا على قتل هذا المبعوث، وكان يظن أنه بذلك يمكن أن يرغم الباب العالي على قبول الأمر الواقع.

ولكن فكرة القضاء على حكم داود باشا وحكم العصبية الأخرى في مختلف ولايات الدولة العثمانية، كانت قد أصبحت أحد الأركان الرئيسية في سياسة السلطان محمود الثاني، وذلك بقصد إعادة الحكم المباشر للدولة العثمانية في ولاياتها، ولانقاذ الولايات العربية من الاستعمار الأوروبي الذي كان يتحين الفرص للانقضاض عليها، وذلك بتسخير جميع إمكانيات الدولة ضد التدخل الأجنبي.

الدولة العثمانية ترسل حملة إلى بغداد ١٨٣١ للقضاء على سلطة المماليك في العراق :

وقد عهد السلطان محمود الثاني إلى علي باشا رضا وإلى حلب، مهمة توجيه ضربة قاضية على حكم داود باشا وحكم مماليك العراق بوجه عام، ومقابل ذلك أسند إليه السلطان العثماني ولايات بغداد وديار بكر والموصل، إلى جانب ولاية حلب. وكانت حلب ذات أهمية اقتصادية كبيرة، ومن أكبر مراكز التبادل التجاري والثقافي مع العراق في ذلك الوقت.

وكان علي رضا مطلعا على أمور العراق، وله صلات وثيقة مع أعيان العراق وزعمائه، فكان من السهل عليه أن يجمع حوله الناقمين على حكم داود باشا، أو الطامعين في الوصول إلى الحكم، وعلى رأسهم وإلى الموصل قاسم العمري، وبعض زعماء المماليك، وشيوخ العشائر العربية.

وقد بدأت أفواج الخارجين على حكم داود باشا تتوافد على علي باشا رضا، وانضمت إليه إثنان من عشائر العراق العربية الصعبة المراس، هما عشيرة شمر الجربا وعشيرة العقيل، ووضعوا إلى الموصل قاسم العمري كل إمكانياته تحت تصرفه.

ولتشديد الحصار على داود باشا وسد المسالك أمامه، اتصل على باشا رضا بحكام القرس، وطلب منهم عدم قبول داود باشا إذا التجأ إليهم. كما أحبط الباب العالي المحاولات البريطانية للعفو عن داود باشا، وقبول المبالغ التي عرضها لتسوية هذا النزاع سلمياً، والإبقاء عليه كحاكم لبغداد.

وكان الانجليز مطمئنين إلى التعاون مع داود باشا، وضمنان مصالحهم في العراق، إذا استمر في حكم بغداد.

وقد تم حشد القوات اللازمة لهذه الحملة، واستعد داود باشا لملاقاتها، وأثناء ذلك تعرضت البلاد لوباء الطاعون، واجتاح في البداية تبريز وكركوك وكردستان، وأدرك داود باشا خطورة الموقف إذا داهم الوباء بغداد.

وسرعان ما اشتدت وطأة الوباء، وتساقط آلاف الضحايا، ثم تفاقم الأمر بارتفاع منسوب مياه فيضان نهر دجلة، فتداعت البيوت وأسوار بغداد، وشحت فيها الأقوات، واضطرب الأمن، وانتشر اللصوص وقطاع الطرق، وشهدت بغداد نكبة لا تقل عن نكبة المغول لها.

وبعد حصار بغداد لمدة تسعين يوماً، في هذه الظروف القاسية، ولتجنب وقوع كوارث أخرى، طلب أعيان المدينة من على باشا رضا الحضور لاستلام مقاليد البلاد، ولكنه أرسل قاسم العمرى وإلى الموصل، ليتسلم المدينة مؤقتاً، وطلب قاسم أن يسلم إليه شخصياً داود باشا على الفور.

وقد رفض أعيان بغداد تسليم داود باشا إلى قاسم العمرى، وأحسوا أنه يريد أن يستبد بالأمور، ويشبع رغبته في الانتقام، فأعلنوا رأية العصيان عليه، وجمعوا فلولهم وهاجموا قاسم العمرى وقواته، وتمكنوا من قتله، وبعد ذلك كتب أعيان بغداد إلى السلطان العثماني، مطالبين بإعادة داود باشا إلى الحكم، أو إسناد أمر الولاية إلى صالح بك صهره، وقدموا له عروضاً مالية مغرية، «فقد تعهدوا بدفع عشرين ألف كيس خدمة للخزانة السلطانية، وإبلاغ سنوية بغداد إلى أربعة آلاف كيس في السنة الأولى، ثم يضاف ألف كيس كل سنة حتى تبلغ عشرة آلاف كيس، كما تعهدوا بدفع مصاريف حملة على باشا رضا»^(١). وفي نفس الوقت

(١) د. عبد العزيز نوار : تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٣٧٢.

اعتزم أعيان بغداد مقاومة على باشا رضا، إذا أصر على دخول بغداد عنوة.

وقد لقيت هذه العروض ترحيباً لدى دوائر الباب العالي، الذي أدرك أن فتح بغداد لن يكون سهلاً، فكتب إلى على باشا رضا رسالة يأمره فيها بأن يتدبر الأمر، وإذا وجد استحالة في فتح بغداد، فعليه أن يعود أدراجه بقواته.

وفي ذلك الوقت أخذ الموقف العسكري يتحول ضد على باشا رضا، فقد صمدت القوات المدافعة عن بغداد، وقام قائد المقاومة ديفو، وهو ضابط فرنسي كان يتولى تدريب قوات داود باشا، بإعداد خطة لشن هجوم شامل على جيش على باشا رضا، لتفادي انهيار المدينة تحت وطأة المجاعة التي أثرت على سكانها.

ولكن هذه الخطة وجدت معارضة من بعض القيادات الأخرى، وخاصة من جانب درويش أغا، الذي اعتبر أن مقاومة أهل بغداد لجيش السلطان، إنما هي مقاومة للسلطان نفسه، ولا يمكن أن تفسر على أنها من قبيل الدفاع عن بلدهم.

ثم ذكر درويش أغا المجتمعين به، أن العدو رابض على الحدود الشرقية للبلاد، ويتحين الفرص للاستيلاء عليها، وأنهم بعدائهم السافر للسلطان يمنحون فرصة كبيرة لفارس لكي تطعن الدولة من الخلف، ويصبح أهل العراق وحدثهم في مواجهه الخطر الفارسي الكبير، وأن الفرس إذا قاموا بهجوم على بغداد، أمكنهم الإجهاز على هذه المدينة المنكوبة.

وفي ذلك الوقت كان هناك تخوف من وقوف هجوم فارس على بغداد، باستغلال الظروف الصعبة التي كانت تواجهها.

**اقتحام بغداد واستسلام داود باشا في سبتمبر سنة ١٨٣١
وارساله إلى الآستانة :**

وكان على باشا رضا يدرك أن فتح بغداد لن يتأتى بقوة السلاح وحده، وإنما باستخدام الحيلة والخديعة، فأرسل إلى أعيان المدينة يدعوهم إلى التفاوض معه بشأن تسليمها، وتنفيذ أوامر السلطان.

وأثناء الاجتماع حذرهم حمدي بك مندوب على باشا رضا من الاستمرار

فى المقاومة، لأن ذلك سىكلف المدينة نكبات جديدة ستحل بأهلها، مما أدى إلى إنهىار الروح المعنوية لدى المقاومين.

وبعد وقت قصير تمكنت قوات على باشا رضا من دخول المدينة من الباب الشرقى الذى فتحته، وذلك فى ليلة ١٧ سبتمبر سنة ١٨٣١.

وعقب ذلك استسلم داود باشا إلى على باشا رضا، الذى أحسن استقباله، وهدأ من روعه، وترك له حرية استقبال من يشاء، وأحضر إليه جميع أهل بيته، وأعد لهم لوازم السفر إلى الآستانة.

وقد كتب على باشا رضا إلى الباب العالى ملتصبا العفو عن داود باشا، ونجح على باشا رضا فى مسعاه، وخاصة أن داود باشا كان عالما وكبيراً فى السن.

وكان داود باشا بارعا فى العلوم الدينية واللغوية، وارتبط عهده بنهضة علمية، مما جعل الطبقة المثقفة فى بغداد تتمسك به، وتدافع عنه فى بسالة.

وعندما وصل داود باشا وأسرته إلى الآستانة بصحبة حراسة خاصة، عفا السلطان عنه، بل واستفاد من خبرته، فولاه على البوسنة فى سنة ١٨٣٣، ثم أسند إليه رئاسة مجلس الشورى فى سنة ١٨٣٨، فولاية أنقرة فى سنة ١٨٣٩. وفى عام ١٨٤٥ أسندت إليه مشيخة الحرم النبوى فى المدينة المنورة، بناء على طلبه، وظل فى هذا المنصب حتى توفى فى سنة ١٨٥٠، ودفن هناك بالبقيع.

هذا، وبعد سقوط حكم داود باشا، انتهى حكم ممالك العراق، وأسند الحكم فيه إلى الولاة العثمانيين الذين كانوا يفدون من الآستانة، واستمر الحكم العثمانى المباشر بالعراق حتى سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

حركة أحمد باشا القرمانلى فى ليبيا

شهدت طرابلس فترة من الاضطرابات والفتن، والاشتباكات بين رؤساء الجند والحامية العثمانية، مع فساد الإدارة وضعف الدولة العثمانية، وكل ذلك قد ساعد على قيام حكم مستقل داخليا، هو حكم الأسرة القرمانلية، الذى استمر من عام ١٧١١ إلى ١٨٣٥.

أحمد باشا القرمانلى واختياره واليا على طرابلس فى عام ١٧١١

وهو من أصل تركى، وكان يستوطن مع أسرته فى ليبيا، وقد شغل عدة مناصب عسكرية.

وقد استطاع أحمد القرمانلى بدهائه وحسن معاملته، أن يكسب ثقة الجند والشعب الليبى، وخاصة بعد فترة الاضطرابات وفتن الجند والولاة، مع دسائس الدول الأجنبية.

وفى عام ١٧١١ اختاره الشعب الليبى واليا على طرابلس، ووافق السلطان العثمانى على ذلك، ومنذ ذلك الوقت بدأ حكم الأسرة القرمانلية الذى استمر حتى عام ١٨٣٥.

وفى البداية شعر أحمد باشا القرمانلى بخطورة قادة الجند على سلطته، فقام بالتخلص منهم بطريق الغدر فى إحدى الولائم، وبطريقة مشابهة تخلص محمد باشا فى مصر فيما بعد، من المماليك الذين كانوا يشكلون خطورة على حكمه.

كما قضى على أصحاب العصبية الذين كانوا يهددون سلطته، واستمر حكمه حتى عام ١٧٤٥، وقد امتدت سلطته من طرابلس إلى برقة وفزان.

وقد اكتسبت ليبيا فى عهده هو وخلفائه شخصية دولية قوية، مستقلة عن الدولة العثمانية، فعقدت الدول الأجنبية معها المعاهدات الخاصة بالملاحة، وسدع إتارة مرور السفن بمياهاها الإقليمية، وتفاوض مندوبو هذه الدول مع ممثلى ليبيا، على قدم المساواة.

إصلاحات أحمد باشا القرمانلى :

أنجز أحمد باشا القرمانلى الكثير من الإصلاحات فى الداخل والخارج، من أهمها :

١- القضاء على الاضطرابات والفتن والمحافظة على وحدة البلاد الليبية :

تمكن أحمد باشا القرمانلى من إخماد الفتن والثورات التى قام بها أصحاب العصبية فى داخل البلاد، فاستتب الأمن وسادت الطمأنينة بين جموع الشعب.

كما أهتم بالمحافظة على وحدة البلاد الليبية، بدمج أقاليمها الكبرى برقة وطرابلس وفزان :

٢- النهوض بمرافق البلاد وإقامة الكثير من المنشآت :

ومن هذه المنشآت التي شيدها الحصون والقلاع، التي اهتم بتدعيمها وتقويتها. كما بنى مسجداً كبيراً في طرابلس يعرف باسمه حالياً، وذلك في موضع المسجد الذي أنشأه عمرو بن العاص، وقت فتحه لمدينة طرابلس.

٣- الاهتمام بالأسطول البحري وصناعة السفن :

وجه أحمد باشا عنايته لبناء الأسطول البحري، الذي كان رمز اللقوة، ودعامة فعالة للجهاد الديني في مواجهة التحركات الأوروبية الصليبية، وكان يرغم السفن الأجنبية التي تمر بالقرب من السواحل الليبية، على دفع إتاوات خاصة له. كما أنشأ دار الصناعة السفن في طرابلس، على غرار دور الصناعات البحرية في الدول الأوروبية.

وقام بتحديد الأسطول، وأضاف إليه الكثير من السفن.

وبهذا الأسطول تمكن أحمد باشا من حماية السواحل الليبية، وصد المحاولات العدوانية المتكررة من جانب الأساطيل الأوروبية، وألحق بها عدة هزائم منكرة، وأرغم الدول الأوروبية على دفع إتاوة سنوية، لضمان سلامة سفنها التجارية في البحر المتوسط، على نحو ما كانت تفعله بلاد المغرب الأخرى تونس والجزائر ومراكش.

٤- العناية بطرق القوافل الصحراوية :

اهتم أحمد باشا القرماني بطرق التجارة عبر الصحراء إلى بلاد السودان ووسط إفريقيا، والتي تربط هذه الجهات الداخلية بساحل البحر المتوسط، ووجه عنايته إلى القوافل، وتأمين سيرها عبر الطرق الصحراوية.

وكانت التجارة التي تنقلها القوافل تشكل مورداً كبيراً للبلاد، إلى جانب التجارة الخارجية عبر البحر المتوسط.

د - الاهتمام بالعلم والعلماء :

عرف عن أحمد باشا القرمانيلى حبه للعلم، وعطفه على العلماء وتكريمهم وإجزال العطاء لهم.

ومن هؤلاء العلماء «أبو عبد الله محمد بن خليل بن غلبون»، وشهرته «ابن غلبون»، فقد كانت له مكانة عالية عند أحمد باشا القرمانيلى، إذ قربه إليه، واختصه بكثير من الامتيازات.

وقد اشتغل ابن غلبون بالعلوم الدينية مثل التفسير والحديث والفقه، بعد أن تلقى علومه فى الجامع الأزهر بالقاهرة.

ومن أهم مؤلفاته فى العلوم الأخرى كتاب «التذكار فىمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار».

وهذا الكتاب سجل حافل لتاريخ ليبيا منذ الفتح الإسلامى حتى عهد أحمد باشا القرمانيلى، ومن أهم المصادر التاريخية لهذه الفترة.

الأسرة القرمانيلى بعد أحمد باشا

اتبع خلفاء أحمد باشا القرمانيلى نفس سياسته، وخاصة ما يتعلق بالشئون البحرية التى بلغت حدا كبيرا من النشاط والقوة، واعترفت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة البحرية لليبيا فى ذلك العهد.

يوسف باشا القرمانيلى

تولى يوسف باشا القرمانيلى حكم البلاد فى عام ١٧٩٥، واستمر حكمه ٤٠ عاما، حتى وفاته فى عام ١٨٣٤.

وقد بلغت الدولة وخاصة فى النصف الأول من فترة حكمه، قدرا كبيرا من القوة والتقدم.

وفى عهده تطور النشاط البحرى، وإزداد الاهتمام به، وصار للأسطول الليبى فىالبحر المتوسط هيبة كبيرة، وأنزل رجاله الخسائر الفادحة بالسفن الأوروبية، وحصلوا منها على غنائم كبيرة.

النزاع بين يوسف باشا القرماني والولايات المتحدة الأمريكية :

على أثر اعتداء بعض السفن الأمريكية على الشواطئ الليبية، فقد تصدى لها الأسطول الليبي بقوة، وألحق بها أضراراً جسيمة، الأمر الذي دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتفاوض مع يوسف باشا القرماني، لتجنب الدخول في حرب على غير استعداد كاف.

ولما فشلت محاولات التفاوض بادر يوسف باشا بإعلان الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ مايو سنة ١٨٠١، فاضطرت إلى القتال، وأرسلت بعض قواتها البحرية عام ١٨٠٣ بعد تردد طويل، وقامت هذه القوات بمهاجمة ميناء طرابلس.

وقد أشتبك الأسطول الليبي مع القوة المهاجمة في قتال عنيف، واستطاع رد المعتدين، واستولى على السفينة الحربية الأمريكية، «فيلادلفيا»، وأسر قائدها. وكان لهذا الانتصار صدى كبير في نفوس الليبيين، الذين خرجوا إلى الشاطئ لمشاهدة السفينة الأمريكية، وللتعرف على المصير الذي أنهت إليه.

كما كان لهذه العملية أثر سيء في نفوس الأمريكيين، فقد جاءت طعنه في الصميم لبحر بيتههم وسمعتهم في الخارج.

وقد حاولت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية رد اعتبارها، والانتقام للهزيمة إلى لحقت بها، فاعتزمت تحطيم السفينة «فيلادلفيا»، بعد أن يئست من استعادتها، وتمكن رجالها من أشعال النار فيها وهي راسية في ميناء طرابلس، وذلك في عام ١٨٠٤، واعتبر الأمريكيون ذلك نصراً كبيراً، واكتفوا به كرد اعتبار لما أصابهم.

وبعد ذلك استخدم الأمريكيون الدسائس والفتن لإثارة الاضطرابات في البلاد.

عقد الصلح بين البلدين والزام أمريكا بدفع غرامة مالية كبيرة :

ثم انتهى الأمر بالدخول في مفاوضات مع يوسف باشا، أسفرت عن عقد الصلح بين البلدين، ودفعت أمريكا بموجبة غرامة مالية كبيرة.

ضعف الأسرة القرمانيّة ونهاية حكمها :

بعد أن بلغت الأسرة القرمانيّة غاية المجد والقوة، واكتسبت ليبيا أثناء ذلك منزلة رفيعة بين الدول، تعرضت تلك الأسرة لعدة عوامل هدامة أدت إلى ضعفها وسقوطها.

ومن أهم هذه العوامل مايلي :

١ - ضعف النشاط البحري

بعد عام ١٨١٥ بدأ يضعف النشاط البحري في ليبيا وبلاد المغرب الأخرى، على أثر تحالف الدول الأوروبية لمقاومة النشاط البحري للبلاد المغاربية، والتصدي بعنف لأساطيلها في البحر المتوسط. وقد ترتب على ذلك أن ضعف الأسطول الليبي، وتضاءل نشاطه إلى حد كبير، وفقدت ليبيا وبلاد المغرب الأخرى أحد مواردها الهامة.

٢ - تدهور تجارة القوافل :

ونتيجة للتغلغل الاستعماري في وسط أفريقيا وسيطرة الدول الأوروبية على موارد الانتاج في إفريقيا، فقد تحول معظم هذا الانتاج للخارج عن طريق البحر، بعد أن كان جانب كبير منه يمر بالأراضي الليبية عبر الصحراء. وقد نتج عن ذلك أن فقدت البلاد موردا هاما آخر من مواردها المالية.

٣ - أثر احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠.

وقد ترتب على احتلال فرنسا للجزائر سنة ١٨٣٠، أن أهدقت الأخطار بليبيا وبلاد المغرب الأخرى.

وعلى أثر ذلك تعرضت ليبيا المنافسة فرنسا في مجال التجارة وخاصة في إفريقيا وقد تضاءلت قيمة التجارة الليبية مع السودان، بعد أن تحول معظم تجارة السودان إلى الجزائر.

٤ - فتح باب الاستعانة من الخارج :

وقد أن فقدت البلاد أهم مواردها المالية، فقد تدهورت أحوالها الاقتصادية، وبالإضافة إلى إسراف وبذخ يوسف باشا القرماتلى وخاصة فى أواخر حياته، فقد اضطر إلى طلب القروض من الأجانب، وأتاح ذلك للدول الأوروبية الاستعمارية الفرصة للتدخل فى شئون البلاد.

اضطراب أحوال البلاد الداخلية :

ولما أشدت الأزمة المالية، اضطر يوسف باشا إلى فرض الضرائب الفادحة على الأهالى، مما دفعهم إلى القيام بالثورة ضده عدة مرات. ولم تنجح محاولات يوسف باشا فى القضاء على هذه الثورات، مما أدى إلى انتشار الفوضى فى أنحاء البلاد. وفى هذه الأثناء عاودت العصابات المحلية الظهور، وأزداد نشاطها.

الدولة العثمانية تستغل الحالة السيئة فى البلاد وترسل حملة فى مايو سنة ١٨٣٥ إلى ليبيا وتعيدها للسيطرة العثمانية :

وقد استغلت الدولة العثمانية تلك الحالة السيئة التى تعاني منها البلاد، واعتزمت إعادتها إلى حكمها المباشر، وخاصة بعد أن استولت فرنسا على الجزائر سنة ١٨٣٠، وأخذت تمد أطماعها إلى الجهات الأخرى فى شمال إفريقيا.

ولهذا الغرض جهز السلطان العثمانى محمود الثانى حملة بقيادة مصطفى نجيب باشا، وصلت إلى طرابلس فى ٢٥ مايو سنة ١٨٣٥، واستطاعت اخضاع البلاد، وإعادتها مرة أخرى إلى السيطرة العثمانية المباشرة.

وبذلك انتهى حكم الأسرة القرماتلية، وعادت ليبيا من جديد ولاية عثمانية، واستمرت الأوضاع على ذلك حتى الغزو الإيطالى للبلاد فى سنة ١٩١١.

الأسرة الحسينية في تونس

قامت في تونس الأسرة الحسينية (١٧٠٥-١٩٥٧)، وهي أسرة حاكمة مستقلة، وتدين بالولاء الروحي للسلطان العثماني، أسسها حسين بن علي تركي أغا، السباهية الأتراك، الذي اختاره قادة الجند الأعيان في تونس سنة ١٧٠٥، ليتولى مقاليد الحكم في البلاد، بعد أن عانت لفترة من الزمن من الفتن والمنازعات.

استقرار الأوضاع في البلاد ونمو شخصية تونس الدولية في عهد الأسرة الحسينية :

استطاع حسين بن علي القضاء على نفوذ العصابات المسلحة، وبسط هيبة الدولة، واستعان في ذلك بقوة حربية أعدها وجهازها طبقا للأساليب الحديثة.

وفي عهد هذه الأسرة قويت شخصية تونس الدولية، وانتظمت علاقاتها بالدول الأوروبية، وعقدت معها المعاهدات والاتفاقيات لتأمين تجارتها عبر البحر المتوسط.

وكان بايات هذه الأسرة يتصرفون في شئون البلاد الداخلية والخارجية، بصورة مستقلة، ودون الحصول على موافقة السلطان العثماني.

وقد استعانوا بالفنيين الأجانب لتنفيذ كثير من المشروعات العمرانية الإصلاحية.

أحمد باشا والحركة الإصلاحية (١٨٣٩-١٨٥٥) :

بدأت حركة التنظيمات الإصلاحية في عهد الباي أحمد باشا، وذلك تمشيا مع حركة الإصلاحات التي شرعت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني، في إدخالها في الدولة العثمانية وولاياتها.

ومن بين الإصلاحات التي أدخلها أحمد باشا، إنشاء مدرسة حربية، دعا للتدريس فيها عدد من الضباط الفرنسيين المتخصصين في الشؤون العسكرية والإدارية.

كما أنشأ جيشاً من ٢٥ ألف مقاتل، وشيد بعض المصانع للذخيرة، ودار لصناعة السفن، وبنى أسطولاً حريياً،

وكان أحمد باشا يشجع نشر العلم في البلاد، ويكرم العلماء، وعمل على إلغاء تجارة الرقيق.

الاستدانة من الخارج وبدء التدخل الأجنبي في تونس :

وقد حدث تقارب بين أحمد باشا والدول الغربية وخاصة فرنسا، التي قام بزيارتها، وأعجب بما شاهده فيها من مظاهر الحضارة المادية، حيث استرعى نظره قصر فرساي، الذي حاول أن يبنى في تونس قصراً مماثلاً، جاء صورة مصغرة منه وأسماء «المحمدية» .

وهذا الترف الذي تورط فيه أحمد باشا، بالإضافة إلى النفقات التي اقتضتها الإصلاحات الأخرى، قد أدى إلى وقوع البلاد في أزمة مالية، وتراكمت الديون الخارجية على تونس، وخاصة من البيوت المالية الفرنسية.

وقد ساعد على التورط في هذه الديون بعض كبار المسؤولين المقربين من الباي أحمد باشا، الذين سعوا لتكوين ثروات خاصة بهم، بالتآمر مع الأجانب، مقابل حصة من الأرباح.

وكان من هؤلاء مصطفى خزنदार وزير المالية وصهر الباي، ومحمود عياد المسئول عن مشتريات الحكومة، وكان له تأثير قوى على الباي.

وقد سار على هذا المنوال الباي محمد الثاني (١٨٥٥-١٨٥٩)، الذي خلف أخاه أحمد باشا في حكم تونس.

وفي هذه الأثناء بدأت فرنسا تتدخل تدريجياً في شئون البلاد، وتفرض سيطرتها عليها، بتأثير الديون التي تورطت فيها.

وفي عام ١٨٥٧ أصدر محمد باشا «عهد الأمان»، الذي يتضمن ١١ مادة، وفيه يضمن الباي حقوق الرعية وتأمينهم على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، كما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد الرعية في الحقوق والواجبات.

وبين بنود هذا العهد تجلّى النفوذ الأجنبي، إذ أكد على المساواة بين أهل الذمة والوطنيين التونسيين.

كما منح هذا العهد أبناء الجاليات الأجنبية الحق في الاتجار، وامتلاك العقارات والأراضي، ومساواتهم في ذلك مع أهالي البلاد.

ويبدو أن عهد الأمان، وفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام التدخل الأجنبي، لم يرض أبناء تونس، حتى أن الأسطول الفرنسي كان يربط في ميناء حلق الوادي، لمساندة الباي في حالة قيام معارضة لهذا العهد، أثناء الحفل الذي حضره القناصل الأجانب، وتلى فيه هذا العهد.

وفي عام ١٨٦٤ بلغت جملة الديون الخارجية على تونس حوالي ١٦٠ مليون فرنك فرنسي، وقد أدى ذلك إلى زيادة التدخل الأجنبي المالي والسياسي، ثم الاحتلال العسكري الفرنسي للبلاد في عام ١٨٨١.

وكانت فرنسا تحارب حركة الإصلاح سراً، وتحرض السلطان العثماني عليها، وتتظاهر بتأييد تطوير البلاد.

وكان خير الدين وزير الباي محمد الصادق باشا (١٨٥٩-١٨٨٢)، قد تمكن من تعديل بعض مواد عهد الأمان، وأصدر دستوراً للبلاد في عام ١٨٦١، حدد سلطة الباي، ونص على تشكيل مجلس استشاري برئاسة خير الدين، ويتكون من ستين عضواً يعينهم الباي لمدة خمس سنوات.

ولكن هذا المجلس لم يحقق الكثير من الإصلاحات، بسبب سيطرة الباي ووزير ماليته مصطفى خزندار على أعمال هذا المجلس.

كما كان هذا المجلس عاجزاً عن مقاومة التدخل الفرنسي في شؤون البلاد، وكان الفرنسيون يرون أن هذا المجلس يشكل خطراً على مصالحهم، وشعروا أنه سيؤدي إلى تقوية الروح الوطنية، وقد تتسرب عن طريقه روح الإصلاح إلى الجزائر، وهو الأمر الذي كانت فرنسا تحاربه بشدة.

وعلى أثر ذلك قدّم خير الدين استقالته، وأوضح أسباب استقالته قائلاً: «لقد

حاولت أن أسير بالأمر في طريق العدالة والنزاهة والإخلاص، فذهب كل مسعى سدى، ولم أشأ أن أخدع وطني الذي تبناني بتمسكي بالمناصب، ورأيت أن الباي وعلى الأخص وزيره الرهيب العظيم الجاه مصطفى الخزندار لا يلجآن إلى التشريعات الإصلاحية إلا لتبرير سيئتهما تبريراً قانونياً، فقدمت استقالتي من رئاسة المجلس ومن وزارة الحربية، وعدت إلى حياتي الخاصة.^(٣)

زيادة التدخل الأجنبي في تونس ثم سقوطها تحت الحماية الفرنسية سنة ١٨٨١ :
وباستقالة الوزير خير الدين خفت صوت الحق والإصلاح، وازداد نهب الأموال والإسراف، واضطرت الدولة إلى فرض الضرائب الفادحة على المواطنين.
وكانت الديون المتراكمة على البلاد سبباً في فرض رقابة مالية أجنبية عليها، وشكلت لجنة من الأجانب معظمهم من الفرنسيين، للمحافظة على حقوق الدائنين، أسندت رئاستها إلى الباي، الذي حاول أن يحد من ذلك الإشراف الأجنبي.

وفي عام ١٨٧٧ عُزل الوزير خير الدين ثانية، وكان قد أعيد إلى منصبه في عام ١٩٦٩، بعد أن حبكت ضده المؤامرات، ولفقت له التهم، وعلى أثر ذلك فتحت السبل على مصراعيها أمام الأطماع الأجنبية.

ولما تمكنت فرنسا من احتلال تونس عسكرياً في عام ١٨٨١، وعجزت الدولة العثمانية عن مقاومتها، سقط بذلك حكم الأسرة الحسينية في تونس، ولكن الفرنسيين أبقوا على منصب الباي، وجعلوه أداة في أيديهم، بموجب معاهدة المرسى الكبير التي عقدها مع الباي على في يولييه سنة ١٨٨٣.

ومنذ ذلك الوقت أخذت فرنسا تحكم تونس بشكل مباشر حتى عام ١٩٥٦، عندما نالت استقلالها.

(٣) أحمد أمين، زعماء الإصلاح، ص ١٥٧.

الحركة الوهابية وقيام الدولة السعودية الأولى في الجزيرة العربية

الدعوة الوهابية هي أول حركة دينية إصلاحية مرت بالبلاد العربية تحت الحكم العثماني في العصر الحديث.

وقد ظهرت هذه الدعوة في إقليم نجد بشبه الجزيرة العربية، وتعتبر الأم لحركات الإصلاح السلفية التي ظهرت في العالم الإسلامي، وكانت ركيزة الكيانات السياسية الحديثة التي نشأت في كثير من بقاع العالم الإسلامي.

الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية (١٧٠٣-١٧٩١) :

تنسب هذه الدعوة السلفية إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن راشد التميمي، وينتمي إلى قبيلة تميم التي استقرت في وادي حنيفة بأقليم نجد بشبه الجزيرة العربية. وكان أبوه الشيخ عبد الوهاب قاضياً في بلدة العيينة بوادي حنيفة، وإلى جانب وظيفته القضائية كان يقوم بتدريس التفسير والحديث والفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وكان بيته يؤمه طلاب العلم والعلماء، ونشأ ابنه في هذا الجو الديني.

وقد أتم محمد حفظ القرآن، وهو يقترب من سن العاشرة، ومنذ صغره كان شغوفاً بالعلم والدراسة، ودرس الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ودرس الحديث والتفسير.

ثم قام الشيخ محمد برحلة طويلة للاستزادة من العلم، وبدأ بالتوجه إلى مكة لأداء فريضة الحج، وبعد ذلك زار المدينة المنورة، والإحساء، والبصرة ومكث بها أربع سنوات، وانتقل إلى بغداد ومكث بها خمس سنوات، وبعدها توجه إلى كردستان، وربما ذهب إلى بلاد فارس.

وخلال هذه الرحلة تلقى المزيد من علوم اللغة انعربية والحديث والتفسير، كما درس فلسفة الإشراق والتصوف، على أيدي مشاهير العلماء، مثل الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن يوسف، في بلدة الجمعة بنجد، والشيخ محمد حياة السندي

المدنى فى المدينة المنورة، والشيخ محمد المجموعى بالبصرة، ومنهم الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف الشافعى الإحصائى فى إقليم الإحساء.

وقد استوعب الشيخ محمد الكثير من خلال مشاهداته الكثيرة وتجاربه فى هذه الرحلة الطويلة. كما تأثر بأفكار ومبادئ تقي الدين بن تيمية الذى عاش فى القرن الثامن الهجرى، وإذ عكف على دراسة كتبه ورسائله، وأخذ الكثير عنها.

الدعوة إلى محاربة البدع والخرافات والرجوع إلى الوحدة السليمة:

وقد فزع الشيخ محمد بن عبد الوهاب لما رأى وسمع فى بلاد العرب وبلاد العالم الإسلامى الأخرى، من انتشار كثير من البدع والمنكرات التى يلصقها البعض بالدين، ويتوارثها الأبناء عن الآباء، ومنها زيارة القبور والأضرحة وتعظيمها والتبرك بأصحابها من الأولياء والصالحين، والاستعانة بهم لقضاء الحاجات، أولتفريج الكرب والأزمات، وكذلك التبرك ببعض الأشجار والنظر إليها بعين التقديس.

وكل ذلك يخالف تعاليم الإسلام، ويبعد بالمسلمين عن روح الإسلام الصحيحة، والوحدة الحقة التى جاء بها.

ولذلك أخذ الشيخ محمد بن عبد الوهاب يدعو إلى نبذ هذه البدع، والعودة إلى بساطة الإسلام، ويذكر أن أهل البصرة قد ضاقوا به وآرائه، وحملوا عليه بقسوة، لأنه كان عنيفاً عليهم فى ردع كل من يعظم أحد الأولياء أو الصالحين، ثم أخرجوه مطروداً من بلدهم.

وكان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يؤكد للناس أنه لا يدعو إلى مذهب جديد فى الإسلام، بل يدعو إلى عبادة الله وحده وعدم الإشراك به، كما يدعو إلى اتباع السنة الصحيحة لرسول الله عليه الصلاة والسلام.

وفى إحدى رسائله قال « إني لم آت بجهالة بل أقولها والله الحمد أن ربي هداني إلى صراط مستقيم ديناً قيماً، ملة إبراهيم حنيفاً، وما كان من المشركين،

ولست والله الحمد أدعو إلى مذهب صوفى أو غيره، بل أدعو إلى الله وحده
لاشريك له، وأدعو إلى سنة رسول الله ﷺ التى أوصى بها أول أمته وآخرهم. (٤)
وقال ابنه عبد الله لعلماء مكة «مذهبنا فى الأصول مذهب أهل السنة
والجماعة وطريقتنا طريقة السلف».

وفى هذا المجال كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رسالة مشهورة بعنوان
«رسالة التوحيد الذى هو حق الله على العبيد».

وفى هذه الرسالة أعلن أن التوسل إلى الله بالأنبياء والصالحين شرك بالله،
كما أن شفاعة النبی عليه الصلاة والسلام لا تأتى إلا بإذن الله تعالى.

المبادئ التى ارتكزت عليها الدعوة الوهابية :

ارتكزت الدعوة الوهابية على مبدئين رئيسيين هما :

١ - الدعوة إلى التوحيد، أى الدعوة إلى عيادة الله وحده دون شريك له، وهذا
معنى قوله تعالى «لا إله إلا الله»، وقد اعتمد الشيخ محمد بن عبد الوهاب
فى دعوته إلى التوحيد على كتاب الله وسنة رسوله، وآثار السلف الصالح.

وفى سبيل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله، نادى الشيخ محمد بن
عبد الوهاب بمحاربة البدع المضللة، وزيادة القبور، واتخاذها أماكن للعبادة،
وطلب الشفاعة من غير الله من الأشخاص الأحياء أو الأموات، لأن ذلك
شرك وباطل، ومناقض لعقيدة التوحيد.

كما أعلن الحرب على الاعتقاد فى الخرافات، وتقدير بعض أنواع الجماد
والنباتات، واعتبر من الشرك والوثنية، الطقوس التى أدخلها المتصوفون،
كحلقات الذكر وما يصحبها من حركات الرقص والطرب. كذلك استنكر
اعتقاد الناس فى قدرة الأولياء على فعل المعجزات والأشياء الخارقة للعادة،
والاستغاثة بهم، لجلب نفع لهم أو دفع ضرر عنهم.

(٤) د. عبد الرحيم عبد الرحمن الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٧٤.

وقد نادى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالجهاد المشروع من أجل نشر عقيدة التوحيد الخالصة لوجه الله، وأن من خالف طريق التوحيد، استبيح دمه وماله.

٢- الاجتهاد، ويقصد به الاجتهاد الذى لا يخالف نصوص القرآن وسنة الرسول، وآثار السلف الصالح.

وقد أنكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب اتباع غير أئمة مذاهب السنة الأربعة، مالك وأبى حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل، لأن المذاهب الأخرى مثل الشيعة وغيرها غير منضبطة تماماً.

غير أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأتباعه لم يلتزموا فى كل الأحوال بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، مثل مسألة إرث الجد والإخوة، ومن يقدم على الآخر، فإنهم يخالفون رأى ابن حنبل، ويتبعون رأى الأئمة الثلاثة الآخرين، فيقدمون الجد بالإرث لأن هذا هو الذى صح عندهم وترجح.

كما أوضح الشيخ محمد بن عبد الوهاب موقف الإسلام من أمور كثيرة كانت شائعة فى عصره، وندد بها وحاربها، لأنه اعتبرها خروجاً عن تعاليم الإسلام.

جهود الشيخ محمد بن عبد الوهاب لنشر دعوته :

استغرقت جهود الشيخ محمد بن عبد الوهاب فى سبيل نشر دعوته مرحلتين متميزتين هما :

مرحلة الجهد الفردى، ومرحلة الجهد الجماعى

وفى البداية، وفى مرحلة الجهد الفردى، كان الشيخ محمد بن عبد الوهاب يبذل جهده منفرداً لنشر دعوته، ويسعى لكسب الأنصار لمساندته، وتأييد دعوته، وبدأ هذه المرحلة فى فترة مبكرة، أثناء طلبه للعلم، فى المدينة المنورة والبصرة، وأخذ يثد دعوته بين الناس، وينكر عليهم أمور الشرك التى يقومون بها.

(٥) محمد عبد الله ماضى : النهضة الحديثة فى جزيرة العرب، جزء أ، ص ٣٩.

وعلى أثر ذلك حدث جدال حاد بينه وبين أبيه، ثم بينه وبين أهل حريملا، التي كان يقيم فيها والده، وحتى ذلك الوقت، كان يتحاشى الاصطدام بأبيه الذي كان يختلف معه في أسلوب الدعوة، وبعد وفاته في عام ١٧٤٠، أعلن الشيخ محمد دعوته صراحة، ولم يلبث أن شاع أمره في حريملا والعينية والدرعية والرياض من إقليم نجد، وأقبل عليه كثير من أهلها الذين أقتنعوا بمبادئه، وانتظموا في سلك دعوته، وتعهدوا بنصرته.

ولكنه لم يستمر طويلاً في حريملا، بعد أن حاول عبید إحدى قبائلها الاعتداء عليه والفتك به، فمنعهم بعض أنصاره، وعلى أثر هذه الحادثة نقل الشيخ محمد ميدان نشاطه إلى بلدة العينية مسقط رأسه وفي العينة بدأت المرحلة الثانية، وهي مرحلة الجهد الجماعي، فقد رحب به أميرها عثمان بن حمد بن عبد الله بن معمر، الذي صار من أتباع هذه الدعوة، وتعهد بالعمل على نشر مبادئها.

وفي هذه المرحلة ذاع أمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكثر أتباعه، وانتقل بمبادئه من مجال الدعوة النظرى، إلى حيز التطبيق العملى.

وفي هذا المجال استطاع أن يهدم كثيراً من القباب والمساجد التي كانت مقامة فوق المقابر، ومنها قبر زيد بن الخطاب في بلدة الجيلة.

ويذكر أن الناس انتظروا البلاء الذي سيحل بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، على أثر هدمه قبر زيد بن الخطاب، وهو من الصالحين، فلم يحدث له شيء، فجاء ذلك نصراً عملياً له ولدعوته، واقتنع البعض بصحة دعوته.

كما قطع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأشجار التي كان يقدسها العرب وخاصة البدو في إقليم نجد. وقام أيضاً بتطبيق حد الرجم على إمرأته ارتكبت جريمة الزنا، واعترفت بها، وشارك في رجمها أمير العينة.

وعلى أثر هذه الحادثة، خشى أعداؤه من العلماء والأمراء استعمال أمره، مما يؤثر على أوضاعهم، فكتبوا إلى علماء الإحساء والحرمين والبصرة، يؤلبونهم عليه، ويخوفون أصحاب السلطان من عواقب دعوته «وزعموا أنه يملأ قلوب الجهال والطغام بكلامه، ويقويهم بطريقته، فيخرجون على حكامهم، ويعلنون العصيان.»

كما شكوه هو وأمير العيينة عثمان بن حمد بن معمر، إلى سليمان آل محمد رئيس بنى خالد والإحساء، الذى كان عثمان عاملاً له، وحذروه من خطر دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب التى آمن بها عامله عثمان بن معمر.

وقد بادر سليمان آل محمد بالكتابة إلى عامله فى العيينة عثمان بن معمر، قائلاً «إن المطوع الذى عندك قد فعل ما فعل، وقال ما قال، فاذا وصلك كتابى فاقتله، فإن لم تقتله قطعنا خراجك الذى عندنا، وأضاف محذراً «بأنى أمنع تجار بلدك من التردد أطرافنا من الإحساء والقطيف وسواحل قطر كالزيارة وغيرها، بل أمنعهم من كل بلد أنالهم فيها».

وكل هذه الأمور قد أخافت عثمان بن معمر، وخاصة قطع خراجهم، الذى كان يقدر بمبلغ كبير^(٦) من العملة الذهبية، فما كان منه إلا أن أمر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بمغادرة العيينة، لأنه لا يستطيع محاربة أمير الإحساء سليمان.

وعقب ذلك قصد الشيخ محمد بن عبد الوهاب مدينة الدرعية، التى كان له فيها أتباع، من بينهم إثنان من إخوة أميرها من آل سعود، وكان يأمل أن يجد فيها الميدان الصالح المواصلة نشاطه.

مرحلة الدعوة فى الدرعية

وكان انتقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدرعية بداية دور جديد فى تاريخ الدعوة والأسرة السعودية، حيث وسع الشيخ محمد دائرة نشاطه، بعد أن وجد من يؤيده بقوة السلاح لنشر مبادئه.

وقد رحب أمير الدرعية محمد بن سعود بالشيخ محمد بن عبد الوهاب، واعتنق مبادئه بعد أن تفهم دعوته.

ويذكر أنه فى أول لقاء بين الأمير محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، رحب به الأمير ابن سعود قائلاً «أبشر ببلاد خير من بلادك وأبشر بالعز

(٦) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ٨١.

والمنعة»، فرد الشيخ ابن عبد الوهاب قائلاً «وأنا أبشرك بالعز والتمكين، وهى كلمة لا إله إلا الله، من تمسك بها ونصرها، ملك بها البلاد والعباد، وهى كلمة التوحيد، وأول مادعت إليه الرسل، من أولهم إلى آخرهم»^(٧).

وكان الأمير محمد بن سعود يخشى بعد أن يقوم بنصرة الدعوة، أن يهجره الشيخ إلى مكان آخر، ويستبدل به غيره، كما كان يخشى أن يعارض الشيخ فيما يأخذه الأمير من مال من أهل الدرعية.

فرد الشيخ بن عبد الوهاب قائلاً «أما الأولى، فابسط يدك بالدم، والهدم بالهدم، وأما الثانية، فلعل الله أن يفتح لك الفتوحات فيعوضك الله من الغنائم ما هو خير منها». وعلى أثر ذلك بسط الأمير محمد يده وبايع الشيخ على دين الله ورسوله والجهاد فى سبيل الله، وإقامة شرائع الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد تعاهد الشيخ والأمير على أن يقوم الأمير ابن سعود بنشر الدعوة الجديدة بنى المسلمين، مستعيناً فى ذلك بجاهه وقوته، وأن يظل الشيخ ابن عبد الوهاب فى الدرعية، كمرشد ومعلم لشرح مبادئ دعوته الجديدة.

وفى عام ١٧٤٤ بايع الشيخ محمد بن عبد الوهاب الأمير محمد بن سعود إماماً للمسلمين، وبذلك أضفى على حكمه طابع دينى.

سيطرة الأمير محمد بن سعود على إقليم نجد وأجزاء أخرى من الجزيرة العربية باستغلال الدعوة الجديدة.

ولم يكن لآل سعود شأن يذكر من قبل، فقد اقتصر حكمهم على الدرعية، وليس لهم نفوذ فى بلاد نجد الأخرى، وقد دل التحالف بين الشيخ والأمير، على بعد نظر الأمير محمد بن سعود السياسى، كما كان هذا التحالف النواة الأولى فى بناء الدولة السعودية الأولى.

(٧) عثمان بن بشر، عنوان المجد فى تاريخ نجد، جزء أول. ص ١١.

وقد استغل الأمير محمد بن سعود هذه الدعوة الدينية، والجهاد في سبيل نشرها، لتوسيع ملكة ونفوذه في إقليم نجد وفي خارجه، وتحولت الدرعية إلى عاصمة دينية وسياسية وحربية، وأقبل عليها الوفود من كل مكان في نجد. وعند ما توفي الأمير محمد بن سعود في عام ١٧٦٦، كان قد تم فتح البلاد الكبيرة في إقليم نجد، وأعتنق معظم سكانها الدعوة الجديدة، وخضعوا لآل سعود.

اتساع الحركة الوهابية ونفوذ آل سعود في عهد الأمير عبد العزيز بن سعود:

وقد سار على هذا النهج الأمير عبد العزيز بن سعود (١٧٦٦-١٨٠٣)، الذي خلف أباه الأمير محمد بن سعود في الحكم، ففي عهده ازدادت الحركة الوهابية قوة وانتشاراً، واتسع نفوذ آل سعود خارج إقليم نجد، إذا استولت قواته على إقليم الأحساء والقطيف، وسعى لبسط نفوذه على الخليج العربي، ثم بدأت قواته تغير على حدود العراق لنشر الدعوة الوهابية، ولقد نفوذه على هذه البلاد، وفشل والى بغداد سليمان باشا المملوكي في صد غارات السعوديين.

وحدث أن اقتحم السعوديون مدينة كربلاء، وقاموا بهدم مشهد الحسين، ونهبوا محتوياته من التحف الثمينة والهدايا النادرة، وكان لهذا الحادث أثره العميق في نفوس أهل الشيعة، حتى أن أحدهم قام باغتيال الأمير عبد العزيز بن سعود، أثناء أدائه الصلاة، في عام ١٨٠٣.

الدولة السعودية تبلغ أقصى اتساعها في عهد الأمير سعود بن عبد العزيز:

وفي عهد الأمير سعود (١٨٠٣-١٨١٤)، الذي خلف أباه الأمير عبد العزيز آل سعود، بلغت الدولة السعودية أقصى اتساعها.

وقد استطاع الأمير سعود فتح الحجاز سنة ١٨٠٤، وفشل الشريف غالب بن مساعد أمير مكة في مقاومة القوات السعودية، ثم أبقى عليه في منصبه، بعد أن أعلن اعتناقه لمبادئ الدعوة الجديدة، وتعهد بأن يسير في حكمه بالحجاز على نهج هذه الدعوة ويذكر أن الوهابيين عندما دخلوا مكة هدموا كثيراً من قباب الأضرحة، ونزعوا الزينات التي كانت مقامة على قبر الرسول في المدينة، مما أثار شعور المسلمين وسخطهم عليهم.

كما أمتدت الدعوة الوهابية ونفوذ آل سعود إلى إقليم عسير، وإلى أطراف اليمن .

وخلال عامي ١٨٠٦، ١٨٠٧ عاودا السعوديون الإغارة على أطراف العراق، فهاجموا مدينة النجف ومدينة الزبير.

كذلك امتدت غاراتهم إلى حدود الشام، وعجز والى دمشق عن صدّهم. وكان الأمير سعود حريصاً على تطبيق مبادئ الدعوة الوهابية، وترتب على ذلك أن اختلف مع أمراء الحج المصريين والشاميين والأتراك، بسبب بعض العادات والتقاليد التي كان يطبقها خلال موسم الحج.

وقد أدى ذلك إلى ضيق أهل الحجاز أنفسهم، نتيجة لحرمانهم من موارد رزقهم في موسم الحج.

الدول العثمانية تتصدى للقضاء على الحركة الوهابية والدولة السعودية الأولى وتكلف محمد علي باشا والى مصر بهذه المهمة

وقد شعرت الدولة العثمانية بخطورة الحركة الوهابية، مع تزايد نفوذ دولة آل سعود، وسيطرتها على الحجاز، وكان فصل الحجاز عن السيادة العثمانية، وخروج الحرمين الشريفين من دائرة نفوذ الدولة العثمانية، سيؤدي إلى فقدان الزعامة التي تتمتع بها على العالم الإسلامي، باعتبارها ترعى هذين الحرمين، بينما كانت تسعى لتقوية الصلات بينها وبين بلدان العالم الإسلامي على اعتبار أنها مركز الخلافة الإسلامية، وذلك بقصد التغلب على مصاعبها الداخلية.

وبعد أن عجز ولاية العراق والشام عن صد غارات وزحف الوهابيين والسعوديين، كلف السلطان العثماني محمود الثاني والى مصر محمد علي باشا، بتنفيذ هذه المهمة.

وفي عام ١٨١١ أرسل محمد علي باشا حملة كبيرة إلى الحجاز بقيادة ابنه طوسون باشا، تمكنت من السيطرة عليه، وأعادت مكة والمدينة إلى نطاق الحكم العثماني.

وبعد وفاة طوسون باشا تسلم قيادة الحملة أخوه الأكبر إبراهيم باشا، فواصل فتوحاته ودخل الدرعية في سبتمبر سنة ١٨١٨، وقبض على الأمير عبد الله بن سعود، الذي أعرب من استعداده للحكم تحت سيادة الدولة العثمانية وواليتها محمد علي باشا، ولكن محمد علي باشا رفض قبول أذعان الأمير عبد الله بن سعود، وأرسله إلى الآستانة حيث لقي حتفه.

وبذلك تم القضاء على الدولة السعودية الأولى ونفوذ الوهابيين بالجزيرة العربية. وتبعاً لسياسة محمد علي باشا، فقد سعى إبراهيم باشا لاكتساب ولاء القبائل العربية في الحجاز والمناطق الأخرى، فأسند إليهم الوظائف المحلية في مكة والمدينة، وقرر لهم مرتبات مجزية، ووزع عليهم الغلال والكساوى، وحشهم على إرسال أولادهم إلى مصر، لالتحاقهم بالتعليم في الأزهر على نفقة الحكومة المصرية.

وبعد عودة إبراهيم باشا إلى مصر، عين محمد علي باشا ابن أخيه أحمد باشا يكن محافظاً لمكة وحاكماً على الحجاز.

آثار الدعوة الوهابية

وبالرغم من القضاء على الدولة السعودية الأولى، فقد ظلت الدعوة الوهابية كامنة في النفوس، وأخذ العلماء يتدارسونها في نجد والحجاز وفي جهات أخرى.

وقد لقيت الدعوة الوهابية صدى طيباً خارج الجزيرة العربية، في مصر والشام والعراق وإيران والهند والمغرب، ووجدت لها أنصاراً كثيرين بين المسلمين في هذه الجهات.

كما كان لها خصومها الذين نعوا على الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وأتباعه المغالاة في الدين، بما يتنافى مع ما عرف عن الإسلام من السماحة واليسر. وكان أصحاب هذه الدعوة يعتقدون أن الذي يخالفهم في الرأي، هو كافر ويستباح دمه وماله.

وكانوا يصرون على تنفيذها مبادئهم ونشرها بين المسلمين بالقوة وكان كثير

منهم يرون أن ماعدا قطرهم من الأقطار الإسلامية التي تنتشر فيها البدع، ليست ممالك إسلامية، وأن دارهم دار حرب وجهاد. وبالرغم من المغالاة في مبادئ الدعوة الوهابية، فقد جاءت في مقدمة الحوادث التي هزت الركود الذي سيطر على العالم العربي والإسلامي في هذه الفترة، وأحدثت المناقشة والمناظرة بين العلماء حول مبادئها، نوعا من اليقظة الفكرية بين العرب والمسلمين.

وكان لذلك أثره في كثير من الحركات الإصلاحية التي ذخر بها العالم العربي الإسلامي في العصر الحديث.

وعلى غرار الدعوة الوهابية السلفية، قامت الحركة المهدية في السودان، التي نادى بها الشيخ محمد أحمد المهدي، الذي اشتهر بالورع والتقوى والزهد، وكان يدعو إلى الرجوع بالاسلام إلى الفطرة وأصوله الأولى، وتجرده من البدع والشوائب التي لحقت به.

ولكن الثورة المهدية كان هدفها الحقيقي استغلال الدين، وسط جماهير تتأثر إلى حد كبير بالدين، لإقامة دولة سياسية إسلامية، وكان ذلك الهدف الذي يرمى إليه الشيخ محمد المهدي.

كما تأثرت الحركة السنوسية التي أسسها السيد محمد بن علي السنوسي، الذي ينتمي إلى قبيلة سنوس في تلمسان بالجزائر، بمبادئ الدعوة الوهابية، أثناء إقامته في مكة، واتصاله ببعض علماء هذه الدعوة.

وكانت الحركة السنوسية تدعو إلى معرفة الدين الصحيح، بالرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ولكن الحركة السنوسية كانت تختلف عن الحركة الوهابية بين الوسيلة، فقد حاول السيد محمد علي السنوسي الابتعاد عن الأخطاء التي وقع فيها اتباع الدعوة الوهابية، فجعل دعوته تقوم على المحبة والإقناع، وكانت الزوايا التي أقامها في برقة، بعد الانتقال إلى ليبيا «مراكز إصلاح إنساني متكامل، من الناحية الدينية والعقلية والاجتماعية والاقتصادية». (٨)

(٨) د. طه الحاجري، الحياة الأدبية في ليبيا، ص ٢١.

وبهذه الوسيلة السلمية استطاعت الحركة السنوسية أن تحقق أهدافها، وأن توسع نفوذها، ولقيت التأييد من الدولة العثمانية ذاتها، ففي عام ١٨٥٦ أصدر السلطان عبد المجيد فرماناً ثبت فيه امتيازات الحركة السنوسية، واعتبر الزوايا السنوسية «حرماً آمناً وحمى يلجأ إليه»، واستطاعت الدعوة السنوسية أن تنتشر في السودان وفي شمال أفريقيا.

وفي مصر تأثرت حركة الإصلاح الديني والاجتماعي، بزعامة السيد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، بمبادئ الدعوة الوهابية، ففي الجانب الديني منها، كات تستهدف الرجوع بالإسلام إلى أصوله الأولى.

وكان الشيخ محمد عبده يدعو الناس إلى التحرر الفكري، والرجوع بالإسلام إلى أصوله الأولى، وقال في هذا المعنى «وناديت بأحسن ما وجدت، ودعوت إليه، وارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين : الأول تحرير الفكر، من قيد التقليد، وفهم الدين على طريقة سلف الأمة، قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه، إلى ينابيعها الأولى، واعتباره من ضمن موازين العقل البشري، التي وضعها الله، لتتم حكمة الله في حفظ نظام العالم الإنساني ...»^(٩)

كما دعا الشيخ محمد عبده إلى مقاومة البدع والضلالات، المنتشرة مثل زيارة القبور، والموالد وغيرها.

هذا، وبعد زوال الحكم المصري من الجزيرة العربية سنة ١٨٤٠، قامت الدولة السعودية، الثانية سنة ١٨٤٣، بجهود فيصل بن تركي بن سعود، وبالاكتفاء من جديد على الدعوة الوهابية ونشرها.

كما كانت الدعوة الوهابية وأنصارها عماد الملك عبد العزيز آل سعود، عندما أسس الدولة السعودية الثالثة، في مطلع القرن الحالي.

(٨) السيد محمد رشيد رضا، تاريخ الاستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، جزء أول، ص ١١.

الفصل الثالث

بدء التدخل الأوروبي الحديث في الوطن العربي وبناء الدولة الحديثة في مصر

– الحملة الفرنسية على مصر والشام.

– بناء الدولة الحديثة في مصر في عهد محمد علي باشا.

الفصل الثالث

بدء التدخل الأوروبي الحديث في الوطن العربي

وبناء الدولة الحديثة في مصر

بدأ الخطر الأوروبي يدهم الوطن العربي من ناحية البحر المتوسط منذ أواخر القرن الثامن عشر، وذلك بعد أن أصبح العرب مطوقين به من جهة الجنوب منذ القرن السادس عشر، على أثر تزايد النشاط الأوروبي في آسيا.

وقد بدأ البرتغاليون بالاستيلاء على جزيرة سوكطرة، وحاولوا الاستيلاء على عدن للتحكم في مدخل البحر الأحمر، كما بسطوا نفوذهم على مدخل الخليج العربي. وبعد أن حل الإنجليز في مراكز البرتغاليين في البحار العربية الجنوبية والشرقية، تطلع الإنجليز إلى السيطرة على المزيد من الأراضي العربية، فشرعوا يسيطون نفوذهم على الخليج والجنوب العربي.

أما من جهة البحر المتوسط، فكانت الحملة الفرنسية فاتحة الخطر الأوروبي على الوطن العربي في هذه المنطقة، الأمر الذي هز كيان الدولة العثمانية.

وكانت هذه الحملة إحدى حلقات النزاع بين إنجلترا وفرنسا.

ومع أن هذه الحملة لم تستقر في مصر سوى ثلاث سنوات، إلا أنها ساعدت على تغيير مجرى الحياة في الوطن العربي، وكانت بمثابة الأساس لقيام يقظة عربية شاملة عمت أرجاء الوطن العربي في القرن التاسع عشر.

وقد سبقت مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، في الأخذ بأسباب النهوض والتقدم في شتى نواحي الحياة، مع بدء بناء الدولة الحديثة في مصر على يد محمد علي باشا.

كما أخذت تنتشر هذه النهضة الحضارية والعمرانية في الجزيرة العربية والسودان والشام، من خلال توسعات مصر في المنطقة العربية، ورغبة محمد علي باشا في إنشاء وحدة عربية بهذه المنطقة.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨ - ١٨٠١ م)

المخططات الفرنسية السابقة لاحتلال مصر:

لم تكن الحملة الفرنسية وليدة الثورة الفرنسية، وإنما جاءت ضمن سياسة فرنسا التوسعية نحو الشرق، والتي كانت تخطط لها من مدة سابقة.

وسبق أن عرض الفيلسوف الألماني «لايبنتز» Leibnitz على ملك فرنسا «لويس الرابع عشر» فكرة احتلال مصر، وذلك في عام ١٦٧٢.

ومنذ ذلك الوقت أخذت هذه الفكرة تشغل الكثيرين من المفكرين ورجال السياسة والدبلوماسيين والرحالة.

وقد حاول الدوق «دي شوازل» Dechoiseul كبير وزراء لويس الخامس عشر الاتفاق مع الدولة العثمانية، والحصول منها على التنازل عن مصر، وخاصة أن الدولة العثمانية لم يبق لها في مصر سلطة فعلية في ذلك الحين، وظلت هذه الفكرة تراوده حتى سقوط وزارته في عام ١٧٧٠.

ثم تجددت فكرة احتلال مصر في عهد الملك «لويس السادس عشر»، حيث كتب بشأنها سفير فرنسا في الآستانة «سانت بريست» Sain Priast عدة مذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

كما كتب البارون «دي توت» De Tott تقريراً إلى الحكومة الفرنسية أوضح فيه رأيه عن حالة الدولة العثمانية، ونصح الحكومة الفرنسية باحتلال مصر. وكان كل من «بريست» و «دي توت» يرى أن احتلال فرنسا لمصر سيوطد مركزها التجاري في مصر وبلاد الشرق، وسيكسبها مركزاً ممتازاً في العالم.

وفى عام ١٧٨٣ قدم الميسو «ميور» Mure قنصل فرنسا فى مصر، تقريراً توقع فيه قرب تفكك الدولة العثمانية، ونصح حكومة بلاده باحتلال مصر، وكان يخشى أن تستغل النمسا فرصة تجدد الحرب بين الدولة العثمانية والروسيا وتستولى على مصر، وخاصة وكانت النمسا تظهر اهتمامها فى بعض الأحيان بالطريق البرى عبر مصر. وفى هذا التقرير أوضح «ميور» الخطط التفصيلية لاستعمار مصر بعد أن تحتلها فرنسا، بتهجير الفلاحين الفرنسيين إليها، وأن تجعل منها سوقاً لتصرف المنتجات الفرنسية. ولكن وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت الكونت «فيرجن» Vergenne، لم يوافق على فكرة احتلال مصر، ولم يعتقد أن الدولة العثمانية وشبكة الانحلال بهذه الصورة، وكان يؤيد سياسة فرنسا التقليدية نحو الدولة العثمانية، وهى سياسة الصداقة والمودة.

غير أن وزارة الخارجية الفرنسية أخذت تهتم بتنشيط تجارة فرنسا فى مصر والشرق، وسعت لدى حكومة الآستانة، ولدى بكوات الممالك فى مصر، لحماية المتاجر الفرنسية فى مصر، وضمان مرور متاجرها بين أوروبا والهند عبر مصر.

السباق بين الفرنسيين والانجليز لإحياء طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر:

وكان الفرنسيون قد انتابهم الفزع على أثر عقد إتفاقية بين الممالك فى عهد محمد بك أبى الذهب وشركة الهند الشرقية الانجليزية فى عام ١٧٧٥، لإحياء طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر مصر، فسعوا لعقد معاهدة مع الممالك فى مصر تحقق لهم امتيازات مماثلة لما حصل عليه الانجليز فى معاهدة عام ١٧٧٥.

وفى يناير عام ١٧٨٥ تمكن ضابط بحرى فرنسى يدعى «دى تروجيه» De Truguet، بمساعدة «شارك مجالون» Charles Magallon، التاجر الفرنسى والمشرف على مصالح الفرنسيين فى القاهرة، من عقد ثلاث معاهدات مع مصر؛ الأولى، كانت مع مراد بك التى تعهد فيها بحماية التجارة الفرنسية عند مرورها بمصر، وحددت فيها الضريبة المطلوبة على متاجر الهند بمقدار ٢٪ لوالى مصر،

٤٪ للبك المملوكى الحاكم، وتحصل ٣٪ فقط إذا كانت هذه المتاجر مصدرة إلى فرنسا.

كما تعهد مراد بك بالعمل على استتباب الأمن فى الطريق بين السويس والقاهرة. والمعاهدة الثانية كانت مع يوسف كسّاب ملتزم الجمارك العام، تعهد فيها بعدم زيادة الرسوم على المتاجر الفرنسية، مع تحصيل ٥,٥٪ فقط من قيمة المتاجر التى تفرغ فى السويس. أما المعاهدة الثالثة فكانت أحد شيوخ قبائل العرب ويدعى ناصر شديد، تعهد فيها بنقل المتاجر الفرنسية بأمان فى طريق الصحراء بين السويس والقاهرة، مقابل مبلغ معين عن حمولة كل جمل.

ولم يتم تنفيذ هذه المعاهدات، بسبب رفض الباب العالى دعمها، وعدم موافقته على رفع الحظر المفروض على السفن المسيحية التى تسير فى شمال البحر الأحمر، بالإضافة إلى عدم تشجيع شركة الهند الشرقية الفرنسية لتجارة البحر الأحمر، حتى لا تؤثر على احتكارها للتجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح. ولما علمت الحكومة البريطانية بتوقيع هذه المعاهدات الثلاث، أبدت اهتمامها بآراء «جورج بولدوين» George Balduin، التاجر الانجليزى ووكيل شركة الهند الشرقية البريطانية فى مصر، والذي كان يحذر من المطامع الفرنسية فى مصر، وأكد أهمية مصر بالنسبة لانتجلترا، وصلاتها التجارية والسياسية بالهند.

وفى عام ١٧٨٦ عينت الحكومة البريطانية «بولدوين» قنصلا عاما فى مصر، وأعلنت أن غرضها الأساسى افتتاح طريق للاتصال بالهند عبر مصر.

وقد استطاع «بولدوين» عقد معاهدة مع مراد بك وإبراهيم بك، ممثلة للمعاهدات الفرنسية، ولكن الحكومة البريطانية لم تنظر بجدية تامة لهذه المعاهدة، بعد أن فتر اهتمامها مهمة «بولدوين»، الذى أقالته من منصبه، وأغلقت قنصليتها فى فبراير سنة ١٧٩٣. وكانت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت مشغولة بالحرب ضد حكومة الثورة فى فرنسا منذ عام ١٧٩٣.

وفى عام ١٧٩٤ استطاعت حكومة الثورة الفرنسية الحصول على اعتراف

السلطان العثماني بها، مما دفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ تدابير سياسية وعسكرية ضد هذا التقارب الفرنسي - العثماني، الذي قد يعرض للخطر مستعمراتها وتجارتها في الهند.

حكومة الثورة الفرنسية تفكر جدياً في احتلال مصر للمحافظة على المصالح الفرنسية فيها:

وقد أظهرت حكومة لثورة اهتماماً أكثر من اهتمام الحكومات الفرنسية السابقة، بالمحافظة على المصالح الفرنسية في مصر.

وكان المماليك الذين مالوا إلى جانب الإنجليز، قد أخذوا يضايقون التجار الفرنسيين في مصر، بمصادرة متاجرهم وتعطيل أعمالهم، فأكثروا من الشكوى إلى حكومة الثورة من سوء معاملة الحكام المماليك، فاستجابت لشكواهم، وعينت «شارل مجالون» قنصلاً عاماً لفرنسا في مصر في عام ١٧٩٣.

وكان «شارل مجالون» خبيراً في الشؤون المصرية، وعمل بالتجارة في مصر لأكثر من ثلاثين عاماً، وكان من أنصار احتلال فرنسا لمصر «فلما عينته الحكومة قنصلاً عاماً لها أخذ يرسل إلى وزارة الخارجية التقارير والمذكرات أبان فيها عبث الحكام المماليك بمصالح التجار الفرنسيين في مصر، وصرح بأن العبث لا يمكن أن يزول إلا إذا استخدمت الجمهورية الفرنسية القوة حيالهم، ورغب إلى حكومته أن تعمل على احتلال مصر، ونوه بما تناله من المزايا السياسية والاقتصادية من استثمار مواردها ومد سلطانها إلى البحر الأحمر، وتهديد إنجلترا في الهند»^(١).

وفي عام ١٧٩٧ ذهب «شارل مجالون» إلى فرنسا، وأخذ يبحث رجال الدولة على تحقيق مشروع احتلال مصر، الذي استولت فكرته على ذهنه، وقدم تقريراً جديداً في هذا الشأن إلى وزارة الخارجية الفرنسية، أوضح فيه سهولة تنفيذه.

وقد اقتنع «شارل تاليران» Talleyrand وزير الخارجية في حكومة الإدارة،

(١) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٢٠٨.

بسهولة بأفكار «مجالون»، واتفق معه على ذلك نابليون بونابرت، وكان «تاليران» مقتنعاً «بالمزايا التي تحقق من الحصول على مستعمرات جديدة في الظروف الراهنة».

وفي صيف عام ١٧٩٧ عقدت فرنسا صلحاً مع بروسيا، وأخذت تتفاوض لعقد الصلح مع النمسا، وظلت إنجلترا العدو الأول لفرنسا، وكانت الحكومة الفرنسية والرأي العام في فرنسا على قناعة بضرورة القيام بعمل حربي حاسم ضد إنجلترا يضطرها إلى طلب الصلح.

وكانت خطة غزو إنجلترا نفسها تتطوى على مخاطر كبيرة بسبب تفوق البحرية البريطانية، واقترح نابليون على حكومته أن توجه جيشاً لغزو مصر، وأن هذا العمل لا يقل أهمية وأثراً عن غزو بريطانيا نفسها.

وقد تحمس «تاليران» هو ونابليون لمشروع غزو مصر، ولم يلبث هذا المشروع أن صار حديث رجال الإدارة والسياسة والصحافة وفي الندوات المختلفة، وحاز على رضا الأوساط الشعبية الفرنسية، ومن ثم دخل المشروع في دور التنفيذ.

صدر قرار حكومة الإدارة الفرنسية بغزو مصر في ابريل سنة ١٧٩٨ وبدء الإعداد للحملة وأهدافها:

وفي ١٢ ابريل سنة ١٧٩٨ أصدرت حكومة الإدارة قراراً بتشكيل «جيش الشرق»، تحت قيادة نابليون بونابرت، لغزو مصر.

وفي مقدمة هذا القرار أوضحت حكومة الإدارة الأسباب التي دفعتها إلى إرسال الحملة على مصر، لمعاقبة البكوات المماليك أصحاب السلطة في مصر، والذين أنشأوا صلات ودية وثيقة مع الإنجليز، وأساءوا معاملة التجار الفرنسيين، ونهبوا أموالهم واعتدوا على أرواحهم.

كما أشارت إلى الاحتلال البريطاني لرأس الرجاء الصالح، وتعذر استخدامه بالنسبة للسفن الفرنسية، مما يعرقل وصول الفرنسيين إلى الهند.

وكان هذا القرار يتضمن ست مواد نصت المادة الأولى على إعطاء بونايرت قيادة القوات البحرية والبرية اللازمة للاستيلاء على مصر، أما المادة الثانية فقد نصت على أنه يجب عليه أن يطرد الانجليز من ممتلكاتهم في الشرق أو في الجهات التي يستطيع الوصول إليها، وأن يقضى على مراكزهم التجارية في البحر الأحمر بصفة خاصة، أما المادة الثالثة فقد طلب منه فيها أن يبذل كل ما في وسعه من أجل بسط سلطان حكومة الجمهورية على البحر الأحمر، وأن يشق قناة برزخ السويس، ونصت المادة الرابعة أنه يجب على قائد الحملة أن يعمل على تحسين أحوال أهل البلاد من المصريين، وفي المادة الخامسة طلب من قائد الحملة أن يعمل على الاحتفاظ بعلاقات الود والصداقة مع السلطان العثماني ورعاياه، أما المادة السادسة فقد نصت على أن تظل هذه الأوامر غير مطبوعة حتى يظل أمر الحملة سرّاً مكتوماً^(٢).

وفي نفس اليوم ١٢ ابريل سنة ١٧٩٨، صدر قراران؛ الأول، يكلف بونايرت باحتلال جزيرة مالطة، والقرار الثاني، يترك لبونايرت حرية التصرف في مسألة احتلال مالطة، خشية أن يؤدي الاهتمام باحتلال مالطة إلى تعطيل حركة الجيش ومنعه من تحقيق المشروع الرئيسي، وهو فتح مصر والاستيلاء عليها.

وبعد صدور هذه القرارات بدأ بونايرت يعد للحملة، وبذل جهده بكل ما أوتي من قدرة على التنظيم، واختار جنوده من «جيش إيطاليا»، وضم إليه بعض كتائب من «جيش الراين»، وبهذه القوات خاض المعارك وأحرز الانتصارات العظيمة في أوروبا، وبلغ مجموع أفراد هذه الحملة ٣٦ ألف مقاتل، واختار قادة هذا الجيش من أكفأ القادة الذين شاركوا في حروب إيطاليا والراين.

كما اختار بونايرت ١٤٦ عضواً، منهم العلماء والأدباء والمهندسين والفنانين، لمراقبة الحملة.

(٢) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ٢١٠.

وقد احتشدت السفن المعدة لنقل أفراد الجيش والمؤن والعتاد فى موانئ طولون وجنوا وأجاكسيو وسيفتيا.

أهداف الحملة:

وتنحصر فيما يلى:

(١) رغبة فرنسا فى أن تبسط نفوذها على البحر الأحمر والبحر المتوسط، ووصل البحرين بقناة تشق من برزخ السويس، وضرب الأسطول البريطانى فى الشرق العربى.

(٢) العمل على تكوين قاعدة قوية من مصر، تستطيع أن تهدد وتغزو الهند أكبر مستعمرات إنجلترا فى آسيا.

(٣) تطلع فرنسا للاستفادة من موقع مصر الاستراتيجى، ومن ثرواتها الطبيعية. وبالنسبة لأهمية مصر للتجارة الهندية، قال «تاليران» فى خطابه إلى نابليون فى ١٣ سبتمبر سنة ١٧٩٧ «إن مصر - بوصفها طريقا تجاريا - ستعطينا تجارة الهند لأن المعول فى التجارة على الوقت، وبالإستيلاء على مصر نستطيع أن نقوم بخمس رحلات مقابل ثلاث بالطريق المعتاد حول رأس الرجاء الصالح»^(١).

(٤) تعويض المستعمرات التى خسرتها فرنسا فى أمريكا وفى آسيا، نتيجة لحروبها السابقة مع إنجلترا التى تسلمتها من فرنسا.

وهذا ما دفع «تاليران» إلى الحديث عن المزايا التى يمكن أن تحققها فرنسا من الحصول على مستعمرات جديدة فى تلك الظروف.

خط سير الحملة:

وبعد أن استكملت الاستعدادات، وفى يوم ١٩ مايو سنة ١٧٩٨، تحركت السفن التى تحمل قوات الحملة ومؤنها وعتادها فى سرية، من ميناء طولون، ثم انضمت إليها السفن القادمة من ثغور أخرى فرنسية وإيطالية.

(١) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٢٣٣.

وفى ٩ يونيه وصلت السفن الفرنسية إلى جزيرة مالطة، واحتلتها بونايرت بعد مقاومة ضعيفة، ونظم حكومتها، ووضع بها حامية من ٣٠٠٠ جندي، وفى ١٩ يونيه غادرت الحملة مالطة، وأخذ بونايرت معه حوالى ألفين من أهلها، كون منهم كتيبه مالطية، ثم اتجهت الحملة صوب الإسكندرية، فوصلتها يوم أول يوليه سنة ١٧٩٨.

وقبل وصول الحملة إلى مياه الاسكندرية أرسل بونايرت الفرقاطة «جينون»، لإبلاغ الفرنسيين بالإسكندرية عن قدوم الحملة، ولاحضار القنصل الفرنسى مسيو «مجالون»، ونجحت الفرقاطة فى مهمتها، وقد علم بونايرت من القنصل الفرنسى أن الأسطول الإنجليزى بقيادة «نلسون»، قد مر بالإسكندرية قبل ذلك بثلاثة أيام، وهو فى جولته التفتيشية، بحثاً عن سفن الحملة الفرنسية، ثم غادرها للبحث عنها فى مياه أزمير بتركيا، بعد أن حذر حاكم الإسكندرية من مجئ الفرنسيين لاحتلالها.

وهذه الأخبار قد أزعجت بونايرت، إذ خشى عودة «نلسون» إلى مياه الإسكندرية، فقرر النزول إلى الشاطئ فى غرب الإسكندرية، فى ليلة ٢ يوليه سنة ١٧٩٨، وزحفت قوات الحملة على المدينة فى نفس اليوم، وتمكنت من احتلالها رغم مقاومة أهلها الباسلة، بزعامة السيد محمد كريم.

وقبل وصول الحملة إلى الإسكندرية يسومين، وفى يوم ٣٠ يونيه، وجه بونايرت منشوراً إلى جنده، عرفوا منه على وجه التحديد أن مصر هى هدفهم، وكان بونايرت يتوخى السرية التامة فى إعداد الحملة وفى خط سيرها، لئلا يتسرب أبنائها إلى الإنجليز.

وقد جاء فى هذا المنشور قوله «إنكم موشكون على فتح له آثار بعيدة المدى فى حضارة العالم وتجارته، وستطعنون انجلترا طعنة تؤذيها لامحالة فى أضعف مواطنها: انتظروا لليوم الذى تسددون إليها فيه الطعنة القاتلة ..».

ولن تنقضى على نزولنا البر أيام حتى نقضى على بكوات الممالك الذين

لايرعون غير التجارة الإنجليزية، والذين يظلمون تجارنا بمعاكساتهم، والذين يستبدون بأهل النيل البؤساء ..

إن القوم الذين سنعيش معهم مسلمون، وعقيدتهم الأساسية هي «لا إله إلا الله محمد رسول الله».

فلا تعارضوهم، واسلكوا معهم كما سلكتم فى الماضى مع اليهود والإيطاليين، واحترموا شيوخهم وأئمتهم، كما احترمت شيوخ اليهود وأساقفة المسيحيين^(٤).

وبعد أن وطد بونايرت أموراً فى الإسكندرية، ترك بها حامية بقيادة «كليب»، وأخذت طلائع جيشه تتحرك إلى داخل البلاد صوب القاهرة، وتبعها بقية الفرق، ثم التقت جميعها فى دمنهور يوم ٧ يوليه سنة ١٧٩٨، وفى نفس اليوم تحرك بونايرت وأركان حرب من الإسكندرية.

وفى يوم ١٠ يوليه وصلت القوات الفرنسية إلى الرحمانية واحتلتها فى نفس اليوم، وأثناء ذلك توجهت فرقة إلى رشيد واحتلتها.

وفى يوم ١٣ يوليه التقى الجيش الفرنسى مع فرسان مراد بك فى معركة حامية بالقرب من شراخيت، شارك فيها الأهالى والأعراب، وفى هذه المعركة انهزم مراد بك وقواته، واضطر إلى التقهقر باتجاه القاهرة، وواصل الجيش الفرنسى زحفه صوبها. ولم يكن هذا الزحف نزهة عسكرية، كما كان يعتقد، فقد لقى الجنود الكثير من الشدائد والصعوبات، حتى سرت بينهم روح الاستياء، ومما زاد فى متاعبهم، تعقب الأعراب للجيش الزاحف، وشن هجمات خاصة عليه، وقتل الجنود المتخلفين، وقد اعترف بونايرت بمدى ما تكبده الجنود من المشقات أثناء الزحف.

وفى يوم ١٩ يوليه وصل الجيش الفرنسى إلى قرية أم دينار بالقرب من الجيزة، وفى يوم ٢١ يوليه التقى الجيش الفرنسى للمرة الثانية مع قوات المماليك

(٤) د. عمر عبد العزيز عمر : المرجع السابق، ص ٢٣٤.

بقيادة مراد بك فى معركة حاسمة فى إمبابة قرب الأهرام، شارك فيها الأهالى، انتهت بهزيمة مراد بك وقواته، الذين لم يستعطيوا الصمود طويلا أمام الفرنسيين، وانسحب مراد بك بقلول جيشه إلى الصعيد.

احتلال القاهرة وسياسة بونايرت لتوطيد سيطرته:

وأثناء معركة إمبابة وقف إبراهيم بك بقواته على الضفة اليمنى للنيل عند بولاق، ولم يشارك فى هذه المعركة، ولما رأى هزيمة قوات مراد بك، حمل أمواله ولوازمه واتجه مع جماعته إلى بلبيس بالشرقية، ثم واصل طريقه إلى الشام، وذلك بصحبة أبى بكر باشا الوالى العثمانى فى مصر.

وبعد أن ترك الممالك القاهرة دون اتخاذ أى إجراء للدفاع عنها، حتى ساد فيها الذعر والاضطراب، الأمر الذى دفع المشايخ وعلماء الأزهر إلى الموافقة على تسليم المدينة، وأرسلوا إلى بونايرت الذى كان لا يزال بالجيزة، يستفسرون منه عن مقاصد الفرنسيين، ويطلبون الأمان لبعث الطمأنينة فى نفوس الأهالى بالقاهرة، فأجابهم بونايرت إلى مطلبهم، وذهب المشايخ لمقابلته.

وفى يوم ٢٤ يوليه دخل بونايرت بقواته القاهرة، واتخذ مقره فى قصر محمد بك الألفى بالأزبكية، ووزع منشورا أعده من قبل، طمأن فيه العلماء وأهالى القاهرة على أنفسهم وأموالهم، وذلك بقصد توطيد سيطرته على مصر.

كما أرسل بونايرت عدة فرق لإخضاع الأقاليم، وقاد بنفسه حملة إلى إقليم الشرقية.

وفى المنشور الذى وزعه بالقاهرة، أوضح بونايرت أسس سياسته إزاء الشعب المصرى، وحاول إقناع المصريين أنه إنما جاء لتأديب الممالك، وأنه يكن المودة والاحترام للشعب المصرى، وللإسلام، ولحضارة مصر العظيمة. وأضاف بونايرت أنه يعتزم وضع أساس حكومة وطنية يدير شئونها «العلماء والفضلاء»، وبذلك «تصلح أحوال الأمة كلها».

وقد جاء فى هذا المنشور قوله «... يأيتها المصريون قد قيل لكم أننى ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه وقولوا للمفترين أننى ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من أيدي الظالمين».

وإننى أكثر من الممالك أعبد الله سبحانه وتعالى وأحترم نبيه والقرآن العظيم، وقولوا أيضاً لهم أن جميع الناس متساوون عند الله وأن الشئ الذى يفرقهم عن بعضهم هو العقل والفضائل والعلوم فقط، وبين الممالك والعقل والفضائل تضارب، فماذا يميزهم عن غيرهم حتى يستوجبوا أن يملكوا مصر وحدهم، ويختصوا بكل شئ أحسن فيها من الجوارى الحسان والخيال العتاق والمساكن المفرحة..

ولكن بعون الله من الآن فصاعداً لا ييأس أحد من أهالى مصر عن الدخول فى المناصب السامية ومن اكتساب المراتب العالية، فالعلماء والفضلاء والعقلاء بينهم سيديرون الأمور، وبذلك يصلح حال الأمة كلها، وسابقاً كان فى الأراضى المصرية المدن العظيمة والخلجان الواسعة والمتجر المتكاثر، وما أزال ذلك كله إلا الظلم والطمع من الممالك.

أيها المشايخ والقضاة والأئمة والجرجية وأعيان البلد، قولوا لأمتكم أن الفرنساوية هم أيضاً مسلمون مخلصون، وإثبات ذلك أنهم قد نزلوا فى رومية الكبرى وخربوا فيها كرسى البابا الذى كان دائماً يحث النصارى على محاربة الإسلام، ثم قصدوا جزيرة مالطا وطردها منها الكوالرية الذين كانوا يزعموا أن الله تعالى يطلب منهم مقاتلة المسلمين. ومع ذلك، الفرنساوية فى كل وقت من الأوقات صاروا محبين مخلصين لحضرة السلطان العثمانى وأعداء أعدائه أدام الله ملكه، ومع ذلك أن الممالك امتنعوا عن إطاعة السلطان غير ممثلين لأمره، فما أطاعوا أصلاً إلا لطمع أنفسهم.

طوبى ثم طوبى لأهالى مصر الذين يتفقون معنا بلا تأخير فيصلح حالهم وتعالى مراتبهم، وطوبى أيضاً للذين يقعدون فى مساكنهم غير مائلين لأحد من

الفريقين المتحاربين، فإذا عرفونا بالأكثر تسارعوا إلينا بكل قلب، لكن الويل ثم الويل للذين يعتمدون على الممالك في محاربتنا فلا يجدون بعد ذلك طريقا إلى الخلاص ولا يبقى منهم أثر»^(٥).

ويذكر أن بوناپرت وهو في منفاه في جزيرة «سانت هيلانة» فيما بعد، قد أفصح عن حقيقة نيته، وقال عن هذا المنشور أنه لم يكن سوى ضرب من الأعمال الشيطانية، من «الوزن الثقيل، إذا على المرء في هذه الحياة أن يكون كذلك ليحقق أمنيته ورغباته»^(٦).

وفي هذا الاتجاه كان بوناپرت يتظاهر بالصدق في وعوده، فحرص على التنبيه على قاداته وضباطه في القاهرة والأقاليم، بأن يظهروا دائما احترامهم وتبجيلهم لعقيدة الأهالي وشعائر دينهم وتقاليدهم، وقام نفسه بمشاركة المصريين في أعيادهم القومية والدينية، فبعد دخوله القاهرة بأسابيع قليلة ترأس احتفال مهرجان فتح الخليج، كما احتفل بالمولد النبوي الشريف، واحتفل بالموالد الأخرى.

ولكن هذه الاحتفالات لم تؤثر بالقدر الذي كان ينتظره الفرنسيون في استعمال المصريين إليهم.

ومن أجل كسب ثقة الشعب المصري، وللوصول إلى أهدافه، أشرك بوناپرت المصريين في نظم الحكم التي وضعها لإدارة البلاد، وقام بتشكيل ديوان استشاري يعين أعضاؤه من بين أعيان مصر وشيوخها وعلمائها، وكان يتألف من المشايخ السادات والشرقاوي والبكري والصاوي والفيومي والعريشي والسرسى ومحمد الأمير، والسيد عمر مكرم نقيب الأشراف.

كما طبق بوناپرت بعض النظم الصحية، وشرع في ترتيب نظام جديد للضرائب وفق النظم الغربية، يعتمد على وثائق العقارات المسجلة.

(٥) الشيخ عبد الرحمن الجبري: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، قزء ٣، ص ٤، ٥.
(6) J. Christopher Herold: Bonaparte in Egypt, p. 70.

موقعة أبى قير البحرية:

ومن البداية تنبّهت الحكومة البريطانية إلى خطورة الحملة الفرنسية، واعتبرتها موجهة ضد المصالح البريطانية فى الشرق ، فكلّفت أمير البحر الإنجليزى «نلسون» بالتوجه بأسطوله إلى البحر المتوسط، والقضاء على هذه الحملة.

وقد أسرع «نلسون» بالتوجه إلى الإسكندرية فى شهر أغسطس سنة ١٧٩٨ ، حيث كان الأسطول الفرنسى راسيا فى خليج أبى قير، فباغته بالهجوم، وحطم وأغرق معظم سفنه.

وعلى أثر هزيمة الفرنسيين فى هذه الموقعة وتحطيم أسطولهم، فقد انقطع الاتصال بينهم وبين فرنسا، الأمر الذى أثر فى أحوالهم المعنوية والنفسية، وشجع ذلك المصريين على القيام بالثورة ضد القوات الفرنسية.

ثورة القاهرة الأولى:

وكانت الإجراءات الجديدة التى شرع بونابرت فى تطبيقها، ولم تتعود عليها بلاد الشرق، مثار استياء المصريين، إذ أن معظم الملاك لم تكن لديهم مستندات تثبت ملكيتهم لما فى حوزتهم من عقارات، فضلا عن الضرائب التى فرضها، وقطع رواتب الأوقاف المخصصة للفقراء، ومصادرة البيوت وهدم بعضها، وبعض المساجد والمباني الأثرية.

وكل ذلك كان أهم عوامل ثورة القاهرة الأولى، التى انطلقت فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، فى أعقاب هزيمة الفرنسيين وتحطيم أسطولهم فى موقعة أبى قير البحرية.

وقد تكبد الفرنسيون الكثير من العناء، واستخدموا أسلحتهم ومدافعهم الحديثة، حتى أمكنهم إخمادها.

وفى هذه الأثناء عمل الفرنسيون على استمالة الترك والمماليك، وظل المصريون يناضلون بمفردهم بأسلحتهم البسيطة، وانتهى الأمر بهزيمتهم، وأعدم

الفرنسيون كثيراً من الثوار الذين وقعوا في أيديهم، وكان من بينهم عدد من المشايخ.

وهذه الثورة «قد أثبتت للفرنسيين أنهم يعيشون على أرض معادية لن تصفو لهم يوماً من الأيام، وخاصة بعد أن تبين للمصريين خداع بونايرت لهم، حين ادعى أنه صديق السلطان العثماني، وبالتالي أصبح وجود الحملة الفرنسية في مصر مرهوناً بقدرتهم المتواصلة على إرهاب الشعب الذي كان ينتظر الفرصة للثورة مرة أخرى»^(٧).

وقد اقترف الفرنسيون في وحشية الكثير من أعمال السلب والنهب والقتل، وانتهكوا حرمة الجامع الأزهر، وضربوه بالقنابل، واعتدوا على مقدساته، واقتحموه وهم راكبون الخيول التي ربطوها في قبلته، وقاموا بتمزيق المصاحف.

ويصف الشيخ عبد الرحمن الجبرتي الذي شاهد فظائع الفرنسيين، دخولهم إلى الجامع الأزهر، الذي انطلقت منه شرارة الثورة، ويقول:

«وبعد هجمة من الليل دخل الإفرنج المدينة كالسيل، ومسروا في الأزقة والشوارع، كأنهم الشياطين أو جند إبليس، وهدموا ما وجوده من المتاريس...

ثم دخلوا أولئك الوعول، إلى الجامع الأزهر وهم راكبون الخيول، وولجوه من الباب الكبير، وخرجوا من الباب الثاني ... وداس فيه المشاة بالنعال، وهم يحملون السلاح والبندقيات، وتفرقوا في صحنه ومقصورته، وربطوا خيوله بقبلته، وعاثوا بالأروقة والبحرات، وكسروا القناديل والسهارات، وهشموا خزائن الطلبة، والمجاورين الكتبة، ونهبوا ما وجدوه من المتاع، والأواني والقصاع، والودائع والمخبات، بالدواليب والخزانات، ودشتوا الكتب والمصاحف، وعلى الأرض طرحوها وبأرجلهم ونعالاتهم داسوها، وأحدثوا بالمسجد وتمخطوا وبألوا وتفوطوا، وشربوا الشراب وكسروا أوانيهم، وألقوه بصحنه ونواحيه ...

وفعلوا بالجامع الأزهر ما ليس عليهم بمستكر، لأنهم أعداء الدين وأخصام

(٧) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٧٦.

متغلبون، وغرماء متشمتون ... ونهبوا بعض الديار بحجة التفتيش على النهب، وآلة السلاح والضرب، وخرجت سكان تلك الجهة يهرعون، وللنجاة بأنفسهم طالبون ...^(٨).

حملة بونايرت على الشام فى عام ١٧٩٩ :

وكان احتلال الفرنسيين لمصر قد أغضب الباب العالى، باعتبار أن مصر جزء من أملاك الدولة العثمانية، ولم تنجح المساعي الفرنسية فى إقناع الباب العالى بقبول الأمر الواقع. وعلى أثر تخطيط الأسطول الفرنسى فى موقعة أبى قير، تشجعت تركيا لمحاربة الفرنسيين وطردتهم من مصر، وبادر السلطان العثمانى سليم الثالث بإعلان الحرب على فرنسا، بالإتفاق مع إنجلترا وروسيا، وعقد معاهدة مع إنجلترا لهذا الغرض فى عام ١٧٩٩.

ثم بدأ السلطان العثمانى يتأهب لاسترداد مصر، وأرسل إليها حملتين، إحداهما بحرية لمهاجمة سواحل مصر الشمالية، تؤيدها قوة بحرية انجليزية، والثانية برية زحفت إلى الشام، لتهاجم مصر من جهة الشرق.

ولما علم بونايرت بهذا المخطط بادر الزحف بقواته على الشام، لوقف زحف الجيش العثمانى وتخطيطه، قبل أن يتعرض فى مصر للهجوم من جهتين، إلى جانب تعرضه لثورات المصريين من الداخل.

وفضلا عن ذلك كان بونايرت يدرك أن استيلاءه على سواحل الشام سوف يحرم الأسطول الانجليزى من مصدر هام من مصادر تموينه، فيضطر إلى تخفيف حصاره عن السواحل المصرية.

وفوق ذلك كان بونايرت يهدف من وراء حملته على بلاد الشام، أن تكون مقدمة لمشروع كبير هو فتح بلاد الهند.

وفى فبراير سنة ١٧٩٩ بدأ بونايرت حملته على بلاد الشام، وفى طريقه

(٨) الشيخ عبد الرحمن الجبرنى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين، جزء ١، ص ٩٧، ٩٨.

استولى على المدن الساحلية، ومنها العريش وغزة ويافا، وارتكب مجزرة بشعة في يافا، إذ أمر بإعدام حوالي ثلاثة آلاف من الجند العثمانيين من حاميتها، استسلموا له، فأمر بقتلهم جماعيا رميا بالرصاص، ودون مبرر، وتذرع بعدم توفر الغذاء لديه لإطعامهم، وأنه لا يمكنه أن يرسلهم إلى أحمد باشا الجزار وإلى عكا، خشية أن يكونوا أعواناً له ضد الفرنسيين، ولا يستطيع إرسالهم إلى مصر لعدم توفر من يرافقونهم.

وقد فضل كثير من هؤلاء الجنود أن يلقوا بأنفسهم أحياء في البحر هرباً من القتل بهذه الوحشية، واصطبغت مياه البحر بلون الدم الأحمر، وغطت سطحه الجثث المتناثرة التي ألقيت فيه.

وقد وصف بشاعة هذه المجزرة شاهد عيان اشترك في هذه الحملة، هو «أندريه بيروس» André Payrusse، في إحدى رسائله إلى أمه، قائلاً «أنه بعد أن استسلم لنا ثلاثة آلاف مقاتل بكل ثقة وطيب خاطر، أمرنا بونابرت باقتراف مجازر لا إنسانية، ولا مبرر لها، حتى وجد الأطفال وقد تعلقوا بصدور آبائهم بعد موتهم، وهذا مثال يعطى أخصامنا البراهين بأن لا يشقوا بنا، وأنا نتحمل من قريب أو بعيد دماءهم التي هي في رقابنا»^(٩).

وبعد ذلك تقدم بونابرت لمحاصرة عكا المنيعه التي كانت تحت حكم أحمد باشا الجزار، ودام حصارها لمدة شهرين وتعذر عليه اقتحامها، بسبب متانة تحصينها، وبسالة أهلها في الدفاع عنها، ومساعدة الأسطول الانجليزي من جهة البحر، ونقص وسائل الحصار لدى الجيش الفرنسي، بالإضافة إلى نفشى وباع الطاعون بين جنوده، ووصول أنباء عن إرسال حملة عثمانية أخرى إلى سواحل مصر الشمالية، وتأهب المصريين للثورة من جديد ضد الفرنسيين. وكل ذلك قد دفع بونابرت إلى رفع الحصار عن عكا، وعاد بقواته الباقية إلى مصر. أما الحملة العثمانية التي وصلت إلى مصر عن طريق جزيرة رودس، فقد تمكن بونابرت من هزيمتها وأسر قائدها في موقعة أبي قير البرية في أغسطس سنة ١٧٩٩.

(9) J. Christopher Herold: Bonaparte in Egypt, pp. 276 , 277.

عودة بونايرت إلى فرنسا في أكتوبر سنة ١٧٩٩ :

وفي ذلك الوقت تأزمت الأمور في فرنسا، وتوالت الهزائم عليها، وضاعت كل مكاسبها في إيطاليا وأجزاء أخرى من أوروبا، وتكون حلف أوروبى جديد ضد فرنسا. بالإضافة إلى سخط الفرنسيين على حكومتهم، وتزايد الفساد في أجهزة الحكم. كما أن بونايرت قد داخله اليأس من نجاح حملته على مصر، ولذلك قرر العودة إلى فرنسا، ورحل سراً في الليل من الإسكندرية في ٥ أكتوبر سنة ١٧٩٩، وعهد بقيادة الحملة إلى الجنرال «كلير»، وترك له تعليمات كافية، سمح له فيها أن يدخل في مفاوضات مع العثمانيين للصلح والجلء عن مصر، إذا لم تصله إمدادات من فرنسا، على أن يؤجل الجلء لحين عقد الصلح العام بين فرنسا وخصومها في أوروبا.

وقد وصل بونايرت إلى باريس في ١٦ أكتوبر سنة ١٧٩٩، وفي الشهر التالى وقع «انقلاب برومير»، الذى قضى على حكومة الإدارة، ورفع بونايرت إلى منصب القنصل الأول، ثم تولى منصب إمبراطور فرنسا بعد قليل.

الحملة الفرنسية بعد رحيل بونايرت:

دور كلير في قيادة الحملة:

وكان «كلير»، وهو من القادة العسكريين الفرنسيين البارزين، ينظر في تشاؤم مرير إلى موقف الحملة الفرنسية في مصر، وكان يؤثر الانسحاب المشرف، وذلك لاعتبارات كثيرة، «فخزاة الحكومة خاوية، ومرتبات الجند متأخرة، والجيش العثماني على الأبواب، والمصريون متحفزون للثورة، وحصار الانجليز اشتدت وطأته، وروح الجند أصبحت ضعيفة»^(١٠).

ولذلك قرر «كلير» أن يدخل في مفاوضات مع العثمانيين، لكي يضع حداً نهائياً لهذا الموقف المتميع، فإما سلم، وإما حرب.

(١٠) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ٢١٦.

وقد رحب العثمانيون برغبة «كليب» في التفاوض، بعد أن هزموا في الشام وعلى سواحل مصر الشمالية، وفشلت محاولاتهم في النزول في أبي قير أو دمياط.

معاهدة العريش سنة ١٨٠٠ للجلاء عن مصر:

وفي العريش دارت المفاوضات بين مندوبي «كليب»، ومندوبي الباب العالي، «سيدني سميث» قائد وأحداث الأسطول الانجليزي في شرق البحر المتوسط.

وكان «سيدني سميث» يريد أن تنحصر المفاوضات في موضوع الجلاء عن مصر فقط، ولا تتعداه إلى موضوع إنهاء الحرب بين الدولة العثمانية وفرنسا.

وفي ٢٤ يناير سنة ١٨٠٠ انتهت المفاوضات بعقد «معاهدة العريش»، التي نصت على جلاء القوات الفرنسية عن مصر بلا قيد أو شرط، وأن تنتقل بكامل أسلحتها وعتادها، إلى فرنسا على نفقة الدولة العثمانية، دون أن تتعرض للأذى أثناء سفرها في البحر.

كما تم الاتفاق على أن يتم الجلاء خلال ثلاثة أشهر، وأن تترك القوات العثمانية في المراكز التي يحتلها الفرنسيون.

غير أن الحكومة البريطانية قد رفضت أن يخرج الفرنسيون أحراراً بكامل أسلحتهم وعتادهم، وخشيت أن ينضموا إلى الجيش الفرنسي الذي يحارب في أوروبا، مما يؤثر في الموقف العسكري فيها، فأصرت على أن يستسلم الفرنسيون بأسلحتهم للانجليز كأسرى حرب.

وعلى أثر ذلك رفض الجنرال «كليب» هذا الوضع المهين، وأخذ يتشبث بالبقاء في مصر، ولم تنفذ هذه الاتفاقية.

وتبع ذلك اشتباك القوات الفرنسية مع الجيش العثماني الذي كان في طريقه إلى القاهرة، وذلك عند عين شمس في ٢٠ مارس سنة ١٨٠٠، ومزق شمل أفرادهم، وطاردتهم إلى ما وراء الحدود.

ثورة القاهرة الثانية:

وفى هذه الأثناء تمكن فريق من الجيش العثماني، ومن مماليك إبراهيم بك، من دخول القاهرة، وحثوا أهلها على الثورة على الفرنسيين، وكانوا يشعرون أن حكم الفرنسيين قد أوشك على الزوال.

وقد هب المصريون فى ثورة عارمة، وقام علماء الأزهر فيها بدور كبير، وبدأت هذه الثورة فى حى بولاق فى ٢ مارس سنة ١٨٠٠، وقام أهل هذا الحى بدور بطولى فيها، وانتهت يوم ٢٢ ابريل، «وقاتل فيها القاهريون أصدق قتال فنازلوا الفرنسيين فى كل شارع وفى كل منزل، وفى كل دخلة، وعلى كل سطح»^(١١).

وقد استخدم الفرنسيون وسائل العنف، وضربوا المدينة بالمدافع، حتى أمكنهم إخماد هذه الثورة.

مقتل كليبر:

ولم تمهل الظروف «كليبر» لتنفيذ بعض الإصلاحات الإدارية والمالية التى اعتزم القيام بها، فقد تمكن شاب سوري كان يدرس فى الجامع الأزهر، هو سليمان الحلبي، من اغتياله بطعنه بالخنجر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٠٠، بينما كان يتنزه فى بستان قصره، وقبض على القاتل وأعدم بطريقة وحشية.

وقد ورد وصف هذا الحادث فى رواية أحد المعاصرين، أنه «كان رجل من الطلبة بجامع الأزهر يدعى عمر (سليمان) من أهل حلب اكتسى بزيهم، ولبس البرنيطة مثلهم، وأخفى سلاحه وكتم أمره، ودخل مع كلبون رئيس الفرنسيين البستان.

وكان كلبون (كليبر) كل يوم يدخل للبستان التى فى داره للتنزه ويدخل عليه الفرنسيين للمصالح، فلم يزل عمر الحلبي يراقب كلبون حتى علاه بضربة

(١١) أمين بسونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٢٦.

ألقى رأسه عن جسثه، فاجتمع إليه الفرنسيين، وقبضوا عليه وقالوا «من أرسلك؟»، قال «سلطنى عليكم ربى غيرة على دينى»، وسألوه عن مكانه فقال «بجامع الأزهر عند فلان وفلان»، فقطوا رأس الرجلين، وضربوا عمر الحلبي فى الخازوق، ووضعوه فوق تل عال، وعلقوا إلى جانبه رأس الرجلين، فمكثوا على التل سنة كاملة ولم تغير صورتهم». وعقب ذلك قام الفرنسيون بإجراءات انتقامية، «فقد هجموا بخليهم ورجلهم على جامع الأزهر، ومزقوا الكتب، وتوسدوا بها، وأحرقوها بالنار، وقتلوا من وجدوا به من العلماء، كالشيخ أحمد بن الشيخ إبراهيم الشرقاوى الشافعى، وشيخ العميان الشيخ سليمان الجوسقى، والشيخ إسماعيل البراوى، والشيخ عبد الرحمن الصعيدى البصير، والشيخ الزهار، والشيخ عبد الوهاب، والشيخ محمود، وجماعة من المجاورين. ثم إن الشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الأزهر جاء وغلق أبواب الجامع خوفاً من الهدم، وذلك فى سنة ١٢١٥ هجرية، وفرضوا على موتى المسلمين: الأعلى خمسة عشر ريالاً، والأوسط عشرة، والأدنى خمسة، وكم من ميت فقير تأخر دفنه أياماً حتى أخذوا عليه ما طلبوا...»^(١٢).

الجنرال مينو يقود الحملة بعد مقتل كليبر ويضطر للتسليم:

وبعد مقتل «كليبر» تولى قيادة الحملة الجنرال «مينو»، الذى كان حاكماً فى رشيد ولم يكن «مينو» يتميز بكفاءة عسكرية مثل سلفه، حيث قضى معظم حياته العملية فى مناصب إدارية.

وكان «مينو» يرى أن «مصر خير مستعمرة تستطيع مواردها أن تعوض فرنسا عن مستعمرات الانثيل»، وعندما تولى القيادة، أعلن فى حماسة أمام الضباط والجنود، عن عزمه على البقاء فى مصر، واعتبر اتفاق العريش بمثابة تسليم من «كليبر».

(١٢) الحملة الفرنسية على مصر فى رواية أحد المعاصرين، وثيقة معاصرة للحملة الفرنسية، نشرها الدكتور محمد عبد السلام كفاى، ص ٣٩٠، ٣٩١.

وهذا الاتجاه الذى تبناه «مينو» ، قد أدى إلى الانقسام بين الضباط والجنود، من أنصار البقاء فى مصر، وأنصار الجلاء عنها، وكان لهذا الانقسام أثره فى التعجيل بنهاية الحملة.

وفى هذه الأثناء، عادت الحكومة الانجليزية ووافقت على اتفاق العريش، وأذنت بمرور القوات الفرنسية فى البحر المتوسط، ولكن «مينو» الذى كان متشبثاً بالبقاء فى مصر، أبلغ الحكومة الانجليزية عن طريق «سيدنى سميث»، أن أمر الجلاء عن مصر من اختصاص الحكومة الفرنسية وحدها.

وعقب ذلك انصرف «مينو» إلى تنظيم شؤون البلاد، وأحوالها المالية، لئلا يعجز المالى الذى ظهر فى ذلك الوقت، وأخذ يفكر فى إلغاء نظام الالتزام لتحصيل الضرائب.

كما أصدر قراراً يسمح بإصدار صحيفة عربية بإسم «التنبية».

ولكن الظروف لم تمكنه من تنفيذ مشروعاته، وذلك لأن الحكومة الانجليزية قد أدركت ضرورة التدخل لطرد الفرنسيين من مصر، وأنهم لن يخرجوا منها طواعية.

حملات انجليزية - عثمانية إلى مصر من عدة جهات لإجلاء الفرنسيين بالقوة:

وكان الانجليز قد بدأوا ويسعون للإسراع فى إجلاء الفرنسيين عن مصر، وخاصة بعد أن تغير موقف قيصر روسيا من فرنسا، ومال إلى صداقتها.

وقد اتفق الانجليز والعثمانيون على وضع خطة محكمة لمهاجمة مصر من عدة جهات، والاشتباك مع القوات الفرنسية، فمن ناحية الشمال، يقوم بالهجوم جيش انجليزى - عثمانى، ومن ناحية الشرق، يقوم بالهجوم جيش عثمانى، ومن الجنوب، تسير حكومة الهند الشرقية حملة انجليزية - هندية فى البحر الأحمر، ثم تنزل بالقصير، وتتقدم نحو القاهرة.

وقد وصلت هذه الحملات، ما عدا الحملة الانجليزية - الهندية، واشتركت في القتال ضد القوات الفرنسية التي قسمها «مينو» ووزعها على المناطق والمدن الهامة للدفاع عنها، في الإسكندرية ودمياط وبلبيس والقاهرة.

وكانت الحملة الانجليزية - الهندية قد وصلت متأخرة بعد تسليم الفرنسيين. وقد استطاع الانجليز بالفعل النزول في أبي قير، وتمكنوا من هزيمة الفرنسيين في «كانوب» في ٢١ مارس سنة ١٨٠١، واعتصم «مينو» بالإسكندرية، واكتفى الانجليز بترك قوة لحصارها، وقاموا بقطع البرزخ الذي يفصل بين بحيرتي مريوط وإدكو، ثم تقدموا إلى القاهرة.

القوات الفرنسية تضطر للتسليم ويتم جلاؤها عن مصر في سبتمبر سنة ١٨٠١:

وقد ازداد موقف الفرنسيين تحرجاً، وازدادت معنوياتهم ضعفاً، وخاصة ولم تصل بعد المساعدات التي وعدهم بها القنصل الأول بونايرت، في حين كانت القوات العثمانية تقترب من القاهرة، والحملة الانجليزية - الهندية قد أبحرت من بومباي، وتقترب من القصير، ثم عبر الصحراء إلى قنا، ومنها تتجه شمالاً بمحاذاة النيل إلى القاهرة.

وكل ذلك قد دفع «باليار» قائد حامية القاهرة إلى التسليم، وفق شروط إتفاق العريش، في يونيو سنة ١٨٠١، ثم اضطر «مينو» إلى التسليم وفق هذه الشروط في سبتمبر سنة ١٨٠١، عندما شدد الانجليز حصارهم على الإسكندرية.

وبذلك وفي سبتمبر سنة ١٨٠١ تم جلاء القوات الفرنسية عن مصر.

وفي هذه المرة لم يصر الانجليز على أن يستسلم أفراد الحملة الفرنسية كأسرى حرب، وإنما وافقوا على أن ينقلوا إلى فرنسا على سفن بريطانية، لأن بريطانيا كانت تريد أن ينسحب الفرنسيون من مصر في أسرع وقت، قبل عقد الصلح مع فرنسا.

وفى عام ١٨٠٢ عقد «صلح اميان» بين بريطانيا وفرنسا، تم عقد الصلح بين الدولة العثمانية، وفرنسا فى نفس العام.

نتائج الحملة الفرنسية:

لاشك أن الحملة الفرنسية تعتبر من أخطر أحداث تاريخ مصر الحديث، وبداية تحول خطير فى أوضاع الشرق الأدنى الدولية، ولكن ليس صحيحاً مايردده الكتاب الأوروبيون وبعض الشرقيين، من أنها هى التى خلقت النهضة الحديثة فى مصر.

وهذه الحملة ذات طابع استعماري، وكانت تضع مصالح فرنسا كأساس لما قامت به من أعمال فى البلاد، ولم تجد تجاوباً من الشعب المصرى الذى كان يرفض الحكم الأجنبى مهما كان نوعه.

ومدة الحملة الفرنسية التى قضتها فى مصر قصيرة، وهى ثلاث سنوات، كانت فترة قلاقل للفرنسيين، انشغلوا فيها بالحروب والثورات الداخلية، وكان صعيد مصر بعيداً عن سيطرتهم فى معظم هذه الفترة.

وكان قيام أهالى القاهرة بثورتين ضد الحكم الفرنسى، وانتشار المقاومة فى الأقاليم، دليلاً واضحاً على فشل سياسة بوناپرت وخلفائه الإسلامية والوطنية، وإن كانت هذه السياسة قد اكسبت المصريين وعياً سياسياً تمسكوا به بعد خروج الفرنسيين من مصر.

وعندما فشل الفرنسيون فى كسب أغلبية أهل البلاد المسلمين، لجأوا إلى الأقليات، فكونوا فرقة من أقباط مصر، لاستخدامها فى الدفاع عن البلاد ضد القوى المعادية للوجود الفرنسى فى مصر.

ولكن الظروف لم تمكن الفرنسيين من إثارة النعرات الطائفية فى داخل مصر. وبوجه عام يمكن تقييم نتائج الحملة الفرنسية كالتالى:

(١) فشل الحملة في تحقيق أهدافها العسكرية والسياسية؛ فلم تتمكن من تكوين امبراطورية، فرنسية في الشرق، ولم تستطع أن تهدد مصالح إنجلترا في الشرق، بل إن ملاحقة إنجلترا بأسطولها وقواتها البرية، بالتعاون مع الدولة العثمانية، هو الذى قوض أهداف الحملة وعجل بخروجها من مصر.

(٢) لفت أنظار الدول الاستعمارية إلى أهمية موقع مصر؛ فقد أدركت الدول الاستعمارية، وخاصة إنجلترا، أهمية موقع مصر، فمع خروج القوات الانجليزية من مصر بمقتضى «اتفاقية اميان» فى سنة ١٨٠٢، فقد ظل الانجليز يراقبون بدقة التطورات فى مصر، ويعملون على أن تكون القوى الحاكمة فى مصر ممالئة لهم، وتتمشى فى حكمها مع أهدافهم وسياستهم.

وقد حرصت إنجلترا على إبعاد أية قوة أوروبية عن مصر، ومنعها من أن تجد موضع قدم لها فى مصر.

وطوال القرن التاسع عشر، عملت إنجلترا على بسط نفوذها على مصر والشرق العربى، وتمكنت فى عام ١٨٨٢ من احتلال مصر، بعد أن قاومت النفوذ الأجنبى للدول الأخرى فى مصر.

(٣) تخلص العرب من سياسة العزلة والتعرف على المدنية الحديثة؛ وعلى أثر هذه الحملة، فقد تخلص العرب من سياسة العزلة التى فرضتها عليهم الدولة العثمانية، وتأكد لهم أهمية المدنية الحديثة.

وقد مهدت اصلاحات الفرنسيين الاقتصادية للتطور الاقتصادى فى مصر فى القرن التاسع عشر، ومنها أعمال الري، وفحص مجرى نهر النيل والترع والقنوات والجسور. كما أنشأوا حديقة فى القاهرة غرسوا فيها العديد من النباتات الأجنبية، واهتموا بالمحاصيل الوطنية.

وفى مجال الصناعة أقام الفرنسيون مصنعاً لنسج الأقمشة، ومصنعاً للصابون من الزيوت المصرية، كما أقاموا مصنعاً للبارود.

(٤) بحث علماء الحملة أحوال مصر على أسس علمية؛ وكان أثر الحملة من الناحية العلمية أكثر وضوحاً، وكان الهدف من مرافقة الكثير من العلماء الفرنسيين للحملة، تنظيم الاستعمار الفرنسي للبلاد، واستغلال مواردها المختلفة.

وقد أسس بونايرت مجلساً استشارياً للإدارة الحاكمة سماه «المجمع العلمي» L, instit d, Egypte، كان يتكون من ٤٨ عالماً في مختلف التخصصات.

وكان ينقسم إلى أربعة أقسام: قسم للرياضيات، وقسم للأدب والفنون، وقسم للطبيعيات، وقسم للاقتصاد السياسى، وكل قسم كان يضم اثني عشر عضواً، ويجتمع جميع الأعضاء مرتين فى الشهر.

وكان مقر المجمع العلمى فى قصر حسن كاشف بالناصيرية فى القاهرة.

وقد تفرغ أعضاء المجمع العلمى لدراسة أحوال مصر فى المجالات المختلفة، وقاموا بدراسة آثارها، وتمكنوا من كشف رموز حجر رشيد، الذى مهد لحل رموز اللغة المصرية القديمة.

كما رسموا خريطة صحيحة لمصر، ودرسوا مشروع شق قناة برزخ السويس، للربط بين البحر المتوسط والبحر الأحمر.

ودرسوا أيضاً تاريخ البلاد، وطبيعة أرضها، وأجناس سكانها وعاداتهم، وحيواناتها وطيورها، وغللاتها الزراعية، وصناعاتها وتجارتها، وغير ذلك من الموضوعات.

وقد نشر علماء المجمع العلمى خلاصة أبحاثهم فى كتاب «وصف مصر»، الذى يتكون من عدة أجزاء.

وعن طريق الفرنسيين دخلت الطباعة إلى مصر، وكانت مطبعة الحملة تستخدم فى طبع المنشورات التى يصدرها قادة الحملة، كما قامت بطبع صحيفتين للحملة بعنوان «لو كوريه دولجبت» Le Courrier de L, Egypte، ولا «ديكاد اجبسين» La De'cade Eggyptienne.

(٥) إيقاظ الروح الوطنية في مصر والشرق العربي؛ وقد ساعدت هذه الحملة على إيقاظ الروح الوطنية في نفوس الشعب العربي في مصر والشام. وكان لها أثرها في نمو الوعي السياسي بين أفراد الشعب، وقد تمسك المصريون بهذا الوعي السياسي بعد ذلك، ووصل بهم الأمر في عام ١٨٠٥، إلى اختيار من يحكم البلاد، وفق الشروط التي وضعوها، وذلك وسط القوى التي كانت تتصارع على حكم البلاد، بعد جلاء الفرنسيين، وهم العثمانيون والمماليك والانجليز.

بناء الدولة الحديثة في مصر في عهد محمد علي باشا

بعد جلاء الفرنسيين عن مصر، شهدت البلاد فترة من الفوضى والاضطرابات، فقد تصارع على الحكم ثلاث قوى: العثمانيون والمماليك، وهم الحكام القدامى، والانجليز الذين تباطأوا في الجلاء عن البلاد، بعد أن شعرت بريطانيا بأهمية مصر، وخشيت أن يعود إليها الفرنسيون من جديد، كما خشيت أن تقوم في مصر سلطة يمكن أن تهدد مواصلاتها مع الهند.

وقد اضطر الانجليز إلى الخروج من مصر في عام ١٨٠٣، تحت إلحاح الدولة العثمانية وفرنسا.

وكان العثمانيون والمماليك يعتقدون أن الأمور ستعود إلى ما كانت عليه في مصر قبل الحملة الفرنسية، وتنازع الفريقان من أجل استعادة السلطة التي كانا يحظيان بها من قبل.

وقد حاولت الدولة العثمانية استعادة سلطتها في مصر، وتدعيم نفوذها فيها، وإبعاد أمراء المماليك عن الحكم، ومنعهم من جلب أرقاء جدد، لإضعاف قوتهم حتى يسهل الفتك بهم، وكذلك منع الأوروبيين من محاولة احتلالها من جديد. كما عاد المماليك إلى سابق انقسامهم والتصارع فيما بينهم.

ولكن كلا من العثمانيين والمماليك قد عاد أضعف مما كان عليه في السابق، ماديا ومعنويا.

وكانت البلاد قد شهدت نمو الروح الوطنية بتأثير الحملة الفرنسية، فقد اعتزم الشعب المصرى، بقيادة العلماء والمشايخ المخلصين، وعلى رأسهم السيد عمر مكرم نقيب الأشراف، على أن يتولى زمام أموره بنفسه، وأن يكون له حق اختيار من يحكمه.

ولم يكن من دأب علماء ومشايخ ذلك العصر أن يسعوا لتولى الحكم، ولكنهم تولوا قيادة الثورة على النظام القديم البغيض، بعدما شاهدوه من تردى أوضاع البلاد، وخشوا أن يؤدى التصارع بين القوى المتنافرة إلى عودة أحوال البلاد إلى ما كانت عليه من فقر وتخلف.

الشعب يقرر عزل الوالى العثمانى خورشيد باشا ويختار محمد على قائد الجند الألبانيين والياً عليه فى مايو سنة ١٨٠٥ :

وكان خورشيد باشا آخر الولاة العثمانيين، يواجه متاعب كثيرة، كان أولها ثورة الجنود بسبب تأخر رواتبهم، فهاجموا حى مصر القديمة، واقتحموا البيوت، وقتلوا من اعترضهم، وانتشرت الفوضى فى أنحاء المدينة.

وقد اضطر خورشيد باشا إلى فرض المزيد من الضرائب والمغارم لترضية الجند وإخماد ثورتهم. وعلى أثر ذلك احتجت جموع الشعب، وأضربت المحلات فى القاهرة، وتوجه وفد من علماء الأزهر إلى الوالى العثمانى، وطلبوا منه العمل على إخراج الجند من البيوت التى اقتحموها، ومعاقبتهم على الجرائم التى ارتكبوها.

ولما تقاعس خورشيد باشا عن اتخاذ أى إجراء، رفع العلماء والمشايخ دعوى عليه فى المحكمة الشرعية، وتقدموا فى عريضتهم بالمطالب التالية:

- ١- إجلاء الجند عن القاهرة ونقلهم إلى الجيزة.
- ٢- عدم السماح بدخول أى جندي للعاصمة.
- ٣- إعادة المواصلات بلا إبطاء بين العاصمة والوجه البحرى.
- ٤- لا يحق للوالى أن يفرض ضريبة إلا إذا أقرها العلماء وكبار الزعماء^(١).

(١) أمين بىونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٤٥، ٤٦.

ولم يلبث أن تعقدت الأمور بين الطرفين، إذ اجتمع العلماء وزعماء الشعب والنقباء في مايو سنة ١٨٠٥، وتداولوا فيما بينهم، وقرروا عزل خورشيد باشا.

كما بحث المجتمعون عن رجل قوى من العسكريين الأتراك، يكون أكثر عدلاً وإخلاصاً للبلاد ومصلحتها، ويستطيع أن يصد المماليك والقوات العثمانية التي تعتبر مصر أرضاً مفتوحة، كما يمكنه إنقاذ البلاد من أخطار استعمار جديد قد تتعرض له، وخاصة بعد أن انكشفت مطامع الانجليز في مصر.

وقد استقر رأى علماء وزعماء الشعب على اختيار محمد علي ليكون والياً على البلاد، بدلاً من خورشيد باشا، وكان محمد علي قائد الجند الألبانيين في الحامية العثمانية، وقد توسموا فيه العطف والخير والصلاح، بالإضافة إلى المقدرة والكفاية لتولى هذا المنصب السامي. وعقب ذلك توجه علماء وزعماء الشعب، وعلى رأسهم عمر مكرم إلى بيت محمد علي بالأزبكية، وطلبوا إليه أن يتولى أمر البلاد، وقال له السيد عمر مكرم «إننا نريدك والياً علينا بشروطنا لما نتوسمه منك من العدالة والخير».

وكانت هذه الشروط «أن يحكم بموجب الشريعة، وأن يزيل المظالم والأعمال غير المشروعة، وأن لا ينفرد بأعماله بل عليه أن يستشير علماء الشريعة وزعماء الشعب، فإذا خالف هذا فهم في حل من اتفاقهم معه، وكانوا أحراراً في خلعه»^(٢).

وقد قبل محمد علي هذه الشروط، بعد أن تظاهر بعدم رغبته في تولى هذا المنصب، وقال «أنا لا أصلح لذلك ولست من الوزراء ولا من الأمراء ولا من أكابر الدولة»، وكان ذلك رياء ونفاقاً منه.

ثم ذهب علماء وزعماء الشعب ومعهم محمد علي إلى بيت القاضي، وأبلغوه قرارهم بعزل خورشيد باشا واختيار محمد علي مكانه.

(٢) أمين بسيونى: المرجع السابق، ص ٤٦.

ولما تقل إلى خورشيد باشا نبأ عزله، وتعيين محمد على مكانه، كره أن يكون مصيره على أيدي زعماء الشعب المصري، وقال في صلف شديد:

«إنتى والى مصر بمقتضى وثائق منحتها من السلطان، ولا أعترف بعزل صادر من الفلاحين، ولن أنزل من القلعة إلا بأمر من الباب العالى»^(٣).

وعندئذ حاصر جموع الشعب القلعة، واشتبكوا مع جنود الوالى، ولما اشتدت الاشتباكات اضطر خورشيد باشا إلى أن ينزل من القلعة وتوجه إلى الإسكندرية، حيث مارس مهامه منها كوال من قبل السلطان، بينما أخذ محمد على يياشر سلطاته التى استمدها من الشعب فى القاهرة.

وصول فرمان السلطان العثمانى فى يوليه سنة ١٨٠٥ بثبت محمد على فى ولاية مصر واضطرار خورشيد باشا للتسليم:

وفى هذه الأثناء بعث زعماء وشيوخ مصر إلى السلطان العثمانى، يطلبون منه تثبيت محمد على فى ولاية مصر.

وكان السلطان العثمانى فى ذلك الوقت، يركز جهوده فى مواجهة المشكلات الدولية الكبرى، التى أثارها حروب نابليون فى أوروبا، فلم يشأ أن يفتح جبهة جديدة فى مصر، فوافق على تثبيت محمد على فى ولاية مصر، وفى نفس الوقت أخذ يضم له فى نفسه الكثير من الحقد، ويتحين الفرصة المناسبة للإطاحة به.

وفى ٩ يوليه سنة ١٨٠٥ وصل فرمان السلطان العثمانى، بتثبيت محمد على فى ولاية مصر، نزولاً على رغبة الشعب وزعمائه، فما كان من خورشيد باشا إلا أن يدعن لقرار السلطان ويضطر إلى التسليم.

وبذلك فقد انتصرت إرادة الشعب، وفشلت جميع المحاولات التى بذلت بعد ذلك لعزل محمد على، أو نقله إلى ولاية أخرى، وذلك بتحريض الانجليز الذين

(٣) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ٨٢.

كانوا يسمعون لدى السلطان العثماني لإعادة الممالك إلى السلطة في البلاد، وكانوا على اتفاق مع الانجليز لحماية مصالحهم في مصر.

الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧ :

وكان الانجليز قبل انسحابهم من مصر في عام ١٨٠٣ ، قد اتفقوا مع بعض زعماء المماليك، وعلى رأسهم محمد بك الألفي، على إعادتهم إلى السلطة مقابل منح انجلترا بعض الامتيازات والتسهيلات التجارية في البلاد.

ولكن تمسك الشعب بمحمد علي باشا قد أدى إلى فشل المؤامرة التي تزعمتها انجلترا لعزل محمد علي باشا، أو نقله إلى ولاية سلانيك في البلقان، وتولية موسى باشا مكانه.

ولما يئست انجلترا من تنفيذ خطتها بالوسائل السلمية، عمدت إلى استخدام القوة، فأرسلت حملة بقيادة الجنرال «فريزر» إلى مصر، فوصلت إلى الاسكندرية في مارس سنة ١٨٠٧ ، واستولت على المدينة بدون مقاومة، بتواطئ حاكمها التركي أمين أغا.

وبعد ذلك تقدمت القوات الانجليزية إلى رشيد، وبعد أن انتشر أفرادها في شوارعها مطمئنين، انقض عليهم الأهالي، بالإضافة إلى الحامية العثمانية، وقتلوا كثيراً منهم وأسروا البعض الآخر، واضطر باقى القوات الانجليزية إلى التقهقر إلى الإسكندرية. وفي هذه الأثناء استعد الأهالي بالقاهرة للجهاد ضد الانجليز، وبقيادة السيد عمر مكرم ولمعاونة أهالي رشيد والبلاد المجاورة.

ثم تجمع الانجليز مرة أخرى لمهاجمة رشيد والانتقام لهزيمتهم الأولى، وفي بلدة الحماما لقي الانجليز مقاومة عنيفة من الأهالي، وسقط منهم الكثيرون من القتلى والجرحى، واضطروا ثانية إلى الانسحاب إلى الاسكندرية والتحصن بها.

انسحاب الانجليز من مصر فى سبتمبر سنة ١٨٠٧ بعد عجزهم عن تحقيق أهدافهم:

وأثناء ذلك كان محمد على باشا يحارب المماليك بالصعيد، فأسرع بالعودة إلى القاهرة، وأرسل إليه قائد الحملة الانجليزية «فريزر» للتفاوض والصلح، بعد أن يئس من نجاح حملته.

وفى سبتمبر سنة ١٨٠٧ غادر الانجليز الاسكندرية، وانسحبوا من مصر فى ذلك الوقت، بفضل الوحدة الوطنية للشعب، والاصرار على الدفاع عن البلاد. إنفراد محمد على بالحكم والقضاء على الزعامة الشعبية:

كان محمد على باشا طموحاً، وميالا للانفراد بالحكم، ولكنه ما كان يستطيع أن يفعل ذلك عقب وصوله إلى الحكم، إذ كان فى حاجة إلى تأييد زعماء الشعب له، لمواجهة تأمر المماليك ضده.

وقد تحالف محمد على مع السيد عمر مكرم، للعمل على تخليص مصر من المماليك، ولإبعاد الوالى العثماني خورشيد باشا.

وبعد جلاء الانجليز عن مصر سنة ١٨٠٧، قوى مركز محمد على باشا، فاعتزم الانفراد بالحكم فى البلاد، والتخلص من زعماء الشعب.

وقد شجعه على ذلك ما لمسه من تنافس زعماء الشعب، وتفرق كلمتهم وكيدهم بعضهم البعض، وحقدهم على السيد عمر مكرم، الذى زادت مكانته فى أعقاب نزول الحملة الانجليزية إلى مصر سنة ١٨٠٧، ودوره فى حشد المقاتلين لمقاومتها، حتى أمكنهم طرد الانجليز من مصر مدحورين، بعد وقت قليل.

ولكن محمد على باشا كان يخشى من تطور الزعامة المصرية، مما يهدد وضعه فى الحكم، فتمكن بمهارته من التفريق بين العلماء والمشايخ، واستخدمهم فى الكيد لبعضهم البعض، ثم نفى أقواهم نفوذاً، وهو السيد عمر مكرم إلى خارج القاهرة، وشتت شمل الآخرين.

وبعد ذلك، دبر محمد علي باشا مذبحة القلعة في مارس سنة ١٨١١، التي تخلص فيها من عدد كبير من المماليك، الذين كانوا يعادونه، وبعد أن يش من إخضاعهم واستمالتهم إليه، وكان يرى من الخطورة أن يرسل قواته إلى الحجاز للقضاء على حركة الوهابيين، بناء على طلب السلطان العثماني محمود الثاني، بينما المماليك قادرون على التحرك ضده، ويتربصون به، فأضمر القضاء عليهم نهائياً في هذه المذبحة.

وعقب ذلك انتهج محمد علي باشا أساليب الحكم المطلق، ولم يعد يعتمد على سلطة الشعب.

ويعلق أحد المؤرخين على مسلك محمد باشا بالقول:

«أكان محمد علي على الحق فيما ارتأى من إبعاد جهود جمهور المصريين عن ميدان السياسة والاستثمار به وحده».

أكان ذلك ضروريا له لكي يستطيع المضي في خطته الإصلاحية؟

يبدو أنه بالغ في التحوط حين سلك هذا السبيل، أن كانت تكون أسير وأهون لو لم يخرج المصريين من الميدان جملة، فإنه بات يشكو بعد خروجهم قلة الرجال وندرة الكفايات معه، ولو لم يبادر إلى الاستعانة بهم في جيوشه لما استطاع أن ينتصر ..

نعم كان المصريون بعيدين عن أن يفهموا غاياته ومراميه .. ولكن لا نزاع في أن نفراً منهم كان قديراً على مجاراته ومتابعته بعد صبر قليل، وأن بعض أهلها كانوا إذ ذاك في حالة معنوية تمكنهم من مجاراته وفهم مراميه إذا تفاهم معهم عليها ...^(٤)

(٤) د. حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ص ١٤٤، ١٤٥.

سياسة محمد علي باشا الداخلية وقيام الدولة المصرية الحديثة

بعد أن استقر محمد علي باشا في ولاية مصر، مضى في بناء الدولة المصرية الحديثة، وقد ساعده على ذلك القضاء على المماليك، والتخلص من الفرق العسكرية غير النظامية، التي كانت أحد مصادر الاضطرابات في داخل البلاد، وكذلك إلغاء نظام الإلتزام لجمع الضرائب، الذي أرهاق كاهل الفلاحين، وحرَم الخزينة من جانب كبير من الأموال التي كان يستولى عليها الملتزمون، كما منع الباشا من الاتصال مباشرة بالفلاحين.

وبعد أن استكملت مصر قوتها العسكرية والاقتصادية والثقافية، بالاقتباس من المدنية الحديثة، صارت أقوى دولة في النصف الأول من القرن التاسع عشر، في الشرق الأوسط.

اقتباس النظم الغربية الحديثة:

أدرك محمد علي باشا أهمية استخدام أساليب المدنية الغربية الحديثة لتحقيق التطور والتقدم، وذلك لنقل البلاد من حياة الجمود والتخلف إلى الحياة العصرية المتطورة.

ومن ثم اتجه إلى الأخذ والاقتباس من الغرب، واستعان في ذلك بالخبراء الأوروبيين وخاصة الفرنسيين.

كما أرسل البعثات العلمية إلى أوروبا لإعدادهم لتولى المناصب الهامة في المجالات المختلفة، والاستغناء بهم عن العسكريين وغيرهم من الخبراء الأجانب.

وقد اقتبس محمد علي باشا عن الغرب العلوم والصناعات الحديثة، ونظام التعليم الحديث، والأساليب الحديثة في تنظيم وتدريب الجيش، والنظم الاقتصادية والإدارية والصحية.

كما أدخل الأساليب الحديثة في فن المعمار، وتنسيق البساتين، وظهر ذلك جليا في قصوره هو وأسرته، وفي قصور كبار رجال الدولة، التي تم تشييدها.

إنشاء الجيش والأسطول النظاميين:

اهتم محمد علي باشا في المقام الأول، بالجيش والأسطول، للمحافظة على كيان الدولة المصرية، ولتحقيق مشروعاته التوسعية.

الجيش النظامي الحديث:

ولما فشلت محاولته الأولى سنة ١٨١٥ في إدخال النظم الحديثة في صفوف جنده غير النظاميين، انصرف عن الاعتماد عليهم، وشرع في بناء جيش نظامي حديث، كان نواته خمسمائة من أبناء المماليك، أرسلهم إلى أسوان سنة ١٨٢٠ للتدريب هنا على الأساليب الحديثة على يد الكولونيل «سيف» الفرنسي، وهو أحد ضباط جيش نابليون بونابرت، وقد اعتنق الإسلام فيما بعد، وصار اسمه «سليمان الفرنسي».

وبعد ثلاث سنوات تخرج هؤلاء المماليك كضباط على النسق الحديث. وقد اتخذ محمد علي باشا الجنود من الفلاحين المصريين لأول مرة، بعد أن فشلت محاولات تجنيد السودانيين بعد فتح السودان، وفي البداية كان الفلاحون يتهربون من التجنيد، وفر كثير منهم من قراهم، وعمد الآخرون إلى تشويه أعضاء أجسامهم، فاضطر محمد علي باشا إلى تشكيل فرقة من المشوهين بالجيش، كما استعان بالوعاظ لإقناع الفلاحين بالانخراط في سلك الخدمة العسكرية.

المدارس الحربية:

ثم أنشأ عدة مدارس حربية لتخريج ضباط الجيش في الفرق المختلفة، منها مدرسة المشاة، ومدرسة الفرسان، ومدرسة المدفعية، ومدرسة أركان الحرب. كما أرسل البعثات الحربية إلى أوروبا للاستغناء عن الضباط الأجانب.

وقد أسند محمد علي باشا المناصب الكبرى في الجيش للأتراك والجرركس، أما المصريون من خريجي مدارس الضباط، فقد اقتصروا على المناصب القيادية الصغرى في الجيش.

ولم يلبث أن غرس هذا الجيش الوطنى فى نفوس المصريين مبادئ النظام وحب الفداء من أجل الوطن، إذ كانت أول مرة يتولى فيها المصريون عبء الدفاع عن بلادهم منذ عدة قرون.

ولقد أثبت هذا الجيش المصرى الجديد جدارته الحربية فى المعارك التى خاضها فى بلاد المورة بأوروبا، وفى الشام وآسيا الصغرى، أثناء حروب محمد على باشا ضد السلطان العثمانى.

كما ارتبط بالجيش التوسع الصناعى، والعناية بالتعليم، فصار أحد عوامل النهضة الشاملة فى البلاد.

الأسطول المصرى:

كانت نواة الأسطول المصرى، تلك السفن التى صنعت فى ترسانة بولاق، ونقلت إلى السويس، لاستخدامها فى نقل الجيش والذخائر إلى الجزيرة العربية أثناء الحرب ضد الثورة الوهابية.

وبعد ذلك اشترى محمد على باشا عدداً من السفن الحربية من الموانئ الأوروبية، وضمها إلى الأسطول المصرى فى البحر المتوسط.

وبعد تخطيط الأسطول المصرى فى معركة «نوارين» سنة ١٨٢٧ أثناء حرب المورة، شرع محمد على باشا فى إنشاء أسطول حديث بأيدي مصرية.

وقد استعان فى ذلك بمهندس فرنسى، هو مسيو «دى سيريزى» الذى ساهم بجهد كبير فى إنشاء دار ترسانة الإسكندرية على أحدث النظم الغربية، وساعده رئيس الصناع وكان يدعى الحاج عمر، وعمل تحت إشرافه آلاف العمال المصريين. كما أسس محمد على باشا المدرسة البحرية بالإسكندرية، لتخريج ضباط الأسطول، وأرسل البعثات إلى أوروبا لدراسة أحدث التنظيمات البحرية.

وكان للأسطول المصرى دور هام فى السيطرة على موانئ الشام أثناء حرب محمد على باشا ضد السلطان العثمانى.

العناية بالتعليم الحديث

أدرك محمد على باشا أهمية التعليم لبرامجه الإصلاحية.

ولذلك شرع فى إنشاء المدارس العليا المختلفة، تبعاً لتتوع حاجات الدولة، وذلك إلى جانب المدارس الحربية.

المدارس العليا:

فأنشئت مدرسة المهندسخانة، ومدرسة الطب البشرى، ومدرسة الصيدلة، ومدرسة الزراعة، ومدرسة الطب البيطرى، ومدرسة الألسن، ومدرسة الفنون والصناعات وغيرها.

وهذه المدارس كانت تستمد تلاميذها من المدارس التجهيزية والمدارس الابتدائية.

وكان الطلبة يلحقون بهذه المدارس على اختلاف أنواعها بما يشبه التجنيد الإلجبارى. وكان التعليم فى هذه المدارس بالمجان، وبالإضافة إلى ذلك كان الطلبة يبيتون فى هذه المدارس، وتقدم لهم الوجبات الغذائية، كما يتقاضون مصروفاً شخصياً شهرياً.

البعثات الدراسية إلى الخارج:

وكان الممتازون من خريجي المدارس العليا يرسلون فى بعثات دراسية إلى أوروبا، لاستكمال دراساتهم العليا.

ومن بين النابغين من أبناء الشعب المصرى الذين تخرجوا فى هذه المدارس، وأنهوا دراساتهم فى الخارج، نجد رفاعة رافع الطهطاوى، وعلى البقلى، ومحمد بيومى، وعلى مبارك، وهؤلاء كان لهم دور كبير فى النهضة العلمية والإصلاحية فى البلاد.

تدهور التعليم فى أواخر عهد محمد على باشا وخلفائه:

غير أن التعليم الحديث قد تدهور فى أواخر عهد محمد على باشا وخلفائه،

نتيجة لنقص احتياجات الدولة إلى تخريج الموظفين الفنيين من مدنيين وعسكريين، وكان هذا هو الهدف الأساس من إنشاء هذه المدارس.

تنظيم شئون الإدارة وإنشاء الدواوين

عمل محمد علي باشا على إقامة أداة منظمة للحكم، تمكنه من السيطرة على شئون البلاد، وتحقيق الأهداف التي كان يتطلع إليها.

الديوان العالي:

فُسر في تأسيس عدد من المجالس والدواوين، منها الديوان العالي، أو مجلس الحكومة، وكان مقره في القلعة، وفي هذا الديوان كان محمد علي باشا يتداول مع أعضائه في الشئون الهامة المتعلقة بأجهزة الحكم، قبل البت في تنفيذها.

الدواوين الحكومية:

ولكل فرع من فروع الحكومة أنشء ديوان يختص بشئونه، مثل ديوان الحربية، وديوان البحرية، وديوان المدارس، وديوان الأشغال، وديوان التجارة وغيرها. وهذه الدواوين قد تحولت فيما بعد إلى «نظارات»، ثم أطلق عليها اسم «وزارات».

المجلس العالي:

وفي سنة ١٨٣٤ أنشئ المجلس العالي الذي ضم نظار الدواوين ورؤساء المصالح، واثنين من العلماء، واثنين من التجار، واثنين من الأعيان، عن كل مديرية من مديريات مصر السبع.

المجلس المخصوص:

وهناك أيضاً المجلس المخصوص الذي كان ينظر في شئون الحكومة الكبرى، ويسن القوانين واللوائح، ويصدر التعليمات إلى المصالح الحكومية، وكان يرأسه إبراهيم باشا.

عدم وجود مجالس شعبية:

وهذه التنظيمات الحكومية لم تشهدها البلاد من قبل ، غير أن هذه المجالس والدواوين كانت كلها حكومية تنفيذية ، فلم تكن هناك هيئات أو مجالس شعبية تمثل الأمة على غرار النظم الديمقراطية الغربية .

وكان ذلك يتفق مع نزعة محمد على باشا الاستبدادية ، واستثثاره بالسلطة في البلاد ، دون اعتبار لإرادة الشعب .

السياسة الاقتصادية وتطور الزراعة والصناعة والتجارة

أدخل محمد على باشا في مصر ، لأول مرة في العصر الحديث ، نظام الاقتصاد الموجه ، ويسميه البعض الاشتراكية الحكومية ، وقد ارتقى هذا النظام بأحوال البلاد الاقتصادية ، بالمقارنة بالحياة الاقتصادية المضطربة في العهد السابق .

إدخال نظام الاحتكار في الزراعة والصناعة والتجارة:

في البداية ألقى محمد على باشا نظام الالتزام الذي كان شائعاً في مصر من قبل ، وعوّض الملتزمين عن ذلك ، بأن رتب لكل منهم إيراداً سنوياً يعرف بإسم «الفائض» ، يصرف طيلة حياته فقط ، ولا يرث لأولاده بعد وفاته .

ثم أدخل محمد على باشا نظام الاحتكار ، فكان المالك الوحيد للأرض ، والصانع الوحيد ، والتاجر الوحيد .

وبذلك عادت معظم فوائد التقدم الاقتصادي الذي أحرزته مصر في هذه الفترة على الحكومة وحدها .

كما أنها أضاعت على التجار والمضاربين الأوروبيين فرصة التلاعب بالأسعار ، باستغلال مهارتهم التجارية في خداع المنتجين المصريين ، والحصول منهم على المنتجات بأقل الأسعار ، الأمر الذي كان مثار الشكوى من جانب البيوت المالية والتجارية الأجنبية ، وبعض الدول الأوروبية ، وعلى رأسها إنجلترا التي

دأبت على السعى لدى السلطان العثماني، والضغط على محمد علي باشا حتى ألغى نظام الاحتكار سنة ١٨٣٨، وتم ذلك تدريجيا فيما بعد.

وقد ترتب على سياسة الاحتكار أن حرم الفلاح والعامل والتاجر من ثمرة جهودهم وكدهم، وهم يمثلون غالبية الشعب المصري، الأمر الذي أضرب بأحوال البلاد الاجتماعية في هذه الفترة.

(أ) في مجال الزراعة

توزيع الأراضي على الفلاحين وكبار الموظفين والمعلونين وأسرة محمد علي باشا وأقاربه:

بدأت حكومة محمد علي باشا في سنة ١٨١٣ بمسح الأراضي الزراعية، بعد أن أبعدت الملتزمين، وصادرت أملاك الممالك، وأطلق على هذه العملية إسم «التاريخ»، واستغرقت خمس سنوات.

الأطيان الأثرية:

ثم وزعت الأراضي الصالحة للزراعة، التي بلغت ثلاثة ملايين ونصف مليون فدان، على الفلاحين، وأطلق عليها «الأطيان الأثرية»، لكي يستغلونها، دون أن يكون لهم حق تملكها، وذلك في حدود ثلاثة إلى خمسة أفدنة لكل منهم، وعلى كل منهم الاستمرار في زراعة قطعة الأرض التي تسلمها، ودفع ضرائبها مادام قادراً على ذلك، وإذا هرب يجرى البحث عنه، وإعادته إلى بلده، وإلزامه بزراعة أرضه، وسداد الضرائب المطلوبة عن الفترة التي تخلى فيها عن أرضه.

كما حددت الضرائب المطلوبة على الأطيان، وكانت تتفاوت تبعاً لجودة الأرض، ومستوى الإقليم، وإمكانيات الري، وحسب تقدير الجبرني، كانت ضريبة الأرض وقت القيام بعملية مسح الأراضي، تتراوح بين ١٠ و ١٥ ريال في السنة عن الفدان الواحد.

أطيان الأبعاديات:

وهى أراضي بور بعيدة عن النيل، لم تدخل فى مساحة الأطيان سنة ١٨١٣ .
وقد خصصت مساحات واسعة من هذه الأراضي لتوزيعها على بعض معاونى
وحاشية محمد على باشا، وكبار الموظفين وقادة الجيش، مكافأة لهم على
إخلاصهم له.

كما منح الأعراب أجزاءً من هذه الأراضي، لتشجيعهم على الزراعة،
ولمنعهم من الإغارة على القرى.

وقد منحت هذه الأراضي بالإيجار، أو بنصف الضريبة، أو بالضريبة الكاملة،
بعد مرور أربع سنوات من استلامها، مع إعفائها من الضريبة طوال السنوات
الثلاث السابقة.

وبعض الأطيان كانت معفاة بصفة دائمة من الضرائب، لتشجيع أصحابها
على إصلاحها وزراعتها، أو غرسها بالأشجار، ويطلق عليها «رزقة بلامال».

ويبلغ جملة مساحة أراضي الأبعاديات التى منحها محمد على باشا لأتباعه
وكبار رجال الدولة والأعراب، ما يقرب من ٢٠٠ ألف فدان.

وهذه «الأبعاديات» أعطيت لهم فى أول الأمر، للإفادة منها خلال فترة
حياتهم فقط، ثم أبيع حق انتقالها إلى الإبن الأكبر، بعد وفاة أبيه.

وفى عام ١٨٤٦ منح أصحاب أراضي الأبعاديات حق التصرف فى
أراضيهم، بالبيع أو الرهن وغير ذلك، وبذلك أصبحوا ملاكاً لأطيانهم بكامل
حقوق الملكية. وكان دافع محمد على باشا فى ذلك رغبته فى تشجيع أصحابها
على إصلاح هذه الأراضي، بعد مارآه من إهمالهم لها.

أطيان الجفالك:

خصص محمد على باشا الأفراد أسرته وأقاربه مساحات واسعة من أراضي
الأبعاديات عرفت بإسم «الجفالك»، وضم إليها أطيان بعض القرى العاجزة عن
دفع الضرائب والبقايا المتأخرة عليها.

وقد بلغت مساحة أراضي «الجفالك» في مطلع القرن العشرين حوالي $\frac{1}{4}$ أراضي مصر المزروعة.

وهذه الأراضي كانت معفاة من الضرائب، مثل أطيان «رزقة بلامال»، وفي عهد سعيد باشا تقرر تحصيل عشر الناتج منها عينا، وكذلك الأبعاديات، وذلك لحساب الحكومة، وضمت إلى الأطيان «العشورية».

وفي سنة ١٨٤٦ منح أصحاب «الجفالك» حق الملكية المطلقة، وصار لهم حق التصرف الكامل في هذه الإقطاعات، واتبع ذلك أيضا في أطيان «رزقة بلامال».

نظام العهدة:

وفي سنة ١٨٤٠ أنشأ محمد علي باشا «نظام العهدة»، على أثر تراكم الضرائب على بعض القرى التي عجز أهلها عن سدادها أولا بأول، مع ترك بعض الأراضي بدون زراعة.

وبموجب هذا النظام كان المتعهد يلتزم بدفع ما على القرية من ضرائب وبقايا متأخرة، ولا يحصل من الأهالي أكثر من الضرائب المقررة.

ومقابل ذلك، يسمح للمتعهد بزراعة ما بقي من الأراضي لحسابه الخاص.

شق الترع وإنشاء القناطر والجسور:

ومن أجل زيادة مساحة الأراضي المنزرعة، وتنمية الثروة الزراعية في البلاد، فقد اهتمت الحكومة بشق الترع التي بلغ طولها ١٢٨٧ كم، ومن أهمها ترعة الحمودية التي تصل إلى الإسكندرية.

كما أنشأت القناطر والجسور لتنظيم أعمال الري، ومن أهمها القناطر الخيرية على رأس الدلتا قرب القاهرة، وذلك لضبط مياه النيل وتيسير الانتفاع بها في ادخال الري الدائم في أنحاء البلاد.

إدخال محاصيل جديدة وزيادة ضخمة فى الإنتاج الزراعى:

وقد أدخلت الحكومة محاصيل جديدة مثل القطن والتوت والزيتون والقنب والنيلة والأرز.

وكانت هذه المحاصيل الزراعية تستخدم كثيراً فى الصناعة.

ولم يلبث أن صار محصول القطن يشكل المصدر الرئيسى لدخل الدولة، فكان يباع لبعض الدول الأوروبية، وتستخدم أموال مبيعاته فى شراء الآلات الحديثة، والأسلحة الجديدة، ولسد نفقات البعثات التعليمية فى الخارج.

وكان موظفو الحكومة المتخصصون يشرفون على أعمال الزراعة، وقد بذلت جهود ضخمة فى هذا القطاع، وبالوسائل العادية، مما أدى إلى حدوث تطور ضخم فى الإنتاج الزراعى، الذى تضاعف ١٢ مرة خلال نصف قرن فى هذه الفترة.

إلزام الفلاحين بتسليم المحاصيل إلى مخازن الحكومة وبالأسعار التى تحددها:

ولم يكن الفلاح حراً فى زراعة المحاصيل التى اعتاد عليها، وبيع إنتاجها كيفما يشاء، بل كانت الحكومة هى التى تحدد نوع المحصول وكميته والمكان الذى يزرع فيه.

وطبقاً لنظام الاحتكار، فكان الفلاحون يسلمون معظم المحاصيل إلى المخازن والشئون الحكومية، وبالأسعار التى تحددها الحكومة، ثم تخصم من قيمتها أثمان البذور والأسمدة والضرائب وغيرها، والباقى يستلمون بها صكوكاً يصرفون بقيمتها سلعاً من منتجات المصانع الحكومية، وفى أحيان قليلة كان الفائض يصرف لهم نقداً.

ورغم عيوب هذا النظام، فقد توفر الأمان والاطمئنان للفلاح، إذ أصبح يعمل فى قطعة الأرض التى أعطيت له ليستغلها، وهو لا يحشى أن ينقدها ذات يوم تحت ضغط الملتزم، أو بارهاب أحد مشايخ العرب الأقوياء، ولن يتكرر فرض

الضريبة عليه مرة بعد أخرى، كما كان يحدث فى السابق.

هذا، ويرر محمد على باشا مسلكه فى حديثه عن النظام الذى أدخله فى الزراعة مع البارون De Boisilecomte، فىقول:

«لقد وضعت يدى على كل شىء، ولكن لى أجعل كل شىء مثمرًا، والمسألة مسألة إنتاج، وإذا لم أقم به أنا فمن يقوم به غيرى؟ أين الذى كان يقدم الأموال اللازمة، ويشير بالخطط التى تتبع والمزروعات التى تزرع؟

أعتقد أن أحداً فى هذه المملكة خطر له أن يجلب القطن والحرير والتوت؟ لا أحد كان لابد لى أن أقود هذه البلاد قيادة الأطفال، وأن تركها لنفسها يسلمها للفوضى التى أخرجتها منها»^(٥).

(ب) فى مجال الصناعة

اهتم محمد على باشا بتصنيع مصر لتحقيق الأهداف التالية:

(١) إنتاج الأسلحة والمعدات اللازمة للجيش والأسطول^(٦)، ورغبته فى عدم الاعتماد على استيرادها من البلاد الأجنبية، لتحقيق الأمان أثناء الحروب بصفة خاصة.

(٢) عدم تسرب الأموال المصرية إلى الخارج، والانتفاع بها فى داخل البلاد، لتقوية مركزها المالى.

(٣) ضرورة ترقية الصناعة فى البلاد لمسايرة التقدم الزراعى، الذى استلزم إنشاء مصانع حديثة، لتجهيز الحاصلات الزراعية للاستهلاك، أو للتصدير للخارج، أو لتحويل بعضها إلى منتجات صناعية تحتاجها البلاد.

(٤) زيادة موارد الخزنة يجعل الصناعة من مصادر إيرادات الحكومة.

(٥) شفيق غربال: محمد على الكبير، ص ١١٣.

(٦) د. أحمد أحمد الحجة، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٥٩.

وعند إعداد الحملة المخصصة لمحاربة الوهابيين بالحجاز، وجد محمد علي باشا حاجة ماسة لإنشاء السفن اللازمة لنقل جنود الحملة ومؤونها ومعداتنا من مصر إلى الحجاز، فأسس ترسانة بولاق سنة ١٨٠٩ وحشد لها الصناع، وجمع الأشجار والأخشاب من أنحاء البلاد، وبنى أسطوله الشراعى الأول الذى قطع به البحر الأحمر.

وعلى أثر ذلك أخضع هذه الصناعة لإشراف الحكومة، ورتب لها النظم ولوائح العمل، بما يتفق والأهداف التى يرمى إليها.

وكان ذلك بداية تدخل الدولة فى توجيه الصناعة فى البلاد.

وقد أدرك القناصل الأجانب نوايا محمد علي باشا، فصارحوا حكوماتهم بالحقيقة التى كانت تضايقهم.

وكان فى هذا الاتجاه ازعاج لفرنسا ودول أوروبا الأخرى وخاصة إنجلترا، ونظراً لأن معظم السكان كانوا يشتغلون بالزراعة، لاعتقادهم أنها أصلح موارد البلاد للاستغلال.

كما أن الصناع فى ذلك الوقت قد درجوا منذ القدم على نظام المصانع الصغيرة، بأساليبها العتيقة، ولم يكن من السهل أن يتحول أفراد الشعب عما اعتادوا عليه من تلقاء أنفسهم.

ولذلك أخذت الحكومة على عاتقها إنشاء المصانع الكبيرة التى تدار بآلات حديثة، وبرؤوس أموال أميرية، وخاصة بعد تنمية زراعة القطن فى مصر.

بدء الاحتكار الصناعى:

وفى سنة ١٨١٦ بدأ محمد علي باشا احتكار الصناعات الصغيرة القائمة فى ذلك الوقت. وفى البداية لجأ محمد علي باشا إلى إدخال النظام المعروف عند الألمان باسم Verleg، ويسميه الفرنسيون Commandit industrielle، وبمقتضى هذا النظام يقوم أحد التجار أو الوسطاء بتقديم الخامات إلى الصناع لتصنيعها،

مقابل أجر محدد يتفق عليه، وهو يشبه النظام المنزلى فى الصناعة الذى ظهر فى إيطاليا فى القرن الثالث عشر الميلادى.

وقد انتشر هذا النظام فى أوروبا فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وأدى إلى زيادة الإنتاج هناك، ويعتبر من الوجهة الاقتصادية أول خطوة نحو الصناعات الحديثة.

وكان يخضع لنظام Verleg فى مصر صناعات الحرير وغزل الكتان والحصير، وماء الورد، ومعاصر الزيوت والتقطير والشمع، وكانت هذه الصناعات نشطة فى ذلك الوقت.

وتبعاً لنظام الاحتكار، قامت الحكومة بتوجيه الإنتاج وتوزيعه، مع بقاء الصناع فى ورشهم، واحتفاظهم بآلاتهم.

فكانت الحكومة تقدم للصناع المواد الخام بثمان محدد يزيد عادة عن ثمن شرائها، وتحدد لهم مدة لتصنيعها وفقاً لمعدلات تفرضها عليهم، ثم تشتري المنتجات الصناعية منهم بالثمان الذى تحدده، وتختتمها بخاتمها، وبعد ذلك تبيعها للتجار والمستهلكين، سواء فى داخل البلاد أو خارجها.

وكان يشرف على الأسواق العامة موظفون لهم سلطة المحتسب، ويكلفون بمصادرة المنتجات غير المختومة التى يحاول الصناع بيعها خلسة، ومعاينة صانعيتها وبائعيتها.

وقد أضر هذا النظام بالصناع، إذ فقدوا الحرية فى شراء المواد الخام، وفى بيع منتجاتهم، مع التسويف فى سداد مستحققاتهم، فنقصت مكاسبهم، وضعف حماسهم للعمل.

كما أنضر بالمستهلك، لاضطراره للشراء بأسعار أعلى تحددها الحكومة. وكانت الحكومة تحقق الأرباح من هذه العمليات مرتين، عند بيع المواد الخام للصناع، وعند بيع منتجاتهم للمستهلكين والتجار.

وهكذا، فقد اضمحلت الصناعات الصغيرة، نتيجة للاحتكار الذى فرضته الحكومة على بعضها.

سياسة التصنيع:

ظهرت معالم السياسة الصناعية الحديثة واضحة فى سنة ١٨١٨ ، عندما أسس محمد على باشا مصنعاً كبيراً على النمط الأوروبى فى جهة «بين السورين» قرب «الخرنفش» بالقاهرة، وجهزه بالعدد والآلات اللازمة.

وهذا المصنع كان يضم أقساماً لغزل الحرير المطرز بالقטיפه والستان الخفيف، وأقساماً أخرى لغزل ونسج القطن.

كما كان يضم هذا المصنع ورشاً للحدادة والبرادة والخراطة والنجارة، لزوم تصليح وصيانة الماكينات، ولإعداد لوازم المصانع فى أنحاء البلاد.

وقد جلب لهذا المصنع عدد من العمال المتخصصين فى صناعة الحرير بمصانع فلورنسا.

وعين بهذا المصنع نحو ٤٠٠٠ عامل، فكان ذلك نواة لتأسيس الصناعة الحديثة فى مصر، حيث تم حشد جمع كبير من العمال للعمل تحت سقف واحد، ويخضعون لإدارة واحدة، ووجه الإنتاج إلى نطاق جديد واسع تحت إشراف الدولة.

وفى سنة ١٨٢١ عندما نجحت زراعة القطن الجديد، أمر محمد على باشا بمنع الأهالى بصفة عامة من تشغيل أنوال الغزل أو صنع الدوبارة، فأبرز بذلك سياسته فى احتكار الصناعة، وقصرها على الدولة وحدها.

وقد أنشئت المصانع الجديدة فى القاهرة والأقاليم فى الوجه البحرى وبالصعيد، وذلك بقصد نشر العمران فى سائر أنحاء البلاد، مع عدم تركيز الصناعة فى مواقع محدودة.

ومن أهم مصانع غزل ونسج القطن:

فى القاهرة

١- مصنع الخرنفش. ٢- فابريكة مالطة^(٧). ٣- المبيضة.

٤- مصنع نسيج البركال. ٥- مصنع بولاق للنسيج.

فى الوجه البحرى:

١- مصنع قليوب للغزل. ٢- مصنع شبين الكوم للغزل.

٣- مصنع المحلة الكبرى للغزل والنسيج.

٤- مصنعا زفتى وميت غمر للغزل.

٥- مصنعا المنصورة ودمياط للغزل والنسيج.

٦- مصنع دمنهور للغزل.

٧- مصنع فوه للغزل.

٨- مصنع رشيد للغزل والنسيج.

فى الوجه القبلى:

١- مصنع بنى سويف للغزل.

٢- مصنع الواسطى للغزل.

٣- مصنع أسيوط للغزل.

ومن مصانع الغزل والنسيج الأخرى:

١- مصنع الحرير بالقاهرة بالقرب من بركة الفيل.

٢- مصنع بولاق لصناعة الجوخ.

٣- مصنع دمنهور لنسيج «الكبايت» والبطاطين اللازمة للجيش البرية والبحرية.

٤- مصنع الطرايش بفوه.

(٧) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناد دولة مصر محمد على - تقرير پاورنج، ص ٤٥٤.

وبخلاف صناعة الغزل والنسيج، أقيمت الصناعات التالية:

صناعة السكر والتقطير الكروم:

وقد تركزت مصانعها بالوجه القبلى، فى مديرية المنيا ببلدة «الريمون»، وفى بلدة «ساقية مصر»، وفى بلدة «الروضة» قرب ملوى.

مصانع النيلة:

أنشأت الحكومة عدة مصانع للنيلة فى بلاد^(٨) شبرا والشهاية من مديرية القليوبية، والعزازية من مديرية الغربية، وفى ميت غمر والمنصورة، ومنوف وإيبار والأشمونين وبركة السبع والمحلة الكبرى والجيزة، وأبو تيج وطهطا وأسيوط وملوى ومنفلوط والفشن.

وقد استدعى إلى مصر عدد من الهنود لتعليم المصريين تحضير هذه المادة التى تدخل فى الصناعة.

مصانع الحديد والنحاس:

أنشأت الحكومة فى بولاق بالقاهرة مسبكاً كبيراً على غرار مسابك الحديد فى لندن، ويخصص إنتاج هذا المصنع للبحرية المصرية والمصانع الأخرى التى أنشأها محمد على باشا.

وفى ترسانة القاهرة بالقلعة شيد مسبك آخر لتزويد المدفعية والبحرية باحتياجاتها، وخاصة من صفائح النحاس التى تستعمل فى تجهيز السفن.

الصناعات الحربية:

أولى محمد على باشا اهتماماً خاصاً بالصناعات الحربية^(٩)، لسد حاجات الجيش وخاصة فى أوقات الحروب، ولعدم الاعتماد على الواردات الأجنبية فى هذا الشأن.

(8) Clot -Bey: Apéru Général Aur L, Egypte, Tom. 2, p. 294.

(٩) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ص ٣٧.

ومن أهم المصانع الحربية:

- ١- «ترسانة القلعة» لصنع الأسلحة والذخائر.
- ٢- «ترسانة الإسكندرية» لصناعة السفن الحربية.
- ٣- «مصنع البنادق» بالحوض المرصود بالقاهرة.
- ٤- معامل البارود فى القاهرة ومدن أخرى.

وقد زار المارشال «مارمون» مصانع القلعة سنة ١٨٣٤، وأعجب بنظامها ونشاطها وقال عنها:

«إن مصانع القلعة تضارع أحسن مصانع الأسلحة فى فرنسا من حيث الإحكام والجودة والتدبير»^(١٠).

ولما عم النشاط الصناعى فى أنحاء البلاد، اقتضت ظروف العمل إنشاء ديوان خاص سمي «ديوان الفابريقات»، تكون مهمته الإشراف على جهاز الصناعة فى البلاد، مع تنسيق الجهود التى تبذلها الدولة فى هذا الشأن.

كما أعد لكل فرع من الصناعات المختلفة إدارة خاصة، عهد إلى مديرها بأعمال الحسابات والتكاليف، ويعاونه وكيل قبطى وصراف.

ولكل فرع من هذه الصناعات مخزن أو مستودع رئيسى، يتلقى فيه الموظفون المختصون، كما يبيعون للمستهلكين والتجار المصدرين، مختلف المنتجات، بعد ختمها بماركات خاصة، لمنع غشها أو تقليدها.

وقد تزايد عدد العمال فى المصانع الجديدة الحكومية^(١١) بعد سنة ١٨٢٠، حتى بلغ ٣٠ ألف عامل خلال الفترة من عام ١٨٣٠ - ١٨٣٥.

ورغبة فى تدريب العمال أنشأت الحكومة مدرسة الصنائع فى سنة ١٨٣٠،

(١٠) كريم ثابت: محمد على، ص ١١٢.

(١١) د. أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، ص ١٦١.

والمدارس المتخصصة الأخرى للكيمياء والمعادن والهندسة والعمليات، واستخدم العمال والخبراء الأجانب في هذه المصانع.

كما أرسلت إلى الخارج البعثات العلمية والعملية من الطلبة والعاملين المصريين، ومنها بعثة سنة ١٨٢٩ إلى فرنسا لدراسة صباغة الشيت والجوخ والحرير والشيلا، وطباعة المنسوجات، وصنع الآلات الحربية، وبناء السفن، وهندسة الآلات الدقيقة.

وإلى جانب الإنتاج، كانت المصانع تعتبر مدارس صناعية يتعلم فيها العمال أسلوب الصناعة الحديثة على أيدي الخبراء الأجانب.

وقد اعتمدت الصناعات الكبرى في مصر على المواد الأولية التي تنتجها البلاد، مثل القطن الذي كان يعتبر أساس التصنيع في مصر.

كما استوردت بعض المواد الخام من الخارج لعدم كفاية الإنتاج منها محليا، مثل الحرير الذي كان يجلب من سوريا، والصوف وكان يستورد من تونس وأسبانيا.

كذلك كانت تستورد بعض المواد الأولية والوقود من أوروبا، مثل الفحم والحديد، لعدم تواجدهما في مصر، وكان ذلك يكلف نفقات باهظة.

وقد ساعد على نجاح المصانع الكبيرة رخص المواد الخام التي كانت تنتج في مصر، وتشتريها الحكومة من الزراع بالأثمان التي تحددها لصالحتها.

وكانت المصانع الجديدة تدار بالآلات، على نسق المصانع الأوروبية، بدلا من العمل اليدوي، وكانت تستورد الآلات وقطع الغيار من الخارج.

وقد اضطر محمد علي باشا في بادئ الأمر^(١٢)، إلى استيراد كافة الآلات وقطع الغيار، عن طريق وكلائه في النمسا وفرنسا وإيطاليا، لصعوبة استيرادها من إنجلترا، التي كانت تعارض تقدم الصناعة في أية دولة خشية منافستها في الأسواق العالمية.

(١٢) د. علي الجريتلي: تاريخ الصناعة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع، ص ٩٠.

وكانت الحكومة تدفع ثمن الآلات المستوردة نقداً بالعملات الأجنبية، عن طريق إصدار أذونات على الخزنة، ومن حصيلة الضرائب، وأحياناً تتم المقايضة عليها ببعض الصادرات المصرية التي تطلبها الدول المنتجة.

ووفقاً لسياسته في إنتاج معظم ما يحتاج إليه محلياً، كان محمد علي باشا يطلب إلى المسابك والترسانات صنع الآلات اللازمة للمصانع على طراز الآلات المستوردة، وواجه صعوبات كثيرة في هذا المجال.

ونظراً لخلو البلاد من الفحم والوقود النباتي، مع قلة المجارى المائية التي يمكن استخدامها في إدارة الطواحين، فقد اقتصر في استخدام البخار على عدد من مصانع غزل القطن وصباغتها، ومعامل تبييض الأرز في شمال الدلتا، إلى جانب المسابك والترسانات.

ولم يقتصر إنتاج الصناعة^(١٣) على الاكتفاء الذاتي للجيش والشعب، من المصنوعات الهامة الشائعة الاستعمال، مثل الأقمشة القطنية، بل كان الفائض من الاستهلاك يصدر للبيع في أسواق البلاد الخاضعة للحكم المصري، في بلاد الحجاز واليمن والشام والسودان، واستمدت الدولة من ذلك قوة ساعدتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ومن جهة أخرى، كانت الحكومة تجبر الفلاحين^(١٤) على شراء المنتجات الصناعية المحلية، بالأثمان التي تحددها مقابل الحاصلات الزراعية التي يلتزمون بتوريدها للشون والمخازن الحكومية.

وبوجه عام، فقد بلغ جملة ما أنفقته الحكومة في إقامة المصانع^(١٥)، وشراء ما يلزمها من الآلات والمواد الخام والوقود حتى عام ١٨٣٨، مبلغ ١٢ مليوناً على الأقل من الجنيهات الاسترلينية..

(١٣) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومي، ص ٤٧.

(١٤) أحمد زكي بدوي: تاريخ مصر الاجتماعي، ص ٢٢٤.

(١٥) أحمد أحمد الحجة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ١٧٤.

وفي بداية الأمر كانت تكاليف المصانع تتجاوز كثيراً قيمة الناتج منها، ثم بدأت الحسابات تتوازن، وأصبح كثير من هذه المصانع يدر أرباحاً حقيقية.

اضمحلال الصناعة في أواخر عهد محمد علي باشا:

كان من نتائج فرمان الذي أصدره السلطان العثماني في سنة ١٨٤١، القضاء على حركة التصنيع في مصر.

فعلى أثر نقص عدد القوات العسكرية، وخروج سوريا والجزيرة العربية وكريت من حكم محمد علي باشا، بموجب معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، فقد صارت المنتجات الصناعية المحلية أكثر من حاجة الاستهلاك، وكان لابد من تخفيض الإنتاج الصناعي. كذلك اضطر محمد علي باشا في أواخر سنة ١٨٤١، لتنفيذ معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية التي عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية، ونصت على إلغاء الاحتكار للحاصلات الزراعية والأصناف الأخرى، وحددت الرسوم الجمركية بواقع ٥٪ على الواردات، و ١٢٪ على الصادرات.

وعندما أطلقت حرية التجارة في مصر، لم تستطع الصناعة المحلية الصمود أمام المنافسة الأجنبية، مما أدى إلى انهيارها.

وفي سنة ١٨٤٠ أثناء النزاع مع السلطان العثماني، أغلقت كثير من المصانع التي لا تدر أرباحاً، بقصد تخفيض المصروفات.

وبعد ذلك عم الإهمال الترسانات، وتدهورت الصناعات المدنية، ما عدا مصانع الأقمشة الشعبية والطرابيش، كما تضاءل إنتاج المصانع الحكومية الأخرى.

وقد انخفض عدد العاملين في المصانع الحكومية إلى ١٦,٧٣٩ في سنة ١٨٤٧، بعد أن بلغ ٣٠,٠٠٠ في بادئ الأمر.

وفي أواخر عهد محمد علي باشا، أغلق عدد آخر من المصانع، وتكدست الآلات والعدد البالية في المخازن الحكومية، كما أهملت مصانع بولاق وترسانة الإسكندرية وغيرها.

وفى عهد عباس الأول أغلقت باقى المصانع، ماعدا مصانع الأقمشة، لسد حاجات القوات المسلحة، ومصنع للبنادق، ومدبغة الإسكندرية، والمطبعة الأميرية.

ويذكر دكتور محمد صبرى أنه «مهما كان الأمر، فقد فتح محمد على باشا مصر أمام الصناعات الكبرى، وأثبت أهلية المصريين لها، وحاجة البلاد إليها»^(١٦).

وكان من نتائج التجارب الصناعية التى قام بها محمد على باشا، إيقاظ الروح الصناعية فى البلاد، وذلك بالرغم من فشل هذه التجارب فى أواخر عهده. آراء وخواطر حول الصناعة المصرية الحديثة:

آثار إنشاء المصانع فى مصر على الطراز الأوروبى تكهنت وانتقادات الكثيرين من الأجانب بصفة خاصة، وتوقعوا فشل هذه التجارب بمرضى الزمن، وتركز ملاحظاتهم فيما يلى:

(١) الآلات الضرورية للمصانع لا يمكن صنعها ولا تركيبها فى مصر^(١٧)؛ ولا بد من استيرادها باستمرار من أوروبا.

وقد يتوقف العمل بالمصانع مدة طويلة، لحين وصول آلات جديدة بدلا من الآلات المعطلة التى يتعذر تصليحها.

(٢) من المتعذر تعهد الآلات بالعناية؛ مع تعرضها للتلف والتآكل والتعطيل بفعل الرطوبة بالليل، وحرارة الجو نهاراً، والغبار الدقيق الذى ينفذ إليها مع الخماسين والرياح الأخرى المثيرة للأتربة.

(٣) لا يميل المصريون إلى الاشتغال بالصناعة؛ وليس فى صفاتهم ما يساعد على ذلك، فهم يوصفون بالدعة والتراخى، وعدم الحرص على الضبط والدقة فى أعمالهم، مع قلة تبصرهم بالعواقب.

(١٦) د. محمد صبرى: تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم، ص ٥٣.

(17) Clot-Bey: Aperçu Général sur L'Egypte, Tom. 2. p. 296.

(٤) أن الحكومة ليس من مهمتها التفرغ لتسيير الصناعة فى الطريق الطبيعى؛ وإنما يتسع نطاق الصناعة بالتنافس فيها، بشرط أن يهيمن على إدارتها إخصائيون يهتمهم بالذات رقيها ونجاحها.

ويدلل البعض على فشل الاشتراكية الحكومية، باغلاق معظم المصانع فى آخر الأمر، وأنه لو ترك أمرها للأفراد لما خاطروا بأموالهم فى عمل مقضى عليه بالفشل.

(٥) اضطراب الإدارة فى المصانع؛ إذ كان مديرو المصانع موظفين حكوميين لا حافز لديهم على بذل الجهد فى أعمالهم، لأن أرباح المصانع أو خسارتها كانت تعود على الدولة دونهم، كما كانت تعهد بإدارة المصانع إلى بعض الضباط المتقاعدين ممن ليس لهم خبرة فى إدارة الأعمال الصناعية والتجارية.

(٦) ارتفاع نفقات الإنتاج^(١٨)؛ ويرجع ارتفاع نفقات الإنتاج إلى المغالة فى أثمان الواردات من الآلات وقطع الغيار والفحم والمعادن وغيرها.

وكذلك المرتبات العالية التى كانت تدفع للخبراء والمهندسين والملاحظين الأجانب. ومن هذه الأسباب استخدام القوى الحيوانية فى إدارة الآلات، وكثيراً ما هدد محمد على باشا باغلاق المصانع، إذا لم يعمل المشرفون عليها على تخفيض نفقات الإنتاج فيها.

وقد دهش الأمير Puckler Muskau^(١٩)، لاستغلال الأوروبيين لمحمد على باشا بمنتهى الوقاحة والخسة، مما زاد فى نفقات الإنتاج.

(٧) من المتعذر على المصريين أن ينتجوا شيئاً يضارع فى الجودة ما تنتجه الشعوب الغربية العريقة فى الحضارة؛ ويذكر مستر «پاورنج» أنه من المستحيل أن تساير مصر أوروبا فيما تدخله على منتجاتها من ضروب التحسين، ولا تستطيع أن تنافسها فى هذا المجال، لأن فى هذه الحالة ستصبح الأعباء أقل وأفدح.

(١٨) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على - «تقرير پاورنج»، ص ٤٣٣.
(١٩) Prince Puckler Muskau: Egypte under mehemet Ali, Vol. 1. p. 221

كما أن انتشار العلم والخبرة بالآلات من المصريين لا يغنى عن معونة الأجانب، لأن ما تعلموه منهم غير كاف للسير وحدهم.

وعندما يحل العمال المصريون بعد تمرينهم مكان الأجانب، فإنهم كانوا يحققون نجاحاً أقل في أعمالهم الجديدة.

ويعتقد بعض الأوروبيين أن العمال المصريين، لا يصلحون إلا للخدمات الثابتة التابعة لعمليات التصنيع، وأنهم لا يرقون إلى مستوى التقليد الرفيع للأوروبيين.

(٨) استخدام القوى الحيوانية في تشغيل الآلات لا يكفي لأداء الأعمال الكبيرة؛

ولا تصلح القوى الحيوانية إلا في الصناعات الصغيرة، التي لازالت محتفظة بأساليبها البدائية.

(٩) أن مصر مضطرة إلى الاستقرار والبقاء في نطاقها الزراعى^(٢٠)؛ بحكم خصوبة أرضها وطبيعة مناخها، وأخلاق سكانها.

ويذكر مستر «پاورنج» أن العمل في الزراعة أكثر فائدة للحكومة، ويحقق الرفاهية للأهالى بأفضل من أى عمل آخر.

ويرد الأمير عمر طوسون على مزاعم الغربيين^(٢١) بعدم صلاحية مصر للصناعة لخلوها من الحديد والفحم وكثير من المواد، وأن الأفضل لها الاشتغال بالزراعة التي تشتهر بها من زمن بعيد.

ويتساءل الأمير إذا كان خلو بلد من البلدان من بعض مواد الصناعة يحول دون الاشتغال بها، فماذا تفسر اشتغال جمهور الصناع في إنجلترا بصناعة المنسوجات القطنية ولا تنبت فيها شجرة القطن؟

ويستخلص من هذه العبرة صلاحية بلادنا لكثير من مختلف الصنائع،

(20) Clot-Bey: Apéru Général sur, L'Egypte. Tom 2. p. 299.

(٢١) الأمير عمر طوسون: الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا، ص ٣، ٤.

وصلاحية أهلها للنبوغ فيها، وأن الاستقلال الحقيقي الذى غرس بذوره محمد على باشا لا يتم والبلاد مفتقرة بصورة معينة فى شئونها الاقتصادية إلى الدول الأجنبية.

(ج) فى مجال التجارة:

كان محمد على باشا فى سياسته التجارية، وفى مراحلها الأولى، مدفوعاً بحاجته إلى الحصول على المال تحت إغراء مزايا الاحتكار، وذلك للإتفاق على الإدارات والمصالح الحكومية، ولشراء الأسلحة.

وبعد عام ١٨٢٠ انصرفت جهود الحكومة، بالإضافة إلى ذلك، إلى الحصول على المواد الخام والآلات اللازمة للصناعات الناشئة.

وفضلاً عن ذلك، كان محمد على باشا يخاف على الفلاحين أن يذهبوا ضحية للمرابين والمضاربين الأجانب بصفة خاصة، وذلك إذا ترك لهم حرية التصرف فى محصولاتهم، بسبب جهلهم وقلة درايتهم.

وقد اتجهت السياسة التجارية إلى منع ورود منتجات الصناعات الأجنبية التى تنافس الصناعة المصرية المحلية.

ولقد قضت سياسة الاحتكار التجارى على جزء كبير^(٢٢) من دخل الأفراد، فحرمت الفلاح والصانع من مكاسبهما، وقضت على طبقة التجار المصريين والأجانب، التى كانت تعتبر طبقة ممتازة بين السكان، بسبب ما كانت تدر عليهم من الأرباح.

سياسة الاحتكار التجارى:

يمكن تحديد أسلوب الاحتكار التجارى الذى اتبعه محمد على باشا فيما يلى:

أولاً: إلزام الفلاحين بتوريد محاصيلهم إلى الشئون الحكومية، وتقدير أثمانها

(٢٢) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ١٤١.

وكمياتها بمعرفة موظفى الحكومة، وتعطى لهم صكوك بالفرق بين ثمن ما قدموه ومقدار الضرائب، وما وزع عليهم من الأسمدة والبذور وغير ذلك. وكان لخزن المحصولات بالشون غرض آخر، هو عدم عرضها بالأسواق، ما لم تكن الأسعار المعروضة ملائمة ومجزية.

ثانياً: كانت المنتجات الصناعية فى المصانع الكبيرة ملكاً للحكومة، لأنها كانت تنفق عليها وتديرها بنفسها.

أما صغار الصناع فكانوا يتعهدون بتقديم منتجاتهم إليها بالأجور التى تحددها، مع حصولهم على المواد الخام من الحكومة.

وكانت هذه المنتجات تودع أيضاً فى الشون الحكومية، لحين التصرف فى بيعها فى الداخل والخارج.

كما احتكر محمد على باشا تجارة القوافل القادمة من السودان والبحر الأحمر.

ثالثاً: أما طريقة بيع المنتجات الزراعية والصناعية، فكانت تختلف من حين لآخر وفقاً للظروف.

فبالنسبة للتعامل مع التجار بالداخل، فقد نصت «لائحة الفلاح» على كيفية تصريف الأقمشة على الوجه التالى:

«أنه - ناظر مبيع القماش - لا يتصرف فى أقمشة إلا على التجار المؤتمنين، ويلاحظ الأقمشة المرغوبة والغير مرغوبة، ويحملها على بعضها لثلا يصير عطل، ويكون ملاحظة أصحاب الذم وميعادها لأنه يوجد تجار تأخذ الأقمشة لوعدة موعودة، فإذا كان يعلم أن التاجر مؤتمن ومن عاداته أن يأخذ ويعطى لأبأس، وإذا كان يشتبه عليه يطلب منه ضامناً معتبراً ومشهوداً بالضبط بين أقرانه» (٢٣).

وكان الأهالى يشترون حاجياتهم من المنتجات الزراعية والصناعية من مخازن الحكومة بأسعار محددة تزيد على أسعار شرائها من المنتجين.

(٢٣) د. حليم عبد الملك: السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، ص ٥٢.

وكانت الحكومة تقرر تسعيرة تنظم بها المعاملات، وتضبط حركة السوق التجارية، ويقوم مجلس الشورى بتقدير التسعيرة الحكومية لسائر الأصناف، بالاستعانة بأراء ذوى الخبرة، ثم يقوم الديوان الخديوى بإذاعتها ونشرها بالشون الحكومية والوكالات والجهات الأخرى للعمل بها.

وكان الأغا يراقب الأسعار مثل المحتسب فى العصر السابق، ولكن على نطاق ضيق.

وكان تحديد أسعار الأصناف المختلفة يلحق خسارة كبيرة بالتجار الأجانب فى كثير من الأحيان.

غير أن محمد على باشا قد سمح لذوى السمعة^(٢٤) الطيبة من التجار الأجانب، بأن يبيع لهم على الحساب لآجال لاتقل عن ثمانية أشهر، بأسعار تزيد على أسعار البيع فوراً، مع استلام جزء من الثمن مقدماً.

على أن محمد على باشا قد تعرض لخسائر فادحة بين حين وآخر، بسبب نظام البيع على الحساب، وعجزه عن توريد الكميات التى كان يتعاقد عليها مقدماً مع التجار الأجانب.

وقد اتبع محمد على باشا أسلوب تحميل الكميات الرديئة الثالفة، على الكميات الجيدة من بعض المحاصيل كالجوب، للتجار الأجانب عند البيع، للحد من خسائره فى هذه الحالة.

ومن جهة أخرى كان محمد على باشا يصدق على التجار الأجانب بالعطايا الباهظة، ولايتورع عن منح أحد معارفه من التجار تعويضاً عن خسارته من عملياته التجارية معه مبلغ ٤٠٠٠ أو ٥٠٠٠ جنيه، ولو على سبيل التعويض.

أما التجار المخالفون، سواء فى ذلك المصدرون أو الموردون، فكانت الحكومة تعاقبهم بمنعهم من التعامل معهم، كما تحرم على التجار الآخرين والموظفين

(٢٤) كريم ثابت: محمد على، ص ٢٧٥.

والأعيان مساعدتهم فى أعمالهم التجارية، وإلا تعرضوا للعقوبة بسبب مخالفتهم لتلك الأوامر.

وقد سلك محمد على باشا فى سبيل تحصيل الديون^(٢٥) من التجار المستعنين عن السداد طرقاً خاصة، منها القبض عليهم وحبسهم أو قيدهم بالأغلال أو الجلد والتعذيب، وذلك مع إلزامهم بدفع المبالغ المقيدة عليهم بشتى الوسائل، مثل بيع ممتلكاتهم وأمتعتهم وملابسهم، ولا فرق فى ذلك بين التجار الوطنيين، أو التجار الخاضعين للحماية الأجنبية.

أما المنازعات التى كانت تحدث بين التجار أنفسهم، فكانت تعرض على مجالس التجار أنفسهم، فكانت تعرض على مجالس التجار لدراستها وفحص دفاترهم، واتخاذ الأحكام الخاصة حسب الأصول المتبعة بين التجار.

وقد أنشئت مجالس للتجار منذ عام ١٨٢٦، بالقاهرة والإسكندرية، كانت تضم عدداً من التجار المصريين والأتراك والمغاربة والأروام واليونانيين واليهود وغيرهم.

ومن أساليب البيع الأخرى، أن محمد على باشا كان يبيع منتجاته إلى وكلاء تجاريين أجانب فى البلاد الأوروبية، كما حدث فى سنوات ١٨٢٧ و ١٨٣٣ و ١٨٣٩.

وفى عام ١٨٣٥ وبعض الأعوام التالية^(٢٦) اتبع محمد على باشا فى بيع الحاصلات المصرية للتجار الأجانب طريقة المزايدة فى الإسكندرية، وكانت هذه الوسيلة أصلحها للحصول على أفضل الأسعار للصادرات المصرية، ولذلك أشار إبراهيم باشا بالتمسك بها، وخاصة فى بيع القطن المصرى للخارج.

(٢٥) د. أمين مصطفى عفيفى، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث، ص ٢٩٧ - ٢٩٨.

(٢٦) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة، ص ١٤١.

حالة التجارة الخارجية

اهتم محمد علي باشا باستغلال موقع مصر الممتاز في توسيع نطاق التجارة الخارجية، لما ظهر له من فوائد لها، واتخذ من ذلك قاعدة أخرى لسياسته الاقتصادية.

وكانت أولى العمليات التجارية الخارجية^(٢٧) في القمح مع الانجليز، في سنوات ١٨٠٩ و ١٨١٠ و ١٨١١ التي حدث فيها قحط في بلاد حوض البحر المتوسط، كما كانت أول خطوة أوجت إلى الاحتكار، وخاصة بعد أن حققت له تجارة القمح مع الانجليز موارد ضخمة في أوائل عهده، وكان يبيع الأردب بسعر ٩٠ و ١٠٠ قرش، بينما كان ثمنه في مصر ٢٠ قرشا فقط.

وفي عام ١٨١١ تلقى محمد علي باشا فرمانات من السلطان العثماني تحرم تصدير الحبوب من أى نوع من مصر إلى أوروبا، وأنه سيتم القبض على أية سفينة تضبط في البحر تخالف هذه الأوامر وتحمل الحبوب.

وهذه الإجراءات كانت موجهة بصفة خاصة نحو التجارة مع الانجليز، حيث لم تتوقف شحنات القمح من الإسكندرية إلى مالطة، بل كانت في تزايد بعد أن وجد الباشا فيها منافع ضخمة.

ولم يمثل محمد علي باشا لأوامر الباب العالي التي كررها عدة مرات، وإن كان يظهر في بعض الأحيان علامات الخضوع.

وفي نفس الوقت كوّن مؤسسة للتجارة في مالطة، حيث كان يرسل إليها الحبوب، أو إلى جزيرة صقلية، أو أسبانيا والبرتغال، ويستورد في مقابلها البضائع اللازمة للاستهلاك في مصر.

وقد زاد حجم التجارة الخارجية في عهد محمد علي باشا حتى^(٢٨) بلغت قيمتها في أواخر عهده ١٢٢ مليون فرنك، منها ٦٧ مليوناً للصادرات، و ٥٥

(٢٧) د. أحمد أحمد الحة: تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر، ص ٢٦٥، ٢٦٦.

(٢٨) د. عبد الحكيم الرفاعي: مقال من كتاب حضارة مصر الحديثة، ص ٤٥.

مليوناً للواردات، بعد أن كانت فى بداية عهده تبلغ ١٥ مليوناً من الفرنكات.

وفى الفترة من عام ١٨١٠ - ١٨٤٠ كسب محمد على باشا أسواقاً جديدة بفتح بلا العرب والسودان والشام وجزيرة كريت، حيث استغل إنتاج هذه البلاد، واحتكر أسواقاً فى تصدير منتجات مصر الزراعية والصناعية إليها.

وقد لجأ محمد على باشا فى عملياته التجارية^(٢٩). بالخارج إلى إشراك قناصل الدول الأجنبية الموجودين فى مصر معه، وكان معظمهم تجاراً فى نفس الوقت، وباشروا معه عمليات مربحة للغاية.

وكان من آثار ذلك أن جعلهم طوع بنانه، وبمساعدة القناصل ابتكر عدة حيل زج باختكاراته بها بين نصوص معاهدة سنة ١٨٣٨ التى وقعت بين بريطانيا والباب العالى لتحرير التجارة فى مصر.

وكانت العمليات التجارية المصرية مع أوروبا تتم غالباً عن طريق التجار الأوروبيين، وتشحن البضائع من الإسكندرية على سفن أوروبية.

وفى سنة ١٨٢٠ كان يقيم فى مصر ٣٥ بيتاً تجارياً أجنبياً لتصدير المحصولات المصرية، وأكثرهم كانوا يقيمون بالإسكندرية وبعضهم بالقاهرة، وذلك ضعف عدد التجار الأجانب وقت حكم المماليك.

وكان المركز الرئيسى لتجارة الباشا الخارجية فى جزيرة مالطة، كما اتخذ له وكلاء فى الموانئ الأوروبية الكبرى، مثل مرسيليا وليفثورن وتريستا وبرشلونة واستكهلم.

وبالنسبة للصفقات التجارية، فكان ذلك من اختصاص ديوان التجارة، الذى كان يتدخل لاتمام صفقات البيع سواء بالأسعار المحددة أو بالمزاد العلنى، أو بالبيع بالخارج، وكان من حقه بحث التسعيرة المحددة، وكذلك تحرير العقود التجارية مع التجار، سواء كان البيع نقداً أو بالأجل.

(29) George Young: Egypt, p. 44.

وقد حاول محمد علي باشا بشتى الطرق أن يكافح تهريب البضائع، وخاصة من جهة السويس وطريق الشام والقصير والاسكندرية.

وفي سنة ١٨١٧ كان محمد علي باشا قد استولى^(٣٠) على معظم تجارة الصادرات، وعلى جزء كبير من التجارة الواردة، وأصبح التاجر الأول والرئيس في هذه البلاد، وكان في ذلك مصيبة طامة للتجار.

وقد حقق الباشا بهذه الوسائل دخلا سنويا يتراوح بين ١٥ و ٢٠ مليون قرش.

وفي نهاية سنة ١٨١٧ التزم محمد علي باشا بدفع ١٥ ألف كيس سنويا للباب العالي، بخلاف الهدايا الأخرى، ومقابل ذلك احتفظ بأمواله وبحرية التجارة بين مصر والدول الأخرى.

تأمين طرق المواصلات ومحاولة إحياء طريق التجارة القديم عبر مصر:

وقد اهتمت الحكومة بتأمين طرق المواصلات، فمهدت طريق القوافل بين القاهرة والسويس، وسيرت عليه عربات تجرها الخيول، كما أصلحت ميناء الإسكندرية.

وكان محمد علي باشا يهدف إلى إحياء طريق التجارة القديم عبر البحر الأحمر ومصر، ثم تنقل عن طريق البحر المتوسط إلى أوروبا، واتفقت معه شركة الهند البريطانية على استخدام هذا الطريق القصير في نقل المسافرين وطرود البريد.

(30) Edouard Driault: La Formation de L'Empire de mohamed Aly, de L, Arabie au Soudan, p. 80.

الصادرات والواردات

الصادرات

كانت التجارة المصرية في سنة ١٨٢١ قائمة على عمليات تصدير الحبوب، وكانت المصنوعات الانجليزية هي الوحيدة المستفيدة من هذه العمليات، حيث كان يرد إلى مصر من بينها كميات كبيرة من حرير الموملين والأقمشة القطنية، وبعض اللوازم الأخرى، وكانت تباع الأسعار لاتكاد تغطي تكاليفها الأساسية.

وخلال عام ١٨١٧ كان يشحن إلى مرسيليا كميات كبيرة من القمح والأرز والبقول، ومقابل ذلك استوردت مصر الأصواف والحرير والمنتجات الصناعية الفرنسية.

وكان القطن من أهم الصادرات الرئيسية إلى جانب الحبوب.

وكان محمد علي باشا يستهلك ربع محصول القطن في مصانع الغزل التي أنشأها لإنتاج الأقمشة، ويصدر الباقي.

وقد اتسعت صادرات القطن، وكان التجار الأجانب يصدرونه إلى موانئ البحر المتوسط، وخاصة مرسيليا.

وفي عام ١٨٣٣ كانت قيمة صادرات القطن تتراوح بين^(٣١) ١٠ و ١٥ مليوناً من الفرنكات، وفي هذا العام صدرت مصر لأوروبا أرزاً بمبلغ ٧ ملايين فرنك، وبقولاً بمبلغ ٥ ملايين فرنك.

كما صدرت التيل على شكل أقمشة أو خيوط أو بذور بمبلغ مليون فرنك. وفي عام ١٨٣٦ صدرت مصر إلى الخارج منسوجات قطنية تبلغ قيمتها ٦٢ ألف جنيه، أي نحو ٢٪ من مجموع قيمة الصادرات.

كذلك كان يصدر القرطم إلى أسواق أوروبا، وكان الباشا يخصص لزراعته سنوياً جزءاً من الأراضي المجاورة للقاهرة، ويشجع الفلاحين على زراعته.

(31) G. Douin: L'Egypte et La Syrie en 1833, p. 96.

وكان يصدر أيضاً النظرون إلى أوروبا، حيث كان يستخدم فى عمليات اللحم الصناعى، وخاصة فى مرسيليا.

ومن البضائع الإفريقية والعربية الواردة للبلاد، كان يصدر سنوياً ما قيمته ٤ ملايين فرنك من الصمغ واللبن والعقاقير والعاج والبن واللؤلؤ.

ومن الصادرات الحيوانية تم تصدير مجموعة كبيرة من الخيول للانجليز فى سنة ١٨١٧، عندما وصلت بعثة انجليزية إلى القاهرة لشراء خيول منها، وقد حصل القنصل الانجليزى على موافقة بشراء ٣٠٠ حصان بسعر متوسط قدره ٧٥ دولاراً للحصان الواحد، وهذه الخيول الجيدة كانت تساوى فى أوروبا ٥٠ جنيهاً للحصان الواحد.

الواردات:

وبالنسبة للواردات فقد بلغت قيمة الواردات الأجنبية من الأقمشة فى عام ١٨٣٣ ١٥ مليوناً من الفرنكات.

وكانت الأصواف الواردة من فرنسا تفوق الأصواف الانجليزية.

كما انخفض ورود الأقمشة الحريرية الموشاة بالذهب، بعد القضاء على الممالك الذين كانوا يبالغون فى وسائل الترف.

كذلك استوردت مصر فى عام ١٨٣٣ الخردة والزجاج والورق بمبلغ ١,٥ مليون فرنك، وتستورد لحاجة البحرية كميات من الخشب بمبلغ ٧ ملايين فرنك على الأقل، ومن الحديد ما قيمته مليونان من الفرنكات.

كما كانت تستورد من الحرير بمبلغ نصف مليون فرنك.

وكانت تقدر جملة التجارة الواردة إلى مصر عن طريق البحر الأحمر، وبطريق القوافل، بنحو عشرة ملايين من الفرنكات.

وهذا بيان باجمالى الواردات والصادرات بالقروش^(٣٢) خلال سنوات ١٨٢٣

(٣٢) على باشا مبارك: الخطط الجديدة التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها، الجزء السابع، ص ٥٩.

و ١٨٢٤ و ١٨٣٤ و ١٨٣٥ و ١٨٣٦ و ١٨٤١ و ١٨٤٢، ومنه يتضح أن حجم التجارة الخارجية قد تضاعف خلال تسع عشرة سنة من فترة حكم محمد علي باشا.

السنة	قيمة الواردات بالقروش	قيمة الصادرات بالقروش
١٨٢٣	٨٠,٤٥١,٩٧٥	١٥٨,٤٧٦,٤٦٠
١٨٢٤	١١٩,٥٢٠,٩٧٥	٢٤٣,١٦٧,٧٥٠
١٨٣٤	٨٢,٤٥٤,٠٢٥	٨٥,٨٠٦,١٨٥
١٨٣٥	١٠٢,٤١١,٩٤٥	١٣٦,٧٠٢,٢٦٠
١٨٣٦	١٣٠,١٣٨,٤٣٠	١٧٦,٧٠٢,٠٨٠
١٨٤١	١٧٠,٦١٢,٠٠٠	١٥٤,٠٨٠,٠٠٠
١٨٤٢	٢٤٧,٠٩٢,٠٠٠	١٨٠,٦٨٨,٠٠٠

وقد اقتصرت إنجلترا بجزء كبير من الصادرات والواردات المصرية، وخاصة بعد عقد معاهدة سنة ١٨٣٨ التجارية بينها وبين الباب العالي، كما يتضح من الجدول الآتي، عن النسبة في الألف لصادرات وواردات الدول المختلفة التي كانت تتعامل مع مصر، خلال سنتي ١٨٣٩ و ١٨٤٠ (٣٣).

إسم الدولة	قيمة الواردات بالقروش		قيمة الصادرات بالقروش	
	واردات	صادرات	واردات	صادرات
	النسبة في الألف	النسبة في الألف	النسبة في الألف	النسبة في الألف
إنجلترا ومالطة	٣٢٢	٣١٥	٢٨٣	٢٧٢
النمسا	١٤٩	٢٠٢	١٩٨	٢١٨
تسكافيا	١٣٩	١٨٠	١٤١	١٥١
فرنسا	١٣٨	١٦٠	١٤١	١٥١
اليونان	١١	٧١	٢٥	١١٩
بلاد الشام	١	١٥	٢١	٣٤
لبنان وماجاورهما	٧٥	١٥	٢١	٢٧
بلاد المغرب	٣	١١	١٥	١٠
الدول الأخرى	١٥٢	٣١	٥٥	١٨
المجموع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

(٣٣) د. محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة، ص ١٥٨.

انتهاء الاحتكار التجارى:

فى عام ١٨٢٠ ضج بالشكوى القنصل الإنجليزى فى مصر مستر «صولت»، ثم فى عام ١٨٢٧، من المساوىء التجارية الناشئة عن سياسة محمد على باشا الاحتكارية، باعتباره التاجر الأول فى البلاد التى يحكمها.

وفى سنة ١٨٢٠ أيضاً اقترح القنصل الفرنسى على حكومته أن يطالب السفراء الأجانب فى الأستانة، أن يتدخل الباب العالى لتحرير التجارة فى مصر، ولايتأتى ذلك إلا إذا تخلصى الباشا عن التجارة، وسمح للمزارعين بيع محاصيلهم بأنفسهم.

وإذا كان ذلك يبدو مستحيلا، فيقترح القنصل الفرنسى أن يسلك الباب العالى مع باشا مصر سلوكاً آخر، وأن يغيره سنوياً حتى لا يقلده خليفته، بعد أن دلت التجارب على أن كل وال يرغب أن يكون مالكا وتاجرا، إذا تهيأت له الظروف.

وفى نهاية سنة ١٨٢٠ بعث محمد على باشا إلى الأستانة بمبلغ ٤ ملايين قرش، وذلك لمناهضة طلبات الدول الأجنبية لتحرير التجارة فى مصر التى تقدموا بها فى ذلك الوقت.

وكانت التجارة، وليس المغامرات الحربية، هى التى أوجدت الخلاف بين مصر وبريطانيا، حيث تأثرت التجارة البريطانية مباشرة بمحاولات محمد على باشا للاستقلال التجارى عن الباب العالى فى سنة ١٨٣٨.

وفى سنة ١٨٣٨ أبرمت إنجلترا مع السلطان العثمانى^(٣٤) معاهدة تجارية نصت على حرية التجارة فى أنحاء الدولة العثمانية، مع تحديد الرسوم على البضائع الصادرة بحد أقصى ١٢٪ من قيمتها، ونسبة ٥٪ على البضاعة الواردة.

كما منحت التجار الإنجليز حق البيع والشراء فى أى جزء من أجزاء الدولة

(34) Paul merruau: L,Egypte Contemporaine (1840 - 1857) , p. 69.

العثمانية، وكانت هذه المعاهدة تسرى على مصر، باعتبارها جزءاً من الدولة العثمانية، ويعنى ذلك القضاء على الاحتكار الذى أدخله محمد على باشا.

ولكن محمد على باشا لم يأبه لهذه المعاهدة، إذ كان فى ذلك الوقت يناضل ضد السلطان العثماني، للحصول على استقلال البلاد.

كما قضت تسوية سنة ١٨٤١ بأن تسرى قوانين الدولة العثمانية على مصر، باعتبارها إحدى الولايات التابعة لها.

ولكن محمد على باشا فكر فى خطة ماهرة لرد اللطمة الموجهة إلى احتكاراته منذ عام ١٨٣٨، بأن تدخل بين التجار الأوروبيين والفلاحين، عندما قرر تحصيل الضرائب منهم عينا من المحاصيل، ولم يترك لهم إلا كميات ضئيلة يتصرفون فيها.

كما كانت حرية الفلاح فى بيع محصوله متوقفة على شرط هام، هو سداد الضرائب المقررة على أطيانه.

وبذلك كانت التجارة الداخلية مقيدة إلى حد ما على الرغم من إلغاء الاحتكار رسمياً فى أواخر عهد محمد على باشا.

وفى سنة ١٨٤١ بدأ محمد على باشا تنفيذ نصوص المعاهدة^(٣٥) الإنجليزية العثمانية بشأن تحرير التجارة، على السلع المستوردة، واحتفظ باحتكاره للصادرات، حتى اضطر قنصلاً إنجلترا والنمسا فى ٣ مارس سنة ١٨٤٢، إلى تقديم مذكرة إلى الحكومة المصرية لاستعجال تطبيق نصوص المعاهدة التجارية على الصادرات، مع عدم الاكتفاء بتطبيقها على السلع المستوردة.

كما أشارت المذكرة إلى أن إصرار الحكومة المصرية على استمرار سياستها الاحتكارية على الصادرات، يتنافى مع حق حرية الاستيراد والتصدير الذى تقرر بموجب هذه المعاهدة، وخاصة لتجارة كل من بريطانيا وفرنسا.

(٣٥) راشد عارف البراوى ومحمد حمزة عيش: التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث،

وجاء رد محمد على باشا على هذه المذكرة، بأنه يعلم بمساوئ نظام الاحتكار، ولكن الظروف هي التي دعت إلى اتباعه في مصر، وأن الظروف الخارجية هي التي منعت من قبل من تقرير حرية التجارة، وكما أوضح للقناصل من قبل، فإنه لا يستطيع القيام بالإصلاح إلا تدريجياً.

وفي ذلك الوقت صادرت جميع الحاصلات الزراعية حرة، ماعدا القطن.

وفي ١١ مايو سنة ١٨٤٢ كتب «بوغوص بك» المسئول عن الشؤون الخارجية، إلى القناصل يخبرهم بأن الحكومة قررت حرية تجارة القطن، ابتداء من المحصول الجديد.

وفي سنة ١٨٤٢ وبعد إلغاء الاحتكار^(٣٦)، كان التجار الأوروبيون ينزلون إلى القرى بالدلتا، ويتصلون بالفلاحين ويشترون منهم الحبوب والبذور الزيتية، ويدفعون ثمنها للفلاحين بالعملة الهنغارية أو الأسبانية، على أساس «التاليري» الهنغاري بمبلغ ٢١ قرش، والأسباني بسعر ٢٢ قرش.

ولكن محمد على باشا كان يعاقب الفلاحين الذين يتعاملون مع التجار الأجانب، كما حرم عليهم بيع محصولاتهم مقدماً، وكانت المنافسة التجارية بين التجار الأجانب قد دفعتهم للتسابق إلى دفع حصص من قيمة محصولاتهم مقدماً قبل موعد جنيها أو حصدها.

ولكن هذه السياسة أخذت تفقد صلابتها بعد ذلك، وخاصة بعد تخفيض عدد قوات الجيش، ومنع إنشاء أسطول حربي بموجب قرارات سنة ١٨٤١، ومع بدء إهمال المصانع الحكومية.

وبعد إطلاق الحرية الاقتصادية، على أثر تسوية^(٣٧) لندن سنة ١٨٤٠، وترك مسائل الإنتاج ومشاكله للأفراد الذين لم يتعودوا من قبل التفكير في المشروعات

(36) René Cattaui: Le Règne de mohamed Aly d'après Les archives Russe en Egypte, Tom 3, p. 60.

(٣٧) د. أمين مصطفى عفيفي: تاريخ مصر الاقتصادية والمالي في العصر الحديث، ص ٦٣.

الكبيرة، ولم يساهموا فى تحمل المسئوليات، تعثروا فى طريقهم وتأثر الإنتاج إلى حد كبير.

وفى أواخر أيام محمد على باشا أخذ أصحاب المزارع الصغيرة، وأصحاب الصناعات والمتاجر الصغيرة، يشعرون بالانتعاش، بعد أن تحرروا من قيود الاحتكار الحكومى، الذى فرض عليهم لفترة طويلة.

سياسة محمد علي باشا الخارجية ومحاولة إقامة دولة عربية كبرى

بعد أن انفرد محمد علي باشا في الحكم، سعى إلى الحصول على موافقة السلطان العثماني باستمراره في حكم مصر، ويقال أنه طلب مساعدة الحكومة البريطانية في الاعتراف به كحاكم مطلق على مصر، تحت السيادة الاسمية للدولة العثمانية، وذلك عندما بعث قواته إلى الحجاز لضرب حركة الوهابيين، بناء على طلب السلطان العثماني.

وبعد ذلك اتخذ محمد علي باشا سياسة خارجية نشطة، وقام باتصالات مباشرة مع الدول الأوروبية الكبرى، وقد أمكنه الإفلات من السيطرة العثمانية، بل وانقلب على السلطان العثماني، وقام بمحاربته في الشام وفي داخل الأناضول فيما بعد، عندما اعتبره السلطان العثماني خارجاً على طاعته، وأعلن عزله، ووجه الجيوش ضده لخلعه بالقوة.

وأثناء ذلك أتاح الظروف لمحمد علي باشا أن يعمل على إحياء مجد الشرق العربي، بتكوين دولة عربية كبرى يحكمها هو وأسرته من بعده، وتكون نواتها مصر، وتضم البلاد العربية المجاورة، وكان ذلك أول وحدة عربية في العصر الحديث.

وكانت حدود الدولة الجديدة تمتد من جبال طوروس إلى أعالي النيل، ومن حدود ليبيا إلى أعالي نهر الفرات.

وقد اعتمد محمد علي باشا في تحقيق طموحاته على جيوشه، وخاصة بعد إعدادها على النسق الأوروبي الحديث.

كما استغل ضعف الدولة العثمانية التي صارت عاجزة عن إخماد الحركات الثورية في داخل ولاياتها، وعن مقاومة أطماع الدول الأوروبية.

ومن خلال الحملات العسكرية التي وجهها محمد علي باشا إلى الجزيرة العربية (١٨١١ - ١٨١٨)، وإلى السودان (١٨١٩ - ١٨٢١)، وإلى المورة في

اليونان (١٨٢٢ - ١٨٢٧)، وإلى بلاد الشام والأناضول (١٨٣١ - ١٨٤١)، ارتفعت سمعة مصر، وخاصة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وقد أثار النجاح العسكري الباهر الذي حققته هذه الحملات العسكرية، استياء الدول الأوروبية الكبرى، وجعلها تعتبر مصدر خطر على مصالحها في الشرق. وكانت إنجلترا على رأس الدول الأوروبية المناهضة لفكرة قيام دولة عربية كبرى؛ وكان رئيس وزرائها «بلمرستون» يرى أن امتداد نفوذ محمد علي باشا إلى الجزيرة العربية، قد أكسبه سيطرة قوية في تلك المناطق الواقعة على طريق من أخطر الطرق التجارية في العالم، ثم «أن مشروع إقامة الدولة العربية لو تحقق لمكنه من ربط البلاد التي فتحها برابطة وثيقة فتكون وحدة قوية يصبح إذن المرور فيها منوطاً بإرادة محمد علي القوية»^(٣٨).

وكان «بلمرستون» يعتقد أن هدف محمد علي باشا هو إقامة مملكة عربية تضم جميع البلاد التي تتكلم باللغة العربية، وسيؤدي ذلك إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية، وهذا ما لا يرضيه.

كما عارضت النمسا بزعامه «ميترنيج» فكرة إقامة دولة عربية كبرى، لأنه كان يناهض كل اتجاه قومي.

وقد انتهى الأمر بتحالف الدول الأوروبية الكبرى مع السلطان العثماني ضد محمد علي باشا. وبمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠، أمكن وقف التوسع المصري، ورد مصر إلى حدودها الطبيعية، كولاية عثمانية عادية، كما تم عرقلة النهضة الإصلاحية في داخلها.

ونتناول فيما يلي خطوات إقامة المشروع الوحدوي الذي تبناه محمد علي باشا

(٣٨) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٦٩.

ضم الجزيرة العربية

وكان إرسال محمد علي باشا قواته إلى الحجاز بتكليف من السلطان العثماني، لضرب الوهابيين الذين اشتد خطرهم بداخل الجزيرة العربية، وأخذوا يهددون أطراف الشام والعراق، أول فرصة سحت له لتحقيق أهدافه الكبرى.

وفي عام ١٨١١ أرسل محمد علي باشا حملة إلى الحجاز بقيادة ابنه طوسون باشا، وبعد أن خاضت عدة معارك تفوق فيها الوهابيون في أول الأمر، حتى اضطر محمد علي باشا إلى الذهاب إلى الحجاز لفترة قصيرة، للأشراف بنفسه على سير المعارك، وخلال عامي ١٨١٤ و ١٨١٥ أمكن السيطرة على الحجاز، وتم تخليص الحرمين الشريفين في مكة والمدينة من أيدي الوهابيين.

وبعد وفاة طوسون باشا تولى إبراهيم باشا، الابن الأكبر لمحمد علي باشا، قيادة الحملة، فتابع الزحف بقواته إلى نجد، وبعد سلسلة من المعارك تفوق فيها على الوهابيين الذين كان تسليحهم رديئاً، تمكن إبراهيم باشا من دخول الدرعية مركز السعوديين والوهابيين في سبتمبر سنة ١٨١٨، وقبض على الأمير عبد الله بن سعود، وأرسله إلى مصر ومنها إلى الآستانة، حيث أمر السلطان بإعدامه.

وقد أمن إبراهيم باشا في التدمير والقتل في مدينة الدرعية، ثم واصل زحفه في اتجاه الأحساء، وأبعد عمال داود باشا والي العراق الذي استولى على الأحساء على الخليج العربي في هذه الأثناء، ووضع إبراهيم باشا عمالاً من طرفه لإدارة هذه البلاد، وأقام بها بعض القوات لحمايتها، ثم عاد بقواته الرئيسية إلى الحجاز.

وعلى أثر النجاح الذي حققته قوات محمد علي باشا في الجزيرة العربية، صار لمصر مركز ممتاز في العالم الإسلامي، باعتبارها قد أصبحت حامية للحرمين الشريفين، ومن ثم عظم شأن محمد علي باشا، وعين السلطان العثماني ابنه إبراهيم باشا والياً على الحجاز.

زحف القوات المصرية على اليمن والخليج العربي ومعارضة بريطانيا للتوسع
المصرى:

وبعد أن استقرت الأمور في الحجاز وخمدت الحركة الوهابية، تطلع محمد
على باشا إلى مد نفوذه على سائر أنحاء الجزيرة العربية، فأرسل جيوشه إلى اليمن
جنوباً، وإلى الخليج العربي شرقاً.

ولكن بريطانيا في وجه التوسع المصرى على الخليج العربى، وأرغمت أمراء
وشيوخ هذه المناطق على توقيع معاهدات لأول مرة، لفرض الحماية البريطانية على
أراض عربية، وذلك فى عام ١٨٢٠، ودفعت أمراء وشيوخ هذه المناطق على
الوقوف بقوة ضد تحركات قوات محمد على باشا.

وقد تحالفت شركة الهند الشرقية الإنجليزية مع أسرة أبى سعيد العربية
الحاكمة فى مسقط وعمان وزنجبار، لإبعاد القوات المصرية عن السيطرة على
شواطئ الخليج العربى.

كما وقفت بريطانيا ضد التوسع المصرى صوب مدخل البحر الأحمر، بعد
استيلاء القوات المصرية على أقاليم تهامة وعسير وسواحل اليمن، وكانت بريطانيا
فى معارضتها للتوسع المصرى تسعى إلى تأمين مواصلاتها إلى الهند.

انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية على أثر معاهدة لندن سنة
١٨٤٠:

وكانت القوات المصرية قد أخلت إقليم نجد فى عام ١٨٢٤، لعجزها عن
مواصلة الدفاع عن المناطق البعيدة، وعلى أثر ذلك استعاد الأمير تركى بن عبدالله
بن سعود سلطته على نجد.

وقد استمرت سيطرة القوات المصرية على إقليم الحجاز والأجزاء الساحلية فى
اليمن.

ولكن بريطانيا لم تكف عن التدخل فى جنوب الجزيرة العربية ومنطقة

الخليج العربي، مع الضغط على محمد علي باشا حتى تم عقد معاهدة لندن في عام ١٨٤٠، وعلى أثرها اضطر محمد علي باشا إلى سحب قواته من الجزيرة العربية، وبدأ باخلاء الأراضي اليمنية ومنطقة الخليج العربي.

ضم السودان

وبعد تثبيت الحكم المصري في الجزيرة العربية، وجه محمد علي باشا حملة سنة ١٨٢٠ إلى السودان الذي لم يخضع من قبل للسيطرة العثمانية، ولم يكلفه السلطان العثماني بذلك، ثم حصل محمد علي باشا بعد ذلك، على اعتراف من الدولة العثمانية بفتوحاته في السودان.

وكان محمد علي باشا يهدف إلى تأديب بقية المماليك الهاربين من مصر عقب مذبحة القلعة، واستقروا في دنقلة، وبدأ محمد علي باشا بأن أرسل في سنة ١٨١٢ سفارة إلى سلطان «الفونج» Funj في سنار، التي كانت دولته تسيطر على القبائل الشمالية حتى الشلال الثالث، منذ القرن السادس عشر، وذلك لحثه على طرد المماليك من بلاده، الذين كانوا يهددون حكم محمد علي باشا في مصر، ولكن سلطان «الفونج» عجز عن تنفيذ ذلك المطلب للضعف الذي آلت إليه دولته في هذه الفترة، ولما عادت هذه السفارة إلى مصر أبلغت المسئولين عن تدهور الأوضاع في أقاليم وادي النيل..

وكان محمد علي باشا يحاول التخلص من جنده الألبانيين الذين كانوا يثيرون المتاعب والمشاغبات في مصر، وسعى لجلب العبيد من الأقاليم الوثنية في جنوب السودان، لكي يشكل منهم جيشه الجديد، الذي اعترم اعداده على النمط الأوروبي.

ومن الدوافع الأخرى لغزو السودان، رغبة محمد علي باشا في السيطرة على القوافل التجارية التي كانت تحمل كميات كبيرة من سن الفيل والعاج والصمغ، كما كان يرغب في اكتشاف مناجم الذهب والماس التي تردد وجودها في عدة مواقع في السودان، وكان محمد علي باشا في حاجة إلى الأموال الكثيرة لتنفيذ برامجه الإصلاحية في مصر.

وفضلاً عن ذلك كان محمد علي باشا يسعى لتدعيم الروابط التاريخية والاقتصادية والطبيعية بين مصر والسودان شطرى النيل، إذ كان محمد علي باشا «يقدر أهمية السودان لمصر، ويدرك أن الاستقلال لا يتحقق إلا إذا سيطرت مصر على مجرى النيل من منبعه إلى مصبه»^(٣٩).

وقد أسند محمد علي باشا قيادة الحملة الرئيسية إلى السودان، إلى اسماعيل باشا أحد أبنائه، وغادرت الحملة أسوان فى صيف عام ١٨٢٠، واستولت على دنقلة وبربرة وشندى وحلفاية وأم درمان، ووادى مدنى، ودخلت سنار فى يولييه سنة ١٨٢١، حيث أعلن خضوعه آخر سلاطين الفونج.

وفى عام ١٨٢١ قامت حملة أخرى بغزو كردفان، ولم تلق القوات المصرية فى السودان سوى مقاومة ضعيفة بالرماح والأسلحة البدائية الأخرى، وقد حدثت أهم مقاومة فى بلاد الشيقية جنوب دنقلة وفى كردفان، وكانت أمراض الحمى والأوبئة الأخرى التى أصابت كثيراً من الجند، أشد خطراً من المعارك التى خاضها الجيش المصرى فى السودان.

ولكن السودانيين لم يلبث أن عم الاستياء بينهم من معاملة الحكام الجدد، والضرائب الفادحة التى فرضوها عليهم، فهبوا فى ثورة عارمة، وأقدموا على ذبح إسماعيل باشا وحاشيته فى مدينة شندى فى نوفمبر سنة ١٨٢٢.

وعقب ذلك أرسل محمد علي باشا صهره الدفتردار ليتولى قيادة الجيش المصرى فى السودان، فأمن فى الانتقام من القبائل التى أثارت هذه الفتنة.

وبعد السيطرة على أقاليم السودان أرسلت أعداد كبيرة من السودانيين إلى مصر فى سنة ١٨٢٣، بناء على طلب محمد علي باشا، لتجنيدهم من أجل إعداد الجيش الحديث طبقاً للنظام الجديد، وتم تدريب ثلاثين ألفاً منهم فى بلدة بنى عدى بالقرب من منفوط.

(٣٩) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق، ص ١٦٤.

ولكن تجربة تجنيد السودانيين قد باءت بالفشل، بسبب موت الكثيرين منهم، نتيجة لمعاناتهم من ارهاق التدريبات، مع اختلاف المناخ في مصر نوعاً ما.

وقد استمر الحكم المصري في السودان حتى قيام الثورة المهدية في عام ١٨٨٣، ثم استبدل بالحكم الشائى المصرى - الانجليزى فى عام ١٨٩٩.

وكان ينظر إلى السودان كأنه أحد أجزاء مصر، وليس كمستعمرة يمكن استغلالها.

التنظيمات والإصلاحات الجديدة بالسودان فى ظل الإدارة المصرية:

عين محمد على باشا حاكماً للسودان من طرفه سمي «حكمدار السودان»، ومنح صلاحيات واسعة فى المجالات العسكرية والمدنية.

وقد تم تقسيم السودان إلى سبع مديريات، وعين لإدارة كل منها مدير يتبع الحكمدار.

وبنيت مدينة الخرطوم لاتخاذها عاصمة للسودان، ثم أقيمت مدن كبرى أخرى فى أنحاء السودان مثل كسلا وفازو على.

وقد أدخلت فى السودان لأول مرة، زراعة محاصيل هامة مثل القطن وقصب السكر والقمح، وأشجار الفواكه المختلفة، والخضروات المتنوعة.

وفى ظل الإدارة المصرية الجديدة تمتع السودان بالأمن والرخاء، وساد فى أرجائه العمران ومظاهر الحضارة.

كما أتيح للمؤثرات العربية والإسلامية أن تزحف على الجنوب، لولا تدخل السياسة البريطانية فيما بعد، وسعيها للفصل بين شمال وجنوب السودان.

ضم الشام

هناك حقيقة ثابتة قديمة تؤكد أن التوافق بين مصر والشام والجمع بينهما تحت حكم سلطة واحدة، كانت تمثل هدفاً طموحاً للحكام في مصر، وكلما ظهرت في مصر شخصية قوية، أو قامت فيها حركة شعبية عارمة، لا يلبث أن يتردد صداها بقوة في أرجاء الشام.

الدوافع الرئيسية التي وجهت محمد علي باشا لضم الشام:

كان محمد علي باشا منذ أن استقر في حكم مصر، يتطلع إلى ضم الشام، وذلك بتأثير الدوافع التالية:

(١) دوافع سياسية:

من البداية كان محمد علي باشا يرغب في أن يكون على رأس ولاية الشام (دمشق) وال متعاون معه بالكامل.

وعندما طلب منه السلطان العثماني أن يرسل حملة إلى الحجاز للقضاء على الوهابيين، طلب منه محمد علي باشا إيعاد سليمان باشا الذي كان يعاديه، عن ولاية الشام، حتى يمكن إنجاز مهمة الحجاز بسرعة، وقال في ذلك «فإذا دفع وأزيل الوزير المشار إليه من جوارى، ووجهت الشام لعهدة يوسف باشا كنج ... يصبح هذا المخلص مطمئن القلب، فيحصل إنجاز مصلحة الحجاز بسرعة»^(٤٠).

وكان سليمان باشا قد تحالف مع المماليك الذين فروا من مصر إلى السودان بعد مذبحة القلعة، وأخذ يحرضهم على جمع قوات يغزون بها مصر من الجنوب، بينما يقوم هو بقواته بغزوها من الشمال.

محمد علي باشا يسعى لدى السلطان العثماني لمنحه ولاية الشام:

ولما رفض السلطان العثماني هذا العرض، طلب منه محمّد علي باشا إسناد ولاية الشام إليه، حتى يستطيع إرسال قواته إلى الجزيرة العربية، وهو مطمئن على وضعه في مصر، ولكن السلطان العثماني أصر على الرفض.

(٤٠) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٠٩.

وأثناء الحرب ضد الوهابيين، سعى محمد علي باشا لدى السلطان العثماني لمنحه ولاية الشام، بحجة أنه محتاج إلى التزود بإمدادات منها.

وبعد إخماد الحركة الوهابية، كان محمد علي باشا يأمل أن يمنحه السلطان العثماني ولاية الشام، كمكافأة على جهوده في إعادة السيادة العثمانية على الجزيرة العربية، كما كان محمد علي باشا يأمل أن يمنحه السلطان العثماني ولاية الشام، تقديراً لجهوده وتضحياته في مواجهة الثوار اليونانيين في المورة بالبلقان.

وكانت الثورة قد اندلعت في سنة ١٨٢١ ضد الحكم العثماني في بلاد المورة، ولم يلبث اليونانيون أن اعلنوا استقلالهم.

ولما عجز السلطان العثماني عن سحق الثورة، عهد إلى محمد علي باشا بتنفيذ هذه المهمة، فأذعن محمد علي باشا لرغبة السلطان العثماني، واضطر إلى خوض غمار حرب في ميدان بعيد عن أطماعه السياسية، وعن مصالح مصر.

وقد أرسل محمد علي باشا جيشاً كبيراً إلى المورة، في أول عملية حربية للجيش المصري الجديد، وبدأ إخماد هذه الثورة، لولا تدخل الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، واستخدامها القوة لصالح اليونانيين، حتى تحطم الأسطول المصري في معركة نوارين البحرية سنة ١٨٢٧.

وبعد ذلك قام محمد علي باشا بسحب قواته من بلاد المورة، إزاء ضغط ومقاومة الدول الأوروبية، وكان قائد الأسطول الإنجليزي «كودرنجتون» Codring-ton، قد توجه إلى مياه الإسكندرية، وهدد بتخريب المدينة، إذا لم يسحب محمد علي باشا قواته من المورة، فوقع محمد علي باشا معه إتفاق الإسكندرية وأمر إبراهيم باشا بالجللاء^(٤١).

وعلى أثر انسحاب قوات محمد علي باشا من المورة، بدأ النفور بينه وبين السلطان العثماني، وخاصة بعد أن رفض محمد علي باشا المعاونة بجيشه في

(٤١) د. عمر عبد العزيز نوار: تاريخ المشرق العربي (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٣١٥.

مواجهة روسيا التي أعلنت الحرب على الدولة العثمانية في سنة ١٨٢٨ ، مما اضطرهم إلى عقد معاهدة أدرنة المذلة في سنة ١٨٢٩ .

ولما رفض السلطان العثماني مطلب محمد علي باشا المتكرر بمنحه ولاية الشام رغم الجهود التي بذلها في معاونته، صمم محمد علي باشا على أن يحقق هذا الهدف بالقوة، ووضع السلطان أمام الأمر الواقع.

(٢) دوافع اقتصادية:

وكانت بلاد الشام غنية بالأخشاب، ولها شهرة قديمة في ذلك. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بؤادر تشير إلى وجود مناجم للفحم والنفط والحديد، وإن كان إنتاجها غير اقتصادي.

وفوق ذلك كان محمد علي باشا يعتقد بإمكانية تبادل المنافع والمنتجات بين البلدين، بإقامة الأسواق في كل منهما، لعرض منتجاتها الزراعية والصناعية. وكل هذه المزايا الاقتصادية كانت مصر في حاجة إليها.

(٣) دوافع استراتيجية:

وكان محمد علي باشا يعتبر الشام خط الدفاع الأول عن مصر من جهة الشرق، ويرى أن سوريا تكون منطقة طبيعية متكاملة مع مصر، وحدودها متلاصقة معها، والتي تمثل ثغرة يزحف الغزاة منها على مصر.

وقد أعرب محمد علي باشا عن رغبته في ضم الشام أمام ممثلي الدول الأوروبية الكبرى، بحجة «أن الدفاع عن مصر يتطلب وحدة الإقليمين المصري والشامي تحت يد واحدة، وأن حدود مصر الدفاعية في طوروس وليس في الشام»^(٤٢).

(٤٢) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٣٤.

محمد على باشا يتذرع بالنزاع بينه وبين والى عكا ويرسل جيوشه إلى الشام
فى أكتوبر سنة ١٨٣١ :

كان السبب المباشر لإرسال الحملة المصرية على الشام فى أكتوبر سنة
١٨٣١ ، ذلك النزاع الذى قام بين محمد على باشا ووالى عكا (أو والى صيدا)
عبد الله باشا الجزار.

وكان عبد الله باشا الجزار قد رفض تسليم الفلاحين المصريين الذين هربوا
من مصر والتجأوا إليه، كما امتنع عن إرسال الأخشاب إليه اللازمة فى أعماله
العمرائية، ورفض كذلك تسديد الديون المستحقة عليه لمحمد على باشا.

وقبل ذلك عمل محمد على باشا على تثبيت عبد الله باشا الجزار فى ولاية
صيда، وأعطاه الأموال التى طلبها السلطان العثمانى.

وكان محمد على باشا فى سياسته إزاء الشام، يسعى إلى أن يكون حكم
ولاياته وإماراته فى أيدي رجال متعاونين معه، وقد اتبع نفس الأسلوب إزاء حكام
الأقاليم الأخرى، ومن ذلك أنه بعد طرد داود باشا من العراق فى سنة ١٨٣٠ ،
سعى محمد على باشا لتعيين أحد أصدقائه واليا على بغداد.

وكانت زيادة نفوذ محمد على باشا فى الشام تضايق حكامه، وخاصة
عبد الله باشا الجزار الذى تخلى عن صداقة محمد على باشا، وكانت منطقة
حكمه فى فلسطين تتاخم الحدود المصرية.

وفى البداية، عندما قرر محمد على باشا تأديب عبد الله باشا الجزار، كان
ذلك مجرد صراع بين حكام بعض الولايات المجاورة، على نحو ما كان يحدث
خلال القرنين السابقين، وحتى ذلك الوقت لم يظهر محمد على باشا عداءه
للسلطان العثمانى.

وفى أكتوبر سنة ١٨٣١ بدأت الجيوش المصرية بقيادة إبراهيم باشا زحفها
على بلاد الشام، وكانت تتألف من ٣٠ ألف مقاتل من المصريين الذين تم

تدريبهم طبقاً للأنظمة الحديثة، وتضم وحدات من المدفعية، ويصحبها أسطول قوى تم تكوينه خلفاً للأسطول الذى تحطم فى موقعة نفارين، وكان يتبعهم عدد كبير من فرسان العرب الذين انضموا إليهم كمتطوعين.

وفى نوفمبر سنة ١٨٣١ استولى الأسطول المصرى على يافا وأعلن حاكمها استسلامه، وانضم إلى جانب القوات المصرية، واشتركت بحارته مع الأسطول المصرى فى فتح عكا، وتبعتها غزة، فأعلنت استسلامها وانضمت إلى جانب مصر.

وقد انضمت إلى جانب القوات المصرية أعداد كبيرة من أهل فلسطين، وخاصة من جبال نابلس والخليل، ثم واصلت القوات البرية زحفها باتجاه عكا، الذى رفض وإليها عبد الله باشا الجزار الاستسلام، وتم حصارها براً وبحراً من يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٣١ حتى سقوطها فى مايو سنة ١٨٣٢.

وأثناء ذلك قدم الأمير بشير الشهابى حاكم جبل لبنان على رأس قوة كبيرة من فرسانه إلى المعسكر المصرى حول عكا، وأعلن انضمامه إلى جانب مصر. كما كلف الأمير بشير الشهابى أبناءه بتجنيد قوة كبيرة من اللبنانيين ليشتركوا مع القوات المصرية فى فتوحاتها، وطلب جمع المؤن اللازمة للحملة.

وكانت الصداقة قد ربطت بين محمد على باشا والأمير بشير الشهابى، منذ لجأ الأمير بشير إلى مصر من مدة سابقة، هرباً من مضايقات والى دمشق، وسخط الباب العالى عليه لاشتراكه مع والى صيدا فى القتال ضد والى دمشق والحق الهزيمة به، ثم عاد الأمير بشير الشهابى إلى إمارته فى لبنان فى حوالى عام ١٨٢٢، بفضل وساطة محمد على باشا لدى السلطان العثمانى.

السلطان العثمانى يعلن عزل محمد على باشا وابنه إبراهيم باشا ويوجه حملة ضده:

وقد اعتبر السلطان العثمانى حصار القوات المصرية لمدينة عكا، تحدياً لسلطته، وخروجاً على طاعته، فبادر بإعلان عزل محمد على باشا عن ولاية مصر، كما

عزل ابنه إبراهيم باشا عن ولاية الحجاز، ووجه حملة ضد محمد علي باشا بقيادة حسين باشا الذي ولاه على مصر بدلاً منه، ووصلت أنباء إيدانة السلطان العثماني محمد علي باشا في أوائل سنة ١٨٣٢ عندما كانت قواته تحاصر عكا.

ولم يأبه محمد علي باشا بقرارات السلطان العثماني، ومضت القوات المصرية في تقدمها، وأعلن إبراهيم باشا عن نيات أبيه في مواصلة الزحف حتى الحد الذي يفصل بين العرب والترك.

كما أعلن إبراهيم باشا عن رغبته في منح العرب حقوقهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لتولي المناصب الإدارية والعسكرية، ووعد بأن يجعل من عرب الشام شعباً مستقلاً، وأخذ يذكرهم بمفاخر الأمة العربية وأمجادها العريقة.

وكان لتصريحات إبراهيم باشا صدى قوى في نفوس أهل الشام، الذين أعلنوا ابتهاجهم بقدومه، ورحبوا به في كل مكان.

وفي ذلك الوقت كانت الأوضاع سيئة في بلاد الشام، فالأمن مفقود، والفقر يخيم على البلاد، والحكام الباشوات الجشعون يستنفذون معظم جهد الأهالي وأرزاقهم، بالإضافة إلى انقسام الأهالي إلى طوائف وأديان مختلفة.

زحف الجيوش المصرية بسرعة فائقة على بلاد الشام وهزيمة الجيوش التركية: وعلى ذلك فقد زحفت الجيوش المصرية بسرعة فائقة على بلاد الشام، فاستولت على بيت المقدس وطرابلس وبيروت.

ويذكر أن خليل ابن الأمير بشير الشهابي قاد حملة بأمر قائد القوات المصرية، إلى بيروت وطرابلس، فاستسلمت المدينتان بدون مقاومة «وكان يقود ألف لبناني إلى جانب ١٥٠٠ فلسطيني و ١٥٠٠ مصري كانوا بقيادة الأميرالاي إدريس، فدل ذلك على التضامن الكامل بين سكان والشام وعلى اتحادهم في الغاية والهدف» (٤٣).

(٤٣) أسد رستم: بشير بن السلطان والعزير، ص ٦٤.

وعند حمص وفي بعلبك خرج أعيان المدينتين ورحبوا بالقوات المصرية. وبعد ذلك، وفي مايو ١٨٣٢ استسلمت مدينة عكا للقوات المصرية، وأرسل عبد الله باشا الجزار إلى القاهرة.

ثم زحفت القوات المصرية على دمشق، وكانت تضم كثيراً من المتطوعين الفلسطينيين والسوريين «لا فرق بين الدروز والموارنة والعلويين وغيرهم»، وفي الطريق استولت الحملة بدون مقاومة على طبرية وصفد والقنيطرة.

وفي سهل «داريا» قرب دمشق، حدثت اشتباكات بين القوات المصرية والحامية التركية، واضطر الترك إلى التراجع، وهرب حاكم دمشق، فدخلها إبراهيم باشا وقواته دون مقاومة، ورحب بهم أهلها من جميع الفئات، وذلك في يونيو سنة ١٨٣٢، وبذلك أصبحت سورية الجنوبية والوسطى تحت سيطرة القوات المصرية.

وبعد ذلك، وفي شهر يولييه سنة ١٨٣٢ زحفت القوات المصرية شمالاً، وهزمت قوة عثمانية بالقرب من حمص، ثم دخلت القوات المصرية مدينة حمص دون مقاومة، وانسحب منها الترك إلى ممر بيلان، وواصل المصريون زحفهم، فاستولوا على حماة والمعرّة، ثم دخلوا مدينة حلب التي فتحت لهم أبوابها، وفرحت لمقدمهم. وعند ممر بيلان بين أنطاكية واسكندرونة، اشتبكت القوات المصرية مع جيش عثماني بقيادة حسين باشا، حيث منى العثمانيون بهزيمة ساحقة. ثم استولى المصريون بعد ذلك، على اسكندرونة وأنطاكية والسويداء واللاذقية، «وبذلك دانت لهم سورية الشمالية كلها»، وتم بذلك فتح بلاد الشام بحدودها الطبيعية من رفح إلى نبال طوروس، ومن البحر المتوسط حتى بادية الشام، وذلك برغبة سكان البلاد وترحيبهم»^(٤٤).

استكمال إنشاء الدولة العربية الكبرى ومحاولة الصلح مع الدولة العثمانية:

وهكذا، استكمل إنشاء الدولة العربية التي تطلع محمد علي باشا إلى

(٤٤) أمين بيسيوني: تاريخ مصر السياسي، ص ٦٥.

تحقيقها، وأصبحت تضم إلى جانب مصر، الجزيرة العربية، والسودان، والشام.
وبعد ذلك فكرت مصر في عقد صلح مع الدولة العثمانية. حقنا للدماء،
وتقدمت بالإقتراحات التالية:

١ - اعتراف الحكومة العثمانية^(٤٥) لمصر بالبلاد التي احتلتها، وترك إدارتها المحلية
إليها.

٢ - أن تدفع مصر للحكومة العثمانية سنويا الأموال التي كانت تجبئها من هذه
البلاد.

٣ - اعتراف مصر بسيادة الدولة العثمانية على هذه المقاطعات.

وعقب ذلك جرت مفاوضات بين القاهرة والآستانة، وتظاهرت الحكومة
العثمانية باستعدادها لقبول هذه المقترحات، في محاولة لكسب الوقت، حتى
تتمكن من حشد جيشها في قونية، ليقف أمام زحف الجيش المصرى.

اندفاع الجيوش المصرية إلى الأناضول وهزيمة جيش تركى عند قونية في
أواخر سنة ١٨٣٢:

وقد أدركت مصر هدف الدولة العثمانية من المماطلة والتسويف في
مفاوضات الصلح، فاستأنفت الجيوش المصرية زحفها، واندفعت إلى ما وراء جبال
طوروس نحو هضبة الأناضول، وفي ديسمبر سنة ١٨٣٢ ألحقت هزيمة بجيش
عثمانى كبير كان يقوده الصدر الأعظم، بالقرب من قونية.

وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً إلى الآستانة أمام القوات المصرية.

وفي هذه الأثناء أعلن محمد على باشا أنه «سيخلص الإمبراطورية من
السلطان الفاسد الذى قضى على التقاليد الإسلامية، واتبع أساليب الحياة
الغربية»^(٤٦).

(٤٥) أمين بليونى: المرجع السابق، ص ٦٧.

(٤٦) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢)، ص ٣١٧.

وهذا القول كان مثار دهشة بالغة، لأن محمد علي باشا قد بدأ برنامجه الإصلاحى المبني على المدنية الغربية الحديثة، قبل تنفيذ إصلاحات السلطان محمود الثانى.

مبادرة الدول الأوروبية الكبرى إلى التدخل لوقف زحف القوات المصرية: وهذه الانتصارات المتوالية السريعة للقوات المصرية، قد أذهلت الدول الأوروبية الكبرى.

ومن البداية، كان «بلمرستون» Palmerston رئيس الوزارة البريطانية، يرى «أن بقاء المصريين إلى ما هو جنوبى عكاً يخدم مستقبل المصالح البريطانية، فضلاً عن أنه لا يمكن مصر من تكوين قوة كبرى فى المنطقة تتحدى المصالح الأوروبية»^(٤٧).

وفى ذلك الوقت كان «بلمرستون» مشغولاً بالمشكلة البلجيكية، فاكتمى مع زعماء الدول الأوروبية الأخرى بابداء النصح إلى محمد علي باشا لوقف القتال. ولكن توغل القوات المصرية فى أراضى الأناضول، قد دفع الدول الأوروبية الكبرى إلى المبادرة بالتدخل، وبينما كانت المفاوضات دائرة بين مصر والدولة العثمانية قبل وصول القوات المصرية إلى قونية، أبدت الدول الأوروبية رغبتها فى الوقوف إلى جانب الدولة العثمانية ضد مصر، وأن تعتمد على استرجاع البلاد التى احتلتها القوات المصرية.

السلطان العثمانى يطلب مساعدة روسيا واستياء بريطانيا وفرنسا من ذلك:

ولما شعرت الدولة العثمانية بعجزها عن صد قوات محمد علي باشا، الذى هدد بالزحف على العاصمة الآستانة، اتجه السلطان محمود الثانى إلى طلب المساعدة من روسيا، وبدأ فى ٢٦ يونيه سنة ١٨٣٣ بعقد معاهدة «خنكار سلكه سى» مع قيصر روسيا، وهى معاهدة دفاعية مدتها ثمانى سنوات، وموجهة ضد أى عدوان يقع على روسيا أو الدولة العثمانية.

(٤٧) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٣٧.

كما نصت على أن يقدم قيصر روسيا المساعدة العسكرية، وإقفال مضيق الدردنيل أمام أية سفينة حربية أجنبية عن الدولتين المتعاقبتين.

وهذه المعاهدة قد أدت إلى تأزم العلاقات بين بريطانيا وفرنسا من جهة، وروسيا من جهة أخرى، إذ اعتبرها قد أدخلت بميزان القوى الدولية لصالح روسيا. وقد حاول محمد علي باشا إقناع بريطانيا بأنه كفيل بإبعاد روسيا عن الدولة العثمانية.

ولما وصلت القوات المصرية إلى بروسة، تخوفت روسيا من سقوط العاصمة العثمانية في أيديها.

وفي فبراير سنة ١٨٣٥ رسا أسطول روسي أمام الآستانة في مضيق البوسفور، وأنزل هناك ١٥ ألف جندي.

وهذا التدخل قد أثار كلا من بريطانيا وفرنسا، فاحتجا على ذلك، وبعثا أسطوليهما إلى المضائق.

كما طلب «بلمرستون» بانسحاب القوات الروسية فوراً من الأراضي العثمانية، وأن يعود الأسطول الروسي إلى ما وراء المضائق شرقاً.

ولم يكن «بلمرستون» يقبل أن ييسط الروسي حمايتهم على الدولة العثمانية.

صلح كوتاهية:

وقد طلب الباب العالي من قائد الأسطول الفرنسي الأدميرال «روسين» Rous-sin، أن تبذل فرنسا مساعيها لتسوية الخلاف بين الدولة العثمانية ومصر، بما لفرنسا من علاقات ودية مع محمد علي باشا في ذلك الوقت. وعلى أثر ذلك جرت مفاوضات بين الطرفين في مدينة كوتاهية بالقرب من الآستانة، انتهت بصلح «كوتاهية» في ٥ إبريل سنة ١٨٣٥، ونشر بالجريدة الرسمية في ١٥ إبريل، ونص الاتفاق على أن «ولايات مصر ودمشق وحلب وعكا وبيروت وطرابلس قد

حولت إلى عهدة «والي مصر، كما أن ولاية الحبشة وجدة حولت إلى عهدة نجله» (٤٨).

ولما احتجت مصر لعدم ذكر ولاية أطنة التي اتفق عليها أثناء المفاوضات، أصدر السلطان العثماني مرسوماً بضمها إلى عهدة إبراهيم باشا «كمحصل» وليس «كوال».

كما نص هذا الاتفاق على أن منح محمد علي باشا ولايات الشام، وكذلك منح ابنه إبراهيم باشا ولاية أطنة، أثناء فترة حياتهما، ولا يجوز تورثهما من بعدهما. وقد ضغطت الدول الأوروبية على محمد علي باشا لقبول هذا الصلح. ولكن الحكم المصري في سورية لم يستقر بسبب الثورات التي اندلعت فيها، وحركتها الدسائس الانجليزية والعثمانية.

السلطان العثماني يستأنف الحرب ضد محمد علي باشا سنة ١٨٣٩ :

وكان محمد علي باشا يعتزم إعلان استقلاله سنة ١٨٣٨، ليقطع الصلة الأخيرة التي تربط مصر بالدولة العثمانية، وخاصة بعد عقد معاهدة «بلطه ليحمان» بين الدولة العثمانية وبريطانيا، بشأن إلغاء الاحتكار في الدولة العثمانية وولاياتها.

وهذه المعاهدة كانت تستهدف تفويض قوى محمد علي باشا، وقد عبر عن ذلك السفير البريطاني في الآستانة، «فقد بين للباب العالي أن إلغاء الاحتكار التجاري في الدولة العثمانية، سيجرب عليه تفويض الدعائم المالية لباشا مصر» (٤٩).

وعلى أثر ذلك استدعى محمد علي باشا قناصل بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا، وأخبرهم بعزمه على إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية، ولكن ردودهم كانت غير مشجعة، ومع ذلك استمر محمد علي باشا في تفكيره في هذا المشروع.

(٤٨) أمين بسبوني: تاريخ مصر السياسي، ص ٧١.

(٤٩) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق)، ص ١٤٠.

وفى ذلك الوقت كان السلطان محمود الثانى يستعد للحرب، بتحريض من «بونسونى» السفير البريطانى فى الآستانة، الذى حث السلطان العثمانى على مهاجمة القوات المصرية فى الشام.

وكان الانجليز يرون أن وقوع الحرب بين السلطان العثمانى ومحمد على باشا، ستتيح الفرصة لبريطانيا لتسوية هذه المشكلة بالطريقة التى تخدم مصالحها الخاصة.

ويبدو أن السلطان العثمانى قد أرغم على توقيع إتفاق كوتاهية، فأراد استرداد أملاكه التى تنازل عنها مكرها بموجب هذا الإتفاق.

وفى ابريل سنة ١٨٣٩ عبر جيش عثمانى كبير تم حشده بمساعدة عدد من الضباط الألمان، نهر الفرات وتقدم فى أراضى حلب، وكان العثمانيون يعتزمون نقل ميدان القتال إلى منطقة الجزيرة وحول نهر الفرات.

وفى يوم ٧ يونيه سنة ١٨٣٩ أعلن السلطان العثمانى أن محمد على باشا فى نظره «ما هو إلا خائن».

ولم يلبث أن اشتبكت القوات المصرية مع القوات العثمانية التى منيت بهزيمة ساحقة للمرة الثالثة فى موقعة نزيب (نصيبين) فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٣٩، وبعدها تمكنت القوات المصرية من السيطرة على منطقة الجزيرة، وفر قائد الجيش العثمانى حافظ باشا.

وفى أول يوليه سنة ١٨٣٩ توفى السلطان محمود الثانى قبل أن تصله أخبار هزيمة الجيش العثمانى فى هذه الموقعة، وخلفه على العرش ابنه عبد المجيد، وكان فى ذلك الوقت صبياً فى السادسة عشرة من عمره، وليس له أية دراية بشئون الدولة، وأصبحت الدولة العثمانية فى غاية الضعف.

وقد بادر عبد المجيد بتعيين خسرو باشا فى منصب الصدر الأعظم، وكان يكنى العداة والحق محمد على باشا، وكان من المتوقع استمرار الحرب ضد محمد على باشا.

وحدث أن طلب خسرو باشا من فوزى باشا قائد الأسطول العثماني، العودة إلى الآستانة، وكان بينهما عداوة قديمة، فظن فوزى باشا أن هذا الاستدعاء لعزله أو لقتله، فتوجه بأسطوله إلى الإسكندرية، وانضم إلى الأسطول المصري.

وقد تسبب ذلك في كارثة ثانية للدولة العثمانية، بعد كارثة نزيب، ومن ثم رجحت كفة مصر في هذه الحرب، في البر والبحر، ولاح النصر لمحمد علي باشا.

الدول الأوروبية تتآمر ضد محمد علي باشا:

بعد أقلت انتصارات مصر وتوسعاتها وخاصة بعد موقعة نصيبين، الدول الأوروبية الإستعمارية، وكانت مواقعها مختلفة تبعاً لأطماع ومصالح كل منها.

وكانت إنجلترا تتزعم المعارضة لمشروعات محمد علي باشا التوسعية، واتجاهه إلى الاستقلال والانفصال عن الدولة العثمانية، ومحاولته الإطاحة بالسلطان العثماني.

وقد أوضح «المرستون» رئيس وزراء بريطانيا موقف حكومته إزاء الأزمة بين محمد علي باشا والدولة العثمانية، في رسالته إلى سفير بريطانيا في قسطنطينية، وقال فيها:

«إن الأزمة بين محمد علي باشا والسلطان أثرت بشدة، في مصالح الدول الكبرى وهددت السلام في أوروبا، تلك المصالح وذلك السلام الذي يحتاج إلى استمرار وجود الدولة العثمانية، ذلك الوجود الذي أصبح يتطلب وقف المنازعات بين الوالي والسلطان»^(٥٠).

وكانت بريطانيا مهتمة بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية، وتعتبر بقاءها ضرورياً لاستمرار التوازن الدولي في أوروبا.

وكانت النمسا تريد أيضاً تعزيز مركز الدولة العثمانية، لكي تمنع روسيا من التدخل في شئونها وتفرض حمايتها عليها، وذلك تدعيماً لمبدأ «ميترنيخ» مستشار النمسا، في مقاومة الثورات التي تقوم في مواجهة الحكام الشرعيين.

(٥٠) د. عبد العزيز نوار: المرجع السابق، ص ١٤٣.

وكانت مصلحة روسيا الإبقاء على الدولة العثمانية على حالتها من الضعف، ومنع محمد علي باشا من السيطرة عليها، لأن ذلك سوف يقضى على مطامعها فيها.

أما فرنسا، التي كانت على علاقة ودية مع محمد علي باشا، فكانت تميل إلى إقرار وضع محمد علي باشا في سورية والجزيرة العربية، طبقاً لصلح كوتايهية. وفي هذه الظروف الصعبة، رأى السلطان عبد المجيد، عندما تولى الحكم، ضرورة التفاوض مباشرة مع محمد علي باشا، لإنهاء النزاع القائم بين الطرفين سلمياً.

ولكن الدول الأوروبية كانت تخشى أن يتورط السلطان العثماني في عقد صلح مع محمد علي باشا، بشروط تضر بالمصالح الأوروبية.

ولذلك بادر سفراء الدول الكبرى إنجلترا وروسيا والنمسا وفرنسا وبروسيا، إلى الاجتماع في لندن، ووقعوا على مذكرة مشتركة في ٧ يولييه سنة ١٨٣٩، أرسلوها إلى حكومة الأستانة، وتنص على «أن سفراء الدول الموقعين على هذه المذكرة يتشرفون بأن يبلغوا الباب العالي أنهم تلقوا من حكوماتهم هذا الصباح، بأن الاتفاق على المسألة الشرقية تام بينها، ولذلك فهم يظنون منه أن يوقف اتخاذ أى قرار نهائى دون مساعدتها لما قد يكون لها من الفوائد التي يرونها»^(٥١).

وكان ذلك أول تدخل أوروبى مشترك فى هذا النزاع، وكانت الدول الأوروبية الموقعة على هذه المذكرة تطلب ألا يتم إتفاق أو صلح مع محمد علي باشا ما لم توافق عليه هذه الدول.

وقد سعت إنجلترا لتأليب الدول الأوروبية ضد محمد علي باشا، وتجريده من المكاسب التي حققها، واسترجاع البلاد التي ضمها إلى الدولة العثمانية، وإعادة الأسطول العثماني إلى حكومة الأستانة.

(٥١) أمين بىونى: تاريخ مصر السياسى، ص ٧٥.

ولكن محمد علي باشا لم يكن يقبل بأية تسوية إلا إذا حصل على ترضية مناسبة، ولذلك رفضت فرنسا المذكرة التي صدرت في لندن في ٣ أكتوبر سنة ١٨٣٩ بشأن هذه التسوية، وأصررت فرنسا على إعطاء سوريا لمحمد علي باشا.

وعلى أثر ذلك عملت إنجلترا على عزل فرنسا من هذا التحالف، بعد أن أحست بميولها نحو محمد علي باشا، وأشركت معها روسيا التي كانت فرنسا تقف دائماً ضد أطماعها، ثم قامت الدول الأربع الكبرى بإعداد التسوية النهائية لهذا النزاع.

معاهدة لندن سنة ١٨٤٠:

وقد جرت مفاوضات بين بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا والدولة العثمانية، ولم تشترك فيها فرنسا، وانتهت المفاوضات بعقد معاهدة لندن في ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠، وتعهدت الدول الموقعة على هذه المعاهدة بمساعدة السلطان العثماني في إخضاع محمد علي باشا، وتضمن الملحق المرفق بهذه المعاهدة المسائل التي اعترفت الباب العالي عرضها على محمد علي باشا.

وتنص هذه المعاهدة على التالي:

(١) أن يعرض السلطان العثماني على محمد علي باشا حكم مصر بصفة وراثية تحت سيادة الدولة العثمانية، بالإضافة إلى ولاية عكا طيلة حياته فقط، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلي، مع الالتزام بدفع الجزية، وعدم تمثيل مصر في الخارج، وتحديد الجيش والأسطول، وسلطة منح ألقاب، وضرب النقود وغير ذلك.

(٢) وإذا لم يقبل محمد علي باشا هذه الشروط خلال عشرة أيام، فإنه يحرم من ولاية عكا ويكون له حكم مصر فقط.

(٣) أما إذا تأخر محمد علي باشا في قبول هذا العرض لمدة عشرة أيام أخرى، فإن السلطان العثماني يصبح في حل من أي ارتباط، وله الحق في اتخاذ

الإجراءات التي تتمشى مع مصالحه، وقد تعهد الحلفاء بتزويد السلطان بالنصائح ومساعدته في إخضاع محمد علي باشا.

الضغط على محمد علي باشا حتى قبوله شروط معاهدة لندن:

ولما أبلغ الباب العالي نصوص هذه المعاهدة إلى محمد علي باشا، عن طريق مندوبيه، رفضها، وتوجه سفراء الدول الأربع الكبرى لمقابلة محمد علي باشا، وأكدوا له تصميم دولهم على تنفيذ المعاهدة، وأبلغوه عدم قدرة فرنسا على مساعدته.

وبعض مضي عشرة أيام ومحمد علي باشا مصرّ على الرفض، حرم من ولاية عكا، وأبلغه سفراء الدول الأربع بذلك، ثم أعطوه فرصة عشرة أيام أخرى لمراجعة موقفه، حسب نصوص المعاهدة.

وقد حاول محمد علي باشا التفاهم مع مندوب السلطان العثماني مباشرة، وسلمه رسالة إلى الباب العالي، يقترح فيها إعادة أطنة وكريت والجزيرة العربية إلى السلطان العثماني مقابل إقرار ولاية مصر له ولورثته من بعده، وأن يكون له حكم سورية طيلة حياته.

ولما أبلغ السلطان العثماني سفراء الدول الأربع بالمقترحات التي عرضها محمد علي باشا، رفضوها وطلبوا منه عزله من ولاية مصر، بعد أن رفض شروط معاهدة لندن.

وفي هذه الأثناء أخذت الدول الأربع عن طريق أنصارها وعملائها، تبث الدعاية ضد حكم محمد علي باشا، وخاصة في المناطق الساحلية في لبنان.

وفي ٩ سبتمبر سنة ١٨٤٠ وصل أسطول مشترك بيروت بقيادة الأميرال «سترانفورد»، كما وصلت حملة عسكرية برية بقيادة «تشارلس سميت»، واحتلت قوات الحلفاء تفرجونية والبلاد القريبة منها، ثم تقدمت لاحتلال بيروت، وأنذر قائد أسطول الحلفاء قائد بيروت المصري لتسليم المدينة، فرفض وأعلن أنه سيدافع عنها بكل قوة حتى النهاية. وبعد ذلك توجه أسطول الحلفاء إلى جبيل

واستولى عليها، وواصل تحركه إلى حيفا وأطلق عليها مدافعه، كما هاجم صور واحتلتها القوات البرية، ثم واصلوا سيرهم إلى صيدا وقصفوها بشدة بالمدافع، بعد أن رفضت التسليم وقاومت حاميتها بشدة، ثم اضطرت للاستسلام بعد أن قتل قائدها.

وأخيراً شعر الطرفان بالرغبة في تسوية الأمور، واضطر محمد علي باشا إلى التسليم، بعد أن تخلت عنه فرنسا، وبعد سقوط عكا في أيدي قوات الحلفاء.

وفي هذه الأثناء جرت مفاوضات بين الكومندور «نايسار» قائد الأسطول البريطاني في البحر المتوسط، وبين بوغوص بك يوسف المسئول عن الشؤون الخارجية في الحكومة المصرية، وتم الاتفاق على إعادة الأسطول العثماني، وإخلاء سورية، مقابل أن تضمن الدول الأربع لمحمد علي باشا حكم مصر بصفة وراثية، مع عدم التعرض بسوء لسواحل مصر، وتم التوقيع على اتفاق بهذا الشأن في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٤٠.

ولم يقر هذا الاتفاق «بونسنبي» Ponsonby سفير بريطانيا في الأستانة، ولكن «بلمرستون» رئيس الوزراء البريطاني وافق عليه، الذي اضطر إلى تخفيف حدته نحو محمد علي باشا، بناء على طلب ملكة بريطانيا المتكرر، وبسبب حدوث تغيير وزارى فى فرنسا، وتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة «جيزو» Guizot، واضطرار الحلفاء إلى مصالحاة فرنسا.

وفي ٣ يناير سنة ١٨٤١ أرسل مندوبو الدول الأربع مذكرة مشتركة إلى الباب العالي، يطالبونه بالعدول عن قرار عزل محمد علي باشا الذى أصدره السلطان العثماني، وتسوية وضعه.

وفي هذا الوقت بدأ إبراهيم باشا فى الجلاء عن سورية، بناء على أوامر والده محمد علي باشا.

تسوية عام ١٨٤١

ونتيجة لتدخل الدول الأربع، وفي ١٣ فبراير سنة ١٨٤١، أصدر السلطان العثماني فرماناً تقرر فيه إعطاء محمد علي باشا وأسرته حكم مصر بصفة وراثية، على أن يختار الباب العالي من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي باشا الذكور خلفاً له، حتى إذا انقرضت ذرية محمد علي باشا من الذكور، اختار الباب العالي من يشاء لولاية مصر، وليس لأولاد بنات محمد علي باشا الذكور أى حق فى الولاية.

وقد نص هذا فرمان على أن إعطاء محمد علي باشا ولاية مصر، وتقرير الحكم الوراثي بها، إنما هو «منحة» من السلطان العثماني.

ولكن محمد علي باشا اعترض على القيود التي تضمنها هذا فرمان، وخاصة ما يتعلق بترتيب الوراثة، وتقدير الجزية المطلوبة، وتسودلت عدة مذكرات بين الباب العالي والدول الأربع، وأسفرت عن صدور فرمان فى أول يونيه سنة ١٨٤١، نص على ترتيب الوراثة فى ولاية مصر، بأن تنحصر فى أكبر الذكور، فمن يليه من ذرية محمد علي باشا، وأن يصدر التقليد بالولاية فى كل مرة من الباب العالي، وألغى بذلك حق الاختيار الذي كان مخولاً للسلطان العثماني بموجب فرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١.

عودة مصر إلى حدودها الطبيعية:

وهكذا، فقد عادت مصر إلى حدودها الطبيعية بعد أن تخلت عن بلاد الشام والجزيرة العربية، تبعاً لاتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، وتسوية عام ١٨٤١.

وقد اتفق على أن يظل السودان تحت الحكم المصري.

أسباب إخفاق مشروع الوحدة العربية الذي تبناه محمد علي باشا:

مع أن معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وتسوية عام ١٨٤١، قد ضمنتا لمصر شخصية متميزة بين الولايات العثمانية، فإن الوضع الجديد قد وضع حداً لمشروع

الوحدة العربية الذى تبناه محمد على باشا، ولم تستمر هذه الوحدة فى المشرق العربى طويلا.

وقد ساعد على انهيار هذه التجربة الوحدةية العوامل التالية:

(١) ضعف الدافع القومى لدى محمد على باشا وابنه إبراهيم باشا:

فمحمد على باشا وابنه إبراهيم باشا صاحبا فكرة الدولة العربية، لم يكونا عربيين أصلا، ولم تكن العربية لغتهما الأصلية، وإن كان إبراهيم باشا الذى نشأ فى بلاد العرب قد تعلم العربية الفصحى، واستطاع أن يتكلم بها بشئ من الطلاقة، كما درس التاريخ العربى.

ويذكر أن إبراهيم باشا كان يعتبر نفسه عربياً وفرداً من الأمة العربية، ويروى أنه قال «أتيت مصر وأنا طفل، ومنذ ذلك الحين صبغت الشمس المصرية دمي بلون عربى»، وقد كانت منشوراته الموجهة إلى الجيش فى كثير من الأحيان تشير إلى العصور المجيدة فى التاريخ العربى بعبارات مثيرة، وأحاط نفسه بمعاونين يشاركونه آراءه ويعملون على نشرها^(٥٢). ولذلك كانت فكرة الدولة العربية أكثر وضوحاً فى مخيلة إبراهيم باشا.

أما محمد على باشا، فكان يعتبر نفسه تركيا، ولم يكن لديه عطف حقيقى نحو العرب، ولم يتكلم بلغتهم، ولم ينظر إلى صفاتهم باحترام كبير، وكان العرب فى نظره مجرد رعايا طائعين له.

وكان الطموح الشخصى لمحمد على باشا وابنه إبراهيم باشا، هو المحرك الأول لتكوين هذه الدولة العربية، التى كانا يهدفان من ورائها إلى إنشاء امبراطورية واسعة فى المنطقة العربية.

ولم يكن محمد على باشا بصفة خاصة يهدف إلى تحقيق رفاهية الشعوب العربية، وتحسين أحوالها ودمجها فى وحدة قومية ناهضة.

(٥٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب، ص ٩٠.

(٢) ضالة التضامن والوعى القومى لدى الشعب العربى:

وفى ذلك الوقت كان التضامن والوعى العربى القومى ضئيلا، نتيجة لتدهور أحوال العرب فى ظل الإدارة العثمانية خلال قرون طويلة.

وقد تفرق العرب فى وحدات إقليمية ومذهبية متباينة، ونشأت العصبية المذهبية، والتي حلت مكان الوحدة الفكرية، وخاصة فى بلاد الشام التى كانت الفرق الدينية المتعددة بها تسيطر على كيانها الاجتماعى بتقاليدها ومعتقداتها.

ولم تكن فكرة الوطنية بمعناها الحالى معروفة آنذاك، وكانت تطلعات السكان إلى الحرية ناشئة عن دوافع مختلفة غير الدافع القومى.

ولم تظهر فكرة الوعى القومى عند العرب إلا مؤخراً، ومنذ الحرب العالمية الأولى، وذلك بدافع الرغبة فى التخلص من ربة الاستعمار الأوروبى، والحصول على استقلال بلادهم.

(٣) استبداد حكومة محمد على باشا:

استخدمت حكومة محمد على باشا أساليب استبدادية، وأساءت التصرف فى بعض الأحيان، رغم إدخال بعض الإصلاحات فى البلاد العربية التى كانت تحكمها مثل تنظيم الإدارة، ونشر الأمن والعدالة والعناية بالتعليم، واستغلال موارد البلاد.

وفى البداية رحب أهالى الشام من المسلمين والمسيحيين بحكم محمد على باشا، لكى يتخلصوا من استبداد ومظالم الحكم التركى، ولقوا معاملة عادلة رجة، تحدث عنها الدكتور أسد رستم قائلا «أما عن العدل فحدث عنه ولا حرج، فالشام لم تنل من العدل فى أى عهد مضى منذ أيام عمر بن الخطاب ما نالته فى ظل العزيز»^(٥٣)، ويقصد بذلك حكم محمد على باشا.

ولكن هذا العهد السعيد لم يطل أمده، فقد عمدت حكومة محمد على باشا

(٥٣) د. أسد رستم: بشير بين السلطان والعزيز، ص ٩٨.

إلى تطبيق سياسة الاحتكار التي اتبعتها في مصر، في البلاد التي تحت سيطرتها، وفي الشام احتكرت تجارة الحرير.

كما فرضت ضريبة الرؤوس على الرجال من جميع المذاهب، وأمرت بنزع السلاح من أيدي الأهالي، وتطبيق التجنيد الإجباري عليهم.

وكل ذلك قد أثقل كاهل الأهالي بأعباء فادحة، جعلتهم يتفرون من الحكم المصري، وساعدت الدسائس التركية والانجليزية على اندلاع عدة ثورات وخاصة في بلاد الشام، ضد حكم محمد علي باشا وإبنه إبراهيم باشا.

(٤) سخط الدولة العثمانية على محمد علي باشا:

كانت الدولة العثمانية ساخطة على محمد علي باشا، وبذلت جهودها الحثيقة للتخلص منه، والقضاء على حركته الانفصالية، وخاصة بعد تعاظم قوته، وتهديده للسلطان العثماني ونظامه.

وما كان صلح كوتاهية والتنازلات التي قدمها السلطان العثماني لمحمد علي باشا وإبراهيم باشا، إلا هدنة مسلحة مؤقتة أملت لها الظروف الصعبة التي نتجت عن توغل جيوش محمد علي باشا في الأناضول، وتفهم جيوش السلطان أمامها.

على أنه بعد تغير هذه الظروف، حاول السلطان العثماني من جديد السعي لإخضاع محمد علي باشا، ورده إلى حجمه الطبيعي، والقضاء على حركته الانفصالية، مستعينا في ذلك بالدول الأوروبية الكبرى.

(٥) معارضة الدول الأوروبية الكبرى لفكرة إنشاء دولة عربية موحدة تضعف الدولة العثمانية:

وكانت إنجلترا في مقدمة الدول الأوروبية الكبرى المناهضة لفكرة إنشاء دولة عربية بزعامة محمد علي باشا، وكان رئيس وزرائها «بلمرستون» يعتقد أن قيام دولة عربية قوية في منطقة الشرق العربي، سوف تهدد مصالح بريطانيا في الشرق، بسيطرتها على أهم الطرق المؤدية إلى الهند، وستحد من أطماعها في تلك

الجهات. ولذلك فقد عارضت إنجلترا بكل قوة مشروع محمد علي باشا بإنشاء هذه الدولة العربية، وعرقلت نجاحه بكل الوسائل.

وقد بدأت إنجلترا بمعارضة محمد علي باشا، عندما عزم سنة ١٨٣٨ على تحديد مركزه من الدولة العثمانية، وكشف عن اتجاهه نحو إعلان استقلاله وانفصاله عنها.

كما عارضت إنجلترا امتداد النفوذ المصري جنوباً إلى اليمن وإلى البحرين على الخليج العربي شرقاً، وتدخلت إنجلترا وضغطت على محمد علي باشا حتى انسحب من هذه المناطق.

وأخيراً نجحت إنجلترا في تخريض تركيا والدول الأوروبية الكبرى الأخرى ضد محمد علي باشا، وعملت على تقليص نفوذه ودك مطامعه في اتفاقية لندن سنة ١٨٤٠، التي كانت كارثة على مصر والوحدة العربية الناشئة.

أما روسيا، فكانت تخشى امتداد الدولة العربية التي اعتزم محمد علي باشا إنشاءها، مما يعرقل تحقيق أطماعها في البوسفور والدردنيل.

وكانت إنجلترا تخشى أن يؤدي النزاع بين محمد علي باشا والسلطان العثماني إلى تفوق النفوذ الروسي في الآستانة.

كذلك كانت النمسا بزعامه «ميتريخ»، تناهض كل اتجاه قومي، ولا ترضى عن قيام دولة موحدة في المنطقة العربية.

وذكر أن «ميتريخ» قال أن «وجود مصر من أجل الأخطار التي تهدد الغرب»^(٥٤)، ويقصد بذلك دور مصر في عهد محمد علي باشا.

ولعل أهم أسباب التعصب الأوروبي ضد مصر في عهد محمد علي باشا، ظهورها كقوة مؤثرة في المنطقة العربية، بعد أن قويت سيطرتها في البر والبحر، مما يعوق أطماع الغرب.

(٥٤) د. محمد صبرى: الامبراطورية المصرية في الخمسين عاماً، ص ٤٦٨.

الفصل الرابع

السيطرة الاستعمارية الأوروبية علي الوطن العربي

- الأطماع الإستعمارية في مصر والحركة العراقية فالاحتلال البريطاني.
- إمتداد النفوذ البريطاني إلى السودان.
- الإحتلال الفرنسي للجزائر.
- الإحتلال الفرنسي لتونس.
- إحتلال فرنسا للمغرب (مراكش).
- الإحتلال الإيطالي لليبيا.
- الإستعمار البريطاني في الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية.
- الأطماع البريطانية في العراق.
- أطماع فرنسا في سوريا ولبنان.

الفصل الرابع

السيطرة الاستعمارية الأوروبية على الوطن العربي

استهدفت الأطماع الأوروبية منذ بداية القرن التاسع عشر، انتزاع أجزاء الوطن العربي من الدولة العثمانية، وبسط السيطرة الأوروبية عليها.

العوامل التي شجعت الدول الأوروبية الاستعمارية على بسط سيطرتها على الوطن العربي في القرن التاسع عشر: وتتلخص فيما يلي:

١- حالة الضعف والتخلف التي كانت عليها الدولة العثمانية، وسماحها للأوروبيين على الإقامة والعمل بالوطن العربي، ومنحهم امتيازات وتسهيلات أتاحت لهم فرصة التدخل في شؤون البلاد العربية، كما حدث في مصر وليبيا.

٢- أهمية الموقع الجغرافي للوطن العربي، وتوسطه بين القارات الثلاث.

٣- حاجة أوروبا إلى المواد الخام اللازمة لمصانعها والمتوفرة في الوطن العربي، ورغبتها في البحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها الصناعية.

اقتسام أجزاء الوطن العربي بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

وخلال القرنين التاسع عشر والعشرين، صار الوطن العربي في قبضة المستعمرين الغاصبين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين، واقتسموا أجزاء الوطن العربي فيما بينهم على النحو التالي:

وقد بدأت فرنسا بالاستيلاء على الجزائر في سنة ١٨٣٠، وأخذت تمهد للاستيلاء على تونس والمغرب الأقصى.

أما إنجلترا فقد أخذت تتطلع إلى السيطرة على مصر منذ انسحاب الحملة الفرنسية منها سنة ١٨٠١، وصارت تمهد لذلك بكافة الأساليب الخبيثة حتى تمكنت من احتلالها سنة ١٨٨٢.

وبعد ذلك أخذت إنجلترا تمد أطماعها إلى السودان، وإلى منطقتي البحر الأحمر والخليج العربي، ثم استغلت الحرب العالمية الأولى وبسطت نفوذها على

فلسطين والأردن والعراق، وأصبحت أكثر الدول الأوروبية أملاكاً في الشرق وقام التنافس بين إنجلترا وفرنسا في مصر والشرق العربي، واستمر ذلك حتى عقد الاتفاق الودي بين الدولتين في سنة ١٩٠٤، الذي نص على تسليم فرنسا باحتلال إنجلترا لمصر، مقابل إطلاق إنجلترا يد فرنسا في مراكشي.

وبعد ذلك ظلت فرنسا تتحين الفرصة لبسط نفوذها على سورية ولبنان، وتمكنت من ذلك عقب قيام الحرب العالمية الأولى.

وأما إيطاليا، فقد بدأت احتلال ليبيا في سنة ١٩١١، وكانت الباقية من بلاد شمال إفريقيا خارج نطاق الاستعمار الأوروبي في ذلك الوقت.

وهكذا، لم تنته الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨، حتى كانت البلاد العربية في الشرق والغرب تحت سيطرة الاستعمار الأوروبي.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

الأطماع الإستعمارية في مصر والحركة العراية فالاحتلال البريطاني

بعد فشل حملة «فرير» سنة ١٨٠٧ على مصر، حرصت إنجلترا على إبعاد أي نفوذ أجنبي عن مصر، ريثما تنهيا لها الظروف لبسط سيطرتها عليها، وفي نفس الوقت عملت على القضاء على أية محاولة من شأنها أن تجعل من مصر دولة قوية في الشرق العربي.

ثم بدأ التدخل الأجنبي في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك عن طريق الإمتيازات الأجنبية، واستغلال الأزمة المالية التي حلت بالبلاد على أثر تراكم الديون عليها.

ومما شجع الأوروبيين على التدخل في شؤون مصر المالية والسياسية، عجز يسوء سياسة حكام مصر من خلفاء مصر على باشا.

ضعف الحكومة المصرية في عهد سعيد باشا والخديوي إسماعيل في مواجهة ندول الأجنبية وامتيازاتها:

كانت الإمتيازات الأجنبية في الأصل تسهيلات وضمائنات منحها الدولة

العثمانية للأجانب المقيمين في مصر والولايات العربية الأخرى التابعة لها.

وكانت هذه الامتيازات تستهدف المحافظة على أموال الأجانب وأرواحهم، وتشجعهم على الإقامة والتجارة واستغلال أموالهم في النواحي الاقتصادية . كما أتاح لهم الرجوع في شئونهم التجارية والشخصية ومنازعاتهم المدنية إلى قناصلهم.

وقد تمثلت تلك الامتيازات في صورة معاهدات عقدتها الدولة العثمانية مع بعض الدول الأوروبية، وكان أولها فرنسا في سنة ١٥٣٦ .

ولكن هذه الامتيازات الأجنبية مالبثت أن تطورت واشتد خطرها على الدولة العثمانية، فقد استغلها الأوروبيون وفق أهوائهم، وخرجوا بها عن الحدود المقرر لهم.

وقد ترتب على ذلك أن زادت سلطة القناصل الأجانب في مصر، حتى طفت على سيادة الحكومة المصرية.

وزاد من خطر الامتيازات الأجنبية ضعف الحكومة المصرية في عهد سعيد باشا والخديوى إسماعيل، حيث صارت محاكم القنصليات تحمى الرعايا الأجانب واللاجئين إليها، وتفصل في القضايا ضد الأهالي والحكومة المصرية نفسها.

القروض المالية وبدء التدخل الأجنبي في مصر:

بدأ سعيد باشا منذ سنة ١٨٦٢ بالاستدانة من البيوت المالية الأجنبية، بسبب إسرافه في النفقات على نفسه وعلى قصوره، وأخذ يقيد سندات هذه القروض على الخزانة المصرية، وكان لذلك خطره على مالية البلاد.

ولما توفي سعيد باشا بلغت الديون التي خلفها أكثر من عشرة ملايين من الجنيهات الإسترلينية، ويزيد ذلك على مجموع ميزانية الدولة وقتذاك.

وقد سار الخديوى إسماعيل على هذا النهج من الإسراف والتبذير، حتى تراكمت الديون على مصر، وبلغت جملتها ٩٠ مليون جنيه إسترليني، بفوائد

سنة ١٨٦٢ و ١٨٦٥، وكانت هذه الديون تعادل ستة أمثال ميزانية الدولة في ذلك الوقت.

ونتيجة للحرب التي خاضتها الحكومة المصرية في الحبشة، فقد بلغت حالة مصر المالية سنة ١٨٧٥ أسوأ درجة، وعجزت الحكومة عن سداد أقساط تلك الديون الضخمة، رغم أن إسماعيل باشا قد رهن موارد البلاد المختلفة على ذمة سداد أقساط هذه الديون.

وكان من نتائج التسامح في التعامل مع الأجانب، وفتح باب الاستدانة من البيوت المالية الأجنبية، أن استطاع «ديلسبس» الفرنسي أن يحصل على امتياز حفر قناة السويس في عهد سعيد باشا، الذي كان أحد ثغرات التدخل الأجنبي في مصر.

ومنذ افتتاح قناة السويس للملاحة في سنة ١٨٦٩، سعت بريطانيا للمشاركة في إدارة القناة، لكي تحصل على ميزة رفع رسوم مخفضة عند عبور سفنها، مع ضمان أمن مرورها فيها، وكانت قبل ذلك تشكك في إمكانية تنفيذ هذا المشروع.

وقد تحقق ذلك، عندما عجز الخديوي إسماعيل عن دفع قسط قيمته مائة مليون فرنك فرنسي، فعرض للبيع الأسهم التي كانت تمتلكها الحكومة المصرية في شركة قناة السويس، فأسرع «دزرائيلي» رئيس الحكومة البريطانية، بالتفاوض لشراء هذه الأسهم، وتم عقد هذه الصفقة مقابل أربعة ملايين جنيه استرليني، ويعادل قيمة المائة مليون فرنك فرنسي التي عجز الخديوي عن دفعها، ودفع هذا المبلغ خلال ثلاثة أيام بمعاونة مصرف «روتشيلد».

ومنذ ذلك الوقت أصبح ثلث أعضاء مجلس إدارة شركة قناة السويس من الإنجليز.

وقد فتح شراء هذه الأسهم المجال لإمكانيات أوسع، وجاء كخطوة أولى على طريق احتلال مصر.

الإشراف الأجنبي على المالية المصرية:

ولما ساءت حالة الخزانة المصرية، وفقدت البيوت المالية الأوروبية نفسها في مقدرة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها المالية، سمح إسماعيل باشا بالتدخل الأجنبي في البلاد، وفي البداية وافق على إيفاد بعثة «كيف» الإنجليزية، لدراسة حالة البلاد المالية ومحاولة إصلاحها.

وفي سنة ١٨٧٦ وافق إسماعيل باشا على إنشاء «صندوق الدين»، الذي يضم مندوبين عن الدول الدائنة، ويقوم بالإشراف على المالية المصرية، بما يضمن دفع أقساط الدين المصري، وخذ ذلك من سلطة الحكومة المصرية في الشؤون المالية والإدارية.

وكان حملة السندات الأجانب قد طالوا حكوماتهم بحماية مصالحهم، فتدخلت الحكومة البريطانية، وطالبت بممارسة إشراف ثنائي بريطاني-فرنسي على المالية المصرية، ورضخ الخديوي إسماعيل لقبول هذه المراقبة الثنائية، فاختص المستشار الإنجليزي بمراقبة إيرادات الحكومة، بينما اختص المستشار الفرنسي بمراقبة مصروفاتها، ويشارك الاثنان في إعداد الميزانية السنوية.

تشكيل وزارة مختلطة أوروبية:

ومن أجل إعادة تنظيم المالية المصرية، فقرر تشكيل وزارة يمكن لها الفوز بثقة الدول الدائنة، وتستطيع تنفيذ التسويات المطلوبة. وعلى أثر ذلك تألفت وزارة مختلطة، حلت مكان المراقبة الثنائية، انضم إليها وزيران أوروبيان، أحدهما إنجليزي هو مستر «ويلسون» الذي أصبح وزيراً للمالية المصرية، والآخر فرنسي هو منسيو «بلينيير» الذي تولى وزارة الأشغال العامة، وذلك برئاسة نوبار باشا ذي الميول الأوروبية.

وقد أخذت هذه الحكومة تعمل علانية لمصلحة الأجانب، كما أقصت الموظفين المصريين عن السلطة، وجعلت كل همها تدير المال اللازم لتسداد أقساط الديون، التي خصص لها سبعة أثمان إيرادات الدولة المصرية، ولم يبق منها ما يكفي لمواجهة نفقات الإدارة والجيش، حتى بعد الحجز على جزء من أملاك الخديوي الشخصية.

حركة الوطنية والجيش ضد التدخل الأجنبي وانطلاق الشرارة الأولى للثورة في فبراير سنة ١٨٧٩ :

وكان «الحزب الإصلاح»، ومن أبرز دعائه ومفكره الشيخ عبد الله النديم، ورهام في تنبيه الرأي العام لخطورة التدخل الأجنبي في شئون البلاد، على أثر تشكيل هذه الوزارة المختلطة.

وكان المشرفون الأوروبيون على المالية المصرية، قد وضعوا الخطوط الاقتصادية العامة وبمقتضاها حول ٢٥٠٠ ضابط من الجيش المصرى إلى نظام استبداد، ليصرفوا نصف مرتباتهم.

كما قاس الفلاحون من هذه الإجراءات، إذ فرضت عليهم ضرائب زيادة، طبق عليهم نظام السخرة فى الأشغال العامة.

وقد تسببت هذه الإجراءات الصارمة فى اتبعات الاحتجاجات وبعض حركات التمرد، بين جموع الشعب والجيش، واستغلها طليعة المثقفين الذين اتوا يأملون فى «التحرير السياسى الإسلامى».

وفى فبراير سنة ١٨٧٩ انطلقت الشرارة الأولى للثورة، عندما خرج طلبة كلية الحرية، ويتقدمهم كثير من الضباط المفصولين، وانضم إليهم بعض أعضاء مجلس شورى النواب، وكثير من أفراد الشعب، وقاموا بمظاهرة أمام وزارة المالية، طالبين بإسقاط الوزارة الأوروبية، وتمكنوا من القبض على الوزير الإنجليزى نوبار باشا وأهانوهما، وبعد قليل حضر الخديوى إسماعيل، واستطاع حرسه أن رق المتظاهرين، وأطلقوا سراح الوزير الإنجليزى ورئيس الحكومة اللذين كانا فى سجن.

وعلى أثر هذا الحادث، قام الخديوى إسماعيل بعزل نوبار باشا، وأمر بتأليف إدارة جديدة برئاسة إنه توفيق باشا، ضمت الوزيرين الأوروبيين، مع منحهما فى «القيتو».

ثم اجتمع زعماء البلاد فى دار السيد البكرى، ولخصوا مطالبهم فى اللائحة الوطنية، التى صارت أساسا للمطالبة بالإصلاح فى تلك المرحلة.

وهذه اللائحة الوطنية كانت تتضمن مشروع تسوية مالية تتعارض مع مشروع الوزير الإنجليزي، كما شملت المطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة، تكون مسئولة أمام مجلس نواب له سلطة على النحو المتبع في أوروبا.

وقد استجاب الخديوى إسماعيل إلى مطالب الشعب، وأقر هذه اللائحة الوطنية، وعهد إلى شريف باشا بتأليف وزارة وطنية، استبعد منها الوزيران الأوروبيان، ثم شرع في تطبيق هذه اللائحة.

عزل الخديوى إسماعيل عن العرش وتولية ابنه توفيق ومناهضته للحركة الوطنية وازدياد التدخل الأجنبي في عهده:

وقد استاءت إنجلترا وفرنسا من هذا التصرف من جانب الخديوى إسماعيل، واستقر رأيهما على السعى لدى السلطان العثماني لعزل إسماعيل، بعد أن رفض تقديم إستقالته، وذلك لاقتناع الدولتين بعدم إمكانية عمل أية تسوية مالية في مصر، مادام إسماعيل جالسا على العرش.

وبالفعل وافق السلطان عبد الحميد على عزل إسماعيل، وتولية ابنه توفيق مكانه، وتم ذلك في ٢٢ يونيه سنة ١٨٧٩، وفي ٣٠ يونيه غادر إسماعيل البلاد إلى إيطاليا.

ولم يلبث الخديوى توفيق أن تحول إلى أداة طيعة في أيدي الأجانب، وخاصة الإنجليز، وذلك بقصد تدعيم عرشه.

كما تنكر لحزب الإصلاح، وأمر باعتقال زعيمه جمال الدين الأفغانى، ونفيه إلى خارج البلاد، وأمر بإغلاق الصحف والجمعيات الإصلاحية، ونخلى عن اللائحة الوطنية، ورفض مشروع الدستور الذى عكف شريف باشا على وضعه، مما دفعه إلى تقديم إستقالته.

وعقب ذلك جمع توفيق مقاليد الحكم في يده، وأخذ يحكم البلاد حكما مطلقا، وعطل مجلس شورى النواب قرابة سنتين، وقضى على أية معارضة.

وتحت ستار سداد الديون، زاد التدخل الأجنبي في عهد الخديوى توفيق، وفي وزارة رياض باشا، فأعيدت المراقبة الثنائية في سبتمبر سنة ١٨٧٩، وزادت

سلطة المراقبين الأوروبيين، وصار من حقهما حضور جلسات مجلس النظار (مجلس الوزراء)، ولا يجوز عزلها إلا بموافقة حكومتيها. كما أنشئت عدة مؤسسات أجنبية، ولم يستطع المصريون منافسة الأوروبيون في مجال التجارة.

حركة التذمر في الجيش المصري بقيادة أحمد عرابي وتبنيه مطالب الشعب:

وفي ذلك الوقت انبعثت حركة جديدة في صفوف الوطنيين في الجيش، بقصد وقف هذا التدخل الأجنبي المريع.

وكان التذمر يسود بينهم بسبب إهمال شئون الجيش، والتأخير في دفع المرتبات، وتسخير الجنود في أعمال غير عسكرية، مع حرمان المصريين من الترقيات التي كانت وقفا على الضباط الأتراك والشراكسة غالبا، وخاصة بالنسبة للرتب الكبيرة.

وفي يناير سنة ١٨٨١ تقدم أحمد عرابي ورفيقاه على فهمي وعبد العال حلمي من قادة فرق الجيش، بمذكرة إلى رئيس الوزراء رياض باشا، يطالبون فيها بعزل عثمان رفقي وزير البحرية، وإعادة الضباط المعزولين إلى مراكزهم، وكان عثمان رفقي يعادى العناصر الوطنية في الجيش، ويحاول إبعادهم عن المراكز الحساسة.

وقد أخذ رياض باشا يراوغ أحمد عرابي ورفيقه، ثم هددهم بمحاكمتهم على جرائمهم، فلم يأبهوا لذلك.

وبعد ذلك تم استدراجهم إلى وزارة البحرية بقصر النيل حيث ألقى القبض عليهم، ولكن بعض وحدات الجيش بقيادة البكباشي محمد عبيد، الذي كان من أشد مناصري عرابي، تحركت وأفرجت عن عرابي ورفيقه بالقوة.

وعقب ذلك، اضطر الخديوي توفيق الذي كان موقفه ضعيفا، إلى تلبية مطالب الجند، كما قام بتعيين البارودي وزيرا للبحرية، بقصد استرضاء ضباط الجيش، وتمت تلبية معظم المطالب التي قدمها عرابي ورفيقاه بعد ذلك، ولكن فترة الوفاق بين الجيش والحكومة لم تدم طويلا، فقد طلب الخديوي إلى محمود سامي البارودي أن يقدم إستقالته، وحمله مسئولية «الفوضى» في

صفوف الجيش، وعين مكانه صهره داود يكن باشا، الذى شدد الخناق على العناصر الوطنية فى الجيش.

قيام الثورة العرابية:

وفى هذه الأثناء، تشكلت منظمة سرية فى الجيش المصرى بزعامة أحمد عرابى، كان من بين أعضائها محمود سامى البارودى، وانضم إليها الشيخ عبد الله النديم، الذى صار فيما بعد أكبر داعية وخطيب لها، وصار العقل المفكر لمسار الثورة العرابية.

وقد اتفق أحمد عرابى قائد الجيش، الذى أصبح بطلا قوميا، مع زعماء الحركة الوطنية، على أن يتقدم الجيش إلى قصر الخديوى، لعرض مطالب الشعب، وتمثل فى عزل وزارة رياض باشا، وتشكيل مجلس النواب، وإلغاء الإشراف المالى الإنجليزى الفرنسى.

وتم ذلك يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١، عندما رابطت فرق الجيش المتمركزة فى القاهرة، وعددهم نحو ٤ آلاف جندي، بكامل أسلحتهم أمام قصر عابدين، وقدم عرابى للخديوى توفيق مطالب الشعب، كما طالب بزيادة عدد الجيش إلى ١٨ ألف جندي حسب المحدد فى «الفرمانات السلطانية».

وكان جواب الخديوى «هذه المطالب لاحق لكم فيها، وأنا خديوى البلد وأعمل ما أريده»، فرد عرابى قائلا «نحن لسنا عبيدا... ولن نورث بعد اليوم»^(١).

ولم يشأ الخديوى أن يستمر فى هذا الحوار الذى يمكن أن يزيد من ثورة الضباط، فعاد إلى قصره، ثم أرسل القنصل الإنجليزى لمواصلة الحوار مع عرابى.

وقد ذكر القنصل الإنجليزى لعرابى أن «عزل الوزارة من اختصاص الخديوى، وطلب تشكيل مجلس النواب ليس من حقوق الجيش، وزيادة عدد الجيش لا لزوم له لأن مالية الدولة لا تسمح بذلك».

فأجابه عرابى بأنه «يقدم مطالب الأهالى لأنهم أقاموه نائبا عنهم لتنفيذها

(١) د. عز الدين إسماعيل وآخرون: أحمد عرابى، ص ٤٨.

بواسطة هؤلاء الجنود، وهم من ورائهم، وأعلن أنهم لن يرحلوا هذا المكان مالم تنفذ كل مطالبهم.

وفى القصر تداول الخديوى مع وزرائه والقناصل الموجودين فى أمر المطالب التى تقدم بها عرابى، واستقر رأى على ضرورة قبولها، بعد أن التف الجيش حوله، فرضخ الخديوى لمطلب إسقاط وزارة رياض باشا الذى صمم عرابى على تنفيذه قبل أن ينصرف بجنده، ووعد بنفيذ المطلبين الآخرين فى أقرب فرصة.

وقد شكلت الوزارة الجديدة برئاسة شريف باشا، الذى عرف بنزاهته، وتوجهاته الإصلاحية، وأسندت وزارة الحربية إلى محمود سامى البارودى، وعين عرابى وكيلا لهذه الوزارة، كما أسندت وزارة الخارجية إلى مصطفى فهمى. وعقب ذلك بدأ شريف باشا فى إعداد الإصلاحات التى نادى بها الجيش والشعب. وبعد إجراء الانتخابات التى أمر الخديوى بها، وافتتاح مجلس النواب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١، عرض عليه شريف باشا مشروع الدستور الجديد، فتمسك النواب بضرورة عرض مشروع ميزانية الدولة عليه لإقرارها، بينما عارض المراقبان الأجنيان فى ذلك، حتى لاتهدر سلطتهما، ويصبحان مسئولين أمام المجلس.

معارضة إنجلترا وفرنسا لحركات الإصلاح فى مصر:

وقد عارضت إنجلترا وفرنسا إتجاهات الإصلاح التى أعلنها مجلس النواب والوزارة الوطنية، وخاصة مسألة مناقشة الميزانية أمام المجلس، فبعثنا إلى الخديوى بمذكرة مشتركة تبيان فيها قلقهما من الإتجاهات التى يريدها مجلس النواب والحكومة القائمة.

وكانت هذه المذكرة تتضمن دعوة صريحة للخديوى للإطاحة بحكومة شريف باشا، وحل مجلس النواب، وإعادة السلطة المطلقة فى البلاد.

وقد اضطر شريف باشا إلى تقديم استقالة حكومته فى ٢ فبراير سنة ١٨٨٢. وعقب ذلك كلف الخديوى محمود سامى البارودى بتشكيل الوزارة الجديدة، التى دخل فيها عرابى وزيرا للحرية.

وقد اعتزمت هذه الوزارة التصديق على اللائحة الأساسية الجديدة التي وضعها نواب الشعب.

تحرك جديد لإنجلترا وفرنسا:

وهذا الموقف قد زاد من قلق إنجلترا وفرنسا، فاتفقنا على إرسال بعض قطع الأسطولين الإنجليزي والفرنسي إلى مياه الإسكندرية، على سبيل التهديد. وأخذت البوارج الحربية الإنجليزية والفرنسية تصل تباعا إلى ميناء الإسكندرية، حتى بلغ عددها حوالي خمسة عشر بارجة.

وفي يوم ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢، أرسلت الدولتان مذكرة مشتركة جديدة إلى الخديوى توفيق، تمليان فيها شروطهما من مركز القوة.

وفي هذه المذكرة طلبت الدولتان إسقاط وزارة محمود سامى البارودى، وإبعاد أحمد عرابى عن مصر، مع إقصاء زميليه على فهمى وعبد العال حلمى إلى الأرياف.

وقد سارع الخديوى بالموافقة على هذه المذكرة، وطالب الوزارة بالاستقالة، ولكنه لم يجرؤ على إبعاد عرابى، واضطر للبقاء عليه فى منصبه.

وفى ذلك الوقت عم الاستياء من تدخل الدولتين، فاندلعت المظاهرات فى الإسكندرية والقاهرة، وعقدت الاجتماعات الشعبية التى شارك فيها الشيخ عبد الله النديم.

وفى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ قدمت الوزارة استقالتها، حتى تفوت على الدولتين القيام بأى تدخل عسكرى.

حوادث الإسكندرية فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢:

غير أن إنجلترا، وبمساعدة الخديوى توفيق، قد أخذت تعد الوسائل التى تقضى على عرابى، وتبطل العمليات الإصلاحية التى يعتزم تنفيذها:

فكان أن نفذت مؤامرة لإفساد العلاقات بين المصريين والأجانب، وأخذ الأسطول الإنجليزي يوزع الأسلحة على الخونة والعملاء فى الإسكندرية، كما

أدخل الخديوى بعض المرتزقة بأسلحتهم إلى المدينة.

وفى ظهر يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، بدأت تلك الحوادث المفجعة، عندما أقدم أحد الأجانب على طعن مواطن مصرى بالسكين، فقتله ولنجا إلى عمارة يسكنها عدد من الأسر الأجنبية.

وعلى أثر ذلك تجمع أهل القتل حول هذه العمارة، وهم يصيحون فى غضب وهياج، مطالبين بالقاتل للثأر منه، ولكن السكان الأجانب بالعمارة أخذوا يطلقون النار عليهم من النوافذ، فقتلوا وأصابوا كثيرا من المواطنين العزل.

ولم يلبث أن تجمع العديد من أفراد الشعب، وأخذت موجة الغضب تتزايد، وقاموا بمهاجمة كل أجنبى يلتقون به، بالعصى والحجارة والسكاكين.

وقد استمرت هذه الإشتباكات طوال نهار ذلك اليوم، وذهب ضحيتها ٦٢ شخصا، منهم ٣٨ من الأوروبيين، معظمهم من اليونانيين.

وعقب ذلك أصدر الخديوى منشورا نعى فيه الأجانب الذين قتلوا فى هذه المذبحة، ووجه اللوم إلى المسؤولين عن الأمن، ويقصد بذلك عرابى.

وتبع ذلك تشكيل وزارة جديدة برئاسة إسماعيل راغب باشا، واستمر عرابى وزيرا للحربية فى هذه الوزارة، وبادر بنشر بيان يدعو فيه المواطنين إلى الالتزام بالسكينة والهدوء.

وهذه الأحداث قد اتخذتها إنجلترا ذريعة لإظهار التهديد الذى يتعرض له الأوروبيون فى مصر فى أرواحهم وأموالهم، كما يهدد أمن قناة السويس، وهو الأكثر خطورة.

مؤتمر الأستانة حول الأمن فى مصر:

وفى هذه الأثناء عقد فى الأستانة مؤتمر دولى ضم سفراء الدول الأجنبية لدى الباب العالى، لبحث الحالة فى مصر، ودور تركيا فى التدخل لإعادة الأمن والنظام فى البلاد.

وحدث أثناء مداولات المؤتمر، أن ضغط مندوب إنجلترا لإضافة عبارة «إلا

للضرورة القصوى»، على القرار الذى انفق المجتمعون على إتخاذه، بعدم تدخل حكوماتهم فى مصر.

ومن هذه الثغرة تسللت إنجلترا لتحقيق خططها العدوانية فى مصر. كما سعت إنجلترا لعرقلة إتجاه المؤتمر، الذى كان يرمى إلى مطالبة تركيا بإرسال بعض قواتها إلى مصر للسيطرة على الأمن فيها.

ضرب الإسكندرية فى يوليو سنة ١٨٨٢ وبدء التدخل العسكرى البريطانى فى مصر:

وقد اعتزمت إنجلترا أن تتدخل عسكريا فى مصر، وتذرعت بأحداث الإسكندرية لبدء تنفيذ خططها العدوانية.

وفى البداية عرضت إنجلترا على فرنسا أن تشاركها فى هذه العملية، ولكن فرنسا تهربت من ذلك، خشية أن يثير ذلك «مضاعفات دولية»، وخاصة من جانب ألمانيا، فقد كان من المتوقع أن يعارض «بسمارك» هذه العملية الإنجليزية الفرنسية فى مصر.

وقد بدأت إنجلترا تدخلها العسكرى فى مصر، بحجة قيام الجيش المصرى بإصلاح بعض قلاع مدينة الإسكندرية، ووجه قائد الأسطول البريطانى الأدميرال «سيمور» احتجاجا إلى السلطات المصرية، بأن هذا العمل هو «بادرة عدائية موجهة لأسطوله».

وأجابت السلطات المصرية بأن «العمل متوقف فيها، وأنه ليس هناك من نية لتطويرها أو تحسينها».

وبعد ذلك أرسل «سيمور» مذكرة فى شكل إنذار نهائى، هدد فيها بدك الحصون بمدافع الأسطول، إذا لم تتوقف أعمال الترميم «العداوية تجاه أسطوله».

وفى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢، أعطى «سيمور» إشارة البدء بضرب الحصون، وقامت حاميتها بالرد على إطلاق النار بمدافعها القديمة التى لاتضارع مدافع الأسطول الإنجليزي الحديثة.

وقد امتد قصف الأسطول الإنجليزي إلى الأحياء السكنية فى المدينة، التى اشتعلت فيها النيران، واستمر ذلك حتى الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم، وكان حصيلته ألفى قتيل من المصريين، وقيل أن خسائر الإنجليز خمسة قتلى لاغير.

وفى اليوم التالى أخليت المدينة، بعد أن أيقن عرابى أن الإنجليز يعتزمون احتلالها، وقصد عرابى بقواته مدينة كفر الدوار، حيث أنشأ فيها الاستحطامات اللازمة.

وفى صباح يوم ١٣ يولييه سنة ١٨٨٢، نزل الجيش الإنجليزي إلى مدينة الإسكندرية، بعد أن تحقق من انسحاب الجيش المصرى منها، وكان عدد القوات الإنجليزية ١٤ ألف رجل، بقيادة الجنرال «ولسلى»، ثم تضاعف عددهم بعد ذلك وفى قصر رأس التين بالإسكندرية، استقبل الخديوى توفيق بارتياح الأميرال «سيمور» وجنوده.

وبعد قليل زحف الإنجليز نحو القاهرة، ولكنهم وجدوا مقاومة عنيفة من خلال التحصينات التى أعدها الجيش المصرى فى مدينتى كفر الدوار ودمنهو. وكان عرابى قد رفض الامتثال لأوامر الخديوى التى بلغتة للتسليم إلى الإنجليز

وبعد أن تحول الإنجليز إلى جهة قناة السويس، للوصول عن طريقها إلى القاهرة، حاول عرابى ردم هذه القناة، ليمنع دخول الأسطول الإنجليزي إليها، ولكن «ديلسبس» تدخل، ووعد عرابى بأن يمنع الأسطول الإنجليزي من المرور فيها، نظر لحياها، فصرف عرابى عن عزمه.

ومع ذلك فقد وصلت القوات الإنجليزية إلى الإسماعيلية، بعد أن مروا فى القناة، ولم يحاول «ديلسبس» منعهم من المرور.

وعند مدينة التل الكبير، أقام عرابى تحصيناته، وأخذ يستعد لمنع الإنجليز من التوغل فى داخل البلاد من هذه الجهة.

دخول الإنجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ واعتقال العديد من العسكريين والمدنيين:

وفى ذلك الوقت، وبضغط من الإنجليز، أعلن السلطان العثمانى عصيان
عرايى، وأصدر منشورا يؤكد «شرعية» دخول القوات الإنجليزية، بحجة إخماد
حركة «العصيان»، بزعماء عرايى فى مصر، وإحلال الأمن فى البلاد، وقد تسرب
هذا المنشور إلى داخل الجيش المصرى، فأحدث تأثيرا سيئا فى عزيمة أفراد.

ومما زاد من التصدع فى صفوف المقاومة، موقف الخديوى توفيق المتواطىء
مع الإنجليز، والمعادى لعرايى وللحركة الوطنية فى مصر.

ويضاف إلى ذلك، خيانة بعض ضباط الجيش، وانخداعهم بمؤامرات
الإنجليز، وعلى رأسهم على يوسف، أحد قادة الجيش، وكان على اتصال سرى
بالخديوى وبالإنجليز، ويطلعهم أولا بأول على أسرار خطط الجيش وتحركاته
لمقاومة الجيش الإنجليزى، وأطلق عليه فيما بعد «على خنفس».

وكل ذلك قد تسبب فى هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير
الفاصلة فى ١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢، وأحبطت جهود عرايى لوقف تقدم
الإنجليز نحو القاهرة.

وعلى أثر ذلك تمكنت القوات الإنجليزية من دخول القاهرة بدون مقاومة
تذكر، فى اليوم التالى ١٤ سبتمبر، واضطر عرايى ورفقاؤه لتسليم أنفسهم للقيادة
الإنجليزية، بعد أن تبين أن القطاعات المتبقية من الجيش ومواقفها واستحطاماتها،
لا تكفى لمواصلة المقاومة، وأعدت عريضة قدمت إلى الخديوى، لالتماس العفو،
تضمنت الخضوع التام، والاعتراف بالعصيان، ووقع عليها عرايى وزملاؤه.

كما سلمت باقى المعسكرات والقلاع فى الأقاليم، وتم تسريح الجيش
المصرى، وغصت السجون بالضباط الذين شاركوا فى مقاومة الإنجليز. وبعد ١٠
أيام وصل الخديوى توفيق إلى القاهرة، حيث أعدله الإنجليز استقبالا عسكريا
حافلا.

وقد جرت حملة إعتقالات واسعة شملت العسكريين والمدنيين الذين

شاركوا في مقاومة الإحتلال البريطانى، ونسب إليهم أيضا تهمة التمرد على سلطة الخديوى، وبلغ عددهم نحو ٣٩ ألفا، وعلى رأسهم أحمد عرابى ورفقاؤه وزعماء الحركة الوطنية الآخرون.

وعلى الفور شكلت محكمة عسكرية لمحاكمة أحمد عرابى ورفقاؤه، وبعد محاكمة صورية، وفى ٣ ديسمبر سنة ١٨٨٢ صدر حكم بإعدام أحمد عرابى، ومحمود سامى البارودى وعبد العال حلمى، ثم استبدل هذا الحكم بنفيهم إلى جزيرة سيلان، بعد تجريدهم من ألقابهم، ومصادرة أملاكهم.

كما نفى كثير من الوطنيين، ومن أهمهم الشيخ محمد عبده شيخ الجامع الأزهر فى ذلك الوقت، وامتلات السجون بكثير من الأبرياء.

القضاء على الحركة العرابية وبدء الإحتلال البريطانى لمصر:

وباعتقال أحمد عرابى وزعماء الحركة الوطنية الآخرين، فقد تم القضاء على الحركة العرابية، التى كانت ثورة على الحكم المطلق، وعلى التدخل الأجنبى فى البلاد، ومن ثم دخلت مصر تحت وطأة الإحتلال البريطانى، الذى لم يكن فى مجملته «نزهة عسكرية»، كما كان يتوقع المسئولون والقادة الإنجليز. وقد زعمت بريطانيا أن إحتلالها لمصر هو بصفة «مؤقتة»، وأنها سوف تسحب قواتها منها، عندما تتوفر الضمانات الضرورية للمحافظة على النظام فى البلاد، ولكنها امتنعت عن تحديد موعد لذلك.

وبعد ذلك أخذت بريطانيا تدير الحياة السياسية والاقتصادية فى مصر، وفق مصالحها الخاصة.

إمتداد النفوذ البريطانى إلى السودان

بعد أن أحكم الإنجليز سيطرتهم على مصر، عملوا على تخطيط الإمبراطورية المصرية فى إفريقية، وضمها إلى أملاكهم.

بريطانيا تستغل الثورة المهدية للسيطرة على السودان:

وقد سنحت لهم الفرصة لتحقيق ذلك، وللنفاذ إلى قلب إفريقية من جهة

الشمال، من خلال الثورة المهديّة التي ظهرت بالسودان في أواخر القرن التاسع عشر، وتنسب إلى الشيخ محمد أحمد بن عبد الله الذي لقب «بالمهدي».

وكانت هذه الثورة قد بدأت في سنة ١٨٨١، في جزيرة «آبا» التي تقع على النيل الأبيض، حيث نشأ الشيخ محمد أحمد، وفيها حفظ القرآن وتلقى علوم الدين، وذاع صيته بين الأهالي، لما عرف عنه من التقوى والزهد وشدة التمسك بمبادئ الدين الحنيف، وازداد عدد أتباعه ومؤيديه الذين أطلق عليهم «الأنصار».

وفي البداية أعلن الشيخ محمد أحمد أنه المهدي المنتظر، وأخذ يحرض الناس على عصيان الحكومة، وطالب بتحقيق الشريعة الإسلامية في السودان.

ومن العوامل التي ساعدت على نجاح هذه الحركة:

١ - فساد الحكم في السودان^(١) وسوء معاملة الأهالي:

كان حكام السودان المعينون من قبل الحكومة المصرية في معظمهم من الأتراك والشراكسة.

وقب بالغ هؤلاء الحكام في أعمال الظلم والقسوة وإهاق الأهالي بالضرائب الفادحة التي كانوا يحصلونها باستخدام القوة والعنف.

٢ - منع تجارة الرقيق واحتكار تجارة العاج:

حرمت الحكومة تجارة الرقيق واحتكرت لنفسها تجارة العاج، وترتب على ذلك حرمان التجار الذين مارسوا التجارة في الرقيق والعاج من الأرباح الطائلة التي كانوا يحصلونها من قبل، فسخطوا على الحكومة وانضموا إلى الثوار، وكانوا يمثلون طبقة قوية من التجار والأعيان.

٣ - محاباة الحكومة لبعض القبائل:

اتجهت الحكومة في سياستها إلى التمييز بين القبائل في السودان، فضمت إلى جانبها بعض القبائل، مثل قبيلة «الشيقية»، وخصت هذه القبائل ببعض الإمتيازات.

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ٧٨ - ٨٠.

٤- تعيين الأجانب فى المراكز الهامة بالسودان:

درجت الحكومة على تعيين عدد من الأوروبيين فى المراكز الرئيسية بالسودان، بينما حرمت ذلك على السكان الأصليين.

ولم يهتم هؤلاء الأجانب بمصالح الشعب فى السودان، فألهب ذلك من عواطف الجماهير الدينية، وزاد تدميرهم أن يتولى شئونهم موظفون يختلفون عنهم فى الجنس والدين واللغة.

٥- أثر الثورة العرابية فى مصر:

وفى ذلك الوقت تصادف قيام الثورة العرابية فى مصر، التى تسربت آراؤها الثورة والقومية إلى السودان.

٦- ضعف الجيش المصرى فى السودان:

كان الجيش المصرى فى السودان تنقصه الكفاية فى القيادة والنظام، كما كانت قواته غير كافية للسيطرة على الأمن فى ربوعه.

وقد امتنع قادة الجيش فى مصر عن إرساله إمدادات إلى السودان، حرصاً منهم على عدم تفرقة الجماعة العسكرية فى مصر فى الظروف الخطيرة التى كانت تمر بها البلاد.

٧- رغبة إنجلترا فى الفصل بين شقى وادى النيل والاستئثار بالسودان:

وكانت سياسة إنجلترا بعد سيطرتهم على مصر، أن تحطم الإمبراطورية المصرية فى أفريقيا، وتفصل بين شقى وادى النيل، وتعمل للاستئثار بالسودان، ولذلك رفضت مساعدة الحكومة المصرية فى إخماد تلك الثورة، وأرغمت مصر على الجلاء عن السودان.

تدخل إنجلترا وتزايد خطر المهديين:

وقد زاد نفوذ المهدي وتزايد عدد أنصاره، بعد تغلبهم على قوات الحكومة المصرية فى أغسطس سنة ١٨٨١، وقتلوا الكثيرين من رجالها، وبعد ذلك انتقل المهدي إلى مكان حصين جنوبى كردفان، على الضفة الغربية من النيل الأبيض.

وعلى أثر ذلك عزلت الحكومة المصرية محمد رؤوف باشا الحاكم العام للسودان، وعينت مكانه عبد القادر حلمى باشا سنة ١٨٨٢، الذى أخذ يطارد الثوار فى شرقى السودان والجزيرة، واقتصر نشاطهم على إقليم كردفان فى غرب السودان، حيث تمكنوا من الاستيلاء على الأبيض فى سنة ١٨٨٣، وهى أهم مدنه.

ولكن إنجلترا أبدت عدم ارتياحها لجهود عبد القادر باشا فى مقاومة هذه الحركة وطلبت عزله، فعينت الحكومة المصرية بدلا منه علاء الدين باشا، وهو أقل كفاءة.

كما عينت القائد الإنجليزى «هكس» رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى فى السودان.

وقد آثار تعيين هذا الضابط الإنجليزى الغضب فى نفوس الثوار، وتبع ذلك أن زاد عدد الأنصار والاتباع، وانقضوا على الحملة التى أرسلتها الحكومة المصرية سنة ١٨٨٣، وفتكوا بمعظمها.

وكان لهذا الانتصار زور هائل فى أنحاء السودان، وزادت قوة المهدي فى غربى السودان، كما سيطر أحد أنصاره، وهو عثمان دقنه على شرقى السودان. إخلاء السودان وانهيار الدولة المصرية السودانية وقيام الدولة المهدية:

وبدلا من المضى فى القضاء على الثورة، نجد إنجلترا تطلب من الحكومة المصرية إخلاء السودان، وسحب جيشها منه.

وقد ألحت إنجلترا فى ذلك، مما دفع رئيس النظار شريف باشا إلى الاستقالة احتجاجا على محاولات إنجلترا، التى تضر بمصالح مصر سياسيا واقتصاديا فى حالة التخلي عن السودان.

غير أن نوبار باشا رئيس النظار الجديد قد أذعن لرغبة إنجلترا، وقبل إخلاء السودان، وهذه هى الضربة الثانية التى أصيبت بها مصر بعد الاحتلال البريطانى.

وقد تم إعداد طريقة إخلاء السودان فى لندن، وكلفت إنجلترا الجنرال

«غوردون» بتنفيذ هذه المهمة.

وفي سنة ١٨٨٤ وصل «غوردون» إلى الخرطوم، وأعلن أن السودان قد فصل كلية عن مصر، وأن مهمته إعادة الجيش المصرى إلى مصر، وترك السودان إلى أهله.

كما بعث إلى المهدي يدعوه إلى الكف عن القتال، وعرض عليه لقب سلطان كردفان، والسماح بعودة تجارة الرقيق، وبعث إليه هدية مع رسالته، أعادها المهدي إليه.

وكان لهذه التصريحات أثر كبير فى القضاء على هبة الحكومة، وفى زيادة نفوذ المهدي، الذى رفض العروض التى قدمها إليه «غوردون»، واستمر فى بسط سلطانه بخطوات واسعة.

وقد تمكن المهدي من الاستيلاء على المدن الكبيرة بالسودان، ثم تقدم بقواته لحصار الخرطوم، مما أخرج مركز «غوردون».

وفي ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ سقطت الخرطوم فى أيدي قوات المهدي، وقتل «غوردون»، بعد أن تأخر وصول المدد الذى طلبه من مصر.

وقد جعل المهدي الخرطوم عاصمة لدولته.

وبعد ذلك، وبناء على طلب إنجلترا، أخلت الحكومة المصرية دنقلة، وقررت فى يونيه سنة ١٨٨٥، أن تكون حدود مصر الجنوبية عند جنوب وادى حلفا.

وفي يونيه سنة ١٨٨٥ توفى المهدي، وخلفه فى حكم السودان عبد الله التعايشى، الذى لم يكن على درجة المهدي من المقام أو النفوذ الروحى.

وفي سنة ١٨٨٩ أرسل عبد الله التعايشى حملة كبيرة، بقيادة عبد الرحمن النجومى، لمهاجمة حدود مصر الجنوبية، وعند توشكى جنوب وادى حلفا دارت معركة بين السودانين والقوات المصرية، ومعها فريق من جيش الاحتلال الإنجليزى، وفى هذه المعركة هزم اتباع المهدي وأسر كثير منهم كما قتل عبد الرحمن النجومى.

استرداد السودان ووضعه تحت السيطرة البريطانية

وبعد أن سحبت الحكومة المصرية قواتها من السودان، تنفيذا لرغبة بريطانيا، أصبح السودان مستقلا بعد سنة ١٨٨٥، ولا يخضع لمصر أو لبريطانيا، وذلك تحت حكم الدولة المهدية.

وفي ذلك الوقت كانت إنجلترا تدبر في الخفاء لإعادة إحتلاله، ووضعه تحت حكمها المباشر، وذلك عندما تنهيا الظروف المناسبة لذلك.

إرسال حملة مصرية بقيادة كتشنر لإعادة إحتلال السودان:

وقد أعدت إنجلترا حملة مصرية لإعادة إحتلال السودان، بقيادة الجنرال «كتشنر» ضمت إليها عددا من الجنود والضباط الإنجليز.

وبعد مارس سنة ١٨٩٦، بدأت القوات المصرية المرابطة في وادي حلفا، الزحف لاستعادة إقليم دنقلة، بأمر من الحكومة البريطانية التي كانت تخشى توغل قوات الدولة المهدية نحو شرق السودان، بعد هزيمة القوات البريطانية التي كانت تتقدم من مصوع غربا صوب كسلا.

وكانت إيطاليا قد احتلت مصوع بعد انسحاب الحامية المصرية منها في سنة ١٨٨٥، كما احتلت اريتريا والصومال، وسعت لاحتلال كسلا والأراضي المجاورة لها، بالاتفاق مع بريطانيا.

وكذلك كانت بريطانيا تسعى لشغل القوات المهدية عن الارتباط مع القوات الحبشية ضد القوات الإيطالية، بعد هزيمتها الساحقة في معركة «عدوة» سنة ١٨٩٦. وكانت الحملة المصرية بقيادة «كتشنر» قد أحتلت دنقلة أثناء زحفها، وانتصرت على القوات المهدية في عطبرة في أبريل سنة ١٨٩٦، ثم في أم درمان التي دارت بها معركة حامية قتل فيها عبد الله التعايشي، ودخلت قوات الحملة مدينة الخرطوم.

تم ساركتشنر في سبتمبر سنة ١٨٩٨، ببعض قواته في النيل الأبيض حتى فاشودة، التي كانت ترابط فيها قوة فرنسية تضم ٢٠٠ جندي بقيادة القومندان مارشان، منذ ١٠ يولييه سنة ١٨٩٨، ورفعت عليها العلم الفرنسي.

وكانت فرنسا تقصد ربط مستعمراتها في غرب القارة الإفريقية، بمستعمراتها في شرقها حيث احتلت تاجورة وجيوتي في سنة ١٨٨٤.

وفي فاشودة، طلب «كتشنر» من قائد القوة الفرنسية، إنزال العلم الفرنسي من فوقها، ورفع العلم المصرى مكانه، وكادت تقع الحرب بين بريطانيا وفرنسا، من جراء ذلك، لولا أن الظروف الدولية قد أرغمت فرنسا على الرضوخ والإنسحاب من فاشودة، وأثرت تسوية مشكلاتها الإستعمارية مع بريطانيا بالوسائل الدبلوماسية، ودون اللجوء إلى الحرب.

إتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى يناير سنة ١٨٩٩ :

وبعد أن فرغت إنجلترا من تسوية مشكلاتها مع فرنسا بشأن السودان، أرغمت إنجلترا الحكومة المصرية فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩، على توقيع إتفاقية السودان الثنائية.

وقد نصت هذه الإتفاقية على أن تكون إدارة السودان مشتركة بين إنجلترا ومصر، وأن يعين خديوى مصر الحاكم العام للسودان، بعد موافقة إنجلترا، وألا يطبق فى السودان نظام الإمتيازات الأجنبية، أو المحاكم المختلطة.

وهذه المعاهدة قد لقيت معارضة فى صفوف القوات المصرية بالسودان، وبين طبقات الشعب السودانى.

مصر تتكلف خسائر باهظة حتى تم استرداد السودان:

وقد بلغت ضحايا الجيش المصرى منذ بدء الثورة المهدية حتى تم استرداد السودان نحو ٨٠ ألف مقاتل، ولم تتعد خسائر الإنجليز ١٤٠٠ جندى.

وكانت الحملة التى استردت السودان تضم ٢٥ ألف جندى مصرى مقابل ٢٠٠٠ جندى إنجليزى على الأكثر.

وقد تحملت مصر ثلثى تكاليف الحملة، ودفعت بريطانيا ثلث نفقاتها فقط، كما بذلت مصر وحدها ملايين الجنيهات، على الإصلاحات الداخلية فى السودان.

النزاع بين مصر وبريطانيا حول السيادة على السودان:

وقد تشب نزاع طويل بين مصر وبريطانيا، حول مسألة السيادة في السودان، وحقوق مصر القانونية، حسب اتفاقية السودان الثنائية.

وكانت الغلبة دائماً لبريطانيا ذات النفوذ الأقوى، فكان الحاكم العام للسودان يختار دائماً من بين الإنجليز، والذي كان يتمتع بسلطة مطلقة في الشؤون الإدارية والعسكرية في السودان.

انسحاب الجيش المصري من السودان للمرة الثانية سنة ١٩٢٤ ثم عودته بموجب معاهدة سنة ١٩٣٦:

وعندما قتل حاكم السودان الإنجليزي السير «لى ستاك» سنة ١٩٢٤، استغلت إنجلترا هذه الحادثة، وأرغمت الحكومة المصرية على سحب جيشها من السودان للمرة الثانية، مع بقاء الإتفاقية الثنائية قائمة.

وكانت إنجلترا قد نسبت إلى الجيش المصري إهماله في المحافظة على الأمن في السودان.

وبعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا، عاد الجيش المصري إلى السودان، للمشاركة في الحكم هناك، وذلك بموجب هذه المعاهدة.

الإحتلال الفرنسي للجزائر

كانت الجزائر محل أطماع بعض الدول الأوروبية قبل إنجلترا وهولندا وأسبانيا، ولكن الظروف الدولية قد ساعدت فرنسا في النهاية على بسط سيطرتها على الجزائر في عام ١٨٣٠، ثم فرضت حمايتها على تونس في عام ١٨٨١، وبسطة سيطرتها على المغرب الأقصى (مراكش) في عام ١٩١١. ومن المغرب العربي بدأ الاستعمار الفرنسي تحركه في إفريقيا.

أحوال الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي لها:

كانت الجزائر منذ أوائل القرن الثامن عشر تعاني من بؤس الضعف والانحيار، وخاصة من الناحية البحرية، بعد أن تناقص عدد سفن أسطولها إلى النصف، وتبعاً لذلك انخفض دخل الخزنة إلى حد كبير.

وفي ذلك الوقت انقضى عصر الدابات الأقوياء، وانتقلت السلطة الحقيقية إلى أيدي ضباط الجيش، واشتد الصراع على السلطة فيما بينهم، بينما أهملت مصالح البلاد، وانتشرت الأوبئة بين السكان.

وقد ترتب على ذلك أن صارت الجزائر محل أطماع بعض الدول الأوروبية، فقد فكر الأسبان في غزوها وهاجموا المدن الساحلية عدة مرات، ومنها وهران التي ألحقوا فيها الخراب.

دوافع الغزو الفرنسي للجزائر:

كانت فرنسا تتطلع إلى غزو الجزائر من مدة طويلة، وعندما شرعت في غزوها إدعت فرنسا أمام الرأي العام الأوروبي، أن هدفها القيام «بحملة تأديبية» ضد الجزائر، لأنها وأعمال القرصنة المغربية في غرب البحر المتوسط. والواقع أن فرنسا كانت مدفوعة في غزوها للجزائر بالدوافع التالية:

(١) التطلعات الاقتصادية:

كانت فرنسا تطمح في خيرات الجزائر وثرواتها الطبيعية الوفيرة، وتتطلع لتصريف منتجاتها في أسواقها.

كما كانت ترغب فى التخلص من ديون الجزائر عليها، وتمثل قيمة كميات القمح الوفيرة التى استوردتها فرنسا منها، وسبق تأجيل السداد بمساعدة بعض التجار اليهود فى الجزائر.

وقد كشف القنصل التجارى الفرنسى عن هذه الدوافع الإقتصادية، فى رسالته التى بعث بها إلى حكومته فى باريس قبيل غزو الجزائر، حيث قال:

«أن الفوائد المادية التى تعود على فرنسا من غزو الجزائر، بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التى تزخر بها الخزانة الجزائرية، أجدى وأنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الإقتصادى التى قامت بها حتى الآن.... فهناك سهول طيبة ذات خصب عجيب، ومناجم غنية بالحديد والرصاص وجبال من العناصر المعدنية... كلها تنتظر الأيدى التى تستغلها»^(١).

(٢) رغبة فرنسا فى تعويض مستعمراتها التى فقدتها:

رغبت فرنسا فى تعويض مستعمراتها التى فقدتها أثناء الحرب النابليونية، واضطرت للتنازل عنها لإنجلترا عام ١٨١٥.

وكانت فرنسا ترغب فى الاستفادة من موقع الجزائر الاستراتيجى الذى يسيطر على الملاحة فى البحر المتوسط.

(٣) محاولة فرنسا تحقيق نصر خارجى يعيد هيبتها على أثر لطم القنصل الفرنسى بيد الداى حسين وحقيقة هذه الحادثة:

كانت الحكومة الفرنسية تواجه متاعب داخلية، ففكرت فى القيام بعمل حربى كبير فى الخارج يرفع من شأنها أمام الشعب الفرنسى، بعد أن ثارت الاتهامات ضدها لتخاذلها فى معالجة مسألة إهانة قنصل فرنسا (دوقال) فى ٢٩ إبريل سنة ١٨٢٧، بيدداى الجزائر حسين، عندما كان يطالب بسداد الديون المتراكمة على فرنسا، من قيمة صفقات الحبوب التى استوردتها من الجزائر من قبل، وكانت تخص يوسف بكري اليهودى، وبلغت قيمتها خمسة ملايين الفرنكات.

(١) سعد زغلول فؤاد: الجزائر فى معركة التحرير. ص ٢٣.

وبخصوص هذه الحادثة، يذكر أن قنصل فرنسا بالجزائر «دوقال» قد حضر إلى قصر الداى حسين لتقديم التهاني كالمعتاد بمناسبة عيد الفطر، الموافق ٢٩ إبريل سنة ١٨٢٧، وأثناء الحديث استفسر الداى عن السبب فى تأخر الحكومة الفرنسية عن دفع ما عليها من ديون للجزائر، وقال «لماذا لم يتفضل الملك شارل العاشر بالرد على الكتاب الذى أرسلته إليه؟».

فما كان من القنصل الفرنسى إلا أن أجاب بكل وقاحة وغطرسة وغرور قائلا:

«إن ملك فرنسا لن يتنازل ويوجه إليك الخطاب بنفسه، بل يوسط وزيره»^(٢)، فغضب الداى حسين من ذلك، وصاح فى وجهه، وكانت فى يده مروحة من ريش النعام، فأشار بها إليه أن يخرج من حضرته، فمست أطراف المروحة وجه القنصل، وخرج من القصر صاخبا محتجا.

وعلى أثر ذلك أعلنت فرنسا أن الحكومة الجزائرية قد ألحقت بها إهانة لا تفتقر، وتستوجب إحتلال الجزائر.

وفى ذلك الوقت، كانت فرنسا غير قادرة على القيام بعمل حربي، بسبب انشغالها بالحرب فى البلقان، فالتفت بفرض حصار بحرى على الجزائر.

فلما انتهت هذه الحرب فى صيف عام ١٨٢٩، رأت فرنسا أن تبادر بعمل شئ حيال أزمة الجزائر.

وفى أواخر يولييه سنة ١٨٢٩ وصل مبعوث فرنسى رفيع المستوى إلى ميناء الجزائر، وتوجه مع القنصل الفرنسى إلى ديوان الداى حسين، لعرض الصلح مقابل أن يعذر الداى عن حادثة لطم القنصل الفرنسى عام ١٨٢٧، ولكن الداى رفض الاعتذار، فعاد المبعوث ومرافقوه خائبين، وعندما بدأت السفينة التى تحملهم تتحرك فى طريق العودة إلى فرنسا، أطلق بعض الجنود الجزائريين سيلا من الطلقات النارية عليها، أحدثت بها أضرار جسيمة.

(٢) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية. ص ٣٠.

(٤) إدعاء فرنسا أنها احتلت الجزائر لكي تضع حد الأعمال القرصنة البحرية:

وفى ذلك الوقت كانت القرصنة البحرية عملا مشاعا لجميع الدول، ومنها فرنسا وأسبانيا والبرتغال وهولندة وسردينيا، التى كانت أساطيلها تمارس القرصنة البحرية، وكان القراصنة الأوروبيون يمارسون الوحشية فى معاملة أسراهم، إذ كانوا يدمغونهم بالحديد المجرى فى النار، ويقتلون البعض الآخر بدون رحمة أو شفقة.

أما البحارة الجزائريون، فكانوا يهاجمون السفن التابعة للدول المعاوية لبلادهم، وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبارهم «قراصنة»، لشرعية أعمالهم، وضرورة تأمين سلامة مياه بلادهم الإقليمية.

فضلا عن أن الجزائريين كانوا يعاملون أسراهم معاملة إنسانية، كأسرى حرب.

ومما يذكر أن دول أوروبا البحرية كانت تدفع للجزائر إتاوات معينة مقابل حراسة الأسطول الجزائرى لسفنها، ومنع القراصنة من التعرض لها، فكانت إنجلترا ترسل مع كل قنصل جديد مبلغ ستمائة جنيه استرليني ذهبا، كهدية لحكومة الجزائر، وكانت السويد والدانمارك تدفع إتاوة سنوية قدرها ٦٤٠٠ قرش جزائرى، وتدفع صقلية والبرتغال ٢٤٠٠ قرش كل عام، وذلك عدا الهدايا التى كان يجلبها معه كل قنصل جديد.

(٥) رغبة فرنسا فى نشر المسيحية فى إفريقيا إنطلاقا من الجزائر:

وفى هذا الشأن قال وزير الحربية الفرنسية فى تقريره الذى قدمه لملك فرنسا «شارل العاشر»

«لقد أرادت العناية الإلهية أن تستأثر جلالتك فى شخص قنصلكم بواسطة ألد أعداء المسيحية، ولعله لم يكن من باب المصادفة أن يدعى ابن لويس التقى، لكى ينتقم للدين وللإنسانية، ولاها منه الشخصية فى نفس الوقت، ولعل الزمن يسعدنا بأن نتنهز الفرصة لكى ننشر المدنية بين السكان الأصليين وتنصرهم» (٣).

(٣) أحمد الجزائرى وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر. ص ١١.

الخيارات التي عرضت على مجلس الوزراء الفرنسي قبل البدء في غزو الجزائر:

وقد ناقش مجلس الوزراء الفرنسي الخيارات التالية لاختيار إحداها:

(١) الإبقاء على الداي في حكم الجزائر، على أن تشرف فرنسا عليه من الناحية العسكرية، فيحدد عدد الجيش والأسطول الذي يستطيع الاحتفاظ به.

(٢) أو إعادة الجزائر إلى الدولة العثمانية، مع إقامة حكومة منظمة فيها، تضمن احترام الملاحة الأوروبية في البحر المتوسط.

(٣) أو أن تتقاسم فرنسا الجزائر مع الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا.

(٤) أو أن تحتل فرنسا الجزائر بصورة دائمة، وتقوم باستغلالها إقتصاديا. وقد تم الإتفاق على الرأي الأخير.

بدء وقائع الغزو الفرنسي للجزائر:

وفي ٢٥ مايو سنة ١٨٣٠، صدرت الأوامر إلى الأسطول الفرنسي بالتحرك من ميناء طولون، باتجاه الجزائر، وكان يحمل على ظهره حملة كبيرة.

وقد سبقته وقائع الغزو بعض الأحداث والمناوشات، قتل فيها عدد من الفرنسيين وأسر آخرون، كما حدث خلال شهر ديسمبر سنة ١٨٢٩، عندما ارتطمت سفينتان فرنسيتان ليلاً قرب موضع يسمى «تسرى»، فنزل من كانوا بهما من الفرنسيين إلى البر، فلما أحس بهم الجزائريون هجموا عليهم ونهبوا أمتعتهم، وقتلوا منهم ١٠٨ رجلاً، وأسروا ٩٦، وأخذوهم من رؤوس القتلى إلى مدينة الجزائر.

وعلى أثر ذلك أخبر الداي ممثلي العرب والبربر بالجزائر، بمقاصد الفرنسيين العدائية، وطلب منهم ومن البايات حكام الأقاليم، تحصين مدنها وتعزيز حراستها، فأجابوه أنهم على أتم الاستعداد، وأنهم في انتظار أوامر الباشا.

ولكن قائد الجيش إبراهيم أغا -صهر الداي- لم يتخذ أقل الاحتياطات، ولم يأمر بالاستعداد للحرب، وأهمل تحصين ميناء «سیدی فرج» وكان يتخيل أن باستطاعته أن يطوق رجال القبائل، الجيش الفرنسي، بمجرد نزوله على الأرض.

وفى ٤ يونيه سنة ١٨٣٠ وصل الفرنسيون إلى ميناء سيدى فرج، على بعد أربع فراسخ من مدينة الجزائر، باتجاه الغرب، وهموا بالنزول إلى البر، فجمع إبراهيم أغا قائد الجيش فرقة من جنده وخرج ليمنعهم من الخروج، واشتبك الفريقان فى القتال، ولكن إبراهيم أغا عجز من الاستمرار فى المقاومة، فانسحب بجنوده إلى موضع قريب من سيدى فرج، وهناك انضم إليه ألف مقاتل من جنود الأتراك من حامية مدينة الجزائر كما وفد عليه كثير من العرب من سائر الجهات.

وفى يوم ٩ يونيه سنة ١٨٣٠، عاود إبراهيم أغا الهجوم على الجنود الفرنسيين، بما تجمع معه من قوات، فهزموا الفرنسيين، وبددوا شملهم، وأخذوا رؤوس قتلى الفرنسيين وبعثوا بها إلى مدينة الجزائر، كدليل على النصر، فاستبشر أهل البلاد وفرحوا بذلك.

ولكن ذلك لم يدم طويلا، فبعد أيام قليلة، وعلى أثر توالى النجذات على الفرنسيين، ضعفت عزيمة قوات إبراهيم أغا فى مواجهة الفرنسيين، فعزله الداى حسين، وعين باى «تيطرى» مكانه، وطلب الداى من المغنى أن يدعو الرعية للدفاع عن الوطن، كما دفع المتخاذلين من الجزائريين إلى معاودة القتال، فوصلوا إلى الموضع المسمى «العين الزرقاء»، الذى تجمع فيه الفرنسيون، وأرغموهم على الانسحاب إلى موضع «سيدى فرج»، وأقاموا به، بينما أقام الجزائريون فى «العين الزرقاء» واستمر القتال بين الفريقين لمدة اثنى عشر يوما، من الصباح إلى السماء.

وأثناء ذلك تحركت السفن الفرنسية من سيدى فرج إلى ميناء الجزائر، وتبادلت إطلاق المدافع مع الحامية الجزائرية، حتى عجز قائد القلعة المسماة «اسبانيول» وجنوده عن متابعة المقاومة، فخرجوا منها بعد أن أضرموا النار فى مستودع الذخيرة بها، مما أثار الرعب والفرع فى نفوس أهل المدينة، وعندئذ دعا الداى حسين أمناء وأعيان المدينة للاجتماع عنده، لمناقشة تطورات الموقف، ولإبداء رأى، كما أرسل إلى قائد الجيش الفرنسى، للتعرف على مقاصد الفرنسيين ونياتهم، فكتب إليه قائد الجيش الفرنسى قائلا:

«قد أمهلناك أربعة وعشرين ساعة لتتروى فى تسليم القلعة طوعا، وإلا أخذناها عنوة، وعاملنا أهلها بأسوأ معاملة»^(٤).

وأثناء اجتماع الداي حسين بأمناء البلاد وأعيانهم ورجال التشريع وغيرهم، قرأ عليهم الرسالة التى تسلمها من القائد الفرنسى، وشرح لهم خطورة الموقف، وطلب إليهم إبداء الرأى، وهل يمكن أن يقاوموا الفرنسيين طويلا، أو يسلموا العاصمة لهم.

وقد تردد المجتمعون طويلا قبل أن يجيبوه على حذر، وفى نيتهم التسليم، وقالوا «أنهم مستعدون للقتال حتى آخر رجل منهم، وإذا كان له رأى آخر، فله الكلمة العليا، وعليهم الطاعة، وهم تحت أمره وعند إرادته». وفى نفس الليلة، اجتمع عدد من أعيان مدينة الجزائر، لتدارس الموقف، واتضح لهم أن سقوط المدينة أمر لا مفر منه، وخشوا أن يمعن الفرنسيون فى أعمال السلب والنهب والقتل إذا دخلوا المدينة بالقوة، ولذلك فضلوا قبول اقتراحات الداي السليمة، بإبرام معاهدة لتسليم البلاد، وأستقر رأى المجتمعين على عدم مقارمة الجيش الفرنسى، ثم أرسلوا وفد إلى القصبة لإطلاع الداي على رأيهم، وكان فى ظن هؤلاء الأعيان أن فرنسا دولة ذات حضارة، وسوف تحترم شروط تسليم البلاد، وتمنحهم الحرية والعدالة والإنصاف، وتحترم دينهم الإسلامى.

وفى هذه الأثناء، وزع الفرنسيون كميات كبيرة من المنشورات على المواطنين العرب والبربر، ذكر فيها القائد الفرنسى «بورمون»، أن الباشا حاكم الجزائر قد تجرأ على إهانة علم فرنسا، فاستحق بذلك العقاب الشديد، وأنه بسبب جهله قد تسبب فى كل الكوارث والأضرار التى ستحل بسكان الجزائر إذا اتبعوه.

وأضاف القائد الفرنسى أنه لم يأت إلى الجزائر لأجل محاربة شعبها، وعليهم أن يطمئنوا لذلك، وأن يزاولوا أعمالهم كالمعتاد، وعددهم بالمحافظة على أرواحهم وأموالهم ومقدساتهم، مع إعفائهم من الضرائب التى كانوا يدفعونها إلى الأتراك،

(٤) أحمد الجزائرى، وتعريب محمد حليم أفتدى: المرجع السابق ص ٣١.

وأنهم سوف ينعمون بالعدل والحرية الدينية بصفة خاصة

وفوق ذلك، طلب القائد الفرنسي من الجزائريين أن يرسلوا مع مبعوثهم كل ما يحتاجه الجند الفرنسيون، من دقيق وسمن وزيت وعجول وأغنام وغيرها، وسيدفع ثمنها فوراً.

كما وجه قائد الجيش الفرنسي نداد إلى «الکراغلة» في الجزائر، وهم أبناء الأتراك من أمهات جزائريات أو من العرب الآخرين، يطلبون فيه خضوعهم للفرنسيين، بدعوى أنهم قدموا إلى الجزائر لطردهم الأتراك الذين استبدوا «بالکراغلة»، واضطهدوهم طوال قرنين من الزمان، نتيجة للدسائس التي حيكت ضدهم، وطلبوا منهم أن ينضموا إليهم، ليفوزوا بحمايتهم، ويصبحوا رؤساء أحراراً في بلادهم، كما طلبوا إمدادهم بمواد التموين اللازمة للجند الفرنسيين، وتعهدوا بدفع قيمتها فوراً حسب أسعار السوق.

ويذكر «أحمد الجزائري»، الذي حضر اجتماعات أعيان الجزائر، وكان من المقربين إلى الداي حسين، أنه لم يستحسن الرأي الذي تم الاتفاق عليه، بعدم الاستمرار في مقاومة الفرنسيين، وتسليم مدينة الجزائر لهم، فجمع الصالحين من المسلمين الجزائريين، وأخبرهم بما أعده الله لعباده المسلمين من السعادة والنعيم إذا بذلوا أنفسهم في سبيل الله ولنصرة الدين، ونالوا الشهادة، كما وعدهم بالفوز بالغنائم الوفيرة والنصر.

ويضيف أن عدداً من النساء لما سمعن هذا الكلام، ألقين بأنفسهن إمام الحاضرين، ورمين بأولادهن تحت أقدامهم، وهن يصحن:

و «نعم ذلك لكم إن كنتم غالبين، وإن غلبتم هجم الأعداء علينا وهتكت حرمتنا، فاستعينوا بالله وسيروا، ولكن ذبحكم لنا قبل سيركم أصون لعرضتنا»^(٥).

وبينما كان أحمد الجزائري مشغولاً في تهدئة غضب هؤلاء النسوة، وإزالة روعهن، حضر إليه رسول من طرف الباشا يدعو إليه، فلما مثل بين يديه قال

(٥) أحمد الجزائري، وتعريب محمد حليم أفندي: نفس المرجع. ص ٣٢.

له «إعلم يا ولدى أنى شققت عصا ولى أمرى، وخالفت أمره، فإنه لم يأمرنى بفعل ما قد فعلته، ولهذا فقد انهزمت، وبين يدي أعدائى وقعت، وهكذا يجازى الله كل من عصى مولاه، وأطاع هوى نفسه والشيطان».

وعقب ذلك، رجع أحمد الجزائرى إلى الجماعة الذين كان يتحدث إليهم، وقال لهم «حيث أن هذا القتال على غير رضا خليفة الله، وأن الدين ينهانا عن مخالفته، فالأولى أن نكف عن القتال».

عقد معاهدة تسليم مدينة الجزائر فى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠ :

وكان الداي حسين قد بادر بالدخول فى مفاوضات مع القائد العام الفرنسى، بحضور القنصل الإنجليزى كوسيط للصلح، واثنين يجيدان اللغة الفرنسية ك مترجمين، بالإضافة إلى «المكتابجى»، وفى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠، انتهت هذه المباحثات، باتفاق الطرفين على تسليم مدينة الجزائر، وفق الشروط التالية:

أولاً: إن جميع حصون مدينة الجزائر^(٦) بما فيها حصن القصبة، وكذلك ميناء هذه المدينة، ستسلم إلى الجيش الفرنسى، صباح هذا اليوم فى الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

ثانياً: إن القائد العام للجيش الفرنسى يلتزم أن يترك لصاحب السمو داي الجزائر، حريته وجميع أمواله الخاصة.

ثالثاً: إن الداي سيكون - مع أسرته وأمواله الخاصة - حراً فى التوجه إلى المكان الذى سيختاره، وفى المدة التى يبقى بالجزائر، سيكون هو وجميع أسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسى، فيجعل حراساً يضمنون له الأمن على نفسه وأسرته.

رابعاً: إن القائد العام يضمن لجميع الإنكشارية ما ضمنه للداي من امتيازات وحماية.

(٦) حمدان بن عثمان خوجة الجزائرى، وتعريب د. محمد بن عبد الكريم. المرأة : ص ص ٥٤٦

خامساً: إن ممارسة الشريعة المحمدية ستبقى حرة، كما تترك الحرية لجميع طبقات سكان الجزائر، في دياناتهم وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعاتهم، فلا ينالهم أى أذى، أما نساؤهم فسيحفظون بالاحترام.

إن القائد العام ليقسم بشرفه أن يرتبط بالعهد، وتبادل هذه المعاهدة سيتم قبل العاشرة من هذا الصباح، وعلى أثر ذلك تدخل فرق الجيش الفرنسى إلى حى القصبة، ثم تتابع دخولها إلى حصون المدينة ومرساها.

حرر بالمعسكر أمام الجزائر فى ٥ يولية سنة ١٨٣٠،

الإمضاء: كونت دوبورمون

الخاتم: لحسين باشا داي الجزائر

وقد أثنى القائد الفرنسى على مشاعر الداي الإنسانية لحقن الدماء، بإبرامه هذه المعاهدة السليمة لتسليم مدينة الجزائر.

وبعد توقيع هذه المعاهدة غادر الداي حسين مدينة الجزائر بصحبة حريمه وأتباعه، وحمل معه خزينته الخصوصية، وكان بها نحو تسع ملايين فرنك وكميات من المجوهرات، وذلك فى حماية الفرنسيين، وتوجه إلى إيطاليا، ثم وصل إلى مصر والتقى بمحمد على باشا الذى لم يحسن الترحيب به، لتهاونه فى الدفاع عن مملكته، وتسببه فى سقوط إحدى الممالك الإسلامية فى أيدي المستعمرين أعداء الإسلام.

دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر وموقف العرب ورجال القبائل عقب ذلك:

ولم يلبث أن دخل الفرنسيون مدينة الجزائر، فلما رأهم الجزائريون المسلمون احتشدوا أمام باب منزل أحمد الجزائرى، وصاحوا قائلين:

«حيث أنه لا بد من هلاكنا وإعدام أرواحنا، فالأولى لنا أن نموت ونحن على بابك»^(٧).

(٧) أحمد الجزائرى، وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون الجزائر. ص ٣٣،

ويذكر أحمد الجزائري، أنه لما رآهم على هذه الحال، ضاق صدره، ورأى من الواجب أن يذل نفسه ويتوجه إلى القائد العام الفرنسي، ليشفع فيهم عنده، ولا زال يتضرع بين يديه، حتى استجاب لتوسلاته، وحصل منه على أمر مضمونه الأمان لكل من أراد الخروج من المدينة، أو دخولها من المسلمين، والإعلان بالآذان للصلاة، كما كان جاريا من قبل، وأخذ منه هذا الأمر، وعرضه على القناصل، فأقروه ووقعوا عليه، وختموه بأختامهم.

ثم عاد إلى الأهالي المجتمعين أمام بيته، وقرأ عليهم هذا الأمر، وقال لهم:

«إن مدينة الجزائر قد خرجت من أيدينا، ونسأل الله تعالى أن يديم لنا سلطاننا، فإن له في كل وجهة وجه إليها طرفه مدينة رحل إليها من أهل المدينة، ومع ذلك فإنني لا أنخلف عن الجهاد في سبيل الله ما دمت حيا، ولا أتوانى عنه إن شاء الله تعالى متى رأيت المسلمين نغزو إليه».

ولقد ظن العرب ورجال القبائل أن الجيش الفرنسي قد دخل إلى المدينة الجزائر عنوة، وأن المدينة قد أصبحت مسرحا لأعمال السلب والنهب.

ولكى لا يتركوا شيئا للفرنسيين، بادروا بتخريب بيوتهم الريفية، وكسروا جرار الزيت والسمن، وأضربوا النار في مخازن الحبوب، كما أخذوا الماشية والخيول والبغال وغيرها، وكل ما أمكنهم حمله معهم.

أعمال التخريب والنهب والمظالم التي اقترفها الفرنسيون أثناء دخولهم إلى مدينة الجزائر:

وأثناء دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر، قاموا باقتلاع قضبان الحديد، وحطموا الحمامات المثبتة في أماكنها، ونقلوا ما تبقى سليما من الأدوات المختلفة إلى الأسواق، حيث قاموا ببيعه على مرأى من الأهالي.

كما استولى الفرنسيون على أموال على أموال الخزانة العامة، ومن ضمن الاختلاسات مبلغ عشرين ألف فرنك، كانت مودعة في صندوق خاص بالمصاريف اليومية.

وقد سرق الجنود الفرنسيون ستين رطلا من الذهب وكميات من الفضة، من دارسك العملة، بعد أن اقتحموها.

ومن بين التجاوزات التي ارتكبها الفرنسيون، أن القائد الفرنسي «بورمون»، قد طلب من قنصل السويد إخلاء منزله في حي «بوزريعة»، الذي كان يستعمله للنزهة والراحة، وذلك لوضع فوهات المدافع في فتحات تحفر في جدرانها، لاستعمالها في إطلاقها على برج «مولاي حسن».

ولم يهتم الفرنسيون بالوثيقة التي وقعها القائد الفرنسي، عند تسليمه المنزل، وتقضى بدفع تعويض عن الأضرار المحتملة، فقد اختلست جميع الأشياء الثمينة التي كان يضمها هذا المنزل الجميل، كما قطعت أشجار الحديقة وتم تخريبها.

وقد لزم القائد الفرنسي «بورمون» الصمت، عندما طالبه القنصل بالتعويض عن هذه التلفيات، فأخبر حكومته التي دعتة أن يقدم شكواه إلى الحكومة الفرنسية، ولم يعرف مصير هذه القضية.

وعند دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر، أمرت سلطات الاحتلال الأعيان وأعضاء الحكومة يسلموا منازلهم إلى الجيش الفرنسي ليسكنها ضباطه، فسكن القائد «لوفيردو» في منزل إبراهيم. أغا قائد الجيش السابق.

وسكن ضابط كبير آخر في منزل باي قسنطينة بمدينة الجزائر، وقد تصرف هذا الضابط في جميع محتويات هذا المنزل الثمينة، وباعها بمبلغ لا يتجاوز ٢٢٠٠ فرنك لليهودي «ابن دران».

كما حصل كثير من أعمال الإتلاف والسرقات في المنازل الأخرى.

وقد استفاد اليهود كثيرا من شراء أثاث المنازل وتحفها بثمان بخس، ومن ذلك أن اليهودي يعقوب البكري، قد اشترى أثاث ومحتويات منزل وكيل الخرج بمبلغ أربعة آلاف فرنك، وتقدر قيمتها الحقيقية بحوالي خمسين ألفا من الفرنكات.

وكانت هناك حالات كثيرة من هذا النوع، بيعت فيها محتويات منازل أثرياء الجزائر المسلمين، من كبار ورجال الدولة وغيرهم، بثمن بخس لليهود الذين حصلوا على أرباح طائلة من وراء هذه الصفقات.

كما نهب الفرنسيون ميناء الجزائر، وخربوا حدائق المدينة، والمنازل المخصصة للترفيه والاستجمام، وبنشوا أرضية غرف هذه المنازل بحثا عن كنوز وهمية، وقد اضطروا أصحاب الأملاك إلى بيع هذه المنازل بثمن بخس للفرنسيين.

ويقدر البعض جملة ما استولى عليه الفرنسيون من أموال وغيرها، بنحو ١٥٠ مليونا من الفرنكات، وهو ما يعادل تكاليف حملتهم على الجزائر.

استيلاء الفرنسيين بسهولة على المدن الساحلية ثم تعرضهم لمقاومة عنيفة عند توغلهم إلى الداخل:

وقد تضافرت عدة عوامل ساعدت الفرنسيين في الاستيلاء على المدن الساحلية، بمساعدة الأسطول الفرنسي الذي كان يسيطر على الشواطئ الجزائرية، فبعد سقوط مدينة الجزائر - التي كان أهلها يعتبرونها صعبة المثال - ظن كثير من الجزائريين أن الجيش الفرنسي لا يمكن أن يقاوم.

ويضاف إلى ذلك، تعسف باي تيطرى مصطفى أبى مرزاق، وابتزازه للمواطنين، بعد أن نصب نفسه باشا على إيالة الجزائر بأكملها، مع تعاون بعض كبار المسؤولين الجزائريين مع السلطات الفرنسية، ومنهم آغا العرب حمدان ابن أمين دار السكة، الذى صحب القائد العام الفرنسي «كلوزيل»، أثناء غزوه لمدينة المدية.

وفى الطريق لغزو المدية، لم تلق القوات الفرنسية أية مقاومة، فقد انسحب معظم المعارضين للغزو الفرنسي إلى الجبال ذات المسالك الوعرة.

وعندما دخل القائد الفرنسي «كلوزيل» مدينة المدية، وزع على سكانها منشورات تؤكد الوعود التى قدمها القائد السابق «بورمون».

وبعد ذلك استولى الفرنسيون على أملاك الأتراك التي كانت تحت تصرف الحكومة السابقة في المدينة.

ثم انسحبت القوات الفرنسية من المدينة، بعد أن عين «كلوزيل» مصطفى بن عمر بايا عليها، وكلفه بجمع الضرائب حسب الطريقة التي كانت متبعة من قبل، ولم يترك معه حامية كافية، وقد تعرضت حياته للخطر من جانب البدو الذين رفضوا أن يدفعوا الضرائب المطلوبة.

وعندما اقتربت القوات الفرنسية من بلدة البليدة، هرب سكانها من البدو إلى الجبال المحيطة بها، فدخلها الفرنسيون بسهولة، ثم غادرونها بعد أن تركوا بها حامية قليلة، وسرعان ما انقضى عليهم السكان الجيليون، وكادوا يفتكون بهذه الحامية، بمساعدة بعض السكان الذين بقوا في البلدة، لولا تعجيل القائد الفرنسي «كلوزيل» بالعودة من مدينة المدينة التي انتقل إليها بقواته بعد مغادرتهم البليدة، فتفرق السكان الجيليون إلى الجبال.

وعندئذ ارتكب الجنود الفرنسيون مذبة رهبة بسكان البليدة، طالت حتى النساء والصبيان والأطفال، وقد عم السلب والنهب جميع أرجاء البليدة، وأمتد ذلك إلى السكان الذين لجأوا إليها من مدينة الجزائر، عقب استيلاء الفرنسيين عليها.

وبعد ذلك غادر «كلوزيل» بقواته البليدة، وعاد إلى مدينة الجزائر، وأظهر النشوة والبهجة بهذا الانتصار، الذي نسبته إلى نفسه.

وقد أجمع «كلوزيل» بأعضاء المجلس البلدي، الذين أقبلوا لتهنئته بالعودة منتصرا، وطلب إليهم جمع خمسين ولدا من أنباء أعيان السكان، لكي يرسلهم إلى فرنسا كرهائن، وليدرسوا اللغة الفرنسية هناك، وبرز هذا الطلب بأنه «من أجل طمأنة ضميره وراحة باله، واعطائه الدليل على ثقتهم بالحكومة الفرنسية».

ولكن هذا الطلب لم يجد استجابة من الجزائريين، لأنه قد بنى على الظلم والاستبداد.

مقاومة عنيفة للفرنسيين في قسنطينة حتى استسلامها سنة ١٨٣٨ بعد سقوط آلاف الضحايا:

وبعد أن استولى الفرنسيون على المنطقة الساحلية بسهولة، توغلوا في الداخل ولكنهم واجهوا مقاومة عنيفة، قبل أن تستب لهم الأمور.

وقد ظلت مدينة قسنطينة عاصمة الأقاليم الشرقية، تقاوم الفرنسيين طوال سبع سنوات، ظهرت أثناءها بطولات رائعة للجزائريين، وتكبد العدو خسائر فادحة خلالها.

وفي عام ١٨٣٦ منى الفرنسيون بهزائم نكراء أثناء حصارهم لمدينة قسنطينة، على أيدي القائد الجزائري «علي بن عيسى»، مما أثار حنق الحكومة الفرنسية، التي سارعت بعزل الجنرال «كلوزيل»، وعينت مكانه الجنرال «دوبروسوار».

وعلى أثر عقد الهدنة بين قوات الأمير عبد القادر الجزائري والقوات الفرنسية، في منتصف عام ١٨٣٨، عاود الفرنسيون الهجوم على قسنطينة، بعد فشلهم الذريع في اقتحامها من قبل، وذلك بعد أن وصلتهم إمدادات كبيرة من فرنسا، وخاصة أن ولاية قسنطينة لم يرد ذكرها في معاهدة تافنا، التي عقدت في ذلك الوقت بين الأمير عبد القادر والفرنسيين، لأن قسنطينة كانت خارج الأقاليم التي يسيطر عليها الأمير عبد القادر الجزائري.

وقد اشتدت المقاومة ودام الحصار والقتال عدة أيام، حتى انفتحت ثغرة في سور المدينة نفذت منها القوات الفرنسية، ودارت المعارك بداخل المدينة في الشوارع والبيوت لمدة ثلاثة أيام، حتى استطاع الفرنسيون السيطرة على المدينة، بعد أن سقط آلاف الضحايا من الجانبين، وكان على رأس القتلى الفرنسيين، قائد الحملة الجنرال «دأم مريمون» والجنرال «بريكو»، والقومندان «كومب»، كما أصيب القائد «لامور يسيير» بجراح بليغة. وبإخضاع مدينة قسنطينة، استطاع الفرنسيون أن يمدوا سيطرتهم على المقاطعات الشرقية بأكملها.

سيطرة الفرنسيين على المناطق الداخلية في نهاية عام ١٨٤٧، وتأخير إحكام سيطرتها على الجزائر إلى ما بعد عام ١٨٧١ :

ولم يتمكن الفرنسيون من بسط سيطرتهم على المناطق الداخلية إلا في نهاية عام ١٨٤٧، بسبب المقاومة الشديدة للشعب الجزائري بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري، واستمر ذلك حتى اضطر إلى الاستسلام في ديسمبر سنة ١٨٤٧، تحت ضغط الأساليب الوحشية التي مارسها الفرنسيون.

ومع ذلك فلم تخمد مقاومة الجزائريين، وإن كانت قد اتخذت طابعا قريبا أكثر منه طابعا قوميا، فعلى فترات متقطعة، اندلعت عدة ثورات عارمة ضد الفرنسيين في الجزائر العاصمة، وزواوة، وقسنطينة وغيرها. ولم يستطع الفرنسيون إحكام سيطرتهم على أنحاء الجزائر إلا بعد عام ١٨٧١، وذلك على أثر صدور المراسيم الاستثنائية الفرنسية، التي أباحت اعتقال كل من يشك في ولائه لفرنسا من الجزائريين مع مصادرة أملاكهم ونفيهم إلى الخارج.

وتقدر حملة الخسائر البشرية لفرنسا قبل أن يستقر احتلالها للجزائر، بمقتل مائة ألف جندي فرنسي على الأقل.

الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

منذ البداية فتحت فرنسا أبواب الجزائر على مصراعيها أمام المهاجرين الفرنسيين، رغم أن فرنسا لم تكن في ذلك الوقت مزدهمة بالسكان. وحتى عام ١٨٣٩ لم يتجاوز عدد المهاجرين ٢٥ ألفا، معظمهم من الفلاحين. وفي عام ١٨٤٠ صدر قرار ينظم عمليات الاستيلاء على الأراضي في الجزائر، وشمل ذلك نزع أملاك الذين قاوموا الاحتلال الفرنسي.

وفي عام ١٨٤٤ صدر قرار بالاستيلاء على الأراضي الخالية من المباني، والتي لا يستطيع أصحابها تقديم مستندات تثبت ملكيتهم لها قبل يولية سنة ١٨٣٠، ونظرا لعدم وجود نظام لمستندات الملكية بالجزائر من قبل، فقد اكتفى

بإثبات استغلال هذه الأراضي بصفة شخصية، في الفترة السابقة على الغزو.
وفي عام ١٨٤٥ فرضت الحراسة العسكرية على أملاك الذين يحاولون القيام بأعمال معاوية للإستعمار الفرنسي.

ومنذ ذلك الوقت نشطت هجرة الفرنسيين إلى الجزائر، بدافع الأزمات الإقتصادية والثورات المتتالية التي شهدتها فرنسا حينذاك.

وحتى عام ١٨٤٨ بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر ١٠٩ ألف نسمة، لم يكن بينهم من الفرنسيين سوى ٤٧ ألفاً، ثم تزايدت أعداد المهاجرين الفرنسيين بعد ذلك، بعد أن استقر الحكم الفرنسي بالجزائر.

الإستغلال الإقتصادي الفرنسي في الجزائر:

وقد بدأت فرنسا باستغلال الجزائر على نطاق واسع، فاهتمت بزراعة الحبوب وخاصة القمح الذي بلغ إنتاج البلاد منه ٣ مليون أردب، كان يصدر أغلبه إلى فرنسا، ويعتمد الأهالي في غذائهم غالباً على الشعير والشوفان. كما أهتم الفرنسيون بإنتاج الخضروات وخاصة البطاطس التي كانت تجد إقبالا في الأسواق الفرنسية.

وقد أولى الفرنسيون عنايتهم بزراعة الكروم، الذي شغل مساحة مليون فدان، كانت تنتج ١٨ مليون هكتولتر من النبيذ.

وبلغ إنتاج الجزائر من زيت الزيتون ٨٠٠٠ طن، ٢٨ ألف طن من الموالح، و ١٢٠٠ طن من التين، و ١٠ آلاف طن من البلح.

أما الغابات، فقد استولى عليها الفرنسيون كلها باعتبارها ملكاً للدولة. وكانت جميع مناجم المعادن بالجزائر في أيدي الفرنسيين، وتنتج الحديد والفوسفات والفحم والبتروول.

ولكن المصدر من إنتاج الجزائر من المعادن إلى فرنسا لم يتجاوز ١١٪ من صادرات الجزائر، ومنها ١٢٠ ألف طن من الفوسفات.

ولم تشجع السلطات الفرنسية إقامة صناعات متقدمة في الجزائر، حتى لا تتنافس الصناعات الفرنسية.

وكانت جملة الأموال المستثمرة في الصناعة بالجزائر ٢٠ مليون جنيه، وعدد العمال المشتغلين فيها ٦٥٠ ألف طن عامل، ولم تجد الصناعة في الجزائر حماية كافية، وكان استهلاك إنتاجها المحلي ضئيلا بسبب انخفاض المستوى الإجتماعى للوطنيين.

وكانت فرنسا تستحوذ على ثلاثة أرباع صادرات الجزائر التى بلغت فى عام ١٩٥٣ ١٤٠ مليون جنيه، وكان نصيب فرنسا من واردات الجزائر فى هذا العام وقدرها ٢١٧ مليون جنيه، ٤٠٪ منها. وكان يتحتم نقل منتجات الجزائر على سفن فرنسية.

إضفاء الطابع الفرنسى على التعليم فى الجزائر:

كان التعليم فى الجزائر يقوم على أساس فرنسى بحت، وحتى عام ١٩٤٧ كانت الفرنسية هى لغة التعليم الوحيدة، ثم اعتبرت اللغة العربية إحدى لغات الإتحاد الفرنسى.

وحتى عام ١٩٠٤ لم يكن يصرح لأحد من الجزائر بين بإدارة مكتب أو مدرسة، ثم أصبح لهم افتتاح المدارس بعد الحصول على ترخيص بذلك.

وفى عام ١٩٥٠ كان عدد المدارس الإبتدائية بالجزائر ألفى مدرسة، تضم ٢١٠ ألف طالب فرنسى، و ١٧٧ ألف طالب جزائرى، وبلغ عدد الطلبة فى التعليم العالى ٥٥٨٠ طالبا، بينهم ٤٢٨٠ طالب فرنسى.

وحتى ذلك الوقت لم يكن فى الجزائر سوى ثلاث مدارس بحرى التعليم فيها باللغة العربية.

الإحتلال الفرنسي لتونس

بعد أن احتلت فرنسا الجزائر تطلعت إلى بسط نفوذها على تونس، وشجعها على ذلك سهولة غزو تونس من جهة الحدود الربية مع الجزائر.

الحالة في تونس قبيل إحتلال فرنسا لها:

شهدت تونس فترة تقدم وازدهار محدودة في عهد الباي محمد الصادق الذى تولى العرش سنة ١٨٥٩، وشرع فى إدخال إصلاحات دستورية وعمرانية على غرار المتبع فى الدول الأوروبية.

وكان يعاونه فى ذلك الوزير الأول خير الدين باشا، الذى أطلع على مظاهر الحضارة الغربية فى أوروبا، وسعى لنقلها إلى تونس، كما حاول الحد من التدخل الأجنبى فى شئون البلاد الداخلية.

وقد بدأ الباي محمد الصادق فى عام ١٨٦١ بتقديم دستور للشعب حدد فيه صلاحياته فى الحكم، ومسئوليات الوزراء، وأنشأ مجلسا تشريعيا باسم «المجلس الكبير» إختص بتعيين أعضائه، وجعل له حق الإشراف على أعمال الباي ووزرائه، وحق الموافقة على الميزانية، وإصدار التشريعات. ولكن فى واقع الأمر كانت هذه الإصلاحات الدستورية شكلية، إذ كان الوزراء وأعضاء المجلس النيابى أدوات طيعة فى يد الباي، فهو الذى يعينهم ويملك عزلهم.

كما أن سكان المدن كانوا يعارضون فى منح الأجانب المزيد من الامتيازات، وهؤلاء كانوا يرفضون أن يتساووا مع الوطنيين، ولم يقبلوا وخاصة الإيطاليين، الخضوع للقوانين المدنية.

أما الإصلاحات العمرانية التى اعتمزم الباي إدخالها، فقد تطلبت نفقات كثيرة، بالإضافة إلى كثرة نفقاته الشخصية وبناء القصور، ونفقات الحملة التى أرسلها للمشاركة فى حرب القرم إلى جانب تركيا، مما أرهق ميزانية الدولة، وخاصة بعد إبطال تجارة الرقيق، وأعمال القرصنة فى البحر، فاضطر الباي إلى عقد القروض مع بعض الدول الأجنبية بأرباح فاحشة.

أزمة القروض وبدء التدخل الأجنبي في تونس:

وكان بخضوع الباي لإغراءات الارتباطات المالية الأجنبية، على نحو ما فعل خديوى مصر، «قد وضع الحبل على رقبة مثله، ولكن تطور الأمور في تونس كان أسرع منه في مصر.

وفي عام ١٨٦٢ بلغت هذه القروض ٢٨ مليون فرنك، وفي العام التالي عقدت حكومة الباي قرضا جديدا قيمته ٣٥ مليون فرنك بفائدة قدرها ١٢٪، ومع ذلك فقد نهب رئيس الوزراء والسماصرة معظم هذا المبلغ، ولم يدخل الخزانة منه سوى ٥,٦٤٠,٠٠٠ فرنك.

والعلاج الموقف فرضت الحكومة ضرائب جديدة أدت بدورها إلى اندلاع الثورة في عام ١٨٦٤، فاندفعت من جديد لطلب المزيد من القروض.

وفي ذلك الوقت انتشر وباء الكوليرا والتيفوس بين السكان في المدن الساحلية، وأعقب ذلك تفشى المجاعة.

وفي عام ١٨٦٥ عجزت الحكومة عن سداد فوائد الديون، فتدخلت الدول الأجنبية، وتم دمج الديون البريطانية والفرنسية والإيطالية في دين واحد قيمته ٤٠ مليون جنيه خص بريطانيا منه ١٦ مليون جنيه، وخص إيطاليا ١٤ مليون جنيه، وخص فرنسا ١٠ مليون جنيه، وذلك بفائدة ١٢٪.

ومع ذلك، فلم تستطع الخزانة سداد شيء من هذا الدين، ولا مرتبات الموظفين، أو النفقات المطلوبة الأخرى.

ومتذ عام ١٨٦٨ أصبح الباي عاجزا عن دفع فوائد ديونه، ففرضت عليه الدول التي زودته بمصارفها بالقروض إنشاء صندوق الدين، الذي يتولى الإشراف على المالية التونسية، وقد حدث مثل ذلك في مصر فما بعد.

وقد تألقت لجنة مالية مختلطة، استهدفت تنظيم الإيرادات والمصروفات، لضمان دفع أقساط وفوائد الديون.

وفى عام ١٨٦٩ تشكلت لجنة إدارية جديدة برئاسة أحد المختصين التونسيين، وذلك إلى جانب اللجنة المختلطة التي تولت الإشراف على التنفيذ.

وقد تمكنت اللجنة من تجميع الديون مرة أخرى فى دين واحد قيمته ١٦٠ مليون جنيه، بفائدة قدرها ١٢,٥٪، ثم تخفض المبلغ إلى ١٢٥ مليون جنيه بفائدة ٥٪.

ولأجل ضمان حقوق الدائنين، قسمت إيرادات الولاية وقدرها ١٣ مليون جنيه إلى قسمين متساويين، خصص أحدهما الخدمة الدين.

وقد تعرضت اللجنة للمتعاب التي عرقلت عملها، بسبب المنافسة بين الدول الدائنة، وخاصة بين فرنسا وإيطاليا، ومحاولات القناصل العمل على زيادة نفوذ دولهم، واتصالهم بالتجار الدائنين فى ذلك، والشكوى من أعضاء اللجنة إذا عارضوا مشروعاتهم.

الإميازات الأجنبية فى تونس:

وكان يعيش فى المدن الساحلية فى تونس عدد كبير من الأجانب معظمهم من الإيطاليين والفرنسيين، وتبع ذلك تطبيق الإميازات الأجنبية فى تونس، التى نصت على أن تسرى عليهم قوانين بلادهم، ويحاكمون أمام محاكم خاصة بهم.

وفى عام ١٨٧٤ أنشئت المحاكم المختلطة لمعالجة سواء استغلال الإميازات الأجنبية من جانب كثير من الأجانب، ولكن فرنسا وإيطاليا عارضتا فى إنشاء هذه المحاكم، ففشلت فى مهمتها.

وكانت إنجلترا بدورها تعمل على حماية حقوق الأجانب فى تونس، وخاصة بعد أن حصلت الشركات البريطانية على كثير من الإميازات، مثل مد خطوط السكك الحديدية بها.

وقد فشلت محاولات الوزير خير الدين للحد من التدخل الأجنبى فى

تونس، وانتهى الأمر بعزله فى سنة ١٨٧٧، بضغط من الدول الأجنبية، وخاصة فرنسا، وبعد ذلك ازدادت الأطماع الأجنبية فى تونس.

التنافس بين إيطاليا وفرنسا للاستيلاء على تونس:

كانت تونس محل تصارع كل من فرنسا وإيطاليا وإنجلترا، بسبب موقعها الجغرافى فى مركز وسط من البحر المتوسط، ولصلاحيه سواحلها لإقامة موانئ وهامة عليها.

ولكن المنافسة حول تونس كانت على أشدها بين إيطاليا وفرنسا.

موقف إيطاليا:

كان لإيطاليا جالية كبيرة فى تونس، بلغ عددهم نحو ١٠ آلاف من الإيطاليين، شملوا معمرين وتجار حرفيين.

ولكن أغلب المستوطنين الإيطاليين لم يكن يمتلكون رؤوس أموال كبيرة، مما جعل دورهم فى الحياة الإقتصادية أقل من المطلوب.

كما أن موقع تونس يجعلها أقرب إلى إيطاليا من الدول الأخرى، ولذلك كانت إيطاليا ترى أنها أحق بتونس من فرنسا.

ومنذ عام ١٨٦٤ كانت إيطاليا ترغب فى الاستيلاء على تونس، وتأسيس مستعمرة بها، بسبب قربها منها، وأن استيلاء أية دولة أخرى عليها يهدد إيطاليا بشكل مباشر.

وقد تشجعت إيطاليا فى هذا الاتجاه على أثر هزيمة فرنسا فى حربها ضد بروسيا سنة ١٨٧٠.

وفى عام ١٨٧٦ حصلت إيطاليا على تأييد النمسا لخطتها فى تونس، وصرح وزيرها خارجيتها بأن دولته لا تعارض فى التدخل الإيطالى فى تونس.

وقد أوعزت الحكومة الإيطالية إلى قنصلها فى تونس أن يفاقم الباي فى أمر حماية إيطاليا لتونس، ولكن تدخل القنصل الفرنسى بحكم صداقته لرئيس

وزراء الباي، قد أدى إلى فشل الاتصالات الإيطالية في ذلك.

وفي ذلك الوقت أخذت إيطاليا توطد أقدامها في تونس، وتحاول قطع الطريق على فرنسا فيها، فبذلت الإعانات للمدارس الإيطالية في تونس، واهتمت بنشر الدعاية المعادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق الصحف العربية.

كما تمكنت إحدى الشركات الإيطالية من شراء سكة حديد تونس - حلق الوادي من شركة بريطانية، مثل ذلك أحد جوانب الصراع على المصالح الاقتصادية في تونس بين إيطاليا وفرنسا.

ولكن إيطاليا حينذاك لم تكن على درجة كافية من القوة للدفاع بمفردها عن مصالحها في تونس.

وكانت إنجلترا تفضل أن تقع تونس في أيدي فرنسا بدلا من إيطاليا، وخاصة أنها لم تكن ترغب في أن تسيطر دولة معينة وهي إيطاليا - على جانب مضيق صقلية.

موقف فرنسا:

كانت فرنسا تتطلع إلى السيطرة على تونس كخطوة طبيعية بعد استيلائها على الجزائر في عام ١٨٣٠، وخاصة أنه لا توجد حدود طبيعية تفصل بين الولايتين، وتنقل القبائل البدوية بينهما عبر الحدود والمصطنعة.

وكانت سياسة فرنسا ترمي إلى إبعاد نفوذ تركيا المباشر عن تونس، وكانت تحرص على التعامل مع باي تونس كملك مستقل، وقد احتفلت باستقباله في حفاوة عندما زار باريس في سنة ١٨٤٠، مما أثار احتجاج الوزير التركي.

وكان القنصل الفرنسي لا يفتأ يبه الباي إلى سياسة انحلترا التي تعارض استقلاله، وتعامله على أساس أنه تابع لتركيا، وفي نفس الوقت لم تشجع تركيا على زيادة نفوذها في تونس، حتى لا يؤدي ذلك إلى إنقاص حقوق الأجانب فيها. وبخاصة بعد أن حصلت الشركات البريطانية على كثير من الإمتيازات في تونس.

وقد بدأ نفوذ فرنسا يتسرب إلى تونس منذ عهد الباي أحمد باشا.

وبعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في سنة ١٨٧٠، أرادت أن تفيق بسرعة من تلك الضربة الشديدة، بإقامة إمبراطورية لها وراء البحار، تعوضها عن الخسارة التي لحقت بها.

وبعد ظهور قوة «بسمارك» الذي رأت فيه إنجلترا «نابليوناً جديداً»، أرادت أن تتقرب إلى فرنسا، واتفقت الدولتان على اقتسام النفوذ في البحر المتوسط، لمنع تسرب النفوذ الروسي إليه.

وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ الذي أعقب الحرب البلقانية، وافقت إنجلترا وألمانيا على إطلاق يد فرنسا في تونس، مقابل تغاضي فرنسا عن غزو إنجلترا لجزيرة قبرص، بموجب الاتفاق البريطاني التركي الذي عقد بين الدولتين مؤخراً، ولقاء تأييد فرنسا لموقف إنجلترا من المسألة الشرقية.

أما ألمانيا التي عرضت على إنجلترا إعطاء تونس لفرنسا، ووجدت ترحيباً بذلك في الدوائر السياسية البريطانية، فكانت تريد أن تصرف أنظار فرنسا عن المطالبة بإعادة مقاطعتي الألزاس واللورين إليها، واللتين سبق أن ضمتا إلى ألمانيا عقب حرب عام ١٨٧٠

وقد شجع «بسمارك» المسئولين الفرنسيين على العمل في سنة ١٨٧٩،
قائلاً:

«اعتقد أن الكمثرى التونسية ناضجة، وأن الوقت قد حان لكم لقطفها، ويمكن لهذه الفاكهة الإفريقية الآن أن تعطب أو يسرقها آخر إذا ما تركتموها وقتاً طويلاً على الشجرة»^(١).

ولكن فرنسا ترددت لمدة ثلاث سنوات في القيام بهذه المغامرة، خشية أن تقع الخصومة بينها وبين إيطاليا، مما يضعف مركزها في سياسة القارة الأوروبية، وحتى تتبين بجلاء نيات ألمانيا.

(١) بييررنوفان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (في القرن التاسع عشر) ص ٥١٥.

وفي ذلك الوقت زادت إيطاليا من تحركاتها في تونس، حتى أن «روستان» قنصل فرنسا ذكر في سنة ١٨٨٠ أن الوقت قد حان لإنهاء هذه المسألة، إذا لم يكونوا يرغبون في ترك إيطاليا «تقطع الأعشاب من تحت أرجل فرنسا».

وبعد فوز شركة إيطالية بامتياز مد خط حديدى في تونس، سارعت فرنسا بدفع مشروعاتها في تونس، حيث صرح وزير خارجية فرنسا بأن «تونس إنما هي امتداد للجزائر»، مما أثار حملة من السخط في إيطاليا على فرنسا، شنّها أعضاء المجلس النيابى من أجل المحافظة على المصالح الإيطالية في تونس، ولو على حساب الصداقة الفرنسية.

وعلى أثر ذلك أعادت فرنسا محاولتها لإقناع الباي بمزايا الحماية الفرنسية في يناير سنة ١٨٨١، وكان الباي قد سبق أن رفض في يولييه سنة ١٨٧٧ مشروع المعاهدة الذى قدمه القنصل الفرنسى في تونس.

وكان الباي مستعد لقبول الحماية في ذلك الوقت بسبب الإضطراب المالى الذى تعاني منه البلاد، ولكنه كان يعترض على الإحتلال العسكرى. وأرادت فرنسا أن تسرع بالعمل، وخاصة أن إنجلترا قد بدأت تضيق بالنفوذ الفرنسى، برغم الوعود التى سبق أن أبداها السياسيون البريطانيون بالموافقة على فرض الحماية الفرنسية على تونس.

وقد تشجعت فرنسا في تنفيذ خطتها بسهولة غزو تونس من جهة الحدود البرية مع الجزائر التى تخضع لها منذ عام ١٨٣٠.

مبررات فرنسا لغزو تونس:

ولم ينقص فرنسا سوى إيجاد مبرر لغزو تونس، فعهدت بذلك إلى قنصلها في تونس الذى لم يلبث أن كتب إلى حكومته مشيراً إلى اعتداءات قبائل «الكرومين» وهى من القبائل البربرية التى تحتفظ بطابعها القبلى، وبحريتهم فى التنقل، ولم يربطهم بالعاصمة سوى خيط واهم من الولاء، وكثيراً ما وقعت الحروب بينهم وبين الجزائريين مستخدمين أسلحتهم المتخلفة، وكانت الدسائس الإيطالية تعمل بين هذه القبائل، وعلى أثر ذلك سارعت فرنسا باتهام قبائل

«الكرومين» التي تسكن فى شمال غربى تونس، بإختيار حوالى ٣٠٠ من أفرادها الحدود إلى الجزائر فى أوائل سنة ١٨٨١، حيث قتلوا أربعة من عمال السكة الحديدية الأجانب، وسرقوا بعض المواشى.

وقد تذرعت فرنسا بهذه الحجة لاحتلال تونس، ولم تهتم فرنسا بعروض الباي لتهدئة الموقف، ومع نية الغدر والعدوان زعمت فرنسا أنها لا تقصد سوى تأديب هذه القبائل.

خط سير الحملة:

وقد أعدت فرنسا لغزو تونس حملة من نحو ٧٥ ألف جندى، تحت قيادة الجنرال «فورجيمول»، وخصصت لنفقاتها خمسة ملايين ونصف مليون من الفرنكات.

وفى ٦ إبريل سنة ١٨٨١ أبلغ الباي بأن القوات الفرنسية ستعبر الولاية، وتطلب معاونتها لإنجاز مهمتها، فأمر الباي جيشه بعدم التصدى للقوات الفرنسية، ورفع الأمر إلى الدول الأجنبية.

وفى نهاية إبريل عبرت الحدود التونسية فرقتان فرنسيتان باتجاه العاصمة ومدينة الكاف، ووصلت بعض وحدات الأسطول الفرنسى إلى ميناء بنزرت، واستولت عليها بدون مقاومة، ثم تقدمت إلى العاصمة وحاصرتها، ولم توجه فرنسا إنذارا أو إعلانا بالحرب على تونس.

سلبية موقف الدولة العثمانية وامتناع الدول الأجنبية عن مساعدة الباي:

وفى هذه الأثناء كانت الدولة العثمانية عاجزة عن التدخل، وخاصة بعد هزيمتها فى حربها ضد روسيا سنة ١٨٧٧، فالتفت بتقديم مذكرات الاحتجاج ضد فرنسا، وأجرت بعض الإتصالات الدبلوماسية.

أما الدول الأجنبية الأوروبية، فقد رفضت مساعدة باي تونس، ونصحته بالاعتدال.

إتفاقية باردوسنة ١٨٨١ :

وفي ١٢ مايو سنة ١٨٨١ اضطر الباي إلى التوقيع على معاهدة «قصر باردو» تحت ضغط الجنرال «بريار» قائد جيش الاحتلال الفرنسي.

وتنص هذه الإتفاقية على حرية فرنسا في احتلال المراكز التي تراها ضرورية لاستتباب الأمن والسلام، والإمساك بزمام الإدارة المحلية التي ترها لازمة لأداء مهمتها.

كما فرضت الإتفاقية الحماية الفرنسية على المصالح والرعايا التونسيين بالخارج، وقيدت من حرية الباي في التعاقد مع الدول الأجنبية، كما ألزمته بعدم إدخال أسلحة أو مهمات عسكرية للبلاد حتى لا تتسرب للجزائر.

كذلك نصت على تعيين وزير فرنسي مقيم في تونس لمراقبة تنفيذ ما تضمنته المعاهدة.

وبذلك فقد كرست هذه الإتفاقية الاحتلال الفرنسي لتونس، وصرح الباب العالي بأنه لا يعترف بهذه المعاهدة.

وقبل إلتقاء الباي بالجنرال الفرنسي بيوم واحد، اجتمع بمستشاريه وبينهم عدد من رجال القضاء والفتوى، وانقسم الرأي بين الاستسلام والمقاومة، ثم انفض الاجتماع، وخرج الباي غاضبا، وقدم أثر الاستسلام ووقع على المعاهدة.

وعقب ذلك أعلن كثير من أفراد الجيش التونسي العصيان، وصمموا على الثورة والجهاد.

فرنسا وحكومة الباي تحاولان خداع الشعب التونسي:

وقد حاولت فرنسا وحكومة الباي خداع الشعب التونسي بالزعم أن هذه الإتفاقية إنما هي معاهدة للصدقة وحسن الجوار، وليست معاهدة لتثبيت الاحتلال الفرنسي لتونس.

ولكن ذلك لم ينطل على الشعب التونسي، فقد تفجر الشعور الوطني غضبا على الباي، وأسرته الخونة، الذين باعوا البلاد للفرنسيين، وتنادى جموع الشعب إلى الجهاد، ودارت عدة معارك ضد الباي وجنوده، وضد الغزاة الفرنسيين، استشهد فيها الآلاف من أبناء الشعب.

معاهدة المرسى الكبير سنة ١٨٨٣ :

وفى ٨ يونه سنة ١٨٨٣ اضطر الباي على الذى خلف أخاه محمد الصادق بعد وفاته سنة ١٨٨٢ ، إلى التوقيع على معاهدة «المرسى الكبير» .

وفى هذه المعاهدة أقر الباي وضع بلاده تحت الحماية الفرنسية، وخول المقيم العام الفرنسى كافة السلطات فى تونس، الذى أصبح يمثل فرنسا فيها، وله حق تقديم المشورة إلى الباي، ويلتزم الباي بقبولها.

وقد اقتصر دور الباي بعد ذلك على ختم الأوامر التى يبعثها إليه الفرنسيون، وبدون مناقشتها، لضمان الحصول على راتبه، ومخصصاته التى حددها له الفرنسيون، وأصبحت فرنسا تحكم البلاد باسم الباي «من أعلى مستوى إلى أدناه» .

الإدارة الإستعمارية الفرنسية فى تونس :

وعقب توقيع معاهدة «المرسى الكبير»، أسرع فرنسا بإلغاء المجلس التشريعى، وعهد بإصدار التشريعات إلى الباي، مع ضرورة توقيع المقيم الفرنسى على المراسيم التى يصدرها قبل تنفيذها.

وفى سنة ١٨٩٦ أعادت فرنسا المجلس التشريعى، بعد أن قصرت عضويته على الفرنسيين، وجعلت عدد أعضائه ٣٦ فقط، وكان الغرض منه تنسيق جهود الجالية الفرنسية، مع جهود سلطات الاحتلال الفرنسى من أجل استنزاف موارد البلاد.

وفى سنة ١٩١٧ منحت فرنسا التونسيين حق العضوية فى هذا المجلس لأول مرة، وحدد ممثلوهم بعدد ١٦ عضوا فقط، ويتولى القيم العام الفرنسى بينهم.

وفى سنة ١٩٢٠، وبعد أن ضاقت الحكومة الفرنسية بمواقف الأعضاء التونسيين فى هذا المجلس، أقدمت على تقسيم المجلس إلى قسمين؛ أحدهما خصص للفرنسيين، والآخر يختص به التونسيون.

وعندما اشتدت الحركة الوطنية بتونس فى سنة ١٩٢٢، عمدت فرنسا إلى إلغاء هذا المجلس واستبدلت به «المجلس الكبير»، ويتكون من ٥٢ عضوا فرنسيا،

و ٢٦ عضوا تونسيا، تقوم الغرفة التجارية والزراعية بانتخابهم.

وفي سنة ١٩٤٥ جعل عدد الفرنسيين مساويا لعدد الأعضاء التونسيين بالمجلس، ولكن هذا المجلس لم يكن له أية سلطة سياسية، واقتصرت اختصاصاته على تقديم الاقتراحات في الشؤون الاقتصادية، ومناقشة الميزانية دون أن يكون له الحق في الموافقة عليها أو رفضها.

السلطة التنفيذية:

وكانت السلطة التنفيذية تتمثل في الوزير الأول، ويقوم بمعاونته مديرو أو محافظو النواحي.

وفي البداية، كان هناك وزير واحد إلى جانب الوزير الأول، كان يطلق عليه «وزيرا لقلم من أجل التعليم».

وفي سنة ١٩٢١ أنشئت وزارة للعدل، ثم انشئت في سنة ١٩٤٥ وزارة للشؤون الاجتماعية، وفي سنة ١٩٤٦ أصبح عدد الوزراء ستة، وكان إلى جانب كل وزير مستشار فرنسي آراؤه واجبة التنفيذ.

الإستغلال الإقتصادي الفرنسي في تونس:

منذ البداية، وجه الفرنسيون عنايتهم للاستيلاء على الأراضي الزراعية، وأصدروا التشريعات اللازمة لذلك.

وقد بدأ الفرنسيون بالاستيلاء على الأراضي المملوكة للدولة، فالأرض البور، ثم أرض الغابات، فالأراضي التي بأيدي الأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ثم أرض القبائل، وأخيرا أراضي والأوقاف.

أما الثروة المعدنية في البلاد، فقد سلمت إلى الشركات الفرنسية لاستخراجها واحتكارها.

كما قامت الشركات الفرنسية بجميع المجالات الصناعية، بالإضافة إلى احتكار الفرنسيين للنشاط التجاري، الذي جعل من تونس موردا هاما لجلب المواد الخام اللازمة للصناعات الفرنسية، وسوقا لتصريف المصنوعات الفرنسية.

وكانت المصنوعات الفرنسية تدخل تونس بدون رسوم جمركية، بينما رفعت الرسوم الجمركية على المصنوعات الأجنبية الأخرى.

وبذلك، فقد كسدت الصناعات التقليدية التي كانت مزدهرة في تونس قبل الاحتلال، كما تحول صغار الفلاحين إلى أجراء، بعد أن استولى المستعمرون الفرنسيون على معظم الأراضي الخصبة.

محاولة إضفاء الطابع الفرنسي على التعليم والثقافة في تونس:

وفي مجال التعليم استبدعت اللغة العربية واستبدلت بها اللغة الفرنسية، وخضع التعليم للنظم الفرنسية.

كما جعلت مدة التعليم الإبتدائي طويلة، واقتصرت التعليم الثانوي على مدرسة واحدة، هي المدرسة الصادقية، بالإضافة إلى المدرسة العلوية لتخريج المدرسين.

وقد انحصرت الثقافة العربية والدينية في جامع الزيتونة، الذي كان ينفق عليه من موارد الأوقاف.

ولقد وجدت الثقافة الفرنسية إستجابة من أبناء البورجوازيين الذين فقدوا الشعور الوطني، وأصبحوا يتعالون على جماهير الشعب.

وكانت فرنسا تعمل على إبعاد تونس عن مجال الدول العربية، والثقافة العربية، وحاولت إضفاء الصبغة الفرنسية البحتة عليها.

إحتلال فرنسا للمغرب (مراكش)

المغرب تحت حكم الأشراف السعديين في القرن السادس عشر:

تحت حكم الأشراف السعديين خلال القرن السادس عشر، استطاع المغرب أن يقضي على النفوذ البرتغالي، ويقلل من الخطر الأسباني.

كما استطاع أن يحافظ على استقلاله بعد خضوع ليبيا وتونس والجزائر والدول العربية الأخرى للحكم العثماني، وفوق ذلك أرغم الدولة العثمانية على اتباع سياسة حسن الجوار معه.

وفي عهد السلطان منصور السعدي تمكنت قواته من عزو السودان الغربي والصحراء، كما شق الطرق للقوافل التجارية من داخل إفريقيا إلى البحر المتوسط، وكانت تحمل الذهب ضمن متاجرها.

المغرب تحت حكم الأشراف العلويين في القرون السابع عشر:

وفي عهد السلطان إسماعيل العلويين، توطدت دعائم الدولة، وتمكن جيشه القوى بين انتزاع طنجة من أيدي الإنجليز، وخلص ثغور المغرب الباقية في أيدي الأسبان.

كما صار للمغرب في عهده شخصية دولية مرموقة، حيث كانت له علاقات مع الدول الكبرى، ومنها فرنسا، إذ كان السلطان إسماعيل يتبادل الهدايا والرسائل مع ملك فرنسا لويس الرابع عشر، حتى وقع في نزاع شديد معه.

المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر (مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠ وحكم السلطان عبد العزيز):

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر أصبح المغرب محل أطماع الدول الأوروبية المختلفة، وبسبب تنافسها للسيطرة على المغرب، عقد مؤتمر مدريد سنة ١٨٨٠، الذي تقرر فيه المحافظة على استقلاله، وتركه مفتوحا للتجارة الحرة أمام جميع الدول.

وفي هذه الفترة بدأت حالة المغرب في التدهور، وخاصة منذ عهد السلطان مولاي عبد العزيز (١٨٩٤ - ١٩٠٨)، الذي تميزت إدارته بالضعف، بالإضافة إلى انصرافه هو وحاشيته إلى حياة اللهو والترف، والإسراف في الإنفاق وبناء القصور.

ونظرا لحاجته المال، فقد أثقل كاهل الشعب بالضرائب الباهظة، ثم اضطر إلى الإقتراض من الدول الأجنبية، وخاصة في أعوام ١٩٠٣ و ١٩٠٥ و ١٩٠٦، وكانت فرنسا أكثر هذه الدول تشجيعا للسلطان على عقد القروض حتى تراكم الديون عليه، مما يمهّد للتدخل الأجنبي في شئون المغرب.

وبسبب ضعف السلطة الحاكمة في المغرب، انقسم إلى المناطق تسمى

«مناطق المخزن»، وهى المناطق التى كان أهلها يخضعون للحكومة، «ومناطق السبى»، أى «مناطق الفوضى»، ولا يخضع سكانها للسلطة الحاكمة، وتشمل مناطق الريف فى الشمال، ومناطق الأطلس الأوسط، والأطلس الأعلى، ومنطقة السوس فى أقصى الجنوب.

الصراع حول المغرب وجهود فرنسا التمهيدية لاحتلاله:

كانت مسألة المغرب الوحيدة التى شكلت تهديدا خطيرا للمسلم العام، ولم يكن ذلك لما يمتلكه المغرب من موارد معدنية، وخاصة فى منطقة الريف فحسب، بل لإمكانيات المكاسب الإقتصادية الهامة، التى يمكن أن تنتج عن عملية «تجديد» البلاد، التى تتيح الفرص لمشروعات بناء السكك الحديدية، وإعداد الموانئ، وغير ذلك.

بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لموقع المغرب الذى يملك واجهة على البحر المتوسط، وواجهة أخرى على المحيط الأطلسى، ويرتبط ذلك بمراقبة الطرق البحرية الكبرى، لضمان حرية المرور فى مضيق جبل طارق، وحرية حركة الملاحة على الطريق البحرى بين أوروبا ورأس الرجاء الصالح.

وبالنسبة لفرنسا، إلى جانب ذلك، رغبتها فى ضمان أمن الجزائر بحد سيطرتها على المغرب، وأن تمنع المشروعات الممكنة لدولة كبرى أخرى فى هذه المنطقة.

وقد بدأت فرنسا بحد نفوذها بالوسائل «الكلاسيكية» فى المغرب، ومنها تقديم المساعدات المالية لسلطان المغرب، الذى لا تعترف بسلطته بعض القبائل المغربية، لدعم الموارد المالية التى يتطلبها تنظيم إدارة دولته، وتزويده بالمدرسين العسكريين لتطوير جيشه، لمواجهة القبائل التى تتمرد على سلطته.

ولكن هذه السياسة قد أصطدمت بمقاومة بريطانيا التى كانت تضع فى حساباتها دائما مصالحها التجارية القائمة والمستقبلية فى المغرب، وحرصها الدائم على حمايتها لطرق الملاحة البحرية.

كما حددت هذه السياسة مصالح أسبانيا التى كانت منذ القرن السادس عشر، تمتلك

عدة مراكز استراتيجية Prdsides، على الساحل الشمالي للمغرب، وقد ساعدت بريطانيا أسبانيا على التقدم بمطالبها في إقليم الريف، لكي تمنع فرنسا من بسط سيطرتها على سواحل شمال إفريقيا من الجزائر إلى مضيق جبل طارق.

كذلك تسببت في إثارة ألمانيا، التي جاءت متأخرة عن عملية «تقسيم العالم»، ولم تكن ترغب في أن يسوى بدونها مصير «البلاد الجديدة»، والتي كانت مستقلة حتى ذلك الوقت.

وعلى أثر ذلك، أخذت فرنسا تمهد لاحتلالها للمغرب، بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية المعنية بأمور المغرب، للحصول على موافقتها على خطواتها المقبلة.

معاهدة عام ١٩٠١ بين فرنسا وإيطاليا:

وقد بدأت فرنسا بعقد معاهدة مع إيطاليا سنة ١٩٠١، لترضيتهما وصرف أطماعها عن التدخل في المغرب.

الاتفاق الودي الإنجليزى الفرنسى فى إبريل سنة ١٩٠٤:

كما حصلت فرنسا على موافقة بريطانيا بشأن خطتها في المغرب، وذلك في الاتفاق الودي الذى أبرم بين الدولتين فى إبريل سنة ١٩٠٤، وبموجبه تنازلت بريطانيا عن معارضتها، وسمحت لفرنسا بحرية العمل، وبسط نفوذها على المغرب، مقابل موافقتها على إطلاق يدها فى حرية كاملة فى مصر، والكف عن المطالبة بحلاء جيوشها عنها.

وقد أثار هذا الإنفاق إستياء ألمانيا التى سعت لفض التقارب بين الدولتين الغربيتين.

الاتفاق الفرنسى الأسبانى فى أكتوبر سنة ١٩٠٤:

وقد تخلت فرنسا عن جزء بسيط من المغرب لأسبانيا، فى الاتفاقية التى عقدت بين الدولتين فى أكتوبر سنة ١٩٠٤، وحددت فى بنودها السرية اقتسام المغرب فيما بينهما، فاختصت أسبانيا بمنطقة الريف الساحلية، واختصت فرنسا

بالباقى، وتشكل القسم الأكبر من المغرب.

وبعد إبرام هذه الإتفاقية، أعلنت الدولتان رغبتهما فى المحافظة على استقلال المغرب تحت حكم سلطانه.

موقف ألمانيا ومؤتمر الجزيرة سنة ١٩٠٦ :

وكانت فرنسا ترى أن ألمانيا ليس لها أية مصالح فى المغرب، ولذلك كانت ترغب فى إيعادها، أثناء المفاوضات التى أجرتها فرنسا مع إنجلترا وأسبانيا.

أما ألمانيا فكانت لا تكف عن معارضة إلتجاهات فرنسا فى المغرب، وظهرت سياستها بوضوح فى مارس سنة ١٩٠٥، أثناء زيادة الإمبراطور «غليوم الثانى» لمدينة طنجة، حيث جعل من نفسه حاميا لاستغلال المغرب، وألح على السلطان عبد العزيز أن يحافظ على استقلال بلاده، وأن لا يسمح لأية دولة بامتيازات خاصة فى بلاده.

وعلى أثر هذه الزيارة نشبت أزمة دولية كبرى، استمرت أكثر من عام، وفى البداية فكرت الحكومة الألمانية فى المطالبة بجزء من المغرب، ثم تخلت عن ذلك، ورفضت رفع يدها على التدخل فى المغرب، نظير تعويض يقدم لها، وأعدت خطة تتمثل فى «تدويل» المسألة المغربية، لوضع حد لأطماع الدول الأوروبية فى المغرب.

ولم تكن الحكومة الألمانية ترغب فى الدخول فى حرب بشأن هذه المسألة، ولكنها استخدمت التهديد لإرغام الحكومة الفرنسية على قبول عقد مؤتمر دولى لبحث موضوع المغرب، وفى ٦ يونيه سنة ١٩٠٥ قبل «دوفيه» رئيس وزراء فرنسا، فكرة المؤتمر.

عقد المؤتمر فى الجزيرة بأسبانيا وظروفه ومقرراته:

قبل إنعقاد المؤتمر لم يكن هناك وفاق بين بريطانيا وألمانيا، وخاصة منذ عقد الإتفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا فى ابريل سنة ١٩٠٤، الذى أثار حنق الحكومة الألمانية، وسعت لفصم عرى هذا الاتفاق.

ولكن المحاولة الألمانية قد باءت بالفشل، وتدعم الوفاق الودى بين بريطانيا وفرنسا، ومنذ مايو سنة ١٩٠٦ ازداد شعور بريطانيا بالقلق، عندما شهدت البرامج الإنشائية للبحرية الألمانية لتنمية قدرات ألمانيا العسكرية، واعتبرت «الخطر الألماني» أشد خطورة على الوفاق الأوروبي، نتيجة لضعف روسيا العسكرية فى ذلك الوقت.

وأثناء انعقاد المؤتمر الدولى فى الجزيرة الخضراء بأسبانيا، قرب جبل طارق، خلال الفترة من يناير إلى إبريل سنة ١٩٠٦، ساد التضامن الدبلوماسى بين الوفود المشاركة فيه.

ولكن السياسة الألمانية لم تحقق النتائج التى كانت تتوقع أن تحصل عليها من «تدويل» المسألة المغربية، فقد أيد وجهة نظر فرنسا كل من بريطانيا وأسبانيا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، ولم يعارضها سوى ألمانيا والنمسا. وفى الظاهر أعلن المؤتمر المحافظة على استقلال المغرب، وسيادة سلطانه، ووحدة أراضيه، بينما ثبت نفوذ فرنسا فى المغرب، واعترف لأسبانيا بنفوذها فى منطقة الريف.

كما أقر المؤتمر إنشاء قوة بوليسية فى الموانئ المغربية، وعهد بذلك إلى فرنسا وأسبانيا.

خطوات الاحتلال الفرنسى للمغرب:

كانت فرنسا تتلمس الأعذار لتشرع فى احتلال المغرب، فعل أثر اغتيال طبيب فرنسى فى جنوب البلاد، تدخلت قواتها واستولت على مدينة وجدة فى شمال شرق المغرب.

كما أخذت فرنسا تثير القبائل على الحدود الشرقية للبلاد، حتى تجد وسيلة للتدخل، وعندما اعتدى نفر من الأهالى على بعض العمال الأوروبيين العاملين فى شركة أوروبية للإنشاءات، تعطلت فرنسا بذلك وسيرت قواتها التى احتلت الدار البيضاء ومنطقة الشاوى، ثم الرباط.

وفي عام ١٩٠٨ اضطر السلطان عبد العزيز إلى التخلي عن العرش، وخلفه السلطان عبد الحفيظ.

وفي مارس سنة ١٩١١ ثارت القبائل ضد السلطان عبد الحفيظ، وهاجمت مدينة فاس، فاستنجد السلطان بفرنسا التي أخذت تزيد من سيطرتها على البلاد وبحجة ضمان ديونها على المغرب.

وما لبثت فرنسا أن أرسلت قوة فرنسية تمكنت من دخول مدينة فاس العاصمة في نفس الشهر.

ولم تتمكن فرنسا من الاستيلاء على خنيفرة في منطقة الأطلس الأوسط، إلا في شهر يونيو سنة ١٩١٤، بسبب مقاومة سكانها من قبائل زيان.

كما لم تتمكن القوات الفرنسية من الاستيلاء على منطقة تازا إلا في عام ١٩١٧، بسبب مقاومة «سي عبد الملك» ورجاله، وهو ابن أخ الأمير عبد القادر الجزائري، وكان يعيش في هذه المنطقة، ولم يستتب الأمر لفرنسا في منطقة الأطلس الأوسط إلا فيما بعد عام ١٩٣٣.

أزمة أغاريو:

وقد اعتبرت ألمانيا احتلال القوات الفرنسية لمدينة فاس، تجاوزا للحدود التي رسمتها معاهدة الجزيرة، ويمثل تهديدا لمصالحها في المغرب، فعاودت الاحتجاج من جديد.

وكانت المصالح الاقتصادية هي الدافع الرئيسي للعمل الذي أقدمت عليه ألمانيا.

وفي فبراير سنة ١٩٠٩ قبلت ألمانيا أن «تعترف لفرنسا بكل حرية عمل للمحافظة على النظام في المغرب، وبشرط تقسيم أرباح الإستغلال الإقتصادي للبلاد»^(١).

(١) بيرنونقان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (في القرن التاسع عشر). ص. ص.

ولكن هذا التعاون بين المصالح المادية للدولتين لم يتحقق كما كانت تأمل ألمانيا.

وفي ٥ مايو و ١٢ يونيو سنة ١٩١١ قدم وزير الدولة للشئون الخارجية الألمانية للإمبراطور، تقارير اشرح له فيها أنه «من المؤكد أن فرنسا لن تقدم عروضاً لها قيمتها إذا ما اقتصرَت ألمانيا على مجرد الاحتجاج، ولكن فرنسا، في حالة احتلال ألمانيا لميناء مفرى، ستقدم اقتراحات مقبولة، رغبة منها في الوصول إلى انتهاء مثل هذا الاحتلال».

وتبعاً لهذه النصيحة، وفي أول يولييه سنة ١٩١١، أرسلت ألمانيا السفينة الحربية «باتر»، وهي سفينة صغيرة، إلى ميناء أغادير بالمغرب، في مظاهرة حربية، وكان المقصود من ذلك مجرد «أخذ ضمان» يمكنه أن يجبر فرنسا على منح تعويض مناسب لألمانيا.

وقد تعللت ألمانيا في ذلك، بقيام بعض الثورات المحلية التي زعمت أنها تهدد عمالها ورعاياها في المغرب.
تسوية الخلاف بين فرنسا وألمانيا:

وخلال هذه الأزمة التي امتدت أربعة أشهر، وقفت بريطانيا إلى جانب فرنسا، وقطعت المناقشات الدبلوماسية الشاقة تهديدات بالحرب ثلاث مرات.
وما قلل من ادعاءات ألمانيا، إعلان الحكومة البريطانية في ٢٥ يولييه سنة ١٩١١، إمكانية تدخلها المسلح في حالة نشوب حرب فرنسية ألمانية.

وفي نهاية الأمر، تمت تسوية هذه الأزمة في ٤ نوفمبر سنة ١٩١١، بعقد إتفاقية بين الدولتين، اضطرت فيها ألمانيا إلى الاعتراف بالحماية الفرنسية على المغرب، مقابل تنازل فرنسا لها عن القسم الداخلي من الكونغو الفرنسية، شملت جزءاً من الكاميرون، بالإضافة إلى شريط من الأرض يطل على المحيط الأطلسي، يضم التوجو، فأضافتهما ألمانيا إلى أملاكها في إفريقيا.

وبذلك أمكن تصفية هذا النزاع الخطر الذي استمر نحو ست سنوات، وعقب ذلك أعلن «جوزيف كايو» Goseph Caillaux رئيس الوزراء الفرنسي،

مولد «عهد جديد» فى العلاقات الفرنسية الألمانية.

كما ودد الإمبراطور «غليوم الثانى» نفس هذا الانطباع، وقال للملحق العسكرى الفرنسى «يمكننا سويا أن نفعل ما نرغب فى كل العالم».

ولكن ظروف هذه التسوية، ومظهر العنف الذى سبقها، جعل قطاعا من الرأى العام فى فرنسا يرفض هذا الأمر، وعاب على الحكومة قبولها التفاوض تحت التهديد، بينما نسبت الأوساط الإستعمارية الألمانية إلى المستشار الألمانى، أنه كان «ضعيفا»، وأنه لم يحصل على «تعويض» كاف.

عقد معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب سنة ١٩١٢ :

وعلى أثر اضطراب الأحوال الداخلية، وطلب السلطان عبد الحفيظ المعونة من فرنسا، فقد استغلت هذه الفرصة، وعرضت على السلطان توقيع معاهدة بفرض حماية فرنسا على المغرب، وتم ذلك فى ٣٠ مارس سنة ١٩١٢. وقد استثنى من هذه المعاهدة منطقة طنجة، ومنطقة الريف الساحلية التى كانت محل نفوذ أسبانيا.

معارضة شعب المغرب لمعاهدة الحماية واندلاع الثورة فى فارس وتنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش لإبنه يوسف :

وقد لقيت هذه المعاهدة معارضة شديدة من جانب شعب المغرب، الذى اعتبرها خيانة للدين والوطن.

وفى فاس ثار الأهالى وقتلوا كثيرا من الفرنسيين والأوروبيين الآخرين، فكلفت فرنسا الجنرال «ليوتى» بإخماد الثورة، وتثبيت الحكم الفرنسى، وكانت فرنسا قد عينته مقيما عاما لها فى المغرب.

وقد حدثت عدة معارك بين الفرنسيين والوطنيين قبل أن يتمكن الفرنسيون من إخماد الثورة.

وعلى أثر ذلك، اضطر السلطان عبد الحفيظ للتنازل عن العرش لإبنه مولاي

يوسف، وهو جد الحسن الثانى ملك المغرب الحالى.

إقتسام المغرب بين فرنسا وأسبانيا:

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢، اتفقت فرنسا وأسبانيا على تحديد منطقة النفوذ فى المغرب كل منهما، فاختصت أسبانيا بمنطقة الريف الساحلية على البحر المتوسط، ويرأسها خليفة يعينه سلطان المغرب، ويخضع لرقابة المندوب السامى الأسبانى، وتخول له الحقوق التى يمارسها سلطان المغرب فى منطقته التى سميت بالمنطقة الخليفة.

وقد أختصت فرنسا بباقي أجزاء المغرب، باستثناء منطقة طنجة.

وضع نظام دولى لمنطقة طنجة:

ولمنطقة طنجة أهمية خاصة بسبب قربها من جبل طارق، ومدخل البحر المتوسط. ولذلك تنافست الدول الأوروبية الكبرى على امتلاكها، ومنها أسبانيا وفرنسا وإنجلترا.

وكانت الدول الأوروبية الأخرى تعارض فى وقوع طنجة فى منطقة نفوذ أى من هذه الدول، ولذلك حاولت أن تضع لها نظاما دوليا لإدارتها.

وقد وضع هذا النظام الدولى المحايد لطنجة سنة ١٩٢٣، وينص على أن تشكل هيئة المراقبة التنفيذية من ممثلين عن فرنسا وأسبانيا وإنجلترا، ومندوب عن سلطان المغرب.

ويعين لطنجة مجلس تشريعى من ٢٥ عضوا يمثلون الجاليات الأجنبية والمسلمين واليهود، ويكون من حق هيئة الرقابة منع تنفيذ القرارات التى يصدرها هذا المجلس.

كما يعين للميناء حاكم إدارى فرنسى، يساعده معاونان، أحدهما أسبانى، والآخر إنجليزى.

ولما قامت الحرب العالمية الثانية أنهت أسبانيا النظام الدولى لمنطقة طنجة،

وضمتها إلى منطقة النفوذ الأسباني.

وبعد انتهاء الحرب اضطرت أسبانيا إلى سحب قواتها من طنجة، حسب طلب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وأعيد إليها النظام الدولي من جديد.

وعندما نال المغرب إستقلاله، ضمت إليه طنجة، وصارت جزءا من المملكة المغربية.

سياسة فرنسا الإستعمارية في المغرب:

شجعت فرنسا على هجرة كثير من المواطنين الفرنسيين إلى المغرب، ومكنتهم من الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخصبة، والسيطرة على الثروات المعدنية.

كما أسندت إلى الفرنسيين تنفيذ المشروعات الإقتصادية والعمرانية.

وقد دأبت فرنسا على تعيين الفرنسيين في الوظائف الكبيرة والمناصب الهامة، بينما اقتصر تعيين الأهالي الوطنيين في الوظائف الصغيرة.

كما اتبعت فرنسا أسلوب الإستغلال الإقتصادي، الذي انتهجته في تونس الجزائر.

وكذلك حاولت بث التفرقة بين السكان، لتتمكن من بسط سيطرتها على البلاد، فسمعت للتفرقة بين عناصر السكان من العرب والبربر.

رنا تمنع تطبيق النظم الإسلامية في مناطق البربر الجبلية:

وكان البربر يعيشون على المرتفعات وفوق الجبال، ورغم قلة تمسكهم العروبة، فقد عرفوا بغيرتهم على الإسلام منذ فتح الأندلس، وكانت سياسة رنا تستهدف منع انتشار الإسلام، وعدم تقوية نفوذ أتباعه.

وفي ١١ سبتمبر سنة ١٩١٤، وتحت ضغط المارشال «ليوتي»، صدر رسوم أو «ظهير» ينص على أن المناطق التي يسكنها البربر، ستظل تحكم طبقاً نادات وتقاليد البربر.

وكانت هذه السياسة تعنى منع تطبيق النظم الإسلامية فى مناطق البربر
الجبلىة، خشية انتشار اللغة العربىة، وانصهار المغاربة فى بوتقة واحدة، مما يزعم
النفوذ الفرنسى بالمغرب.

وتبعاً لذلك، أنشأ الفرنسيون إدارات خاصة فى المناطق الجبلية التى تخضع
لسيطرتهم، وأقاموا فيها مجالس محلية، وجعلوا العرف والتقاليد أساسى التقاضى
فيها.

كما أنشأوا فى هذه المناطق عددا من المدارس لتعليم أبناء سكانها، ويقوم
بالتعليم فيها عدد من الفرنسيين، وبعض رجال القبائل الجزائريين، وأبعدت اللغة
العربىة عن التدريس فى هذه المدارس.

وقد أصبحت اللغات الرسمية فى هذه المناطق، هى اللغة الفرنسية،
واللهجات البربرية.

وكان لهذا الاتجاه خطورة كبيرة، فقد مس معتقدات الأهالى، وعارضه قادة
العرب، والقوى الوطنية فى البلاد، مما اضطر فرنسا فيما بعد، إلى الإعلان أن
مسألة تطبيق «الظهير البربرى»، هو أمر إختيارى، ويرجع إلى رغبة رجال القبائل
البربرية أنفسهم، وكان ذلك تراجعا من جانب فرنسا فى هذه السياسة.

الإحتلال الإيطالي لليبيا

تطلعات إيطاليا الإستعمارية:

دخلت إيطاليا ميدان الإستعمار بعد أن استكملت وحدتها سنة ١٨٧٠، حيث برز الشعور بضرورة الحصول على مكان لهذه الدولة الناشئة بين الدول الكبرى التي كانت تتحكم آنذاك في مصير العالم، وتتقاسم ثرواته وأراضيه.

وكان «كريسبي» رئيس الحكومة الإيطالية في ذلك الوقت، ومن أشد المتحمسين للتوسع الإستعماري - يقول «ما فائدة الوحدة إذا لم تضمن لنا القوة والعظمة».

وفي البداية كانت إيطاليا تطمح في احتلال تونس، متعلقة في ذلك بأسباب استراتيجية وتاريخية واقتصادية، بالإضافة إلى وجود جالية إيطالية كبيرة بها، كانت تعد أكبر الجاليات الإيطالية في بلدان الشمال الإفريقي. وكان الأمل في الاستيلاء على تونس يراود إيطاليا منذ عام ١٨٦٤، وقبل أن تستكمل وحدتها، إذ كانت تشعر أن استيلاء أية دولة أخرى على تونس سوف يهددها بشكل مباشر، بسبب قرب تونس منها.

وقد تشجعت إيطاليا في هذا الاتجاه على أثر هزيمة فرنسا في حربها ضد بروسيا سنة ١٨٧٠.

وفي عام ١٨٧٦ حصلت إيطاليا على تأييد النمسا لخطتها في تونس. وقد أوعزت الحكومة الإيطالية إلى قنصلها في تونس، أن يفاخ الباي في أمر حماية إيطاليا لتونس، ولكن تدخل القنصل الفرنسي أدى إلى فشل هذه الإتصالات. ولم تكن إيطاليا في ذلك الوقت على درجة كافية من القوة للدفاع عن مصالحها في تونس، في مواجهة فرنسا التي كانت تنافسها بشدة في هذا البلد. وكانت إنجلترا تفضل أن تقع تونس في أيدي فرنسا بدلا من إيطاليا، وخاصة أنها لم تكن ترغب في أن تسيطر إيطاليا على جانبي مضيق صقلية. وفي مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، وافقت إنجلترا وألمانيا على إطلاق يدا فرنسا

فى تونس، مقابل تفاضى فرنسا عن غزو إنجلترا لجزيرة قبرص، ولقاء تأييد فرنسا لموقف إنجلترا من المسألة الشرقية.

أما ألمانيا، فكانت تريد أن تصرف أنظار فرنسا عن المطالبة بإعادة مقاطعة الألزاس واللورين إليها، وللتين سبق أن ضمنا إلى ألمانيا عقب حرب عام ١٨٧٠.

وفى سنة ١٨٨٠ أرادت فرنسا أن تقطع الطريق على إيطاليا التى زادت من تحركاتها فى تونس، فسارعت بدفع مشروعاتها فى تونس، وفى ذلك الوقت صرح وزير خارجية فرنسا بأن «تونس إنما هى إمتداد للجزائر، وهذا التصريح قد أثار حملة من السخط فى إيطاليا على فرنسا.

وفى سنة ١٨٨١ تمكنت فرنسا من بسط سيطرتها على تونس، وأرغم الباي محمد الصادق على التوقيع على «اتفاقية باردو»، التى كرست الاحتلال الفرنسى لتونس.

فما كان من إيطاليا إلا أن اتجهت إلى شرق إفريقية وجنوب البحر الأحمر، وبدأت بتأسيس محطة تجارية لها فى عصب.

وفى سنة ١٨٨٢ أسست إيطاليا مستعمرة فى أريتريا، واستولت على مصوع فى فبراير سنة ١٨٨٥، كما أنشأت مستعمرة أخرى فى الصومال سنة ١٨٩٣، ولكن إيطاليا عجزت عن مد نفوذها فى منطقة كسلا والجبهة، حيث لقيت هزيمة منكرة فى موقعة «عدوة» بالجبهة سنة ١٨٩٦.

تحول إيطاليا نحو ليبيا والتمهيد لغزوها دوليا وداخليا:

ولتغطية هزيمتها بالجبهة، إتجهت إيطاليا إلى ليبيا، وكانت الولاية العربية الباقية تحت الحكم العثمانى فى شمال إفريقيا، واعتقد الإيطاليون أن انتصاراتهم فى ليبيا، سوف تمحو كل العار الذى لحق بهم فى الجبهة.

وفى ذلك الوقت كانت الإمبراطورية العثمانية قد بدأت فى الإضمحلال منذ عام ١٨٤٠، وكان ينقصها إعداد قوات مسلحة حديثة، وبناء أسطول جديد، فى الوقت الذى أرسلت فيه بعض الفرق من الحامية التركية فى ليبيا إلى اليمن لإخماد الثورة التى اندلعت بها.

أما ليبيا، فكانت تعاني من سوء الأوضاع الإقتصادية فى ذلك الوقت،

نتيجة لشدة الجفاف خلال السنوات من ١٩٠٦ إلى ١٩١٠.

وقد بدأت إيطاليا تمهد لغزو ليبيا من الناحية الدولية، وكانت قد جرت محادثات من قبل بين إيطاليا وفرنسا، عرضت خلالها فرنسا إعرافها لإيطاليا بالسيادة على الحبشة، وإطلاق حريتها في التصرف تجاه ليبيا، بشرط اعتراف إيطاليا بالسيادة الفرنسية في تونس، ثم توقفت المحادثات بين الدولتين برفض إيطاليا لهذا المشروع.

وبعد ذلك عادت إيطاليا تبتدى استعدادها للتفاوض مع فرنسا بشأن خطتها في تونس، إذا وعدت صراحة بتأييدها عندما تستولى على ليبيا.

وكانت إيطاليا تخشى من سيطرة فرنسا على البحر المتوسط، وأبدت مخاوفها في ذلك لبريطانيا وألمانيا، وأشارت إلى خطورة ميناء بنزرت في تونس على المصالح البحرية البريطانية والإيطالية.

وأخيرا عرض المفاوضون الفرنسيون على إيطاليا إحتلال ليبيا، بقولهم «نحن نقول للإيطاليين خذوا طرابلس»، وكان ذلك أثناء المحادثات الإنجليزية الفرنسية حول تونس وقبرص.

وكانت ألمانيا تبتدى إستعدادها لتأييد إيطاليا، حتى تستمر في البقاء في الحلف الثلاثي مع النمسا وهنغاريا، ووعدت ألمانيا بمساعدة إيطاليا إذا حاولت فرنسا الاستيلاء على المغرب أو ليبيا.

وفي فبراير سنة ١٨٨٧ وقع بسمارك إتفاقا ثنائيا مع إيطاليا، اعترف فيه بحق إيطاليا في احتلال طرابلس وبرقة.

وفي ذلك الوقت أثرت إيطاليا أن تتجه بأطماعها الإستعمارية صوب شرق إفريقيا، ولكنها فشلت في الاستقرار بهذه المناطق، وبعد ذلك عادت إيطاليا إلى شمال إفريقيا، وكانت تحدها الرغبة في إحياء مجد روما القديم، عندما كانت تسيطر على قطاع واسع من الأراضي الليبية، وبذلك تتحقق لها العظمة السياسية، بما يمكنها من الوقوف على قدم المساواة مع الدول الأوروبية الكبرى لعريقة في مجال الإستعمار.

وفى ذلك الحين أخذت إيطاليا تدعم صلاتها بفرنسا، وخاصة بعد اتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية فى ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ على تخطيط نفوذ الدولتين فى غرب ووسط إفريقيا على أثر حادثة فاشودة وأبلغ السفير الفرنسى فى روما وزير الخارجية الإيطالية بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بمضمون هذا الإتفاق، وذكر أن ولاية طرابلس قد تركت خارج نطاق مفعوله.

وأشار رد الحكومة الإيطالية فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٠، إلى أن إيطاليا لا تمنع إذا قامت فرنسا بتغييرات فى مراكش، وفى هذه الحالة يحق لإيطاليا القيام بإجراء مماثل فى طرابلس وبرقة.

وفى هذا الاتفاق تنازلت إيطاليا عن حقوقها فى تونس على أثر إلغاء فرنسا لإتفاقها التجارى مع باى تونس.

كما حصلت إيطاليا على تأييد بريطانيا وروسيا فى خططها لغزو ليبيا، مقابل إقرار إيطاليا لوضع بريطانيا فى مصر، وموافقة إيطاليا على تجديد إتفاقية عام ١٩٠٢ التى تهم روسيا.

وفى الناحية الداخلية، شرعت إيطاليا تمهد بالوسائل السلمية لغزو ليبيا، من مدة سابقة، ومن أهم هذه الوسائل فتح فرع لمصرف روما فى طرابلس سنة ١٩٠٧، ووكالات تجارية فى بنغازى والمدن الساحلية الأخرى. وقد تمكن هذا المصرف من انتزاع الأراضى الواسعة من أصحابها بعد أن عجزوا عن سداد ديونهم للمصرف وفوائدها الباهظة، فأسس بذلك لإيطاليا قواعد إقتصادية فى البلاد، يمكن أن تتخذ منها ذريعة للتدخل بالقوة.

كما كان هذا المصرف يقوم بالتجسس لحساب الحكومة الإيطالية. وفضلاً عن ذلك، فإن هذا المصرف كان أداة لتنفيذ رغبات الفاتيكان خاصة وأن الكنيسة الكاثوليكية، قد ساهمت بقسم كبير من أموالها فى تأسيسه، وكانت تعول على هذا المصرف لتحقيق خططها البعيدة المدى فى «تقوية نفوذ الكاثوليكية فى إفريقيا، وإضعاف مواقع الإسلام فى أقاليم شمال إفريقيا».

ومن هذه الوسائل المدارس التى فتحتها إيطاليا فى المدن الكبرى، وجعلت

التعليم فيها بالجمان ، بقصد تعليم اللغة الإيطالية ونشر الثقافة الإيطالية فى ليبيا.
وكانت الحكومة الإيطالية تقدم لها المساعدات المالية الكافية، والتي قدرت بنحو ٤٦ ألف ليرة إيطالية سنوياً، فى الوقت الذى لم يكن فى البلاد سوى ٤ مدارس تنقصها المواد الدراسية الحديثة والمدرسين الأكفاء.

ويضاف إلى ذلك إنشاء عدد من المستشفيات والملاجئ للمرضى والفقراء مجاناً، لكسب تأييد وتعاطف الشعب الليبى نحو إيطاليا.

كما كانت إيطاليا تشجع هجرة الإيطاليين إلى ليبيا، والاستيطان بها، والاشتغال بالتجارة مع سكانها، حتى أخذ عددهم يتزايد بها، وكان دعاة الاستعمار فى إيطاليا يعتقدون أن « احتلال طرابلس الغرب سيوجد المنفذ الجيد للمهاجرين »، وإن كان فريق كبير من المهاجرين يفضلون الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن هذه الوسائل أيضاً، حصول بنك روما على تصريح بالتنقيب عن المعادن فى الأراضى الليبية، وذلك فى عام ١٩٠٥، وروج الاشاعات بعد ذلك عن العثور على كميات كبيرة من مختلف الأنوع.

وكانت بعثات الآثار العلمية تجوب البلاد من حين لآخر بحثاً عن الآثار والمعادن، وتخفى نشاطها الإستعماري، ومنها بعثة الكونت «سفورزا» فى ١٩١٠، التى كانت تتظاهر بالبحث عن الفوسفات والتنقيب عن الآثار، بينما كانت تهدف إلى إعداد الخرائط والمعلومات اللازمة للعمليات العسكرية.

كما عملت إيطاليا على الاستفادة من الصراعات والانشقاقات الداخلية، وتدمير الزعماء المحليين من السلطة التركى، مع الاستعانة ببعض العملاء فى برقة وطرابلس.

وفى نفس الوقت سعت إيطاليا لإبعاد المسؤولين الأتراك الذين كانوا يعارضون سياستها، ومنهم والى التركى رجب باشا الذى كان يحذر من تدخل إيطاليا فى شئون ليبيا الداخلية.

كما أخذت إيطاليا تفتعل الأزمات مع الحكومة العثمانية، بدعوى قيامها

بقيادة المصالح الإيطالية في ليبيا، وحركت الرأي العام الإيطالي للدعوة الى التدخل العسكرى فى ليبيا.

وبالفعل أخذت الصحافة الإستعمارية تدعو إلى المبادرة، بغزو ليبيا، وقاد هذه الحركة الحزب الوطنى المتطرف الذى كان يرأسه «كوراديني»، وهو من غلاة الإستعماريين، ومؤلف كتاب «ساعة طرابلس»، الذى تضمن دعوته إلى احتلال ليبيا، وانطباعاته عنها بعد زيارته لها قبل الغزو.

وقد تكون حماس شعبى كبير داخل إيطاليا لغزو ليبيا، ولغزو ألبانيا أيضاً، وقدم المتطوعون أنفسهم لإعادة بناء الإمبراطورية الرومانية. وفى هذا المجال صدر كتاب «أرض ميعادنا» لإيجاد مبررات قانونية لغزو ومهاجمة ليبيا.

وفى ذلك الوقت روج بنك روما الإشاعات بأنه سيبيع مصالحه «للدوتش بنك» الألمانى، لعجزه عن العمل بحرية فى ليبيا، ولا يجد المساعدة من السلطات الإيطالية فى مواجهة تعسف السلطات الإدارية بطرابلس. كما روجت المؤسسات التجارية الإيطالية الإشاعات بأن مؤسسات ألمانية على وشك السيطرة على طرابلس من الناحية الإقتصادية، وأن مفاوضات سرية جارية بين تركيا وألمانيا لتأجير ميناء طبرق للأسطول الألمانى.

وكان الفاتيكان من مؤيدى غزو إيطاليا لليبيا، وقام كبار رجال الدين فيه بمباركة سبحة، واهدوها لتعلق على باخرة قيادة الأسطول الإيطالى من أجل رفع لواء المسيحية فى ليبيا.

أما جماعات الاشتراكيين الإيطاليين، فقد تزعموا حركة معارضة الغزو الإيطالى لليبيا، وقاموا بأكبر حملات الدعاية لتهيج الرأي العام الإيطالى، وهاجموا محطات السكك الحديدية، لعرقلة تحرك القوات الإيطالية، وشل حركة النقل، ووزعوا المنشورات التى تهاجم بنك روما وبنك الفاتيكان ومن ورائهما، وحاولوا الكشف عن الخسائر التى ستعرض لها الخزينة الإيطالية بسبب هذا الغزو.

وفى هذا الشأن أعلن زعيما الاشتراكيين «فيريرى» و«سلفمينتى»، أن «ليبيا ستكون مقبرة للإيطاليين، ولن تكون جنة لأبناء إيطاليا، وفوق ذلك فإن إيطاليا

لن تكون دولة استعمارية بأى حال من الأحوال^(١). وقد اتهم بعض الإشتراكيين بمعاداة المصالح القومية الإيطالية والشعور الوطنى وزج بهم فى السجن.

وأخذت الصحف الإيطالية تشهر بكل من يرفع صوته ضد الحرب والاستعداد لها، وسياسة الحكومة فى هذا الشأن.

وبقصد كسب رأى العام الإيطالى والأوروبى، لتبرير هدف إيطاليا الاستعماري فى ليبيا، فقد عمدت إيطاليا إلى نشر معلومات ملفقة وأكاذيب عن ممارسة الليبيين لتجارة الرقيق، واضطهاد المسيحيين فى ليبيا، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية.

ومن جهة أخرى، زعمت إيطاليا أنها تسعى لنشر العلم والحضارة فى ليبيا، وتهدف إلى تحقيق نصر صليبي جديد فى هذه المنطقة.

وعندما تولى «جيوفانى جيوليتى»، رئاسة الحكومة الإيطالية من جديد فى سنة ١٩١١، كانت مسألة احتلال ليبيا من الأهداف الرئيسية، وكان «جيوليتى» يتزعم المؤيدين لغزو ليبيا، وعمل على كسب تأييد آلاف العمال الإيطاليين، باصدار قانون انتخاب جديد يتيح لهم المشاركة فى الشؤون السياسية. وكان يساعد «جيوليتى» فى هذا الاتجاه، «سان جوليانو» وزير الخارجية، وهو صقلى، وكان أكثر تحمساً واندفاعاً من «جيوليتى».

وفى صيف عام ١٩١١، بدأت الحكومة الإيطالية فى اتخاذ الترتيبات الأخيرة لغزو ليبيا، ووزعت تقريراً على سفاراتها فى أنحاء العالم، حاولت أن تروج فيه ادعاءات مغرضة عن سوء معاملة المواطنين الإيطاليين فى ليبيا والولايات التركية الأخرى، وذكرت الحوادث التى وقعت ضد الأفراد والسفن الإيطالية، ومعاداة السلطات التركية فى طرابلس للمصالح الإقتصادية لإيطاليا، ومعاداة السلطات التركية فى طرابلس للمصالح الإقتصادية لإيطاليا، وخاصة من جانب ابراهيم باشا الوالى التركى الذى وصل طرابلس فى ١٩١٠، وأعلن رسمياً أنه جاء للموقف ضد المصالح الإيطالية.

(١) منصور عمر الشتيوى: الغزو الإيطالى لليبيا، ص ٦٤.

كما اشار هذا التقرير إلى عداء جريدة «المرصاد»، الرسمية في طرابلس، وكثرة تهجماتها على إيطاليا وسياستها، لتثير السكان ضدها وضد مصالحها.

وقد تدرعت إيطاليا لبدء غزوها لليبيا، بالمصاعب التي تواجهها هناك، بتحريض ومساندة من الحكومة التركية، وخاصة منذ بدأ حكم الاتحاديين وزعمت أن التسهيلات والمساعدات التي تعطى لمواطني الدول الأخرى، في حين يحدث الضغط على الأهالي العرب لمنعهم من التعاون مع الشركات الإيطالية.

الخطوات الأولى للاحتلال الإيطالي لليبيا وبدء المقاومة الشعبية:

كانت إيطاليا تدرك أن موانئ ليبيا لا تتوافر فيها التحصينات الكافية، وأن حصونها القديمة لا تستطيع أن تصمد أو تقاوم أى هجوم يقوم به أسطول حديث.

كما أن الحاميات التركية في ليبيا لم تكن على درجة من الكفاية من حيث العدد والتجهيز، بحيث يمكنها مواجهة الغزو الإيطالي، فكان عددها لا يزيد على ٧٠٠٠ جندي، وهو مجموع حاميات طرابلس ومصراته وبنغازي ودرنة وطبرق.

أما الأسطول العثماني بقطعه القليلة القديمة، فلم يكن ليقوى على إعاقة الغزو أو عرقلة العمليات الحربية.

وفي البداية وجهت الحكومة الإيطالية إنذارا إلى الدولة العثمانية، في ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١١، عن طريق السفارة الإيطالية في تركيا، تحملها فيه مسئولية إختلال الأمن، واضطهاد رعاياها ومعارضة نشاطهم، وخاصة في طرابلس وبنغازي، وأن المفاوضات مع الدولة التركية لن تجدى.

وفي هذا الأنداز نبهت الحكومة الإيطالية إلى خطورة الأوضاع في ليبيا، وخاصة بعد وصول البواخر التركية العسكرية إلى طرابلس محملة بالسلاح والعتاد، مما يدفع إيطاليا للقيام بحماية شرفها وكرامتها في ليبيا. وطلبت إيطاليا في الانذار التخلي لها عن ليبيا، والسماح للقوات الإيطالية باحتلالها، وأن تصدر الحكومة التركية أوامرها لسلطاتها الإدارية بعدم المقاومة، وحددت إيطاليا مدة ٢٤ ساعة

للمرد على هذا الأنداز، قبل أن تبدأ العمليات العسكرية للاحتلال.

ولم تقبل الحكومة التركية الإنذار الإيطالى، الذى كتب فى صيغة لا تدع مجالا لحفظ ماء الوجه، أو الإبقاء على القليل من هبة تركيا.

وتم تسليم ردها عن طريق السفارة التركية فى روما، وجاء فيه استعداد تركيا لتقديم تنازلات إقتصادية لإيطاليا فى ليبيا، بشرط عدم المساس بالسيادة التركية، والاتفاقيات التى تربطها بالقوى العالمية الأخرى كما ذكر فى الرد أنه لا يوجد أى خطر على الرعايا الإيطاليين فى ليبيا، وأنه لم تصل غير باخرة واحدة إلى ليبيا، قبل استسلام المذكرة الإيطالية وكانت البخرة (أدرنة) قد وصلت إلى طرابلس فى ذلك الوقت، وعلى متنها كميات من الأسلحة والعتاد الحربى والملابس والتموين، وكانت تتخفى تحت إسم «اتيلى فريدرك»، وترفع العلم الألمانى، وبذلك أمكنها الإفلات من الحصار الذى فرضه الأسطول الإيطالى على ميناء طرابلس.

وبالإضافة إلى الرد على الإنذار الإيطالى، طلبت الحكومة التركية إلى سفرائها فى الخارج «أن يسألوا الدول حسن الوسائط لمنع اتساع الخرق فى مسألة طرابلس الغرب، وهددت بنفى جميع الإيطاليين من البلاد العثمانية إذا احتلت إيطاليا طرابلس الغرب».

وقد أعلنت إيطاليا أن مفعول الإنذار الإيطالى الذى سلم إلى الحكومة التركية، قد نفذ دون وصول رد مقنع عليه، وأنها مجبرة على التدخل لحماية شرفها وهيبتها بكل ما تملك من قوة.

وجاء إعلان إيطاليا للحرب على تركيا فى يوم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١، وهو نفس اليوم الذى تسلمت فيه رد الحكومة التركية، كما رفضت العروض التى قدمتها الحكومة التركية لتسوية هذا النزاع، والاكتفاء بسيادة إسمية لتركيا على ليبيا.

وكان رد الفعل العام ضد إعلان الحرب، يندد بإيطاليا كدولة لا شرف لها، وأنها لم تحترم الإتفاقيات والعهود التى وقعتها من قبل، وتنص على المحافظة على

سيادة أراضي الدولة العثمانية.

وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١١، استقالت الحكومة التركية، بعد تسلمها إعلان الحرب الإيطالي، وبسبب اختلاف وجهات النظر بين أعضائها في هذا الشأن.

ولم يحدث أى شئ لمساعدة تركيا ومعارضة خطة إيطاليا، من جانب الحكومات الأوروبية، باستثناء ألمانيا التي حاولت قبل ذلك، إقناع الحكومة الإيطالية بعدم إعلان الحرب على تركيا، بسبب التزام ألمانيا بحماية جماعة الاتحاد بين الحاكم في تركيا، ولكن دون جدوى.

وقد أبلغ المسئولون الأمريكيون القائم بأعمال السفارة الإيطالية، أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعلن حيادها إزاء هذه الحرب.

وعندما بدأ الغزو الإيطالي، أعلنت بريطانيا وفرنسا حيادهما رسميا

وفي ذلك الوقت لم تكن تركيا مستعدة للحرب ضد إيطاليا، وأرسلت برقية إلى والي طرابلس، يوم ٢٩ سبتمبر، تقول فيها «يجب أن لا تمنع القوات العسكرية الإيطالية إذا خرجت على الشواطئ الطرابلسية وشواطئ برقة، لأن يأخذوا بعض الإمتيازات التي قررت إعطاءها لهم الدولة العلية».

بدء عمليات الغزو الإيطالي لليبيا:

وقد تم إعداد حملة من حوالي ٣٦ ألف جندي بكامل معداتهم وأسلحتهم الحديثة، وتشمل ١٠٢ قطعة من المدفعية، و ٨٠٠ عربة عسكرية، و ٤ طائرات حربية، وضم إليها ٦٠٠٠ حصان، بالإضافة إلى كميات وافرة من المواد التموينية والذخيرة، والوسائل اللازمة للأعمال الهندسية، ومنها جسور الإنزال.

وقد انطلقت هذه الحملة من قاعدة نابولي على فوجين، اعتبارا من ١٠ أكتوبر سنة ١٩١١. وكان الأسطول الإيطالي قد بدأ فرض حصاره على ميناء طرابلس في أول أكتوبر سنة ١٩١١ وطلب إلى القنصل الإيطالي بطرابلس، ترحيل كافة الرعايا الإيطاليين من المدينة، وبدأت الجالية الإيطالية تغادر طرابلس على ظهر زورقي طوريد، برفقة أحد موظفي القنصلية الإيطالية.

وفى يوم ٢ أكتوبر قدّم إنذار للحامية التركية بطرابلس لتسليم المدينة، وبعد أن رفض هذا الطلب، وفى مساء اليوم الثالث من أكتوبر، شرع الأسطول الإيطالى فى دك حصون طرابلس، وتواصل القصف على فترات متقطعة حتى مساء اليوم التالى، وتم تدمير هذه الحصون والمباني المجاورة.

وفى اليوم الخامس من أكتوبر سنة ١٩١١، تمكنت مجموعة من القوات البحرية بقيادة الأميرال «كانى» Cagni من الاستيلاء على طرابلس (المدينة القديمة)، بدون مقاومة تذكر، عقب عملية إنزال جريئة.

وقد عين الأميرال «بورياريتش» Borea Ricci، واليا عاما على المدينة، وبادر بتوجيه بيان إلى السكان العرب يدعوهم فيه إلى الخضوع والولاء لسلطات الإحتلال الإيطالى، وطلب إليهم تسليم أسلحتهم، مع تعهده بدفع مبالغ قيمة لكل من يسارع بتسليم سلاحه، وأمكن جمع حوالى ألفى بندقية.

وعندما بدأ لغزو بعثت الحكومة التركية برقية فى ٣ أكتوبر، تقول فيها «يجب المقاومة ضد العدو فى الاستحكامات الساحلية إلى آخر لحظة، وإذا لم تبقى إمكانية المقاومة فيها، يمكن أن تنسحب القوات إلى الورا للدفاع فيها عن الوطن بشجاعة».

وعلى أثر ذلك خرج نشأت بك قائد الحامية التركية بقواته من طرابلس، وتوجه إلى الدواخل، فى محاولة لإقامة جبهة دفاع فى الجبل الغربى عند غريان، واختار العزيزية مقرا للقيادة العليا.

وكانت تقارير المخابرات الإيطالية تؤكد أن الوطنيين سيبادرون بإستقبال الجيوش الإيطالية الغازية بالعناق والقبيلات، وذلك اعتمادا على عوامل النفور والتذمر من السلطات التركية، والرغبة فى التخلص منها، وخاصة فى المدن الساحلية.

ولكن الإيطاليين كانوا يتوقعون أن يواجهوا بمقاومة السكان العرب، وخاصة من جانب القبائل البدوية فى الدواخل، وفى ذلك يقول رئيس الحكومة

الإيطالية:

«ينبغي أن يضع في تقديرنا السكان العرب الذين يشتهرون بنزعتهم الحربية الفارطة، وبخاصة تلك القبائل البدوية المقيمة بالدواخل، المعتادة على قساوة حياة الصحراء، والتي تعيش في حالة حربية دائمة، وهم عرضة، للتأثر بالنعرات العصبية التي سيلجأ الأتراك إلى إثارتها في نفوسهم دون ريب.

«ثم إن في برقة تنظيماً عسكرياً حقيقياً بزعمامة شيخ السنوسية في الكفرة والجغبوب (المجاهد أحمد الشريف)»^(٢).

استكمال احتلال طرابلس:

وفي يوم ١١ أكتوبر سنة ١٩١١، نزلت قوات الفوج الأول في طرابلس، وكان يتكون من ٢,٢,٥٠٠ رجل، وستة آلاف حصان، و ٧٢ قطعة مدفعية، و ٨٠٠ عربية عسكرية، وقامت القوات الإيطالية بتوسيع دائرة احتلالها، بعد معركة ضارية انتزعت فيها آبار أبي مليانة، لتأمين احتياجاتها من المياه.

كما عملت القوات الإيطالية على إنشاء جبهة هلالية حول المدينة تمتد من أبي ستة وشارع الشط، وتسير بمحاذاة الطريق الدائري (طريق الجلاء حالياً)، عبر الهاني وسيدى المصرى وأبي مليانة، وتنتهى عند قرعى وباب قرقارش، وكانت هذه المواقع ضواحي لمدينة طرابلس.

وقد حاول الجنرال «كانيفا» قائد الحملة، التشبه بنابليون بونابرت، حينما قدم إلى مصر، فوجه نداء إلى المواطنين العرب المسلمين، يؤكد فيه أن جنوده قد أتوا لحماية الإسلام والمسلمين، ويطلب إليهم التسليم بالأمر الواقع، لأن ذلك من إرادة الله.

ولكن خاب ظن «كانيفا»، بعد أن هجم المجاهدون على أبي مليانة لاستردادها من أيدي الغزاة الإيطاليين، في صباح يوم ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١.

وقدر عدد المجاهدين من العرب والترك بحوالى ٥٠٠ رجل، واستخدموا في

(٢) مذكرات جيوليتى، وتعريب خليفة محمد التليسى: الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا.

مجموعهم المدفعية التي جلبوها من الحامية التركية، ثم توقف القتال مع مطلع النهار في ذلك اليوم.

أشهر المعارك في منطقتي طرابلس وبرقة في المرحلة الأولى:

وكانت إيطاليا تسعى لتحقيق الإحتلال العاجل لأهم المدن الساحلية، وهي طرابلس، وبنغازي، والخمس، ومصراته، ودرنة، وطبرق، وزوارة، وبعد ذلك تتخذ منها قواعد إنطلاق نحو الداخل.

ولكن الإيطاليين أصيبوا بخيبة أمل، حين واجههم العرب والأتراك في جبهة واحدة متماسكة، مما عرقل تحركاتهم، ودعاهم إلى جلب المزيد من الدعم، مع تأجيل النزول في مصراته وزوارة إلى فترة أخرى.

ومن أشهر المعارك التي وقعت في منطقتي طرابلس وبرقة، ما يلي:

معركة الهاني:

وفي طرابلس توالى المعارك بعد أسبوع من استرداد المجاهدين لأبي مليانة، ومنذ يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١١ جرت معارك عنيفة، شارك فيها عرب طرابلس وما حولها، إلى جانب الأتراك، وكانوا يركزون هجماتهم على جناح الإيطاليين الغربي، وتأتى قواتهم من جهات سيدى المصرى وحاولوا شق صفوف الإيطاليين وضرب مواقعهم من الخلف.

وقد دارت هذه المعارك في شارع الشط، والمنشية والهاني وسيدى المصرى وعين وزارة، وكانت مدافع الإيطاليين تمطر المنطقة كلها، حتى تهدم معظم منازلها، وانتشرت جثث القتلى في جميع أرض الميدان.

وكان المجاهدون يتدققون على طرابلس من سوانى بن يادم، والعزيزية، وغريان، ومزودة، وقرهونة، والرجبان، والزنتان، والريانية وغيرها، وبلغ عددهم أكثر من ٨٠٠٠ مقابل.

وقد استمرت هذه المعارك في عنف وضراوة لعدة ساعات، واضطر الإيطاليون إلى طلب النجدة من الفيلق رقم ٨٤، وبعدها اضطر العرب للإنسحاب. ١

وكانت خسائر الإيطاليين كبيرة في معارك يوم ٢٣ أكتوبر، بينما عمت الفرحة بين العرب، وخاصة في المدينة القديمة.

ويذكر الجنرال «كانيفا» في تقريره الرسمي، أنه تم إرسال ثلاث سرايا إلى الهانى وشارع الشط، «إلا أن العرب حوطوا الجميع وكبدوهم خسائر فادحة». ويقدر الإيطاليون خسائر العرب بألف قتيل على الأقل، وذكروا أن خسائر الإيطاليين لم يتجاوز ١٣٠ من القتلى.

وقد تربت على معركة (الهانى - الشط) تحطيم معنويات الإيطاليين، وارتدت خطوط دفاعهم في الجهة الشرقية، إلى زاوية الدهمانى وفشلوم.

وعلى أثر ذلك، شن الإيطاليون في اليوم التالى، هجمات عنيفة في عملية قمع صارمة، على أهالى منطقة المنشية، وقد راح ضحيتها العديد من النساء والشيوخ والأطفال.

وقد عمل الإيطاليون على تجريد السكان من السلاح، وأحرقوا عشرات المنازل، وطوقوا مدينة طرابلس من جميع جهاتها، ومنعوا الدخول أو الخروج، ومع ذلك فقد تمكن المجاهدون من القيام بهجوم جديد على مواقع العدو في فجر يوم ٢٦ أكتوبر، حيث جرت معركة (الهانى - أبى ملىان) وكانت معركة بالغة العنف، وتعتبر من المعارك الكبرى في تاريخ الجهاد الليبى، واضطرت القوات الإيطالية بعدها، إلى تضيق جبهتها وخاصة عند المنطقة الشرقية (شارع الشط).

ويذكر أنه أثناء المعركة «قد خرج الأمر من أيدي الضباط الذين حرصوا كثيرا على أن يكون الهجوم نظاميا، ولكنهم كانوا قلة، بحيث لم يكن فى إمكانهم ضبط حماس المجاهدين، واندفع المجاهدون تحت هذا الستار من النار، فاخترقوا خطوط العدو... واستمروا فى تقدمهم إلى أن أشرفوا على المدينة»^(٣).

وأثناء ذلك كان القصف الإيطالى عنيفا من المدافع الميدانية، ومن سفن الأسطول التى كانت تدك أماكن تواجد المجاهدين بمدافعها.

(٣) الشيخ طاهر الزاوى: أعلام ليبيا. ص. ١٢، ١٣.

وقد استمرت المعركة طوال اليوم، واستبسل فيها المجاهدون الذين قال عنهم القائد الإيطالي «كانيفا» «أنهم حاربوا بشجاعة لا يصدقها العقل».

وفي هذه المعركة شارك الطيران «لأول مرة في التاريخ العسكري، وحلق رجاله على ارتفاع ١٨٠ قدما، وزودوا قيادتهم الإيطالية بالمعلومات عن المجاهدين ومراكزهم وتجمعاتهم، وهذا عامل ساعد في كثرة الإصابات لدى المجاهدين».

وفي آخر النهار انسحب المجاهدون إلى أماكنهم، نتيجة للخدعة التي لجأ إليها الإيطاليون، عندما أمسك قائد قوات النجدة الذي أرسل إلى الهاني «بمجموعة من النساء والأطفال والشيوخ العرب الذين صادفهم في طريقة، ووضعهم في مقدمة مجموعته، وعندما وصل إلى الهاني طلب منهم الجلوس على شكل دائرة على الأرض، وعندئذ أوقف المجاهدون إطلاق نيرانهم وهجومهم».

وتبلغ جملة خسائر الإيطاليين في هذه المعركة، حسب تقدير الملازم أول «زيناتو تيتوني» بعدد ١٣ ضابطا، و ١٧٢ جنديا، بين قتيل وجريح.

أما خسائر المجاهدين فكانت كبيرة في هذه المعركة، باعتراف بعض المجاهدين الذين شاركوا فيها.

ويذكر أنه أثناء هذه المعارك، تم اعتقال نحو ١٥٠٠ من المواطنين بينهم نساء وأطفال وشیوخ، ونقلوا على متن باخرتين إلى بعض الجزر الإيطالية، ومنها جزيرة «تراميتي»، وقد تعرض هؤلاء المواطنون الليبيون للمتعاب والمعاملة السيئة في الجزر التي نفوا إليها، واستمروا بها حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية وعقد صلح «أوشي» مع تركيا.

هذا، وقد تواصلت الاشتباكات والعمليات الحربية يوميا حتى يوم ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١١، عندما وقعت معركة (الهاني - سيدى المصرى)، وفي هذه المعركة حاولت القوات الإيطالية استرجاع خطوطها السابقة، بعد أن وصلها المزيد من الدعم من إيطاليا، ووقعت بينهم وبين المجاهدين الليبيين معركة حامية. وفي ٤ ديسمبر سنة ١٩١١، وقعت معركة (عين زارة)، التي أحبط فيها

المجاهدون محاولة للقوات الإيطالية فى التوسع، ثم تمكن الإيطاليون من احتلال تاجوراء، فى ١٣ ديسمبر، وذلك بعد استنزاف الجهد الحربى المحدود للمجاهدين.

وهكذا، فقد اكتسبت معركة «الهانى» بأدوارها المختلفة، شهرة كبيرة، ونوه بها الإيطاليون أنفسهم باعتبارها من المعارك الكبيرة التى خاضتها قواتهم فى حروبها الاستعمارية فى إفريقيا.

معركة جوليانا:

كانت بنغازى من الأهداف الرئيسية للغزو الإيطالى لليبيا، وكلف الجنرال «بريكولا» بقيادة الحملة الخاصة لها.

وفى يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩١١، وصلت تلك الحملة إلى الشواطئ بنغازى، وأخذت السفن الحربية تقصف تحصينات المدينة، للتمهيد لعمليات نزول قوات الحملة على البر.

ومنذ اللحظات الأولى لنزول القوات الإيطالية على البر، نشبت معركة حامية بينهم وبين المجاهدين الليبيين فى الموقع المعروف بإسم «جوليانا»، على شاطئ بنغازى الذى نزل عنده الإيطاليون.

ونتيجة لتصدى المجاهدين لمحاولات القوات الإيطالية لتوسيع رقعة احتلالها على الساحل، فقد اقتصر احتلالهم فى اليوم الأول على ثكنة «البركة» والمناطق المجاورة لها.

وفى صباح اليوم التالى، زحفت القوات الإيطالية نحو المدينة، بعد أن مهدت السفن الحربية لذلك، بقصف متواصل لأحياء المدينة أثناء الليل، وعلى ضوء الأنوار الكاشفة، مما أثار الرعب والفرع بين السكان، وأضعف روح المقاومة لديهم.

ثم تمكنت القوات الإيطالية من دخول مدينة بنغازى يوم ٢٠ أكتوبر سنة ١٩١١، ونقل المجاهدون مواقعهم الدفاعية إلى ضواحي المدينة، وشكلوا ما يشبه الطوق حول القوات الإيطالية التى ظلت محاصرة بداخله لعدة أشهر.

وتعتبر معركة «جوليانا» من أشهر المعارك التي دارت في بنغازى، وكانت قوات المجاهدين تزيد على أربعة آلاف مقاتل، وبلغت خسائر كل من المجاهدين والإيطاليين ٢٣٥ من قواتهما بين قتيل وجريح.

سقوط المدن الساحلية فى أيدي الإيطاليين:

مدينة طبرق: وكانت أول موقع يحتله الإيطاليون من الأراضى الليبية، ففي يوم ٥ أكتوبر سنة ١٩١١، أى فى نفس اليوم الذى هوجمت فيه مدينة طرابلس، ضربت بعض وحدات الأسطول الإيطالى مدينة طبرق وتحصيناتها البسيطة، وتم الاستيلاء على المدينة، وذلك قبل احتلال طرابلس وبنغازى.

درنة: وكانت وحدات من الأسطول الإيطالى قد ظهرت أمام شواطئ درنة، منذ بداية الغزو الإيطالى لليبيا، وفى ١٦ أكتوبر سنة ١٩١١، قامت أربع بوارج حربية بقصف المدينة ودمرت المواقع الدفاعية بها، وهدمت كافة مبانيها، بعد أن رفضت الحامية التركية والأهالى الاستسلام الذى عرض عليهم.

وفى ١٨ أكتوبر نزلت بعض الوحدات البحرية إلى البر، وتمكنت من احتلال مدينة درنة، بعد مقاومة عنيفة، وفى هذه الاشتباكات، خسر العرب والأتراك ١٠٢ قتيلًا، وعددا من الجرحى، بينما فقد الإيطاليون ٧٠ قتيلًا.

وبعد وصول بقية قوات الحملة يوم ٤ نوفمبر سنة ١٩١١، اضطرت الحامية التركية والمجاهدون الليبيون إلى الخروج من المدينة، والتحصن بالمرتفعات الجبلية التى تشرف عليها، وأرغموا القوات الإيطالية على البقاء تحت الحصار فى نطاق ضيق، وتوالت عليهم هجمات المجاهدين بقيادة ضباط الحامية التركية.

الخميس: وفى يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١، واجهت مجموعة من سفن الأسطول الإيطالى شاطئ مدينة الخمس، وطلبت من الحامية التركية بها أن تسلم نفسها.

ثم أخذت السفينة الحربية «فارس» فى قصف المدينة وثكناتها البسيطة، والمناطق المحيطة الشرقية والغربية، بقصد تشتيت تجمعات المجاهدين الذين وفدوا عليها من المناطق المجاورة.

وفى صباح يوم ٢١ أكتوبر تمكنت القوات الإيطالية من احتلال مدينة الخمس، واضطرت الحامية التركية إلى مغادرة المدينة، واتخذت مواقعها فوق هضبة «المرقب»، وانضم إليها عدد كبير من المجاهدين الذين شاركوا من مقاومة الإيطاليين.

وفى ٢٣ أكتوبر وقعت معركة حول «المرقب»، ثم تابعت المعارك حول هذا الموقع بعد ذلك، وحرص الإيطاليون على احتلاله لتأمين سلامة القوات الإيطالية فى الخمس.

زوارق: فى ربيع عام ١٩١٢، بدأت القوات الإيطالية توجه أنظارها تجاه المناطق الساحلية الغربية من ليبيا.

وقد بدأت القوات الإيطالية بالنزول فى جزيرة «فرو» يوم ١١ إبريل، وتتابع عمليات النزول حتى يوم ١٤ إبريل سنة ١٩١٢.

وفى اليوم التالى للنزول، توجه فريق من القوات الإيطالية إلى البر لاحتلال حصن «أبى كماش».

وبعد الاستيلاء على الحصن، تجمع حوله المجاهدون، وحاولوا قطع طريق الاتصال بقواعدها الرئيسية فى جزيرة «فرو»، مما دفع الإيطاليين إلى التفكير فى القيام بأعمال حربية أكبر، لتوسيع رقعة احتلالها، ولإيجاد متنفس أوسع لهم بالمنطقة، فكانت معركة «أبى كماش»، التى وقعت يوم ١٣ إبريل سنة ١٩١٢، ثم دارت معركة ثانية فى نفس الموقع يوم ٢٣ إبريل.

وطوال ثلاثة أيام متواصلة من ٢٦ إلى ٢٨ يونيه سنة ١٩١٢، وقعت معركة «سدى سعيد» التى انتهت باحتلال الإيطاليين لهذا الموقع، بعد اشتباكات بطولية ضارية من جانب المجاهدين، الذين انتقلوا إلى «سدى على»، حيث اتخذوا مواقعهم الدفاعية، ويبعد عن الموقع الأول بنحو ستة كيلو مترات. وفى ١٤ يوليه سنة ١٩١٢، نشبت معركة «سدى على» التى تمكنت القوات الإيطالية بعدها، من دخول مدينة زوارق واحتلالها، وكان ذلك فى ٦ أغسطس سنة ١٩١٢.

ولكن الإيطاليون لم ينعموا طويلا لاستقرار في المواقع الجديدة، بسبب المناوشات المستمرة من جانب المجاهدين الذين تجمعوا في منطقة «رقدالين» و«الجميل»، مما دفع الإيطاليين إلى التحرك بقوات كبيرة، حيث اشتبكوا مع المجاهدين في معركة «سیدی عبد الصمد» في ١٥ أغسطس سنة ١٩١٢، ودارت رحاها في عدة مواقع بهذه المنطقة، ولذلك أخذت عدة أسماء، منها معركة «رقدالين»، ومعركة «المنشية»، ومعركة «الجميل».

مصراته: في سرية تامة وفي مساء يوم ١٥ يونيو سنة ١٩١٢، غادرت حملة إيطالية ميناء طرابلس، باتجاه مصراته، وكانت تتكون من سبع سفن حربية، وثلاث عشرة سفينة نقل وإنزال.

وإمعانا في التضليل، وإخفاء حقيقة هدف الحملة، غيرت مسارها عند الإقلاع، واتجهت وجهة مخالفة لاتجاهها المعتاد في عرض البحر.

وفي فجر يوم ١٦ يونيو نزلت القوات الإيطالية على شواطئ مصراته، بعد أن قصفت الساحل بالمدافع، لإثارة الرعب بين السكان، ولتغطية عملية الإنزال.

وعلى الفور بادرت القوات الإيطالية إلى احتلال موقع «أبي شعيفة»، والهضبة الواقعة إلى الجنوب منه، ولكن المعركة الحامية التي جرت في ذلك اليوم في موقع «الزروق»، قد عطلت هذه القوات عن الزحف، وأرغمتها على البقاء في المواقع التي احتلتها.

ونتيجة لتوالي وصول الدعم الحربي، وفي يوم ٨ يولييه سنة ١٩١٢، تمكن الإيطاليون من دخول مدينة مصراته.

إعلان ضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا في نوفمبر سنة ١٩١١:

ونتيجة لخيبة الأمل الكبيرة التي أصيب بها الإيطاليون والذين كانوا يتصورون أنهم ذاهبون في نزهة للاستيلاء على ليبيا، وذلك نتيجة لعنف المقاومة التي واجهتهم من جانب المجاهدين والحامية التركية، ورغبة في تغطية هذا الوضع المخزى، وفي محاولة لفرض الأمر الواقع في حالة تدخل الدول الكبرى، لإجراء صلح بين إيطاليا وتركيا، فقد أصدرت الحكومة الإيطالية مرسوما ملكيا إيطاليا، في ٥ نوفمبر سنة ١٩١١، يقضى بضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا، مع تفويض مجلس النواب الإيطالي بإصدار اللوائح اللازمة لتنظيم الأمور الإدارية في ليبيا.

وفي يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١، وافق البرلمان الإيطالي على هذا المرسوم وعندما أعلن وزيراً للخارجية الإيطالية قرار الضم لم يذكر شيئاً عن مسألة الحدود، وأكتفى بإصدار بيان أعلن فيه احتلال المدن الرئيسية على طول ساحل طرابلس وبرقة.
رد تركيا على قرار ضم ليبيا إلى إيطاليا:

وجاء ذلك في البيان الذي وزعته تركيا على دول العالم، أعلنت فيه بطلان القرار الذي أصدرته إيطاليا بضم طرابلس وبرقة إلى السيادة الإيطالية، لتعارضه مع قواعد القانون الدولي، ومع الوضع الراهن بين إيطاليا وتركيا، وحالة الحرب القائمة بين الدولتين.

وأضاف البيان أن هذا الإعلان الإيطالي يعتبر خرقاً لاتفاقيتي باريس سنة ١٨٥٦، اللتين تعهدت فيهما إيطاليا والدول الأخرى، بالمحافظة على السيادة الإقليمية للدولة العثمانية.

معاهدة أوشى (لوزان) عام ١٩١٢ بين تركيا وإيطاليا:

ونتيجة لتوسط إنجلترا وفرنسا ودول أوروبية أخرى، وخاصة بعد أن حاولت إيطاليا مد نطاق الحرب ضد تركيا في بحر إيجه ومناطق أخرى فقد بدأت المفاوضات بين إيطاليا وتركيا في أوشى (لوزان) بسويسرا في مارس سنة ١٩١٢. وقد انتهت هذه المفاوضات بعقد الصلح بين الدولتين في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٢، وونصت هذه المعاهدة على منح ليبيا حرية تقرير المصير، دون أن تعترف بأى حق لإيطاليا فيها. كما نصت على سحب الحماية التركية من ليبيا، مع الاحتفاظ بالسلطة الروحية للدولة العثمانية.

واشترطت أن تقوم إيطاليا بتسديد نصيب ليبيا في الدين العام العثماني، وتعويض المحتلطات الحكومية فيها إلى الخزينة التركية. وعقب ذلك أصدرت الحكومة التركية فرماناً بمنح ليبيا الحكم الذاتي، كما وقع ملك إيطاليا على مرسوم يقضى بالعفو عن المحاربين الليبيين. **إنسحاب الحماية العثمانية من ليبيا واستمرار المقاومة بعنف ضد الغزاة الإيطاليين:**

وتنفيذا لهذه المعاهدة، فقد انسحبت الحماية التركية من ليبيا، واستمر المجاهدون الليبيون في النضال بمفردهم، في مواجهة قوات إيطالية بلغ عددها ١٢٠ ألف جندي، وذلك بعد أن رفضوا الاعتراف بهذه المعاهدة.

وفي البداية، وغداة توقيع المعاهدة، حدث ارتباك وانقسام بين قادة حركة الجهاد في طرابلس، ففريق دعا إلى الإستمرار في المقاومة والحرب ضد الغزاة الإيطاليين، ومنهم سليمان البارونى، ومحمد بن عبد الله البوسيفى وغيرهما. والفريق الثانى دعا إلى السلم والتفاهم مع السلطة الجديدة التى سوف تتولى الحكم فى ليبيا بموجب هذه المعاهدة.

أما الفريق الثالث، فقد اتخذ صفة المتفرج، انتظار لما سوف تبلور عنه الأحداث. وقد نشأ هذا الخلاف فى طرابلس الغرب بصفة خاصة، لعدم وجود قيادة سياسية موحدة، مع تعدد الزعامات، وتم الاتفاق بين قادة حركة الجهاد، على عقد مؤتمر بمدينة العزيزية فى نوفمبر سنة ١٩١٢، لمناقشة الموقف، وتقرير الخطوة التالية، وتغلب رأى الداعى إلى استمرار المقاومة ضد الغزاة الإيطاليين. أما فى برقة، فقد رفض الضباط الأتراك، وخاصة العاملون فى جبهة درنة بقيادة أنور بك، الأخذ بمبدأ التسليم والصلح، الذى أقرته المعاهدة، واتفقوا على نقل السلطة فى البلاد من العثمانيين إلى السيد أحمد الشريف.

وكان الإيطاليون يظنون أن الأمور سوف تستقر لهم فى ليبيا، بعد انسحاب الحامية التركية. ولكن استمرار المقاومة بعنف، دفع إيطاليا إلى تعزيز قواتها فى ليبيا، حتى بلغت ١٢٠ ألف جندي، وكانوا يتفوقون على قوات المجاهدين فى العدد والأسلحة والعتاد، ومع ذلك فقد ألحق بهم المجاهدون خسائر فادحة.

وعلى أثر انسحاب الحامية التركية ومغادرتها البلاد، بادرت القوات الإيطالية إلى احتلال المواقع الداخلية من منطقة طرابلس، التى كانت تشكل القواعد الرئيسية فى إسناد المجاهدين، فاستولت على سوانى بن آدم فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٢، واستولت على العزيزية فى ١٦ نوفمبر، واحتلت قصر بن غشير فى ١٧ نوفمبر.

وقد تتابع زحف القوات الإيطالية، فاستولت على العجيلات فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢، واحتلت الزاوية فى ٤ ديسمبر، ثم زحفت على غريان واستولت عليها فى ٨ ديسمبر، وفى ١٤ ديسمبر استولت على القصبات، وفى ١٨ ديسمبر احتلت ترهونة، وفى ٣٠ ديسمبر احتلت سرت، واحتلت مسلاتة فى ديسمبر أيضا، وفى ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ استولت القوات الإيطالية على بنى وليد.

أهم المعارك خلال عامي ١٩١٣ و ١٩١٤

خلال عامي ١٩١٣ و ١٩١٤، وبعد توقيع الصلح بين تركيا وإيطاليا، وانسحاب الحامية التركية من ليبيا، وقعت عدة معارك بين المجاهدين الليبيين والقوات الإيطالية، استهدفت تخليص البلاد التي استولى عليها الإيطاليون، ووقف زحفهم وتوسعهم وخاصة باتجاه الجنوب الليبي. ونذكر فيما يلي أهم هذه المعارك.

في منطقة الجفرة والجبل الغربي:

معركة جندوبة:

وتعرف أيضا بمعركة «الآصابة»، ووقفت في ٢٣ مارس سنة ١٩١٣، عندما حشد الإيطاليون معظم قواتهم لضرب تجمع قوات المجاهدين عند الجبل الغربي بقصد صد زحف الإيطاليين نحو الجبل والقبلة والجنوب.

وتعتبر معركة جندوبة من المعارك الهامة والحاسمة التي خاضها المجاهدون الليبيون، بسبب المقاومة البطولية التي أبدوها المجاهدون أثناءها، وإن كانت قد انتهت بفوز الإيطاليين الذين يفوقونهم في العدد والسلاح. وعقب هذه المعركة أمكن الإيطاليون السيطرة على الجبل الغربي، فدخلت قواتهم يفرن في ٢٧ مارس، واحتلوا الزنتان في ٥ إبريل، وجادو في ٦ إبريل، ودخلوا نالوت في ١٢ إبريل سنة ١٩١٣.

بينما دخلت فرقة أخرى من القوات الإيطالية غدامس في ٢٧ إبريل سنة ١٩١٣، بعد أن استولت على بئر الغنم والجوش.

وعلى أثر ذلك تحولت قوات المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفي، نحو القبلة والجنوب لوقف زحف الإيطاليين باتجاه فزان.

في منطقة الجبل الأخضر:

خشى الإيطاليون على وضعهم الحربي في برقة، بعد ما رأوا من رفض الأتراك والمجاهدين في جبهة درنة لمبدأ التسليم والصلح، فعمدوا إلى تحريك القوة المرابطة في درنة نحو الجبل، قبل أن يستفحل خطر المجاهدين، ويصعب إحتواؤه.

كما نزلت قوة إيطالية بطريق البحر في طليميثة، يوم ١١ إبريل سنة ١٩١٣، واتخذت منها قاعدة لغزو منطقة الجبل الأخضر.

معركة بنينا:

وفي نفس الوقت قاموا بعدة عمليات عسكرية في جنوبي وشرقي بنغازي، واشتبكوا مع المجاهدين في عدة معارك من أهمها معركة «بنينا» التي جرت في ١٣ ابريل سنة ١٩١٣، واستمر القتال فيها بضراوة لمدة خمس ساعات، وبعدها أشعل الإيطاليون النار في هذه القرية بعد تدميرها، انتقاما لخسائثرهم في هذه المعركة، وردا على ما تردد من أن المجاهدين يعتزموا أن يجعلوا من بنينا مدينة «بنغازي الجديدة».

معركة سيدى كريم القرباع:

وقعت هذه المعركة في ١٦ مايو سنة ١٩١٣ قرب مدينة درنة، وحقق فيها المجاهدون بقيادة السيد أحمد الشريف، انتصارا ساحقا على القوات الإيطالية، وكان لذلك صدى كبير في الرأي العام الإيطالي، أدرك بعدها الإيطاليون أن الحرب لن تكون مجرد نزهة بحرية، وأن غيبة تركيا عن ميدان الحرب في ليبيا لا تعنى قبول الوطنيين بالإستعمار الإيطالي.

معركة الطنجي:

وفي ١٩ يونيو سنة ١٩١٣، تحركت القوات الإيطالية نحو مواقع المجاهدين في «الطنجي»، للثأر من هزيمتها المنكرة التي تعرضت لها في معركة سيدى كريم القرباع، حيث اشتبكت مع المجاهدين في معركة حامية، ألقوا فيها بكل ثقلهم، حتى استطاعوا أن يفكوا الحصار المضروب على درنة، وهذه المعركة كانت خاتمة المعارك الكبرى التي جرت حول درنة.

احتلال فزان وأهم المعارك التي دارت في هذه المنطقة خلال عامي ١٩١٣ و١٩١٤: منذ بداية عام ١٩١٣، اتجهت نية إيطاليا للعمل على إحتلال فزان، وخاصة بعد أن تمكنت من احتلال بعض البلاد الداخلية في منطقة طرابلس. ومن الأسباب التي شجعت إيطاليا على هذا الإلتجاء، قلة عدد سكان هذه المنطقة، وضعف وسائلهم الدفاعية.

وكانت إيطاليا تشعر بأنه لا يمكنها الاطمئنان إلى ما حققته من مكاسب ترابية في طرابلس، إلا بالسيطرة على المناطق الجنوبية التي كانت دائما مراكز

اتطلاق للثورات ضد الاستعمار فى مختلف العصور.

وقد أسندت قيادة الحملة التى أعدت لهذا الغرض، إلى الكولونيل «ميانى» Miani، الذى كانت له خبرة سابقة فى العمل بالمستعمرات الإيطالية فى شرق إفريقيا، ولديه طموح إلى المغامرة، فأراد أن يعيد أمجاد القائد الرومانى «كورنيليوبالبو».

وللتمهيد لهذه الحملة الكبيرة، بدأ الإيطاليون باحتلال أبى نجيم فى يونيو سنة ١٩١٣، وفى يولييه سنة ١٩١٣ احتلوا مزدة، ثم احتلوا سوكنة فى ٢٢ يولية سنة ١٩١٣، وأقاموا فيها أكثر من ثلاثة أشهر فى الاستعداد والمراقبة.

وعلى أثر هجوم الإيطاليين على مزدة فى يولية سنة ١٩١٣، نزع كثير من المجاهدين من سكان القبلة إلى منطقة الشاطئ بفزان، وإلى المناطق الصحراوية فى سرت والجفرة، وبقي قسم آخر منهم بمنطقة القبلة، لمواجهة احتمال زحف الإيطاليين على فزان عن طريق مزدة.

وبعد أن تحركت القوة الإيطالية بقيادة «ميانى» من سوكنة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٣ نحو فزان، اشتبكت مع المجاهدين بقيادة محمد بن عبد الله البوسيفى فى ١٠ ديسمبر، فى معركة «الشب»، ثم اصطدمت بهم فى معركة أخرى فى «اشكدة» فى ١٣ ديسمبر، وبعدها تجمع المجاهدون فى المناطق المجاورة لبراك والشاطئ الغربى.

معركة المحروقة:

ولما أحس «ميانى» بالخطر الذى يهدد وجوده فى فزان نتيجة لتجمع المجاهدين بالمناطق المجاورة لبراك والشاطئ الغربى، تحرك نحوها بقوة كبيرة، واشتبك مع المجاهدين فى معركة «المحروقة» المشهورة، يوم ٢٤ ديسمبر سنة ١٩١٣، قرب براك، وفى هذه المعركة استشهد المجاهد محمد بن عبد الله البوسيفى.

إحتلال باقى مناطق فزان:

وعلى أثر هذه المعركة، تمكن «ميانى» من إحتلال سبها فى ١٧ فبراير سنة ١٩١٤،

واحتل مرزق في ٣ مارس سنة ١٩١٤.

وفي نفس الوقت توجهت قوة إيطالية إلى القبلة لضرب حركة المقاومة فيها، كما تحركت قوة إيطالية أخرى من مزدة إلى القرى واحتلتها في ٣ مارس سنة ١٩١٤، وأقامت حامية إيطالية في زويلة وأم العبيد.

وفي ١٣ أغسطس سنة ١٩١٤، تمكن الإيطاليون من احتلال غات، وتحولت قوة إيطالية أخرى إلى أوباري واحتلتها.

وبذلك تم احتلال فزان، ولكن المقاومة أخذت تتصاعد حتى قضت على أحلام «مياني» التوسعية في هذه المنطقة.

معارك عام ١٩١٤ في برقة:

استمرت عمليات المقاومة في برقة من جانب المجاهدين، الذين شنوا هجمات متوالية على القواعد والمواقع العسكرية الإيطالية، مما دفع الإيطاليين إلى القيام بعمليات عسكرية لإخماد حركة المقاومة في هذه المنطقة.

معركة زاوية العرقوب:

وقد شملت العمليات العسكرية الإيطالية جهات الفائدية وتاكنس والعرقوب، وفي ١٥ فبراير سنة ١٩١٤، نشبت معركة زاوية العرقوب.

وبعد انسحاب المجاهدين، عاودت مجموعة منهم الهجوم بعنف على الحامية الإيطالية يوم ٢٢ فبراير.

انهيار أوضاع الاحتلال الإيطالي في مناطق سرت والجفرة:

على أثر انتقال بعض قبائل القبلة إلى منطقة سرت، وانضمامهم إلى سكان الجفرة ومنطة النوفلية، في مهاجمة القواعد والحاميات الإيطالية وقوافل الإمدادات التي كانت ترسل إلى قوات الحملة الإيطالية في فزان، فقد أخذت أوضاع الاحتلال الإيطالي في هذه المناطق في التدهور سريعاً.

وبعد أن توالت هجمات قوات المجاهدين بعنف، مما هدد بعزل القوة الإيطالية المرابطة في فزان، اضطر الإيطاليون إلى تجريد حملة كبيرة في محاولة للسيطرة على المنطقة.

كما تقرر العمل على احتلال زاوية النوفلية، واشتبكت القوة الإيطالية مع المجاهدين فى معركة عنيفة يوم ٣ مارس سنة ١٩١٤ .

وكان من المقرر أن تقوم هذه القوة بعملية واسعة، تنطلق فيها من النوفلية نحو مرادة ومنها إلى سوكنة، بقصد ضرب مراكز المقاومة فى هذه المنطقة التى أخذ خطرهما يتفاقم بتجميع قوات المجاهدين فيها.

ومن جهة أخرى، حاولت إيطاليا إستمالة سكان هذه المنطقة وزعمائها بالوسائل السلمية وأساليب الإغراء المختلفة، ولكنها لم تنجح فى تحقيق شئ يذكر.

ونتيجة لعنف المقاومة التى واجهتها القوات الإيطالية، فقد اضطرت إلى التخلي عن أية فكرة فى التوسع بالمنطقة، وصرفت معظم جهدها فى مساعدة القوات العاملة فى فزان على التغلب على ظروفها الشاقة.

وبعد أن عمت المقاومة كافة أرجاء المنطقة، وأصبح وضع الحاميات الإيطالية على حافة الخطر، اضطرت القوة الإيطالية فى زاوية النوفلية إلى الانسحاب والتخلي عن موقعها، وذلك فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ .

الثورة فى فزان وانعكاساتها على أوضاع الاحتلال الإيطالى مع قيام الحرب العالمية الأولى:

ومع استمرار المقاومة فى فزان على النهج الذى اختطه محمد بن عبد الله البوسيفى، بعد استشهاده فى معركة المحروقة، بإثارة المضايقات فى وجه العدو، ومهاجمة قوافل إمداداته وتموينه، وقطع الصلة بينه وبين الساحل، والاستفادة من توزع وتشتت قواته، وذلك بالإضافة إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، قد أخذت الأوضاع المحيطة بالقوات الإيطالية تزداد سوءا، وخاصة بعد أن اضطرت إيطاليا إلى سحب جزء من قواتها فى ليبيا، لدفعها إلى ميدان هذه الحرب.

وقد استفاد المجاهدون إلى حد كبير من الأوضاع السيئة للإيطاليين فى هذه الحرب، فعملوا على إنهاك القوة الإيطالية وإضعافها.

وفى ذلك الوقت، كانت تركيا وألمانيا تعملان على خلق المتاعب لإيطاليا فى ليبيا.

وفى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤، تمكن المجاهدون من احتلال قلعة «القاهرة»
فى سبها، وقتلوا وأسروا أغلب من كانوا فيها، وتمكن البعض الآخر من الفرار،
وتمت هذه العملية بمساعدة الحرس الفزانى الذى جنده «ميانى» لحمايتها.

وعلى أثر هذه العملية الناجحة، اضطر «ميانى» أن ينجو بنفسه، وانسحب
إلى سوكنة فى مساء ذلك اليوم، دون أن ينتظر تخلص بقية الحاميات وإنقاذها.
انسحاب الإيطاليين من فزان فى ديسمبر سنة ١٩١٤ :

ولم يثبت أن ساءت حالة الحاميات الإيطالية المتناثرة فى أرجاء فزان، فى
أعقاب هذه العملية، وصدرت التعليمات إليها جميعا بالانسحاب إلى الساحل.
ولكن كان من الصعب تجميع هذه الحاميات المتناثرة، وضمان وصولها
بسلام إلى المواقع الساحلية.

وقد أرسلت نجدة عسكرية محملة على العربات إلى مرزق، لإنقاذ حاميتها،
فوصلتها يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩١٤، واكتفت بإنقاذ العناصر الإيطالية البيضاء،
وتركت بقية الحامية تحت رحمة المجاهدين الذين دخلوا البلدة بعد انسحاب
الإيطاليين منها.

وكانت حامية أوبارى، بعد أن تلقت التعليمات بالانسحاب، وقعت تحت
حصار المجاهدين لعدة أيام، ثم تمكن المجاهدون من إبادتها والقضاء عليها
جميعا.

أما حامية غات، فقد انسحبت من تلك البلدة النائية فى يوم ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩١٤، ولجأت إلى الحدود الجزائرية.

وقد انتهى الأمر بفاجعة محزنة للمغامرة العسكرية التى قادها الكولونيل
«ميانى»، فبعد أن وصل إلى سوكنة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٤، قادما من
براك، واصل انسحابه نحو الساحل، بعد أن تعرضت قواته للهجوم من جانب
المجاهدين فى أبى نجيم، عند مروره بها، ووصل إلى مصراته فى يوم ٢٥ ديسمبر
سنة ١٩١٤، وقد أصيبت قواته فى معنوياتها، ولحقها الإعياء والإنهاك إلى
أقصى حد.

جلاء الإيطاليين عن دواخل طرابلس الغرب في ديسمبر سنة ١٩١٤ :

وقد انهار الوضع العسكري الإيطالي في منطقة الجبل الغربي والقبلة، في نفس الوقت الذي تردى فيه في فزان والجفرة وسرت، وعلى وتيرة واحدة.

وكان المجاهدون قد شنوا هجوما على قافلة عسكرية في كاباو، وهجوما آخر في تكوت، ما أدى إلى عزل حامية نالوت.

وعقب ذلك، حاولت إيطاليا أن تتغلب على صعوبات الموقف في الجبل الغربي، وأن تحول دون ترديهِ، فوجهت قوة لفك الحصار عن نالوت، وعملت على سحب حامية القریات في مزدة في ١١ ديسمبر سنة ١٩١٤. وكانت قد تحولت إلى نالوت حاميات سيناون وغدامس بعد أن انسحب منها الإيطاليون في أول ديسمبر سنة ١٩١٤.

سياسة الإستعمار الاستيطاني والإقتصادي الإيطالي في ليبيا

عدد السكان وطبيعة أعمالهم في إقليم طرابلس وبرقة:

عندما نزل الإيطاليون في طرابلس وبرقة عام ١٩١١، وجدوا أنفسهم أمام بلدين مختلفين بالنسبة إلى السكان وطبيعة الأرض.

ففي إقليم طرابلس، كانت توجد فئة هامة من السكان المستقرين، يقطنون مدينة طرابلس، والقرى المنتشرة في الواحات الساحلية. وهذه الفئة كانت تتألف من المزارعين الذين لديهم تقليد زراعي معين، ويستطيعون تقديم نسبة متوسطة من الأيدي العاملة.

كما كان يوجد أعداد من العمال الزراعيين بين سكان سهل جفارة والجبل الغربي، كانوا يمارسون الزراعة البعلية، والزراعة المروية المحدودة.

وكانت الأراضي الصالحة للزراعة في إقليم طرابلس، تمتد بجوار المراكز الأهلة بالسكان، في كل من طرفي مدينة طرابلس، وعلى طول الطريق الساحلي. وحسب الإحصاء التقريبي الذي أجري عام ١٩١٥، بلغ عدد سكان إقليم طرابلس ٥٦٩٠٩٣ نسمة.

وتبعاً للإحصاء الثانى الأكثر دقة، الذى أجرى بعد الغزو الثانى العنيف فى عام ١٩٣١، بلغ عدد السكان الكلى لإقليم طرابلس ٥٢٢,٩١٤ نسمة .

وإذا استبعدنا من هذا الرقم عدد البدو الذين يعيشون فى الصحراء فى المناطق المجاورة، وعددهم نحو ٧٥٠٠٠ نسمة، يتبقى نحو ٤٢٨,٠٠٠ نسمة، هم جملة عدد السكان المستقرين فى إقليم طرابلس الشمالى، بكثافة تبلغ ١٤ شخصاً فى الكيلو متر المربع وكان إقليم طرابلس الذى يتميز بقربه من إيطاليا، قد خضع للإستعمار أولاً:

أما فى برقة، التى لم يستتب فيها الأمن إلا بعد مضى ٢٠ عاماً من الصراع والمقاومة العنيفة للجيش الإيطالية الغازية، حتى عام ١٩٣٢، فقد واجه الإيطاليون فئة من البدو الأشداء الذين لا يملكون أى تقليد زراعى، ويزرعون بعض الحبوب بصورة بدائية، ويركزون إهتمامهم على رعى قطعان الأغنام والماشية التى يملكونها، والتى أبيد القسم الأكبر منها أثناء عمليات الغزو.

وحسب الإحصاء التقرىبى الذى أجرى عام ١٩٢٣، كان عدد سكان هذا الإقليم ١٨٥,٤٠٠ نسمة، كان يعيش منهم فى المناطق الصالحة للزراعة، وفى السهول المجاورة، نحو ١٦٠,٠٠٠ نسمة، بواقع كثافة خمسة أشخاص فى الكيلو متر المربع.

وكانت الأراضى الصالحة للزراعة بكاملها بعيدة عن الساحل، وأقرب الأراضى الجيدة يبعد مسافة ٨٠ أو ١٠٠ كيلو متر فى شرق مدينة بنغازى.

الاستعمار الإسطيانى والإقتصادى الإيطالى فى إقليم طرابلس

لم يستطع إقليم طرابلس استيعاب سوى جانب بسيط من فائض السكان فى إيطاليا بسبب موارده الإقتصادية المحدودة، فلم يكن يحتوى على مناجم يمكن استغلالها، وتوقف تجارة القوافل التى كانت تمثل فى الماضى عماد ثروته، والأرض الصالحة للزراعة فيه محدودة.

وكان من الضرورى إحياء هذه المنطقة، الأمر الذى كان يتطلب كميات ضخمة من الأموال، وإيطاليا فقيرة فى رأس المال، وغنية بالعمال الذين لا يملكون سوى جهدهم.

وكان من المتوقع أن هذه المستعمرة لن تفي بقيمة مستلزمات الإنتاج التى أرسلت إليها، ولا نفقات الجهاز الإدارى الداخلى، وأخيرا نفقات الحملتين العسكريتين اللتين قامتا بعمليات الغزو.

وفى إعتقاد «جان ديبوا» أن «عملية إستعمار هذا الإقليم لا يمكن أن تكون سوى مشروع إقتصادى خاسر»^(١).

وقد طرحت هذه المشكلة أمام المسئولين الإيطاليين، الذين استفادوا من تجارب الفرنسيين فى الجزائر، وقد واجهتهم نفس المشكلة من قبل. وإزاء ذلك، تبنى المسئولون الإيطاليون فى تخطيطهم مرحلتين، الأولى مرحلة أولية امتدت من عام ١٩١١ إلى ١٩٢١، وركزوا فيها على الناحية الإقتصادية، والمرحلة الثانية، وتبدأ من عام ١٩٢٨، واعتمدوا فيها على تنمية الناحية البشرية.

المرحلة الأولى (١٩١١ - ١٩٢١):

وخلال هذه المرحلة لم يحقق الإستعمار الإيطالى سوى تقدم ضئيل، لأن العمليات الحربية للاستيلاء على هذه المستعمرة، قد استنزفت القدر الأكبر من جهود الإيطاليين، بالإضافة إلى أعباء وخسائر الحرب العالمية الأولى، والإضطرابات السياسية التى أعقبتها، ووضعت الحكام البريطانيين فى موقف حرج.

ومن الإنجازات التى تحققت فى هذه المرحلة، إنشاء ٢٤٠ كيلو مترا من خطوط السكك الحديدية، مما ساعد على تسهيل المواصلات فى هذا الإقليم.

وخلال السنوات الأولى من الغزو الإيطالى، أجريت دراسات جيولوجية هامة بمعرفة بعثات من الأخصائيين الإيطاليين، وقد صارت هذه الدراسات تمثل القاعدة الأساسية التى اعتمد عليها الحكام الإيطاليون لتحقيق مهماتهم.

(١) جان وديبوا، ترجمة د. هاشم حيدر: الإستعمار الإيطالى فى ليبيا. ص ٧٠.

وقد بدأ الإيطاليون فى تردد بمناقشة المشكلة الرئيسية المتعلقة بالأرض، وهى من أصعب المشاكل.

وبدأت الإدارة الإيطالية أولا بتحديد مساحة الأراضى التى تعتبر ملكا للدولة، واستقر الرأى على تحديد ٩٣١٣ هكتارا من الأراضى، يوجد معظمها بجوار مدينة طرابلس مباشرة.

ومن هذه المساحة استقطع ٣٦١٣ هكتارا، وقسمت إلى ٤٥ حصة صغيرة، ووزعت على المزارعين، خلال عامى ١٩١٤ و ١٩١٥، ولكن الأحداث التى وقعت بعد ذلك، تسببت فى تأخير البدء فى استغلال هذه الحصص إلى عام ١٩٢٠.

أما القسم الباقى من مساحة الأراضى التى حددت ملكا للدولة، فتم توزيعه خلال عامى ١٩٢٠ و ١٩٢١.

ثم وقعت الحكومة الإيطالية فى مأزق حرج، بعد أن قاربت على النفاذ، مساحة الأراضى التى اعتبرت ملكا للدولة، ولم تبق سوى الأراضى التى تعتبر ملكية خاصة للوطنيين.

وللتغلب على هذه المشكلة، فكر بعض المسؤولين الإيطاليين فى إجراء عقود خاصة مع ملاك الأراضى الوطنيين.

الإستعمار الإقتصادى لإقليم طرابلس (١٩٢٢ - ١٩٢٨):

وينسب ذلك إلى جهود «الكونت فولبي» الذى تولى الحكم فى ليبيا شهر يولييه سنة ١٩٢١، وكان يتميز بنظرته الواسعة الصافية، وحبه للمبادرة وقدرته على إنجاز المشروعات بسرعة، مما ساعد على احتلال هذا البلد وتنظيمه، وفى عهده درست مشكلة الإستعمار الإقتصادى بدقة من جميع جوانبها.

وقد عمل على استغلال إقليم طرابلس من الناحية الإقتصادية، بواسطة الرأسماليين الإيطاليين، وبمساعدة بعض رؤساء فرق العمال والأيدى العاملة من الوطنيين.

وكان لابد من تأجيل المشكلة البشرية، لأن توطين هذه المستعمرة بالسكان الإيطاليين، يجب أن يتم بعد خلق ثروة زراعية يعتمدون عليها ولكن المستولين الإيطاليين وجدوا أنفسهم بحاجة إلى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، لوضعها تحت تصرف المزارعين الإيطاليين، وذلك دون أن يشيروا نقمة الوطنيين.

ولم يكن بالإمكان مطلقا المساس بأراضي الواحات الساحلية، والأراضي المغروسة بالأشجار في الجبال، لأنها تشكل مورد رزق لجانب مهم نسبيا من السكان.

ولكن الأمر في سهل جفارة كان مختلفا، حيث يعيش عدد بسيط من البدو، يتنقلون ضمن مساحات واسعة.

ومن جهة أخرى، فقد استفاد المستعمرون من المبدأ الذي ورد في الشريعة الإسلامية، وينص على أن كل أرض غير مستقلة، أى لا تحمل أبنية ولا أشجارا تصبح ملكا للدولة، وأن الأشخاص الذين يعيشون فيها لا يملكون سوى حق الانتفاع.

واستنادا إلى هذا المبدأ، أصدرت الحكومة الإيطالية قرارا في ١٨ يولييه سنة ١٩٢٢، نص بكل بساطة، على أن كل أرض غير مزروعة تصبح ملكا للدولة إلا إذا ثبت عكس ذلك.

وقد تم تنفيذ هذا القرار الجذري بقرارين لاحقين، الأول، صدر في ١١ ابريل سنة ١٩٢٣، وينص على الاستيلاء على ماكينات الثوار الذين يقاومون السلطة الإيطالية، والثاني، صدر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣، ويقضى بالاستيلاء على الأراضي التي تعتبر ضرورية للصالح العام. وبذلك تم حل مشكلة الأراضي الزراعية، وإن كان قد ترتب على ذلك أن أصبح الإستعمار الخاص مستحيلا، بعد أن أصبحت كل أرض فضاء ملكا للدولة.

وبعد ذلك جرى إحصاء الأراضي التي آلت ملكيتها للدولة بموجب القرارات المذكورة.

وقد اعتبرت منطقة تاجوراء، وداخل البلد فى طرابلس، والمنطقة الساحية القرية منها، أراضى مملوكة للدولة، وذلك خلال الفترة ما بين عام ١٩٢٢ - ١٩٢٥، ثم بدئ فوراً بتقسيمها إلى حصص.

وفى العاشر من فبراير سنة ١٩٢٣، أصدرت الحكومة الإيطالية قراراً بكيفية التصرف فى هذه الأراضى، وذلك كما يلى:

«إما منح الأرض للمستعمرين الإيطاليين لقاء أجرة تدفع سنوياً، مع إمكانية شرائها فيما بعد، وإما بيعها لهم، شرط أن يدفع المشتري الإيطالى نصف قيمة الأرض فوراً، ولا يمكن أن يصبح هذا المشتري مالكا للأرض إلا بعد أن يسدد النصف الثانى، ويبرهن على أنه باشر فعلاً باحيائها»^(٢).

وكان إحياء الأوض أو تعميرها، يعتبر شرطاً إجبارياً لدى المسئولين الإيطاليين.

أما سعر بيع هذه الأرض الحكومية، فكان فى المتوسط أقل من ٥٠ ليرة إيطالية للهكتار الواحد.

وعلاوة على ذلك، فقد أعفيت الأرض التى تم توزيعها، من الضريبة العقارية لمدة ٢٥ سنة.

وكان يطلب من المتقدمين للحصول على هذه الحصص، أن يقدموا ضمانات فنية ومالية حقيقية.

ويجب أن يتعهد طالب الحصول على حصة من هذه الأراضى الحكومية، بالقيام ببعض الأعمال الضرورية، مثل حفر الآبار، وبناء المساكن للعاملين، والاسطبلات للمواشى.

كما يجب أن يتعهد بغرس الأشجار فى أكثر من ثلثى مساحة الحصة، خلال سنوات محددة، ويلتزم باستخدام أسرة إيطالية أو أكثر فى العمل بها.

وقد قدرت تكاليف تعمير الهكتار الواحد بقيمة تتراوح بين ١٥٠٠ و

(٢) جان ديوا، ترجمة د. هاشم حيدر: المرجع السابق. ص ٧٨.

٣٥٠٠ ليرة إيطالية، وكان من المتوقع أن لا تحقق هذه الأراضي دخلا قبل مضي عشر أو خمس عشرة سنة.

وفي ٢١ فبراير سنة ١٩٢٥ أصدرت الحكومة الإيطالية قرارا جديدا نص على إسقاط حق المستعمر الذي لا يفي بالالتزامات المترتبة عليه. وفي هذا القرار ألغى تأجير الأرض لمدينة مستديمة.

كما أعيد تنظيم المكتب الزراعي لبث الدعاية بين أصحاب الحصص والوطنيين، إلى جانب إجراء التجارب الزراعية.

وكانت أصعب المشاكل مساعدة المستعمرين ماليا، عن طريق إنشاء نظام للتسليف، ومن ذلك إنشاء صندوق إدخار لمساعدة صغار المستثمرين في إقليم طرابلس.

وعندما غادر «الكونت فولبي» إقليم طرابلس في منتصف عام ١٩٢٥، كانت عملية الاستعمار الإيطالي، قد نظمت وأخذت في النمو، فقد بلغت ملكية الدولة ٦٧,٤٠٠ هكتارا من الأراضي، بينها ٩٣١٣ هكتارا ضمتها الدولة في فترة ما بين عام ١٩١١ - ١٩٢٢.

كما بلغت مساحة الأراضي التي وزعت على المستعمرين الإيطاليين ٣٥١٥٠ هكتارا، بينها ٣٦١٢ هكتارا تم توزيعها في المرحلة السابقة.

وقد واصلت عملية الاستعمار الإيطالي تقديمها بجهود الجنرال «دي بونو» الذي حل مكان «الكونت فولبي»، الذي كان منهمكا بصورة رئيسية بالسياسة الداخلية، ولم يهتم كثيرا بالمستعمرات واستغلالها.

وكان الجنرال «دي بونو» على ثقة من مساعدة الحكومة المركزية له، بعد أن سيطرت بقوة على الوضع الداخلي في إيطاليا، وأخذت تولى السياسة الإستعمارية إهتماما أكبر، ويعتبر ذلك من عناصر الأبهة والعظمة، وتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها «موسولينى» إلى إقليم طرابلس في شهر إبريل سنة ١٩٢٦.

وقد استطاع الجنرال «دى بونو» تطبيق سياسة استعمارية توسعية ومغامرة، فى حزم ومثابرة، وشرع فى إتمام العمل الذى بدأه الحاكم السابق.

وقام «دى بونو» بإدخال التحسينات على نظام التسليف، فصدر قراران، الأول، فى الثامن عشر من شهر إبريل سنة ١٩٢٦، والثانى فى شهر يوليه سنة ١٩٢٧، ويحدد القراران ثلاثة أنواع من القروض للعمليات الزراعية الجارية، وللتحسينات، الزراعية، وللعقارات الزراعية، وتتفاوت مدة سداد هذه القروض بين سنة وخمس سنوات للمقرض الأول، وخمس عشرة سنة للمقرض الثانى، وثلاثين سنة للمقرض الثالث.

وكانت فوائد هذه القروض تتراوح بين ٦٪، و ٦,٥٪.

ومن جهة أخرى تزايدت مساحة أراضي الدولة حتى بلغت خلال ثلاث سنوات من ١٩٢٦ - ١٩٢٩، ٩٥١١٠ هكتاراً، وتم توزيع ٦٦٦١٥ هكتاراً على المستعمرين.

وفى نفس الوقت تحسنت وسائل المواصلات، وأصبحت هناك طرقاً معبدة، كما مدت الخطوط الحديدية فى بعض المناطق.

وبالرغم من التقدم الذى أحرزته إيطاليا فى هذا المجال، فقد أخفق كثير من المستعمرين من أصحاب الحصص.

ومن الصعوبات التى واجهت المستعمرين عمق المنسوب المائى، والتكاليف الباهظة لحفر الآبار العميقة لاستخراج المياه.

وإزاء ذلك أعطيت الأفضلية للهجرة إلى هذه المستعمرة، واستلام الحصص الجديدة، لطلبات الإيطاليين الذين يعيشون فى تونس، لأنهم اعتادوا العمل فى ظروف طبيعية مجاورة ومتشابهة، ويعتمدون على الأيدى العاملة الوطنية.

الإستعمار الاستيطانى فى إقليم برقة:

بالإضافة إلى اختلاف طبيعة إقليم برقة كثيراً عن إقليم طرابلس، فإن ظروف الحرب واستمرار المقاومة فى برقة، حالاً دون تمركز الاستعمار فى أجود مناطقه حتى عام ١٩٣١.

وحتى عام ١٩٣٢ ظل الاستعمار منحصرا في منطقتين من أصعب المناطق الصالحة للزراعة، المنطقة الأولى تشمل السهل الساحلى الممتد من بنغازى إلى توكرة.

والمنطقة الثانية تشمل القسم الشمالى الغربى من هضبة الأبيار والمرج. وقد نشأت المزارع الأولى وسط جو من الاضطرابات، وتحت الحماية العسكرية، مع المخاطر التى يتعرض لها المستعمرون فى أعمالهم وتنقلاتهم من جانب الثوار، وخاصة فى الهضبة.

وكانت الخدمات العامة بهذه المناطق بسيطة للغاية حتى عام ١٩٢٦. كما أن حصول المستعمرين على الأراضى كان يتم بطريقة واحدة، وهى شراؤها من الوطنيين.

وفى ذلك الوقت ظهرت بعض الشركات التى هدفها استغلال مساحات واسعة من الأرض فى زراعة الحبوب وتربية الماشية.

فى نهاية عام ١٩٢٤ تأسست شركة «الإتحاد الإستعمارى الإيطالى العربى» فى القوارشة، وكانت الوحيدة بالمنطقة التى كان لها هدف بشرى بحت.

ومنذ عام ١٩١٩ أنشئت محطة التجارب (الفويهات)، وكان يديرها عدد من الإخصائين الأكفاء، وألحقت بالمكتب الزراعى الذى تأسس فى إبريل سنة ١٩٢١.

وخلال عامى ١٩٢٢ و ١٩٢٣ أنشئت حقول للتجارب فى المرج وشحات ودرة والفتيح، ولكنها أهملت بعد ذلك على أثر الاضطرابات التى حدثت هناك. وفى عام ١٩٢٥ تأسس صندوق إدخار بنغازى، وأخذ يقدم القروض للمزارعين بدلا من القروض التى كانت تقدمها الحكومة، وذلك كما حدث فى صندوق إدخار طرابلس.

وفى أواخر عام ١٩٢٦ كان يوجد ثلاثة عشر مستعمرا يمكنون ٦٣٠ هكتارا، تسعة منهم كانوا يستقرون بجوار مدينة بنغازى.

ومنذ عام ١٩٢٦ طرحت للبيع أولى المزارع من ملكية الدولة في منطقة بنغازى والمرج.

وفى نفس الوقت ضاعفت الحكومة عدد المكافآت، بقصد مساعدة المزارعين وتشجيعهم على العمل.

وكان لصدور قوانين عام ١٩٢٨، أثرها فى تنظيم عملية الإستعمار، وفرض التزامات محددة، من أجل إحياء الأرض وتوطين أسر المزارعين الإيطاليين.

وقد جاءت هذه القوانين تنفيذا للسياسة الإيطالية الفاشية الجديدة، التى كانت ترمى إلى إحياء الأراضى غير الصالحة للزراعة، وإعادة توزيع السكان، بنقل الأيدى العاملة من الأماكن المكتظة بالسكان إلى الأماكن الخفيفة، واستغلال ليبيا التى اعتبرت امتدادا لإيطاليا، أو مقاطعة إيطالية، فى عمليات الاستثمار وتوطين السكان.

ولكن اقتصر تطبيق هذه القوانين بشكل جزئى حتى عام ١٩٣٢، بسبب الأحداث التى جرت فى إقليم برقة.

وكان إقليم برقة بصفة عامة أنسب من إقليم طرابلس، من حيث عمليات التوطين، وإنشاء المزارع الصغيرة.

وكانت مزارع المرج المتوسطة أو صغيرة الحجم، أما مزارع الأبيار، فكانت كبيرة الحجم، وكانت مساحة كل منها تتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٦٠٠ هكتارا.

مشكلة إحياء الجبل الأخضر

لم يبدأ الإستعمار الإيطالى فى منطقة الجبل الأخضر إلا منذ عام ١٩٣٢، بسبب سيطرة الثوار عليها وتمركزهم فيها، مستفيدين من وديانها وتضاريسها الوعرة وأدغالها وغاباتها.

وبعد استتباب الأمن فيها، صارت هذه المنطقة من أفضل المناطق فى ليبيا، مستقبلا بالنسبة للإستعمار الإيطالى.

جهاز انتى لاستعمار إقليم برقة (منطقة الجبل الأخضر):

أنشئ جهاز «انتى» Ente لاستعمار إقليم برقة، بقانون صدر فى يونيه سنة ١٩٣٢، وهو جهاز مستقل إداريا وماليا، وكان مكلفا بإحياء منطقة الجبل الأخضر، وتوطينها بأسر المزارعين الإيطاليين.

وكانت موارد هذا الجهاز تتكون من المساهمات المالية التى تقدمها وكالة الهجرة، والاستعمار الداخلى، ومختلف المصارف والصناديق المالية ومؤسسات التسليف، ولم تساهم الحكومة فى شئ من ذلك.

وكان نصف أعضاء مجلس إدارة هذا الجهاز من الموظفين الكبار، ورئيس المجلس ضابط وكالة الهجرة والاستعمار الداخلى.

ولا يعتبر هذا الجهاز حكوميا بالكامل، وهو جزء من نظام الطوائف الفاشية، وكان يتولى إدارته مدير إدارى ومدير فنى.

وقد بدأ هذا الجهاز فى مباشرة أعماله فى شهر مارس سنة ١٩٣٣، وشرع فى إجراء دراسة مفصلة للمنطقتين المخصصتين له، وحملة مساحتها ٩٠٠,٠٠٠ هكتار وكانت المنطقة الأولى فى زاوية البيضاء، وتشمل ٤٠٠٠ هكتار، من الأرض (الكارتيسية)، والمنطقة الثانية فى الصنصاف وزاوية يترت، وتشمل ٣٠,٠٠٠ عكتار معظمها من التربة السوداء.

وقد أعدت خرائط تبين توزيع النباتات الطبيعية والتربة، وأنشئ حقل تجارب لزراعة الحبوب، ومشتل فى عين مارة لإنتاج الشجيرات المطلوبة فى عملية إحياء الحصى الزراعية.

وكان البرنامج الذى أنجز فى عام ١٩٣٣ يهدف إلى بناء ١٥٠ منزلا على شكل مجموعات، تضم كل مجموعة منها منزلين وساحة وخزان للمياه، ويهدف أيضا إلى إعداد ١٥٠ حصة من الأرض، وتوطين ١٥٠ من أسر المزارعين الإيطاليين فيها.

وكانت أولى أسر المزارعين الإيطاليين يتمون إلى مناطق مشابهة فى جنوب إيطاليا، مثل مناطق «بوى» و «كالابرو» و «سارد»، وقد اعتادوا على العمل فى

الأرض بالمعول، وعلى نزع الصخور.

وقد منحت كل أسرة حصة تتراوح مساحتها بين ٢٠ و ٢٥ هكتارا، صالحة للزراعة فى معظمها، وزود كل مزارع بعدد من الثيران التى جلبت من إيطاليا بصفة عامة، لأعمال الحرث، وتسلم بقرة للحليب، وأحيانا بعض الماعز، كما زود بالأدوات اللازمة للعمل.

وكان كل مزارع يفرض عليه أن يزرع نصف الحصة التى تسلمها بأشجار الزيتون واللوز والعنب، وذلك خلال خمس سنوات.

وبالإضافة إلى الحصص التى خصصت للزراعة، تم تحديد مساحة ٤٥٠٠ هكتار تقريبا فى منطقة الغرب تكيس، لاستعمالها كمراع لقطعان الماشية جهاز «انتى».

وكان المزارع يعتبر مأجورا خلال السنوات الخمس الأولى، مع أخذ نصف محصول الأرض التى يزرعها، ويصبح مالكا عندما يسترد جهاز «انتى» كافة المصاريف التى أنفقها فى بناء المنازل للمزارعين، وثمان المواشى، وأدوات العمل المختلفة، بالإضافة إلى ثمن الأرض الذى حدد بخمسين فرنكا للهكتار الواحد.

وكانت الموارد المالية لجهاز «انتى» لمواجهة الأعباء الجسيمة الملقاة على عاتقه، تتمثل فى موردين: الأول، من تربية المواشى فى مراعى الغرب تكيس، والثانى، من بيع إنتاج الحصص الزراعية.

أما دور الحكومة، فكان يقتصر على إنشاء طرق المواصلات، وسحب المياه، وإنشاء المرافق العامة مثل المدرسة والكنيسة ومركز البريد وغيرها.

الإستعمار البشرى الكثيف فى ليبيا

كان من المقرر إرسال ١٦٠٠ أسرة تضم نحو ١٨,٠٠٠ شخص فى شهر نوفمبر سنة ١٩٣٩، ولكن وصل ١١,٠٠٠ شخص فقط، ونزلوا فى ست قرى فى إقليم طرابلس، شيدت لاستقبالهم، وسميت (كاريبالدى، ماركونى، تليزو، كوراديني، ميكاء، وكاستل فيردى).

وفى عام ١٩٤٠ وصل إلى إقليم برقة ٤٠٠ أسرة، نزلوا فى ثلاث قرى أعدت لاستقبالهم، وهى (ماميلى، وفيلزى، وسورو).

وكانت الحكومة الإيطالية تخطط لتهجير ١٠٠,٠٠٠ إيطالى فى غضون خمس سنوات، لمواجهة الزيادة المطردة فى سكان إيطاليا، الذين كانوا يتزايدون بمعدل ٤٠٠,٠٠٠ فرد كل عام.

ولكن كان من الصعب مواصلة هذه الجهود الضخمة، بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، فبعد عام ١٩٤٠ توقفت تماما حركة الهجرة، وبدلاً من ذلك انشغلت الحكومة الإيطالية بنقل الجيوش والمعدات الحربية إلى ميادين القتال.

وفى محاولة لاسترضاء الوطنيين، والتخفيف من شعورهم المعادى لإيطاليا، وللحد من نقيمتهم إزاء تدفق المستعمرين الإيطاليين، مع بداية الحرب العالمية الثانية، فقد قرر الجنرال «بالبو» تنظيم عملية إسكان قروية لأسر الوطنيين، وخاصة الذين طردوا من أرضهم.

وقد تم تشييد ١٢ قرية صغيرة، ومنحت كل أسرة حصة من الأرض أصغر من الحصص التى منحت للأسر الإيطاليين، وقدمت لهم مساعدات أقل من المساعدات التى كانت تتمتع بها الأسر الإيطالية.

كما اتخذت إجراءات مماثلة لمساعدة رعاة الماشية، وخاصة فى إقليم برقة، بعد أن طردوا من أحسن منطقة للمراعى.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الإيطالية بتشديد عدد من المساجد، وأغدقت على معهد الدراسات العليا الإسلامية فى طرابلس، وسمحت بتوسيع نشاط الجمعية الإسلامية، وبث الدعاية للسياسة الإيطالية فى صحيفة (الحقيقة) الناطقة باللغة العربية.

ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية قد حطمت جهود إيطاليا الإستعمارية، فقد غادرت إقليم برقة وإقليم طرابلس، كثير من الأسر الإيطالية، وخاصة على أثر انهزام جيوش المحور أمام الجيش الثامن البريطانى فى برقة.

الإستعمار البريطاني فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية

ارتبط اهتمام بريطانيا بالخليّة العربى وجنوب الجزيرة العربية والبحر الأحمر، بسيطرتها الإستعمارية على الهند منذ أوائل القرن السابع عشر.

ومن أجل حماية طريق مواصلاتها إلى الهند، فقد اتجهت بريطانيا إلى بسط سيادتها على المداخل التى تؤدى إلى المحيط الهندى، ومن أهمها مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر الجنوبى، ومضيق هرمز عند مدخل الخليج العربى.

وحتى أوائل القرن الثامن عشر، وبفضل قوتهم البحرية، تمكن الإنجليز من الإنفراد بالسيطرة على البحار الشرقية، كما أطمأنوا إلى حالة الركود التى خيمت على البحار العربية الداخلية، نتيجة لسلبية موقف الدولة العثمانية صاحبة السيادة.

النفوذ البريطانى فى الخليج العربى

بدأ النفوذ الإنجليزى التجارى فى الخليج ينمو على حساب النفوذ الهولندى منذ نهاية القرن السابع عشر، وإن دخل النفوذ الفرنسى كمنافس للنفوذ الإنجليزى، ولم يكن النفوذ الفرنسى فى نفس القوة والوضوح.

وقد بلغ التنافس الإنجليزى - الفرنسى الذروة على أثر تجدد الحرب بين الدولتين منذ عام ١٧٩٣ فى أعقاب قيام الثورة الفرنسية.

وفى ذلك الوقت أخذت فرنسا تعمل على توطيد صداقتها بمسقط، لتتخذ منها مركزا للتجسس على الإنجليز فى الهند، مما دفع بحكومة بومباى فى الهند إلى المطالبة «بضرورة وقوف ميناء مسقط محايدا فى الصراع الدائر بين الإنجليز والفرنسيين»^(١).

قيام سلطنة عمان سنة ١٧٩٣:

وقد بدأ الإنجليز بتشجيع شيوخ عمان التى تشرف أملاكهم على مداخل الخليج العربى، على الاستقلال عن الحكم العثمانى.

(١) د. عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر ص ١٧٦.

وفي عام ١٧٩٣ أعلن قيام سلطنة عمان التي امتدت حدودها من بحر العرب إلى الخليج العربي.

بريطانيا تعقد معاهدة مع إمام مسقط سنة ١٧٩٨ وتؤكد لها في سنة ١٨٠٠ :

وعلى أثر وصول الحملة الفرنسية إلى مصر ١٧٩٨ ، ازداد قلق حكومة الهند البريطانية من تزايد النشاط الفرنسي في الخليج العربي ، وخاصة من جانب مسقط ، لمعرفة الإنجليز بوجود علاقات تجارية بين التجار العمانيين وجزيرة موريشيس الفرنسية ، فسعت بريطانيا لعرقلة أي نفوذ فرنسي في مسقط.

وكانت بريطانيا تخشى أن تهدد فرنسا مصالحها وطرق مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند ، ولذلك فقد بادرت بالاتصال بإمام مسقط ، وعقدت معه إتفاقا في ١٢ أكتوبر سنة ١٧٩٨ ، اشتمل على سبع مواد نصت على وجوب تخلي مسقط عن أي اتصال بالفرنسيين ، وعدم السماح لهم أو لسفنهم بالنزول فيها في حالة نشوب حرب بين فرنسا وبريطانيا.

ونصت المادة السابعة من الإتفاق على السماح للإنجليز بإنشاء وكالة تجارية في بندر عباس التابع لمسقط ، وأن لا يعترض السلطان على إقامة حامية إنجليزية مزودة بالمدافع ، وتقوم بتحصين هذا الميناء وكان هذا الإتفاق الأول من نوعه ، يعقد بين دولة عربية مستقلة وبين بريطانيا في العصر الحديث.

ولكن هذا الإتفاق لم يمنع سلطان مسقط من معاودة الاتصال بالفرنسيين ، مما جعل حكومة الهند البريطانية تشك في إخلاص إمام مسقط سلطان بن أحمد ، وأرادت أن تؤكد إتفاق عام ١٧٩٨ ، وأرسلت «جون مالكولم» John Malcolm للاتصال بإمام مسقط في هذا الشأن.

وفي يناير سنة ١٨٠٠ تمكن «مالكولم» من الاجتماع بسلطان بن أحمد في جزيرة هرمز ، وأوضح له حقيقة الموقف الدولي ، وتفوق بريطانيا منذ تخطيم الأسطول الفرنسي في خليج أبي قير ، وهدده بقفل موانئ الهند أمام سفن أهل عمان.

وقد نجح «مالكولم» في عقد إتفاق جديد مع سلطان مسقط في ١٢ يناير

سنة ١٨٠٠، أكد فيه شروط الإتفاق السابق، وأضاف إليه بنداً جديداً، نص على السماح للإنجليز بإسأل وكيل لهم فى مسقط، تتم عن طريقه الإتصالات بين الطرفين، مع إعفاء الإنجليز من القوانين المعمول بها فى مسقط، واختير الطبيب «بوجل» Bogle كأول وكيل بريطانى فى مسقط.

ومع ذلك فكان سلطان مسقط يحاول كسب ود كل من الإنجليز والفرنسيين، ويسعى للحصول على المعونة من كلا الطرفين.

إبعاد الوهابيين عن الخليج العربى:

ولما أخذ الوهابيون يتوسعون على الخليج العربى، واستولوا على إقليم الأحساء، ثم مدوا سيطرتهم على الإمارات العربية المجاورة، الأمر الذى أقلق الإنجليز، فاحتجوا بأن نشاط الوهابيين فى الخليج العربى، يوسع نطاق القرصنة، وتجارة الرقيق والأسلحة فى تلك الجهات.

وعندئذ نشطت بريطانيا بتدعيم صلتها بإمام مسقط وشيخ البحرين.

وكان القواسم حكام رأس الخيمة من الذين انفصلوا عن عمان منذ عام ١٧٤١، قد أعلنوا خضوعهم لآل سعود، واعتنقوا مبادئ الدعوة الوهابية، وترتب على التحالف السعودى - القاسمى، اتساع نشاط القواسم البحرى، الذى أصبح يشمل السفن البريطانية والعمانية على السواء.

وفى عام ١٨٠٥ اضطرت حكومة الهند البريطانية إلى القيام بعمل حربى ضد القواسم، واستطاعت عقد إتفاق سنة ١٨٠٦ مع الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم فى بندر عباس، نص على قيام سلام دائم بين شركة الهند الشرقية والقواسم، والتزامهم بتقديم المساعدات اللازمة للسفن البريطانية التى تلجأ إلى سواحلهم، والمحافظة على ممتلكاتها دون مقابل، وأن يرجع القواسم جميع ما استولوا عليه من الممتلكات البريطانية من قبل، ونظير ذلك يحق للقواسم التردد على الموانئ التابعة لبريطانيا فى آسيا.

ولكن سفن القواسم عادت إلى نشاطها المعادي للسفن البريطانية في سنة ١٨٠٨، وطلب سلطان بن صقر من حكومة بومباي دفع رسم لحكومة رأس الخيمة، مقابل منحا حرية التجارة في الخليج.

وبإيعاز من السيد سعيد سلطان مسقط، أرسلت حكومة بومباي في عام ١٨٠٩، حملة بقيادة كولونيل «سميث»، تمكنت من إنزال الهزيمة بالقواسم.

ثم ازداد نشاط القواسم ضد السفن البريطانية في المحيط الهندي في الفترة من ١٨١١ - ١٨١٨، ووصلوا في مغامراتهم إلى مسافة لا تزيد أكثر من ستين ميلا عن بومباي، مما دفع حكومة الهند إلى توجيه ضربة قاضية لهذه القوة، وتشجعت في ذلك بانهيار السعوديين أمام قوة محمد علي باشا.

وفي سنة ١٨١٩ أرسلت حكومة الهند البريطانية حملة قوية خاضت عمليات حربية حامية، وتمكنت في النهاية من تدمير رأس الخيمة، بعد أن صمدوا القواسم لمدة شهرين كاملين في المقاومة.

بريطانيا تعقد معاهدة سلام مع أمراء وشيوخ الخليج العربي سنة ١٨٢٠ :

وعلى أثر نزول قوات محمد علي باشا إلى شبه الجزيرة العربية، وخضوع الحجاز ونجد للحكم المصري، وخاصة بعد سقوط الدرعية مركز الوهابيين في سنة ١٨١٨، نشطت السلطات البريطانية لمواجهة هذا الخطر الجديد القوي.

وفي سنة ١٨٢٠ عملت بريطانيا على تكوين جبهة قوية في مواجهة التوسع المصري، وتضم أمراء ومشايخ العرب في جنوب الخليج العربي، فعقدت معاهدة للسلام مع شيوخ رأس الخيمة وأبي ظبي والشارقة وعجمان وأم القوين، ومع إمام مسقط وشيخ البحرين.

وفي هذه المعاهدة تعهد المشايخ بأن لا يشجعوا أعمال القرصنة، أو نقل الرقيق، وأن لا يقاتلوا بعضهم بعضا، إلا إذا حاولت قبيلة أو جماعة أن تنقض هذه المعاهدة، فعليهم أن يجبروها على الالتزام بالطاعة. وقد مهدت هذه المعاهدة لتوطيد نفوذ بريطانيا السياسي في منطقة الخليج.

إحباط معاهدة الصداقة التي عقدها مصر مع البحرين ..

وعندما عقدت مصر معاهدة للصداقة مع شيخ البحرين في سنة ١٨٣٩ ، تدخل الإنجليز ووجهوا إنذارا إلى محمد علي باشا ، بالإبتعاد عن منطقة البحرين ، التي تعتبرها بريطانيا ضمن مناطق نفوذها ..

كما تحرك الأسطول الإنجليزي ووصل أمام البحرين ، وأخذ يهدد بضرب موانئها بالمدافع ، إذا لم يرجع شيخ البحرين عن المعاهدة التي عقدها مؤخرا مع مصر .

وقد أخذت بريطانيا تؤلب الدول الأوروبية الكبرى ضد مصر ، حتى اضطر محمد علي باشا إلى العدول عن مشروعه ، ثم اضطر إلى سحب قواته من الجزيرة العربية كلها بعد قليل .

محاولة إعادة الحكم العثماني إلى منطقة الخليج العربي واصطدام العثمانيين بالنفوذ البريطاني في المنطقة:

وبعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية ، نشط العثمانيون في محاولة إعادة سيطرتهم على منطقة الخليج العربي ، فاحتلوا إقليم الأحساء سنة ١٨٧١ ، كما حاولوا أن يجذبوا إلى جانبهم الأمراء والشيوخ بالمنطقة باستخدام الدعاية الإسلامية .

وحاولوا إخضاع أمير الكويت ، مع تأييدهم للمشروع الألماني بمد خط حديد بغداد إلى البصرة فالكويت .

ولكن خطوات العثمانيين قد تعثرت ، فقد اصطدموا بالنفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي .

بريطانيا تعقد سلسلة من الإتفاقيات سنة ١٨٩٢ مع أمراء ومشايخ منطقة الخليج العربي :

وفي مارس سنة ١٨٩٢ عقدت بريطانيا معاهدة جديدة مع سلطان مسقط ،

تعهد فيها بأن لا يعقد أى إتفاق أو يتراسل مع أية حكومة غير الحكومة البريطانية، كما تعهد بأن لا يتنازل، أو يبيع أو يرهن جزءا من أراضيه، إلا للحكومة البريطانية وحدها.

وفى نفس الوقت عقدت بريطانيا معاهدات مماثلة، مع شيوخ أبى ظبى والشارقة ودبى وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة والبحرين.

عقد معاهدة مماثلة مع شيخ الكويت سنة ١٨٩٩ ومع شيخ قطر سنة ١٩١٦ :

أما الكويت، فقد استعان شيخها مبارك آل صباح فى ذلك الوقت، بالإنجليز للتخلص من الضغط التركى - الألمانى، وقامت القوات البريطانية البحرية بحمايته، عندما حاول العثمانيون أن يرغموه على قبول حامية من جنودهم فى بلاده.

وعلى أثر ذلك عقدت بريطانيا مع شيخ الكويت فى يناير سنة ١٨٩٩، معاهدة على غرار المعاهدات الأخرى التى عقدتها مع أمراء وشيوخ منطقة الخليج العربى. ثم عقدت بريطانيا معاهدة مماثلة مع شيخ قطر فى نوفمبر سنة ١٩١٦.

سيطرة بريطانيا على منطقة الخليج بدون احتلالها عسكريا:

وبذلك استطاعت بريطانيا أن تحكم سيطرتها على منطقة الخليج العربى، عن طريق عقد هذه المعاهدات مع أمرائها وشيوخها لإخضاعهم لسيادتها، ودون حاجة إلى احتلال هذه البلاد بقوات عسكرية كبيرة.

وكانت بريطانيا تعتمد على قوة أسطولها، الذى كان يث الرعب فى مياه الخليج العربى، عندما كان يظهر بالمنطقة من حين لآخر، للإشراف على تنفيذ هذه المعاهدات.

ازدياد تمسك بريطانيا بالمنطقة بعد ظهور النفط بها:

وبعد اكتشاف النفط فى قطر والبحرين والكويت وأجزاء أخرى من الخليج العربى، ازداد تمسك بريطانيا بنفوذها فى هذه المنطقة.

ويذكر أن شيخ البحرين عيسى بن علي قد تعهد في رسالة بعث بها إلى المستشار البريطاني في المنطقة، جاء فيها «... إني أعود فأؤكد بأنه إذا كان هناك احتمال للحصول على البترول في منطقتي، فإني لن استثمرها بنفسى، ولن أفتح أحدا بخصوصها، بدون مشاورة المستشار البريطاني، وبعد الحصول على موافقة الحكومة البريطانية السامية»^(٢).

النفوذ البريطاني في منطقة البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية

على أثر نزول الفرنسيين في مصر في حملة «بونابرت» في سنة ١٧٩٨، وتنبه بريطانيا إلى المخطط الفرنسي لتوجيه ضربة قاضية لها في الهند، وبرغم فشل هذا المخطط نتيجة لتحطم الأسطول الفرنسي في أبي قير، وفشل حملة الشام في سنة ١٧٩٩، فقد أدركت بريطانيا أهمية طريق البحر الأحمر بالنسبة لها، ولذلك فإن حكومة بومباي البريطانية «قامت بنشاط واسع النطاق مستعينة بقواتها الهندية للسيطرة على المراكز الاستراتيجية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وللوقوف في وجه أية محاولة فرنسية للوثوب إلى الهند»^(٣).

وفي أبريل سنة ١٧٩٩ تمكنت حكومة بومباي البريطانية من احتلال جزيرة «بريم» Perim، التي تقع في مضيق باب المندب عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي، فأمنت بذلك طريق مواصلاتها إلى الهند، كما اتخذت منها بريطانيا مركزا للتوسع في جنوب الجزيرة العربية.

وقد تمكنت بريطانيا من تدعيم نفوذها في الموانئ اليمنية في جنوب البحر الأحمر، وأصبح لها وكالة في ميناء مخا اليمنى.

بريطانيا تعقد معاهدة للصدقة والتجارة مع سلطان لحج سنة ١٨٠٢:

وفي سنة ١٨٠٢ عقدت بريطانيا معاهدة للصدقة والتجارة مع سلطان لحج، الذي تمتد أملاكه على خليج عدن، وتطل على مدخل البحر الأحمر.

وتبع ذلك عقد سلسلة من المعاهدات المماثلة مع حكام المنطقة لضمان المصالح البريطانية بها.

(٢) مصطفى الدباغ: الجزيرة العربية - جزء ٢ . ص ٢٤٧.

(٣) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ . ص ٨٣.

احتلال عدن سنة ١٨٣٩ :

وقد أخذ الإنجليز يشعرون بالقلق إزاء التوسع المصرى صوب مدخل البحر الأحمر، على أثر استيلاء قوات محمد على باشا على إقليم عسير، وإقليم تعز فى جنوب اليمن، فعملوا على احتلال عدن التى كانت تتبع سلطان لحج، ولها موقع هام من الناحية الإستراتيجية، وتمثل المفتاح الجنوبى للبحر الأحمر، وتعتبر مركزا هاما للتوسع فى جنوب الجزيرة العربية، وفى الصومال وشرق إفريقيا، وفوق ذلك تصلح كقاعدة لتموين السفن التى تمر بها بالفحم.

وحدث أن غرقت السفينة «دوريا دولت» Doria Doulut على مقربة من عدن سنة ١٨٣٦، وهى تابعة لشركة الهند الإنجليزية، ونهبت بضائعها، ويذكر المؤرخ العربى أحمد فضل بن على محسن العبدلى، أنها كانت تحمل «بضائع وحجاجا إلى جدة، فتهافت الأعراب على بضاعتها الثمينة، ونهبوا حمولتها، ولم يحترموا نساء ولا حجاجا، ونزل الركاب على الأخشاب ففرق منهم أربعة عشر شخصا، وقبض الأعراب على الباقين حتى أسعفهم السيد عيد روس من كبار رجال عدن، ثم اقتسم العرب الغنائم»^(٤).

وكان تحطم هذه السفينة بدون تدبير متعمد، وربما حدث ذلك نتيجة لإهمال بحارتها، وتكديس البضائع فوقها، أو بفعل الأحوال الجوية، وارتطامها بالأمواج والصخور.

ومع ذلك فقد استغلت بريطانيا هذه الحادثة إلى أقصى حد، واعتبرتها ذريعة لتنفيذ مخططاتها فى منطقة جنوبى الجزيرة العربية، وحملت سلطان لحج والأهالى مسؤولية ذلك.

وجاء فى مذكرة حاكم بومباى فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٣٧ أن «الاعتداء الشائن الذى ارتكبته سلطات عدن ضد الأشخاص والممتلكات فى سفينة ترفع العلم البريطانى، وتتمتع بالحماية البريطانية، يحتاج إلى اهتمام سريع وإجراءات حاسمة».

(٤) أحمد فضل العبدلى هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن. ص ١٤٣.

وفي البداية طالب الإنجليز سلطان لحج بدفع تعويض مالي كبير عن الأضرار التي لحقت بالسفينة وشحنتها وركابها.

وبعد ذلك طالبوا بشراء مدينة عدن، وتوجه الكابتن «هينيس» Haines، أحد ضباط البحرية البريطانية في الهند إلى عدن في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٣٧ «لإنجاز هدفين: الأول، المطالبة بتعويض مناسب لما لحق بالسفينة دور يادولت وشحنتها وركابها، والهدف الثاني، لكي يسعى لشراء، لكي يسعى لشراء عدن حتى يؤمن التجارة البريطانية في البحار الشرقية في المستقبل، وبدأت المفاوضات فعلا بين هينيس وسلطات لحج وعدن في ٤ يناير ١٧٣٨»^(٥).

ونتيجة لمحاولة سلطات لحج وعدن، ومنذ ٢٦ مارس سنة ١٨٣٨، بدأت مرحلة التفكير في الاستيلاء على عدن بالقوة المسلحة، بعد أن رفض سلطانها بيعها للحكومة البريطانية.

وفي ١٦ يناير سنة ١٨٣٩ وصلت قوات بريطانية كبيرة لتنفيذ عملية الاستيلاء على عدن، وأرسل «هينيس» إنذارا نهائيا إلى السلطان محسن فضل، فطلب مهلة ستة أيام لبحث الأمر مع شيوخ قبيلته، ويبدو أنه كان يحاول كسب الوقت، لتدعيم خطوط دفاعاته.

ولم يلبث أن هاجم الإنجليز عدن، وصب الأسطول الإنجليزي نيرانه على تحصينات المدينة القديمة، وتمكنوا من احتلالها بعد مقاومة ضعيفة، وانسحب السلطان وبعض أتباعه من المدينة، ورفع العلم البريطاني فوق قصر السلطان، وبعد ذلك تم القبض على السلطان ووضع تحت حراسة قوية.

وبعد احتلال عدن أصبح الكابتن «هينيس» أول مقيم سياسي لبريطانيا فيها، وأخذ يشجع السكان على العودة إليها ومباشرة أعمالهم، وحاول بث الثقة بينهم بين الإنجليز، ونجح في ذلك إلى حد كبير.

ومنذ يناير سنة ١٨٣٩ تعهدت بريطانيا بدفع راتب سنوي للسلطان محسن قدرة ٦٥٠٠ ريال، وفي ٢ فبراير سنة ١٨٣٩ تمكن «هينيس» من عقد معاهدة

(5) Playfair. R. L.: A history of Arabia, Yemen. P. 162.

للسدادة مع السلطان محسن فضل وأبنائه، تعهد فيها السلطان بتأمين الطرق وعدم القيام بأى نوع من المقاومة ضد بريطانيا، وأن تكون مصلحة الطرفين واحدة.

وقد تجاهل السلطان محسن فضل إرتباطه، وهاجم عدن فى عامى ١٨٤٠ و ١٨٤١، ولكنه منى بهزيمة وخسائر فادحة.

الأطماع البريطانية فى العراق

أربطت الأطماع البريطانية فى العراق بأطماع بريطانيا فى منطقة الخليج العربى.

وفى بادى الأمر اتخذت شكل مصالح تجارية، ثم تحولت إلى أطماع سياسية استعمارية.

المراكز التجارية الإنجليزية فى العراق:

بدأت الأطماع البريطانية فى العراق عندما أسست شركة الهند الشرقية الإنجليزية مركزا تجاريا لها فى البصرة سنة ١٦٤٣، التى صارت مركزا للنفوذ البريطانى فى العراق والخليج العربى.

وفى سنة ١٨٥٥ عينت شركة الهند الشرقية الإنجليزية وكيلا وقنصلا لها فى بغداد، التى خلفت البصرة فى الأهمية.

وبعد ذلك عينت الشركة نائب قنصل لها فى الموصل.

وبذلك وطد الإنجليز نفوذهم فى العراق، وصارت لهم علاقات تجارية وسياسية مع ولاية العراق العثمانيتين، ومع العشائر البدوية المقيمة على أطراف العراق.

وقد نشط الإنجليز لترويج تجارتهم فى أنحاء العراق.

بريطانيا تدخل وسائل المواصلات الحديثة فى العراق وتقوم بالبحث عن الآثار فيه:

وقد اهتمت بريطانيا بإدخال وسائل المواصلات الحديثة فى العراق خلال

القرن التاسع عشر، فأنشأت شركة بحرية بخارية للملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات، وكانت تسير فيهما السفن التي تعمل بالبخار.

وكانت بريطانيا تهدف إلى استخدام العراق كطريق الملاحة التجارية يربط الشرق بالغرب عن طريق نهر الفرات.

كما مدت خطوط البريد والبرق بأنحاء البلاد.

وقد أرسلت بريطانيا بعثات علمية للكشف عن الآثار في أنحاء العراق.

بريطانيا تعمل لإبعاد القوات المصرية عن حدود العراق:

وكانت بريطانيا تحرص على إبعاد أى نفوذ أجنبي عن العراق.

وعلى أثر زحف قوات محمد علي باشا على الشام، واتصال إبراهيم باشا بالعشيرتين العرييتين في جنوب العراق، «كعب» والمنتفق، للتعاون معه، على أمل تخليصهما من الحكم العثماني المستبد، كتب الميجور «روبرت تيلر» Robert Taylor، الوكيل السياسي الإنجليزي في بغداد، إلى حكومته محذرا من هذه النشاطات المصرية التي قد تضر بمستقبل المصالح البريطانية في العراق.

وقد شجعت الانتصارات المصرية في الشام أهل بغداد على الثورة ضد الوالي العثماني على باشا رضا في سنة ١٨٣٢.

ولكن العثمانيين تمكنوا من إخماد هذه الثورة، كما قضوا على الحركات الثورية في الموصل والبصرة، وكان الإنجليز يدبرون لضرب القوى العراقية التي كانت تميل إلى المصريين.

وقد حاول الإنجليز إرغام الحكومة المصرية على قبول نهر الفرات كحد فاصل بين الشام المصري والعراق العثماني، ووافق محمد علي باشا على ذلك. ويتدبر الإنجليز والعثمانيين، أصبح العراق قاعدة هجومية ضد مصر.

وقد أرغمت بريطانيا محمد علي باشا على سحب قواته من مناطق الشام المتاخمة لحدود العراق.

وفي مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠، أعلنت بريطانيا أنها تعمل على المحافظة على سلامة وتكامل الدولة العثمانية، وألزمت مصر بالخروج من سوريا وشبه الجزيرة العربية، والعودة إلى حدودها الإقليمية.

وبعد انسحاب القوات المصرية من تلك المناطق، عملت بريطانيا على أن تملأ هذا الفراغ؛ فكان ذلك بداية لتوطيد أطماعها في العراق ومناطق الخلية العربي.

معارضة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد الألماني:

في أواخر القرن التاسع عشر نجحت ألمانيا في سياستها للتقرب إلى الدولة العثمانية، بعد أن أعلنت أنها لا ترغب في أي توسع عسكري أو ضغط سياسي، وإنما تسعى لترويج تجارتها، وتقديم خبراتها الفنية للأتراك لمساعدتهم في استغلال مواردهم الإقتصادية ودعم قواتهم العسكرية.

وقد رحب السلطان عبد الحميد بالمساعدات الألمانية، وفتح أبواب بلاده لأشكال النشاط الألماني المختلفة.

ومن ذلك منحه البنك الألماني امتياز مد خط حديدي يبدأ من قوينة في الأناضول، ويمر بحلب في طريقه إلى الموصل فبغداد والبصرة، وينتهي عند الكويت.

ويمتد فرع من هذا الخط من حلب حتى الاسكندرونة على ساحل البحر المتوسط.

وأثناء ذلك ظهر مشروع إنجليزي لمد خط حديدي على طول نهر الفرات بالعراق ليربط بين البحر المتوسط والخليج العربي، وخاول أصحاب هذا المشروع من الرأسماليين الإنجليز الحصول من السلطان العثماني، على امتياز لمد هذا الخط في العراق.

ولكن «الميرستون» رئيس الحكومة البريطانية كان يعارض في مد أي من الخطوط العالمية السريعة سواء في العراق أو في مصر، وكان يرى أن طريق الفرات

لا يستطيع أن ينافس طريق قناة السويس في مصر، وفي نظره لم يكن من مصلحة بريطانيا مد خط حديدى في العراق، أو شق قناة السويس في مصر.

وكان موضوع استخدام العراق كخط للمواصلات العالمية على يد ألمانيا فيما عرف بمشروع خط حديد بغداد، قد أثار أزمات كبيرة بين الدول الكبرى، استمرت حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

وكان صاحب هذا المشروع المهندس «الفون بروسل» William Von Prossel، ورحب بالمشروع «وليم الثانى» امبراطور ألمانيا، وأعلن تأييده الرسمى له فى أكتوبر سنة ١٨٩١، وعلى أثر ذلك شرع الإنجليز والفرنسيون فى القيام بحملة كبرى لمنع حصول الألمان على امتياز مد خط حديد بغداد. وقد عارضت إنجلترا فى مشروع سكة حديد بغداد الألمانى، إذ رأت فيه تهديدا لمواصلاتها إلى الهند، ولمصالحها فى الخليج العربى والعراق.

كما رأت فرنسا فى الفرع الممتد من حلب إلى الإسكندرونة، اعتداء أعلى مصالحها فى سورية ولبنان.

وقد قدم السفير البريطانى فى الأستانة السير كلارفورد Sir clarford، احتجاجا شديد اللهجة على المشروع إلى السلطان عبد الحميد الثانى، وكان ذلك يعنى اعتراض بريطانيا على المشروع الذى يسعى الألمان إلى تنفيذه، وكان لذلك الاحتجاج رد فعل عنيف فى وزارة الخارجية الألمانية.

كما قدمت الحكومة الفرنسية تحذيرا إلى الحكومة العثمانية، من أية أضرار تصيب المصالح الفرنسية من جراء إعطاء الألمان إمتياز خط سكة حديد بغداد.

وعندما شعر الإنجليز بقرب دخول مشروع سكة حديد بغداد الألمانى حيز التنفيذ، عملوا على السيطرة على الكويت منفذ هذا الخط والمفتاح الجنوبى لمعراق، وتم ذلك فى الإتفاقية التى عقدتها بريطانيا مع الشيخ مبارك آل صباح فى عام ١٨٩٩.

ولكى تبعد بريطانيا النفوذ الألمانى عن جنوب العراق والخليج العربى، وبعد وافقتها على المشروع فى سنة ١٩١٣، تمسكت على أن ينتهى هذا الخط عند

البصرة بدلا من الكويت، وأن تقوم شركة إنجليزية بمد الجزء الجنوبي من الخط من بغداد حتى البصرة.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى لم يتم من الخط الحديدى سوى بعض أجزائه، رغم تسوية بعض المشاكل المعلقة بين ألمانيا وبريطانيا بشأن هذا المشروع.

اكتشاف النفط فى العراق سنة ١٩٠٨ وزيادة تمسك بريطانيا به:

وبعد أكتشاف النفط فى العراق سنة ١٩٠٨ فى منطقة الموصل وكركوك، ازداد اهتمام بريطانيا بالعراق، وتطلعت إلى السيطرة عليه تماما.

بريطانيا تحتل العراق عسكريا سنة ١٩١٤

وبمجرد قيام الحرب العالمية الأولى، وانضمام تركيا إلى جانب ألمانيا، وجدت بريطانيا فى ذلك فرصة لتحقيق أطماعها فى ضم العراق، فبادرت بإرسال حملة عسكرية سنة ١٩١٤ إلى جنوب العراق، وقامت بالهجوم على شط العرب، لكى تغلق الطريق على الجيش العثمانى، وقامت بالهجوم على شط العرب، لكى تغلق الطريق على الجيش العثمانى فى العراق، وتمنعه من الإنطلاق فى منطقة الخليج العربى.

وقد تمكنت الوحدات البحرية البريطانى من الاستيلاء على مدينة «الفاو»، ثم زحفت القوات البريطانية شمالا، وبعد معركة صغيرة استولت على البصرة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٤.

ثم تابعت القوات البريطانية زحفها شمالا، ولم تجد مقاومة قوية من جانب الجيش العثمانى، وفى ٣ يونيه سنة ١٩١٥ استولت على مدينة «العمارة»، ثم استولت على «الناصرية» فى ٢٥ يوليه سنة ١٩١٥، وبذلك أصبح جنوب العراق، الذى كان يعرف بإسم ولاية البصرة، تحت السيطرة البريطانية تماما.

وهذا التقدم السريع جعل القيادة البريطانية تعتقد فى سهولة متابعة الزحف حتى تستولى على بغداد.

وفى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٥ زحفت قوة بريطانية كبيرة شمالا حتى «الكوت» واستولت عليها، وواصلت زحفها حتى بلغت «سلمان باك» على بعد ٢٥ ميلا من بغداد، ولكنها وجدت مقاومة عنيفة من جانب الجيش العثماني الذي تم تعزيزه، فلاحقت بها الهزيمة، واضطرت القوة البريطانية إلى التقهقر إلى الكوت، حيث تحصنت بها لمدة أربعة أشهر ونصف، ثم اضطرت إلى الإستسلام فى ٢٩ إبريل سنة ١٩١٦، وترتب على ذلك عودة القوات البريطانية إلى التمرکز فى الجنوب، وأخذت القيادة البريطانية تعيد تنظيم قيادتها وقواتها فى العراق، تمهيدا لشن الهجوم من جديد عندما تحين الفرصة.

وفى يناير سنة ١٩١٧ بدأت القوات البريطانية زحفها من جنوب العراق صوب الشمال، واستولت على الكوت فى هذا الشهر، وفى ١١ مارس سنة ١٩١٧ دخلت بغداد، وفى ٢٢ إبريل استولت على سامراء، ثم وصلت زحفها باتجاه الموصل، رغم الهدنة التى عقدت بين الدولة العثمانية والحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٧، وتمكنت من احتلال الموصل بعد هذه الهدنة، وبانتهاء الحرب العالمية الأولى كانت بريطانيا قد احتلت جميع أجزاء العراق.

السياسة الإستعمارية البريطانية فى العراق:

ومنذ بداية الحرب كانت بريطانيا تصر على الاستيلاء على ولايتى البصرة وبغداد، وأن تحكمها حكما مباشرا، إذ اعتبرتهما خط الدفاع الأمامى عن الإمبراطورية البريطانية فى الهند.

وبالنسبة للمناطق الشمالية الكردية، أفهمت السلطات البريطانية الزعامات الكردية، أنها توافق على منح الأكراد الحكم الذاتى.

وفى الجنوب أقدمت السلطات البريطانية على تغيير النظم السياسية والقضائية والإدارية فيه، بحيث تتمشى مع النظم التى يطبقها الإستعمار البريطانى فى الهند، وذلك تمهيدا لفصل جنوب العراق عن شماله، فى محاولة لربطه بالهند البريطانية.

كما كانت السلطات البريطانية تخطط لإيجاد كيان هندي غريب في جنوب العراق، بفتحه أمام موجات من الهجرة الهندية للاستيطان فيه، وكانت تهدف من وراء ذلك إلى تفكيك قوى العراق، ومنع أى انطلاق عراقي في اتجاه الخليج العربي.

وكانت حكومة الهند البريطانية تعمل على تهجير ثلاثة ملايين هندي إلى العراق.

وكان الكولونيل «أرنولد ويلسون» A. Wilson، من أتباع السياسة الإستعمارية البريطانية في الهند، ويؤيد سياسة الحكم المباشر في العراق من الموصل حتى البصرة، ووضع على رأس الإدارة البريطانية في العراق.

وكانت له علاقة وثيقة بكثير من زعماء وشيوخ العشائر العربية، جعلته يعتقد أن باستطاعته التحكم في أمور العراق، عن طريق التفاهم مع شيوخ العشائر، بتوسيع سلطاتهم، وجعلهم مسئولين مباشرة أمام السلطات البريطانية الحاكمة عن أعمال أفراد عشائرتهم، وذلك يعطى لشيوخ العشائر مكانة أعلى، وقدرات أكبر على التصرف لصالحهم في أراضي عشيرتهم، وفي ذلك إغراء للزعامات العشائرية الإقطاعية على وضع مصالحها الخاصة فوق مصالح الوطن.

أطماع فرنسا في سوريا ولبنان

بدأ اهتمام فرنسا بالأقطار العربية المطلة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط منذ الحروب الصليبية، التى ساهمت فيها فرنسا بالنصيب الأكبر.

ثم عاودت فرنسا اهتمامها بيسط نفوذها في هذه البلاد، منذ أن عقدت أول معاهدة للامتيازات الأجنبية في سنة ١٥٣٥ بين فرنسا في عهد الملك «فرانسوا الأول»، وبين الدولة العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني. وبموجب هذه المعاهدة اكتسبت فرنسا حقوقا وامتيازات تجارية وملاحية، جعلت للفرنسيين التفوق على الأجانب الآخرين في موانئ الشرق العربي.

وتبع ذلك تدفق كثير من التجار الفرنسيين على حلب والإسكندرونة وطرابلس الشام، وبافا وعكا وحيفا، حيث استوطنوا بها وأسسوا فيها محلات ووكالات تجارية عديدة.

ثم أخذت تتوافد على بلاد الشرق العربي عدد من البعثات التبشيرية الفرنسية، مثل بعثات «الجيرويت» و «الفرنسيسكان»، وأنشأت عدداً من المعاهد والمؤسسات العلمية والدينية التي كانت تبث الدعاية للمسيحية وفرنسا.

تزايد نفوذ فرنسا في سوريا ولبنان.

ولم يلبث نفوذ فرنسا أن تزايد في سوريا ولبنان بصفة خاصة، حيث أدعت حمايتها لنصارى الشرق، ولاسيما الطوائف الكاثوليكية، ومن بينهم الموازنة الذين يسكنون جبل لبنان، الذين وجهت إليهم فرنسا عناية خاصة لتجعل منهم أعوانا لها في تلك المنطقة.

وكان الموارنة قد أسهموا في الحروب الصليبية إلى جانب اللاتين، وظلوا على ولائهم للفرنسيين بعد انقضاء الحروب الصليبية، بما دفع لويس الرابع عشر إلى ادعاء الحماية على المارونيين، وأبدى نحوهم عطفاً ظاهراً.

التنافس بين إنجلترا وفرنسا للسيطرة على بلاد الشام أثناء الحكم المصري لها:

وأثناء ذلك نشطت دسائس إنجلترا وفرنسا للحكم المصري لإبعاده عن بلاد الشام، ولتخطيط الوحدة بين مصر وسوريا حتى يخلص لهما النفوذ هناك. وقد بدأ التنافس بين إنجلترا وفرنسا لبسط نفوذهما في تلك البلاد.

وبعد أن فشل وكلاء الإنجليز في استمالة طائفة الموارنة الذين كانوا يتعلقون لفرنسا، أخذوا يتصلون بطائفة الدروز بجبل لبنان، ومن ثم بدأت الفتن الداخلية تنشب بين طائفتي الموارنة والدروز.

المذابح بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠ واستغلال فرنسا لها لتقوية نفوذها بالمنطقة:

وفي سنة ١٨٦٠ وقعت مذابح دامية بين طائفتي الموارنة والدروز راح ضحيتها عدد كبير من أفراد الطائفتين، وذلك على أثر مقتل أمير الدروز الشيخ بشير جنبلاط في عكا بيد عبد الله الجزار، وظن أهل لبنان أن أمير الموارنة بشير الشهابي قد أوعز بقتله، فثاروا عليه وأعلنوا العصيان ضده.

وكان لعملاء ووكلاء فرنسا وإنجلترا دور هام في إثارة هذه الفتن، إذ كان الفرنسيون يرسلون الأسلحة إلى الموارنة، ويرسل الإنجليز الأسلحة إلى الدروز.

وقد أستقلت فرنسا تلك الفتن التي وقعت بين الطائفتين، لتقوية نفوذها بالمنطقة، فدعى ملكها «نابليون الثالث» إلى عقد مؤتمر يضم الدول الأوروبية الكبرى لبحث الأوضاع في بلاد الشام، وادعت أن لها الحق الأول في إخماد الفتن التي نشبت بين الموارنة والدروز، تمشياً مع دورها في حماية نصارى الشرق.

وبعد مباحثات شاقة بين إنجلترا وفرنسا، وافق مندوبو الدول الأوروبية الكبرى الذين اجتمعوا في باريس، على أن ترسل فرنسا حملة إلى لبنان نيابة عن الدول المشتركة في المؤتمر، على أن لا تزيد فترة احتلال فرنسا لتلك البلاد على ستة أشهر، وحاولت فرنسا مد هذه الفترة، فعارضتها إنجلترا في ذلك.

وأخيراً تحدد يوم ٤ يونيو سنة ١٨٦١ موعداً لنهاية الاحتلال الفرنسي في لبنان.

إنشاء نظام إداري خاص في لبنان.

وعقب ذلك أرسلت لجنة من الدول الأوروبية إلى بيروت لدراسة الأحوال في جبل لبنان، ولتقصي أسباب التوتر في المنطقة، وحاولت هذه اللجنة وضع نظام جديد تفرضه الدول الأوروبية على السلطان العثماني.

وقد تم الاتفاق بين هذه الدول والحكومة العثمانية على إقامة نظام إداري خاص في جبل لبنان، يكون على رأسه حاكم مسيحي من بين الطوائف المسيحية بالمنطقة، تعينه الحكومة العثمانية بموافقة الدول الأوروبية الكبرى، ويرجع في المسائل الهامة إلى الباب العالي مباشرة، وهذا الحاكم كان يرقى إلى رتبة مشير.

ويساعد الحاكم المسيحي في لبنان مجلس صغير منتخب ينضم إليه نواب يمثلون طوائف الدروز والموارنة والروم الأرثوذكس والكاثوليك وغيرهم.

كما نص هذا النظام الجديد على منع الجنود العثمانيين أن يعسكروا في جبل لبنان خوفاً من إثارة الإضطرابات من جديد.

وكان الهدف المعلن لهذا النظام حماية الموارنة من أذى الدروز والباشوات الأتراك.

وقد ساعد هذا النظام على تدعيم الصلة والعلاقة بين فرنسا والنصارى في سوريا ولبنان، وعلى الأخص طائفة الموارنة.

وأخذ هذا النظام شكله النهائي في عام ١٨٦٤، وظل هذا النظام قائماً حتى عام ١٩١٥ في بداية الحرب العالمية الأولى، وكان له أثره في بث الهدوء طوال نصف قرن، ومنع تكرار مذابح عام ١٨٦٠.

وكان هذا النظام يشمل مساحة صغيرة تبلغ ١٦٠٠ ميل مربع، ولا يدخل فيه موانئ طرابلس وصيدا وصور ولا سهل البقاع الداخلي.

وكان مقر الحاكم أو المتصرف في بلدة دير القمر، وكان يتبعه سبعة أقضية ويختار قائمقام كل منها بطريق الانتخاب.

اعتراف الدول الأوروبية بنفوذ فرنسا في بلاد الشام.

وخلال العشر سنوات السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى، أخذت فرنسا توسع نفوذها الاقتصادي بصفة خاصة في سوريا ولبنان، فأستت عدة شركات فرنسية لمد خطوط السكك الحديدية، وإنشاء الطرق والموانئ، وللقيام بأعمال البرق والبريد.

وبذلك استطاعت فرنسا أن تحصل على اعتراف الدول الأوروبية، بأن سوريا ولبنان قد أصبحتا منطقة نفوذ فرنسي.

وقد اتضح ذلك في مراسلات «الحسين - مكماهون» (١٩١٥ - ١٩١٦)، التي اعترفت فيها إنجلترا بمصالح فرنسا على الساحل السوري.

وفي اتفاقية «سايكس - بيكو» سنة ١٩١٦، التي عقدت بين فرنسا وإنجلترا، لاقتسام الشرق العربي، كانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا.

رفض السوريين التسليم بنفوذ فرنسا في بلادهم.

غير أن الأهالي في سوريا لم يسلموا بأي نفوذ أو مصالح لفرنسا في بلادهم، كما رفضوا الاعتراف بأي شكل من أشكال الحكم لفرنسا على سوريا.

وقد تأكد ذلك في الاستفتاء الذي أجرته لجنة الاستفتاء

الأمريكية (لجنة كنج كرين) في أعقاب الحرب العالمية الأولى، للتعرف على رغبات الأهالي بهذه المنطقة، إذ أصر السوريون على رفض الانتداب الفرنسي، الذي كان مزمعاً فرضه على بلادهم وأيدهم في ذلك الطوائف الإسلامية، وكذلك الطوائف المسيحية ماعدا الموارنة في جبل لبنان.

ولما فرضت فرنسا إنتدابها على هذه المنطقة بعد ذلك، ثار السوريون على فرنسا، حتى ألغى نظام الانتداب، واضطر الفرنسيون للجلاء عن بلادهم.

الفصل الخامس

الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركي في الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية واستقلال اليمن

- عوامل نمو الروح الوطنية في البلاد العربية.
- فكرة الجامعة الإسلامية وسياسة السلطان عبد الحميد العربية.
- جمعية الاتحاد والترقي وسياسة التريك.
- النهضة الفكرية والثقافية في الشام والعراق وتطورها إلى نهضة سياسية.
- الثورة على الحكم التركي في الجزيرة العربية وقيام الدولة السعودية الثانية والثالثة.
- ثورة اليمن على حكم الترك.

۱۳۴۲

الفصل الخامس

الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركي في الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء الدولة السعودية

واستقلال اليمن

مع قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، دخل كفاح العرب في مرحلة حاسمة بالثورة على الترك للتخلص من حكمهم واستكمال استقلالهم، وذلك إلى جانب مقاومة الاستعمار الأوروبي في أنحاء الوطن العربي.

وكان الحكم التركي يزداد استبداداً وبطشاً في الوقت الذي يضعف فيه أمام الأطماع الأجنبية، التي أخذت تناوش العالم العربي من كل مكان، وحل الحكم الأجنبي محل الحكم التركي في كثير من أجزاء الوطن العربي، كما حدث في العراق وجنوب الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي ومصر والسودان، ووقعت في قبضة الاستعمار البريطاني، في حين انقضت فرنسا على الجزائر وتونس والمغرب، ومدت أطماعها إلى سوريا ولبنان، واحتلت إيطاليا ليبيا، كما احتلت أسبانيا جزءاً من المغرب.

وكان لابد للعرب أن يعتمدوا على أنفسهم في مقاومة طغيان الحكم التركي والأطماع الأجنبية، ومن ثم قامت في أنحاء الوطن العربي حركات وطنية عبرت عن آلام وأمال الشعوب العربية، وكانت تمهيداً للحركة القومية الكبرى التي شهدتها الوطن العربي في النصف الثاني من القرن العشرين.

عوامل نمو الروح الوطنية في البلاد العربية:

وتتلخص في العوامل التالية:

١- قيام بعض الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية؛ مثل الحركة

الوهابية في الجزيرة العربية، ومحاولات محمد علي باشا وإبنه إبراهيم باشا لضم الشرق العربي في دولة قوية بزعامة مصر، كوسيلة لمجابهة الدولة العثمانية. وهذه الحركات وإن أمكن السيطرة عليها فيما بعد، إلا أنها نبهت الأذهان إلى فكرة

٢- مساوىء الحكم الأجنبى وشدة وطأته، سواء كان تركيا أم أوروبا..

مساوىء الحكم التركى؛ فقد بلغ الحكم التركى أشده فى التعسف والاستبداد منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وخاصة فى عهد الاتحاديين (١٩٠٨-١٩١٤)، فقد اتجهت الإدارة فى الدولة العثمانية نحو المركزية المطلقة، دون السماح لسكان الولايات بأى نصيب من الحكم الذاتى، مع فرض اللغة التركية كلغة رسمية فى الدواوين والإدارات والمحاكم والمدارس. وكل ذلك أثار القلق والتذمر بين العرب، وألهب مشاعرهم ضد الأتراك، وسادت الرغبة بينهم للتخلص منهم.

مساوىء الحكم الأوروبى؛ ولم يكن العرب أسعد حالا فى البلاد العربية التى سيطر عليها الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون، فقد قبصوا بشدة على شئون الحكم والإدارة فيها، واستخدموا كل وسائل العنف والإرهاب لإخضاع الأهالى، وعملوا على فرض لغاتهم على البلاد، وسخروا إقتصاديات البلاد لخدمة المستعمرين والجناليات الأجنبية، وذلك كما حدث فى بلاد المغرب العربى وليبيا ومصر والسودان.

٣- تفضيل العناصر الأجنبية؛ ففى البلاد التى بقيت خاضعة للحكم التركى، ساد العنصر التركى على العنصر العربى، واختص بالمناصب الرئيسية فى الإدارات المختلفة والجيش.

وحدث ذلك أيضا فى البلاد التى خضعت للاستعمار الأوروبى، فقد حرم العنصر العربى من المشاركة فى شئون الحكم، واستأثر المستعمرون بخيرات البلاد.

٤- ظهور حركة فكرية نشطة؛ استمدت قوتها من عوامل خارجية وداخلية.

أثر الأفكار القومية والدستورية الأوروبية؛ ففى هذه الفترة انتشرت الأفكار القومية والثورية التى صاحبت الحركات القومية والدستورية الأوروبية، فى البلاد

العربية وفي كثير من أنحاء العالم.

وهذه الأفكار الإنسانية قد ساعدت على تعبئة الشعوب العربية من أجل الحصول على حريتها واستقلالها وحققها في تقرير مصيرها.

أثر المفكرين والكتاب العرب؛ كما ظهرت طائفة من المفكرين والكتاب العرب الذين تشبعوا بهذه المبادئ التحررية، من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل ومحمد فريد في مصر، وعبد الرحمن الكواكبي وناصر اليازجي وبطرس البستاني في الشام.

وهؤلاء الكتاب والمفكرون قد أثاروا الأذهان والوجدان بمقالاتهم وكتاباتهم المؤثرة، ومن أهمها كتاب «طبائع الاستبداد»، وكتاب «أم القرى» للكواكبي، وقد انتشرت هذه المؤلفات في البلاد العربية، وكانت تحت على وجوب استعادة العرب لمركزهم الطبيعي في قيادة الأمة الإسلامية.

أثر الجمعيات الأدبية والعلمية؛ كذلك تأسست جمعيات أدبية وعلمية، وخاصة في بلاد الشام والعراق، ولم تلبث هذه الجمعيات أن تحولت إلى الناحية القومية والسياسية، فإلى جانب أغراضها الثقافية والعلمية التي تهدف إلى إحياء التراث العربي، ورفع شأن اللغة العربية، أضافت أغراضا سياسية ترمي إلى التحرر والحكم الذاتي.

ومن هذه الجمعيات الجمعية القبطانية، وجمعية العهد، والعربية الفتاة. ومما ساعد على نمو هذه الحركة الفكرية، ازدياد إقبال الناس على التعليم، وتقدم فن الطباعة، وانتشار الكتب والصحف الوطنية.

● - ظهور زعامات عربية؛ من أمثال مصطفى كامل وسعد زغلول في مصر، والأمير عبد القادر الجزائري في الجزائر، والشيخ عبد العزيز الثعالبي في تونس، وعمر المختار في ليبيا، وعبد الرحمن الكواكبي في الشام.

وهؤلاء الزعماء العرب قد أخذوا يستنهضون همم الشعوب العربية، وجمعها حول هدف واحد هو الاستقلال.

وقد كرس هؤلاء الزعماء المخلصون حياتهم لخدمة القضايا العربية بكل الوسائل الممكنة، من مقالات ثورية وخطب حماسية، وتشكيل الجمعيات السرية، وقيادة الجماعات الفدائية، والالتحام مع المستعمرين في معارك حربية عنيفة.

سمات الحركات التحررية العربية:

مرت الحركات التحررية العربية بمرحلتين متميزتين هما:

١- المرحلة الأولى وتغلب الطابع المحلي:

نشأت الحركات التحررية منفصلة بعضها عن بعض، بسبب اختلاف المكان والزمان والأوضاع والظروف السياسية للبلاد العربية المختلفة. وقد ساعد على ذلك محاولات المستعمرين لتقطيع أوصال الأمة العربية، وعزل تحركات شعوبها بقدر المستطاع.

ونتيجة عن ذلك أن اتخذت الحركات التحررية العربية في مراحلها الأولى طابعا محليا تغلب على الطابع القومي، وانفصلت بعضها عن بعض بأكثر من تجمعها وتكتلها واندفاعها في حركة قومية واحدة.

٢- المرحلة الثانية وتجاوب الحركات التحررية وامتزاجها:

ولما كان العرب يتحدون إلى أمة واحدة ذات لغة واحدة وأرض مشتركة متجاورة، ولهم ماض وأمال مشتركة، ويخضعون لمؤثرات إستعمارية، متشابهة، فقد تجاوزت حركات العرب التحررية، وانتشر صداها بين البلدان والأقطار المتجاورة، وصارت تغدى بعضها البعض.

الصلات بين الحركات الوطنية في مصر والشام:

وقد حدث ذلك بوضوح على سبيل المثال في مصر والشام، فقد استثمرت الروابط الثقافية بين البلدين، رغم محاولات الاستعمار لعزل مصر عن سائر البلاد العربية، وخاصة بعد أن وقعت تحت نير الاحتلال البريطاني، على أثر تصاعد الأزمة المالية، وتزايد التدخل الأجنبي.

وكانت الأمانى بالخلاص من ربة السيطرة الأجنبية، قد ربطت بين الحركة الوطنية فى مصر والحركة العربية الكبرى وخاصة فى الشام.

وقد أصبحت مصر مركز البعض الجمعيات العربية فى الشام، مثل «جمعية اللامركزية»، التى كانت تدعو إلى أن يقوم الحكم فى البلاد العربية على قاعدة اللامركزية.

كما صارت مصر ملاذا وملجأ لكثير من زعماء العرب ومفكرهم، الذين فروا من بطش الأتراك فى الشام والعراق.

اشتراك المتطوعين العرب فى الثورة على الترك وفى مقاتلة الإيطاليين فى ليبيا: وقد اشترك المتطوعون العرب من المصريين وغيرهم فى الثورة ضد الترك خلال الحرب العالمية الأولى.

كما انخرط المتطوعون من مصر والشام والبلاد العربية الأخرى فى صفوف المجاهدين الليبيين لمقاتلة المستعمرين الإيطاليين، الذين أثارت اعتداءاتهم الوحشية عواطف العرب وألهبت حماسهم فى كل مكان.

فكرة الجامعة الإسلامية وسياسة السلطان عبد الحميد العربية

خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وكرد فعل ضد الاستعمار وازدياد السيطرة الأجنبية، فقد شهد الشرق العربى قيام فكرتين اتجهتا فى خطين متوازيين، هما؛ فكرة الجامعة الإسلامية، وفكرة القومية والوحدة العربية.

وكان العالم الإسلامى فى القرن التاسع عشر قد عمار هدفا للأطماع الإستعمارية الأوروبية السافرة التى أطبقت عليه من كل جانب، فقد استولت روسيا على بلاد القوقاز وإمارات وسط آسيا الإسلامية، وسيطرت هولندا على اندونيسيا، وسيطرة إنجلترا وفرنسا على معظم أجزاء الوطن العربى.

أصل فكرة الجامعة الإسلامية:

ولما أحس المسلمون فى أنحاء العالم الإسلامى بالخطر الكبير الذى يحيق

بالإسلام، أخذ قادة المسلمين يفكرون فى أحوال المسلمين ويبحثون عن سر تخلفهم، واهتدوا إلى ضرورة الدعوة إلى الإصلاح، والحكم الشورى، وجمع كلمة المسلمين وتكاتفهم فى كافة أنحاء الأرض، حتى يتمكنوا من صد تيار الغرب الزاحف عليهم.

ومن ثم نشأت فكرة الجامعة الإسلامية، وهى إحياء للوحدة الإسلامية الكبرى.

وتقوم فكرة الجامعة الإسلامية على دعوة المسلمين إلى الاتحاد والتعاون فيما بينهم، لإصلاح أحوالهم، والتكفل لمواجهة الاستعمار الأوروبى. جمال الدين الأفغانى والدعوة لفكرة الجامعة الإسلامية:

وكان من أشهر الدعاة لفكرة الجامعة الإسلامية، جمال الدين الأفغانى الذى نشأ فى مدينة كابول عاصمة أفغانستان، ودرس العلوم الدينيه وبعض العلوم العصرية.

وقد عاصر جمال الدين الأفغانى أطماع وتدخل الإنجليز فى شئون بلاده، فسأه ذلك، واضطر إلى مغادرة البلاد وأخذ يطوف ببلاد الشرق، حيث شاهد عن كتب آثار الاستعمار الأوروبى فى كل مكان.

ومر جمال الدين الأفغانى بالهند، وزار مصر أكثر من مرة، وتردد على الجامع الأزهر، والتف حوله الكثيرون الذين اعجبوا بفلسفته وحكمته، كما زار تركيا وإيران.

وفى كل مكان كان يكرس جهوده لنشر أفكاره، والعمل على تبصير المسلمين بما وصلوا إليه من الضعف والانحلال، حتى أصبحت بلادهم نهبا للإستعمار، وخاصة بعد أن صارت الدولة العثمانية غير قادرة على حماية ولاياتها الإسلامية من أطماع الدول الأوروبية الإستعمارية.

مسايرة المدنية الحديثة والسعى لتحرير الشرق من سيطرة الغرب:

وكانت دعوة جمال الدين الأفغانى تهدف إلى بلوغ غايتين: الأولى، إصلاح

أحوال المسلمين، ولا يتأتى فى ذلك إلا بمسايرة المدنية الحديثة، والأخذ بأسباب تقدم الغرب وتفوقه.

والغاية الثانية، السعى إلى تحرير الشرق من سيطرة الغرب، ولا يكون ذلك إلا باتحاد المسلمين وجمع كلمتهم، حتى يستطيعوا تحقيق استقلالهم وحريتهم، والدفاع عن أنفسهم فى مواجهة أطماع ودسائس الاستعمار. العوامل التى ساعدت على انتشار فكرة الجامعة الإسلامية:

لقيت فكرة الجامعة الإسلامية صدى بعيد فى أرجاء العالم الإسلامى، لعدة أسباب من أهمها:

١- تنافس الدول الأوروبية الإستعمارية على بسط سيطرتها على بلاد الشرق الإسلامى، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فبالإضافة إلى الوطن العربى الذى صار موزعا بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وأسبانيا، توغل الاستعمار الأوروبى فى بلاد إفريقيا الإسلامية، كالسودان ونيجيريا وزنجبار والصومال وغيرها.

وقد صاحب ذلك سلسلة من الاعتداءات الوحشية على الشعوب الإسلامية.

٢- زيادة روابط الاتصال بين أجزاء العالم الإسلامى، بسبب تقدم وسائل النقل، وانتشار الصحافة فى مصر وتركيا والشام والجزائر وتونس والهند وإيران وأندونيسيا وغيرها.

وكانت هذه الصحف تعالج موضوع الاستعمار، وتنبه الشعوب الإسلامية إلى أطماع الدول الأوربية واعتداءاتها المتكررة عليها.

٣- أثر أفكار وتعاليم السيد جمال الدين الأفغانى، التى كانت تدعو إلى قيام نهضة ووحدة شرقية إسلامية، تكفل للأمم الإسلامية استقلالها وحريتها، وتحفظ عليها خيرات بلادها التى هى محل أطماع الدول الأستعمارية الأوربية.

٤- التحكم الإقتصادي الذي صاحب الغزو الأوروبي للعالم الإسلامي ومهد له، فتدفقت رؤوس الأموال الأجنبية على الدول الإسلامية في صورة قروض وامتيازات إقتصادية وتجارية.

وقد استيقظت معظم الشعوب الإسلامية، بعد أن رأت بلادها وقد استغرقت في الديون الأجنبية واستنزفت خيراتها الطبيعية، فانتشرت الدعوة بأن تكون ثروة البلاد الإسلامية للمسلمين، وليست للأوروبيين الدخلاء.

احتضان السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية لتقوية مركزه.

اعتلى السلطان عبد الحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) عرش السلطنة في وقت كانت الإمبراطورية العثمانية في أشد حالات الارتباك في الداخل والخارج.

ففي الداخل ساد التدمير والتمرد بين الطبقة المستنيرة من الأتراك والعرب، وأخذ بعض المصلحين وعلى رأسهم مدحت باشا يطالبون بادخال الطابع الدستوري على نظام الحكم في الدولة العثمانية.

أما في الخارج فكانت روسيا تهدد تركيا بالحرب، كما حدث في عام ١٨٧٧. كما اتخذت معظم الدول الأوروبية موقفا معاديا لتركيا تحت ضغط الشعوب الأوروبية التي كانت تلح على حكوماتها للتدخل لإنقاذ الولايات العثمانية في أوروبا من تعسف الأتراك، وخاصة بعد أن استخدموا القسوة والعنف في إخماد الثورات التي قامت في بلاد البلقان ضد الحكم التركي.

وفي ذلك الوقت رأى السلطان عبد الحميد أن يقوى مركزه في الداخل والخارج، بتسخير الدين لتأييد سياسته، فأغدق على عدة صحف ومجلات لتنتشر له العداية وتوجه الرأي العام نحو سياسته الإسلامية.

كما رأى السلطان عبد الحميد أن يستفيد من ظهور فكرة إنشاء الجامعة الإسلامية، فشجع هذه الفكرة على أن تخرج إلى حيز الوجود.

كذلك اتجه إلى إحياء الخلافة الإسلامية، وأخذ يدعو الأمم الإسلامية في كل

بقاع العالم للالتفاف حول الدولة العثمانية، باعتبارها دولة الخلافة التي أخذت على عاتقها الذود عن الإسلام.

أهداف السلطان عبد الحميد من سياسته الدينية:

وكان السلطان عبد الحميد يسعى إلى تحقيق هدفين من وراء سياسته الدينية، مستغلا شعور المسلمين بالحاجة إلى التضامن والتكتل:

١- تثبيت ملكه وحكمه المطلق:

والهدف الأول هو تثبيت ملكه وحكمه المطلق في الداخل، في مواجهة الحركات الدستورية التي كانت تدعو إلى تقييد سلطانه، فيصبح «ظل الله في الأرض»، على نحو ما كان يردده دعائه عنه، وبذلك لا يستطيع أحد أن يناقشه الحساب في الداخل.

٢- تزعمه للإسلام والتفاف المسلمين حوله لمواجهة الدول الأوروبية التي تحكم شعوبا إسلامية:

أما الهدف الثاني فهو أن يصبح في الخارج على رأس الحركة الإسلامية، ويلتف حوله المسلمون في جميع أنحاء العالم، بصرف النظر عن أجناسهم وقومياتهم، باعتباره زعيم الإسلام، وحامى المسلمين في مواجهة الدول الأوروبية التي تزحف عليهم.

وبما أن السلطان عبد الحميد بهذه الصفة سيصبح زعيما للمسلمين الخاضعين للدول الأوروبية، وعلى رأسها روسيا وإنجلترا وفرنسا، فإنه يستطيع أن يساوم تلك الدول ويهددها عند الضرورة، بإثارة المسلمين وإعلان الجهاد عليها في جميع أنحاء العالم الإسلامي.

تقريب السلطان عبد الحميد لبعض الشخصيات الإسلامية وإرساله الدعاة إلى الأقطار الإسلامية:

ولكى تنجح دعوة السلطان عبد الحميد، فقد أخذ يقرب إليه عدد من الشخصيات الإسلامية البارزة من علماء الدين والزعماء، مثل شيخ الإسلام

أبى الهدى الصيادى والسيد جمال الدين الأفغانى وغيرهما.

وقد أصبحت الآستانة مقصد الزعماء المسلمين، الذين يجاهدون لتخليص بلادهم من الاستعمار الأوروبى.

كما أرسل دعائه إلى الأقطار الإسلامية، وخاصة التى تعانى من الاحتلال الأوروبى، والتى تهددها الأطماع الأجنبية، مثل مصر والسودان والمغرب والهند وأفغانستان والملايو وغيرهما.

وكان دعاة السلطان يروجون للأمل فى النجاة من الاستعمار الأوروبى على يد الخلافة العثمانية.

نجاح الدعوة للجامعة الإسلامية:

وقد لقيت الدعوة الإسلامية تحت زعامة السلطان العثمانى نجاحا كبيرا، وخاصة بين الشعوب التى خضعت للاستعمار الأوروبى، أو الواقعة تحت تهديده.

وقد استغل بعض زعماء الشعوب المحتلة فكرة الجامعة الإسلامية، للاستعانة بالسلطان فى سبيل التخلص من الاستعمار الأوروبى، باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين.

ومن بين هؤلاء الزعماء مصطفى كامل، الزعيم المصرى الشاب الذى أعجب بهذه الدعوة، وخاصة فى مستهل جهاده، وأخذ يشيد بالدعوة الإسلامية والخلافة العثمانية.

وفى هذا الشأن قال مصطفى كامل «إننا نحب الدولة العثمانية لأننا قبل كل شىء نريد أن نرى أمة شرقية قوية تصدر منها الأنوار إلى كل أمة شرقية، ولأننا بصفتنا مسلمين نرى أنها تحمى المسلمين فى الشرق وتحفظ البلاد الطاهرة المقدسة، فمملكة الخلافة الإسلامية هى فى الحقيقة مملكتنا وقلبتنا التى إليها نلجأ ونحوها نتجه»^(١).

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ص ١٢٠، ١٢١.

السياسة العربية للسلطان عبد الحميد

أبدى السلطان عبد الحميد اهتماما خاصا بالبلاد العربية باعتبارها قلب العالم الإسلامي.

وكان يبعث رسله إلى البلاد العربية لمحاولة إقناع العرب بأن الجامعة الإسلامية تحت زعامة الخلافة العثمانية، هي أملهم الوحيد في النجاة من الاستعمار الأوروبي، كما أنها خير وسيلة لاسترداد مجدهم الخالد وعزهم التليد.

محاولة بث الفرقة والمنازعات والمنافسات المحلية بين الأمراء والحكام:

وفي بعض الأحيان كان دعاة السلطان يقومون بإثارة روح التفرقة المحلية والمنازعات القبلية والمنافسات بين أمراء وحكام العرب. وفي أحيان أخرى كان السلطان يدعو إلى الآستانة بعض أمراء العرب ممن عرفوا بقوة الشخصية، فيستضيفهم ويوفر لهم أسباب الراحة والرفاهية في العاصمة العثمانية، ثم يمنعهم من العودة إلى بلادهم للتخلص من نفوذهم بين العرب.

رعاية المؤسسات الدينية والعلمية العربية:

وبقصد التودد إلى الشعوب العربية، فقد أبدى السلطان اهتمامه ورعايته للمؤسسات العربية الدينية والعلمية، فتبرع لها بالأموال والهبات، وقدم المبالغ الضخمة لإصلاح الحرمين الشريفين، وترميم وزخرفة المساجد الكبرى.

إلحاق العرب في حرس السلطان وفي الوظائف الكبرى:

ومن أجل استمالة العرب أيضا، فقد أنشأ السلطان عبد الحميد حرسا خاصا له من العرب.

كما ألحق بعض الموالين له من العرب في الوظائف الكبرى، مثل عزت باشا العابد وهو من عرب الشام، واستطاع أن ينال أكبر حظوة عند السلطان عبد الحميد، إذا أصبح مستشاره في الشؤون العربية، وكان له دور هام في مشروع سكة حديد الحجاز.

ومنهم الشيخ أبو الهدي الصيادي من كبار العلماء، وسليم باشا ملحمة وزير الخراج والمعادن وهو لبناني.

الاهتمام بمشروعات السكك الحديدية:

أولى السلطان عبد الحميد اهتماما بالغاً بمشروعات السكك الحديدية في مختلف أنحاء الدولة العثمانية.

وكان يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- ربط أجزاء الدولة المختلفة، ويساعد ذلك على نجاح فكرة الخلافة العثمانية والجامعة الإسلامية.

كما يقوى قبضة الدولة على الولايات التي بدأ الوعي القومي يستيقظ فيها، مثل سوريا والعراق والحجاز.

٢- إجبار الولايات على الرضوخ للقوانين العسكرية والدفاع عن الإمبراطورية، باندماج أهلها في الدولة وتقديمهم المال والرجال للاشتراك في الدفاع عنها.

٣- تسهيل مهمة الدفاع عن الإمبراطورية، فسوف يساعد مد خطوط السكك الحديدية على سرعة توزيع القوات العثمانية ووصولها إلى الجهات التي تتعرض للعدوان.

مشروع سكة حديد الحجاز:

وهو من أهم مشروعات السكك الحديدية التي أنشئت في عهد السلطان عبد الحميد، وكان يصل بين دمشق والمدينة المنورة.

وكان السلطان عبد الحميد يعتبره من بين الوسائل التي تزرع بها لإعلاء شأن الخلافة، ونشر فكرة الجامعة الإسلامية.

الفرص من إنشاء المشروع:

كان السلطان عبد الحميد يهدف من وراء إنشاء مشروع سكة حديد الحجاز إلى تحقيق الأغراض التالية:

١- خدمة الحجاج وتسهيل وصولهم إلى مكة والمدينة، وذلك بالاستعاضة عن طريق القوافل الذي كان يستغرق نحو أربعين يوماً، وكذلك طريق البحر الذي كان يستغرق حوالي اثني عشر يوماً.

وقد أصبح المسافر عن طريق هذا الخط الحديدي لا يقضي أكثر من أربعة أو خمسة أيام.

٢- تحقيق أهداف سياسة خدمة أغراض السلطان، ونشر الدعاية بين المسلمين في أنحاء العالم الإسلامي عن مدى حرص السلطان على خدمة الحرمين الشريفين، وتسهيل الحج لكل من أراد أداء هذه الفريضة.

وقد أثار ذلك حماسة دينية كبيرة بين المسلمين، واكتسب السلطان عبد الحميد بهذا المشروع عطف المسلمين في جميع أنحاء العالم، وخاصة بعد أن دعا إلى مساهمة المسلمين في كل مكان بالتبرع لإنشاء هذا الخط الحديدي، وبدأ بالتبرع بمبلغ كبير، كما أمر بخصم عشرة في المائة من مرتبات موظفي الدولة لصالح هذا المشروع.

وعلى أثر ذلك أقبل المسلمون على التبرع حتى غطت تبرعاتهم أكثر من ثلث نفقات المشروع.

٣- خدمة الأغراض العسكرية، بتسهيل نقل القوات والإمدادات العسكرية عن طريق هذا الخط الحديدي إلى الجزيرة العربية وخاصة الحجاز واليمن، والتغلب على صعوبة المواصلات التي كانت تضعف إخضاع هذه الولايات.

خطوات تنفيذ المشروع والعقبات التي اعترضته:

أشرف على إقامة هذا المشروع مهندسون ألمان، وبدىء العمل في تنفيذه في سنة ١٩٠٠ من دمشق، وفي أغسطس سنة ١٩٠٨ وصل الخط الحديدي إلى المدينة المنورة.

وكان من المقرر أن يصل هذا الخط إلى مكة، ولكن الحسين بن علي شريف

مكة خشى على سلطانه من بطش الدولة العثمانية، فهب لعرقلة مد المشروع من المدينة المنورة إلى مكة المكرمة، مقر إمارته ومركز قوته. وهكذا بقيت نهاية هذا الخط الحديدي عند المدينة.

وعند قيام الحرب العالمية الأولى، عمل الإنجليز على تخريب سكة حديد الحجاز، وذلك بالتحالف مع القوات العربية التي انضمت إليهم تحت قيادة فيصل بن الحسين، ولازال هذا الخط معطلا حتى الآن.

افتضاح سياسة السلطان عبد الحميد الاستبدادية لدى كثير من العرب:

وبالرغم من استخدام السلطان عبد الحميد للدين والمشروعات الإصلاحية، لتنفيذ سياسته الرامية إلى إحكام قبضة الدولة العثمانية على العرب، فإن كثير من العرب فطنوا إلى خبايا هذه السياسة، حتى أنهم ضاقوا باستبداد السلطان، فانضم بعض زعمائهم إلى جمعية الاتحاد والترقي، التي كانت تهدف إلى إقرار حكم الشورى والدستور في الدولة العثمانية.

جمعية الاتحاد والترقي

وسياسة الإتحاديين والتريك

امتدت النقمة على استبداد السلطان عبد الحميد ورجاله إلى مختلف أنحاء الدولة العثمانية، وشملت الترك الذين تحملوا الكثير من فظائع الاغتيال والنفي والتشريد، مما أضر بسمعة الدولة العثمانية في الداخل والخارج.

وقد بلغت النقمة أشدها في إقليم مقدونيا في بلاد البلقان، التي تضم ثلاث من الولايات العثمانية الأوروبية، هي «سلانيك» و«مناستر» و«قوصوه». وكانت الولايات العثمانية الأوروبية وعددها ست ولايات، تشمل بالإضافة إلى ولايات مقدونيا، ولايات «أدرنة» و«ياتيا» و«أشقورة».

وكان رجال السلطان يقيمون الحواجز أمام الحريات ومحاولات الإصلاح، وينشرون الإرهاب في كل مكان، ويمنعون الصحف الأجنبية التي تعارض سياسة

الحكومة من دخول البلاد العثمانية، وفي مقدمتها صحيفة «تركيا الفتاة»، التي كان يصدرها أحرار الترك الذين لجأوا إلى باريس، عاصمة فرنسا التي كانت منارة للحرية في ذلك الوقت.

جمعية الاتحاد والترقي:

وفي ذلك الوقت قام فريق من الترك الذين لجأوا إلى باريس بتأسيس جمعية سرية، أطلقوا عليها إسم «جمعية الاتحاد والترقي»، انضم إليها بعض العرب والروم والأرمن.

وفي البداية أخذت هذه الجمعية تبث فكرتها في الولايات المقدونية الثلاث سلانيك ومناستر وقوصوه، ولم يلبث أن انضم إليها كل محبي الحرية والإصلاح والمساواة، من حكام وقضاة وموظفين ومعلمين وصحفيين وأدباء، على اختلاف طبقاتهم وفئاتهم.

وقد لاقت فكرة جمعية الاتحاد والترقي تجاوباً واستحساناً في تفكير الضباط العسكريين الأحرار في جميع بلاد الروملى التي تضم الولايات العثمانية الأوروبية مما ساعد على انتشار فكرتها بين الفئات الواعية من الشعب في هذه الولايات، مع الاحتفاظ بسرية هذه الجمعية بقدر الإمكان، وخاصة مايتعلق بهيئتها المركزية.

إعلان العصيان وبروز دور جمعية الاتحاد والترقي.

وكان أحرار ضباط الجيش العثماني متحمسين للإصلاح وإعلان الدستور والحرية، أسوة بالدول الأوروبية، مما دفع البكباشي (مقدم) أنور بك، على رأس فرقته العسكرية، وقام نيازى بك على رأس سرية، لهذا الغرض، فهلل لها جموع الشعب في مقدونيا بمختلف عناصره وأديانه، وسارت مظاهرات الفرح والابتهاج، هاتفة بحياة بطلى الحرية أنور بك ونيازى بك.

وعلى أثر ذلك أخذت جمعية الاتحاد والترقي تظهر وتتهيا للعمل من أجل الوصول إلى حكم دستوري، وبادرت بإرسال البرقيات إلى الأحرار في جميع

الولايات والألوية، لاستنهاض الهمم للاشتراك فى ثورة عارمة تعم جميع البلاد.
وقد اضطر مجلس وكلاء الدولة (مجلس النظار أو الوزراء) إلى إجابة الشوار
إلى طلبهم، فى الجلسة التى عقدها المجلس لبحث حقيقة العصيان وأسبابه.
وفى نهاية تلك الجلسة التى عقدت برئاسة الصدر الأعظم سعيد باشا، إلى
السلطان المضبطة التالية، لاستصدار موافقته للعمل بموجبها:

«بناء على الإرادة السنية الصادرة عن مقام الخلافة العظمى، طالعنا البرقيات
والرسائل البالغة سبعا وستين الواردة فى ٨ و ٩ و ١٠ تموز سنة ١٣٢٤ (١٩٠٨) من
ولاية مناستر وقوصوة وسلاطيك وقادة المناطق والمفتش العام، بشأن العصيان الذى قام
به الشعب فى الأيام الأخيرة بالاشتراك مع العساكر وضباطهم فى بعض مناطق
الجيش الثالث، فتبين لنا أن أهالى أكثر تلك الأنحاء قاموا بالثورة مع الضباط وأفراد
الجيش، فكسروا أبواب المستودعات وأخذوا ماحوته من سلاح وعتاد وأموال
مهددين كل من خالفهم بأشد العقوبات وبالقتل، كما قاموا بتظاهرات على
أصوات المدافع طالبين فى خطبهم إعلان الحرية والدستور، وحاصروا المواقع التى
تحصن فيها المشير عثمان باشا وأخذوه وجعلوه رهن التوقيف.

ولما كانت أعمال البغى التى قاموا بها تستهدف تطبيق أحكام القانون الأساسى
ودعوة مجلس المبعوثين للاجتماع، فإذا لم يجابوا إلى طلبهم بعد رفضهم النصائح
المعروضة عليهم، توسع نطاق ثورتهم وعصيانهم والحقيقة هى أن القانون الأساسى
لا يزال مرعيا، ولكن واقف أعمال «مجلس مبعوثان» زمنا قد نشأ عن الجاءات مالية
ومقتضيات الدولة.

ولما كان حقن دماء الرعية والتحيلولة دون تدخل الدول الأجنبية يفرضان
افتتاح المجلس المذكور، كما أشار بذلك صاحب الجلالة مستهدفا إقرار الأمن
والسكنية فى المملكة، رأينا بعد المذاكرة فى الأمر أن تصدر التبليغات العامة بترقية
إلى الولايات والألوية المستقلة لانتخاب نواب حائزين الصفات اللازمة وفاقا
للأصول الانتخابية الموجودة، لذلك نظمنا هذه المضبطة مع البرقية المتضمنة

التبليغات المقتضاة رجاء رفعها إلى الحضرة السلطانية لاستصدار إرادته السنية الموافقة إلى الصواب للعمل بموجبها.

(٢٤) جمادى الأخرى سنة ١٣٢٦ الموافق لتاريخ ١٠ تموز سنة ١٩٠٨ (٢).

وفي نفس اليوم صدرت الإرادة السنية السلطانية بالموافقة على ما جاء في مضبطة مجلس الوكلاء، ونشرت في صحف العاصمة، وأبلغ محتواها برقياً إلى الولايات والألوية المستقلة لإجراء الانتخابات.

وفي ١٤ تموز سنة ١٩٠٨ استصدر مجلس الوكلاء العفو عن الذين مازالوا يواصلون أعمال الاضطرابات في مقدونيا، بشرط أن يلقوا أسلحتهم ويسلموها إلى الحكومة ويعودوا إلى منازلهم، ثم شمل العفو جميع المجرمين السياسيين والعاديين.

وفي ١٦ تموز (يوليه) ١٩٠٨ قرر مجلس الوكلاء إلغاء «منظمة الخفية»، وجاء في المنظمة التي أعدها المجلس بهذا الشأن «إن إعلان القانون الأساسي قد قابله الأهلون والعساكر الشاهانية في الولايات المقدونية بالشكر والامتنان وتقدم الشائرون إلى دوائر الحكومة ملقين أسلحتهم على ماورد في برقية المفتش العام حسين حلمي باشا الذي اقترح أن يفد إلى العاصمة بعض أركان جمعية الاتحاد والترقي ليعرضوا جميع المعلومات التي يطلب منهم إيضاها كما جاء في البرقية المحولة من المشيخة إلى مجلس الوكلاء إن الجمعية الموما إليها تشير إلى الاتحاد القائم بين الأهلين والجيش وكلهم يرجو إلغاء الخفية التي كانت سبب سوء التفاهم بين السلطنة السنية والملة».

وعلى أثر ذلك صدرت الإرادة السنية بإلغاء منظمة الخفية، وبدأ اتصال الحكومة الرئيسية بأركان جمعية الاتحاد والترقي.

وكان أركان جمعية الاتحاد والترقي في مقدونيا يصرون بالحاح على سرعة إجراء الانتخابات النيابية، حتى يمكن افتتاح مجلس النواب في بدء نوفمبر ١٩٠٨.

(٢) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثماني. ص ١٥٢.

وفى اجتماع مجلس الوكلاء حث حسين حلمى باشا المفتش العام على ضرورة الإسراع بالانتخابات، بسبب موقف جمعية الاتحاد والترقى المتجه نحو الانقلاب على الحكومة إذا لم تجر الانتخابات بمقتضى القانون الذى أعده المجلس النيابى قبل ثلاثين عاما بهذا الشأن.

وفى ٢٠ تموز صدرت الإرادة السنية للعمل بموجب قرار مجلس الوكلاء الذى رفعه إلى السلطان الصدر الأعظم سعيد باشا . وفى ٢٠ سبتمبر نشر القانون الجديد لانتخاب النواب، مع لائحة تتضمن صورة تطبيقه.

ولم تحفل الولايات الشرقية ولا العربية، باستثناء بعض المدن السورية، بإعلان الثورة والقانون الأساسى فى مقدونيا، لأن شعوب تلك الولايات الآسيوية المهضومة الحقوق، لم تستطع على الفور نزع وثاق العبودية الذى أحكمه فى رقابها الباشوات والبكوات والآغاوات الإقطاعيون، وبشد أزهم حكام السلطان عبد الحميد.

المؤامرة الرجعية ونهاية العهد الحميدى:

وكان كثيرون من أنصار العهد السابق فى العاصمة والولايات الشرقية والعربية غير مؤمنين بمبادئ الدستور، وقام بعضهم بتأسيس جمعيات رجعية، أعلنوا أن هدفها المحافظة على أحكام الدين الإسلامى، فى مواجهة جمعية الاتحاد والترقى التى تتألف من خليط لادينى من الترك المرتدين والأروام والأرمن، وتسعى لنزع السلطة من السلطان وخليفة المسلمين.

وكان القائمون على هذه الجمعيات الرجعية يسعون لاحتباط الدستور وأهدافه النبيلة، والرجوع بالدولة إلى حكمها الاستبدادى السابق، تحت ستار الدفاع عن الدين.

وقد استعان هؤلاء المنتفعون الرجعيون بالكثيرين من الجهلة والغوغاء، وتآمروا معهم لإنقاذ السلطان وحكمه من مخططات جمعية الاتحاد والترقى، التى اعتبروها عدوة للملة والدين.

وفى الحادى والثلاثين من شهر مارس سنة ١٩٠٩، قام جنود السلطان فى العاصمة على رأس الأفراد المنتمين إلى الجمعية الرجعية، بالهجوم على مجلس النواب، وأطلقوا النار على نواب الاتحاد والترقى وقتلوا بعضهم، وبينهم الأمير محمد أرسلان مبعوث اللاذقية.

وفى نفس اليوم قام المنتمون إلى الجمعيات الرجعية فى بعض مراكز الولايات الشرقية والعربية، بمظاهرات واعتداءات كانت على أشدها فى مدينة أضنة مركز الولاية، حيث هجم المتظاهرون على الأرمن والمسيحيين الآخرين، وقتلوا عدداً كبيراً منهم، ونهبوا أموالهم وهدموا منازلهم.

وكانت هذه الثورة الرجعية سبباً مباشراً لخلع السلطان عبد الحميد الثانى، والقضاء على عهده ورجاله.

خلع السلطان عبد الحميد وتولى أخيه رشاد العرش:

وكان المشير محمود شوكت باشا قد هب على رأس جيشه، لإخماد نار الفتنة الرجعية التى بثها رجال السلطان عبد الحميد، ودخل بجيشه العاصمة وحاصروا قصر السلطان عبد الحميد، وقتل بعض رجاله وفر الآخرون.

وعلى لافور أعلنت الإدارة العرفية فى المناطق التى اختل فيها الأمن، وأخذ قادة جمعية الاتحاد والترقى يتأهبون لقمع هذه الفتنة وإزالة أسبابها.

وفى ١٤ إبريل سنة ١٩٠٩، وأثناء اجتماع المجلس العمومى الذى يضم الأعيان والنواب معاً، تمكن قادة جمعية الاتحاد والترقى من الحصول على قرار بخلع السلطان عبد الحميد وتولية أخيه وولى عهده محمد رشاد أفندى عرش آل عثمان والخلافة الإسلامية، وذلك بالاستناد إلى فتوى شرعية أصدرها شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندى، وهذا نصها مترجماً إلى اللغة العربية:

«إن زيدا الذى هو إمام المسلمين قد طوى بعض المسائل الفقهية، ومنع الكتب الشرعية وأحرقها، وتصرف فى بيت المال تصرفاً مقروناً بالإسراف والتبذير،

واعتماد الإيقاع بالرعية ظلما وتقتيلا وحبسا وتعذيا، ثم أقسم بأن يرجع إلى الصلاح، ولكنه حث يمينه وأصر على إحداث فتنة كبرى تلحق بأموال المسلمين خلا كليا، وأثار بينهم القتال، فتوالت الأخبار عن تغلبهم عليه واعتباره مخلوعا، وقد تحقق وجود الضرر في بقاءه والصلاح في زواله، فهل يجب والحالة هذه تنفيذ مايراه أولياء الأمور من أرباب الحل والعقد من ترجيح بين تكليفه، للاستقالة من الإمامة والسلطنة وبين خلفه؟ الجواب: نعم يجب ذلك^(٣).

وبعد أن تمت المراسم المعتادة في اعتلاء السلطان محمد رشاد العرش، تألفت الوزارة الجديدة برئاسة الصدر الأعظم توفيق باشا، في ٢١ ابريل سنة ١٩٠٩، وجاء في الخط الهمايوني بهذا الشأن الرغبة في العمل بالقانون الأساسي، بالقول «ولما كان جل آمالي ومقاصدي أن تكون تبعتنا بجميع صنوفها وبدون أى استثناء، حائزة الحرية والعدالة والمساواة وأن تطبق الأحكام الشرعية والقانونية تماما وتؤيد شوكة دولتنا ومكائنها وتأمين الوسائل التي توصلها إلى مايتفق مع استعدادها المادى والمعنوى من مراتب الرقى والكمال، وكان قانوننا الأساسى كفيلا بتنفيذ ماصحمنا عليه في هذا الشأن بعون الله سبحانه وتعالى، لذلك وبعد الاتكال على توفيقاته الصمدانية، والعمل بأحكام قانوننا الأساسى أضع كامل ثقتى بكم واعتمادى على مساعيكم لتحقيق أقصى آمالنا السالفة الذكر ومعاونة جميع الوكلاء ومجلسنا العمومى الملى وجميع الموظفين».

(١٥ ربيع الآخر ١٣٢٧، محمد رشاد)^(٤).

فترة من الاستقرار والحياة الدستورية تسود في أنحاء البلاد العثمانية في بداية العهد الجديد:

وبعد خلع السلطان عبد الحميد واعتلاء السلطان محمد رشاد العرش، أخذت الحكومة الجديدة تدير شئون الدولة وفقا للدستور، بالاستفادة من خبرة ذوى النزاهة

(٣) يوسف الحكيم: المرجع السابق . ص ١٦٨.

(٤) يوسف الحكيم: نفس المرجع، ص ص ١٦٩ و ١٧٠.

والاخلاص من رجال العهد السابق من عرب وأروام وأكراد وأرمن وغيرهم.

وفي هذه الفترة شعر العثمانيون في جميع أنحاء البلاد العثمانية بحياة جديدة دستورية، وباستقرار وهدوء واطمئنان، وتبين للجميع أنه لا فرق في المعاملات والحقوق والواجبات، وفي اسناد الوظائف بين تركي وعربي وكردى وأرمنى ورومى ومقدونى وألبانى، ولا بين مسلم ومسيحي ويهودى، فالجميع عثمانيون.

وكان قد صدر تعديل هام لبعض أحكام القانون الأساسى، استمد من القوانين الأوروبية وخاصة القوانين الفرنسية، وذلك فى الخامس من شهر أغسطس سنة ١٩٠٩.

تعصب الاتحاديين للقومية التركية ومحاولتهم فرصة التركية على الولايات غير التركية:

ولكن سياسة الحكام الأتراك الاتحاديين الجدد لم تلبث أن خيبت آمال العرب، فقد اعتقدوا أن تجديد شباب الدولة لا يكون إلا بالتمسك بالقومية التركية.

ولذلك فقد اتسم حكمهم بالتعصب لقوميتهم، كما حاولوا فرض اللغة والصبغة التركية على البلاد الخاضعة لهم غير التركية، ومنها البلاد العربية.

رفض العرب والشعوب الأخرى غير التركية لمحاولة التتريك:

وكان لهذا الاتجاه رد فعل سىء لدى العرب والشعوب غير التركية فى الدولة العثمانية، فقد رفضوا محاولة التتريك التى أقدم عليها الاتحاديون.

وقد ساعد ذلك على إذكاء الروح القومية بين العرب، وخاصة فى الوقت الذى ظهرت فيه نهضة فكرية ثقافية عربية، استهدفت تبصير العرب بتاريخهم وأمجادهم ودعوتهم إلى التمسك بأهداب قوميتهم.

النهضة الفكرية والثقافية فى الشام والعراق

وتطورها إلى نهضة سياسية

فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظهرت فى بلاد الشام والعراق نهضة

فكريه أدبية، ثم تطورت إلى نهضة سياسة، استهدفت الدفاع عن حقوق العرب إزاء
الحكام الأتراك المستبدين، ولإصلاح أحوال البلاد العربية.

عوامل قيام النهضة بسوريا والعراق

كانت هذه النهضة الفكرية الأدبية نتيجة لعدة عوامل، من أهمها:

١- إنشاء المدارس المختلفة؛ وقد ساعد على بعث هذه النهضة في الشام،
المدارس المختلفة التي أنشئت أثناء الحكم المصري في عهد محمد علي باشا، وذلك
بالإضافة إلى إيفاد كثير من أبناء الشام لتلقى العلوم في المدارس المصرية.

٢- مدارس الإرساليات التبشيرية، ونتيجة لتسامح الحكم المصري في سوريا،
فقد قدم إلى البلاد وفود عديدة من الإرساليات التبشيرية الطائولية الفرنسية أو
البروتستانتية الأمريكية.

وقد قامت هذه الإرساليات التبشيرية بإنشاء عدد من المدارس، ومن أهمها كلية
عنتورة للبنين، وكلية البنات في بيروت، والكلية السورية البروتستانتية في بيروت،
وهي الجامعة الأمريكية الحالية.

وكان التعليم في هذه المدارس باللغة العربية، كما اهتم المشرفون على المدارس
التبشيرية بصفة خاصة باللغة العربية وآدابها، ونشروا كثيرا من المؤلفات في هذا
المجال عن طريق المطابع التي أنشأوها، ومن أشهرها مطبعة الإرسالية الأمريكية.

٣- نشر المطبوعات الأدبية والعلمية والصحف المصرية في سوريا، وأثناء
الحكم المصري كانت تصل إلى سوريا كثير من كتب الآداب العربية، والعلوم
الحديثة المترجمة التي كانت تقدمها مطبعة بولاق في القاهرة، وذلك بالإضافة إلى
الصحف التي كان تصدر في مصر.

٤- تأثير الأدباء العرب؛ ومن أشهرهم ناصيف اليازجي، وبطرس البستاني،
وعبد الرحمن الكواكبي، وقد ساهموا هم وغيرهم بجهود كبيرة في النهضة الأدبية،
بنشر كثير من كتب الأدب، وتأليف العديد من الكتب في الموضوعات المختلفة.

النهضة في العراق:

وفي العراق ساعد على قيام الحركة الأدبية والفكرية، ظهور العديد من الكتاب والأدباء، وانتشار المدارس، واهتمام الناس بالتعليم، وتأسيس عدد من الصحف التي كانت تهتم بشئون البلاد المختلفة، بالإضافة إلى تأثير النهضة الأدبية والفكرية في بلاد الشام المجاورة.

الجمعيات العلمية والأدبية؛ ومن أهمها:

١- جمعية الفنون والعلوم؛ وقد أنشأها ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، مع بعض أعضاء الإرساليات الأمريكية.

٢- الجمعية الشرقية؛ وأنشأتها جماعة اليسوعيين.

٣- الجمعية العلمية السورية؛ وكانت تضم مائة وخمسين عضواً من أبرز الشخصيات السورية ينتمون إلى طوائف المسلمين والمسيحيين المختلفة، وفي ذلك الوقت كانت حدة التعصب الديني قد خفت وقد تأسست هذه الجمعية في عام ١٨٥٧، وكان من أبرز أعضائها إبراهيم اليازجي.

أثر الجمعيات الأدبية والعلمية:

وكان لهذه الجمعيات الأدبية والعلمية دور كبير في تنوير الأذهان، ونشر الآداب والأشعار الحماسية بين الناس.

كما اهتمت باحياء التراث العربي، ورفع شأن اللغة العربية، وساعدت على نمو الحركة القومية العربية.

ولم تلبث هذه الجمعيات الأدبية والفكرية أن جنحت إلى الناحية القومية السياسية، فأضافت إلى أغراضها الثقافية أغراضاً سياسية تهدف إلى تقرير الحكم الذاتي اللامركزي في بلاد الشام. وقد تجلّى هذا الاتجاه لأول مرة في القصيدة الحماسية التي نظمها إبراهيم اليازجي من الجمعية العلمية السورية، وكانت تمجد فكرة القومية العربية، وتذكر العرب بمآثرهم وأمجادهم، وتندد بالآثار السيئة

للاختلافات المذهبية، والإدارة العقيمة، ودعا السوريين إلى الاتحاد للتخلص من الحكم التركي الغاشم.

وقد انتشرت هذه القصيدة بشكل واسع في البلاد العربية، وكان لها صدى قوى في نفوس الشباب، مما جعل أفكارهم تتسم بطابع العزة القومية.

وقد نشأت هذه الأفكار الجديدة في سوريا والعراق، ثم مالبت أن اجتاحت سائر البلاد العربية، حتى عم السخط والتذمر من الحكم التركي.

الجمعيات الوطنية والقومية:

ومن أهمها:

(١) جمعية بيروت السرية:

وهي أول جمعية تنشأ لأغراض سرية، وقد تشكلت في بيروت وانتشرت فروعها في المدن الأخرى، واقتصرت نشاطها على لصق المنشورات في الشوارع.

وكانت هذه المنشورات تندد بمساوئ الحكم التركي، وكانت دعوتها بمثابة النداء الأول لحركة القومية العربية، ويتلخص في الاستقلال الذاتي والتكتل السياسى.

وفي سنة ١٨٨٠ أخذت بعض المنشورات تنادى بالمطالب التالية:

١- منح الاستقلال لسوريا بالاتحاد^(١) مع لبنان.

٢- الاعتراف بالعربية كلغة رسمية للبلاد بدلا من اللغة التركية.

٣- إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التى تعوق حرية الرأى وانتشار العلم.

٢- جمعية اللامركزية الإدارية العثمانية:

وهي من الجمعيات التى ظهرت فى أوائل القرن العشرين، واتخذت مظهراً علنياً لنشر أفكارها القومية العربية.

(١) د/ أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر. ص ١٢٧.

وقد تأسست هذه الجمعية في القاهرة في أواخر سنة ١٩٠٨ ، وانتشرت فروعها في أنحاء الشام.

وكانت تدعو إلى جعل الحكم في البثلاذ العربية قائماً على قاعدة اللامركزية ، وأخذت تحاول إقناع حكام تركيا بضرورة إدارة ولايات الدولة العثمانية على أساس لا مركزي، كما جعلت توجه الرأي العام العربي نحو المطالبة باللامركزية في الحكم.

٣- الجمعية القحطانية أو جمعية العهد:

وهي من أهم الجمعيات السرية، وقام بتشكيلها في الآستانة سنة ١٩٠٩ ، وزير الأوقاف خليل حمادة باشا، والسيد عبد الحميد الزهراوى، وسليم بك الجزائرى وزملاؤهم.

وقد صار إسمها فيما بعد «جمعية العهد» ، وأخذت تدعو إلى تكوين دولة واحدة تتبع الدولة العثمانية، وتضم الأجزاء العربية فيها، ويكون لها مجلس نيابى خاص وتباشر الحكم فيها إدارة محلية خاصة، وأن تكون العربية هي لغتها الرسمية. وتزعم هذه الجمعية عزيز بك المصرى، الذى كان ضابطاً فى الجيش التركى. ومنذ البداية قامت هذه الجمعية بأول محاولة لكسب الضباط العرب فى الجيش التركى، والحصول على مساندتهم الفعالة لجانب الحركة القومية.

٤- جمعية العربية الفتاة:

تأسست هذه الجمعية سنة ١٩١١ فى باريس من بعض الطلبة العرب، وقد دعت هذه الجمعية إلى عقد مؤتمر للبحث فى حقوق العرب فى الدولة العثمانية، واستجاب لهذه الدعوة عدد من أعضاء حركة اللامركزية.

المؤتمر العربى فى باريس سنة ١٩١٣ :

وفى ٤ ابريل سنة ١٩١٣ اجتمع المتدوبون الحاضرون وعددهم ٢٤ مندوباً، بقاعة الجمعية الجغرافية فى باريس، لتحديد المسائل التى ستعرض للبحث. وقد اختيرت باريس مقر لهذا المؤتمر لوجود جالية عربية كبيرة بها، ولضمان توفر جو

سر سناقشة بعيدا عن البلاد العثمانية، وحتى يمكن اطلاع الدول الأوروبية على آراء ومطالب العرب.

وكان هذا المؤتمر آخر مظهر للنشاط العربى بصورة علنية قبيل الحرب العالمية الأولى.

وكانت المسائل محور البحث كالتالى:

- ١- الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.
- ٢- حقوق العرب فى الدولة العثمانية.
- ٣- ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.
- ٤- الهجرة من سوريا واليهما.

وقد اجتمع المؤتمر العربى فى القاعدة الكبرى للجمعية الجغرافية فى باريس من ١٨ إلى ٢٣ يونيه سنة ١٩١٣، وقال السيد عبد الحميد الزهراوى فى خطبة افتتاح المؤتمر:

«إن العرب كانوا ألفوا الترك، وهؤلاء قد ألفوا العرب منذ عشرة قرون، ولكن كما مزجت بينهم السياسة فرقت بينهم السياسية أيضا، ولم يبق من ذلك الامتزاج القديم إلا رابطة بين البعض، وهذه الرابطة لاتزال تعد ثمنية عند الترك والعرب معا ولكنها مع عزتها قد أصبحت مهددة بالسياسة أكثر مما كانت من قبل، ومعلوم أن السياسة فى هذه المملكة بيد الترك، ولذلك تعرفها أوروبا أنها تركية، فلما رأى العرب الآن ماوصلت إليه هذه المملكة بتلك السياسة التى مضى العمل عليها حتى الآن، وكانوا حريصين على البقية الباقية من تلك الرابطة، تنبهوا إلى واجب عظيم كان الترك والعرب جميعا غير مهتمين به كما ينبغى، وهو اشتراك الفريقين فى سياسة البلاد فإنه قد تبين واضحا أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم من ذنب إضاعة البلاد ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء الثقيل، وبدهى أن هذا الاشتراك لاينافى الإخاء بل الذى ينافيه هو عدم هذا الاشتراك»^(٢).

أهم قرارات المؤتمر:

وقد اتخذ المؤتمر عدة قرارات من أهمها:

(٢) حافظ وهبة: جزيرة العرب فى القرن العشرين. ص ١٥٠.

- ١- المطالبة بتقرير الإدارة اللامركزية فى الولايات العربية فى نطاق الدولة العثمانية.
 - ٢- ضمان حقوق العرب السياسية وإشراكهم فى الإدارة المركزية للدولة العثمانية.
 - ٣- جعل اللغة العربية اللغة الرسمية فى البلاد العربية.
 - ٤- أن تكون الخدمة العسكرية محلية فى الولايات العربية.
- موقف الدولة العثمانية من المؤتمر العربى وقراراته:
- فى أول الأمر استعملت الحكومة العثمانية أسلوب الشدة، فألقت القبض على عدد من أعضاء الجمعية الإصلاحية فى بيروت، فأغلقت المحلات فى المدينة عدة أيام حتى أضطر الوالى إلى إخراجهم من السجن.
- ولكن جمعية الاتحاد والترقى التى كانت قلقة لهذه الحركة، أيقنت أنها إذا لم تعالج الأمر بحكمة وعقل فقد تفلت بلاد العرب من أيديهم.
- ولذلك فقد أرسلت سكرتيرها مدحت شكرى بك إلى باريس ليتباحث مع أحرار العرب هناك، ويتفق معهم على أفضل الطرق التى تعيد إلى الأمتين العربية والتركية الثقة المتبادلة والصداقة الوطيدة القديمة التى ربطت بين الأمتين لعدة قرون، وتم لاتفاق بين الفريقين على أكثر المسائل المختلف عليها.
- وفى أوائل أغسطس سنة ١٩١٣ أصدرت الحكومة العثمانية القرار الرسمى التالى:
- «إنه بالنظر للضرورات واختلاف الأمزجة فى الولايات العثمانية إلى وجوب ترقية لبلاد وإسعاد أهلها وزيادة رفاهيتهم، تقرر بعد الاتكال على الله ومفاوضة الولايات:
- ١- أن يعهد فى إدارة الأوقاف الموقوفة على أعمال الخير المحلية إلى المجالس المحلية فى الولايات حسب قانون ينشر قريباً.
 - ٢- أن تكون الخدمة العسكرية فى زمن السلم فى دائرة التفتيش، إلا إذا رأت الحكومة أن هنالك من الأسباب مايدعو إلى حشد الجنود فى جهة من الجهات فترسل الجنود على الطريقة النسبية.
 - ٣- يكون التدريس باللغة العربية فى الجهات التى يتكلم أكثر سكانها العربية، ويبدأ بذلك فى المكاتب الرشدية والإعدادية والاستعداد لتوفير الأسباب فى التعليم العالى.
 - ٤- يختار الموظفون من الآن من الواقفين على اللغة العربية علاوة على اللغة التركية،

ويعين الموظفون الثانويون من الولاية رأساً حسب قانون الولايات^(٣).

وعلى أثر صدور هذا القرار، جرى تبادل الزيارات بين العرب والترك، وأظهر العرب رضاءهم وولاءهم للأتراك.

ولكن فى نفس الوقت سعى الأتراك لإحداث الشقاق والنزاع بين قادة العرب، فعينوا السيد الزهراوى رئيس مؤتمر باريس عضواً فى مجلس الأعيان، وعينوا بعض شبان العرب فى بعض شبان العرب فى بعض الوظائف الهامة، وقد ترتب على ذلك أن اشتد غضب أحرار العرب على هؤلاء الذين قبلوا التعيين فى هذه المناصب، ورموهم بخيانة الأمانة التى أوتمنوا عليها.

أما الإصلاحات التى أعلنتها الحكومة العثمانية فلم ينفذ أى بند منها، ولجأ الأتراك إلى التسويف والمماطلة، وضرب زعماء الحركة التحررية الواحد تلو الآخر، على أمل أن ينالوا من العرب ويفشلوا محاولاتهم.

غير أن الأمر لم يستمر طويلاً، إذ كانت الحرب العالمية الأولى على الأبواب، وانضم إليها الأتراك إلى جانب الألمان.

نقل مقر جمعية العربية الفتاة إلى بيروت واتصالها بجمعية العهد فى دمشق:

وفى عام ١٩١٣ نقلت جمعية العربية الفتاة مركزها إلى بيروت، وتركزت أهدافها فى تحقيق استقلال البلاد العربية، وتحريرها من الحكم التركى وتخليصها من أية سيطرة أجنبية أخرى.

وفى عام ١٩١٥ اتصلت هذه الجمعية بجمعية العهد فى دمشق، وتوحد نشاط الجمعيتين، ومهد ذلك لقيام الثورة العربية.

(٣) حافظ وهبة: المرجع السابق. ص ١٥١.

الثورة على الحكم التركي فى الجزيرة العربية من جانب السعوديين واليمنيين

بينما اشتد التذمر والسخط ضد حكم الترك فى بلاد الشام والعراق، كانت الجزيرة العربية تتفجر بثورات استقلالية ضد الدولة العثمانية، كما يتضح من ثورة آل سعود وقيام الدولة السعودية الثانية، ثم الدولة السعودية الثالثة، وكذلك ثورة اليمنيين على حكم الأتراك، وانتهاء حكمهم فى اليمن مع قيام الحرب العالمية الأولى.

الدولة السعودية الثانية

النزاع على إمارة نجد بعد انسحاب القوات المصرية منها فى عام ١٨٢٤
والتمهيد لقيام الدولة السعودية الثانية

بعد أن تمكن محمد على باشا وإلى مصر من إخضاع الوهابيين، واستيلائه على الدرعية مقر حكم آل سعود فى سبتمبر سنة ١٨١٨، وأسقط بذلك الدولة السعودية الأولى، لم تستطع القوات المصرية مواصلة الدفاع عن المناطق البعيدة فى الجزيرة العربية.

ولذلك فقد اضطرت القوات المصرية إلى إخلاء إقليم نجد فى عام ١٨٢٤، فانفجرت فيه فتنة كبيرة، وحانت الفرصة لآل سعود لاسترداد ملكهم مرة ثانية.

ولكن آل سعود اختلفوا فيما بينهم على من يتولى الإمارة، كما طمع فيها غيرهم، ومنهم محمد بن مشارى بن معمر الذى انتقل من العينة إلى الدرعية، وأخذ يستميل الناس إليه، وخضعت له بلاد العارض والوشم وسدير. غير أن الأمر لم يستقر له طويلاً، إذ تصدى له تركى بن عبد الله بن محمد بن سعود فى عام ١٨٢٥ والذى تمكن من استرداد الإمارة، ودخل مدينة الرياض التى جعلها مقراً له، بعد أن أفلت من ملاحقة الأتراك له، وقد مهد بذلك لقيام الدولة السعودية الثانية.

وفى عام ١٨٣٣ قتل الأمير تركى بن عبد الله بن سعود فى مؤامرة دبرها شارى بن عبد الرحمن بن سعيد، الذى أعلن نفسه أميراً على نجد. ولكن فيصل

بن تركى بادر بالثأر لمقتل أبيه، ودخل مدينة الرياض وحاصر برجاله قصر مشارى لبضعة أيام، ثم اقتحموا القصر وقتلوا مشارى ومن بداخله من الذين ساعدوه على تبدير مؤامرة اغتيال الأمير تركى. وبعد ذلك وفى عام ١٨٣٤، أعلن فيصل نفسه إماما وحاكما على نجد.

ويعتبر الأمير فيصل من أعظم أمراء آل سعود همة وشجاعة، ومن أكثرهم حمية وغيره على الدين والقومية.

وكان الأمير فيصل قد أبعد إلى مصر مع آخرين من آل سعود ومن آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فى أعقاب دخول القوات المصرية الدرعية ثم تمكن من الهرب فى عام ١٨٢٦، ووصل إلى نجد حيث شارك والده الأمير تركى فى كثير من توسعاته وحملاته ضد معاديه.

الحرب الأهلية بين آل سعود وتدخل المصريين والأتراك عام ١٨٣٨ ضد الأمير فيصل.

ولم يلبث أن اندلعت الحرب الأهلية بين آل سعود، التى قادها خالد بن سعود ومعه قوات من المصريين من أتباع محمد على باشا ومن النجدين من أتباعهم، ضد فيصل بن تركى وقواته وأتباعه وخاصة من أهل الجنوب ثم وصلت حملة بقيادة خورشيد باشا إلى نجد فى عام ١٨٣٨، وانضم إليها خالد بن سعود، لمقاتلة فيصل بن تركى.

وكان الأتراك ومحمد على باشا قد أرادوا أن يضعوا حدا لطموحات فيصل بن تركى، الذى كان يسعى لإقامة إمارة سعودية قوية منفصلة عن النفوذ التركى أو المصرى.

وبعد معارك عنيفة اضطر فيصل بن تركى إلى التسليم، فأرسله خورشيد باشا إلى مصر ثانية، مع أخيه جلوى وولديه عبد الله ومحمد.

ثم اندلعت الفتنة من جديد بين خالد بن سعيد وعبد الله بن ثنيان، الذى كان يسعى لتخليص نجد من قوات الأتراك، وانتهى الأمر بتغلب ابن ثنيان وهروب خالد بن سعود من الرياض إلى الاحساء، وانتقل منها إلى القطيف فالكويت ووصل إلى مكة وظل بها حتى وفاته.

هرب فيصل بن ترك ثانيه من مصر عام ١٨٤٣ وتمكنه من إقامة الدولة
السعودية الثانية:

وفى عام ١٨٤٣ استطاع الأمير فيصل بن ترك الهرب من مصر للمرة الثانية،
ووصل إلى الجزيرة العربية، حيث التف حوله أنصاره وأتباعه وناضلوا معه من جديد
حتى تمكن من استرداد إمارة نجد ثانية فى وقت قصير، وأقام بذلك الدولة
السعودية الثانية.

وقد ساعده على ذلك انسحاب الجيوش المصرية من الجزيرة العربية بموجب
معاهدة لندن سنة ١٨٤٠، وأتباعه مسلك الحكمة والمهادنة مع الأتراك الذين
اكتفوا بسيادتهم الإسمية على البلاد العربية.

توسع الدولة السعودية الثانية:

وأثناء حكم الأمير فيصل بن تركى الذى دام أكثر من عشرين عاما (١٨٤٣ -
١٨٦٥)، ساد الأمن والطمأنينة فى أنحاء نجد، ونشطت الدعوة الوهابية من
جديد بعد أن أصيبت بالجمود أيام الحملات المصرية. كما اتسعت أملاك
السعوديين وشملت أقاليم الأحساء والقطيف وعسير، واضطر أمراء ومشايخ الخليج
العربى إلى دفع إتاوة سنوية لأمير نجد، فكان أمير البحرين يدفع أربعة آلاف ريال،
وسلطان مسقط كان يدفع ستة آلاف ريال، وشيخ ساحل عمان من رأس الخيمة
إلى أبى ظبى كان يدفع ١٢ ألف ريال، وهذه المبالغ كانت تدفع كدلالة على
الخضوع. ويصف «بيلى» المقيم السياسى البريطانى فى المنطقة حدود دولة آل
سعود فى عهد الأمير فيصل بن تركى، بأن حدودها كانت تمتد «من الشمال من
جوف العامر إلى قرب الكويت مباشرة عند نهايتها الشرقية، ومن الجنوب نجد
الربع الخالى أو الصحراء الكبرى، ومن وادى الدواسر من نهايته الغربية إلى نقطة
غير معينة فى الصحراء فى اتجاه الخليج الفارسى، ومن الشرق تنحدر حدود نجد إلى
لخليج الفارسى إلى الكويت فى طرفها الشمالى، فتازلا إلى أبى ظبى، وبعد أن
جر خط الحدود إلى الداخل قليلا حتى يصل إلى بريمى ينحنى خط الحدود نحو
جنوب الشرق ويمتد وراء تلال مسقط وعمان، ومن الغرب خط يمتد تقريبا من
شمال والجنوب بين الحجاز من جهة، ووادى الدواسر من جهة أخرى بحيث يقع

وادی الدواسر فی نهاية الطرف الجنوبي لهذه الحدود، فهذه الجهات كان سكانها ورؤساؤها يخضعون فعلا للإمام فيصل^(١).

ولم يشأ الأمير فيصل بن ترکی أن یدخل فی نزاع مع حکام الحجاز والعراق وسوريا، لرغبته فی الحفاظ علی صلات المودة مع الأتراك، ضمانا لسلامته وسلامة بلاده.

نشوب الخلاف بین أبناء الأمير فيصل بعد وفاته والتعجيل بالقضاء علی دولة آل سعود مرة أخرى:

وفی عام ١٨٦٥ توفي الأمير فيصل بن ترکی، ففقدت نجد بموته حاکما عظیما كان له أثره فی جمع الكلمة واستتباب النظام والقضاء علی الفوضى، وسيادة الأمن والقانون.

وبموت الأمير فيصل نشب الخلاف بین ولديه عبد الله وسعود، وقد استفاد الأعداء من مقاتلة الأخوين، وانتهی الأمر بالقضاء علی دولة آل سعود مرة أخرى.

وكان التنافس بین الأخوين عبد الله وسعود قد بدأ فی حياة أبيهم الأمير فيصل الذی أراد أن يضع حدا لهذه المناقسة، فجعل ولاية العهد لولده الأكبر عبد الله، وأطلق يده فی أحوال كثيرة، وكان يعتبر نفسه الوارث الشرعی للإمارة.

وكان عبد الله معروفا بالكرم والتقوى وطيبة القلب والشجاعة، مع التعصب الديني، بينما كان سعود یميل إلى الاعتدال والتسامح، وهذه الصفات كانت محببة أكثر لدى البدو.

وكان عبد الله قد أسند الأمور فی الإمارة إلى موظفين غیر أكفاء، ویتنمی بعضهم إلى عائلات غیر معروفة، ومنحهم حرية التصرف، فأساؤا معاملة رؤساء البلاد والقبائل، فانقلبوا ضده، وانفض الناس من حوله.

وقد تزايدت الخصومة بین الأخوين، وأخذ كل منها یجمع أنصاره لیتغلب

(١) حافظ وهبة: جزيرة العرب فی القرن العشرين. ص ص ٢٢٦ و ٢٢٧.

على خصمه عند منازلته، مع بدء تفكك أجزاء الدولة وسيطرة آل رشيد على القسم الشمالى منها، واقتصر نفوذ آل سعود على الرياض والخرج وبعض الأقسام الجنوبية.

ولقد استعان سعود بن فيصل بزعماء الإحساء من العجمان وبنى خالد وهم أصحاب نفوذ قوى، وتقدموا المحاصرة الهفوف عاصمة الإحساء التى كانت خاضعة لعبد الله بن فيصل.

وبعد حصار دام عدة أسابيع سقطت مدينة الهفوف فى أيدي العجمان وأتباع سعود، بينما كان عبد الله فى منتصف الطريق إليها من الرياض، وفشلت محاولاته للانتقام، وقتل أكثر من ألفين من رجال عبد الله المخلصين.

وفى عام ١٨٧٠ استولى سعود وأتباعه على الرياض عاصمة الإمارة، وأقام نفسه حاكما عليها، بعد أن غادرها عبد الله، وفشلت بعض المدن فى مقاومة سعود وأهمها البرّة، حيث هزم عبد الله مرة أخرى. ولما عجز عبد الله عن الحصول على المساعدات من الأنصار فى أنحاء البلاد، استعان بوالى العراق مدحت باشا، ليستمد منه العون ضد أخيه سعود، ولإضعاف نفوذه من جهة أخرى.

استيلاء الأتراك على إقليم الإحساء:

وكان الأتراك يسعون لإعادة سيطرتهم على المناطق العربية التى كانت خاضعة لهم قبل قيام دولة آل سعود، فوجد مدحت باشا والى بغداد الفرصة سانحة للاستيلاء على الإحساء والبلاد الأخرى التى كانت تابعة لتركيا من قبل.

ولتحقيق غرضه استعان مدحت باشا بناصر باشا السعدون رئيس قبيلة المنتفق، وعبد الله بن صباح حكام الكويت، وبمساعدة بنى خالد، تمكنت القوة العسكرية التى أرسلها مدحت باشا من احتلال إقليم الإحساء سنة ١٨٧١، وضمته إلى ممتلكات الدولة العثمانية تحت إسم «ولاية نجد».

محاولة الأمير سعود استرداد الإحساء:

وقد أراد الأمير سعود أن يسترد الإحساء من الأتراك التى تسبب أخوه عبد الله فى ضياعها.

ولهذا الغرض أرسل سعود أخاه عبد الرحمن إلى بغداد للدخول في مفاوضات مع الأتراك لحل هذه المشكلة بالوسائل السلمية.

وقد قضى عبد الرحمن أربع سنوات في بغداد دون أن يصل إلى نتيجة، وخاصة أن الأتراك كانوا يمدون أبصارهم إلى داخل الجزيرة العربية.

وفي عام ١٨٧٤ غادر عبد الرحمن بغداد وهو يصر على استرداد والإحساء بالقوة بعد أن فشلت المفاوضات السياسية في استردادها.

وقد نزل عبد الرحمن في بادية الإحساء واستحث أهلها على قتال الأتراك، فاجتمع حوله العجمان وهاجموا الإحساء واستولوا على معظمها، ولكن الأتراك وبمساعدة بنى خالد تمكنوا من هزيمة عبد الرحمن والعجمان وطردهم من المواضع التي احتلوها.

وعقب ذلك رحل عبد الرحمن إلى الرياض وأخبر أخاه سعود بفشل محاولاته السياسية والحربية لاسترداد الإحساء.

وفاة الأمير سعود عام ١٨٧٤ :

وفي ذلك الوقت خرج الأمير سعود لغزو عتيبة بعد أن أخذ رئيسها مسلط بن ربيعان في نهب الجانب الغربي من الرياض، مستغلاً ضعف سعود وفشله في الإحساء.

ولكن الأعداء أحاطوا بسعود ورجاله في وادي ضيق، وقتلوا أكثر أنصاره، وأصيب بجرح بليغ، ونقل إلى الرياض وظل يعاني من إصابته حتى توفي في صيف عام ١٨٧٤.

التنازع على الحكم بعد وفاة سعود:

وبعد وفاة سعود بايع أهل الرياض أخاه عبد الرحمن بن فيصل إماماً وحاكماً على إمارة نجد.

وبعد مضي نحو سنة تجددت الفتنة بين الأمراء السعوديين، ذلك أن عبد الله بن فيصل عز عليه أن يرى أخاه الأصغر عبد الرحمن حاكماً في الرياض، بينما

هو يتنقل كطريد من عشيرة إلى أخرى، فأقدم على دخول الرياض وأعلن نفسه إماماً وحاكماً عليها.

ولكى يضع حدا لهذه الفتنة تنازل عبد الرحمن عن الإمارة لأخيه الأكبر عبد الله وبايعه عليها، ولكن ذلك لم يستمر طويلاً، فقد تمكن خصومه وأعداؤه من أبناء أخيه سعود بن القبض عليه وحجسه في سنة ١٨٧٧.

محمد بن عبد الله بن الرشيد أمير حائل يضم نجد لأملاكه ويقضى على دولة آل سعود الثانية:

وكان محمد بن عبد الله بن الرشيد أمير حائل بمنطقة جبل شمر يتوق لتوسيع أملاكه على أنقاض دولة آل سعود، فأسرع إلى مساعدة عبد الله بن فيصل وتغلب على أعدائه، وفك أسره وأخذه معه إلى حائل، وأقام في الرياض عاملاً من طرفه إلى جانب عبد الرحمن بن فيصل ثم استقدم محمد بن الرشيد عبد الرحمن بن فيصل إلى حائل ليقيم مع أخيه عبد الله، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الكلمة العليا في نجد لآل الرشيد، وقضى بذلك على دولة آل سعود الثانية.

وكان لشخصية محمد بن الرشيد، بما تميز به من الكرم ولين الجانب وعقلانيته وحبّه للسلم، أثرها في بسط نفوذ آل الرشيد على سائر أنحاء نجد.

ولكى يكسب قلوب أهل نجد، وفي سنة ١٨٩٠ أذن محمد بن الرشيد لعبد الله بن فيصل بالسكنى في الرياض، بسبب تقدمه في السن واشتداد المرض عليه، كما سمح لأخيه عبد الرحمن بمصاحبته والسكنى في الرياض.

غير أن المنية قد وافت عبد الله بن فيصل في اليوم التالي لوصوله إلى الرياض. أما عبد الرحمن بن فيصل فقد ساءه أن يعيش في الرياض، بعد أن رأى ضياع نفوذ عائلته فيها، بالإضافة إلى أن عامل محمد بن الرشيد في الرياض كان يسىء معاملة آل سعود ولا يحسن إكرامهم بما يعرضهم عن مجدهم الزائل.

النزاع بين عبد الرحمن بن فيصل ومحمد بن الرشيد:

وبمساعدة أهل الرياض والموالين لآل سعود، تم القبض على عامل محمد بن

الرشيد، وبايعوا عبد الرحمن بن فيصل إماما عليهم.

وعلى أثر ذلك جهز محمد بن الرشيد جيشا حاصر به الرياض، ولكنه لم يتمكن من دخولها، فصالحه أهلها على ترك الإمارة لعبد الرحمن بن فيصل، وأبدوا استعدادهم لإطلاق عامله ويدعى ابن سبهان.

ولكن عبد الرحمن بن فيصل الذي أصبح تحت رحمة ابن الرشيد، لم تتعد سلطته الرياض وماحولها، فعز عليه أن يرى آل الرشيد يتمتعون بذلك النفوذ العظيم، وهم بالأمس كانوا عمالا لآل سعود.

كما كبر على أهل القصيم أن يروا حاكم حایل يتمتع بهذا السلطان، وهو ليس أقدم منهم بيتا ولا أكرم حسبا أو نسبا، وإنما القوة هي التي أملت عليهم الخضوع والاستسلام لآل الرشيد.

وبهذا الشعور اتفق عبد الرحمن بن فيصل مع أهل القصيم على الانقضاء على محمد بن الرشيد وضربه بعنف في حایل، بقصد إضعاف سلطته وتقليل نفوذه.

ولكن محمد بن الرشيد باغت خصومه في عنيزه، قبل أن ينقضوا عليه، وتمكنت قواته من تمزيقهم في موقعة «المليدة» سنة ١٨٩١، وقتل في هذه المعركة زامل آل سليم حاكم عنيزة، وابن مهنا حاكم بريدة.

وعقب هذه المعركة عاد نفوذ آل الرشيد في نجد.

أما عبد الرحمن بن فيصل فقد انتقل مع أهله إلى موضع قرب الإحساء طرف آل مرة، ومكث لديهم نحو سبعة أشهر.

ثم عاود عبد الرحمن بن فيصل الهجوم على الرياض وانتزعها من ابن الرشيد هي وسائر إقليم العارض.

ولكن محمد بن الرشيد جهز جيشا ضخما، والتقى بجيش عبد الرحمن بن فيصل بعد قليل وألحق به هزيمة منكرة.

وعلى أثر ذلك اضطر عبد الرحمن بن فيصل إلى مغادرة الرياض إلى الإحساء فالقطيف، ثم استقر في الكويت.

وبعد ذلك أقام محمد بن الرشيد محمد بن فيصل أخا عبد الرحمن حاكما على الرياض، وكان معتقلا في حايل.

أما عبد الرحمن بن فيصل فقد حاول أن يضع العراقيل أمام محمد بن الرشيد، وحرص الأتراك ضده في بغداد والإحساء.

وفي سنة ١٨٩٥ جهز محمد بن الرشيد جيشا لغزو الكويت المنفذ الطبيعي لنجد، حيث كان يقيم عبد الرحمن بن فيصل، وذلك بعد أن ساءت العلاقات بين ابن الرشيد وحاكم الكويت، ولكن هذه الحملة قد باءت بالفشل، وتكبدت خسائر فادحة في المال والرجال، وتسببت في توسيع هوة الخلاف بين حاكم الكويت وحاكم حايل.

الدولة السعودية الثالثة

قامت الدولة السعودية الثالثة بجهود الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وكان عبد العزيز في سن الثانية عشرة عندما هاجر مع أبيه عبد الرحمن بن فيصل إلى الكويت، وعاش محنة أبيه وعائلته.

ولما شب عبد العزيز أدرك المحن التي نزلت بآل سعود على أيدي آل الرشيد، وذلك نتيجة للخلاف الذي نشب بين أفراد الأسرة، لذلك فقد أضمر في نفسه العزم على استرجاع مجد أجداده في الوقت المناسب.

وقد شارك عبد العزيز في الحملات التي قادها أبوه عبد الرحمن بن فيصل لمعاونة الشيخ مبارك آل الصباح أمير الكويت ضد ابن الرشيد عدوهما المشترك.

ولكن مبارك آل الصباح قدمنى بهزيمة منكرة أمام عبد العزيز بن الرشيد، في موقعة الصريف بالقصيم، حيث أنقضت قوات ابن الرشيد على قوات ابن الصباح ومزقتها شرمزق، وفر مبارك آل الصباح إلى الكويت مع فلول جيشه، وذلك في يناير سنة ١٩٠١.

وفي هذه المعركة لم يتورع عبد العزيز بن الرشيد عن قتل أتباع مبارك آل الصباح الذين سلموا أسلحتهم، وأثبت أنه سفاح عديم الرحمة.

وكانت أسلحة كثيرة قد وصلت إلى عبد العزيز بن الرشيد من الأتراك، استخدمها في حملته ضد مبارك آل الصباح.

حملة عبد العزيز آل سعود على الرياض في أواخر سنة ١٩٠١ وبدء الكفاح لتأسيس الدولة السعودية الثالثة:

ولم يعد الأمير عبد العزيز آل سعود يحتمل مرارة العيش في الكويت، تحت حماية الشيخ مبارك الصباح، فقرر مغادرة الكويت والمخاطرة بنفسه لإعادة مجد أسرته أو الموت دونه.

وبدأ الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود مخاطراته بشن حملة على الرياض التي تبعد عن مركز قوة ابن الرشيد في حائل، وخرج من الكويت في أواخر عام ١٩٠١، ومعه أربعون رجلاً من آل سعود والموالين لهم.

وكانت خطة الأمير عبد العزيز ترمى في البداية إلى ضرب العشائر التابعة لابن الرشيد حتى يلتف حوله رؤساء البدو، وقد نجح في ذلك والتف حوله جمع كبير، وبلغ جيشه ألفاً ونحو ٤٠٠ من الفرسان، وبعد ذلك جعل هدفه أجزاء نجد الجنوبية.

وقد شكّا ابن الرشيد من هذه الحملة الصغيرة إلى الدولة العثمانية، وكتب إلى قاسم بن آل ثاني أمير قطر يحرضه على عبد العزيز بن سعود. وعلى أثر ذلك منعت الدولة العثمانية عبد العزيز بن سعود من أن يأخذ أية امتدادات من الإحساء، وقطعت راتب والده عبد الرحمن، كما انفض البدو من حوله، ولم يبق معه إلا الأربعون رجلاً الذين خرجوا بصحبته من الكويت، وتعاهدوا معه على الحياة أو الموت.

وقد كتب له الشيخ مبارك الصباح ووالده عبد الرحمن لكي يرجع عن خطته، إذ ليس باستطاعته أن يناوئ الدولة العثمانية وابن الرشيد، ولكن عبد العزيز عبد الرحمن صمم على خطته مهما كانت النتائج، وواصل زحفه بجماعته القليلة إلى الرياض.

وفي الليل تسلل عبد العزيز بن سعود إلى قصر عجلان عامل ابن الرشيد في

الرياض، وفي الفجر التقى بعجلان ودارت معركة مع حرس القصر، انتهت بقتل عجلان وتسليم الحرس أنفسهم لابن السعود، بعد أن تبادلوا إطلاق الناس مع رجاله لمدة ساعة.

وعند منتصف النهار أعلن في الرياض أن عجلان عامل ابن الرشيد قد قتل، وأن الحكم قد انتقل إلى عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، فسمع الناس ذلك وأطاعوا.

وبدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن من ذلك الوقت الكفاح في سبيل تأسيس الدولة السعودية الثالثة، أو المملكة العربية السعودية.

عبد العزيز آل سعود يشرع في استرداد نجد ويصطدم بقوات الدولة العثمانية:

وبعد فتح الرياض شرع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في استرداد نجد، واشتبك مع قوات ابن الرشيد، كما اصطدم بقوات الدولة العثمانية التي أرسلتها من العراق سنة ١٩٠٤ لمعاونة ابن الرشيد.

وكان عبد العزيز آل السعود قد تمكن من الاستيلاء على القسم الجنوبي من نجد، ويشمل الخرج والأفلاق، وفي سنة ١٩٠٣، وفي سنة ١٩٠٤ استولى على سدير والوشم والمحمل والقصيم.

وقد تخل الأتراك في الصراع بين عبد العزيز آل سعود وابن الرشيد، وقاتل الأتراك إلى جانب ابن الرشيد، ووقعت معارك دامية بين الفريقين، ثم انتهى الأمر بهزيمة الأتراك وانسحابهم من نجد في سنة ١٩٠٦.

وفي هذه الأثناء ضعف مركز آل الرشيد، وخاصة بعد استيلاء عبد العزيز آل سعود على القصيم، واستقروا في آخر الأمر في حائل عاصمتهم، وانشغلوا بخلافاتهم الداخلية على الإمارة بعد مقتل زعيمهم عبد العزيز بن متعب في سنة ١٩٠٦، وجرت محاولات اغتيال فيما بينهم.

ومع انفراد عبد العزيز آل سعود بالحكم في نجد، كان في بعض الأحيان يضطر إلى إعلان اعترافه بالسيادة العثمانية.

عبد العزيز آل سعود يخوض مواجهة حادة في ثلاث جبهات دفعة واحدة سنة ١٩٠٩.

وفي عام ١٩٠٩ تعرض الأمير عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود لأصعب موقف، إذا اضطر لخوض مواجهة حادة في ثلاث جبهات دفعة واحدة، من جانب ابن الرشيد، ومن جانب أبناء عمه الذين ثاروا عليه في الجنوب، ومن جانب الشريف حسين حاكم الحجاز، الذي تقدم إلى نجد وأسر شقيقه سعد بن عبد الرحمن.

ولكن عبد العزيز آل سعود الذي لم يعرف قلبه الخور واليأس، تمكن من التغلب على خصومه، فقد استعمل السيف مع الثائرين وابن الرشيد، وبعد ذلك استخدم السياسة مع الشريف حسين، ولقى نجاحا عظيما في ذلك.

وكانت هذه الحادثة أول احتكاك بين الأمير عبد العزيز آل سعود والشريف حسين، ومن خلالها أدرك عبد العزيز مهارة الشريف حسين السياسية، ومدى أطماعه وطموحاته.

استيلاء عبد العزيز آل سعود على الأحساء:

وكان عبد العزيز آل سعود يعتبر الأحساء جزءا لا يتجزأ من الدولة السعودية، فانتهاز حالة الضعف التي أصابت الدولة العثمانية، وتصعد قواها، على أثر حروبها ضد الإيطاليين في ليبيا سنة ١٩١٢ وفي البلقان سنة ١٩١٣، فانقض على إقليم الأحساء وانتزعه من نفوذ الأتراك، وأعاد إلى ذلك الإقليم الأمن والطمأنينة، بعد أن كان مسرحا لأطماع البدو.

وكان عبد العزيز آل سعود يقصد الحصول على منفذ لدولته على الخليج العربي.

وقد لقيت هذه الخطوة الرضاء التام من جانب إنجلترا، التي كانت مستاءة من احتلال تركيا لتلك المنطقة الحيوية، والتي كانت تركيا تعمل لاتخاذها قاعدة تبسط منها سلطانها في الخليج العربي.

وبعد ذلك حاولت تركيا التفاهم مع عبد العزيز آل سعود، على أساس

الاعتراف بالأمر الواقع ، وحتى يكون تحت سيادتها، فعينته واليا على نجد، ومتصرفا على الأحساء.

عبد العزيز آل سعود والحكومة البريطانية:

وباستيلاء عبد العزيز آل سعود على إقليم الأحساء، بدأ اتصاله سياسيا بالحكومة البريطانية، وخرج من العزلة عن العالم الخارجى، التى عاشها فى سنواته الأولى.

وقبل ذلك، وفى عام ١٩٠٤ عندما تدخل الأتراك بقواتهم فى النزاع بينه وبين ابن الرشيد، رأى عبد العزيز بن سعود أن يتصل بالحكومة البريطانية لعلها تتدخل لوقف تدخل الأتراك فى النزاع بينه وبين ابن الرشيد. وفى ٢ مايو سنة ١٩٠٤ أرسل عبد العزيز بن سعود كتابا للسير «برس كوكس» ممثل الحكومة البريطانية بالمنطقة، أعلن فيه احتجاجه على تدخل الأتراك فى هذا النزاع، وارسالهم قوات مسلحة لمساعدة ابن الرشيد.

وفى نفس الوقت تسلم السير «برس كوكس» كتابا آخر من الشيخ مبارك آل الصباح أمير الكويت، على لسان عبد العزيز آل سعود، يلوح فيه باضطراره لقبول المساعدة من الروس التى عرضوها عليه منذ عام ١٩٠٣، وذلك إذا لم يجد عضدا وتأييدا من الحكومة البريطانية.

وقد شعرت الحكومة البريطانية بحرج موقفها من التدخل فى منازعات الجزيرة العربية، وخاصة النزاع بين ابن الرشيد وابن السعود، فقررت البقاء على الحياد، للحفاظ على مركزها فى الخليج العربى، وإن كانت لا تنظر بعين الارتياح إلى تدخل الأتراك فى شئون الجزيرة العربية، وتهديدهم لأمير الكويت.

وفى سنة ١٩٠٤ عينت الحكومة البريطانية الكابتن «نوكس» وكيلا سياسيا لها بالكويت، لمتابعة مجريات الأحداث عن كثب، ولإبلاغ الحكومة البريطانية بحقيقة الحوادث التى تقع، مع البقاء على الحياد فى نزاع ابن الرشيد وابن السعود.

ولم يلبث أن توطد مركز الأمير عبد العزيز آل سعود، وأخذ أمراء ومشايخ

ساحل الخليج يخشون توسع نفوذه، كما حدث فى عام ١٩٠٦، عندما اعتزم عبد العزيز آل سعود زيارة بعض بلاد أمراء الساحل فى فصل الربيع، فأثار ذلك مخاوفهم، واتصلوا فى ذلك بممثل الحكومة البريطانية، فاتصل بدوره الكابتن «نوكس» بالشيخ مبارك، ليستطلع نيات صديقه الأمير عبد العزيز، وأن ينصحه بالابتعاد عن التدخل فى شئون الولايات العربية الخاضعة للنفوذ البريطانى.

وقد أوضح الشيخ مبارك للكابتن «نوكس» أن الأمير عبد العزيز آل سعود لا يقصد التدخل فى شئون هذه الولايات، وأنه لا يهدف من زيارته سوى الحصول على بعض المساعدات المالية، لمعاونته فى نضاله ضد آل رشيد والأتراك.

وعقب ذلك طمأن ممثل الحكومة البريطانية أمراء ومشايخ ساحل الخليج العربى على سلامة نية عبد العزيز آل سعود.

عبد العزيز بن سعود يعرض عقد محالفة مع الحكومة البريطانية، مقابل حمايته من الأتراك وموقف الحكومة البريطانية.

وفى ذلك الوقت وصل رسول من طرف الأمير عبد العزيز بن سعود إلى ممثل الحكومة البريطانية بالمنطقة، يخبره أن الأمير عبد العزيز يرغب فى عقد محالفة مع الحكومة البريطانية، وأنه لا يمانع فى قبول وكيل بريطانى فى الإحساء أو القطيف، مقابل أن تتولى الحكومة البريطانية حمايته من الأتراك.

وبعد أن تفرغ الأمير عبد العزيز بن سعود للقضاء على قوات ابن الرشيد، حتى قتل ابن الرشيد فى إبريل سنة ١٩٠٦، امتد نفوذ الأمير عبد العزيز فى داخل الجزيرة العربية، ومن ثم تغيرت نظرة الإنجليز نحوه.

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٦ أرسل السير «برس كوكس» برقية إلى حكومة الهند البريطانية، أوضح فيها مزايا التفاهم ومعاونة بريطانيا للأمير عبد العزيز بن سعود، على النحو التالى:

أولاً: أن تجاهل ماعرضه^(٤) فى عقد معاهدة مع الحكومة البريطانية ربما يدعو إلى عداوته لنا.

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص ٢٣٨.

ثانياً: أن التفاهم مع الأمير سيزيل الشكوك والخوف من نفس سلطان مسقط وأمرء السواحل الأخرى ويعمل على تحسين العلاقات مع هؤلاء الآخرين.

ثالثاً: أن مساعدة ابن سعود ستساعدنا على وضع حد للقرصنة في شمال الخليج.

رابعاً: تبدو القرائن بأن تدخل الأتراك في شئون أواسط بلاد العرب سيدعو إلى توحيد كلمة القبائل تحت زعامة ~~ابن سعود~~ سعود، فإذا لم تساعدكم ونعاضدكم فمن المحتمل أن يلجأوا إلى طلب المعونة والتعاضيد من غيرنا.

ولكن حكومة الهند ووزارة الخارجية البريطانية لم يوافقا على اقتراح السير «برس كوكس»، لاعتقادهما أن مطامع الأمير عبد العزيز بن سعود لا حد لها، وأن نيته أن يهاجم الأتراك بمجرد أن تسمح له قوته والفرص الملائمة لذلك.

فضلاً عن أن تدخل بريطانيا قد يؤدي إلى تعكير صفو العلاقات مع الأتراك.

ولذلك رأت وزارة الخارجية البريطانية ضرورة الابتعاد مؤقتاً عن مشاكل وسط الجزيرة البريطانية، وتجنب مساعدة الأمير عبد العزيز بن سعود في الظروف الراهنة.

وكان السير «برس كوكس» السياسي البريطاني الوحيد، الذي رأى بشاقب نظرة أن نجم الأمير عبد العزيز بن سعود في صعود، وسوف تكون له القوة السياسية المحركة في شبه الجزيرة العربية، ولذلك كان يسعى بكل جهده لتوطيد العلاقات معه.

وفي أكتوبر سنة ١٩٠٦ أرسل الأمير عبد العزيز بن سعود كتاباً إلى الشيخ قاسم آل ثاني شيخ قطر يحدد طلبه فيه لعقد محالفة مع الحكومة البريطانية، فأبلغه إلى الكابتن «بريدوكس» الذي أبلغه بدوره إلى السير «برس كوكس» في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٦.

وقد جاء في كتاب الأمير عبد العزيز أن موارد نجد قد نفذت بسبب حروبه الأخيرة، ولذلك فهو ينوي أن يسترد ولاية الأحساء والقطيف ليستعين بإيرادهما في إخضاع القبائل العابثة وليؤمن طرق التجارة والحج، وعليه فإنه يقترح عقد اتفاق سرى مع الحكومة البريطانية للدفاع بحريا عن شواطئه ضد الأتراك، إذا تمكن من طردهم من البلاد.

وفى مقابل ذلك لايمانع الأمير عبد العزيز فى قبول ممثل للحكومة البريطانية فى ديوانه، وأضاف الأمير عبد العزيز أنه لاينوى تنفيذ عزمه قبل مضى أربع أو خمس سنوات.

رد حكومة الهند البريطانية المقترح على طلب الأمير عبد العزيز بن سعود:

وفى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ طلبت وزارة شئون الهند البريطانية رأى حكومة الهند البريطانية فى صيغة الرد الذى سيرسل إلى الأمير عبد العزيز بن سعود، وبعد استشارة السير «برس كوكس» ، اقترحت حكومة الهند أن تكون صيغة الرد على الأمير عبد العزيز كالتالى:

«مع رغبة الحكومة البريطانية الشديدة فى توثيق العلائق الودية مع الأمير طالما هو يحترم مصالحها ومعاهداتها مع أمراء الشاطيء، فإنها لا ترى أى ضرورة فى الوقت الحاضر لإعطائه وعدا رسميا بحمايته، فإن ذلك قد يحرض الحكومة التركية على مناوأته» (٥).

وأعقبت حكومة الهند ذلك الرد بمذكرة تفصيلية استعرضت فيها الحالة فى داخل الجزيرة العربية، وأنها على يقين من أن عاصفة أخذت فى الهبوب على قلب الجزيرة، ولا بد أن يكون للحكومة البريطانية رأى وسياسة معنية إزاء التقلبات المنتظرة.

وتلح حكومة الهند فى قبول صيغة الرد على الأمير عبد العزيز بن سعود لضمان صداقته وتعاونه قبل أن تفوت الفرصة.

ولكن وزارة الخارجية البريطانية استشارت السفير البريطانى فى الآستانة السير «نيكولاس أوكونور» فى هذا الموضوع، فكان رأيه الابتعاد كلية عن التدخل فى شئون الجزيرة العربية الداخلية.

وتبعاً لذلك اعترضت وزارة شئون الهند على صيغة الرد على الأمير عبد العزيز بن سعود، لأنه يوافق ضمناً على تركيز سلطة الوهابيين، وعند هذا الحد وقفت المخبرات بهذا الصدد.

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص ٢٣٨.

وبعد ذلك تفرغ الأمير عبد العزيز بن سعود لتوطيد نفوذه والقضاء على معارضيه، ثم زحف على مناطق الإحساء واحتل القطيف والمقير، وانسحب الأتراك منها إلى البحرين.

ولكن الأمير عبد العزيز بن سعود ثار ضد الإنجليز لسماحهم للأتراك باتخاذ البحرين مركزا لتجمع قواتهم وتحركاتهم الهجومية ضده، فكتب إلى السير «برس كوكس» محتجا على هذا التصرف، كما طلب مجددا إقامة علاقات ودية معه.

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤، وانضمام تركيا إلى جانب الألمان ضد بريطانيا وحلفائها، انتهز السير «برس كوكس» هذه الفرصة للتفاهم مع ابن سعود، والتقى به في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٤ لأول مرة، وأعجب كل منهما بالآخر، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة صداقة بين الأمير عبد العزيز بن سعود والحكومة البريطانية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩١٥.

نص المعاهدة الإنجليزية مع الأمير عبد العزيز بن سعود في يناير سنة ١٩١٥ :

عينت الحكومة البريطانية الكولونيل السير برس كوكس معتمدا في سواحل خليج العجم مفوضا لأجل أن يعقد معاهدة مع عبد العزيز بن عبد الرحمن فيصل السعود، واتفقا وتعاقدا على المواد التالية:

أولا: إن الحكومة البريطانية تعترف^(٦) وتقبل بأن نجدا والإحساء والقطيف وجبيل وملحقاتها والمرافئ التابعة لها على سواحل خليج العجم كل هذه المقاطعات هي تابعة للأمير ابن سعود وآبائه من قبل، وهي تعترف بإبن سعود حاكما مستقلا على هذه الأراضي ورئيسا مطلقا على جميع القبائل الموجودة فيها، وتعترف لأولاده وأعقابهم الوارثين من بعده، على أن يكون خليفته منتخباً من قبل الأمير الحاكم، وأن لا يكون مخصصا لإنجلترا بوجه من الوجوه، أي أنه يجب أن لا يكون ضد المبادئ التي قبلت في هذه المعاهدة.

ثانيا: إذا تجاوزت إحدى الدول على أراضي ابن سعود أو أعقابهم من بعده، دون إعلام الحكومة البريطانية، ودون أن تمنح الوقت المناسب للمخاطبة مع

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع. ص ٣٠٦ و ٣٠٧.

ابن سعود لأجل تسوية الخلاف، فالحكومة البريطانية تعاون ابن سعود ضد هذه الحكومة، وفي هذه الظروف يمكن للحكومة البريطانية بمساعدة ابن سعود أن تتخذ تدابير شديدة لأجل محافظة وحماية منفعه.

ثالثا: يتعهد ابن سعود أن يمتنع عن كل مخابرة أو اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو دولة أجنبية، وعلاوة على ذلك فإنه يتعهد بإعلام الحكومة عن كل تعرض أو تجاوز يقع من قبل حكومة أخرى على الأراضي التي ذكرت آنفا.

رابعا: يتعهد ابن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا بصورة من الصور يقبل بترك قطعة أو التخلي عن الأراضي التي ذكرت آنفا، ولا يمنح امتيازاً في تلك الأراضي لدولة أجنبية أو لتبعية دولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية، وأنه يتبع نصائحها التي لا تضر بمصالحها.

خامسا: يتعهد ابن سعود بأن يبقى الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة مفتوحة، وأن يحافظ على الحجاج أثناء ذهابهم إلى الأماكن المقدسة ورجوعهم منها.

سادسا: يتعهد ابن سعود كما تعهد والده من قبل بأن يمتنع عن كل تجاوز وتداخل في أرض الكويت والبحرين وأراضي مشايخ قطر وعمان وسواحلها، وكل المشايخ الموجودين تحت حماية إنجلترا والذين لهم معاهدات معها.

سابعا: الحكومة البريطانية وابن سعود يتفقان فيما بعد بمعاهدة على التفاصيل التي تتعلق بهذه المعاهدة.

(٢ يناير سنة ١٩١٥) التوقيع

وهذه المعاهدة لا تختلف عن المعاهدات الأخرى التي عقدتها بريطانيا مع أمراء الخليج العربي.

وقد جرى تعديل هذه المعاهدة بمعاهدة جدة سنة ١٩٢٧، حيث أعترف للأمير عبد العزيز بن سعود بالاستقلال التام، وبحقه في مخابرة الدول الأجنبية الأخرى، والاتفاق معها حسب ماتمليه مصلحة بلاده وكان محروما من هذا الحق في معاهدة القطيف.

ثورة اليمن على حكم الأتراك

غزا الأتراك اليمن في القرن السادس عشر للميلاد، ولكنهم اضطروا للانسحاب منه في سنة ١٦٣٥، بعد المواجهات العنيفة التي تعرضها لها العثمانيون في اليمن من التذمر والعداء والثورات المستمرة، والمقاومة العنيفة في الجبال.

وكانت آخر الاشتباكات التي وقعت في ذلك الوقت بين قوات الإمام المؤيد محمد بن القاسم وقوات الأتراك في سنة ١٦٣٥ على أبواب صنعاء، في معركة «الصافية» التي تعد من أشهر المعارك التي دارت بين اليمنيين والعثمانيين خلال فترة الحكم العثماني الأول.

وفي هذه المعركة قتل عدد كبير من الأتراك، واستسلم الباقون لقوات الإمام المؤيد التي سيطرت على جميع المدن اليمنية التي كانت في حوزة العثمانيين. وفي نهاية عام ١٦٣٥ تم ترحيل العثمانيين جميعاً من اليمن إلى بلادهم.

الحملة العثمانية على اليمن سنة ١٨٤٩ وفشلها في الاستقرار في حكمه:

بعد انسحاب القوات المصرية من الجزيرة العربية تنفيذا لقرارات مؤتمر لندن في سنة ١٨٤٠، تولى حسين بن علي بن حيدر حاكم المخلاف السليماني زمام الأمور في إقليم تهامة والمخلاف السليماني، بعد أن أعلن اعترافه وتبعيته للسيادة العثمانية، وتعهده بدفع مبلغ من المال سنوياً للباب العالي.

وفي سنة ١٨٤٣ أرسل السلطان العثماني عبد المجيد تأييده للحسين، وأطلق عليه لقب «حاكم اليمن حسين باشا»، واشترط عليه إلقاء خطبة الجمعة للخليفة العثماني على منابر المساجد في اليمن.

وقد تلقى الحسين بن علي التأييد العثماني بالقبول والرضا، للاستفادة منه في دعم مركزه أمام أعدائه ومنافسيه، ولتقوية نفوذه في المنطقة التي يحكمها.

ومع ذلك فقد تعرض الحسين بن علي للمخاطر بسبب الصراع الدامي المستمر بين المتنافسين على الإمامة الزيدية في صنعاء، وطمعهم في مد سيطرتهم على أملاك الحسين في تهامة والمخلاف السليماني، بالإضافة إلى طمع أشراف عسير في أملاك الحسين في تهامة.

وقد حدث أن التجأ الإمام الزيدى محمد بن يحيى بن المنصور إلى الحسين بن على فى تهامة، وطلب مساعدة ضد منافسه الإمام المهدي عبد الله بن المتوكل أحمد فى صنعاء، وبمساعدة قوات الحسين تمكن ابن يحيى من الانتصار على منافسه، ودخل صنعاء واستأثر بالإمامة. ولكن ابن يحيى تنكر لجميل الحسين، واد أن يضم إلى منطقة نفوذه بعض البلاد التى استولى عليها الحسين وعين عمالا من طرفه لحكمها، ومن بينها تعز، وطلب من الحسين أن يسحب جنوده من هذه البلاد وكان وجهة نظر ابن يحيى أنه صاحب الحق الشرعى فى هذه البلاد التى كانت تابعة للأئمة الزيديين السابقين.

وقد اتصل ابن يحيى بالعناصر المناوئة للحسين فى تهامة، وتعاون معهم فى مهاجمة قوات الحسين، وانتهى الأمر بهزيمة الحسين ووقوعه أسيرا فى قبضة ابن يحيى، وتمكن إخوة الحسين أخيرا من تخليصه من الأسر، بالاستعانة برجال بعض القبائل اليمنية، وهزموا قوات الإمام فى زبيد، واستولوا عليها فى سنة ١٨٤٨.

وكان لهذه الأحداث أثرها البالغ فى نفسية الحسين بن على، فرأى أن يسجد بالسلطان العثمانى عبد المجيد، من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد.

وقد طلب الحسين من الباب العالى ارسال أحد أتباعه لاستلام المنطقة التى يحكمها التى يعتبرها أمانة فى عنقه، ويعيد أمرها إلى السلطان، بعد أن عجز عن تحمل عبء المحافظة عليها.

كما أن تجار تهامة وأعيانها وخاصة المقيمين منهم فى الحديدة، طالبوا السلطان العثمانى بالتدخل لاقرار الأمور فى اليمن، بعد أن كسدت متاجرهم ونهبت أموالهم أثناء المعارك التى درت بين قوات الحسين وقوات الإمام الزيدى.

وقد اعتبر السلطان العثمانى عبد المجيد مطلب حاكم اليمن حسين باشا وتجار تهامة وأعيانها، فرصة مواتية لإعادة فرض الدولة العثمانية لسيطرتها الفعلية على اليمن، وأصدر أوامره إلى نائبه فى الحجاز توفيق باشا، وإلى أمير مكة محمد بن عون، بسرعة التحرك إلى اليمن على رأس قوة عثمانية أبحرت من ميناء جدة، وكان قوامها ثلاثة آلاف من الجنود المشاة والفرسان.

وفى سنة ١٨٤٩ وصلت الحملة العثمانية إلى ميناء النحيه اليمنى ، ثم اتجهت إلى الحديدة حيث استقبلها الحسين بن على بالبشر والترحاب.

وعندما علم إمام صنعاء محمد بن يحيى بوصول القوات العثمانية إلى الحديدة، سارع إلى الاتصال بالعثمانيين مرحبا بقدمهم إلى اليمن، حتى لا ينفرد خصمه الحسين بالتزلف إلى العثمانيين، والاعتماد عليهم فى دعم حكمه فى تهامة والمخلاف السليماني، ولكى يفوت الفرصة على منافسه فى الإمامه على بن المهدي للاستعانة بالعثمانيين والانتصار عليه.

وعند أطراف المنطقة الجبلية المواجهة لتهامة استقبل الإمام محمد بن يحيى العثمانيين، واتفق مع قائدهم توفيق باشا على أن يصحبه إلى صنعاء، ليستعين بقواته فى إخماد بعض القلاقل الداخلية.

وفى صنعاء أنزل الإمام محمد بن يحيى توفيق باشا وقواته فى قصر غمدان، وبذلك تمكن العثمانيون من دخول صنعاء بدون أية مقاومة فى سنة ١٨٤٩ . وعلى أثر ذلك استطاع على بن المهدي أن يجمع حوله عدداً كبيراً من رجال القبائل اليمنية، وأخذ يحرضهم على مهاجمة صنعاء، وأشعل نار الثورة ضد خصمه محمد بن يحيى، الذى سلم مدينة صنعاء، «وباع اليمن وأهله للأتراك الدخلاء» (٢).

وزاد من تفاقم الموقف أن أهالى صنعاء أنفسهم أنكروا بشدة على ابن يحيى تسليمه صنعاء للعثمانيين، وشاركوا القبائل اليمنية فى الثورة على العثمانيين. وعقب ذلك تدفقت القبائل اليمنية على مدينة صنعاء من كل جهة، وكانوا يطمعون فى الحصول على مغانم كثيرة من داخلها. وقد تمكن الثوار من رجال القبائل اليمنية من اكتساح تحصينات الدفاع وأبادوا معظم رجال الحملة العثمانية، وشاركهم فى ذلك أهل صنعاء. ولقد فوجئ العثمانيون بالهجوم والثورة من جانب رجال القبائل اليمنية وزأهل صنعاء، ففرقت صفوفهم، وأصيب قائدهم توفيق باشا بجراح خطيرة أثناء القتال الذى دار فى شوارع صنعاء.

(٢) محمد بن أحمد عيسى العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربى فى التاريخ، الجزء الأول، ص ٥٦٢.

وقد أعلن أهل صنعاء تنصيب على بن المهدي إماماً لهم، واقتحم رجال القبائل وأهل صنعاء قصر الإمام محمد بن يحيى، واقتادوه أسيراً إلى إمامهم الجديد على بن المهدي، الذي أمر بحبسه ثم إعدامه، وقاموا بمهاجمة بيوت أتباع ابن يحيى، ومن بينهم عبد الرحمن بن محمد العمراني الذي كان ناظراً للأوقاف في صنعاء، وهو من العلماء المعروفين ولقد انتهت تلك الأحداث بخروج العثمانيين من صنعاء وانسحابهم إلى الحديدة، بينما تعرضت المدينة للخراب والدمار، وعاشت فيها القبائل سلباً ونهباً.

ويصف «سلفا تور أبونتي» أحداث صنعاء قائلًا «عندما دخل الألف والخمسة رجل من العثمانيين الذين استحضرهم الإمام محمد بن يحيى في صنعاء، هاج الشعب اليمني واشتد غضبه، فارتكب الكثير من أعمال العنف وسالت الدماء أنهار، وغزا العاصمة وهدمها على من فيها، وقتل الإمام شر قتلة، وبذلك سقطت البلاد في الفوضى وعم الفساد» (٢).

وبعد انسحاب القوات العثمانية المتبقية عادوا إلى تهامة واستقروا فيها بمدينة الحديدة، حيث تعاون معهم الحسين بن على.

وأخيراً صدرت أوامر الباب العالي بأن يرحل حسين باشا إلى الآستانة، حيث تقرر له راتب شهري هناك، ثم عرض عليه أن يقيم أي بلد من بلاد الدولة، ففضل الإقامة في مكة، ومكث بها حتى توفي في سنة ١٨٧٦.

وقد اكتفى العثمانيون بالإقامة في الحديدة وبمنطقة الساحل اليمني القريبة من مراكزهم في الحجاز، واستفادوا من هذه الحملة في أعداد ما يلزمهم من الرجال والعتاد، واختيار الظروف المناسبة، لمعاودة الكرة على اليمن من جديد في سنة ١٨٧٢.

عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن في سنة ١٨٧٢:

في منتصف القرن التاسع عشر حاولت الدولة العثمانية أن تبسط نفوذها الفعلي، وتحكم قبضتها على المناطق التابعة بصفة إسمية في الجزيرة العربية.

(٢) سلفاتور أبونتي وترجمة طه فوزي: مملكة الإمام يحيى - ص ٥٣

وكانت الدولة العثمانية تخشى من النفوذ البريطاني المتزايد في الجزيرة العربية والمناطق المحيطة بها.

وقد رأت الدولة العثمانية أن تفرض سيطرتها الفعلية على اليمن، لأهمية موقعه الاستراتيجي، مما يجعله خط الدفاع الأول عن بقية أجزاء الجزيرة العربية من جهة الجنوب، ولكي تحول دون تسرب أي نفوذ أجنبي إليها، وخاصة النفوذ البريطاني، مما يهدد الأماكن المقدسة من الجنوب.

وبعد جلاء القوات المصرية عن اليمن، فكر العثمانيون في العودة إلى اليمن لمحاولة ملء الفراغ الذي خلفه المصريون.

وكان العثمانيون الذين استقروا في الحديدة وتهامة، بعد هزيمة الحملة العثمانية في سنة ١٨٤٩ في صنعاء، قد أخذوا يترقبون الفرصة لإعادة الكرة على صنعاء من جديد، باستغلال الأحداث الجارية بداخل اليمن، وخاصة في المنطقة الجبلية الخاضعة لنفوذ الأئمة الزيديين.

وكان محمد بن عائض أمير عسير يتأهب لتحقيق آماله في طرد العثمانيين من المخلاف السليماني وتهامة وإخضاعهما لحكمه، وفي سنة ١٨٧١ قام بغزو المخلاف السليماني، وتمكن من طرد الحامية العثمانية التي رحلت إلى الحديدة التي كانت مركزا لتجمع القوات العثمانية في اليمن.

ثم تقدم أمير عسير صوب تهامة، ووصلت طلائع جيشه إلى مخاو زبيدة، وفي نوفمبر سنة ١٨٧١ اشتبكت قواته مع القوات العثمانية في الحديدة، ولكن قوات عسير قد منيت بالهزيمة، وأثناء تراجعها إلى عسير ارتكبت فظائع مهولة وخاصة في قرية الزيدية.

وعلى أثر إغارة قوات عسير على تهامة، اعتزمت الدولة العثمانية إرسال حملة قوية إلى اليمن للقضاء على أمير عسير المتمرد، ووصلت هذه الحملة إلى ميناء القنفذة في سنة ١٨٧١، وكانت تضم أكثر من ستة آلاف جندي، بقيادة محمد رديف باشا.

وقد تمكنت هذه الحملة العثمانية من إخماد ثورة عسير، بعد أن انتصرت على رجال القبائل اليمنية الموالية الأمير عسير، وارتبكت خطة دفاع محمد بن عائض، الذى اضطر إلى الانسحاب، ولجأ أخيراً إلى قرية ريدة وتحصن بها، وتتميز بحصانة طبيعية، مما أفشل هجمات الأتراك المتتالية عليها.

وبعد ذلك شدد العثمانيون هجومهم على قرية ريدة، من الشرق بقيادة محمد رديف باشا، ومن الغرب بقيادة أحمد مختار باشا، واستمر القتال خمسة أيام متتالية، حتى ضعفت مقاومة العسيريين، ودب اليأس إلى قلوبهم، بالإضافة إلى خيانة بعض أتباع أمير عسير، وأخيراً استسلم العسيريون للعثمانيين الذين كانوا يحاصرون قصر أميرهم محمد بن عائض، مما اضطره فى آخر الأمر إلى طلب الأمان من الأتراك، ثم سلم نفسه إليهم، بعد أن تعهد قائدهم أحمد مختار باشا بتأمينه.

وقد وافق أمير عسير محمد بن فائض على أن يسلم بلاده للدولة العثمانية، مقابل «أن أملاكه وخيوله وحصونه تحفظ، وتخصص مرتبات له ولعائلته، ولبعض الرؤساء المستحقين، ويستخدم جميع من يستحق الخدمة فى الوظائف العالية»^(٣).

ولقد أقر السلطان العثماني مطالب أمير عسير، وأصدر فرماناً بذلك، وطلب من أمير عسير أن يسلم كل الأراضي التى بحوزته إلى القائد العثماني محمد رديف باشا. وعقب ذلك أعلن أمير عسير أنه قد أصبح تابعاً للسلطان العثماني، وفقاً للشروط التى نص عليها ذلك فرمان.

ولكن الأتراك بعد أن دخلوا قصر أمير عسير، ألقوا القبض على جميع من كانوا مع محمد بن عائض، وجردوهم من أسلحتهم، وأودعوهم السجن، كما أصدر القائد العثماني رديف باشا أوامره بالقبض على محمد بن عائض، وإيداعه السجن، وقد تنكر بذلك للعهد الذى قطعه زميله أحمد مختار باشا على نفسه، ولفرمان السلطان العثماني، بضمان سلامة أمير عسير وأهله ومواليه وعدم تجريدتهم من أسلحتهم.

(٣) عبد الواسع بن يحيى الواسعى: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن) الطبعة الثانية. ص ٢٥٣.

وفى إبريل سنة ١٨٧٢ أمر رديف باشا بقتل محمد بن عائض مع خمسة وثلاثين من رؤساء رجاله العسيرين.

وقد أسف السلطان العثماني لهذا الحادث، وأمر بعزل محمد رديف باشا، وتنصيب أحمد مختار باشا قائدا للقوات العثمانية العاملة فى اليمن.

وبذلك فقد سيطر العثمانيون على بلاد المخلاف السليماني وعسير، وضموها إلى المنطقة لخاضعة لنفوذهم فى تهامة، واستولوا على كل ممتلكات أمير عسير من خيل ونقود وأحجار نفيسة، وأسلحة ومدافع وغير ذلك.

ولكن سيطرة العثمانيين على تلك المناطق لم تكن كاملة، لاستمرار غارات القبائل اليمنية، وهجماتها على القوات العثمانية فى أراضيها.

ومع ذلك فكانت سيطرة العثمانيين بهذا الشكل على تلك المناطق، أكبر تمهيد لفرض سيطرتهم على صنعاء فى سنة ١٨٧٢، ونجاحهم فى إقامة الحكم العثماني فى اليمن من جديد.

سيطرة العثمانيين على صنعاء سنة ١٨٧٢ :

وقد بادر السلطان العثماني بتلبية دعوة اليمنيين للتدخل لإقرار الأمور فى بلادهم، وتلك الدعوة كانت تتفق تماما مع سياسة الدولة العثمانية واتجاهاتها فى اليمن والجزيرة العربية.

ولم يلبث أن صدرت الأوامر من الآستانة إلى أحمد مختار باشا القائد العثماني فى الحديدة بالتوجه إلى صنعاء، والقبض على التمرديين وإقرار الأمور فى اليمن.

وعلى أثر ذلك خرج أحمد مختار باشا على رأس قواته العثمانية باتجاه صنعاء، ووصل إلى «عتارة» فى بلاد حراز، وهى مركز تجمع أتباع الدعوة الباطنية الخارجيين على الإمامة الزيدية.

وفى عتارة اصطدم أحمد مختار باشا وقواته بأتباع الدعوة الباطنية، الذين كانوا أقل من القوات العثمانية عددا وعدة، فألحق العثمانيون بهم هزيمة منكرة، واستسلم زعيمهم بعد أن تعهد العثمانيون بتأمينه على حياته هو وكل من استسلم

معه، وإن كان العثمانيون قد غدروا به وقتلوه هو وأولاده، وصادروا أمواله وممتلكاته، مثلما فعلوا مع أمير عسير من قبل. ثم واصل العثمانيون زحفهم باتجاه صنعاء حتى وصلوا إلى «مناخة» الواقعة في غربها، وقد أرسل الإمام علي بن المهدي من طرفه وفدا من العلماء والأعيان اليمنيين لاستقبال القائد العثماني ومرافقيه في مناخه، حيث دعوه إلى دخول صنعاء تنفيذا لأوامر السلطان العثماني، لتأديب العصاة والمتمردين الخارجين عن طاعة الإمام، ثم العودة من حيث أتوا بعد انقضاء هذه المهمة. ويذكر الواسعي أن القائد العثماني أحمد مختار باشا «هز لهم رأسه وتكلم بكلمات تركية لا يفهمونها، فظنوا أن الأمر كما يريدون»^(٤).

وقد أخفى القائد العثماني عن الوفد اليمني حقيقة اتجاه الدولة العثمانية ورغبتها في إعادة بسط نفوذها الفعلي على اليمن.

وعندما وصل العثمانيون إلى «نقيل عصر» في غرب صنعاء، خرج الإمام علي بن المهدي لاستقبالهم هو وعلماء وأعيان البلاد.

وقد طلب القائد العثماني من الإمام علي بن المهدي ومرافقيه، أن يسلموا إليه قصر «غمدان» وجميع المعاقل والحصون المحيطة بصنعاء، لكي تحتلها قواته العثمانية على وجه السرعة، وتم ذلك بدون معارضة.

وفي ٢٦ إبريل سنة ١٨٧٢ دخل العثمانيون صنعاء، فأثاروا الخوف والرهبة في قلوب أهالي المدينة، بعد أن شاهدوا الحشود العثمانية وأسلحتهم الحديثة.

وبعد أن سيطر العثمانيون على صنعاء والمعاقل والحصون المحيطة به، طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الإمام الزيدى علي بن المهدي، تسليمه الدفاتر والسجلات الخاصة بإدارة البلاد وإيراداتها ومصادر الثروة فيها، فاستشار الإمام أعوانه وأعيان البلاد في مطلب القائد العثماني، فأشاروا عليه بعدم تسليم الدفاتر والسجلات للعثمانيين، حتى لا يطلعون على شئون الإدارة الداخلية للبلاد، ويمكنهم ذلك من السيطرة عليها والتحكم في مقدراتها.

وقد أعلن المسئولون اليمنيون أن مطلب القائد العثماني ومسلكه مخالفين لما

(٤) الواسعي: المرجع السابق. ص ٢٥٤.

طلبوه من السلطان العثماني في بادئ الأمر، من المساعدة في قمع المتمردين وإقرار الأمور في البلاد، ولم يكن مقصدهم أن يقدموا اليمن لقمة سائغة للعثمانيين، فيتحكمون فيها ويسيطرون على مقدراتها.

وفي هذه الأثناء أشار الشيخ محسن معيض رئيس مدينة صنعاء على القائد العثماني أن يقضى على تمرد أحد الأشقياء العصاة ويدعى على حسين الدفعي، الذي كان يتخذ من الشباب الواقعة في شمال صنعاء وكر لجرائم القتل والنهب التي كان يمارسها من حين لآخر، حتى أقلق أهالي صنعاء، وهدد أمنهم.

وكان رئيس صنعاء يهدف من مطلبه بالتخلص من الدفعي وجرائمه، أن يجعل المسؤولين اليمنيين يقبلون تسليم دفاتر الإدارة وسجلاتها إلى القائد العثماني.

وقد وافق القائد العثماني على مطلب رئيس مدينة صنعاء، ووجه قوة من جنده إلى مخبأ الدفعي، بعد أن رفض الإذعان الطلب القائد العثماني، بأن يدخل في طاعة الدولة ويقطع عن جرائمه، للحفاظ على الأمن والاستقرار، فقاموا بهدمه وقبضوا على المدفعي وأعوانه، وصادروا مباحوزته من أموال وأسلاب، ثم أمر القائد بإعدامه، وتخلص بذلك أهالي صنعاء من ظلمه وجرائمه.

وبعد ذلك طلب القائد العثماني أحمد مختار باشا من الإمام علي بن المهدي، للمرة الثانية، أن يسلمه دفاتر الإدارة وسجلاتها، لمعرفة «العشور اليمنية» وقال أن هدفه من ذلك ليس الطمع في ولاية اليمن، وإنما للاستفادة منها في تأديب العصاة المتمردين.

وقد اضطر الإمام علي بن المهدي إلى تسليم القائد العثماني في جميع الدفاتر والسجلات التي طلبها، ولم يكن باستطاعته أن يستمر في رفض تسليمها إليه، وخاصة بعد أن قضى العثمانيون على أتباع الباطنية الخارجيين على الإمامة الزيدية، كما قضوا على الدفعي وأعوانه الذين أقلقوا راحة أهالي صنعاء. وكان القائد العثماني يملك القوة العسكرية التي تستطيع أن ترغم الإمام الزيدي وأعوانه على الاستجابة لكل مطالبه.

وبعد ذلك شرع العثمانيون في دراسة محتويات هذه الدفاتر والسجلات، لمعرفة شئون الحكم في هذه البلاد.

وقد شكل أحمد مختار باشا حكومة عثمانية فى صنعاء، لتسيير شئون الحكم فى ولاية اليمن العثمانية، وأصبح واليا عليها من قبل السلطان العثمانى عبد العزيز، وكان ذلك فى عام ١٨٧٢ .

وبعد ذلك قام أحمد مختار باشا بطرد الموظفين اليمنيين، وعين بدلا منهم موظفين من الأتراك، ليستعين بهم فى تدعيم الحكم العثمانى الجديد.

أما الإمام على بن المهدي الذى عرف العثمانيون مكانته بين أتباعه الزيديين، فقد سمح له بالإقامة فى صنعاء، مع منحه معاشا شهريا، على أن يقتصر نشاطه على الجانب الروحى، ولا يضر بمصالح الحكومة العثمانية فى الولاية.

أما أقارب الإمام الزيدى، فقد أمر الوالى العثمانى أحمد مختار باشا بوقف مرتباتهم، فشرعوا فى بيع أملاكهم هم والإمام نفسه بعد وقت قصير. وبعد أن سيطر العثمانيون على صنعاء، قاموا بعدة عمليات حربية للتوسع فى أرجاء اليمن، بعد مضى أربعة أشهر على دخولهم العاصمة اليمنية، فسيطروا على «كوكبان» الواقعة فى شمال غرب صنعاء، بعد حصارها لمدة سبعة أشهر، حيث دارت معارك دامية بين الجانبين، استسلم فى نهايتها أميرها أحمد بن شرف الدين، وقتل فيها أخوه وقائد جنده.

وبالرغم من احساس اليمنيين بالرهبة إزاء حشود العثمانيين وقوة أسلحتهم، فلم تلبث أن تمردت قبيلة «الحدا» اليمنية على الإدارة العثمانية، واشتبك رجالها مع العثمانيين فى قتال عنيف، انتهى بمقتل رئيس القبيلة وخضوعها لحكومة الولاية العثمانية.

كما تمردت قبيلة «خولان» على العثمانيين فى عهد الوالى العثمانى أحمد أيوب الذى خلف أحمد مختار باشا فى حكم الولاية، ولكن العثمانيين ضيقوا الخناق على هذه القبيلة حتى أعلنت ولاءها للإدارة العثمانية فى صنعاء.

وهكذا تمكن العثمانيون من العودة إلى اليمن فى سنة ١٨٧٢، وكان وصول قواتهم بحرا عن طريق قناة السويس بعد افتتاحها.

وفى هذه المرة اقتصرت سيطرتهم على تهامة وجنوبى اليمن وصنعاء وماحولها، ولم يمتد حكمهم بعيدا فى شرقى اليمن، ولا إلى جنوب اليمن الأسفل، وفى هذه المناطق ظلت سيطرة الأئمة والمشايخ المحليين.

وفى مناطق الحكم العثماني فى اليمن، ثم تقبل بعض القبائل اليمنية الخضوع للأتراك، وكانت تابعة من الناحية الاسمية للسيادة العثمانية. ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني الجديد:

ثار اليمنيون ضد الأتراك العثمانيين عندما فرضوا عليهم سياستهم المركزية التى تتناقض مع طبيعة الشعب اليمنى الذى يقوم فى أساسه على النظام القبلى.

واليمنيون عندما قبلوا التبعية للدولة العثمانية، كانوا يأملون أن تتركهم الدولة يتمتعون باستقلالهم الذاتى، وخاصة فى شئونهم الداخلية. وقد استخدم الأتراك فى حكمهم لليمن الشدة والعنف لإرغامهم على الرضوخ لسياستهم المركزية، وكان معظم ولائهم وموظفيهم يتعاطون الرشوة، ويجاهرون بالفسق والفجور، ولم يهتم السلطان العثماني بالشكاوى التى أرسلها اليمنيون فى حقهم.

وفضلا عن ذلك، كان الاختلاف الدينى بين الأتراك السنيين، وبين أهل اليمن وأكثرهم يذنبون بالمذهب الزيدى الشيعى، من بواعث زيادة النفور بين اليمنييين والأتراك.

وكان الإمام الزيدى يحرص على اظهار الأتراك بمظهر الخارجين عن الدين، وأنهم لايهتمون بتطبيق الشريعة الإسلامية، وذلك لإثارة المشاعر الدينية لدى القبائل ضدهم، حتى يتمكن الإمام من استعادة نفوذه الذى سلبه الأتراك.

ولم يكن عدااء الأتراك للزيديين نابعا من الوجهة العقائدية، وإنما كان فى أساسه سياسيا، فالإمامة الزيدية كانت التنظيم السياسى الوحيد فى اليمن الذى شكل خطرا على وجودهم فيه.

وقد سبق أن وقعت عدة أحداث عبرت للأتراك عن استياء اليمنييين من حكمهم ومن سوء ادارتهم واستبدادهم، وخاصة فى جمع الضرائب بالقوة والضغط.

ومن هذه الأحداث نشوب نزاع بين حاكم «ذمار» التركى محمد رشدى باشا وبين أحد رؤساء القبائل اليمنية التى تعيش بالقرب من هذه المدينة، بشأن الضرائب التى فرضها الحاكم على هذه القبيلة وأصر على تحصيلها، فأقسم شيخ القبيلة على الانتقام بعد أن هدده الحاكم.

وبينما كان رشدى باشا فى مهمة خارج المدينة هاجمت جماعة من هذه القبيلة منزله، وقتلت بنيران بنادقها جميع أفراد أسرته وخدمه وعددهم أحد عشر شخصا.

ولما علم رشدى باشا بما حدث فى منزله أسرع فى العودة إلى ذمار، وتمكنت قواته من إبادة أفراد هذه القبيلة.

كما أقام رشدى باشا مسجدا وضريحا لأفراد أسرته القتلى، وزينه بالسناثر الحربية والتحف النفيسة.

محاربة الإمام المنصور بالله للأتراك سنة ١٨٩١.

وفى سنة ١٨٩٠ انتقل الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين إلى صعدة مركز الإمامة الزيدية فى اليمن، حيث التف حوله العلماء والأعيان وبايعوه خلفا للإمام الهادى شرف الدين محمد الذى توفى فى هذه السنة. وبعد ذلك أخذ الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى يوجه دعاته إلى أنحاء اليمن لاجتذاب القبائل اليمنية، وتحريضها على محاربة الأتراك، فأيدته جموع القبائل واستجابت لنداء الحرب، وكان لهذا الأمر «وقع الصاعقة على رجال الدولة، وذلك لما للإمام المنصور بالله من المحبة والنفوذ بين رجال القبائل الذين يخشون بأسهم، وكانت قبائل اليمن قد سئمت ضغط الأتراك، لذلك سرعان ما التفت حول الإمام، مما أدى إلى اتجاه القبائل إلى صنعاء فى سنة ١٨٩١، بعد أن سيطروا على حصن ظفير حجة، ومسور والشرف، وبريم وذمار وحفاش، وملحان والروضة، وغيرها من جهات صنعاء»^(٥).

وقبل محاصرة مدينة صنعاء، تمكن الإمام المنصور بالله من هزيمة الأتراك فى بلاد الشرق فى سنة ١٨٩٠، وقتل قائد الحامية التركية هناك ويدعى محمد عارف، وكان لهذه المعركة أسوأ الأثر لدى الأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت.

وبعد ذلك اتجهت القبائل اليمنية إلى محاصرة صنعاء، ونشب قتال عنيف بين جموع القبائل والأتراك فى منطقة عصر الواقعة فى غرب صنعاء.

كما حاصرت قوات الإمام من القبائل اليمنية المدن الهامة التى فى أيدي

(٥) عبد الله عبد الكريم الجرافى: المقتطف من تاريخ اليمن. ص ٢٠٩.

الأتراك، مثل تعز وذمار ويزيم وعمران وحجة وغيرها، وسيطر الإمام على معظم المعاقل التركية.

وقد اشتدت وطأة الحصار حول صنعاء وتعز لمدة شهرين ونصف، وتمكن رجال القبائل اليمنية من احتلال الكثير من دور الحكومة، وألقوا القبض على كثير من المديرين وكبار الموظفين الأتراك، وأرسلوهم كأسرى إلى الإمام المنصور بالله، مما أسقط هيبة الأتراك لدى اليمنيين، وزعزع دعائم الحكم العثماني في اليمن.

ويقدر عدد رجال القبائل اليمنية الذين كانوا يحاصرون صنعاء بحوالى سبعين ألف مقاتل، ولكن لم يكن لديهم، مدفعية ضاربة، ولم يتمكنوا من اقتحام المدينة. وأثناء حصار صنعاء ذاق أهلها من اليمنيين الذل والهوان، مع ندرة الأقوات وارتفاع الأسعار وانتشار المجاعات والأوبئة.

وكان رجال القبائل يظنون أن أهالي المدينة اليمنيين متواطئون مع القوات التركية ضدهم، بينما كان الأتراك يعتقدون أن أهالي صنعاء هم المحرضون لرجال القبال اليمنية على محاربتهم، وبذلك فقد وقع أهالي صنعاء اليمنيون بين شقى الرحا.

الدولة العثمانية ترسل واليا جديدا لليمن ومعه قوة كبيرة وتنتصر على قوات الإمام المنصور:

ولما وصلت أبناء الثورة في اليمن إلى الباب العالي، وطلبت النجدة والامدادات التي أرسلها الأتراك من الحديد، صدرت أوامر السلطان العثماني لأحمد فيضى باشا الحاكم السابق لمكة وقائد الكتيبة العثمانية السابعة عشر، بالتوجه إلى اليمن بعد تنصيبه واليا عليه، لإخماد الثورة وإقرار الأمور فيه.

وقد أمدته الدولة العثمانية بقوة كبيرة من الجند، وزودته بقدر كبير من الإمدادات الحربية والتموين.

وفى البداية تمكن أحمد فيضى باشا من الاستيلاء على مدينة «مناخة» التى تقع فوق جبل يبلغ ارتفاعه سبعة آلاف قدم فوق مستوى سطح الأرض، واضطر رجال القبائل اليمنية إلى الانسحاب منها، بسبب تفوق الأسلحة التركية الحديثة، مع تدريب الجنود الأتراك على أحدث وسائل الحرب.

وقد ترك أحمد فيضى باشا حامية كافية فى مناخة لحمايتها، وللإبقاء على الطريق إلى الساحل مفتوحاً، ثم أمر قواته بالتوجه إلى صنعاء.

وفى طريقها إلى صنعاء قصفت القوات التركية بمدافعها بعض القرى، وعند سوق الخميس الواقعة فى غرب صنعاء حدث اشتباك عنيف، انتهى بانتصار الأتراك، وتراجعت أمامهم قوات القبائل اليمنية، وبظهور القوات التركية انسحبت قوات الإمام التى كانت تحاصر صنعاء، إلى الجبال الواقعة فى شرق صنعاء، حيث كان من المستحيل على القوات التركية ملاحقتهم وإدراكهم.

وبذلك فقد تمكن أحمد فيضى باشا فك الحصار الذى ضربه رجال القبائل اليمنية حول صنعاء، ودخل المدينة منتصراً، «وعم الناس السرور والفرح، وزال عنهم البؤس والترح»، على حد وصف الواسعى وعقب وصوله إلى صنعاء بدأ الوالى أحمد فيضى باشا فى إعادة تنظيم أمور ولاية اليمن بما يحقق لها الأمن والاستقرار، فأصدر أوامره بالعفو العام عن كل الخارجين من الأهالى لتشجيعهم على العودة إلى مواقعهم وهم آمنون، ولينصرفوا إلى مباشرة أعمالهم.

وقد أعلنت القبائل المحيطة بصنعاء طاعتها للوالى الجديد وللحكم العثمانى بوجه عام.

كما وجه أحمد فيضى باشا قوة تركية بقيادة اسماعيل باشا إلى جنوبى اليمن للاستيلاء على ذمار وبريم، فتمكن من الاستيلاء على ذمار، وإخضاع آب وجبله وتعز للحكم العثمانى بدون مقاومة تذكر.

كذلك أعلن الوالى العثمانى منح جائزة لكل من يحمل رأس أحد الشوار اليمنيين، وسمح لقواته بالإغارة على القرى اليمنية ونهبها، إذا تمردت وأعلنت الثورة من جديد.

وأثناء ذلك اتخذ الإمام الزيدى المنصور بالله موقفاً سلبياً، الأمر الذى لم يشجع القبائل اليمنية على مواصلة النضال ضد الأتراك. وقد تكلفت الدولة العثمانية كثيراً فى إخماد الثورة اليمنية فى سنة ١٨٩٢، وفى نفقات الحامية التركية الكبيرة التى تتولى المحافظة على الحكم العثمانى باليمن.

وقد ساد الاعتقاد لدى الأتراك العثمانيين فى ذلك الوقت عن صلة الإنجليز

فى جنوب اليمن بالثورة اليمنية فى سنة ١٨٩٢ ، وأن الدسائس البريطانية هى التى حركت الثورة فى اليمن ضدهم.

كما أكد عدد من المسئولين الأتراك أن السلطات البريطانية فى عدن كانت تمد الثوار اليمنيين بالأسلحة والمساعدات لمحاربة الأتراك فى اليمن.

استمرار المقاومة اليمنية ضد الأتراك وحرب العصابات:

وقد استمرت عمليات المقاومة اليمنية ضد الأتراك العثمانيين، وأخذت أسلوب حرب العصابات، كالتخريب وقطع المؤن، وارهاب الجنود الأتراك بالوسائل المختلفة.

وحدث أن هاجم أهالى بلدة الحيمة اليمنيون قافلة عثمانية خرجت من الحديدية قاصدة صنعاء، كان قوامها مائتى جمل محملة بكميات من الأرز والدقيق والأسلحة والملابس العسكرية، وإمدادات أخرى لزوم الأتراك فى عاصمة الولاية، فاستولوا على هذه القافلة، ونهبوا البريد، وقطعوا أسلاك البرق.

وعلى أثر ذلك اتجهت قوة من الجنود العثمانيين لمعاقبة أهل الحيمة، فقتلوا كثيرا منهم، وهدموا وأحرقوا إحدى عشر قرية فى هذه المنطقة.

وقد اعتزم والى العثماني أحمد فيض باشا إخضاع بلاد حاشد فى شمال صنعاء، بعد أن لاحظ أن معظم حركات المقاومة ضد الأتراك توجه من هذه البلاد، وأعد العدة لذلك.

ولما وصل أحمد فيضى باشا إلى مشارف بلاد حاشد، حاول استمالة القبائل اليمنية للحكم العثماني، غير أن قبائل بنى عبد تصدت لقوات والى العثماني، ونشب قتال عنيف بين الجانبين، انتهى بهزيمة بنى عبد، وقام الجنود الأتراك بنهب أموالهم وخربوا ديارهم.

وقد استمر والى العثماني فى زحفه حتى وصل إلى «قفلة عذر» مقر الإمام المنصور بالله فى بلاد حاشد، الذى قام بتهريب ماله من أموال وأسلحة وذخائر، وصعد مع عدد من أتباعه فوق أحد الجبال المرتفعة، وبعد أن تعذر على والى العثماني الوصول إلى مراكز الثوار، عاد إلى صنعاء، بعد أن منى بخسائر جسيمة فى الأموال والذخائر، وقتل كثير من رجاله بين شباب الجبال الشاهقة.

وقد أمر أحمد فيضى باشا بتشديد عدد من الحصون والقلاع فوق الجبال

المحطة بصنعاء، للدفاع عنها أمام حركات المقاومة اليمنية المستمرة. كما أمر الوالي العثماني باعتقال جماعة من العلماء والمشايخ بلغ عددهم خمسة وخمسون رجلاً، وذلك بتهمة الاتصال بالإمام المنصور بالله، ومنهم يحيى الكبس، ومحمد بن حسن دلال، وسعد الدين الزبيرى، وأرسل هؤلاء المعتقلون إلى الحديدة، ثم أمر بنفيهم إلى جزيرة رودس.

ونتيجة لمظالم المأمورين الأتراك وازدياد استبدادهم، فقد ظهرت حركة مقاومة سرية قام بها جماعة من اليمنيين أخذوا يضعون الألغام من البارود والمتفجرات حول بيوت المأمورين الأتراك الذين عرفوا بشدة الظلم والاستبداد، لتدمير بيوتهم وازهاق أرواحهم، مما أوقع الرعب في قلوب الأتراك، فأخذوا يبطشون باليمنيين في المناطق التي يحدث فيها التخريب.

وحدث أن وقع انفجار شديد في المحكمة الشرعية بصنعاء، فتصدع مبنى المحكمة وفر جميع من كانوا بداخلها، وأفزع ذلك الوالي العثماني وأعوانه، فأمر باعتقال جميع من كانوا في المحكمة وقت حدوث الانفجار، ومكثوا في السجن لمدة ثمانية أشهر قاسوا فيها الأمرين، وكان من بينهم أعضاء المحكمة. كما وقع انفجار شديد آخر في دائرة البرق والبريد العثماني في صنعاء ولم تنجح محاولات الوالي العثماني في وقف حركة المقاومة في اليمن.

ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني في سنة ١٩٠٤ بقيادة الإمام يحيى:

عقب وفاة الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين في سنة ١٩٠٤، تولى ابنه يحيى الإمامة الزيدية في اليمن، وكان يبلغ من العمر حينذاك خمسة وثلاثين عاماً.

وقد شارك يحيى والده الإمام المنصور بالله أثناء كفاحه للمحافظة على إمامته للزيديين، وخلال مراحل صراعه ضد الأتراك العثمانيين، وخلال هذه الفترة من حياته اكتسب يحيى خبرة كبيرة بحقيقة الأوضاع في اليمن، ونال شعبية مكنته من الحصول على المبايعة للإمامة الزيدية، وكغيره من الأئمة السابقين، لاقى الإمام يحيى الكثير من المصاعب والمضايقات من جانب المنافسين الطامعين في الإمامة الزيدية، فاضطر لمواجهة تارة بالسياسة والحكمة، وتارة أخرى باستخدام القوة.

ومع مبايعة الإمام يحيى بالإمامة الزيدية فى سنة ١٩٠٤ ، بدأت مرحلة جديدة من الصراع بين اليمنيين والعثمانيين ، انتهت بتصفية الحكم العثمانى فى اليمن وجلاء العثمانيين عنه نهائيا فى نهاية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٨ ، وحصول اليمن على استقلاله .

وقد بدأ الإمام يحيى بجمع القبائل اليمنية حوله ، وقاد الثورة ضد الأتراك من جديد .

وفى البيان الذى أذاعه الإمام يحيى فى ذلك الوقت «أسرع باشهار الجهاد ضد الأتراك ودعا قومه إلى مواصلة الحرب للتكامل بالترك ، الذين سعوا فى الأرض بالفساد وتركوا الشرائع وظلموا العباد»^(٦) .

وقد توجه الإمام يحيى على رأسى قوة كبيرة قوامها عشرين ألف من رجال القبائل اليمنية بينهم الزيديين والشافعيين ، لفرض الحصار على مدينة صنعاء ، وأخذ ينتزع بقواته المدن اليمنية التى بأيدي الأتراك الواحدة بعد الأخرى ، مثل «عمران» و«حجة» و«ثلاً» وغيرها ، حتى وصل إلى «كوكبان» الواقعة فى شمال غرب صنعاء .

ثم حاصر الإمام يحيى بقواته صنعاء وضيق الخناق على أهلها والجند والأتراك المحصورين بداخلها ، وذكر أمين الريحانى أن حصار صنعاء فى سنة ١٩٠٤ «استمر ستة أشهر فأكل أهل المدينة أثناء الحصار لحم البغال والحمير وكذلك الفئران ، وكان عدد الأتراك الذين سلموا وفيهم الأهالى لا يقل كما قيل لنا عن ستين ألفاً ، ولكنهم أعادوا بعد ذلك الكرة على صنعاء فتقهقر الإمام وجنوده إلى «شهار» فتبعهم العدو إلى تلك المضائق الهائلة وخسر هناك كل شىء ، ولم يكن مع الإمام غير ثلاثة آلاف مقاتل غلبوا ثلاثين ألفاً من الأتراك وقد حاربوهم بالصخور أيضاً يدرجونها عليهم ، وأهل اليمن يحسبون النصر فى تلك الواقعة أعجوبة ، بل كرامة من كرامات الإمام»^(٧) .

تسليم صنعاء للإمام يحيى سنة ١٩٠٥ :

ونتيجة لشدة وطأة الحصار حول مدينة صنعاء ، وعدم وصول إمدادات كافية ،

(٦) أمين سعيد: اليمن ، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى ، ص ٢٧

(٧) أمين الريحانى : ملوك العرب . ج ١ . ص ١١٣ .

فإن كثيرا من الأتراك ومن كبار أهالي صنعاء، قد اقتنعوا بضرورة تسليم المدينة، حفاظا على أرواح سكانها وعلى الحامية العثمانية فيها من الفناء.

وقد توجه عدد من الأتراك وأعيان صنعاء الذين اقتنعوا بتسليم المدينة لمقابلة الإمام يحيى فى كوكبان للاتفاق معه على عقد الهدنة، وعلى شروط تسليم المدينة، فأرسل إليهم سيف الإسلام أحمد بن قاسم الدين للاتفاق معهم، وتم الاتفاق على خروج الأتراك من صنعاء إلى «حراز»، على أن يتركوا أموال الحكومة وأسلحتها للإمام يحيى، فى مقابل أن يقوم الإمام بنقل أمتعتهم وتأمين طريقهم.

وفى ٢١ إبريل سنة ١٩٠٥ استطاع الإمام يحيى أن يدخل صنعاء، وأعلنت كثير من المدن اليمنية اعترافها وطاعتها لإمامته، ولم يبق بأيدي الأتراك سوى مدينتى تعز «وآب» وبلاد «حراز» و «التهائم» و «قفلة شمر»، وذلك وفقا لشروط الهدنة التى اتفق عليها بين العثمانيين والإمام يحيى. استرداد الأتراك لصنعاء بقيادة أحمد فيضى باشا فى سبتمبر سنة ١٩٠٥ :

وقد اعتزمت الدولة العثمانية قمع ثورة القبائل اليمنية، وتمرد الإمام الزيدى فى أسرع وقت، لتحاشى خروج الأتراك العثمانيين من اليمن، الأمر الذى يؤثر بشكل سيء على مركزها فى الولايات العربية الأخرى.

ولم يلبث أن صدر أمر الباب العالى إلى أحمد فيضى باشا الذى كان مقيما حينذاك فى شمال نجد، بسرعة التوجه إلى اليمن لاقرار الأمور فيها وتولى إدارتها، والعمل على بقائها فى حوزة الدولة العثمانية.

وكان أحمد فيضى باشا قد سبق تولى أمور ولاية اليمن، وله خبرة بشئونها، ويدرك حقيقة الأوضاع فيها، إلى جانب شدته وحزمه وخبرته بالشئون العسكرية.

وقد تحمل أحمد فيضى باشا مشقات السفر واختراق الصحراء القاحلة على رأس قواته العثمانية حتى وصل إلى جدة، وهو فى سن الثمانين من عمره، ومن جدة توجه إلى الحديدة ودخلها فى ٧ يونيه سنة ١٩٠٥.

وبعد وصول إمدادات كبيرة إلى أحمد فيضى باشا فى الحديدة، توجه منها إلى «مناخة»، وانضمت إليه القوات العثمانية فى «حراز» والجهات الأخرى، وواصل زحفه باتجاه صنعاء، وأخضع القبائل اليمنية التى تصدت له، حتى وصل

إلى جبل «عصر» المقابل لمدينة صنعاء.

وقد فوجيء الإمام يحيى بوصول هذه القوات العثمانية الهائلة والمزودة بأسلحة حديثة، ويقودها أحمد فيضي باشا القوى الشكيمة والخبير بشئون الحرب، فرأى الإمام استحالة مواجهة العثمانيين في هذه الحالة، وقرر الانسحاب من صنعاء بقواته إلى بلاد حاشد في الجبال الشمالية.

ويذكر الإمام يحيى أن خوفه على أهالي صنعاء، هو الذي دفعه إلى الانسحاب من مواجهة القوات العثمانية.

وبذلك فقد تمكن أحمد فيضي باشا من دخول مدينة صنعاء على رأس قواته دون مواجهة تذكر في أوائل سبتمبر سنة ١٩٠٥.

وبعد ذلك خرج أحد فيضي باشا من صنعاء على رأس قوة عثمانية، لإخضاع القبائل اليمنية المتمردة على الحكم العثماني في الهضبة الشمالية، حتى أنهكت قوى جنوده بين جبال الشاهقة والوعرة، ونفدت منهم المؤن وانقطعت الإمدادات، فانهارت معنوياتهم، واضطر أحمد فيضي باشا إلى العودة إلى صنعاء، دون أن يحقق أهدافه.

محاولة الصلح بين الإمام يحيى والوالي العثماني أحمد فيضي باشا:

بعد أن ثبت فشل أسلوب القوة الحربي في إقرار الأمور في ولاية اليمن الثائرة، رأت الدولة العثمانية أن تقوم بتجربة المفاوضات مع الإمام يحيى بشكل أكثر فعالية من المراسلات والمفاوضات التي أجرتها مع والده الإمام الراحل المنصور بالله، وذلك بهدف إيجاد حل للمسائل اليمنية يضمن لها تحقيق مصالحها، وتوفير ماتبذله باستمرار من جهد ورجال وأموال في قمع الثورات والاضطرابات التي تندلع من حين لآخر منذ عودة قواتها إلى اليمن في سنة ١٨٧٢.

ولهذا الغرض أرسلت الدولة العثمانية وفداً إلى الإمام يحيى للتفاوض معه في شروط الصلح.

وقد رحب الإمام يحيى بمبدأ المفاوضات للاتفاق على شروط الصلح، ولكي يكتسب عن طريق هذه المفاوضات مع الدولة العثمانية اعترافاً منها بزعامته الدينية في شعبه، إلى جانب منحه قدراً من السلطة الزمنية بين أتباعه، ومن ذلك طلبه في إسناد مهمة الأوقاف إلى عهده لتكون سنداً مادياً له في تحقيق أغراضه.

ولقد أبدى الإمام يحيى حسن نيته تجاه الدولة العثمانية، واعترف صراحة بسيادتها على اليمن، وسلم بحقها في رعاية الشؤون الخارجية للولاية، وحققها في الدفاع عنها ضد أى عدوان أجنبي.

ولكنه قدم اقتراحاته لتحسين أسلوب الإدارة العثمانية في اليمن، الذى كان من أهم أسباب الثورة ضد الأتراك الذين أساءوا الإدارة واستغلوا الأهالى بشكل مريع. وفيما يلى نص شروط الصلح التى قدمها الإمام يحيى للوفد العثماني الذى جاء إلى اليمن فى إبريل سنة ١٩٠٦:

«وافقت مستمدا بعون الله (٨) على شرط الصلح ما بينى وبين مأمور سلطان الإسلام الذى أدعو الله أن يؤيد ملكه لاطفاء نار الحرب الموقدة، وأن تستبدل الفوضى والعداوة بالصدقة، لتسلم البلاد من القلاقل وتحقق الدماء، وتزول المحن من هذه البقعة، ويستتب الأمن ويربط المؤمنون برباط الإخاء التى لا انفصام لها، ويرتفع الظلم من بينهم:

- ١- أن تطبق الأحكام وفقا للشريعة الإسلامية الغراء.
- ٢- أن يعود إلى الإمام حق عزل القضاء وحكام الشرع وتعيينهم.
- ٣- أن تكون معاقبة الخائنين والمرتشين منوطة بالإمام.
- ٤- أن تخصص رواتب كافية للحكام والموظفين كي لا تدفعهم قلة ذات اليد إلى الإرتشاء.
- ٥- أن تحال الأوقاف إلى عهدة الإمام لاهياء المعارف فى البلاد.
- ٦- إقامة الحدود الشرعية على مرتكبي الجرائم من المسلمين والاسرائيليين كما أمر الله تعالى بها وأجراها رسوله، وهى التى أبطلها المأمورون الترك كأنما لم تكن شيئا مذكورا.
- ٧- يؤخذ العشر من المزروعات التى تسقى بماء السماء، وأما التى تسقى بمياه الآبار فيؤخذ منها نصف العشر بعد أن يقدر ذلك أرباب الخبرة، وإذا حصل خلاف يرجع إلى الأصول التى وضعها عبد الله بن رواحة فى «الخرص».

(٨) عبد الواسع بن يحيى الواسع: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن). الطبعة الأولى - ص ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

ويؤخذ عن البقر والغنم والإبل النصاب الشرعى، وأما الأراضى التى تغل مرتين أو ثلاثا فيؤخذ عنها نصف العشر أو رבעه ورفع ماسوى ذلك من التكاليف.

٨- جباية الأموال المار ذكرها تكون بوساطة مشايخ البلاد تحت نظارة مأمورى الدولة، وإذا تجاسر أحد على أخذ زيادة عن التكاليف المار ذكرها فعزله أو تحديد الجزاء له راجع إلى الإمام - ولا يكون للإمام علاقة بقبض الأموال الأميرية.

٩- تعفى عشائر حاشد وخولان والحداء وأرحب من التكاليف.

١٠- يسلم كل من الفريقين المتعاقدين الخائنين الذين يلتجئون إليه.

١١- إعلان العفو العام فى البلاد كى لايسأل أحد عن ماضيه.

١٢- ألا يولى أحد من أهل الكتاب على المسلمين.

١٣- أن تشمل أحكام هذه المواد المار ذكرها صنعاء وتعزرو ملحقاتها.

١٤- ألا تتدخل الحكومة فى شئون «انس» ولاتعارض الإمام فى تعيين المأمورين لهذا القضاء لفقر سكانه وقلة حاصلاتهم، ولما يخشى من وقوع محذور فى مخالفة مأمورى الحكومة لهم.

١٥- أن تكون المحافظة على هذه البلاد من تعديات الدولة الأجنبية راجعة للدولة العلية.

وفى ختام شروطه لعقد الصلح مع الدولة العثمانية قال الإمام يحيى «أن تنفيذ هذه الشروط فى البلاد اليمنية يكون سببا لسلامة الأفراد البشرية وترقى البلاد وأحيائها، فيظهر الأمر بأبهى مظاهره ويحصل منه خير كثير، ولا يخفى أن البعض يستفيدون من كثرة سوق العساكر إلى البلاد اليمنية، إذ لا يخلو ذلك من الفائدة المادية لهم، ولعلهم لا يرضون بهذه الشروط لأن باتباعها يستتب الأمن وينقطع ورود العساكر إلى هذا القطر، فيخسرون بذلك ما كانوا يؤملون، لذلك أطلب صدور فرمان سلطانى يتضمن قبول الشروط المار ذكرها، كى يطمئن اليمانيون وترتاح قلوبهم، ولا يعترضنى المأمورون فى إجراء الأحكام التى تخولنيها الشروط وإحالة إدارة البلاد الشرقية التى تشابه بلاد «انس إلى عهدتى».

هذا، ولم توافق الدولة العثمانية على الشروط التي قدمها الإمام يحيى، لأنها حتى ذلك الوقت لم تكن لتقبل الاعتراف بكيان الإمام الزيدى ومشاركته لها فى جزء من السلطة الزمنية فى ولاية اليمن العثمانية، وكان السلطان العثمانى يعتبره متمردا على سلطة الدولة وخارجا على طاعتها.

وعلى أثر فشل مفاوضات الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى، فقد اشتعلت من جديد نار الثورة ضد الأتراك العثمانيين فى اليمن، ونشبت معارك عنيفة بين الجانبين فى «خولان» و«البيضاء» و«سنحان» و«زحام» و«حجة» و«آس» وغيرها من بلاد اليمن.

محاولة الاتصال بالإمام يحيى ومفاوضته من جديد:

وإزاء تجدد الثورة فى اليمن وتفاقم الأمور فيها، رأت الدولة العثمانية أن تعيد من جديد محاولة الاتصال بالإمام يحيى والتفاوض معه لإيجاد حل مقبول للقضية اليمنية.

وعن طريق الوفود التى كان يرسلها السلطان العثمانى عبد الحميد من حين لآخر إلى اليمن، كان يحاول إيجاد نقطة التقاء بين مصالح دولته ومطالب الثوار اليمنيين.

وفى منتصف عام ١٩٠٧ أرسل السلطان العثمانى وفدا من كبار علماء مكة يضم الشيخ عبد الله بن عباس وتسعة من رفقاءه إلى اليمن، فى محاولة لحث الإمام يحيى على وقف القتال ضد الأتراك العثمانيين، ولتشجيعه على عقد الصلح مع الدولة العثمانية، ووصل الوفد إلى صنعاء، وأرسلوا إلى الإمام يحيى كتابا بهذا المعنى، فأجابهم الإمام يحيى بخطاب مطول عرض فيه وجهة نظره فى القضية اليمنية، وشرح مطالبه وأهدافه، وقدم بعض الاقتراحات للوصول إلى حل مقبول لهذه القضية.

وفى هذا الخطاب أشار الإمام يحيى إلى مواقف الأئمة السابقين من الأتراك العثمانيين، وثوراتهم ضد مفاسد الولاة وظلمهم وسوء إدارتهم لشئون البلاد، وأن موقفه هو استمرار لمواقف أسلافه الهادف لدرء ظلم الأتراك عن الشعب اليمنى، وأضاف قائلا «فانتصبتنا لذلك المقام، حين نفر أهل اليمن من مأمورى السلطنة على الدوام، ولم نقم والله لدرهم ولا لدينار ولا لطلب علو ولا فخار».

وأوضح الإمام يحيى محاولاته للوصول إلى اتفاق مع الوالى العثمانى أحمد فيضى باشا، الذى كان ينقض عهوده ويبدد الاستقرار بمحاربتة للإمام وأتباعه. وأشار إلى تأمر المأمورين الأتراك لإثارة غضب السلطان العثمانى على أهل اليمن وعلى الإمام الزيدى بصفة خاصة.

كما يصف فى خطابه التصرفات الشخصية للولاة العثمانيين التى لا تجعلهم يهتمون بشئون الحكم، إذا كانوا «على اللذات والشهوات عاكفون، وعلى التفتن فى الفجور يتنافس معهم المتنافسون، فتكرهم المساجد والجوامع، ويجهدهم شهر الصوم الذى هو لكل خير جامع، وتعرفهم الكثوس والأقداح، وتصافيهم ربات القدود الملامح، وكل هذا بين واضح سترونه عيانا إن لم يضرب عنكم الحجاب، وترصد الأبواب»^(٩).

وفى نهاية خطابه يحذر الإمام يحيى مبعوثى السلطان من دسائس المأمورين بقوله «وإنا نحذركم من دسائس المأمورين فإن لهم طرقا إلى جلب أمثالكم إلى اتباع مقاصدهم»، وينبههم إلى تجنب أساليب المأمورين الأتراك فى تمويه الحقائق، حتى ينقلوا للباب العالى صورة صحيحة عن الأوضاع القائمة فى اليمن.

وبرغم النقاط الهامة التى تعرض لها الإمام يحيى فى إجابته على مبعوثى السلطان من علماء مكة، فلم يترتب على ذلك أى تغيير يذكر فى صالح القضية اليمنية، سوى عزل الوالى أحمد فيض باشا لموقفه العدائى من اليمنيين، وأرسلت الدولة العثمانية بدلا منه حسين تحسين باشا ليتولى أمور الولاية، بما عرف عنه من الحكمة والاعتزان، ليعمل على تهدئة الموقف فى اليمن.

وقد عقد الصلح بين الإمام يحيى والوالى العثمانى الجديد حسين تحسين باشا، وتعهد كل منهما بعدم الاعتداء على بلاد الآخر، وقام الإمام بتعيين حكام من طرفه للجهات التابعة له.

ويذكر الواسعى «وقد صلحت فى أيامه (حسين تحسين باشا) أحوال اليمن، وسكنت الفتن، ولم يتعرض الإمام وشيعته وأعوانه بأذيتهم، وحبس من ظفر به مثل من كان قبله، وحصل بينه وبين الإمام صلح، والا يتعدى أحد على الآخر كل أحد فى جهته، والإمام يقيم الشرع فى جهته كما يجب»^(١٠).

(٩) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣٠٨.

(١٠) الواسعى: نفس المرجع. ط ٢، ص ٣٠٩.

وقد اضطر الوالى حسين تحسين باشا إلى الاعتراف للإمام يحيى بوضعه الخاص فى داخل الولاية، وسمح له بإقامة أحكام الشريعة الإسلامية بين أتباعه فى المنطقة التى تدين بالولاء له، واتفق مع الإمام على ألا يتعدى أحد الجانبين على الآخر.

وهذا الصلح كان بمثابة هدنة اقتضتها حاجة الدولة لاقرار الأمور فى اليمن، ولتجنب المزيد من الخسائر والتضحيات البشرية والمادية فى سبيل الإبقاء على ولاية اليمن، وإن لم تخضع لنفوذها سكان المرتفعات الشمالية المتمركزين حول مدينة صعدة مركز الإمامة الزيدية، وبعد ذلك، ولكى يتحقق الاستقرار الكامل فى الولاية، وفى سنة ١٩٠٨ طلب السلطان العثمانى وفدا من كبار رجال صنعاء، من ساداتها وعلمائها وأعيانها «ليتكلموا فيما يصلح اليمن، فقرح الناس بذلك».

ولكن هذا الوفد فشل فى عرض قضية بلاده على السلطان العثمانى، أثناء المقابلة القصيرة معه، وذلك نتيجة لاختلاف أعضاء الوفد فيما بينهم على كيفية إيجاد حل للقضية اليمنية.

ثم طلب السلطان من والى اليمن استقدام وفد آخر يكون من رجال الإمام يحيى، لعله يصل معهم إلى حل حاسم للقضية اليمنية، فأرسل الإمام إلى الآستانة جماعة من خاصته بينهم العلامة عبد الله بن إبراهيم وقد أحسن السلطان استقبالهم، ودارت بعض المناقشات حول القضية اليمنية، وبعد أن مكث الوفد طويلا فى عاصمة الدولة عاد إلى اليمن دون جدوى، نتيجة للملاحظات التى أبدأها بعض رجال الدولة من أن «إقامة الحدود فى اليمن خاصة يخل بالقانون الأساسى فى جميع الولايات العثمانية» (١١).

ولم يلبث أن قامت ثورة عام ١٩٠٨، وخلع السلطان عبد الحميد الثانى على أثرها، وتسلب أعضاء جمعية الاتحاد والترقى على سياسة الدولة. بدء الثورة من جديد بسبب سوء سياسة الوالى الجديد محمد على باشا سنة ١٩١٠:

ونتيجة لسياسة القهر والعنف التى اتبعها طلعت بك الاتحادى، وتهديده للعرب وخاصة الثوار فى الجزيرة العربية بقوله «أن الدولة مستعدة لسحق أولئك

(١١) الواسع: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٠.

العرب بالقوة القاهرة، فإن لديها سبعة فيالق من الأبطال، وذلك عندما تولى وزارة الداخلية العثمانية، فقد اندلعت الثورة من جديد فى عام ١٩١٠ فى اليمن بزعمارة الإمام يحيى، الذى أعلن الجهاد ضد الأتراك فى جبال اليمن، وشاركه السيد محمد الإدريسي فى محاربة الأتراك والثورة ضدهم فى إقليم عسير.

وقد بدأ الثوار اليمنيون يفتكون بالجنود الأتراك فيما بين الحديد وصنعاء، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التى كانت فى أيديهم، وذلك للتخلص من دفع الضرائب لحكومة الولاية، ومن الإدارة التركية التعسفية، وطالبوا بحكام وطنيين لبلادهم، وأن يكون الحكم بموجب الشريعة الإسلامية.

وبعد أن اشتدت المعارك بين الثوار اليمنيين والجنود الأتراك، وتفاقت الأمور فى اليمن، اضطرت الدولة العثمانية إلى سحب جزء كبير من قواتها فى ألبانيا التى استخدمتها فى قمع ثورة الألبانيين، واستقدمت قوات أخرى من طرابلس الغرب ومن الآستانة، واعتزمت إرسالها إلى اليمن.

وقد قررت الدولة العثمانية إرسال الفريق محمد على باشا واليا جديدا لليمن، على رأس الفيلق السابع، لاختضاع على الإمام يحيى والسيد محمد الإدريسي، وعهد إليه بادخال الاصلاحات اللازمة فى تلك البلاد.

وفى مايو سنة ١٩١٠ وصل الوالى الجديد محمد على باشا إلى اليمن، وهو أحد أعضاء جمعية الاتحاد والترقى، وتقوم سياسته على العنف والشدة فى قمع اضطرابات اليمن، والقضاء معنويا وماديا على نفوذ الإمام يحيى ومحمد الإدريسي، وإقرار الأمور فى الولاية اليمنية، مهما تكلف الأمر، مع القيام ببعض الاصلاحات الضرورية إذا سمحت الظروف بذلك.

وقد أخذ الوالى الجديد محمد على باشا يشتد فى معاملة الأهالى وخاصة من ينسب إليهم الاتصال بالإمام يحيى ورجاله، ومازال الوالى فى صنعاء يخيف الناس ويمنعهم من الخروج وشدد عليهم وأغلق أبواب المدينة، وأمر البوليس بدورون فى الأزقة، وإذا وجدوا شخصين يتكلمان أو يمشيان معا ضربا وحسبا، وإذا جد البوليس فى الليل مكانا مرتفعا مضيئا بالمصباح فى أحد البيوت هجموا على صاحب البيت وضربوه وحبسوه، بزعم أنهم فى الليل يشيرون للمحاصرين بالهجوم على المدينة، ومازال الناس فى الخوف والوجل من الوالى هذا كله سوى ما الناس فيه من

المحاصرة والضيق وانقطاع الطعام عنهم وسائر الاحتياجات، وامتلاً السجن محاييس ظلماً، وأراد الوالى من جرأته أن يعدم خمسين رجلاً من أهل صنعاء من سادات وعلماء وتجار، وختم تصديقا له بعض المأمورين إلا بنائب المحكمة الشرعية العالم الفاضل خليل أسعد أفندى، فلم يساعده على هذه الرزية، وقال: (لم ترض ذمتى باهراق دم مسلم واحد دون حكم شرعى) (١٢).

ومع ذلك فقد أعرب الإمام يحيى، وكذلك السيد محمد الإدريسى، عن رغبتهما فى الاتفاق على شروط الصلح مع الدولة العثمانية، وضرورة التصالح معها، وتدعيم قواعد السلم والوفاق، وإزالة سوء التفاهم بين الجانبين، ولكن الشك والريبة كانتا تسيطران على أفكار كل طرف إزاء الآخر.

وبالنسبة للأتراك كان التفكير فى الصلح مقرونا برغبتهم فى المحافظة على مصالحهم الخاصة فى اليمن، بما لا يمس مركزهم العام فى داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها.

وكانت الحكومة العثمانية تتبع وسائل ملتوية من حرب ومهاجمة إلى سلام ومراوغة، دون أن تستجيب فى النهاية لمطالب اليمنيين. وقد صرح أحد المبعوثين فى الآستانة لمحرر جريدة أجنبية، بأن أهم أسباب ثورة اليمنيين ضد الأتراك، هو صدور وعود كثيرة من الحكومة العثمانية لليمنيين دون أن تحقق الدولة أيا من هذه الوعود.

حصار القبائل اليمنية بزعماء الإمام يحيى لمدينة صنعاء فى سنة ١٩١١ : وكانت سياسة الوالى الجديد محمد على باشا نموذجاً لحكم الاتحاديين الاستبدادى بنزعاته المركزيه والعنصرية المتطرفة، مما أثار مشاعر الشعب اليمنى من جديد ضد الحكم العثمانى.

وقد تأهب الإمام يحيى لمحاربة الأتراك العثمانيين، وقام بقطع أسلاك التلغراف بين صنعاء والحديدة، ثم زحف برجاله نحو صنعاء، وفى يناير سنة ١٩١١ أو شك الإمام ورجاله أن يصلوا إلى صنعاء، ووقعت بين الجانبين عدة مصادمات.

وعلى أثر ذلك، وبناء على طلب الوالى محمد على باشا قررت الدولة العثمانية سرعة إرسال الإمدادات والمعدات العسكرية إلى اليمن شملت ٣١ أورطة

(١٢) الواسع: نفس المرجع. ط ٢، ص ٣١٤ و ٣١٥.

من الجنود و٨ بطاريات مدفعية، لقمع الثورة التي تأججت نيرانها في ذلك الوقت. ويذكر الواسعى أن محاصرة صنعاء في سنة ١٩١١ كانت «أشد محاصرة مضت، باعتبار مضايقة الوالى وسوء معاملته لأهل صنعاء ومنعهم من الخروج» (١٣).

وقد فرض الوالى محمد على باشا على أهالى صنعاء معونة مالية قدرها سبعون ألف ريال، برغم مماعانون من الشدة والفقر، وذلك لينفق منها على جنوده المحصورين فى المدينة، ولسد نفقات استعدادته لمقاومة الحصار.

ويذكر شاهد عيان إنجليزى كان فى صنعاء وقت حصار الإمام يحيى لها، أنالحصار استمر من يناير إلى آخر ابريل سنة ١٩١١، وأن عدد المحاصرين كان يتراوح بين عشرة آلاف وخمسين ألف مقاتل، وكانت حامية المدينة تتألف من خمسة آلاف من المشاة وعدد من الفرسان ونحو ٣٠ مدفعا.

وكان الوالى العثمانى يخرج من وقت لآخر أثناء فترة الحصار، من صنعاء لملاقاة رجال القبائل المحاصرين للمدينة، وكان يحدث كثيرا اشتباكات بين الجانبين، ويتبادلون إطلاق نيران بنادقهم فيما بينهم.

وحدث أن انضم بعض الجنود المحليين إلى الثوار، وكان معظمهم من رعايا البلاد العربية المجندين بالجيش العثمانى، مما دفع المسئولين الأتراك إلى تشديد الخناق على الذين يتخلفون من هؤلاء الجنود فى المدينة، وأمروا باعتقالهم هم ومن اشتبهوا فيهم من الأهالى.

ولما اشتدت وطأة الحصار على صنعاء تعطلت أعمال الأهالى اليومية، وأغلقت الأسواق، ولجأوا إلى المساجد يقضون فيها يومهم حيث يجدون فيها الراحة والأمان.

وفى ذلك الوقت تعرضت كثير من المدن اليمنية لمحاصرة القبائل لحامياتها التركية، ومنها مدينة «يريم»، التى هجم عليها رجال القبائل اليمنية، واقترفوا الأفعال الشنيعة من النهب والقتل والتخريب.

ارسل حملة تركية بقيادة عزت باشا لاختماد ثورة اليمن فى سنة ١٩١١:

وقد واصل خليل بك وزير الداخلية العثمانية سياسة سلفه طلعت بك فى

(١٣) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٥.

استعمال القوة لقمع الثورة في اليمن، مهما كلف ذلك من الأعباء، في الوقت الذي كانت فيه خزانة الدولة العثمانية مجهدة من الأعباء الكبيرة.

وفي إطار هذه السياسة أعدت حملة عسكرية ضخمة، بدأت مسيرتها إلى اليمن بقيادة عبد الله باشا، توفي وهو في طريقه من الحجاز إلى اليمن، فعهد الباب العالي إلى رئيس أركان حرب الجيش العثماني عزت باشا، بقيادة هذه الحملة، ومنحت له صلاحيات واسعة.

وكان عزت باشا يتميز عن غيره من القادة العثمانيين بالحنكة السياسية والفصاحة والحدق وكرم الأخلاق، وكان لجهوده أكبر الأثر في عقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى.

وعند عبور إقليم عسير، اشتبكت قوات عزت باشا في معارك عنيفة مع قوات محمد الإدريسي، التي سببت لها متاعب ومشاكل كثيرة أعاقَت سرعة تقدمها إلى اليمن.

وكانت أهم الوقائع التي جرت في عسير تلك الموقعة التي جرت عند مضيق جيزان، التي تكبد فيها الجيش العثماني خسائر فادحة بلغت نحو ٢٨ ألف جندي بين قتيل وجريح وأسير.

وكان الإدريسي يرغب في استخلاص عسير من الأتراك، وارعاهم على الاعتراف بوضعه الخاص، وباستقلاله الذاتي في منطقته.

وبعد أن تجمعت القوات العثمانية بقيادة عزت باشا في الحديدة، بدأت زحفها إلى داخل اليمن باتجاه صنعاء، لفك حصارها وطرد القبائل التي تجمعت حولها، وعلى طول الطريق واجه الأتراك مقاومة عنيفة من جانب القبائل اليمنية.

وقد امتدح عزت باشا شجاعة ومقدرة رجال هذه القبائل على القتال، ويذكر أنه قال «لو كان للدولة ألف رجل من هذه الرجال لأخذنا أوروبا بأسرها»^(١٤).

وهذه المعارك والمناوشات استمرت من منتصف شهر فبراير إلى نهاية شهر مارس سنة ١٩١١.

وخلال النصف الثاني من شهر فبراير سنة ١٩١١ اعترض رجال الإمام يحيى

(١٤) الواسعي: المرجع السابق. ط ٢. ص ٣١٧.

قافلة عثمانية كانت «مؤلفة من ثمانين جملاً تحمل أرزاقاً ومؤونة إلى الجند العثمانيين المحصورين في صنعاء من حامية مدينة حجة، وقد قتل اليمنيون خمسين نفراً من الجنود الذين حاولوا الدفاع عن القافلة وانهزم الباقون»،

وقد نجحت القوات العثمانية في طرد القبائل اليمنية الثائرة من «مناخة»، بعد أن منى الجانبان بخسائر فادحة، ثم وصلت مقدمة الجيش العثماني إلى «سوق الخميس»، واقترب من دخول مدينة صنعاء.

وفي ٥ إبريل سنة ١٩١١ اضطرت القبائل اليمنية الثائرة إلى ترك مراكزها حول صنعاء، وانسحبت نحو الشمال، بعد أن اقتنعت بعدم جدوى مقاومة الجيش العثماني المزود بأحدث الأسلحة، والمدرّب على أحدث أساليب الحرب، بقيادة عزت باشا.

وفي نفس اليوم دخل عزت باشا بقواته مدينة صنعاء، وفي صباح اليوم التالي ٦ إبريل سنة ١٩١١ أقيم استعراض كبير للحامية وللجيش العثماني، وأقيمت الزينات وأقواس النصر، ابتهاجاً بانتهاء الحصار، واستقبل أهالي المدينة بالفرح والابتهاج القائد العثماني الذي خلصهم مما عانوه في أثناء الحصار.

أما الإمام يحيى، فبعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء، التجأ إلى جبال «شهرة» المنيع، وأخذ رجاله ينصبون الكمائن للفصائل العثمانية عند اجتيازها مضائق الجبال اليمنية، ويلحقون بها الخسائر الفادحة، مما كان يقض مضاجع العثمانيين.

وبعد فشل الحملة التي قادها والي اليمن محمد علي باشا، بعد دخول عزت باشا مدينة صنعاء، لمحاربة الإمام يحيى في المنطقة الشمالية، زاد اقتناع الأتراك العثمانيين بضرورة التوصل إلى الصلح والمهادنة مع الثوار اليمنيين. عقد الصلح سنة ١٩١١ من جديد بين الأتراك والإمام يحيى:

وفي نطاق الصلاحيات والسلطات الواسعة التي منحتها الدولة العثمانية لقائدها وواليها الجديد في اليمن أحمد عزت باشا، لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاقرار الأمور في هذه الولاية، فقد رأى عزت باشا ضرورة الاجتماع مع الإمام يحيى للتفاوض من أجل عقد الصلح معه.

وكان عزت باشا يهدف من الانتصارات العسكرية التي حققها في اليمن،

التي أظهرت قوة العثمانيين، أن يحصل على اتفاق مشرف مع الإمام يحيى يحفظ للدولة العثمانية مكانتها في اليمن، ويهيء لهذه الولاية الأمن والسلام.

وقد توجه عزت باشا وبرفقته حاشية صغيرة إلى قرية «دعان»، التي اختيرت لتكون مقرا للاجتماع بينه وبين الإمام يحيى، وهي قرية صغيرة تقع على قمة جبل في الشمال الغربي من عمران، وتتوسط بين منطقتي نفوذ الإمام يحيى في الشمال، ونفوذ الأتراك في الجنوب فيما حول صنعاء.

وكان يحيط بقرية دعان الآلاف من جنود الإمام يحيى، حيث كانوا يهتفون بحياة إمامهم في مظاهرة عسكرية بهدف إظهار قوتهم أمام ممثلي الدولة العثمانية.

وفي قرية دعان أعد منزل لإقامة الإمام يحيى، وجهاز منزل آخر لإقامة عزت باشا أثناء المفاوضات.

ويصف الواسعي معالم هذا اللقاء الدبلوماسي بين ممثلي الجانبين في قرية دعان اليمنى، فيقول:

«وقد جمع الإمام بعض قواده ورجاله إلى هذا المحل (دعان) مع عشرات الألوف من العساكر، وخرج عزت باشا ومعه جملة من أركان الدولة من العرب والترك منهم القاضي العلامة عبد الله بن حسين العمرى. ولما وصل عزت باشا ومن معه إلى عمران، أطلقت المدافع من القلعة فرحا لاستقباله لهذا السعي العظيم الذى فيه حياة أمتين عربية وتركية، وكان الإمام قد وصل إلى دعان قبل وصول عزت باشا، وقد أرسل الإمام لاستقبال عزت باشا جملة من رؤساء القبائل والمشايخ، ولما كان بينهم وبين دعان ساعة ونصف، استقبلهم ألوف من العساكر وهم يطلقون بنادقهم فى الفضاء، وهى علامة التحية، وهم ينشدون الأناشيد الحربية الحماسية وفيها المدح للإمام وللدولة وللوطن، والشجاعة تلوح على وجوههم، وقد عم الناس الفرح والسرور لما رأوا فى الصلح من حقن للدماء وحفظ الأموال وتأمين السبل ودفع الأهوال» (١٥).

وكان برفقه عزت باشا عدد من الرجال المخلصين من السلك العسكرى العثمانى، ولهم خبرة واسعة فى المجالين الإدارى والسياسى، مما ساعد على نجاحهم فى أداء هذه المهمة على أكمل وجه.

(١٥) الواسعى: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢١٩.

وكان على رأس هذه الهيئة عصمت باشا الذى سوف يصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية، ومنهم عزيز بك المصرى وسليم بك الجزائرى، وقاما بدور كبير فى انجاح مفاوضات الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية، ومنهم محمود بك نديم السورى الأصل الذى اعتمد عليه عزت باشا أثناء المفاوضات لإجادته اللغة العربية، وقد كلفه عزت باشا بإدارة الولاية نيابة عنه أثناء ذهابه إلى الآستانة، لعرض شروط الصلح على الباب العالى وللحصول على موافقته على ذلك الصلح.

والى جانب دور عزت باشا ورجاله للاتفاق مع الإمام يحيى على شروط الصلح، كانت هناك جهود تبذل خارج اليمن فى عاصمة الدولة العثمانية من أجل إيجاد حل للقضية اليمنية، سواء باستخدام القوة أو باتباع الوسائل السلمية، وتمثل ذلك فى «مجلس المبعوثان»، الذى أثيرت فيه المناقشات وقدمت المشروعات التى تعبر عن هذين الاتجاهين.

ومن المشروعات التى قدمت فى هذا المجلس بمعرفة لطفى بك فكرى أحد أعضاء حزب الأهالى البارزين، العمل على تطبيق سياسة اللامركزية الإدارية، كحل لقضية اليمن بالطرق السلمية.

وقد تبلور موقف الحكومة العثمانية أخيراً فى تشكيل «لجنة اصلاح اليمن»، التى كلفت بتقديم الاقتراحات والمشروعات اللازمة لحل القضية اليمنية، وعهد برئاستها إلى توفيق بك رئيس دائرة المالية فى مجلس شورى الدولة، وكان والياً على اليمن عندما سقطت صنعاء فى يد الإمام يحيى، وكان من أعضائها «الشيخ محمود أسعد أفندى ناظر الدفتر الخاقانى، وفريد باشا رئيس دائرة المشاة، واسماعيل حقى رئيس دائرة اللوازم العسكرية، وغالب بك مدير الأمن العام، وعبد المجيد بك محاسب صندوق التقاعد العسكرى»، وكان لهذه اللجنة حق استدعاء مبعوثى اليمن عند الضرورة للتعرف على معلوماتهم عن اليمن وأحوالها.

وفى يوم ١٩ مارس سنة ١٩١١ عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها، وانضم إليها بعد ذلك الفريق يوسف باشا الذى كان قائداً فى اليمن ولديه خبرة عن أحوال هذه الولاية.

وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها، بينما كانت حملة عزت باشا فى طريقها إلى اليمن، إذ وصلت إلى الحديدة فى شهر فبراير ثم زحفت إلى صنعاء وقامت بفك

حصارها فى إبريل سنة ١٩١١ ، وهذا يعنى أن الدولة العثمانية أرادت أن تستخدم فى وقت واحد أسلوبين متناقضين حربى وسلمى ، لحل أزمة اليمن ، وكل منهما كان يكمل الآخر .

وكذلك اتبع الإمام يحيى الوسائل الحرية والسلمية من أجل الصلح مع الدولة العثمانية ، وحرص على أن تعترف له الدولة بوضعه الخاص فى اليمن ، وكان الوضع القبلى للمجتمع اليمنى يدفع الإمام يحيى إلى عقد هذا الصلح فى أقرب فرصة ممكنة .

ومن أهم الوسطاء الذين تدخلوا لتقريب وجهات النظر بين الجانبين اليمنى والعثمانى ، الشريف حسين أمير مكة ، وأحمد العبدلى سلطان لحج . وكان هناك عامل فعال فى الإسراع بعقد الصلح بين الأتراك العثمانيين والإمام يحيى ، بدء الحرب بين تركيا وإيطاليا ، بسبب شروع إيطاليا فى غزو ليبيا فى بداية أكتوبر سنة ١٩١١ ، وتأييد الدول الأوربية لإيطاليا فى خططها الاستعمارية ، ثم هزيمة القوات العثمانية فى طرابلس الغرب ، مما أدى إلى زيادة نفمة العرب على الحكومة العثمانية ، واتهموها بالتهاون فى الدفاع عن بلادهم .

وكل هذه العوامل كان لها أثرها فى إسراع الباب العالى بالموافقة على اتفاق الصلح الذى عرضه عزت باشا ، مع إدخال بعض التعديلات عليه .

ويذكر أن عزت باشا استخدم أسلوب الهدايا التى قدمها إلى الإمام يحيى وأتباعه ، من أجل الوصول إلى صلح مشرف للدولة يحفظ لها مصالحها وسمعتها فى الخارج ، وذلك إلى جانب استعراض القوة العسكرية العثمانية ، والدخول فى مفاوضات واتصالات شخصية مع الإمام يحيى ، وكان لهذه الهدايا القيمة تأثيرها على الإمام يحيى وأتباعه .

هذا ، وبعد عقد الصلح تعهدت الدولة العثمانية بتخصيص رواتب ومنح للإمام وأتباعه قدرها ٢٥٠٠ ليرة ذهبية .

ظروف الصلح :

وفى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١١ ، وفى قرية «دعان» عقد الصلح بين القائد العثمانى عزت باشا والإمام يحيى ، وذلك لإقرار الأمن والسلام فى اليمن ، وقد تضمنت إتفاقية الصلح البنود التالية :

١- ينتخب الإمام حكاما لمذهب الزيدية^(١٦) وتبلغ الولاية بذلك وهذه تخبر
الآستانة لتصدق المشيخة على ذلك الانتخاب.

٢- تتشكل محكمة استئنافية للنظر في الشكاوى التي يعرضها الإمام ويكون
مركز هذه المحكمة صنعاء، ويتنخب الإمام رئيسها وأعضائها وتصدق على
تعيينهم الحكومة، ويرسل الحكم بالقصاص إلى الآستانة للتصديق عليه من
المشيخة وصدور الإرادة السنية به... ولا ينفذ الحكم إلا بعد التصديق عليه
وصدور الإرادة بشرط ألا يتجاوز أربعة أشهر.

٣- إذا أساء أحد المأمورين الاستعمال في الوظيفة يحق للإمام أن يبين ذلك
للولاية.

٤- يحق للحكومة أن تعين حاكما للشرع من غير اليمنيين في البلاد التي
يسكنها الذين يدينون بالمذهب الشافعي والحنفي.

٥- تتشكل محاكم مختلطة من حكام الشافعية والزيدية للنظر في دعاوى
المذاهب المختلفة.

٦- تعين الحكومة محافظين تحت إسم «مباشرين» للمحاكم السيارة التي تتجول
في القرى لفصل الدعاوى الشرعية، وذلك دفعا للمشقات التي يتكبدها
أرباب المصالح في الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة.

٧- تكون مسائل الأوقاف والوصايا منوطة بالإمام.

٨- الحكومة تنصب الحكام للشافعية والحنفية فيما عدا الجبال.

٩- صدور أمر عفو عام عن الجرائم السياسية والتكاليف والضرائب الأميرية التي
سلفت.

١٠- عدم جباية التكاليف الأميرية لمدة عشر سنوات من أهالي «أرحب»
و «خولان»، لفقرهم وخراب بلادهم وارتباطهم التام بالحكومة.

١١- تؤخذ التكاليف الأميرية بحسب الشرع.

١٢- إذا حصلت الشكوى من جباة الأموال الأميرية لحكام الشرع أو للحكومة،

(١٦) الواسعي: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢٢٠.

فعلى هذه أن تشترك مع الحكام فى التحقيق وتنفيذ الحكم الذى يحكم به عليهم.

١٣- على الإمام أن يسلم عشر حاصلاته للحكومة.

١٤- عدم جباية الأموال الأميرية من (جبل الشرق) لمدة عشر سنوات.

١٥- يخلى الإمام سبيل الرهائن الموجودين عنده من أهالى صنعاء وماجاورها وحرار وعمران.

١٦- يمكن لمأمورى الحكومة وأتباع الإمام أن يتجولوا فى أنحاء اليمن بشرط ألا يخلوا بالسكنية والأمن.

١٧- يجب على الفريقين ألا يتعديا الحدود المعينة لهما بعد صدور فرمان السلطان بالتصديق على هذه الشروط.

الابتهاج بعقد الصلح بين عزت باشا والإمام يحيى:

وعقد عودة عزت باشا ومراقبيه إلى صنعاء، أمر بأن يجتمع سكان المدينة فى الميدان الفسيح الواقع أمام مقر حكومة الولاية، وأذيع عليهم نبأ عقد الصلح بين الإمام يحيى والدولة العثمانية وتوقيع الاتفاق الخاص بذلك.

وقد ألقى مفتى الولاية الشيخ على بن حسين المغربى خطابا هاما فى جموع الأهالى من سكان المدينة الذين احتشدوا فى الميدان، أشاد فيه باتفاق الإمام يحيى مع عزت باشا على الصلح بناء على رغبة السلطان العثمانى، وبالجهود المشكورة التى بذلها كل منهما حتى تم توقيع الاتفاق، ورحب بالاتحاد بين اليمنيين واخوانهم العثمانيين، ودعا إلى نبذ الشقاق والأحقاد، وقال «هذا، وأنه بحمد الله تعالى قد قام بنصيحة الإسلام والمسلمين وبذل سعيه فى رضاء رب العالمين، حضرة صاحب الدولة الأفخم وملاذ العز الشامخ أحمد عزت باشا أنا له الله من الخير مايشاء، وقابل سعيه الحميد بالقبول مولانا الإمام يحيى المتوكل على الله رب العالمين نجم آل الرسول لابرح ندرا لا يعتريه أفرول، فوفقها الله لما فيه صلاح العباد، وهو إن شاء الله تعالى نهج بين السداد، فعند ذلك زالت عن قطر اليمن المحن وقرت عيون طالما نفرعتها الوسن، فيالها من نعمة بها الإسلام كل يوم. فى ازدياد، ومنه انتظم بها شمل الاتحاد، وتم ذلك بالإرادة السنية من مولانا سلطان العرب والعجم سلطان الملة الأحمدية وحامى حرم الله والشرعية المحمدية أعزه الله

بعزة الإسلام وأهلك به الكفرة الطغام، فله الحمد على هذه النعم وله الشكر على دفع النقم» (١٧).

وعقب صدور فرمان السلطاني بالتصديق على اتفاق الصلح في سبتمبر سنة ١٩١٢، شاع الفرح والابتهاج بين الأهالي، وعبروا عن فرحهم بأن «ساروا في الشوارع مهللين يطلقون نيران بنادقهم ابتهاجا بهذا فرمان».

نتائج الصلح بين العثمانيين والإمام يحيى في سنة ١٩١١:

شهد اليمن فترة قصيرة من الهدوء النسبي في أعقاب عقد اتفاق الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى في سنة ١٩١١.

وقد زادت الدولة العثمانية أن تبدأ صفحة جديدة في تاريخ الحكم العثماني لليمن، تتسم بطابع الأمن والاستقرار والسلام، فقامت بعزل الوالي العثماني المستبد محمد علي باشا، وعينت بدلا منه محمود نديم بك الذي قام بدور هام في التقريب بين وجهات النظر العثمانية واليمنية أثناء مفاوضات الصلح.

ويذكر الواسعي أنه بعد عقد الصلح صلحت أحوال اليمن، وزالت الفتن، وأخذ الإمام يحيى يقيم حدود الشرع على مرتكبي الجرائم المختلفة.

وأشار الواسعي إلى أن الجنود العثمانيين أخذوا يبذلون جهودهم لحفظ الأمن في اليمن، والقبض على العناصر المشاغبة.

وقد وزع الإمام يحيى منشورا على القبائل الموالية له، يحذرهم فيه من الخروج على الدولة، والتعدي على الجنود النظامية العثمانية، ودعاهم إلى الاهتمام بزراعة الأرض لتنمية إقتصاديات اليمن.

وفي ذلك الوقت حدث تعاون بين رجال الإمام ورجال الإدارة العثمانية، وخاصة في تحصيل الرسوم الأميرية، وظهرت استجابة الأهالي إلى دفع الضرائب المطلوبة دون حاجة إلى استخدام العنف، كما كان يحدث من قبل بين رجال لإدارة ورجال القبائل اليمنية.

ويذكر إحسان بك الذي كان رئيسا لأركان حرب الفيلق اليمني، أن بلاد اليمن قد أصبحت بعد اتفاق الصلح من أكثر بلاد الدولة استقرارا، ولكنها كانت

(١٧) الواسعي: المرجع السابق. ط ٢. ص ٢٢٢.

فى حاجة إلى مشروعات عمرانية عديدة، باستغلال ثرواتها الطبيعية الوفيرة، فأخذت الدولة تبذل جهودها لاستثمار ثروات اليمن وخيراته الممتازة.

ومن المشروعات العمرانية التى شرعت الدولة فى تنفيذها باليمن القيام بمد خط حديدى من «الحديدة» إلى «جميلة»، وهذا الخط كان له أهداف إقتصادية أكثر منها عسكرية.

السياسة العثمانية فى اليمن مع بداية الحرب العالمية الأولى:

بعد عقد الصلح بين الدولة العثمانية والإمام يحيى فى سنة ١٩١١، سحبت الدولة العثمانية كثيرا من قواتها فى اليمن، وفى إبريل سنة ١٩١٤ كانت القوات العثمانية فى اليمن لا تتجاوز خمسة آلاف جندى.

ولما اندلعت الحرب العالمية الأولى تزايدت أعداد القوات العثمانية المربطة فى اليمن، وبلغ عددها أربعة عشر ألفا، كان معظمهم من السوريين المجندين فى جيش الدولة العثمانية.

وقد ازدادت الاستعدادات الحربية تدريجيا، ووصلت المعدات الحربية اللازمة بصحبة كثير من الضباط الأتراك الذين وفدوا على الحديدة. كما قام بعض الضباط من أركان حرب القوات العثمانية، برفقه بعض مشايخ البلاد، بالطواف على الحدود المتاخمة لمنطقة النفوذ البريطانى فى جنوب اليمن، لاستطلاع موقفها الدفاعى، وحصلوا على تعهدات من بعض المشايخ اليمنيين بحماية حدودهم من أى عدوان بريطانى، وطلبوا من الدولة إمدادهم بالأسلحة والذخيرة اللازمة.

وإضافة إلى ذلك حاول الأتراك جذب سلطان لحج على بن أحمد العبدلى إلى جانبهم بشتى الوسائل السلمية، واستعان الوالى العثمانى محمود نديم بك بالإمام يحيى لاستمالة إلى جانب الدولة العثمانية، فقام الإمام يحيى بمراسلته واسترضاء خاطره.

وكان سلطان لحج يميل إلى جانب الإنجليز، تنفيذا للمعاهدات المعقودة بينه وبينهم، وكان يرى أن مصالح المسلمين والإسلام مرتبطة بمصالح بريطانيا وحلفائها، وأبدى عدم رضائه عن دخول الدولة العثمانية فى الحرب ضد بريطانيا، لعدم جدواها للإسلام والمسلمين.

وقد عاودا الأتراك محاولاتهم لاجتذاب سلطان الحج إلى جانبهم، لمهاجمة الإنجليز في جنوب اليمن، وأرسلو إليه عدد من المشايخ اليمنيين، منهم محمد ناصر باشا والقاضى عبد الرحمن، والشيخ أحمد نعمان، والشيخ قايد صالح الطيرى باشا، وكان هدفهم «استمالة سلطان حج بالوعد والوعيد وتشويقه إلى أن يشترك معهم فى الحرب ضد حكومة بريطانيا العظمى وحلفائها»^(١٨).

كما حاول الأتراك إثارة الحمية الدينية لدى سلطان حج ليقف إلى جانبهم، «لنصرة الدين الحنيف».

وبقصد ترغيب سلطان حج وعد بعض أعضاء الوفد الصنو محسن الذى قابلهم نيابة عن سلطان حج، بتسليمه عدن بعد فتحها وطرد الحامية البريطانية منها.

ولوح البعض الآخر من الوفد بقوة الأتراك وحلفائهم الألمان، ولكن سلطان حج لم يتأثر بهذا الوعد والوعيد.

وكان للأتراك هدف آخر من استمالة سلطان حج، هو الاستفادة من خيارات وحاصلات حج، لسد حاجات القوات العثمانية فى اليمن أثناء تعرض اليمن للحصار خلال فترة الحرب، لعدم كفاية حاصلات اليمن فى ذلك الوقت، ونتيجة لعدم الاتفاق بين الأتراك وسلطان حج، بالإضافة إلى دواعى إستراتيجية الحرب، فقد هجمت القوات العثمانية على إقليم حج وسيطرت عليه فى مطلع عام ١٩١٥.

موقف العثمانيين من الإمام يحيى فى بداية الحرب العالمية الأولى وموقف الإمام من الإنجليز أعدائهم:

فى مطلع الحرب العالمية الأولى، حرص الأتراك العثمانيون على إرضاء الإمام يحيى، ليقى على العلاقات الطيبة التى نشأت بين الطرفين عقب اتفاق الصلح فى عام ١٩١١، وحتى لا يتنكر لهم وينقلب عليهم فى وقت ازداد فيه أعداؤهم.

(١٨) أحمد فضل البعلبكي: هدية الزمن فى أخبار ملوك حج وعدن. ص ٢١٠.

وكان الأتراك فى ذلك الوقت فى حاجة ضرورية إلى استقرار الأمور فى داخل اليمن، فاستعانوا فى ذلك بالإمام يحيى، «بأن يركنوا إليه فى ضبط جانب من بلاد اليمن واحتمال جملة من المهام، بصفة مفوض من طرف الخليفة، وهى خدمة ثمنية مكنتهم من أن يتفرغوا لمحاربة أعدائهم، وتمكنوا أن يقترضوا منه ما احتاجوا إليه من الحبوب والنقد»^(١٩).

ولم يحاول الإمام يحيى أن يستغل فرصة دخول الدولة العثمانية فى مضمار الحرب العالمية الأولى، لكى يوجه ضربته التى يتخلص بها من الحكم العثماني، كما أنه فى نفس الوقت لم يظهر العداء للإنجليز أعداء الأتراك.

وفى ذلك الوقت التزم الإمام يحيى بالحياد بين الجانبين المتصارعين، وتصرف بحذر ودقة وفق ماتمليه عليه مصالحه الخاصة، ولم يحاول أن يساعد الأتراك ضد الإنجليز، أو يساعد الإنجليز ضد الأتراك.

كما رفض العرض الذى قدمه له الأتراك بأن يخلوا له صنعاء وماحولها، بقصد إرضائه لكى ينحاز إلى جانبهم، وذلك كتعويض له بعد أن توقفوا عن دفع المراتب الشهرية له ولأتباعه منذ بداية الحرب العالمية الأولى. وكان الإمام يحيى يرى أن انتقاله إلى صنعاء سيؤدى إلى إضعاف مركزه، على أثر ابتعاده عن منطقة تجمع القبائل التابعة له والتى تدعم نفوذه.

كما كان يخشى أن يؤدى انتقاله إلى صنعاء إلى وقوعه تحت ضغط الترك وتأثيرهم، وفرض سيطرتهم وإرادتهم عليه، وتدخلهم فى كل شئونه. ولتم يكن رفض الإمام يحيى الانتقال من مركزه فى «شهاة» إلى صنعاء يعنى عداء للترك، بل ظل على مهادنته لهم.

ومن جهة أخرى رفض الإمام يحيى مطلب الإنجليز الانضمام إليهم، عندما عرضوه عليه عن طريق سلطان لحج، واستند فى ذلك إلى الصلح الذى عقد بينه وبين الدولة العثمانية فى سنة ١٩١١.

(١٩) أحمد فضل العبدلى: المرجع السابق. ص ٢١٢.

وفي نفس الوقت كان الإمام يحيى يخشى أن تقوم بريطانيا بعمليات توسعية في الأراضي اليمنية تضر بمصلحته، ولا يستطيع الترك صدهم كوفى يناير سنة ١٩١٥ أرسل الإمام يحيى مندوبا من طرفه إلى سلطان لحج، حيث قابل «هارولد جاكوب» مساعد حاكم عدن البريطاني، لتقديم اعتذار الإمام عن الاشتراك في أى أعمال عدائية ضد الترك، لارتباطه معهم بموجب صلح عام ١٩١١ ولمدة عشر سنوات، وفي الوقت ذاته كان يستهدف استطلاع نيات الإنجليز، والتعرف على خططهم الحربية ضد الترك في اليمن.

وفي نهاية عام ١٩١٥ بعث الإمام يحيى رسالة إلى «جاكوب»، التزم فيها بعدم عدائه لبريطانيا، وأكد في نفس الوقت إخلاصه للدولة العثمانية. ويذكر كثير من المؤرخين الأوروبيين أن الإمام يحيى انحاز إلى جانب تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى.

وفي حقيقة الأمر كان موقفه يتسم بالحياد، مع الميل إلى حكومة محمود بك نديم وإلى اليمن، ودون أن يتعرض لعداء بريطانيا، ويعبر العبدلى عن موقف الإمام يحيى بقوله «أما سياسة الحضرة الإمامية آنئذ، فكانت التأنى والتظاهر بالحياد المشرب بالعطف، والميل إلى حكومة محمود بك نديم وإلى اليمن، دون أن يتعرض لعداء بريطانيا العظمى وحلفائها، وانتظار الفرص المناسبة للاستفادة من هذه الحرب بمقتضى تغير الأحوال ومساعدة الظروف»^(٢).

جلاء العثمانيين عن اليمن في نهاية الحرب العالمية الأولى وموقف القائد العثماني في الحج:

استمرت الأوضاع في اليمن قائمة على حالها أثناء الحرب العالمية الأولى، حتى إعلان هدنة «موندروس» في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨، التي اضطرت الدولة العثمانية إلى التوقيع عليها مع الحلفاء، بعد أن خرجت مهزومة في نهاية الحرب العالمية الأولى.

وفي هذه الهدنة أملى الحلفاء شروطهم على الدولة العثمانية، ومنها فتح مضائق الدردنيل والبوسفور، ونزع سلاح الجيش التركي، وتسليم البوارج الحربية التركية، واستعمال بواخر الحلفاء للموانئ التركية، واستسلام الحاميات التركية في الحجاز وعسير واليمن وسوريا والعراق.

(٢) أحمد فضل العبدلى: نفس المرجع. ص ٢٠٨.

وقد أشاع إعلان هدنة «موندروس» وشروطها قلق سلطان لحج عبد الكريم سلطان، الذى استولى الأتراك على بلاده، نتيجة لتحالفه مع الإنجليز وحلفائهم ومعاداته للدولة العثمانية، واضطر إلى الإقامة مع أسرته فى عدن.

وردا على استفسار سلطان لحج، وحتى لا يفقد ثقته نهائيا ببريطانيا، أرسل إليه الجنرال «ستيوارت» حاكم عدن البريطانى خطابا شخصيا، كان مضمون مايلى: «إن الذى بلغنى رسميا هو أن الهدنة عقدت أمس بين تركيا وبريطانيا وحلفائها ولم أتلق أدنى تفصيل، إنما مما لا ريب فيه أن معنى الهدنة هو أن تركيا قبلت جميع شروط دولتنا، وفى تلغرافات اليوم العمومية أن تركيا سلمت بلا قيد ولا شرط، وانى على يقين من أن جنابكم ستكونون قابضين على زمام مملكتكم فى أقرب وقت» (٢١).

وقد بادر على سعيد باشا قائد القوات العثمانية فى لحج بالتوجه إلى عدن، حيث قابل حاكمها البريطانى، وتحقق من عقد الهدنة وهزيمة دولته فى الحرب، وقام بتسليم نفسه وقواته التى بلغت نحو ألف جندى إلى الإنجليز، وفى ذلك يقول أمين الريحانى «ولما أعلنت الهدنة دخل على سعيد باشا إلى عدن ليسلم سيفه إلى الإنجليز، فاستقبل فيها استقبالا جميلا، ودخل المدينة لا كالمهزوم بل كالفاخ المنصور» (٢٢).

وكانت الأوامر قد وصلت إلى على سعيد باشا من أحمد عزت باشا القائد العثمانى فى اليمن، بالتسليم إلى أقرب حاكم إنجليزى، وأكد فيها أن الهلاك محقق للقوات العثمانية إذا بتأطأت فى التسليم للحلفاء.

ولكن أحمد توفيق باشا قائد الفيلق العثمانى فى صنعاء، وكذلك الإنام يحيى، طلبا من على سعيد باشا عدم التسليم للإنجليز، لعدم ورود أوامر صريحة من عاصمة الدولة العثمانية تقضى بذلك، ولأن الدولة كانت ملزمة ببعض الالتزامات، ومدينة بمبالغ طائلة للإمام يحيى، ويجب الوفاء بتلك الالتزامات والديون قبل أن يرحل عن البلاد جندى واحد من قواتها.

وقد أبرق أحمد توفيق باشا إلى على سعيد باشا لعدم التسليم للإنجليز، وأمره «بالانقياد إلى الأمر، وبالطاعة العسكرية».

(٢١) أحمد فضل العبدلى: نفس المرجع. ص ٢٤١.

(٢٢) أمين الريحانى: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته) الطبعة الثانية ص ٣٦٩.

كما أرسل الإمام يحيى إلى على سعيد باشا برقية يحثه فيها بعدم التسليم للإنجليز «الكافرين»، لأن ذلك يحمل عى غير خدمة الدين والوطن» كذلك أرسل بعض الموظفين وتجار لواء تعز برقية إلى على سعيد باشا^(٢٣)، أبدوا فيها «استياءهم من تغير الأحوال وتبديل الحكم العثماني في اليمن، وتخوفهم من سوء المصير».

وكل تلك المحاولات لم تكن على سعيد باشا عن تنفيذ ما اقتنع به، وصمم على اتمامه «فقد أعلن أن مهمته في اليمن قد انتهت، فلم يعد محارباً، وأصر على التسليم، على الرغم من عدم وصول أوامر صريحة إليه من دولته تقضى بذلك، بل أنه استند فقط إلى الإخطار الذي ورد إليه من حاكم عدن البريطاني للافادة بأنباء الهدنة».

ولما أشيع في صنعاء أن على سعيد باشا قد خان وطنه، وسلم البلاد اليمنية التي تحت يده للأعداء الذين اشتروه بالرشوة والمال، أرسل خطابين إلى القائدين العثمانيين أحمد توفيق باشا وحسين باشا، رد فيها عن نفسه تلك الاتهامات، ورمى أصحابها بالجبن والتكاسل، وأشاد بكفاح القوات العثمانية وشدة تحملها من أجل حماية «اليمن المقدس»، وأضاف «فجهاًداً مملوءاً بالشرف».

وقد أعلن أن هذا الجهاد بالنسبة للترك قد انتهى واختتم، أما بالنسبة لليمنيين فقد بدأ «دور الجهاد حربياً وسياسياً وإدارياً لإخواننا العرب، وأن الواجب الإنساني يحتم على اليمنيين مساعدة إخوانهم العثمانيين بكافة الوسائل الممكنة من أجل إيصالهم إلى أوطانهم وأحضان أمهاتهم سالمين».

ثم ذكر على سعيد باشا أنه سيحاول الانتظار في لحج حتى ترد إليه الأوامر النهائية من الآستانة.

انسحاب العثمانيين من اليمن ومراحله وانتقال الحكم في صنعاء إلى الإمام يحيى:

خلال أدوار الحرب العالمية الأولى، قام الأسطول البريطاني بضرب الموانئ اليمنية التي يسيطر عليها الترك، مثل «الحديدة» و«المخا» و«الصليف» و«اللحية».

كما زودت بريطانيا حليفها الإدريسي حاكم إقليم عسير بمزيد من المون والعتاد الحربي، وطالبت به بسرعة الهجوم برا على الأتراك في شمال اليمن. وبعد أن

(٢٣) أحمد فضل العبدلي: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن - ص ٢٤٨.

نققت الهزيمة للدولة البريطانية والفرنسية الآستانة عاصمتها، صدرت أوامر سلطان الجديد محمدرشاد لجميع القوات التركية فى البلاد العربية، بالاستسلام الرحيل على بواخر النقل البريطانية.

وعلى أثر ذلك تسلم الإدريسي ميناء «البحية» وبلدة «الصليف» والبلاد لأخرى التى كان يسيطر عليها الترك فى شمال اليمن، بعد انسحاب الأتراك منها. وبعد أن أخلا الأتراك جهة بلاد «قيس» و«الخمسين» و«حجور»، انطلق لأدارة فى توسعهم حتى وصلوا إلى قرب «حجة»، وهناك واجهوا مقاومة قوات لإمام يحيى، ولكن القوات الإدريسية استطاعت أخيراً أن تثبت مراكزها بالقوة فى تلك الجهات.

وفى وسط اليمن توجه الامام يحيى إلى «الروضة»، وهى إحدى ضواحي صنعاء، حيث حضر إليه عدد من مشايخ القبائل اليمنية، وأمام داره ذبحوا البقر والأغنام التى جلبوها معهم، تعبيرا عن الفرح والسرور بقدومه، وحصل للناس بقدوم الإمام سرور عظيم لم يعهد مثله، ثم خرج أكابر السادة والعلماء والتجار والأعيان من صنعاء إلى الروضة لزيارة الإمام (٢٤).

ونظر للعلاقات الطيبة بين الإمام يحيى والوالى العثمانى محمود نديم بك، فقدوجه الوالى العثمانى دعوة إلى الإمام لدخول صنعاء، وأبدى استعدادة لتسليمه مقاليد الحكم، باعتباره وريثا شرعيا للحكم العثمانى فى اليمن.

وفى نوفمبر سنة ١٩١٨ دخل الإمام يحيى صنعاء بناء على دعوة الوالى العثمانى، الذى أمر بتسليمه قصر «غمدان» بمحتوياته من المعدات الحربية.

كما أمر القائد العثمانى بتسليم الإمام الأسلحة والمدافع وكل اللوازم الحربية الموجودة، وذلك مقابل ما كان له من ديون على العثمانيين.

ويصف الواسع يوم دخول الإمام يحيى إلى صنعاء بأنه «كان يوما مشهودا، وحصل لناس السرور والفرح والحبور، ونظم الإمام أمور صنعاء، ومنع المأمورين من الظلم والارتشاء، وأرسل معلمين إلى سائر القرى، وأمر بإزالة البدع، والحث على الصلاة فى أوقاتها والمحافظة على الجمع والجماعات (صلوات الجماعة)، وأطاعته

(٢٤) عبد الواسع بين يحيى الواسع: تاريخ اليمن (فرجة الهوم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن - الطبعة الثانية) ص ٣٣١.

جميع البلاد، وأخذ منهم الرهائن (٢٥).

أما في جنوب اليمن، فبعد وصول أوامر العاصمة العثمانية بخروج «القوة العسكرية والإدارة الملكية العثمانية من اليمن»، تبعاً لشروط هدنة «موندروس» في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٨، فقد توجه القائد العثماني في لحج على سعيد باشا إلى عدن، حيث قام بتسليم سيفه وعساكره إلى الحاكم البريطاني، في ديسمبر سنة ١٩١٨، وذلك بعد أن باعوا جميع الحبوب التي كانت في المخازن، وباع الضباط العثمانيون أسلحتهم وأثاث بيوتهم بأبخس الأثمان، وقيل أنهم باعوا السيف الواحد بخمسة قروش مصرية.

وفي ذلك الوقت كانت مدينة الحديدة هدفاً لهجمات الأسطول البريطاني، نتيجة لتردد الوالي العثماني محمود نديم بك في التسليم لبريطانيا، وبعد ضرب المدينة بوابل من قنابل الأسطول البريطاني، قامت القوات البريطانية باحتلالها.

ويصل الواسعي حادثة ضرب مدينة الحديدة واحتلالها بقوله «وفي هذه السنة (١٩١٨م) هجم الإنجليز على الحديدة بأحد عشر أسطولاً على حين غفلة بعد طلوع الفجر من غير إعلان ولا استعداد، وضربها بالمدافع وضربها، وذهبت أموال كثيرة وفر أهلها إلى التهائم في حالة يؤسف لها، ولم يأخوذا معهم شيئاً، وكل أخذ نجاً بنفسه، والمدافع تطلق قنابلها، ثم احتل الإنجليز الحديدة وتراجع الناس، وصار أكثر الناس يسكنون الخرائب وفي البيوت القش وبعضهم صلح منزله بما يقدر عليه» (٢٦).

وكان الإنجليز يهدفون من وراء ضربهم لمدينة الحديدة واحتلالها، أن يضعوا أقدامهم في اليمن لمواجهة الإمام يحيى ومساومته، بعد أن تبين لهم أنه يريد أن يقوم بدور كامل كوريث شرعي للحكم العثماني في اليمن. وكانت بريطانيا تدرك أهمية الحديدة بالنسبة للإمام، باعتبارها المنفذ الطبيعي لصنعاء.

غير أن الإنجليز ادعوا أن قواتهم دخلت الحديدة للمحافظة على الأمن والنظام، وزعموا أنهم سيعيدونها إلى الإمام يحيى بعد استقرار الموقف، وذلك رداً على احتجاج الإمام على ضرب المدينة وتخريبها.

(٢٥) الواسعي: المرجع السابق. ص ٢ - ص ص ٣٣١ و ٣٣٢.

(٢٦) الواسعي: نفس المرجع. ط ٢، ص ٣٣٢.

وقد ضرب الإنجليز نطاقا من الأسلاك الشائكة حول مدينة الحديدة، وأخذوا في استمالة شيوخ القبائل المجاورة، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، وقامت بعض القبائل اليمنية بمهاجمة الإنجليز في الحديدة، ولم يتمكن القناصل الإنجليز الذين توالوا على حكمها، من تهدئة الحالة فيها.

وأخيرا، وفي ٣١ يناير سنة ١٩٢١ اضطر الإنجليز إلى تسليم الحديدة للإدريسي، ودخلها الجيش الإدريسي بعد جلاء القوات الإنجليزية عنها، وكان ذلك على غير رغبة أهلها «الذين كانوا لا يرغبون في حكم إمام صنعاء ولا إمام صبيا (الإدريسي)» (٢٧).

وكان تسليم الإنجليز الحديدة للإدريس، موضع استياء الإمام يحيى وسخطه على بريطانيا، مما دفعه إلى مهاجمة الإنجليز في النواحي التسع في جنوب اليمن، التي كان يعتبرها جزءا من أملاك أجداده، ويجب أن يسترده.

على أن حكم الإدارة لم يلبث أن اعتراه الضعف والانهيار بعد وفاة محمد الإدريسي في ٢٠ مارس سنة ١٩٢٣، ولم يستطع ابنه الأمير على السيطرة على زمام الأمور لصغر سنه، فدخلت إمارة الإدارة في أدوار من الاضطراب الداخلي حتى عام ١٩٣٠، وصارت مثار الأطماع جيرانها، الذي تمكن من طرد الإدارة من الأراضي اليمنية أن يحصر وخاصة من جانب الإمام يحيى نفوذهم في إقليم عسير فقط.

وقد استعاد الإمام يحيى الحديدة وموانئ «ابن عباس»، «والصليف»، «واللحية»، «وميدى»، ثم مدن «الضحى» و«الزهرة» و«المغيرة» و«الزيدية» و«المراوغة» وغيرهنا، وعين الإمام عمالا وحكاما ومعلمين لهذه البلاد. كما احتل الإمام يحيى بعض أراضي عسير، وواصل زحفه شمالا، مما حمل الإدارة على خلع الأمير على، ووضعوا مكانه عمه السيد حسن الإدريسي.

أما انسحاب القوات العثمانية من اليمن، فقد استكمل في أوائل سنة ١٩١٩، وحصل اليمن بذلك على استقلاله الذي تأكد وتمت المصادقة عليه والاعتراف به دوليا في ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣، أثناء الدورة الثانية لمؤتمر الصلح الذي عقد في مدينة لوزان بسويسرا، لتسوية المسائل المعلقة بين الترك والحلفاء، ونصت المادة

(٢٧) أحمد فضلى العبدلى: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن - ص ٢٤٩ .

السادسة عشرة من معاهدة لوزان على «تنازل تركيا عن جميع حقوقها في الأرض الواقعة خارج الحدود التي عينتها المعاهدة».

وكانت اليمن خارج نطاق تلك الحدود، كما أشارت المادة الستون من تلك المعاهدة، على أن الدول التي فصلت عن تركيا لها الحق في أخذ الممتلكات العثمانية الواقعة فيها.

ويذكر أن محمود نديم بك الوالي العثماني السابق على اليمن، فقد تشجع بعلاقاته الطيبة مع الإمام يحيى، وآثر البقاء في اليمن «هو وبعض الموظفين الآخرين من العثمانيين بلغ عددهم حوالي تسعمائة، تحت ظل حكومة الإمام، وأقاموا هناك، وقد أعطاهم الإمام الرواتب والمعاشات اللازمة، وقد عين بعضا منهم في المناصب الحكومية، ومنهم محمود نديم بك وراغب بك» (٢٨).

(٢٨) عبد الله عبد الكريم الجرافي: المقتطف عن تاريخ اليمن. ص ٢٢٥.

الفصل السادس

مقاومة الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي حتي نهاية الحرب العالمية الأولى

- الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطاني في مصر.
- مقاومة الاستعمار الفرنسي في الجزائر وتونس والمغرب.
- مقاومة الاحتلال الإيطالي في ليبيا.

الفصل السادس

مقاومة الاستعمار الأوروبي في الوطن العربي حتي نهاية

الحرب العالمية الأولى

مع بداية القرن العشرين عمت الصحوة الأقطار العربية، وأيقن العرب ضرورة الاعتماد على أنفسهم في مقاومة الاستعمار الأوروبي الذي أطبق على بلادهم. ولم يلبث أن شهد الوطن العربي حركات وطنية عارمة جاءت تعبيراً قومياً عن آلام الشعوب العربية وآمالها.

الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطاني في مصر

خلال السنوات الأولى من الاحتلال البريطاني لمصر، سادت حالة تقرب من اليأس والقنوط في نفوس جموع الشعب، نتيجة لاشتداد وطأة الاحتلال، وإذعان الخديوى وكثير من الزعماء لرغبات الإنجليز. ومع ذلك فلم تخمد ربح الحركة الوطنية، وأخذت أساليب مختلفة.

مصطفى كامل وتنشيط الحركة الوطنية في مصر:

نشطت الحركة الوطنية في مصر بظهور الشاب الوطنى مصطفى كامل الذى كرس حياته لخدمة القضية الوطنية منذ كان طالباً بالتعليم الثانوى وبمدرسة الحقوق، حيث التقى بالشيخ عبد الله النديم، الذى كان أبرز مفكرى الثورة العرابية، وأخذ عنه الفقه وفن الخطابة.

ولما عاد مصطفى كامل من فرنسا سنة ١٨٩٤، بعد إتمام دراسته وحصوله على إجازة الحقوق، عكف على دراسة المسألة المصرية، وأخذ يثير حماسة الشعب ويصره بمساوىء الاحتلال، ويدفعه لتوحيد صفوفه من أجل التخلص من الاستعمار.

والى جانب إخلاص وقوة إيمانه، كانت لديه مواهب خطابية وصحافية ممتازة عرف بها منذ الصغر.

وكانت مطالب الشعب التى نادى بها مصطفى كامل، تتركز فى أمرين هاميين

هما: الجلاء عن أرض الوطن، والدستور الذى يضمن حقوق الشعب وتلتزم به الحكومة.

وكان مصطفى كامل يث أفكاره بالخطابة فى الاجتماعات المختلفة، وينشر المقالات الحماسية فى الصحف المصرية، ومنها جريدتنا الأهرام والمؤيد.

وفى سنة ١٩٠٠ أنشأ جريدة «اللواء» التى كانت علما للحركة الوطنية، وصار لها منزلة عالية بين جموع الشعب.

كما أصدر جريدة أسبوعية بإسم جريدة «العالم الإسلامى»، كانت مهمتها إيقاظ همم المسلمين فى أنحاء العالم، بما ينشره فيها من ترجمة للمقالات الخطيرة التى تكتب عنهم فى أوروبا.

الدعاية للقضية المصرية فى الخارج:

كذلك اهتم مصطفى كامل بالدعاية لقضية بلاده فى الخارج، فنشر فى الصحف والمجلات الأجنبية وخاصة الفرنسية، المقالات الحماسية التى تندد بالإستعمار ومساوئه.

وطاف بعدد من عواصم أوروبا، ومنها باريس ولندن وبرلين وڤينا، لشرح القضية المصرية، ولإجتذاب عطف الدول الأوروبية عليها.

وقد استغل مصطفى كامل الأحداث الخطيرة التى وقعت فى البلاد، ومنها توقيع اتفاقية السودان سنة ١٨٩٩ التى فرضتها إنجلترا على الحكومة المصرية، وأخذ يندد بالإستعمار، ويفضح مظامعه الاستغلالية وعلى أثر وقوع حادثة دنشواى فى ١٣ يونيه سنة ١٩٠٦، التى راح ضحيتها عدد من الفلاحين المصريين، الذين كانوا يردون على استفزاز بعض الضباط الإنجليز، واستهتارهم بمشاعر الوطنيين، وقد توجهوا إلى هذه القرية فى رحلة صيد، فقد هب مصطفى كامل للتشهير بالمعتمد البريطانى «لورد كرومر» وبطشه، وندد بالأحكام القاسية التى صدرت ضد المواطنين العزل، وكانت تتضمن الإعدام شنقا لأربعة من الفلاحين، والأشغال الشاقة المؤبدة لإثنين منهم، وخمسة عشر عاما أشغال شاقة لواحد، وسبع سنوات أشغال شاقة لسته فلاحين.

وكانت المحكمة الخاصة التى أصدرت هذه الأحكام، قد شكلت بأمر «اللورد كرومر» برئاسة بطرس باشا ناظر الحقانبة (وزير العدل)، وعضوية أحمد فتحى

زغلول بك قاضى محكمة مصر الأهلية، وثلاثة من الإنجليز المتخصصين فى الشئون القضائية.

وفى نهاية إحدى خطبه فى إنجلترا، وهو يشير إلى فظاعة مأساة دنشواى، قال مصطفى كامل «إن مصر لاتسأل أحد إحسانا بمطالبتها بحريتها، إنها تطلب حقا معترفا به، ولانزاع فيه، إنها تطلب حقا فى الحياة»^(١).

ولما استدعاه «كامبل باترمان» رئيس الوزراء البريطانى لمقابلته فى مقر الحكومة بلندن، بادره مصطفى كامل بقوله «أرجو أن تكون قد لمست الآن، كيف نال عمالكم فى مصر، من شرف إنجلترا، بتلويث العدالة».

وقد عرض عليه رئيس الوزراء الإنجليزى أن يشكل وزارة فى مصر، فرد مصطفى كامل قائلاً «إن وطنيتى تفرض على رفض أى مركز فى الحكومة، طالما هناك ظل للإحتلال فى بلدى».

وكان من نتيجة الحملات الإعلامية والصحافية التى شنّها مصطفى كامل على «اللورد كرومر»، أن شعرت الحكومة البريطانية بالإحراج، وأوعزت إلى «لورد كرومر» أن يقدم إستقالته، وتم ذلك فى سنة ١٩٠٧، بحجة توعك حالته الصحية، وحاجته إلى الراحة والعلاج فى إنجلترا.

وبعد استقالة «كرومر» عين مكانه «غورست».

كما أعيد النظر فى ملفات المسجونين فى حادثة دنشواى، وأفرج عنهم.

وفى حفل التوديع الذى أقام الخديوى توفيق والوزراء، خطب «كرومر» مؤكداً أن الإحتلال لانهية له، وأنه هو من أرسى قواعد المدينة فى البلاد، محذر الحاضرين من أولئك الذين لايعرفون مصلحة البلاد الحقيقية، ويقصد جماعة الحزب الوطنى.

وفى صباح اليوم التالى رد عليه مصطفى كامل فى مقال إفتتاحى جاء فى «ليس أدل على قوة الحركة الوطنية، من الحق الأعمى الذى أظهره هذا اللورد، إزاء النهضة المصرية التى سودت عيشه، إن التاريخ يحفظ أسماء حكام مستبدين كثيرين غير كرومر، ولكن كتهمهم لحريات الشعوب، كان دائماً حافزا ومعبلا

(١) د/ عز الدين إسماعيل وآخرون: مصطفى كامل، موقف الوطنية، ص ٥٧.

لانبثاق هذه الحريات، وستنال مصر استقلالها، برغم أنف كرومر وأمثاله»^(٢).

وقد تردد مصطفى كامل على الآستانة، على أمل أن تساعد تركيا على التخلص من الاحتلال، باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية على مصر، ولكن تركيا كانت عاجزة عن مقاومة الاحتلال الإنجليزي.

وعقب أزمة «فاشودة» في أعالي النيل، واتفاق الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في سنة ١٨٩٩، على اقتسام مناطق النفوذ بين حوض الكونغو وحوض النيل، وعلى أثر الاتفاق الودي الذي عقد بين إنجلترا وفرنسا في سنة ١٩٠٤، والذي أقرت فيه فرنسا الاحتلال الإنجليزي لمصر، مقابل إقرار إنجلترا لخطوات فرنسا في المغرب، فقد تبدد الأمل لدى مصطفى كامل في كسب تأييد فرنسا للقضية الوطنية.

ومن ثم إنصرف مصطفى كامل عن الاعتماد على الدول الأجنبية للتخلص من الاحتلال، وأيقن ضرورة اعتماد المصريين على أنفسهم من أجل تحقيق آمالهم في الجلاء والدستور.

تأسيس الحزب الوطنى سنة ١٩٠٧ :

وعقب ذلك، زاد مصطفى كامل من نشاطه الداخلى، وأخذ ينظم الحركة الوطنية، فأسس الحزب الوطنى فى سنة ١٩٠٧، من الأنصار الذين التفوا حوله.

وفى الاجتماع الذى دعا إليه فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٠٧، وحضره ستة آلاف من المواطنين من جميع فئات الشعب، أعلن مصطفى كامل المبادئ الرئيسية للحزب الوطنى وبرنامج العام، ومن أبرزها:

١- إقامة حكومة دستورية^(٣).

٢- منح مصر حكما ذاتيا كخطوة أولى على طريق الإستقلال التام.

٣- نشر التعليم بشكل واسع، لتستفيد منه الطبقات الفقيرة.

٤- إنشاء مدارس ليلية للعمال.

(٢) د/ غز الدين إسماعيل وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٢.

(٣) د/ غز الدين إسماعيل وآخرون: المرجع السابق، ص ٦٦.

٥- تنمية الزراعة والصناعة والتجارة لتستطيع مصر أن تحقق استقلالها الإقتصادي، الذي بغيره لا يكون هناك استقلال حقيقي.

وردا على خطاب وزير خارجية بريطانيا في مجلس العموم، في ٣١ يناير سنة ١٩٠٨، مدعيا أن «مصر ليسم مؤهلة بعد للنظام البرلماني»، وبعد اجتماع الهيئة الإدارية للحزب في ٤ فبراير سنة ١٩٠٨، أرسل مصطفى كامل برقية احتجاج إلى وزير الخارجية البريطاني قال فيها:

«يحتج الحزب الوطني بشدة على الخطاب الذي القيثموه في مجلس العموم، والذي أنكرتم فيه الصفات التي تتوفر في الشعب المصري، لينال برلمانه وحكومته الذاتية.

إن الحزب الوطني يقرر بأن نضوج مصر، لا يقل عن نضوج السواد الأكبر في الدول الأوروبية، وأنها ستسأنف كفاحها من أجل حريتها واستقلالها، وستنالهما حتما»^(٤)

وقد سعى مصطفى كامل للتقرب إلى الخديوي عباس الثاني الذي كان يناوىء المعتمد البريطاني «كرومر» للتنازع على السلطة.

ولكن «غورست» الذي خلف «كرومر»، أخذ يتودد إلى الخديوي، فانقلب عباس ضد الحركة الوطنية، وتنكر لمصطفى كامل وأعوانه.

وفاة مصطفى كامل في ريعان الشباب في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨:

ولم تلبث المنية أن فاجأت مصطفى كامل في ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨، على أثر مرض شديد، وهو في ريعان الشباب.

وقد شيع جثمانه في ظهر اليوم التالي، وتدفق المشيعون في أعداد لاحصر لها، من القاهرة والإسكندرية والمدن الأخرى ومن القرى في أنحاء البلاد، في جنازة طولها إثني عشر كيلو مترا.

وخصصت جميع الصحف المصرية صفحاتها كاملة لنعيه، كما جاء نعيه في كثير من الصحف الأجنبية في الخارج.

(٤) د/ عز الدين اسماعيل وآخرون: نفس المرجع. ص ٦٨.

وقد ترك مصطفى كامل الحركة الوطنية مشتعل لهيبتها، بعد أن أذكى جذوتها، وكان يقول «بعد موتى، يكون على روحى واجب الاستمرار، واجب دعوة الأحياء إلى العمل».

محمد فريد والحركة الوطنية:

تولى محمد فريد زعامة الحركة الوطنية بعد وفاة مصطفى كامل، الذى أوصى بانتخابه رئيسا للحزب الوطنى من بعده.

وقد واصل محمد فريد النضال ضد الاحتلال البريطانى، بالخطابة والمقالات الحماسية والاحتجاج على سياسة العنف والشدة التى أخذ يمارسها المعتمد الإنجليزى «غورست»، بعد أنه أظهر فى البداية سياسة أكثر ليونة من السياسة التى اتبعها سابقه «كرومر».

كما استعان «غورست» بالخدوى عباس لضرب الحزب الوطنى، وتفتيت أوصاله، وعهد إلى وزارة بطرس غالى لتنفيذ أغراضه. وفى مارس سنة ١٩٠٩ صدر قانون المطبوعات الذى حد من حرية الصحافة الوطنية.

كما صدر قانون النفى الإدارى، لإبعاد المناوئين للإحتلال إلى الجهات النائية. وعطلت حرية الاجتماعات، وصدرت الأحكام الصارمة فى القضايا السياسية لبث الإرهاب فى البلاد، ووجهت التهديدات لأعضاء مجلس شورى النواب، وأعضاء الجمعية العمومية والجمعية التشريعية. كذلك حاول غورست مد امتياز شركة قناة السويس لمدة ٤٠ عاما، بعد انتهاء مدتها فى سنة ١٩٦٨، وذلك لقاء مبلغ من المال تدفعه الشركة للحكومة.

وقد لقي هذا المشروع معارضة فى الجمعية العمومية، وأثار شخط الرأى العام، ولم يلبث أن اغتيل بطرس غالى بيد أحد الوطنيين.

أحد من نشاط الحرب الوطنى وتعرض محمد فريد للمحاكمة واضطراره لمغادرة البلاد فى سنة ١٩١٢:

وقد فشلت جهود محمد فريد من أجل حرية الصحافة ومنح الدستور للبلاد، بل قيد نشاط الحزب الوطنى، وقدم محمد فريد للمحاكمة عدة مرات، حتى اضطر لمغادرة البلاد فى سنة ١٩١٢.

وظل محمد فريد يواصل نضاله من أجل القضية الوطنية، في الآستانة والعواصم الأوروبية، حتى توفى بألمانيا في سنة ١٩١٩.

إنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية وفرض الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤:

ولما قامت الحرب العالمية الأولى، ودخلتها تركيا ضد إنجلترا وحلفائها، سارعت إنجلترا بإنهاء السيادة العثمانية على مصر، مع انتهاء لم تشكل أى خطر على مركزها في مصر، ولكنها كانت تخشى أنصار حركة الجامعة الإسلامية الذين يتمسكون بدولة الخلافة.

كما أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وفرضت عليها الحماية في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وأخذت مصر تعاني من ويلات الحرب والإحتلال لسنوات طويلة بعد ذلك.

عزل الخديوى عباس الثانى وتعيين السلطان حين كامل مكانه وربط مصر بالسياسة البريطانية.

وفى ذلك الوقت كان الخديوى عباس الثانى فى زيارة لتركيا، وكانت الحكومة البريطانية تشك فى نيائه نحو الحلفاء، وتتهمه بموالاة تركيا، فأقدمت على عزله، وعينت مكانه الأمير حسين كامل، وأضفت عليه لقب «سلطان مصر».

ثم بدأت إنجلترا فى إتخاذ سلسلة من الإجراءات، بقصد ضم مصر نهائيا إلى إمبراطوريتها، وربطها بالسياسة البريطانية، مما يفقدها إستقلالها وكيانها السياسى.

وقد أثار ذلك روح السخط والمرارة بين جموع الشعب، الذين كتموا مشاعرهم على مضمض، بسبب الظروف الراهنة.

ولم تتوان السلطات البريطانية، فى الزج فى السجون بكثير من شباب الحزب الوطنى، وأرسلت البعض الآخر إلى المنفى خارج البلاد

كما عطلت الجمعية التشريعية التى كانت آخر مظهر للحكم النيابى، ورصدت موارد البلاد ورجالها لخدمة المجهود الحربى لصالحها هى وحلفائها.

حركة مقاومة الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

اتخذت حركة مقاومة الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى صورة أكثر عنفا وشدة، إذ لجأت إلى القوة العسكرية والجهاد الحربى، ومما ساعد عرب المغرب على ذلك طبيعة بلادهم التى تشتمل على سلاسل من الجبال وصحارى واسعة يسهل الاعتصام بها أثناء مقاومة المستعمرين الفرنسيين.

مقاومة الشعب التونسى للاستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى

بعد أن كشف المثقفون التونسيون زيف إدعاءات فرنسا بأنها قدمت إلى تونس لا لغزوها، ولكن لمساعدة الحكومة الوطنية على إقرار الأمن والنظام فى البلاد، فقد هبت المقاومة الوطنية فى مواجهة المستعمرين الفرنسية.

وكانت الجالية الفرنسية فى تونس بما تحمل من الحقد والتعصب ضد الوطنيين التونسيين، تحت السلطات الفرنسية على استخدام الشدة القصوى ضد العرب الوطنيين، بحجة أنهم «لا يفهمون إلا لغة القوة ولغة الرصاص».

ثورة الجنوب سنة ١٨٨٢ :

وقد بدأت الثورة فى الجنوب على السيطرة الفرنسية سنة ١٨٨٢، واستمرت طوال فترة الصيف، حيث أعلن الأهالى العصيان، وهاجموا بأسلحتهم البدائية قوات الباي والجيش الفرنسى.

ولإخماد هذه الثورة أعدت السلطات الفرنسية حملة عسكرية مكونة من ٤٥ ألف جندى بكامل أسلحتهم ومعداتهم.

حركة المقاومة الوطنية بزعماء بعض علماء مسجد الزيتونة:

وكان جامع الزيتونة بعلمائه وطلابه، ملهما للنضال ومصدر إزعاج للسلطات الإستعمارية الفرنسية، وأول حركة انبثقت منه كانت حركة الشيخ محمد السنوسى، التى تعتبر أول حركة وطنية فى تونس، بعد فرض الحماية الفرنسية عليها.

وقد بعث الشيخ محمد السنوسى وفودا شعبية لمقابلة الباي، ومطالبته بوقف الإجراءات التعسفية التى يمارسها الفرنسيون، وعلى أثر ذلك نفته السلطات

الفرنسية إلى خارج البلاد.

وبعد ذلك قاد حركة المقاومة الشيخ المكي بن عزوز، وكان من بين أهدافه فضح الشيوخ المتزمطين الجامدين الذين عارضوا إدخال الإصلاحات في البلاد، وبعد أن نفته السلطات الفرنسية إلى المشرق العربي، حيث توفي هناك بعد قليل، ظلت أفكاره الثورية راسخة في نفوس تلاميذه من الشباب التونسيين، وكان من بينهم الشيخ عبد العزيز الثعالبي، الذي أنشأ مع بعض العناصر الوطنية، جريدة باللغة الفرنسية إسمها «المستقبل التونسي»، وجريدتين باللغة العربية بإسم «حبيب الأمة»، و«سبيل الرشاد».

قيام حركة قومية ودينية سنة ١٩٠٥ على أيدي جماعة من المبعوثين التونسيين:

وهؤلاء المبعوثون التونسيون سبق أن تخرجوا من معهد الصادق الديني، وأوفدتهم الحكومة لاستكمال دراستهم بالخارج، وخاصة في فرنسا، وعند عودتهم كانوا يحملون الكثير من الأفكار التحررية.

ومن أبرز هؤلاء المبعوثين السيد علي أبو شوشة الذي أسس جريدة «الحاضرة»، والتف حوله جمع كبير من المثقفين.

وكانت هذه الحركة تسعى إلى تقوية الصلة بين تونس وحركة الجامعة الإسلامية، كما طالبت بتنفيذ الدستور التونسي.

وعلى صفحات جريدة «الحاضرة» كانت الحركة الإصلاحية تشن حملاتها على السلطات الإستعمارية، وتندد بمحاولات «فرنسة» الشعب التونسي، والقضاء على المقومات الوطنية والحضارية للشعب العربي في تونس، بالإضافة إلى نهب ثرواته وإمكانياته، مما أزعج السلطات الفرنسية.

أثر التيارات الفكرية والحركة الوطنية في مصر:

وقد تأثرت هذه الحركة بأفكار جمال الدين الأفغاني، والشيخ محمد عبده، كما اقتدت بحركة مصطفى كامل ومحمد فريد في مصر.

وأثناء قيام الشيخ محمد التونسي بالقاهرة في المنفى، تعرف على حركة «العروة الوثقى» التي أطلقها جمال الدين الأفغاني، وبعد عودته إلى تونس سنة ١٨٨٣، قام

بنشر أفكار هذه الحركة وأهدافها، ووجد استجابة لها بين علماء جامع الزيتونة، وزعماء الحركة الإصلاحية، وتأكدت هذه الأفكار والصلوات على أثر زيارة الشيخ محمد عبده لتونس في سنة ١٨٨٤، والتي استمرت أربعين يوما.

وكان لزيارة محمد فريد لتونس أثرها في تذويب الخلافات الثقافية بين الوطنيين، إذ دعا المثقفين إلى مواجهة المستعمرين صفا واحدا، برغم اختلاف ثقافتهم.

ثورة القصرين سنة ١٩٠٧ بجنوب غربي تونس:

وهذه الحركة المسلحة كانت بقيادة علي بن عثمان أحد شيوخ القبائل، وزعيم منطقة القصرين، وجاءت ردا من طرف الجماهير الشعبية بالمنطقة على اغتصاب المستوطنين الفرنسيين للأراضي الزراعية.

وقد أخذت هذه الحركة بعنف، بعد تدخل القوات العسكرية بشكل مكثف، وتم اعتقال زعيم الثورة، وأعدم رميا بالرصاص.

تشكيل حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٧ ودوره في حركة الكفاح الوطني:

وفي سنة ١٩٠٧ تأسست أول حركة سياسية منظمة لمقاومة الإستعمار في تونس، بإسم «حزب تونس الفتاة»، وهذه الحركة كانت متأثرة بحركة «تركيا الفتاة».

وكان هذا الحزب يضم الشباب المثقفين الذين تزعمهم علي باش حانبه، والشيخ عبد العزيز الثعالبي، ومحمد باش حانبه.

وكانت هذه الحركة تتمتع بتأييد شعبي قوى، وساهمت في دفع حركة النضال إلى الأمام، خلال الفترة بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٢.

وأول عمل قامت به هذه الحركة، كان إنشاء جريدة بالفرنسية بإسم جريدة «التونسي»، وأعلنت برنامجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وبعد ذلك، وفي سنة ١٩٠٩ أصدر علي باش حانبه نسخة بالعربية من جريدة «التونسي»، وترأى تحريرها الشيخ عبد العزيز الثعالبي.

وكانت هذه الحركة تدعو لإثارة الرأي العام ضد الفرنسيين في تونس، وكان

ذلك أول ضربة توجه للاستعمار الفرنسى، من طرف التونسيين الذين تشبعوا بالثقافة الفرنسية، وكان الفرنسيون يعدونهم لكى يكونوا أداة طيعة فى أيديهم.

كما كانت تؤيد فكرة الجامعة الإسلامية، وسعت لتوحيد حركة الكفاح ضد الإستعمار الفرنسى فى المغرب العربى، وعرضت مساعدتها للمناضلين فى الجزائر، وكان على اتصال برجال المقاومة فى مراكشى.

ولما بدأ الغزو الإيطالى لليبيا سنة ١٩١١، أخذت حركة «تونس الفتاة»، تمد المجاهدين فى طرابلس بالأموال والمؤن والذخيرة والمتطوعين، وقامت بتسهيل عبور الضباط الأتراك وقواتهم عبر الحدود التونسية.

نفى على باشا جانبه سنة ١٩١٢ وتشتيت حزبه:

وأخيرا حمد نضال على باش حائبه سنة ١٩١٢، عندما صدر حكم بنفيه إلى الخارج، حيث استقر فى تركيا.

كما صدرت أحكام بنفى عدد من زعماء الحزب الآخرين، ومنهم الشيخ عبد العزيز الثعالبى، الذى رحل إلى الجزائر، ثم انتقل إلى مصر.

وبذلك، فقد تفرق شمل حزب «تونس الفتاة»، بعد أن ساعد فى تقوية التيار الوطنى العربى الإسلامى والقومى، إزاء التيار «المتفرنس»، المتطلع نحو الحرية، مع الارتباط بالغرب وخاصة فرنسا.

مقاومة المشروع الفرنسى لمنح الجنسية الفرنسية لليهود فى تونس:

وكان اليهود التونسيون قد حاولوا فى البداية، الحصول على حق نظر قضايهم أمام المحاكم الفرنسية، بدلا من المحاكم التونسية.

وقد عمل الفرنسيون على تطبيق مرسوم «كريميو» الخاص بتجنيس اليهود الجزائريين على اليهود فى تونس، وذلك لتقوية الجالية الفرنسية فى تونس، التى كانت فى ذلك الوقت، أقل عددا من الجالية الإيطالية.

وهذا الاتجاه قد لقى معارضة قوية من جانب الحركة الوطنية فى تونس، التى اعتبرتها تمس السيادة الوطنية للبلاد، وتزعم على باش حائبه، وأحمد الصافى، حركة المقاومة، فدعوا الوطنيين إلى مقاومة اليهود إقتصاديا وأديبا، حتى اضطرت السلطات الفرنسية إلى التراجع فى تطبيق هذا المشروع.

ثورة الجنوب (١٩١٦ - ١٩١٩):

وكان منطقة الجنوب التي عرف أهلها بروح الحمية والتعلق بتراب الوطن، ورفض الوجود الإستعماري بها، تخضع للحكم العسكري المباشر، ويديرها ضباط عسكريون فرنسيون.

ومع ذلك، فقد شهدت منطقة الجنوب عدة ثورات مسلحة متوالية، كان من أهمها الثورة التي استمرت من عام ١٩١٦ إلى عام ١٩١٩، وقامت بها قبائل بنى زيد، بقيادة سعيد بن عبد اللطيف، واستطاع الثوار الفلاحون إبادة عدد من فرق الجند الفرنسيين بكاملها، واضطرت السلطات الاستعمارية إلى جلب النجيدات تباعا.

ولم تستطع إخماد هذه الثورة، إلا بعد استقدام المزيد من الوحدات التي كانت مرابطة في ميادين الحرب بأوروبا.

محاولة عرض قضية تونس على مؤتمر الصلح سنة ١٩١٩:

وعقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى، وعلى أثر إعلان مبادئ الرئيس الأمريكي «ولسون» عن حق تقرير المصير للشعوب المحتلة، وعلى نحو ما فعلت مصر والبلاد العربية الأخرى، فقد حاول الشيخ عبد العزيز الثعالبي عرض قضية بلاده على مؤتمر الصلح في فرساي سنة ١٩١٩، وقدم مذكرة يطالب فيها باستقلال تونس، ولكن المؤتمر رفض الاستماع إلى وجهة نظر الشعب التونسي.

كما نشر كتابا بالفرنسية في باريس بعنوان «تونس الشهيدة»، فضح فيه الثعالبي بشكل شامل دسائس الإستعمار وجرائمه في حق الشعب التونسي، وقد ذاع هذا الكتاب بين الجماهير والمثقفين في المغرب العربي، مما دفع السلطات الفرنسية إلى اعتقاله وإعادته إلى تونس حيث ألقته في أحد سجونها، ولكن المظاهرات والاضطرابات تحركت في أنحاء البلاد، فاضطرت السلطات الفرنسية إلى إخلاء سبيله.

كفاح الشعب الجزائري ضد الإستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى:

بعد سقوط مدينة الجزائر العاصمة واستسلام الداي حسين للفرنسيين فى ٥ يوليه سنة ١٨٣٠ ، استمرت مقاومة الشعب الجزائرى للغزاة الفرنسيين فى مقاطعات الجزائر الأربع.

وباستثناء مقاطعة قسنطينة التى احتفظت باستقلالها فى العمل بقيادة واليها من عهد الداي حسين ، انضوى الجزائريون فى المقاطعات الأخرى تحت لواء الأمير محى الدين زعيم قبيلة سيدى قادة بن مختار فى الجنوب الشرقى من مدينة معسكر.

وقد تصدى الأمير محى الدين بكفاءة وبسالة طيلة عامين كاملين ، للغزاة الفرنسيين ، واشتبك بقواته معهم فى عدة مواقع ، وانتصر عليهم وخاصة فى موقعى «خنق النطاح» ، و«برج رأس العين» ، بالقرب من مدينة وهران.

وفى هذه المعارك برزت شجاعة ولده عبد القادر ، ومقدرته الفائقة فى إدارة الحرب ، والمامة الواسع بفنونها.

مرحلة الكفاح المسلح بقيادة الأمير عبد القادر الجزائرى

ونظرا لتقدم الأمير محى الدين فى السن ، واطمئنانه إلى كفاءة ولده عبد القادر الحربية ، فقد عهد بالإمارة والجهاد إليه ، وفى ذلك الوقت كان يبلغ من العمر ٢٥ عاما.

وبعد أن حصل الأمير عبد القادر على مبايعة الشعب الجزائرى ، دخل الكفاح المسلح ضد الغزاة الفرنسيين مرحلة خطيرة ، وبدأت حرب التحرير الكبرى التى استمرت ١٧ عاما.

وقد تمكن الأمير عبد القادر من جمع صفوف الشعب الجزائرى تحتى لوائه ، وأقام إمارة مستقلة برئاسته ، جعل قاعدتها فى مدينة معسكر بعد أن سقطت العاصمة الأولى الجزائر فى أيدي الفرنسيين.

وكانت الحكومة الجديدة تضم نائبا للرئيس ، ووزيرا للخارجية ، ووزيرا للخزانة ، ووزيرا للأوقاف ، ووزيرا للأعشار والزكاة.

وقد اختار الأمير عبد القادر حاشية خاصة له من أفضل قادة البلاد العسكريين

وعلمائها وقضااتها، وأنشأ مجلساً للشورى من أحد عشر عضواً، يمثلون المناطق المختلفة، برئاسة قاضى قضاة الجزائر.

كما استبدل الولاة السابقين الذين أبوا الدخول فى طاعته، برجال أكفاء مخلصين من أتباعه، وبادر بإبطال القوانين الظالمة التى سنتها حكومة الداى السابقة، لتخفيف الأعباء على الشعب الجزائرى، مما دفع الشعب إلى الالتفاف حوله.

وبعد أن فرغ الأمير عبد القادر الجزائرى من تنظيم أجهزة حكومته، واستقرت لها الأمور، بدأ ينفذ ما قام من أجله.

وفى كفاحه، كان يعتمد على وسيلتين: الأولى، توحيد جهود الجزائريين تحت لواء واحد، والثانية، إستنهاض الدولتين المغربيتين الشقيقتين تونس والمغرب (مراكش)، للوقوف كجبهة واحدة لرد العدوان الفرنسى، الذى يهددهم جميعاً الواحدة بعد الأخرى.

وعلى أثر ظهور الأمير عبد القادر الجزائرى على رأس الحكومة الجديدة، أصيب الغزاة الفرنسيون بالرعب والفرع، فتحركوا لغزو البلاد، لكى يعطلوا أجهزة الدولة الجديدة، ويقضوا على استعداداتها العسكرية فى المهد.

ولكن رد الأمير عبد القادر بالقوة والعنف، وفرض حصار على القوات الفرنسية فى وهران ومستغانم قد أرغمهم على الاعتصام بداخل القلاع والحصون بهذه الجهات، وترتب على ذلك عزل الجنرال «بويسيه»، وتعيين الجنرال «دى ميشال»، مكانه، وكان من أكبر قادة فرنسا السفاحين.

الفرنسيون يطلبون الصلح وعقد الهدنة الأولى سنة ١٨٣٤

وبعد أن عجز الجنرال دى ميشال عن فك الحصار الذى كاد يخنق قواته فى داخل الحصون، أرسل إلى الأمير عبد القادر فى طلب الصلح، وضمن رسالته عبارات التهديد والتخويف بقوة فرنسا الهائلة التى تعتبر أكبر قوة فى العالم فى ذلك الوقت.

وفى رده على رسالة القائد الفرنسى «دى ميشال»، لم يهتم الأمير عبد القادر بقوة فرنسا الكبرى، وأكد حقيقة السيادة العربية الجزائرية، التى تأبى الاستسلام

والتهديد، وجاء في جوابه:

«إن ديننا يمنعنا من طلب الصلح^(١) إبتداءً ويسمح لنا بقبوله إذا عرض علينا ... وإن المفاوضات التي تطلبونها يجب أن تكون مبنية على شروط محترمة منا ومنكم ...».

واستطرد قائلاً:

«كيف تفاخروني بقوة فرنسا ولا تقدرّون القوة الإسلامية، مع أن القرون الماضية أعدل شاهد على قوة المسلمين وانتصاراتهم على أعدائهم؟».

ونحن وإن كنا ضعفاء على زعمكم، فقوتنا بالله الذي لا إله إلا هو ولا شريك له، ولاندعى بأن الظفر مكتوب لنا دائماً، بل نعلم أن الحرب سجل يوم لنا ويوم علينا».

وتحدّى الأمير عبد القادر الجنرال «دى ميشال» وقواته بقوله:

«متى خرجتم من وهران مسافة يوم أو يومين يظهر للعيان من يستحق الفخر منا».

ولما كاد الجوع أن يفتك بالجنود الفرنسيين المحاصرين بالحصون والقلاع، عاد الجنرال «دى ميشال» إلى طلب الصلح من الأمير عبد القادر، وكتب إليه رسالة أكثر تهديداً، تضمنت إقراره بالشخصية الجزائرية، ويقول فيها:

«وإذا كان سموكم يود أن تتخبر في أمر انعقاد الهدنة، فأنا على استعداد لذلك، ومع الأمل أنه يمكن التوصل إلى معاهدة محترمة يتوقف فيها سفك دماء أمتين شاءت الإرادة الإلهية أن لا تكونا تحت سلطة واحدة».

وبعد مشاورات بين أقطاب الحكومة الجزائرية الجديدة، قبل الأمير عبد القادر الهدنة، بموجب المعاهدة التي عقدت بين الطرفين في ٢٨ فبراير سنة ١٨٣٤، وتنص معاهدة الهدنة الأولى على وقف الحرب بين الجانبين، وتبادل الأسرى، ومنح الجزائريين الحرية الدينية في المناطق الواقعة تحت الاحتلال، وحرية التجارة بين المدن الجزائرية، وأن يقيم الفريقان ممثلين عنهما في المدن الرئيسية بالمناطق التابعة للجانبين.

(١) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية . ص ٥٦.

كما نصت الإتفاقية على أن يمتنع كل طرف عن قبول النازحين القادمين إليه من المناطق الخاضعة لحكم الطرف الآخر.

وبموجب هذه الإتفاقية تنازل الفرنسيون عن بعض المراكز التي سبق أن احتلوها، ومنها مرفأ «أزيوه» التجارى، وقد أظهرت الحكومة الفرنسية بعض الاستياء من شروط هذه الإتفاقية التي تضر بمصالحها الإستعمارية، وحاولت التحلل من الارتباط بها بعد قليل.

وخلال فترة الهدنة، عكف الأمير على إعادة تنظيم الجيش، وجعله فى مصاف الجيوش العالمية الحديثة، وقسمه إلى ثلاث فرق:

مشاة وخيالة، ومدفعية، ووحدة أفراد، وأصدر القوانين العسكرية التي يتعين على الجندي الالتزام بها، وميز الضباط بعلامات من الذهب والفضة والجوخ الأحمر، حسب رتبهم.

كما هتم الأمير عبد القادر باحتياجات الجيش من الماء والغذاء والرواتب الشهرية، والعلاج فى المستشفيات، بما فيها المستشفيات المتقلة التي كانت تلازم الجيش فى تحركاته.

الفرنسيون ينقضون الهدنة الأولى ويتجدد القتال:

وكانت الحكومة الفرنسية قد اضطرت إلى إبرام معاهدة الهدنة مع الأمير عبد القادر الجزائرى، فى محاولة للحفاظ على نفوذها فى المناطق التي احتلتها، وبعد قليل سعت للتحلل من ارتباطها بهذه المعاهدة.

وحدث أن حاكم وهران قد زود بقوات فرنسية إضافية، جعلته يفكر فى نقض تلك المعاهدة، وبدأ بالدس لدى قبيلتي «الدوائر والزماله»، وإغرائهما بالخروج عن طاعة الأمير عبد القادر، والإلتجاء إلى القوات الفرنسية فى وهران.

وبحماية الفرنسيين لهاتين القبيلتين بعد خروجهما عن طاعة الأمير عبد القادر، يكون الفرنسيون قد أدخلوا بشرط أساسى من شروط إتفاقية الهدنة. وقد حاول الأمير عبد القادر إقناع الفرنسيين بإرجاع القبيلتين إلى موطنهما الأصلى ضمن الأقاليم التي تسيطر عليها الحكومة الجزائرية الحرة، ولكن الفرنسيين لم يهتموا بالمساعي السلمية التي بذلها الأمير عبد القادر فى هذا الشأن، وأصروا على

نقض الهدنة، التي لم يعض عليها سوف مستين.

وفضلا عن ذلك كانت الحكومة الفرنسية غير راضية عن الاستعدادات الحربية التي أخذ الأمير عبد القادر يياشرها، بتنظيم الجيش وتقوية كفاءته.

ولم يلبث أن تجدد القتال بين الجانبين، وفي الثاني من يوليو سنة ١٨٣٦ وقعت معركة «المقطع» في شرقي مدينة «ارزيوة»، التي قتل فيها أكثر من أربعة آلاف فرنسي، وتمكن الجنرال «تريزيل» حاكم وهران الجديد الذي خلف «دي ميشيل» من النجاة، وفر بمحاذاة ساحل البحر تحت جنح الظلام.

وعلى أثر هذه المعركة ثارت ضجة في البرلمان الفرنسي، ونادى أعضاء المعارضة بالانسحاب من الجزائر، ووصف أحد النواب هذه الحملة قائلا:

«إن هذه الحملة هي أحق عملية قامت به فرنسا حتى الآن». وطالب هذا النائب بسحب القوات الفرنسية من الجزائر، قائلا^(٢):

«إنى لأرى فائدة لهم في البقاء هناك».

ونتيجة لهذه المعركة التي حقق فيها الجيش الجزائري انتصار باهرا، وحصل على غنائم كبيرة من الغزاة الفرنسيين، قررت الحكومة الفرنسية عزل الكونت «دوران دورلون» حاكم الجزائر العام، وتولية المارشال «كلوزيل» مكانه، كما أمرت بعزل حاكم وهران المهزوم «تريزيل»، وعينت مكانه الجنرال «دولوراغ».

وبعد ذلك هاجمت قوات الأمير عبد القادر مدينتي الجزائر وهران، وشددت الحصار على الحصون الساحلية.

غزو معسكر:

ولم يلبث أن وصلت إلى الجزائر قوات فرنسية كبيرة بصحبة الدوق «دورليان»، ولي العهد، في محاولة الاحتلال معسكر عاصمة دولة الجزائر الحرة.

وقد استطاعت الجيوش الفرنسية أن تشق طريقها إلى معسكر، وتعرضت لمناوشات حامية من جانب القوات الجزائرية، وبعد أن دخلت المدينة وجدتها خاوية، فد أخلاها الأمير من السكان وأمتعتهم، حتى لا يتمكن الفرنسيون من القضاء على المقاومة الجزائرية.

(٢) أحمد الخطيب، المرجع السابق. ص ٦٠.

وبعد قليل غادر الغزاة الفرنسيون مدينة معسكر، بعد أن أضرموا النار في بيوتها وبساتينها، ولم يتركوا بها حامية كبيرة خوفاً من أن يبيدها الأمير عبد القادر، الذى دخلها من جديد بعد أن انسحب منها الفرنسيون، وتوجهوا نحو مدينة تلمسان.

غزو تلمسان:

ولما علم الأمير عبد القادر بأن الفرنسيين يقصدون الزحف على تلمسان، أسرع إليها وأخلاها من السكان والمتاع، كما فعل فى مدينة معسكر، وفى ١٧ يناير سنة ١٨٣٧ اشتبكت القوات الجزائرية مع القوات الفرنسية خارج مدينة تلمسان ولحقت الهزيمة بالفرنسيين، والتجأ «كلوزيل» إلى قلعة كان يختبئ فيها بعض أعوانهم من «الكوغلين» المنحدرين من أصل تركى، وبعد ثلاثة أيام خرج منها، واشتبك من جديد بقواته مع قوات الأمير عبد القادر، حتى تمكن من دخول مدينة تلمسان، وفرض ضرائب باهظة على من تبقى من سكانها، ووضع فيها حامية كبيرة، ثم غادرها فى طريقه إلى مدينة وهران.

وفى الطريق اعترضته قوات الأمير عبد القادر عند وادى «عوشبة»، فسلك الطريق الساحلية باتجاه مرسى «رشكون»، وهناك حاصرت القوات الجزائرية طيلة شهرين كاملين، فاستنجد «كلوزيل» بحاكم وهران الذى أمده بعدد من السفن الحربية، وأمكنه النجاة مع من بقى من رجاله. وعلى أثر هزائم «كلوزيل» المتتالية، أرسلت إليه الحكومة الفرنسية الجنرال «بيجو» على رأس نجدة كبيرة.

وقد اشتبكت قوات «بيجو» مع قوات الأمير عبد القادر فى عدة معارك أثناء حصار القوات الجزائرية لمدينة تلمسان، وبعد قليل عاد إلى فرنسا.

وظل الأمير عبد القادر يحاصر مدينة تلمسان طيلة تسعة أشهر كاملة، انقطعت خلالها الرسائل والمواصلات بينها وبين وهران ومدينة الجزائر، واضطر الفرنسيون المحاصرون بداخلها إلى أكل الفئران والقطط ويؤكد ذلك «كافيناك» قائد الحامية الفرنسية بقوله «كنت اشترى القط الواحد بأربعين فرنكا ثمنا لقوتى».

مهاجمة قسنطينة:

وبعد ذلك اتجه «كلوزيل» بقواته نحو قسنطينة لغزوها، فتصدى له القائد الجزائري على بن عيسى بقواته، وألحق بالفرنسيين هزيمة منكرة، واضطر «كلوزيل» إلى الانسحاب بقواته.

وفي هذه الأثناء هاجمت قوات الأمير عبد القادر مدينتي وهران والجزائر، وضيق عليهما الخناق.

وعلى أثر الهزائم التي منى بها «كلوزيل» أقدمت الحكومة الفرنسية على عزله، وعينت مكانه الجنرال «دوبر وسوار».

الهدنة الثانية سنة ١٨٣٨ :

وبعد أن اشتد حصار القوات الجزائرية على المدن التي يحتلها الفرنسيون، اتصل الجنرال «روبروسوار» بالأمير عبد القادر، بواسطة «ابن دارن الموسوي» اليهودي، وذلك لعقد هدنة بين الطرفين المحاربين.

وقد قبل الأمير عبد القادر العرض الفرنسي بشرط الإفراج عن الأسرى الجزائريين.

وتم الاتفاق على أن يشتري الفرنسيون إحتياجاتهم من الحبوب والمواد الغذائية الأخرى، من البلاد الجزائرية التي لاتخضع لسيطرتهم، مقابل حصول الأمير عبد القادر على الأسلحة والذخائر من الفرنسيين. وبعد عقد هذه المعاهدة رفع الجزائريون حصارهم عن مدن تلمسان وهران والجزائر.

ولم تستسغ الحكومة الفرنسية هذه المعاهدة، واعتبرتها تخدم مصلحة الدولة الجزائرية أكثر مما تخدم مصالح الفرنسيين.

وعقب ذلك عزل الجنرال «دوبر وسوار»، وعين مكانه الجنرال «بيجو»، وطلب منه إبرام معاهدة تحقق المصالح الفرنسية، أو استئناف الحرب من جديد.

وقد بادر «بيجو» بتقديم شروطه المجحفة لعقد معاهدة جديدة، وتقضى باعتراف الأمير عبد القادر بالسيادة الفرنسية على البلاد الجزائرية بأكملها.

ولكن الأمير عبد القادر سخر من هذه الشروط الإستبدادية، ورفضها في عزة

واباء، وبعث إلى القائد الفرنسي يخبره بأنه «إذا شاءت فرنسا فرض سلطاتها علينا بالقوة قدون ذلك حرب طويلة»^(٣).

معاهدة تافنا:

وبعد ذلك خرج «بيجو» بقواته باتجاه أقاليم غرب وهران، معتزماً نقض الهدنة، وعندما وصل إلى وادي «تافنا»، تلقى نبأ استعداد الأمير عبد القادر لمواصلة الكفاح، فتملكه الرعب، وأخذ يرسل الأمير من جديد للتوصل إلى مشروع صلح يرضى الطرفين.

وأثناء ذلك اجتمع الأمير عبد القادر بوزرائه وأعضاء مجلس الشورى، للتباحث في أمر الهدنة، ووافق الجميع على التوقف عن سفك الدماء، بشرط حفظ هيئة الدولة الجزائرية، واحترام شروط الهدنة.

وعقب ذلك قدمت الحكومة الجزائرية شروطها، وتم عقد معاهدة «تافنا» بين الأمير عبد القادر والجنرال «بيجو».

وقد حددت هذه المعاهدة المناطق التي يحتلها الفرنسيون، والمناطق المستقلة، ونصت على احترام الشريعة الإسلامية، وحرية المسلمين في ممارسة شعائرهم الدينية في المناطق التي بحوزة الفرنسيين.

كما نصت المادتان السادسة والسابعة على أن يمد الأمير عبد القادر القوات الفرنسية في وهران، بكميات من القمح والشعير وعدد من الأبقار مقابل سماح فرنسا للأمير بشراء ما يحتاجه من الذخيرة والمعدات الحربية. وتقضى المادة التاسعة بأن يتخلى الفرنسيون للأمير عبد القادر، عن ميناء «رشكون» ومدينة تلمسان، وقلعة «المشور» بمدافعها القديمة التي استولى عليها الفرنسيون.

وتنص المواد الباقية إلى المادة ١٥، على حرية التجارة بين الجانبين، والاحترام المتبادل بين السكان، وتبادل المجرمين بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية، وتعيين ممثلين ووكلاء للدولتين في المدن الرئيسية التي تقع تحت نفوذهما.

وتم تحرير هذه المعاهدة باللغتين العربية والفرنسية في «تافنا»، بتاريخ أول يونيو سنة ١٨٣٨.

(٣) أحمد الخطيب: نفس المرجع. ص ٦٦.

سقوط قسنطينة:

وعقب توقيع هذه المعاهدة، وأمنت القوات الفرنسية جانب الأمير عبد القادر، تقدم الجنرال «بيجو» بقوات كبيرة تجاه قسنطينة، عن طريق عنابة التي أبحر إليها، لتفادي خرق الهدنة إذا زحف إليها برامن مدينة الجزائر، لأن المنطقة الفاصلة بين مدينة الجزائر وقسنطينة تابعة للحكومة الجزائرية المستقلة.

وفي الطريق إلى قسنطينة استولى الفرنسيون على «قالة»، ثم اشتبك معهم أحمد باي حاكم قسنطينة، الخارج على طاعة الحكومة الجزائرية، ودارت معارك حامية بين الجانبين على مشارف المدينة وبداخلها انتهت بسقوطها في أيدي الفرنسيين، بعد سقوط العديد من الضحايا من الجانبين، وذلك في ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٨، وارتكب الفرنسيون أبشع الجرائم في أهلها.

نقض الهدنة للمرة الثانية واستئناف الحرب:

وقد أظهرت الحكومة الفرنسية عدم ارتياحها للمشاريع الصناعية المدنية والعسكرية التي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذها، خلال فترة الهدنة، مما يهدد المصالح الفرنسية، فأقدمت على نقض الهدنة

وبناء على أوامر الحكومة الفرنسية رحف الجنرال «بيجو» بقواته برا إلى مستغانم، مما يخالف نص المادة الثانية من معاهدة «تافنا»

وقد احتج الأمير عبد القادر على هذا الحزق الفاضح لاتفاقية الهدنة، وأرسل وزير خارجيته «الميلود بن عراش» إلى باريس في محاولة سلمية للحفاظ على الهدنة، ولكن مباحثاته مع المسؤولين في الحكومة الفرنسية لم تحقق نتيجة تذكر

ثم انتقلت المباحثات إلى الجزائر، واندesh الوزير الجزائري حينما طلب الحاكم الفرنسي الجنرال «فالييه» إجراء تعديل جذري في معاهدة «تافنا». وقد رفض كل من مجلس الوزراء الجزائري ومجلس الشورى الإقتراحات المجحفة التي قدمها الحاكم الفرنسي، لأنها تمس سيادة الدولة الجزائرية، وأبدى المجلسان استعدادهما لاستئناف الحرب، إذا لم تلتزم فرنسا بنصوص إتفاقية الهدنة.

وكان الأمير عبد القادر يرغب في الإبقاء على حالة السلم، حتى يبدأ إنتاج المصانع الحديثة، وكاتب شخصيا ملك فرنسا، مبديا رغبته في حقن دماء رعايا

الدولتين، ولكن الملك وأعضاء حكومته صمموا على شن حرب شعواء على الشعب الجزائري.

ولم يلبث أن توجه الدوق «دورليان» ولي العهد إلى الجزائر على رأس قوات كبيرة إلى قسنطينة، واجتاز في طريقه الحدود المخصصة للفرنسيين، وخرق إتفاقية الهدنة.

وعلى أثر ذلك، وبعد أن نفذ صبر الأمير عبد القادر، أرسل إلى الحاكم الفرنسي في مدينة الجزائر قائلا:

«إن القصد من فعلكم هذا هو إظهار التعدي على حقوقنا حتى نشأ لذلك، وينتهي الأمر بنقض المعاهدة، والحال أن عمليكم هذا هو نفسه ناقض للمعاهدة مبطل لها، ولذلك أعلن لكم أننا عزمنا على استئناف الحرب وبالله المستعان»^(٤)

وعلى الفور صدرت الأوامر إلى قادة الجيش والمستولين الجزائريين الآخرين، بالاستعداد للدفاع عن كيان الوطن، واندلعت بيران الحرب من جديد، بين قوات الجزائريين والفرنسيين، وكان ذلك في ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٣٩

وقد تمكنت القوات الجزائرية من غزو مناطق «مستعائم» ومرعراو وسهل «متيجة»، حيث كان للفرنسيين مزارع ومراكز حربية، وحققوا مكاسب كبيرة أما الفرنسيون فقد تمكنوا بصعوبة، وبخسائر فادحة في الأرواح، من احتلال بلدة «شرشال»

وبعد جهد كبير وصلوا بقواتهم الضخمة إلى مدينة «المدية»، وقد اعترض الأمير عبد القادر طريقهم، واشتبك معهم بقواته القليلة العدد في كثير من المعارك، وفي إحداها قتل الدوق «دورليان» ولي العهد، ثم تمكنوا من الاستيلاء على المدينة في ١٨ مايو سنة ١٨٤٠

وبعد معارك طاحنة مع قوات الأمير عبد القادر، وفي ١١ يونيو سنة ١٨٤٠، استطاعت القوات الفرنسية أن تدخل مدينة «مليانة» وتحتلها. وبالرغم من تفوق القوات الفرنسية في العدد والعتاد، فقد ضيقت القوات الجزائرية الخناق عليها في «مليانة»، واضطر الجنرال «بيجو» إلى الفرار والالتجاء إلى حصن مكث فيه عدة

(٤) أحمد الخطيب: نفس المرجع. ص ٧١.

أيام، ثم غادره متوجها إلى الجزائر العاصمة، ولكن قوات الأمير عبد القادر اعترضت طريقه وأحدثت بقواته خسائر كبيرة، ففر «بيجو» تحت جنح الظلام إلى مستغانم، وهي أقرب مدينة كانت تحت سيطرة الفرنسيين.

التجاء الأمير عبد القادر إلى المغرب تحت ضغط الفرنسيين ومواصلة كفاحه:

وفي يناير سنة ١٨٤١ عين «بيجو» حاكما عاما على الجزائر، وأمدته الحكومة الفرنسية بقوات كبيرة يزيد عددها على مائة ألف جندي، بكامل أسلحتهم ومعداتهم، بقصد سحق المقاومة الشعبية الجزائرية، وكسر شوكة الأمير عبد القادر. وفي ربيع عام ١٨٤١ سقطت مدينة «تاكدمت» في أيدي القوات الفرنسية بعد مقاومة عنيفة من جانب قوات الأمير عبد القادر.

وفي ٩ فبراير سنة ١٨٤٢ احتل الفرنسيون مدينة «سبدو» أقوى مراكز الثوار الجزائريين، وعقب ذلك انهالت الضربات على الثوار، عندما باغتهم الفرنسيون وقضوا على أربعة آلاف منهم، وتمكن الأمير عبد القادر من النجاة بأعجوبة، حيث لجأ إلى مراكش.

وقد طلب «بيجو» من سلطان مراكش تسليمه الأمير عبد القادر، فرفض السلطان واعتبره لاجئا سياسيا.

وعلى أثر ذلك تحرك «بيجو» على رأس قوة كبيرة، وعبر الحدود الجزائرية المراكشية، بينما تحركت ٢٨ بارجة حربية فرنسية نحو ميناء طنجة، وأندرت سلطان مراكش بتسليم الأمير عبد القادر.

ولما أصر سلطان مراكش على رفض تسليم الأمير عبد القادر، قذفت البوارج الحربية الفرنسية مدينة طنجة بقنابل مدافعها، وأنزلت جنودها لاحتلالها، فتصدت لها الحامية المراكشية التي كانت مرابطة في الميناء، وظلت تقاوم الغزاة حتى استشهد جميع أفرادها.

وفي ٤ أغسطس سنة ١٨٤٤ اشتبك الجيشان المراكشي والفرنسي عند «وادي ايسلي»، وكانت الغلبة للقوات الفرنسية، وعندئذ أعلن السلطان مراكش استعدادة لعقد الصلح مع الفرنسيين.

وفي ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٤٤ أبرمت «معاهدة طنجة» بين سلطان مراكش والحكومة الفرنسية، ومن أهم نصوصها:

- ١- حل الجيش المراكشي الم رابط^(٥) على الحدود الجزائرية المراكشية.
- ٢- اعتبار الأمير عبد القادر الجزائري خارجا على القانون، والقبض عليه، أو تسليمه للقوات الفرنسية، أو منعه من البقاء في الأراضي المراكشية.
- ٣- أن تعامل مراكش فرنسا معاملة الدولة الأكثر رعاية في الشؤون التجارية والسياسية.

وعلى الرغم من توقيع هذه المعاهدة، فقد واصل الأمير عبد القادر بقواته مقاومة القوات الفرنسية على الأراضي المراكشية، وانتصر عليها في معركة «قصر بني سنان» و«سیدی إبراهيم»، وخسر فيهما الفرنسيون الآلاف من القتلى، وكميات كبيرة من الأسلحة.

وبعد ذلك النصر عاد الثوار الجزائريون إلى الجزائر، وغيروا من أسلوب قتالهم، فاقترضوا على شن حرب العصابات على مراكز القوات الفرنسية، مما أزعج الفرنسيين إلى حد كبير، واضطر «بيجو» إلى أن يسير على رأس جيش ضخّم من ١٨ فرقة تضم كل فرقة منها ١٥ ألف جندي، وذلك لمطاردة الأمير عبد القادر وجنوده.

وقد استمرت المعارك والاشتباكات بين القوات الفرنسية الضخمة والثوار الجزائريين طوال عام كامل من ١٨٤٥ إلى ١٨٤٦، ولم يستطع الفرنسيون التغلب على الأمير عبد القادر وجنوده، برغم أعمال القمع والإبادة الوحشية التي طالت كل القرى وسكانها، التي مر بها «بيجو» بقواته.

ومرة ثانية لجأ الأمير عبد القادر بجنوده إلى مراكش، فضغطت الحكومة الفرنسية على سلطان مراكش لتنفيذ معاهدة طنجة، فوجه جيشه لمطاردته.

وفي ٢١ ديسمبر سنة ١٨٤٦ عبر الأمير عبد القادر وجنوده نهر ملوية على الحدود الجزائرية المراكشية، تحت ضغط الجيش المراكشي، فتلقته القوات الفرنسية على الضفة الأخرى للنهر.

(٥) سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير . ص ٧٠.

نهاية كفاح الأمير عبد القادر الجزائري:

ونتيجة للأعمال الإرهابية والوحشية التي اتبعها الفرنسيون في قتالهم، أخذت دائرة نفوذ الأمير عبد القادر تضيق تدريجيا، وماتبقى من قواته لم يتجاوز مائتي جندي، تمكن الفرنسيون من محاصرتهم في بقعة ضيقة بالجنوب الجزائري، وأحكموا عليهم الحصار، ومنعوا وصول الماء والغذاء إليهم في هذه الأرض القاحلة.

وعند ذاك اجتمع الأمير عبد القادر بأعضاء مجلس الوزراء والشورى، وتباحثوا في الأمر، فأشاروا عليه بالاستسلام، بعد أن أفلت زمام الموقف من أيديهم، وحققنا لدماء من تبقى من الأهالي والجنود، واعتبروا أن استمرار القتال، بمثابة عملية إنتحارية.

وقد أصر الأمير عبد القادر على أن يضع شروط الاستسلام بنفسه، فأرسل إليه الجنرال «لاموريسيار» قائد القوات الفرنسية في منطقة وهران، ورقة بيضاء وقع عليها، لكي يضع عليها شروطه بملء حرته. وفي ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٤٧ أعلن استسلام الأمير عبد القادر، بعد نضال طويل استمر سبعة عشر عاما، ونفى إلى فرنسا، ثم توجه إلى المشرق العربي بناء على رغبته، حيث استقر في دمشق، وظل بها حتى وافته المنية في عام ١٨٨٤.

استمرار المقاومة بعد استسلام الأمير عبد القادر الجزائري

بعد أن ألقت الحكومة الجزائرية سلاح المقاومة ضد الغزاة الفرنسيين، على أثر استسلام الأمير عبد القادر الجزائري ونفيه إلى خارج البلاد، تناول الشعب الجزائري السلاح، وواصل المقاومة على فترات متقطعة، أخذت طابعا قريبا في أغلب الأحيان، وفي مناطق متفرقة.

ثورة بلاد القبائل سنة ١٨٥٧:

وردا على سياسة الإبادة بالجملة للشعب الجزائري وخاصة في بلاد القبائل، التي انتهجتها السلطات الفرنسية، بالفتك بثلاثمائة قبيلة وقرية في بلاد القبائل منذ عام ١٨٥٢، بزعامة إمراة جزائرية تدعى «لا لفاطمة».

وقد اضطر الحاكم العام «راندون» أن يسير على رأس جيش كبير لإخماد

هذه الثورة، وبعد عدة معارك دامية تمكن من هزيمة الثوار وأسر الزعيمة الوطنية «لا لا فاطمة».

وكان من أبرز سمات هذه الثورة، اشتراك المرأة إلى جانب الرجل في ميدان القتال في المعارك التي خاضتها ضد الغزاة الفرنسيين.

ثورة عام ١٨٦٤ :

وفي عام ١٨٦٤ اندلعت ثورة أولاد سيدى يوسف بزعامة «سى سليمان»، فتحركت قوة فرنسية نحو الصحراء بجنوب الصحراء، بقيادة الجنرال «بوبريتو»، لضرب معقل الثورة.

وفي الطريق أعد الثوار كمائن للقوة الفرنسية وطوقوها، ونشبت بين الجانبين معارك حامية، انتهت بالقضاء على معظم أفراد القوة الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال «بوبريتو»، كما قتل زعيم الثوار الجزائريين «سى سليمان»، عندما أطلق عليه «بوبريتو» الرصاص وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة، وكان قد هرع إلى مكان القائد الفرنسى الصريع. وبعد مقتل «سى سليمان» تولى قيادة الثورة شقيقه «سى الأزرق». وكان للانتصار الساحق الذى حققه الثوار دوى هائل فى كل من الجزائر وفرنسا، فقد انتشرت الثورة فى جميع مناطق الجزائر، وانفجر نابليون الثالث فى ثورة غاضبة، وبادر بإرسال أقوى فرقة العسكرية إلى الجزائر لإخماد هذه الثورة. وقد توالى الاشتباكات بين الثوار والقوات الفرنسية التى كانت متفوقة فى السلاح والرجال، وظلت المعارك متواصلة حتى عام ١٨٧١، وقتل خلالها زعيم الثوار «سى الأزرق».

ثورة عام ١٨٧١ الكبرى:

اندلعت الثورة العارمة فى الجزائر من جديد فى عام ١٨٧١ بقيادة الحاج محمد المقرانى أحد زعماء الأعراف فى إقليم «مجانة»، واشترك معه الشيخ محمد الحداد شيخ الطريق الرحمانية والدرقاوية.

وقد انضمت إلى هذه الثورة طوائف الشعب المختلفة، وشملت البلاد زواوة وقسنطينة، والجزائر العاصمة، وبلغ عدد المسلحين الذين شاركوا فى هذه الثورة ١٥٠ ألفا، واشتبكوا مع القوات الفرنسية فى معارك حامية، سقط فيها آلاف

من الجانبين، قدر عددهم ستين ألف شهيد من الجزائريين، وعشرين ألف قتيل من الفرنسيين، وذلك طوال ستة أشهر استغرقها هذه الثورة.

وكانت المعركة الكبرى في ضواحي الجزائر العاصمة، واستشهد فيها الحاج محمد المقراني، وبعدها انسحب الثوار إلى مناطق التل والصحراء، وتواصل القتال بأقصى عنف في هذه المناطق، حتى ٢٠ يناير سنة ١٨٧٢، عندما قوع في الأسر أبو مزراق شقيق المقراني.

ولم تخمد هذه الثورة إلا بعد أن استخدمت فرنسا في التحكيل بالثوار، الجيش الفرنسي الذي كان معتقلا في ألمانيا أثناء الحرب السبعينية، وعملت فرنسا على إطلاق سراحه، ثم أسرعت بإرساله إلى الجزائر، للمشاركة في القضاء على هذه الحركة

وبعد أن استسلم الثوار صدرت أحكام بإعدام ستة آلاف من بينهم

كما نفى الشيخ محمد الحداد وإبنائه، والشيخ أبو مزراق، إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة في المحيط الهادى، ونفى معهم خمسمائة من البارزين من الثوار، وظل الجميع في هذا المنفى البعيد حتى وافتهم المنية

كذلك صدر حكم بفرض عرامة مالية فادحة على الجزائر قدرها ٣٦ مليون فرنك فرسى، ولما عجزت القبائل عن دفع هذه الغرامة الباهظة، صادرت السلطات الفرنسية أملاكهم وطردتهم منها بالقوة، وأحلت مكانهم أفواج المهاجرين من الألزاس واللورين الذين انضموا للحكم الفرنسي.

ثورة عمالة وهران (١٨٧٤ - ١٨٧٩):

اندلعت هذه الثورة في عمالة وهران بقيادة الباش أغا سليمان بن حمزة زعيم أولاد سيدى الشيخ، واستمرت طوال خمس سنوات.

وفى إحدى المعارك استشهد زعيم الثورة، بعد أن قتل بيده الجنرال «بويريتى»، الذى اشتهر «بجلادزواوة».

ثورة قبائل المهرانية (١٨٨٢ - ١٨٨٥):

هبت هذه الثورة في منطقة «البيض» جنوب عمالة وهران، بزعماء، الشيخ أبي عمارة المراكشي.

وبعد نحو ثلاث سنوات تمكنت القوات الفرنسية من إخمادها، وانسحب أولاد بوعمامة إلى مراكشي.

الكفاح السياسي وطلائع الحركة القومية في الجزائر

بعد أن تعذر مواصلة الكفاح المسلح، في هذه الفترة التي كانت تعاني فيها البلاد العربية من نير السيطرة التركية والإستعمار الأوروبي، وعجزها عن إمداد ثوار الجزائر بالمساعدات الفعالة، بدأت مرحلة الكفاح السياسي، وكانت هذه الحركة تهدف إلى الوصول تدريجيا إلى الاستقلال الذي عجزت عن تحقيقه الثورات المسلحة المتوالية.

وقد تشجع زعماء هذه الحركة بالعرض الذي كانت تلوح به فرسا من حين لآخر، منذ صدور مرسوم عام ١٨٦٥ في عهد «نابليون الثالث»، وكان ينص على مساواة الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق والواجبات، مع السماح لهم بالتقاضى وفق أحكام الشريعة الإسلامية في أحوالهم الشخصية.

كما أخذت هذه الحركة تقاوم المشروعات الإستعمارية التخريبية، التي كانت تستهدف القضاء على اللغة العربية، والتقاليد القومية، وطمس معالم العروبة لدى الجزائريين.

حركة السيد محمد البدوي:

وهي أول حركة على النهج السلمى، قام بها سنة ١٨٧١ أحد المثقفين في مدينة الجزائر، ويدعى السيد محمد البدوي.

وقد انتهز السيد محمد البدوي فرصة قيام ثورة العموم في باريس، ونظم هيئة من المواطنين أخذت تطالب بمنح الحقوق الكاملة للجزائريين، ثم توقف عملها بنهاية ثورة العموم الباريسية.

مطالبة المثقفين الجزائريين بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥ :

وفى سنة ١٩١٠ بدأ المثقفون الجزائريون الذين درسوا بفرنسا، يطالبون بالمساواة لتحسين أحوال بلادهم، ولمقاومة الضغوط القومية التى كانت تتعرض لها. وكان على رأس هذه الجماعة أحمد أبو درية المحامى، والصحفى السيد صادق دندان، والنائب المالى الحاج عمار.

وكان برنامج هذه الجماعة المطالبة بالإصلاح على أساس قانون عام ١٨٦٥، وكانت غايتها تحقيق الجامعة الإسلامية، وأما وسيلتها، فكانت الدعاية الداخلية، بالإضافة إلى الاستعانة بالدولة العثمانية، والآمال المعقودة على رجالها، وإن كانت فى غير موضعها.

حركة الشاب الجزائرى:

ظهرت هذه الحركة فى عام ١٩١٢، وأخذت تطالب بإلغاء القوانين والشرائع التعسفية التى فرضت على الجزائر، وتطالب بمساواة الجزائريين بالأوروبيين فى الضرائب، وزيادة تمثيل الجزائريين فى المجالس النيابية، كما طالبت بنشر التعليم والثقافة بين الوطنيين.

وقد رفضت الحكومة الفرنسية هذه المطالب، وعلى أثر ذلك عمت المظاهرات أنحاء البلاد، وتصدت لها فرق القمع، وتم نفى ٨٠٠ شاب إلى سوريا، معظمهم من تلمسان.

مقاومة شعب المغرب للإحتلال الفرنسى والأسباني حتى قبيل الحرب العالمية الثانية

بدأت مقاومة الشعب العربى فى المغرب للفرنسيين منذ بدأوا يهددون استقلال البلاد، ثم زادت المعارضة بعد توقيع معاهدة الحماية سنة ١٩١٢، وعلى أثر تقسيم البلاد كمناطق نفوذ بين فرنسا وأسبانيا، وتدفق المستوطنين من الدولتين عليها.

مرحلة الكفاح المسلح

يمكن اعتبار الفترة من ٣١ مارس سنة ١٩١٢ إلى ١٦ مايو سنة ١٩٣٠،

مرحلة كفاح عسكري محض، لأن الثورة عمت في أنحاء البلاد، وشارك فيها أغلبية السكان، وذلك في أعقاب توقيع معاهدة الحماية.

ولم يتم إخماد هذه الثورة إلا بعد جهود جبارة، وحدث ذلك تدريجيا، وكان قادة الثورة يعتصمون بالجبال، يقودون منها حركة المقاومة، ويديرون وسائل الكفاح.

وقد انتشرت الدعوة بين صفوف الجماهير لتأييد المقاتلين المغاربة ومعاونتهم، وأخذ المواطنون الآخرون يهربون الأسلحة لإخوانهم المجاهدين.

حركة المقاومة في المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي

يعتبر الأمير عبد الكريم الخطابي من أعظم أبطال المقاومة في المغرب، وخاصة في إقليم الريف الذي اختصت به أسبانيا.

وقد عمل الأمير عبد الكريم الخطابي على تجميع المقاتلين وتنظيمهم وتدريبهم، ووزعهم على ممرات الجبال، واستطاع أن يلهب نار الكفاح المسلح ضد أسبانيا وفرنسا، منذ عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٢٦.

وفي نفس الوقت أخذ الأمير عبد الكريم يدعو الروساء والعلماء في الوطن العربي، لتأييد ومناصرة حركته التحريرية، وكانت تعلق على الجدران، وتوزع في البيوت، صور الرسائل والنشرات التي كان يبعثها في هذا الشأن وقد بدأت حركة المقاومة في منطقة الريف، ثم انتقلت إلى المناطق التابعة للإحتلال الفرنسي.

وكانت القوات الأسبانية بقيادة الجنرال «سلفستر» منذ عام ١٩٢٠، قد شرعت في توسيع وقعة احتلالها في منطقة الريف، فاستولت على «داردر يوس» في مايو، و«تافارسييت» في أغسطس سنة ١٩٢٠، ثم احتلت «أنوال» في مايو سنة ١٩٢١، وعندئذ أرسل الأمير عبد الكريم الخطابي إلى الجنرال «سلفتر»، يحذره من استمرار الزحف صوب الداخل، ولكنه رد عليه في استخفاف، وأخبره أن «لأسبانيا من القوة مايسمح لها بالذهاب أينما شاءت وأنه قد صمم شخصيا على الدخول إلى أراضي «بنور ياغل»، حتى ولو حاولوا منعه».

وكانت قوات الجنرال «سلفستر» تتكون من ٢٤ ألف جندي، بينهم أربعة آلاف من المغاربة الذين تم تجنيدهم، وفي أرض العمليات بالداخل، كانت هناك قوات تبلغ ٢١ ألف جندي مجهزين بالأسلحة والمدافع الحديثة. وفي أول يوليو سنة ١٩٢١ احتلت القوات الأسبانية جبل عبران، الذي يقع على بعد ١٢ كم من أنوال، ويطل على الحسيمة، ومنطقة أجدير، مركز قبيلة «بنور رياغل»، ودخلت بذلك في حرب ضد الأمير عبد الكريم الخطابي، وفي نفس الليلة قام رجال قبيلة «بنور رياغل» بالهجوم على موقع للأسبان بالمنطقة واستولوا عليه، وكان يضم ٢٥٠ جندي، منهم مائتين من المجندين المغاربة، الذين تركوا خطوطهم وانضموا إلى جانب إخوانهم المهاجمين. ثم واصل رجال قبائل الريف هجومهم على المواقع الأخرى التي احتلها الأسبان، وحاصروهم فاستنجدت حامية «إيجرين» بالجنرال «سلفستر»، وطلبت تزويدها بالماء والمؤن، ولم تنجح القوة التي أرسلها إليها في فك الحصار، أو حتى الوصول إلى موقعها، بسبب تصدى رجال الريف لهذه القوة.

وعلى أثر ذلك أمر الجنرال «سلفستر» باخلاء موقع «إيجرين»، وانسحاب القوة الأسبانية منها.

كما شعر بأن قواته الرئيسية التي كانت تتركز في قطاع مليلة، وفي موقع أنوال، قد أصبحت مهددة ومطوقة برجال الريف، وانهارت روح الجند المعنوية.

وخوفا من هجوم رجال الريف، وفي الثاني والعشرين من يولييه سنة ١٩٢١، أمر الجنرال «سلفستر» بانسحاب قواته المتمركزة في أنوال، وحاقت بها هزيمة ساحقة، ولم يعرف مصير «سلفستر» نفسه، واندفعت القوة الباقية، على الطريق المؤدى إلى مليلة، وهم في حالة شديدة من الذعر والفوضى والانهيار المعنوي.

كما فر معظم الجند الأسبان في الحاميات بين أنوال ومليلة، في ١٣٠ موقع، واضطر الباقون إلى الاستسلام.

وفي يوم ٢٥ يوليو سنة ١٩٢١، كان كل الأقاليم وحتى أسوار مليلة، تحت

سيطرة الشوار المغاربة، وظل الجنرال «نافارو» محاصرا حتى يوم ٩ أغسطس، هو ومن تبقى من قواته، بعد أن فقد معظم أسلحته وذخائره وتمويله، ولم تستطع القوة التي أرسلت بقيادة الجنرال «بيرنجر» أن تتقدمه، فاضطر إلى التسليم، وأرسله الوطنيون أسيرا إلى الأمير عبد الكريم الخطابي.

وقد اعترف الأسبان بأنهم قد فقدوا في هذه العملية ١٤,٧٧٢ رجلا و٥٩٥٠٤ بندقية و٣٩٢ مدفع رشاش، و١٢٩ مدفع ميدان، و٥٧٠ أسيرا.^(١)

وكان لهذه الهزيمة وقع أكبر من الناحية النفسية والمعنوية، ولم يحدث أن منى أى جيش أوروبى بمثل هذه الهزيمة الساحقة، على أيدي الوطنيين فيما وراء البحار، منذ هزيمة القوات الإيطالية في عودة بالجيشة عام ١٨٩٦.

الأمير عبد الكريم الخطابي يقيم دولة مستقلة بالريف وعاصمتها أجدير والموقف بينها وبين الأسبان:

وقد تمكن الأمير عبد الكريم الخطابي من مد نفوذه وسلطته من المنطقة التي تسيطر عليها قبيلة «بنو يافل» إلى معظم بلاد الريف، وضم قبائل شمال المغرب تحت حكومة موحدته بقيادته.

وكانت «أجدير» عاصمة الدولة الجديدة التي أنشأها الأمير عبد الكريم، وهي قرية صغيرة تقع على بعد خمسة كيلو مترات من جزيرة الحسيمة التي يحتلها الأسبان، وقام أبناء الريف بتحسين عاصمة دولتهم الجديدة، ومنها استطاعت مدفعيتهم أن تضرب وتغرق السفن الأسبانية التي كانت تفرغ حمولتها من الذخائر في الحسيمة، وذلك ردا على قرار الحكومة الأسبانية الذي صدر في ١٨ مارس ١٩٢٢، وينص على تطبيق الحصار البحري على سواحل الريف:

وفي ذلك الوقت اقتصر سيطرة أسبانيا على الأراضي الواقعة في غرب نهر القرط من قطاع مليلة، وفي القطاع الغربي بالمنطقة المحيطة بطريق طنجة - تطوان،

(١) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات في الوطن العربي. ص ٣١٧.

وعلى ساحل المحيط الأطلسي، باستثناء منطقة الجبال. وقد أتاح ذلك للأمير عبد الكريم أن يمارس سياسة الاستقلال الفعلي، وإن كانت أسبانيا تريد أن يكون ذلك على أساس الإستقلال الذاتي، مع الإلتزام بالإتفاقيات الدولية، التي فرضت على المغرب، وأن يعترف بأسبانيا كدولة حامية، ويخضع للسلطة الشرعية لسلطان المغرب، ولسلطة خليفته في تطوان.

ولكن الأمير عبد الكريم أصر أن يكون مستقلا بالفعل، وفوق ذلك طالب أسبانيا بدفع تعويضات حرب لأهالي الريف والجبال، بسبب تخريبها لبلادهم خلال اثنتي عشرة سنة من احتلالها.

كما طلب إليها أن تدفع فدية عن الأسرى الأسبان، وأن تسحب قواتها من البلاد، وتركها وأهلها في سلام.

وكان لأسبانيا حوالي أربعمئة موقع عسكري منعزل، بعضها على قمم الجبال، وتحاصرها القبائل المحيطة بها، ومنعوا عنها الماء، فاضطر جنود هذه الحاميات أن يشتروا حريتهم، وينسحبوا بأمان، بعد تسليم أسلحتهم وذخائرهم لرجال دولة الريف الجديدة، ويدفعوا الفدية المالية المطلوبة.

إتساع سيطرة ثوار الريف تحت قيادة الدولة الجديدة:

ولم يلبث أن امتدت الثورة إلى ما وراء الخط الذي اعتزمت أسبانيا إقامته أمام ثوار الدولة الجديدة في الريف، بعد أن أعلنت قبيلة «الأنجارا» في الغرب إنضمامها إليها ضد الأسبان.

وخلال الستة أشهر الأخيرة من عام ١٩٢٤، بلغت خسائر القوات الأسبانية ٢١٢٥٠ بين قتيل ومفقود وأسير، حسب التعداد الرسمي لوزارة الحربية الأسبانية.

وفي يناير سنة ١٩٢٥ قام ثوار الريف بمد سيطرتهم إلى منطقة الجبال في الغرب، وقضوا على سلطة حاكمها «الريسولي»، وألقوا القبض عليه، ونقلوه إلى «أجدير»، حيث وافته المنية بعد قليل في ابريل سنة ١٩٢٥.

قلق الفرنسيين من توسع ثوار الريف ثم اصطدامهم بهم بعد توغلهم جنوبا بالتعاون مع القوات الأسبانية:

وبعد أن أصبحت مناطق ثوار الريف تتاخم المناطق التابعة لفرنسا في المغرب وخاصة أن الحدود لم تكن قد رسمت بعد بشكل واضح بين مناطق النفوذ لكل من فرنسا وأسبانيا في المغرب، فقد خشى الفرنسيون من اتصال ثوار الريف بمناطق الأطللس الأوسط، التي لم تخضع بعد للحكم الفرنسي.

وفضلا عن ذلك، كان توغل ثوار الريف يهدد الاتصالات بين القوات الفرنسية في المغرب والقوات الفرنسية الموجودة في الجزائر، عن طريق خط مواصلاتها عبر ممر تازا.

وعلى أثر ذلك دخلت القوات الفرنسية أراضي الريف، ولكنها لم تتمكن من صد الثوار، الذين مالبثوا أن توغلوا جنوبا، وركزوا هجومهم على مناطق وزان وفاس، وتازا، وقطعوا خط السكة الحديدية بين تازا وجرسيف. وقد أثارت الهجمات الناجحة لثوار الريف في هذه المنطقة، قلق فرنسا التي شعرت أنها تهدد مركزها في المغرب الأقصى، وفي كل شمال إفريقيا. وفي ٨ أغسطس سنة ١٩٢٤ أعلن «بانليفي» في مجلس النواب الفرنسي، أن على فرنسا أن تدافع عن مركزه في المغرب الأقصى، حتى لا تضطر إلى فقدان كل شمال إفريقيا، وفي ظروف مهينة، وأضاف قائلا:

«سيكون ذلك آخر امبراطوريتنا الإستعمارية، وآخر استقلال لنا الإقتصادي الذي هو أمر محال بدون مستعمرات، وسيكون آخر هيبة ونفوذ لفرنسا في العالم»^(٢).

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٥، عينت فرنسا الجنرال «ناولان» قائدا عاما لقوات في المغرب، وكلفته بتنظيم القوات الفرنسية، بالإشتراك مع المارشال «ليوتي» المقيم العام بالمغرب، والمارشال «بيتان» الذي أرسلته إلى المغرب في مهمة خاصة.

(٢) د/ جلال يحيى ود/ محمد نصر مهنا: المرجع السابق. ص ٣٢٠.

وقد تزايد حجم القوات الفرنسية بعد ذلك من ٦٥,٠٠٠ إلى ٧٢,٥٠٠، ثم بلغ ١٥٨,٠٠٠ جندي، وتم وضع أسس التعاون العسكري في المغرب الأقصى، بين فرنسا وأسبانيا، وزادت الدولة الأخيرة قواتها في شمال المغرب إلى ١١٨,٠٠٠ جندي.

وبذلك أصبحت قوات دولة الريف، ولايزيد عددها على ٦٠,٠٠٠ مقاتل، في مواجهة ٢٧٦,٠٠٠ جندي فرنسي وأسباني.

استسلام الأمير عبد الكريم الخطابي في مايو سنة ١٩٢٦ وبدء خضوع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسي.

وقد وقعت عدة معارك خاضها الثوار المغاربة ببسالة، وألحقوا بالأعداء خسائر فادحة، ولكن عمليات الحصار البحري المشترك، والحصار الإقتصادي، والضغط العسكري من جانب الفرنسيين والأسبان، قد أحدثت إنقساماً في صفوف الأمير عبد الكريم الخطابي، أدى إلى تغلب الفرنسيين عليه، ودفعته إلى الاستسلام.

وبدأ الأمير عبد الكريم يوم ٢٦ مايو سنة ١٩٢٦، بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الموجودين بحوزته.

وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، دخل الأمير عبد الكريم، وهو يمتطي فرسه، وسط خطوط الفرنسيين، معلناً استسلامه، وقام بتسليم سيفه للعدو المنتصر. وقد عاملته القوة الفرنسية كقائد أعلى، وقدمت له التحية العسكرية، ثم انتقل في اليوم التالي إلى تازا، وبعد ذلك قامت فرنسا بنفيه خارج البلاد.

ومع ذلك، فقد ظل كفاح الأمير عبد الكريم الخطابي نموذجاً يحتذى به للجهاد والمقاومة الباسلة ضد الغزاة المستعمرين.

هذا، وبعد القضاء على ثورة الريف، واستسلام الأمير عبد الكريم الخطابي في عام ١٩٢٦، بدأت منطقة الأطلس الأوسط تخضع للحكم الفرنسي، ولكن الأمر لم يستتب فيها لفرنسا إلا بعد عام ١٩٣٢.

مقاومة الشعب الليبي للاحتلال الإيطالي منذ الحرب العالمية الأولى وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية

عندما دخلت إيطاليا الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، انكشبت عملياتها العسكرية داخل ليبيا، وانسحبت من فزان، وكان لذلك أكبر الأثر في تنشيط وتطور حركة الجهاد، وخاصة في طرابلس وبرقة.

معركة القرضابية:

اعتزمت إيطاليا وضع حد لهجمات المجاهدين الليبيين على فلول القوات الإيطالية المنسحبة، فأرسلت حملة قوية بقيادة الكولونيل «مياني»، الذي التقى بجموع المجاهدين في منطقة سرت عند القرضابية.

وكان الإيطاليون قد استطاعوا أن يجندوا فريقا من السكان في بعض المناطق للقتال إلى جانبهم، وعلى رأسهم المجاهد رمضان السويحلي. غير أنه لم يلبث أن انضمت القوة التي كان يقودها رمضان السويحلي إلى صفوف المجاهدين الليبيين، واشترك الجميع في قتال الإيطاليين من كل جانب في يوم ٢٨ إبريل سنة ١٩١٥.

وقد انتهت هذه المعركة بهزيمة منكرة للقوات الإيطالية، وأبىد معظم أفرادها واستولى المجاهدون على أسلحتهم ومعداتهم، واضطرت فلولهم إلى الانسحاب نحو مصراته، فتابعهم المجاهدون بقيادة رمضان السويحلي.

وعلى أثر الثورة العارمة التي هبت في أنحاء البلاد، اضطرت الإيطاليون إلى الجلاء عن مصراته، والانسحاب من معظم المواقع الداخلية، واقتصر نفوذهم على بعض المدن الساحلية، ومنها طرابلس، والخمس، وبنغازي، ودرنة.

العثمانيون وتنشيط حركة الجهاد في محاولة للعودة إلى ليبيا:

وأثناء الحرب العالمية الأولى، حاولت تركيا استعادة مركزها في ليبيا، على أمل أن تجعل منها مركزا للهجوم على إنجلترا في مصر، وعلى فرنسا في تونس والجزائر.

وقد استطاعت تركيا أن تستميل إلى جانب المجاهد أحمد الشريف، وأرسلت إليه كميات من الأسلحة والذخائر، وأوعزت إليه بمهاجمة الإنجليز في مصر، فأعد حملة لهذا الغرض، ووقعت عدة معارك في سنتي ١٩١٥ و ١٩١٦، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة.

كما أرسلت الدولة العثمانية سليمان الباروني في سنة ١٩١٦ إلى ليبيا، وعندها واليا عليها، وكلفته بالمشاركة في حركة الجهاد ضد الإيطاليين وتنشيطها، وبعثت معه بعض الإمدادات للمجاهدين.

وقد عكف سليمان الباروني على تنظيم الشؤون الداخلية للمجاهدين، واستطاع أن يقود بنجاح حركة الجهاد طوال عام ١٩١٧، فشن المجاهدون هجمات منظمة وعنيفة على معازل الإيطاليين في السواحل، وانتصروا عليهم في موقعة «الجديدة» بالقرب من العجيلات، وفي موقعة «فندق بن غشير».

ولكن انهيار تركيا سنة ١٩١٨، وهزيمتها في الحرب ضد الحلفاء، قضى على كل آمالها في العودة إلى ليبيا، ووقع عبء مقاومة الإيطاليين من جديد على الليبيين وحدهم.

الجمهورية الطرابلسية (١٩١٨ - ١٩٢٣):

وفي ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٨ اجتمع زعماء المجاهدين ورؤساء القبائل في مسلاته، واتفقوا على إقامة حكومة وطنية جمهورية، وانتخب لعضوية مجلس الجمهورية كل من رمضان السويحلي، وسليمان الباروني، وأحمد المريض، وعبد النبي بالخبر، كما انتخب مجلس استشاري للجمهورية من ٢٤ عضواً، ومقرره الشيخ محمد سوف، وانتخب أيضاً مجلس لعلماء الشرع، وكانت مصراته عاصمة الدولة الجديدة.

وفي ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدر مجلس الجمهورية بلاغا أذاعه في أنحاء البلاد أعلن فيه تأسيس الجمهورية، وفي نفس اليوم وجه المجلس بلاغا إلى كل من الحكومة الإيطالية والحكومة الإنجليزية والحكومة الفرنسية، وإلى الرئيس الأمريكي «ويلسون»، كما وجهت إلى جميع الدول مذكرة توضيحية تتضمن أهداف

الحكومة الوطنية الجديدة.

وفي نفس الوقت دعا المجلس الحكومة الإيطالية إلى الاعتراف بالحكومة الجديدة، وعرض عليها الصلح بشروط محددة، حتى لا تضطر إلى مواصلة الحرب لحين يتحقق أملها المشروع.

ونتيجة لحدة المشاكل السياسية الداخلية والاقتصادية التي كانت تعاني منها إيطاليا عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، فقد اضطرت الحكومة الإيطالية إلى الدخول في مفاوضات مع زعماء الحكومة الجديدة لعقد الصلح، وتم ذلك في ٢١ أبريل سنة ١٩١٩، وتعهد الحاكم الإيطالي «غاربوني» بوضع دستور يضمن للشعب الليبي حقوقه المدينة والسياسية.

وفي أول يونيو سنة ١٩١٩ صدر «القانون الأساسي» الذي ساوى بين الإيطاليين والطرابلسيين في الحقوق المدينة والسياسية، وحل المجلس الحكومي محل مجلس الجمهورية.

عقد إتفاقيتى سوانى بين آدم سنة ١٩١٩ والرجمة سنة ١٩٢٠ بين إيطاليا والمجاهدين ونقض الإيطاليين لعهودهم:

ولما كانت إيطاليا فى ذلك الوقت عاجزة عن الاستمرار فى مواجهة المجاهدين الليبيين، فقد اضطرت إلى عقد إتفاقيتى سوانى بين آدم سنة ١٩١٩، والرجمة سنة ١٩٢٠ معهم.

وقد نصت الإتفاقيتان على الاعتراف بالإستقلال الداخلى لليبيين، واشراكهم فى الحكم مع الإيطاليين.

غير أن الإيطاليين سرعان ما نقضوا عهودهم، مستغلين الصراع بين القادة الطرابلسيين على الزعامة، فأعدوا حملة عسكرية وجهوها نحو طرابلس فى نهاية سنة ١٩١٩، ولكنها فشلت فى تحقيق أهدافها.

وفى نفس الوقت أخذ الإيطاليون يشيرون نار الشقاق بين قادة طرابلس، وعلى

رأسهم رمضان السويحلي، وقادة برقة، وعلى رأسهم إدريس السنوسي.

وفي ٢٤ أغسطس سنة ١٩٢٠ سقط رمضان السويحلي قتيلا، فاعتقدت السلطات الإيطالية أن بإمكانها فرض سيطرتها على المنطقة.

ولكن الإيطاليين اضطروا لمعاودة محادثاتهم مع قادة البلاد، وفي ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ وقعوا معاهدة الترجمة التي نصت على منح حكم ذاتي للوحدات، مع بعض الإمتيازات الشخصية للزعماء، وحل الأدوار المختلطة للمجاهدين.

قيام الفاشستية في إيطاليا عام ١٩٢٢ وإعادة احتلال ليبيا من جديد:

وعلى أثر تدهور الأحوال الداخلية في إيطاليا، وانشار الفوضى والاضطرابات، وانهيار الروح المعنوية للإيطاليين، في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فقد أصبحت البلاد مسرحا للصراع المذهبي بين الاشتراكية والشيوعية.

وفي هذه الظروف العصبية ظهر «بنيتو موسوليني»، الذي أسس الحزب الفاشستي سنة ١٩١٩، وانتشرت نواديه في أنحاء إيطاليا، ولم يلبث أن صار له نفوذ كبير في البلاد.

وفي أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ كلف ملك إيطاليا زعيم الحزب الفاشستي «موسوليني» بتشكيل الوزارة، فبدأ بتطبيق مبادئه التي تلخص في السيطرة على قوى الأمة جميعها، وإلغاء الحريات الفردية، وتقديس الدولة، واستخدام العنف والشدة في الأحكام.

وقد اتسمت السياسة الخارجية للحزب الفاشستي بالتوسع الإستعماري، لإحياء مجد روما القديم.

ولذلك قرر الحكم الفاشستي في إيطاليا إستئناف الحرب في ليبيا، وإعادة احتلالها من جديد، بقصد فرض السيطرة على البلاد كلها، وذلك لتأكيد ذاته وقوة شكيمته

ويذكر أن «موسوليني» قد سجن من قبل لاشتراكه في مظاهرة ضد الحرب في ليبيا، في بداية العمليات الحربية الإيطالية.

استئناف القتال سنة ١٩٢٢ فى طرابلس وزحف القوات الإيطالية إلى المناطق المجاورة على الساحل وبالدواخل:

يتحدث الجنرال «غراتسيانى» فى مذكراته، وجاء فى كثير من المنشورات الرسمية، عن موقف المجاهدين فى ذلك الوقت، أنه «عندما أخفقت محاولات الإلقاء بنا فى البحر فى مصراته، نقلت الأعمال الهجومية المعادية إلى الغرب، ووجهت ضد خطوط اتصالاتنا بزواره والعزيرة»^(١).

وقد اتخذ المجاهدون من منطقة العزيرة واجهة دفاعية أمامية عن الجبل الغربى وترهونة، حيث توقعوا أن يكون مجال العمل العسكرى المقبل مركزا فى هذه المنطقة، فقاموا بقطع خطوط المواصلات الحديدية، وذلك لعزل الحاميات الإيطالية، وتعطيل زحف الإيطاليين.

وطبقا لتقديرات المخابرات العسكرية الإيطالية، كانت قوة المجاهدين فى هذه المنطقة كالتالى:

٧٠٠ مسلح منهم ^(٢) ١٠٠ فارس جنوبى الزاوية.

٧٠٠ مسلح منهم ٥٠٠ فارس بسوانى بن آدم.

١٢٠٠ مسلح منهم ١٥٠ فارس بمنطقة بن غشير.

٤٠٠ مسلح بين فرسان ومشاة شرقى المجنين.

٣٠٠ مسلح منهم ١٠٠ فارس بيثر ترينة.

وكانت سياسة «فولبى» الحاكم العام الإيطالى، تقوم على أساس «تأكيد السياسة الإيطالية وسلطة الحكومة على إقليم طرابلس بأسره، ونبذ سياسة التفاهم، ووضع السكان والزعماء بين اختيارين: الطاعة أو التمرد، ورفض الصلة بين الجهاد الليبى، وحركة البعث الإسلامى».

(١) خليفة محمد التليس: بعد القرضائية (دراسات فى تاريخ الإستعمار الإيطالى لليبيا - طرابلس الغرب ١٩٩٢ - ١٩٣٠) ص ٦٠.

(٢) خليفة محمد التليس: المرجع السابق . ص ١٦.

وفي هذا الإطار، وضعت الخطة العسكرية الإيطالية، لتحقيق الأهداف العاجلة التالية في إقليم طرابلس الغرب، وهي:

١- فك الحصار عن حامية العزيزية^(٣) والزاوية والسيطرة التامة على الشريط الغربى المحتد من طرابلس إلى زوارة.

٢- استخدام المواقع المحتلة في هذه المنطقة وفي العزيزية قاعدة للزحف على الجبل الغربى.

٣- الانتقال إلى التوسع فى الإحتلال وفقا للنتائج التى تؤدى إليها المرحلة الثانية.

وقد تم تشكيل حملة كبيرة بقيادة الجنرال «ترانتو»، واشتبكت مع المجاهدين فى معارك عنيفة فى مايو سنة ١٩٢٢، تمكن الإيطاليون بعدها من السيطرة التامة على سهل العزيزية، ثم تحولوا إلى ترهونة وغريان.

وتقدر المصار الإيطالية خسائر الليبيين بحوالى ٧٤٠ بين قتلى وجرحى. وفى معركة «الجوش» بالجبل الغربى، يوم ١٢ يونيه سنة ١٩٢٢، استخدم الطيران الحربى على نطاق واسع، فى إلقاء القنابل على صفوف المجاهدين، حتى انتهت المعركة لصالح الإيطاليين، وبعدها تمكنوا من السيطرة التامة على الجبل، وحققوا النتائج التالية:

١- السيطرة على الحدود التونسية الليبية^(٤) ومنع تهريب الدعم الحربى للمجاهدين.

٢- تجريد الأهالى من السلاح.

٣- التمهيد السياسى والعسكرى لاحتلال مناطق القبلة وجبال ترهونة.

٤- استغلال الرعب الذى أحدثته حركات القمع العنيفة الوحشية فى إقناع الأهالى بقوة الحكومة وطغيانها وقدرتها على الملاحقة، وعدم إمكانية الصمود أمام قواتها البرية والجوية.

(٣) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ٦٣.

(٤) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ٨٥.

وبعد ذلك، وفي ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٢، تمكن الإيطاليون من احتلال يفرن، وسقط من المجاهدين ٢٣٠ شهيدا، حسب تقديرات المصادر الإيطالية. وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢، دخل الإيطاليون غريان بدون مقاومة، نتيجة للإنقضا، الذى وقع بين صفوف المجاهدين هناك، فأثر زعيم المجاهدين الهادى كعبار الاستسلام للإيطاليين، وقال «لفراتسيانى»، «إنتى كالأخرين تحت تصرف الحكومة وإذا كان على أن أدفع حياتى ثمنا لعملى، فإننى سعيد فى أنتى أنقذت بلادى وجنتها سفك الدماء»^(٥).

وبعد ذلك، قدم الهادى كعبار مع آخرين إلى المحكمة العسكرية الخاصة فى مصراته، فى أواخر مايو سنة ١٩٢٣، وأصدرت المحكمة ١٣ حكما بالإعدام، نفذ ستة أحكام منها على الفور يوم ٣١ مايو، فى الهادى كعبار وخمسة مجاهدين آخرين.

كما أصدرت المحكمة العسكرية ١٢ حكما بالسجن المؤبد، و١٥ حكما تتراوح مددها بين سنة وعشرين سنة ضد مجاهدين آخرين.

وبما أثار مخاوف الحكومة الإيطالية، تركز المجاهدين فى ذلك الوقت، فى منطقة ترهونة، وضغطهم المتزايد على المناطق الساحلية، فصممت على احتلال ترهونة، وأعدت القيادة العسكرية الإيطالية خطتين لحملتها على ترهونة، وهما الهجوم المباشر، أو القيام بحركة تطويق شامل. وكان المجاهدون يتوقعون هجوما شاملا واسع النطاق، ينطلق من غريان والعزيزية وطرابلس، ووزعوا مواقعهم على هذا الأساس.

ومنذ ٢٩ يناير إلى ٦ فبراير سنة ١٩٢٣، اشتبكت القوات الإيطالية الزاحفة مع قوات المجاهدين فى معركة قصر القربوللى، ومعركة فندق العلوص، ومعركة سيدى أبو عرقوب، ومعركة قصر الحجر، ومعركة القصبات وغيرها.

وفى ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ سقطت ترهونة فى أيدى الإيطاليين، بعد أن

(٥) خليفة محمد التليس: نفس المرجع . ص ١٣٤.

تعرضت للهجوم من الغرب والجنوب والشرق، وفي ٧ فبراير أرق الكونت «فولبي» إلى وزير المستعمرات الإيطالي، يبلغه باحتلال ترهونة، كما أصدر مرسوماً حول القيادات العسكرية بموجبه إتخاذ أقصى الإجراءات لتجريد السكان من السلاح.

ونسف وتدمير منازل زعماء المجاهدين، ومصادرة الخيول والإبل التي بحوزة الأهالي، وضرب كل الوسائل الممكنة للمقاومة.

وبعد احتلال ترهونة التي كانت أحد معاقل الحركة الوطنية، اتجهت القوات الإيطالية بكل ثقلها نحو المناطق الشرقية في زليطن ومصراته.

وعقب معركة وادي كعام الطاحنة التي استمرت عدة ساعات، يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٣، وشارك فيها المجاهدون من مختلف المناطق المجاورة، تمكنت القوات الإيطالية من دخول زليطن، ومهد لذلك ودعمه قصف الطيران الحربي، وبعض قطع الأسطول الإيطالي، وترتب على ذلك نزوح أهالي المدينة وهجرها.

وقد اتخذ الإيطاليون من زليطن قاعدة للعمليات العسكرية التالية ضد مصراته، التي لم يحتلوا منها في ذلك الوقت، سوى ميناء قصر أحمد.

وبعد مناوشات متقطعة، تمكنت طلائع القوات الإيطالية من دخول مصراته، يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٣، وقد هجرها سكانها، ونزحوا إلى القرى المجاورة، وقامت القوات الإيطالية بنسف وتدمير بيوت عائلة الشتيوي وعائلة بودبوس، وغيرهما.

وفي زهو وحماس بهذا الانتصار، أبرق الكونت «فولبي» إلى وزير المستعمرات الإيطالي قائلاً:

«بكلمة واحدة إنها النكبة خلت بالتمرد (أي الجهاد)، وهي النهاية المظفرة لفتوحاتنا، وهي الخاتمة لصفحة رائعة من التاريخ الإستعماري العسكري التي كتبها جنودنا.

لم يعد ينتظرنا بعد الآن، إلا أن نجني في المستقبل، ثمار هذا العام الظافر، الذي أعاد إلينا طرابلس الغرب بصفة حاسمة.^٧

وكان لسقوط مصراته أثر عميق فى النفوس، دفع المجاهد (٦) سعدون السويحلى ورفاقه، وقدر عددهم بألف من المشاة وثلاثمائة من الفرسان، للمرابطة حول منطقة سوانى المشترك.

وفى ٣ مايو سنة ١٩٢٣ اشتبكت القوات الإيطالية مع قوات المجاهدين فى سوانى المشترك، ودارت معركة حامية استشهد فيها القائد سعدون، مع حوالى مائة وخمسين من المجاهدين، وأشادت المصادر الإيطالية الرسمية بجهوده وشجاعته قائلة:

«أنه قد قام بمهاجمة قواتنا بعنف غير عادى، وبشجاعة كانت حقا نادرة». وفى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٣ وقعت معركة حامية فى بئر الكراريم، كانت خاتمة (٧) المعارك الكبيرة فى منطقة مصراته، واستخدم فيها الطيران الحربى والمدفعية على نطاق واسع، وأصيب فيها المجاهدون بخسائر فادحة.

وفى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٣ شنت القوات الإيطالية هجوما مفاجئا على المجاهدين فى السدادة، وألحقت بهم خسائر فادحة، وقد أبدوا مقاومة باسلة، وتعتبر هذه المعركة آخر المعارك التى جرت فى المنطقة الشرقية من طرابلس.

وبعد ذلك أعد الجيش الإيطالى خطة للتوسع، بالهجوم من ثلاث جهات «من مصراته باتجاه سرت، ومن ترهونة باتجاه بنى وليد، ومن غريان باتجاه ورفلة».

وكانت السلطات الإيطالية تستهدف ربط مستعمرتى طرابلس وبرقة، وإخضاع القبائل فى هذه المناطق.

وقد تمكنت القوات الإيطالية من احتلال بنى وليد فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣، واحتلال ورفلة فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٣، واحتلال غدامس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤، واحتلال سرت فى نوفمبر سنة ١٩٢٤.

وكان من الصعب على المجاهدين التغلب على ضغوط العدو الذى يفوقهم فى

(٦) خليفة محمد التليس : نفس المرجع. ص ١٦٨.

(٧) خليفة محمد التليس : نفس المرجع. ص ١٧٣.

العدد والسلاح، بالإضافة إلى أن قبائل سليمان، وقبائل الزنتان والرجبان، وأولاد أبو سيف، والمقارحة، قد أعلنوا وقوفهم على الحياد. ومع ذلك، فلم يتمكن الإيطاليون من القضاء على حركة المقاومة في هذه الجهات إلا في عام ١٩٢٨.

دخول الإيطاليين فزان عام ١٩٢٨:

وقد بدأت القوات الإيطالية تحركها يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٨، بقيادة الجنرال «غراتسياني» واستولت على أبي نجيم في ٦ يناير، واحتلت النوفلية يوم ٩ يناير، وفي يومى ١٣ و ١٤ فبراير احتلت سوكنة وهون وودان، وفي ٢٠ فبراير استولت على زلة، ثم اتجهت القوات الإيطالية شمالا للملاحقة ومطاردة جموع المجاهدين الذين تحولوا إلى منطقة بئر تاقرفت، حيث دارت معركة عنيفة يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٨، انتهت بتغلب الإيطاليين بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، وفي ٢٤ مارس احتلت القوات الإيطالية أوجلة، وفي ٢٥ مارس سنة ١٩٢٨ احتلت جالو.

وبعد ذلك اتجه الإيطاليون نحو القبلة والمناطق الجنوبية، وبدأت العمليات العسكرية الجديدة ضد القبلة في ١٠ يونيو سنة ١٩٢٨، التي شاركت فيها الطائرات الحربية، واشتبكت مع المجاهدين في عدة معارك.

ومن هذه المعارك معركة خدمة المحلة يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٨، ومعركة بئر العافية يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٨، ومعركة كاف المتكية يوم ١٧ إبريل سنة ١٩١٩ وغيرها، وفي نهاية مايو سنة ١٩٢٩ تمكنت من السيطرة على منطقة الشويرف، وقامت القوات الإيطالية بتجريد الأهالي من السلاح.

وفي ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٩ دارت معركة عنيفة مع قوة من المجاهدين قرب سبها، وتمكنت القوات الإيطالية من دخول براك يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٩، ثم تابعت عملياتها العسكرية في وادى الآجال ومنطقة سبها، وفي ١٣ ديسمبر دخل الإيطاليون واو الكبير، واحتلو مرزق يوم ٢١ يناير سنة ١٩٣٠، وفي ٢٨ يناير استولوا على أوبارى بدون مقاومة.

وفي ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ وصلت قوة إيطالية إلى العوينات لمطاردة تجمعات المجاهدين في حاس سويس وغات، الذين اجتازوا الحدود الجزائرية، وسمحت السلطات الفرنسية بإيوائهم بعد تسليم أسلحتهم، وكان ذلك خانمة المقاومة في فزان.

إستئناف القتال في برقة منذ عام ١٩٢٣ وتولى عمر المختار قيادة حركة الجهاد بهذه المنطقة وتطورات الموقف بها:

بعد أن فرغ الإيطاليون من احتلال قسم كبير من إقليم طرابلس، بدأوا عملياتهم الحربية في إقليم برقة، في إبريل سنة ١٩٢٣.

وفي ذلك الوقت كان الجيش الإيطالي في برقة يتكون من ١١ كتيبة مشاة، وسربين من الطائرات الحربية، وفي نهاية عام ١٩٢٦ بلغ حجمه ٢٠ ألف جندي، وكانوا مزودين بأحدث الأسلحة الرشاشة والمدفعية والآليات المصفحة. وفي بداية العمليات العسكرية، لم تكن القوات النظامية للمجاهدين في هذه المنطقة، تتجاوز ألفي مقاتل، ومعها بعض الرشاشات وبطاريات الميدان، بالإضافة إلى فرق الجيش الشعبي، وترواح قوتها بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف مقاتل.

وكان تعيين الجنرال «لويجي بونجوفاني»، كأول وال على برقة، في العهد الفاشستي، في أواخر يناير سنة ١٩٢٣، إيذانا بتحول خطير في السياسة الإيطالية نحو برقة.

ويذكر «بونجوفاني» في مذكراته «لم يمض سوى شهرين على تولي الحكومة الفاشستية الوطنية، عندما رشحتني ثقة موسوليني لولاية برقة، وقد قمت بزيارة الزعيم في قصر كيبي لتلقى توجيهاته، وفي قاعة القصر، تلك القاعة الرحبة المهيبة، حلق الزعيم في عيني بعمق، وقال: (تريد توجيهاتي؟) إنها في كلمتين: (إسحق بعنف)، ولم يزد على ذلك شيئاً. وكانت توجيهات «موسوليني» تعني تخطيط مقاومة الأهالي في برقة، مهما^(٨) كلف الأمر.

(٨) خليفة محمد التليس: نفس المرجع. ص ١٧٦.

وفى ذلك الوقت كانت سيطرة الإيطاليين تقتصر على عدد من المواقع المتناثرة فى الجهاد الساحلية تشمل بعض المدن، ولا تبعد عن الساحل بأكثر من ٣٠ كيلو مترا. وفى بداية مارس سنة ١٩٢٣ طلب الجنرال «بونجوفانى» من محمد الرضا السنوسى، الذى كان يقوم بمهام رئيس الجمعية السنوسية، بعد سفر إدريس السنوسى إلى مصر، أن يقوم بتصفية المعسكرات المشتركة، وجميع المراكز المسلحة بأقصى سرعة، ولم ينفذ طلبه.

وعلى أثر ذلك، انقض الإيطاليون بعمليات مفاجئة، على معسكرات الأيبار، تاكنس، سلنطة، المخيلى، وعكرمة، وألقوا القبض على جميع المقاتلين السنوسيين، وذلك فى اليوم السادس من مارس ١٩٢٣ «بونجوفانى» إتخاذ هذه الإجراءات، بأن السنوسيين لا يلتزمون بتعهداتهم أمام الحكومة الإيطالية وتجاورهم شروط إتفاقية الترجمة.

وفى ٢٤ إبريل سنة ١٩٢٣ أعلن الجنرال «بونجوفانى» إلغاء جميع الإتفاقيات التى عقدتها السلطات الإيطالية من قبل مع السنوسيين، ووزعت منشورات بهذا المعنى على السكان، وأكد على أن نشاط جمعية السنوسيين يجب أن يقتصر على الجانب الدينى فقط، وأبلغ الأمير إدريس السنوسى فى مصر بإيقاف مفعول الإتفاقيات المبرمة بينه وبين الحكومة الإيطالية.

وفى ذلك الوقت بدأت العمليات الحربية الهجومية للقوات الإيطالية فى برقة، وزحفت قوة كبيرة من الجيش الإيطالى على إجداييا، التى كانت مركز الإمارة السنوسية، وبعد معارك فى الشليظمة ومسوس والكرداس وانتيلات، أمكنها إحتلال إجداييا فى ٢١ إبريل سنة ١٩٢٣، كما احتلت قمينس فى مايو، وقد أسفرت هذه الهجمات عن قتل ٨٠٠ من أهالى هذه المنطقة، ونهب وإيادة أكثر من ١٢ ألف رأس من الغنم.

ورغم ذلك، فلم تضعف مقاومة أهالى برقة، وخاصة فى الجبل الأخضر، التى صارت غاباته وأحراشه وكهوفه، المركز الرئيسى لحركة الجهاد، ومنها يغيرون على مواقع العدو، ويخربون طرق اتصالاته.

ومنذ عام ١٩٢٤، أخذ المجاهدون يقاومون بيسالة الإيطاليين الفاشيست، على مدى ثماني سنوات، بقيادة عمر المختار، الشيخ السنوسي، الذي تجاوز الستين عاما من عمره في ذلك الوقت، وكانت له خبرة طويلة في النضال ضد الفرنسيين والإيطاليين، ويتصف بالشجاعة وشدة العزيمة.

وكان عمر المختار يعين بنفسه قادة الكتائب، ويضع مخططات العمليات الحربية، وينسق فيما بينها، ويتولى تنظيم جباية الضرائب، وصرف الأموال في الأوجه المختلفة، ومنها شراء الذخائر والمواد التموينية من مصر.

وفي أوائل مارس سنة ١٩٢٤ كانت معسكرات المجاهدين في الجبل تتكون من دورالعبيد، ودور البراعةصة، وفصيلة الحاسة، ودور العواكير. ومن هذه المعسكرات كانت تنطلق الدوريات للإغارة على مراكز الإيطاليين، وللإطلاع على حركاتهم العسكرية، وكذلك للضغط على القبائل الخاضعة لحكم الإيطاليين لكي ينضموا إليهم.

وبعد تعزيز القوات الإيطالية، بدأ التحرك التمهيدى للعمليات العسكرية ضد دور العبيد ودور البراعةصة، وحقق الإيطاليون بعض الانتصارات، مما جدد الروح المعنوية تجاه السلطات الإيطالية والشعب الإيطالي.

ومن أهم العمليات التي وقعت في عام ١٩٢٦ في منطقة برقة، احتلال واحة الجغبوب بدون مقاومة تذكر، وتتمثل أهمية هذه الواحة في أنها مركز تجمع سياسى واقتصادى.

وفي عمليات عامى ١٩٢٧ و ١٩٢٨، تعرض عمر المختار وقواته للضغوط، ومع ذلك فقط ظل قائما بسلاحه في وجه الإيطاليين.

وفي يناير سنة ١٩٢٩ عين المارشال «بادوليو» حاكما عاما على طرابلس وبرقة، بعد تعيين «دى بونو» وزيرا للمستعمرات الإيطالية.

وقد صرح «بادوليو» بأن جمع طرابلس وبرقة في حكومة واحدة، اقتضته عمليات خط العرض ٢٩، وأن جعل القيادة في يد واحدة يمكن أن يحول النتائج لصالح الإيطاليين.

وبمجرد وصول «بادوليو» إلى طرابلس، ألقى بيانا هاما أعلن فيه رغبة إيطاليا في السلم، وسخائها في معاملة أتباعها، فعرضت العفو عن المهاجرين والمشردين خارج البلاد، بشرط أن يخضعوا للحكومة الإيطالية ويسلموا أسلحتهم، وتؤمنهم الدولة على حياتهم وأعمالهم، وأوضح «بادوليو» أنه في حالة رفض دعوة السلم، فستندلع بعد ذلك حرب شاملة لاهوادة فيها، حتى يتم سحق كل الثوار، وأعلن أن القوات الإيطالية جاهزة لتنزل إلى الميدان، وأنه يجب إحتلال البلاد بشكل كامل، لكي يسود السلام في أنحاء البلاد.

وقد طبع هذا البيان في منشورات أقيمت من الطائرات في كل أنحاء إقليمي طرابلس وبرقة.

وكانت خطة المارشال «بادوليو» لبرقة كالتالى:

- ١- إضعاف الثوار (المجاهدين)^(٩)، وإرغامهم على الاستسلام.
 - ٢- وقف إلى حين توزيع الأراضى الزراعية على المعمرين المستوطنين، بسبب الأحداث الخطيرة الأخيرة، والهجوم المتواصل من جانب الثوار على المدن والقرى.
 - ٣- استمرار النشاط المعمارى لإنجاز ميناء بنغازى، ومد الطرق، والإقتصاد فى كل القطاعات العسكرية والمدنية، من أجل إتمام مد الطرق فى الجبل الأخضر.
- وكان «بادوليو» يعلق الآمال على نجاح الدعوة إلى السلام، مما يؤثر فى تقدم البلاد، وإتمام المشاريع الحيوية اللازمة.
- وعلى أثر أحداث عام ١٩٢٧ و ١٩٢٨، ونتيجة لبيان المارشال «بادوليو» للسلام، أخذ حسن الرضا وعمر المختار ورؤساء الثورة، يفكرون فى التقارب إلى السلطات الإيطالية، للتفاوض بقصد استتباب الأمن والسلام، وبشرط إطلاق سراح

(٩) الجرال رود لفوغراتسيانى، وترجمة إبراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة . ص ٤٥.

حسن الرضا الذى كان منفيا فى جزيرة «أوستكا» الإيطالية، وتم إطلاق سراحه،
ووصل ميناء بنغازى فى ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ .

وقد تزعم محمد الرضا الدعوة للصالح مع الإيطاليين، وأصدر بيانا شديدا للهجة
وجهه إلى أدوار الحاسة والعبيدات، أعلن فيه أنه سيتحمل مسئولية كل من يثير أى
اضطراب، أو أية حركة تهدد الأمن والطمأنينة فى المنطقة.

وعلى ضوء بيان بادوليو السلمى، وخلال شهر مايو سنة ١٩٢٩، التقى عمر
المختار فى بنج العبيدات مع أحد المتصرفين، وبحضور الحسن الرضا، والفضيل أبو
عمر، وعبد الحميد العبار، وحمد العمارى، وعدد من الضباط الصغار والجنود
الليبيين يصل عددهم نحو ١٥٠ من المشاة والفرسان.

وفى هذا اللقاء وجه عمر المختار اللوم على الحكومة الإيطالية، لعدم وفائها
بتعهداتها المبرمة باتفاق الرجمة، وذكر أن السنوسية قد أخذت موقفا عدائيا من الغزو
الإيطالى تنفيذا لأوامر الله ورسوله.

وفى نفس الشهر حدثت جولة جديدة من المحادثات فى قلعة «القيقت» بين
عمر المختار والمتصرف الحكومى، كان الفرض منها البحث فى طريقه التسليم
للسلطات الإيطالية.

وأثناء ذلك طلب عمر المختار أن تبقى كل أدوار المجاهدين تحت قيادة الحسن
الرضا، وهم يخضعون مباشرة للحكومة الإيطالية، ولا يباشرون أى عمل أو تحرك إلا
بأمرها، وأن هذا الأمر ضرورى لاستتباب السلام فى ربوع البلاد من السلم إلى
سرت.

وقد أبلغ المتصرف عمر المختار أن هذا الحل الوضعى لا يمكن اعتباره. وفى ١٣
يونيه سنة ١٩٢٩ اجتمع عمر المختار بنائب الوالى «سيشيليانى» فى حصن «العقبة»
بالمرج، ويبدو أن عمر المختار قبل كل المقترحات والحلول التى عرضها عليه
الإيطاليون، ماعدا ما يتعلق بالسلحين، فقد طلب تأجيل البت فى هذا الموضوع لمدة
خمسین يوما، لحين إبلاغ المسلحين فى مختلف الأنحاء للحضور لتصفيتهم

وتنظيمهم، مع الإستمرار فى جباية الزكاة والعشور من أفراد الشعب، من أجل تمويل هؤلاء المسلحين.

وفى يوم ١٩ يونيه التقى عمر المختار بالمارشال «بادوليو» فى قرية سيدى رحومة قرب المرج، وفى هذا اللقاء أثبت عمر المختار اعترافه بالخضوع.

وكان عمر المختار يهدف من هذه المفاوضات إلى المحافظة على الوحدة فى صفوف المجاهدين، ولكى يثبت بالتجربة لمواطنيه استحالة الإعتماد على رحمة العدو التى يتظاهر بها أمامه.

ولكن لم يطل الوقت حتى عادت المياه تتعكر من جديد، بسبب تشكك الإيطاليين فى نوايا عمر المختار، رغم لقاءاته وتصريحاته وتعهداته، وخاصة بعد أن وضع العراقيلى فى طريق كل من يفكر فى الخضوع للإيطاليين.

ومما شجع عمر المختار على تغيير وجهة نظره، ظهور إدريس السنوسى مرة أخرى على مسرح الأحداث.

وبعد ذلك بدأ التوتر والانفصال بين عمر المختار والحسن الرضا، وبينما خضعت قوات البراعة والدرسة التى كانت تحت قيادة الحسن للسلطات الإيطالية، رفض عمر المختار الخضوع، ولكنه يخشى أن ينزع جنوده إلى الانضمام إلى الإيطاليين، بسبب المغريات التى يلقاها جنود الحسن، ومن ثم واصل إتصالاته بالسلطات الإيطالية.

وبعد أن توقفت الحركات العسكرية منذ يونيه سنة ١٩٢٩، وقع عدد من الحوادث، منها مهاجمة مجموعة من المجاهدين عددها ٢٥ فارساً، لدورية إيطالية كانت تقوم بإصلاح خطوط الهاتف والبرق التى قطعها الثوار فى نفس اليوم، وقضوا على أفرادها جميعاً.

وفى يوم ١٦ نوفمبر، و٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٩ هاجمت قوات عمر المختار كتائب الارتيرين التابعة للإيطاليين بقرب «قرص مرق»، وقامت الطائرات الحربية الإيطالية بقذف قوافل المجاهدين أثناء تحركاتها فى الجنوب الشرقى من «جرارى».

وبعد قليل بدأت الفوضى تتغلغل داخل دور الحسن الرضا بقرب مراوة، نتيجة لتسرب بعض المجاهدين بين صفوف قواته، وهم يثون دعايتهم ضد الحسن وتصرفاته المزرية، ويدعوهم لخلع تبعيتهم للسلطات الإيطالية والعودة إلى الجهاد.

وعلى أثر ذلك نشبت خلافات وحساسيات بين المسلحين فى داخل دور الحسن، وانشقت مجموعة منهم فى أوائل يناير سنة ١٩٣٠، ووقعت بعض الإعتداءات فى منطقة مراوة، فقامت السلطات الإيطالية بحل دور الحسن بالقوة، وقتل عدد من أفرادهم وأسر عدد آخر.

وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٣٠ هاجمت القوات الإيطالية دور عمر المختار فى غابة كثيفة «محجة»، وشاركت الطائرات بقنابلها فى هذا الهجوم، وقد تكررت الإشتباكات خلال شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٣٠.

وفى هذه الأثناء، أخذ محمد العابد ممثل السنوسية فى الكفرة، يتقرب من السلطات الإيطالية، مما أدى إلى استياء قبيلة زوية بالكفرة، وخاصة جماعة صالح بوكريم، وبعد أن تخرج موقف محمد العابد قرر الهجرة إلى «بوركو» فى تشاد حالياً.

وبعد ذلك هاجمت القوات الإيطالية جماعة صالح بوكريم، وأبادتها فى «بوعطلة» يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٢٩.

وعلى أثر ذلك عرض رؤساء قبيلة الزوية الخضوع والاستسلام للسلطات الإيطالية، بشرط إصدار عفو شامل عن كل أخطاء الماضى، وقبلت الحكومة الإيطالية شروطهم.

وفى ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وصل وفد من مشايخ قبيلة زوية إلى جالو، لعرض الخضوع والتسليم للسلطات الإيطالية.

وفى أواخر عام ١٩٢٩ وأوائل عام ١٩٣٠، رجع مجموعة من المهاجرين معظمهم من الهاروج ومن الكفرة، بلغ عددهم ١٤٨٦، ومعهم ٥٤٠٠ رأس من الإبل، و٢٥٨ بندقية.

ولكن السلطات الإيطالية لم تكن تأمن لأى نوع من التقارب مع الليبيين، الذى كان يشوبه الخداع والتردد، ونقص السنوسيين للعهد التى يبرمونها مع الإيطاليين.

وبعد أن فشلت الوسائل السلمية، بدأ الاستعداد لسحق الثوار نهائيا فى برقة، وخاصة بعد أن علم الإيطاليون أن عمر المختار عازم على استئناف القتال، وبعد أن استكملت القوات الإيطالية احتلال مناطق الجنوب، وكانت آخرها واحة غات التى احتلتها القوات الإيطالية فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٠.

وكان الجنرال «رود لفوغرا سيانى» أثناء تواجده فى روما، قد تلقى التعليمات العسكرية العليا التى صدرت عن الزعيم «الدوتشى موسوليني»، وقسمت ونظمت بمعرفة وزير الحربية «دى بونو»، والحاكم العام فى ليبيا المارشال «بادوليو»، وهذه التعليمات كانت تستهدف القضاء المبرم على المقاومة الوطنية، مهما كلف ذلك، وبكل الوسائل، وخاصة فى إقليم برقة.

ومن بين هذه التعليمات قطع العلاقات بين الخاضعين للحكم الإيطالى وغير الخاضعين من الثوار، وحماية الخاضعين مع مراقبة نشاطاتهم، وقفل الحدود المصرية لمنع تهريب المواد التموينية للثوار.

وقد استغل عمر المختار فترة الهدنة لتنظيم الأدوار والمعسكرات ولزيادة التموين، لرفع الروح المعنوية والمادية بين المسلحين، وفى مارس سنة ١٩٣٠ استأنف الجهاد ضد الإيطاليين.

وكان الثوار يحتمون فى المواقع الوعرة صعبة المسالك الصحراوية والجبلية، التى تشكل موانع طبيعية تعوق تحرك القوات العسكرية الإيطالية بمعدات وأسلحتها الثقيلة.

وكان المسلحون أو الثوار ينقسمون إلى ثلاثة أدوار أو معسكرات، تسمى بأسماء القبائل التى تمولها وتمدها بالرجال والأسلحة.

وكل الأدوار تخضع لقائد واحد هو عمر المختار، الذى كان يوقع الأوامر

والمنشورات بإسم «النائب العام».

والى جانب القائد العام، كان هناك حاكم يطلب عليه «قائمقام» يختص بالأحوال المدنية، وقاضى شرعى، وممول للجند والضباط برتبة ضابط. وكان سكان المدن والقرى يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع الثوار، وفى بعض الأوقات تشارك نساء الثوار فى تضييد جراح الجنود، وإمداد المقاتلين بالمياه والذخيرة، وحشو بنادقهم عندما يشتد القتال.

وكانت عمليات تهريب المواد التموينية والأسلحة عبر الحدود الشرقية مع مصر، مستمرة من أجل تمويل الثوار فى برقة، وكان من الصعب إحكام الرقابة عليها، لبعدها الشاسع ووعورة اجتيازها.

وكانت عقوبة التهريب، والتعاون مع الثوار، تستوجب الحكم بالإعدام. وفى ٤ إبريل سنة ١٩٣٠ صدر أمر تشكيل المحكمة الخاصة بالمرج، وبدأت فى محاكمة المجموعة الأولى من المتهمين الليبيين، ونسب إلى اثنين منهم تهمة قتل مواطن إيطالى يدعى «قاروفلو»، وحكم عليهما بالإعدام شنقاً، ونسب إلى ثلاثة آخرين تهمة التعاون مع الثوار، وحكم عليهم بالإعدام، ثم تغير الحكم إلى السجن ثلاثين عاماً.

وكانت هذه المحكمة تنتقل من مكان لآخر حتى سميت «المحكمة الطائرة»، وخلال الفترة من إبريل سنة ١٩٣٠ إلى مارس سنة ١٩٣١، فصلت المحكمة فى ٤٠٠ قضية تضم ٧٠٠ منهم، بينهم ٤٤٨ من الثوار، حكمت على ٢٧٠ منهم بالإعدام. وفى ١٨ مايو سنة ١٩٣٠، وجهت السلطات الإيطالية نداءً إلى كل الأجهزة الحكومية لتفهم الأهالى بأهداف الحكومة من قرارها بعزلهم عن الثوار، وهى تخلص السكان المحليين من سيطرة عمر المختار، ودفعهم إلى التمرد ضده، ومحاربه بجانب القوات الإيطالية الضاربة.

وأضاف بيان الحكومة الإيطالية أن هدفها السير بالشعوب نحو التقدم، ولكن على أساس الحكم المطلق.

وفي ٢٩ مايو و ٤ يونيو سنة ١٩٣٠ صدرت الأوامر بالقبض على مشايخ الزوايا السنوسية، باستثناء زاوية الجغبوب، مع مصادرة ممتلكات هذه الزوايا، وأودع مشايخ الزوايا في معتقل بنينا لحين ترحيلهم إلى «سير اكوزة» بصقلية وإلى جزيرة «أستيكا».

ولما فشلت كل المحاولات والوسائل السياسية للتقارب والتفاهم من جانب السلطات الإيطالية، لجأت إلى الوسائل أخرى.

ومن هذه الوسائل منع تسرب المواد التموينية إلى الثوار، بإعداد بطاقة تموينية لكل فرد من الخاضعين لحكم الإيطاليين، تبعا لعدد أفراد أسرته، ومنها حشد مخيمات الخاضعين للسلطات الإيطالية في تجمعات حول وقرب الاستحكامات الإيطالية الأمامية، بحيث يسهل مراقبتهم، وحتى لا تسرب المؤن إلى الثوار.

وبعد ذلك بدأ تجميع خيام الخاضعين للسلطات الإيطالية، من قبائل الدراسة، والحاسة، والبراعصة، والعواقير، والمغاربة، وغيرهم، في سهل المرج، وطمليشة، وتوكرة، وسلوق، وإجدابيا، والعقيلة، والأبيار، وشحات ودرنة، وعين الغزالة وغيرها، وذلك بالقرب من المراكز العسكرية الإيطالية، وأحيطت كل الخيام المتجمعة بالأسلاك الشائكة المضاعفة والمزدوجة، وخضعت حركة السكان الذين حشروا في هذه الخيام لأذونات خاصة (بيرسو).

وفي هذه المعسكرات حشر الأهالي، وكانوا يشبهون الطيور في أقفاصها، ويعيشون على هبات الحكومة الضئيلة.

وبذلك أمكن قطع الاتصالات بين الثوار والخاضعين للسلطات الإيطالية، وكانت تعليمات الحاكم العام إلى المتصرفين وضباط المناطق، تقضى بتجويب السكان الليبيين، إذا خالفوا نظام المناطق المحددة لهم.

وفي ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٠، صدر أمر بمعاقبة قبيلة العبادلة البيض، لتهمهم خمسة من المقاتلين بأسلحتهم ومؤنهم إلى دور الثوار، وذلك بنقل بيوتهم وعددها ٨٠ خيمة، إلى العقيلة، بجميع أفرادها من الشيوخ والنساء والأطفال والشبان، بعد مصادرة مواشيهم وممتلكاتهم، ليكونوا غيرة لغيرهم.

كما نفى بعض الأعيان الليبيين إلى جزيرة «أوستكا» الإيطالية، وعلى رأسهم عمر منصور باشا الكيخيا، وبعض الأسر البارزة من مدينتى بنغازى ودرة. وبعد أن أخذ الإيطاليون يشكون فى كل السكان بما فيهم الموالين للسلطات الإيطالية، أصدر الحاكم العام المنشور رقم ٣٥١٨، الذى أعلن رفض التعاون مع السكان المحليين والمشايخ والأعيان، وأن المسئولين الإيطاليين يستطيعون حل المشاكل الراهنة دون الاعتماد على كلام السكان والمشايخ والأعيان، ومساعدتهم المزيفة.

كما نص المنشور على الإجراءات الرادعة التى تقررت، وهى:

- ١- عزل الأدوار فوق الجبل^(١) عزلا كلياً.
 - ٢- منح القوات الإيطالية مطلق الحرية والتصرف.
 - ٣- فرض مراقبة تامة ومشددة على السكان المحليين.
 - ٤- قطع التعاون بين الثوار والسكان المحليين.
- وقد ترتب على هذه الإجراءات الصارمة هجرة كثير من السكان المحليين إلى مصر وتونس والسودان، تاركين أهلهم وذويهم.
- وفى هذه الأثناء نشر محمد الرضا بيانا حث فيه الثوار على الاستسلام والخضوع للسلطات الإيطالية، ونصحهم «بانتهاز الفرصة ومصافحة اليد الممدودة إليهم لترفعهم إلى مستوى أفضل واستقرار دائم».
- وأضاف أن الوطن قد أفسده وضيعه الثوار بتعنتهم وعدم خضوعهم للحكومة الإيطالية، وذكر أن مبدأ الطريقة السنوسية التى يمثلها، هو عدم التدخل فى شئون الحكم، وأن مهمتهم دينية محضة.

وعلى أثر الضغوط الإيطالية، تحول نشاط الثوار فى منطقة (البطنان)، بالقرب من الحدود الشرقية، حيث كانت رقابة الإيطاليين ضعيفة على طول الحدود التى يبلغ نحو ٣٠٠ كيلو متر، وحيث يسهل تهريب الأسلحة والمؤن من مصر.

(١) الجنرال رود لفوغراسيانى، وترجمة ابراهيم سالم بن عامر: المرجع السابق . ص ١٤٣.

وفى عام ١٩٣٠ تكررت الصدامات والاشتباكات بين كتائب قبائل البراعة عبيد، الحاسة، والعبيدات، وبين القوات الإيطالية، ويذكر الجنرال «غراتسيانى» أن ٢٦٣ صداما مسلحا قد وقع فى برقة خلال ٢٠ شهرا من قيادته للجيش.

وفى ١٩ يناير سنة ١٩٣١ تمكنت القوات الإيطالية من احتلال الكفرة، فى أكبر عملية حربية صحراوية لم يسبق لها مثيل، على حد قول الجنرال «غراتسيانى»، وشاركت الطائرات الحربية بقذائفها فى هذه المعركة، وكانت خسائر الثوار ٢٠٠ قتيل.

وعقب ذلك انسحب الثوار فى مجموعات باتجاه شمال شرقى سيوة، ونحو الشرق إلى الحدود المصرية، وتجاه العوينات، وجبال تيبستي، وصدرت الأوامر إلى القوات الجوية لمطاردة المنسحبين، والقضاء عليهم.

وقد أخذ الإيطاليون يفخرون بجهودهم العسكرية التى أسفرت عن احتلال الكفرة، والقبة، والحمادة الحمراء، وأن ذلك يعطى الإيطاليين المكان الأول فى الحروب الصحراوية.

وكان احتلال الكفرة ضربة قوية لكيان السنوسية، وتثبيطا لعزيمة الثوار الذين كانوا مستمرين فى المقاومة فوق الجبل الأخضر، ولذلك أخفى عمر المختار هذه الواقعة عن المقاتلين ليشد من عزيمتهم، وكان العامة يعتقدون «أن المدد سيأتيهم من سيدى المهدي المدفون فى زاوية التاج».

وقد زاد اعتماد الثوار من حيث التموين والأسلحة على القوافل التجارية عبر الحدود المصرية، وخاصة بعد إبعاد النواجع عن أماكنها المعتادة، وبمساعدة السلطات المصرية.

ومنذ أغسطس سنة ١٩٣٠ شرعت السلطات الإيطالية فى وضع مراقبة خاصة على الحدود الشرقية مع مصر، للحد من نشاط التهريب والمهربين، وأعطى متصرف المنطقة الصلاحية المطلقة للتصرف فى هذا الشأن.

وبعد أن باءت بالفشل كل الأعمال والاحتياطات التى اتخذت لمنع التهريب

عبر الحدود المصرية، برزت مسألة مد الأسلاك الشائكة من ميناء بردية إلى مابعد الجغبوب بطول ٢٧٠ كم، وسط منطقة صحرواية جرداء، وكان ذلك يتطلب شجاعة وقوة مادية لا يستهان بها.

وقد درس الجنرال «غراتسياني» هذا الموضوع من كافة أبعاده، وخاطر بسمعته العسكرية، ووضع في اعتباره كل الانتقادات المحتملة من جانب العسكريين والمدنيين.

وبعد دراسة مستفيضة لهذا الموضوع عرض على المارشال «بادوليو»، واقتنع بهذه الفكرة، وعرضها على المسؤولين في روما، وتم إقراره، وفتح الاعتماد اللازم له على وجه السرعة، وتقرر البدء في تنفيذه، وتم انجازه في مدة قصيرة في نهاية عام ١٩٣٠، وكان عرض هذا السياج أربعة أمتار وارتفاعه ثلاثة أمتار.

وقد تكلف هذا المشروع ١٨ مليون فرنك، بينما كان عملية حراسة الحدود الشرقية بالجنود تكلف الدولة ٥٠ أو ٦٠ مليون فرنك على الأقل.

إعدام عمر المختار سنة ١٩٣١ وانتهاء المقاومة في برقة:

وكان لهذا المشروع أثره في تضيق الخناق على عمر المختار، بعد أن قطعت الاتصالات البرية بينه وبين مصادر إمداداته في مصر، وسهل بذلك وقوعه في الشباك التي نصبتها له القوات الإيطالية.

وكانت آخر المعارك التي خاضها عمر المختار بالقرب من سلطنة، في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣١، حيث قتل حصانه، وسقط جريحا وأسر، ونقل إلى بنغازي، وقدم للمحاكمة التي حضرها «غراتسياني»، بتهمة القيام بنشاط معادي لدولة وأمن البلاد، وصدر عليه حكم بالإعدام شنقا، وكان في ذلك الوقت في السبعين من عمره.

وفي ١٦ سبتمبر سنة ١٩٣١ نفذ فيه حكم الإعدام في بلدة سلوق، بحضور نحو ٤٠ ألفا من المواطنين الذين جمعهم الإيطاليون من المناطق المجاورة، ودفن جثمانه بصورة سرية خوفا من غضبة الجماهير.

وكان لاستشهاد عمر المختار على هذا النحو صدى عميق من الحزن والأسى،
فى أنحاء ليبيا وخارجها.

وبعد استشهاد عمر المختار، وقع الاختيار على يوسف أبو رجيل لرأس وحدات
المجاهدين التى لم يكن يزيد عددها على ٧٠٠ مقاتل، ولم يكن أبورجيل فى هيئة
عمر المختار.

وقد ظل المجاهدون يواصلون غاراتهم على مواقع الإيطاليين على مدى أربعة
أشهر، فجرد الإيطاليون قوات كبيرة لردعهم، وأخذوا يضيقون عليهم الخناق،
ويسدون عليهم جميع المنافذ.

ولم يلبث أن دب الخلاف بين المجاهدين، واضطر يوسف أبو رحيل، وعبد
الحميد العبار، إلى أن ينفذا عبر الأسلاك الشائكة، بحثا عن ملاذ فى مصر، بينما
تشتت جموع المجاهدين فى المناطق الجبلية.

وفى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٢ أعلن المارشال «بادليو» إنهاء المقاومة فى إقليم
برقة، ووقع على وثيقة بهذا الشأن.

الفصل السابع

حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية ضد العرب

- الحرب العالمية الأولى وموقف العرب.
- مراصلات الحسين - مكماهون.
- ثورة العرب سنة ١٩١٦.
- إتفاقية سايكس - بيكو.
- تصريح بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧.

الفصل السابع

حركة الشريف حسين والمؤامرات الإستعمارية

ضد العرب

الحرب العالمية الأولى وموقف العرب:

نشبت الحرب العالمية الأولى فى صيف عام ١٩١٤ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا من جانب، وبين ألمانيا والنمسا من جانب آخر، ثم دخلت تركيا الحرب بعد تردد فى جانب ألمانيا والنمسا.

وكانت الدولة العثمانية تسيطر على بلاد الشام والعراق وبعض أجزاء الجزيرة العربية.

وفى ذلك الوقت كان العرب على علاقة سيئة للغاية بالأتراك، بسبب سياسة جماعة «الاتحاد والترقى» التى كان بيدها زمام الحكم بعد خلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٩، إذ كانت تفرق فى المعاملة بين الترك والعرب الذين كانوا يعتبرون أنفسهم شركاء فى الإمبراطورية العثمانية داخل إطار الجامعة الإسلامية.

تردد العرب بين الوقوف إلى جانب تركيا فى الحرب أو الثورة عليها:

وفى بداية الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا إليها ازداد موقف العرب تحرجاً، فكانوا يحتفظون ببقية من الولاء لدولة الخلافة الإسلامية، فإذا وقفوا إلى جانب وقت الشدة، فقد يفوزون بعطفها اعترافاً بجميلهم معها.

كما كان العرب يخشون مغبة الثورة على الحكم التركى، إذ قد يقعون بعد ذلك فى أيدي الإنجليز أو الفرنسيين أو الألمان أو غيرهم من الدول الإستعمارية،

وكانت لهم أطماع معروفة فى البلاد العربية، فتكون النتيجة أن يستبدلوا بالحكم التركى الأجنبى حكماً أجنبياً آخر.

موقف جمعية العربية الفتاة:

ولذلك أدركت جمعية العربية الفتاة خطورة مصير الأجزاء العربية فى الدولة العثمانية على أثر دخول تركيا الحرب، فأعلنت أنه يجب بذل أقصى جهد لضمان تحريرها واستقلالها، مع العمل إلى جانب تركيا لمقاومة النفوذ الأجنبى، مهما كان نوعه وشكله فى حالة ظهور مطامع أوروبية فى هذه الأجزاء العربية.

موقف إنجلترا وفرنسا من العرب:

كانت إنجلترا ذات أكبر نفوذ استعمارى فى منطقة الشرق العربى، بسيطرتها على مصر والسودان وأطراف الجزيرة العربية.

فإذا وقف العرب إلى جانب تركيا فى الحرب، وخاصة إذا دعا السلطان العثمانى إلى الجهاد باعتباره خليفة للمسلمين، فإن ميزان القوى لن يكون فى صالح إنجلترا.

كما أن فرنسا كان يهملها موقف العرب الخاضعين لها فى الجزائر وتونس ومراكش.

ولذلك فقد سعت إنجلترا بصفة خاصة بكل الوسائل لاجتذاب العرب إلى جانبها مستغلة حركتهم القومية، حتى تفسد محاولات وخطط الأتراك وحلفائهم الألمان.

مراسلات الحسين - مكماهون

كانت العلاقة سيئة بين الشريف حسين أمير مكة وبين تركيا، إذ كان الشائع فى الدوائر التركية العليا أن الشريف حسين يعمل فى الخفاء للانفصال عن تركيا، بل ويعمل أيضاً لاستعادة الخلافة الإسلامية من الأتراك. ولذلك صمم الأتراك على التخلص من الشريف حسين وقرروا تعيين وهيب بك واليا

على الحجاز، ولكن الشريف حسين أمكنه إحباط مساعي وهيب بك بعد إدراكه ما كان يدبره الأتراك فى الخفاء.

وقد استغلت إنجلترا تلك العلاقة السيئة بين الشريف حسين وتركيا، ورغبته فى الاستقلال بالحجاز، وطموحه فى تحقيق أملاك عربية واسعة يتزعمها، فبادرت إنجلترا إلى الاتصال بالشريف حسين، وجرت مفاوضات بينه وبين «هنرى مكماهون» المتمد البريطانى فى مصر، فى يوليه سنة ١٩١٥، وانتهت فى مارس من العام التالى، وهذه المفاوضات تعرف باسم «مراسلات الحسين - مكماهون».

وفى ذلك الوقت أعلن الأتراك الجهاد على الحلفاء، ووزعوا المنشورات فى سائر الولايات التركية، وأرسلوها سرّاً إلى بعض الجهات الخاضعة لإنجلترا وحلفائها، وكان الأتراك يظنون أن أى حركة يقومون بها ضد إنجلترا أو فرنسا لاتبث أن تشعل النار فى المستعمرات البريطانية والفرنسية ولكن تدابير الحلفاء والدعايات التى بثوها فى كل مكان، قد أحبطت مساعي الأتراك والألمان.

شروط العرب للانضمام إلى جانب بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى:

وفى بادئ الأمر اتصلت بالشريف حسين جمعية العهد وجمعية العربية الفتاة، واتفق الجميع على أنه بإمكان العرب التعاون مع بريطانيا ضد تركيا، إذا تعهدت بريطانيا بتحقيق استقلال البلاد العربية من جبال طوروس شمالاً إلى المحيط الهندى جنوباً، مع ضرورة إلغاء الإمتيازات الأجنبية، واستعداد العرب لعقد تحالف دفاعى بين بريطانيا والدولة العربية المستقلة.

وقد أوضح الشريف حسين فى مذكرته الأولى شروط العرب للوقوف إلى جانب بريطانيا فى الحرب.

مقررات النهضة أو الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والإنجليز:

كان الشريف حسين يسمّى الرسائل المتبادلة بينه وبين الإنجليز «مقررات النهضة»، لتضمنها الأسس التى قامت عليها الثورة العربية.

وهذه الاتصالات حتى إعلان الثورة ضد الأتراك، كانت سرية لم يشترك فيها أحد من أمراء العرب أو قادتهم، حتى أبناء الشريف حسين لم يعلموا تفاصيلها. وفي الرسائل الرسمية التي بعث بها السير «هنري مكماهون» إلى الشريف حسين، تعهد الإنجليز بتكوين مملكة عربية بزعامة الشريف حسين.

الرسالة الأولى من السير هنري مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥:

وقد جاء في هذه الرسالة «إلى السيد الحبيب النسيب ملالة الأشراف وتاج الفخار وفرع الشجرة المحمدية والدوحة القرشية الأحمدية صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد الشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولتو الشريف حسين سيد الجميع، أمير مكة قبله العالمين، ومحط رحال المؤمنين الطائفين، عمت بركته الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة والتسليمات القلبية الخالصة، نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الإخلاص وشريف الشعور والإحساسات نحو الإنجليز، وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأى واحد، وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنجليز والعكس بالعكس، ولهذه النية فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت سيادتكم عن يد على أفندى، وهي التي كان موضعها بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوا بنا للخلافة العربية عند إعلانها، وأنا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة إلى يد عربى صميم من فروع تلك الدوحة المباركة.

وأما من خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها يظهر أنها سابقة لأوانها وصرف للأوقات سدى فى مثل هذه التفاصيل، فى حالة أن الحروب دائرة رحاها ولأن الأتراك أيضاً لا يزالون محتلين لأغلب تلك الجهات احتلالاً فعلياً، وعلى الأخص ما علمناه وهو ما يدهش ويحزن أن فريقاً من العرب القاطنين بتلك

الجهات نفسها قد غفل وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها، وبدل إقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان والأتراك.

« ومع ذلك فإننا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل ما تحتاجه البلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المتوفرة في البلاد المصرية، وستصل بمجرد إشارة سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه، وقد عملنا الترتيبات اللازمة بمساعدة رسولكم في جميع سفرائه إلينا، ونحن على الدوام معكم قلباً وقالباً،

وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي وفائق احترامي^(١).

المخلص

تحريراً في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ هـ السير آرثر مكماهون
٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥ م نائب جلالة الملك

الرسالة الثانية من السير مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٥:

وقد جاء في هذه الرسالة «.... إني متأسف أنكم استتجتم من عبارة كتابي السابق أني قابلت مسألة الحدود والتخوم بالتردد والفتور فإن ذلك لم يكن القصد من كتابي، ولكني رأيت حينئذ أن الفرصة لم تكن حانت للبحث بعد في ذلك الموضوع بصورة نهائية.

ومع ذلك فقد أدركت من كتابكم الأخير أنكم تعتبرون هذه المسألة من المسائل الهامة الحيوية المستعجلة، فلذلك قد أسرعت في إبلاغ حكومة بريطانيا العظمى مضمون كتابكم، وإني بكمال السرور أبلغكم بالنيابة عنها التصريحات الآتية التي لاشك في أنكم تنزلونها منزلة الرضى والقبول».

(١) حافظ وهبة: الجزيرة العربية في القرن العشرين، ص ١٥٣ و ١٥٤.

«إن ولايتي مرسين واسكندرونة وأجزاء بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحمص وحماة وحلب لا يمكن أن يقال عنها إنها عربية خالصة وعليه يجب أن تستثنى من الحدود المطلوبة مع هذا التعديل، وبدون توخ للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب، نحن نقبل تلك الحدود.

وأما من حيث الأقاليم التي تضمها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف بدون أن تمس مصالح حليفاتها فرنسا فإنني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى أن أقدم الموائيق الآتية وأجيب على كتابكم بما يأتي:

(١) إنه مع مراعاة التعديلات المذكورة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب، وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة.

(٢) إن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها.

(٣) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدتها على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة.

(٤) هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وإرشادات بريطانيا العظمى وحدها، وأن المستشارين الأوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة إدارية قد يكونون من الإنجليز.

(٥) أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف بأن مصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير إدارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحها الاقتصادية المتبادلة.

«وإنني متيقن بأن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب، وتنتهي بعقد محالفة دائمية ثابتة معهم

ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك الذى أثقل كاهلهم السنين الطوال ...

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وميامعها من الصدقات بالسلامة، وإنها بفضل إرشاداتكم السامية وتدابيركم المحكمة قد أنزلت إلى البريلا تعب ولاضرر رغما عن الأخطار والمصاعب التى سببتها هذه الحرب المحزنة، ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعمل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.. وفى الختام ...» (٢).

تحريراً فى يوم الاثنين
١٥ ذى الحجة سنة ١٣٣٣
٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٥ .

نائب جلالة الملك
السير آرثر مكماهون

الرسالة الثالثة من هنرى مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥ :

وما جاء فى هذه الرسالة «... قد وصلنى كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ الحجة سنة ١٣٣٣ وسرنى ما رأيت فيه قبولكم إخراج ولايتى مرسين وأطنة من حدود البلاد العربية.

وقد تلقيت أيضاً بمزيد السرور والرضاء تأكيداً لكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين - التعاليم التى تضمن حقوق الأديان وامتيازاتها على السواء» .

«هذا وفى قولكم إن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل جميع البلاد الداخلة فى حدود الحكومة العربية، لأن حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء.

(٢) حافظ وهبه، المرجع السابق، ص من ١٥٥ و ١٥٦.

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنها ودونت ذلك عندها بعناية تامة، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيها فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق وسنخبركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب.

إن حكومة بريطانيا العظمى مستعدة لأن تعطي كل الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة كما رسمتم، على أن صيانة هذه المصالح كما يجب تستلزم نظراً أدق وأتم مما تسمح به الحالة الحاضرة والسرعة التي تجرى بها هذه المفاوضات، وإنا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ،

ولكننا في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً أن تبذلوا مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة لأعدائنا بأي وجه كان، فإنه على نجاح هذه المجهودات، وعلى التدابير الفعلية التي يمكن أن يتخذوها لاسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته. وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا قد فوضت لي أن أبلغكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلصها من سلطة الأتراك والألمان.

هذا وعربونا على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة فإنني مرسل مع رسولكم الأمين مبلغ عشرين ألف جنيه^(٣).

المخلص

السير آرثر هنري مكماهون

تحريراً في ٨ صفر سنة ١٣٣٤

١٤ ديسمبر سنة ١٩١٥.

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٥٩ و ١٦٠.

الرسالة الرابعة من هنرى مكماهون إلى الشريف حسين بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩١٦ :

وقد جاء فى هذه الرسالة «... أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٣٤ من يد رسولكم الأمين، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التى تنوونها وإنها الموافقة فى الأحوال الحاضرة، وإن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها.

وقد يسرنى أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك قد صادقت على جميع مطالبكم وأن كل شئ رغبتم الإسراع فيه وفى إرساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا، والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة، وتبقى فى بورت سودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا إياها بصورة رسمية وبالمواقع التى يقتضى سوقها إليها والوسائط التى سيكونون حاملين الوثائق لتسليمها إياهم ..

ونتتهز الفرصة لنوضح لدولتكم فى خطابنا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم وما عساه ينتج سوء تفاهم، ألا وهو أنه يوجد بعض المراكز أو النقاط العسكرية فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب يقال إنهم يجاهرون بالعداء لنا، والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية والبحرية فى البحر الأحمر، وعليه نرى من الضرورى أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم، ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الأتراك الذين يبدأون بالعداء وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات لأننا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية ...

وقد بلغتنا إشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم فى أعمال السفن ليشوا بها الألغام فى البحر الأحمر ولإلحاق الأضرار بمصالحنا فى ذلك البحر، وإنا نرجوكم سرعة إخبارنا إذا تحقق ذلك اليوم لديكم. وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للأتراك عدداً عظيماً من الجمال وقد أرسلت إلى دمشق الشام، ونؤمل أن تستعملوا كل مالدكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك «....».

«وقد يسرنى أبلغ دولتكم أن العربان الذين ضلوا السبيل تحت قيادة السيد أحمد السنوسي، وهم الذين أصبحوا ضحية دسائس الألمان والأتراك قد ابتدأوا يعرفون خطاهم وهم يأتون إلينا وحدانا وجماعات يطلبون العفو عنهم والتودد إليهم، والحمد لله قد هزمت القوات التي جمعها هؤلاء الدساسون ضدنا، وقد أخذت العرب بتصر الغش والخديعة التي حاقت بهم ...
ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح ...»^(٤).

المخلص

السير آرثر هنري مكماهون

تحريراً في ٦ جمادى الأولى ١٣٣٤

نائب جلالة الملك

١٠ مارس سنة ١٩١٦

**تحفظات المعتمد البريطاني مكماهون على اقتراحات الشريف حسين بشأن
الدولة العربية المراد إنشاؤها:**

ومن خلال المراسلات التي تبودلت بين السير «هنري مكماهون» والشريف حسين، أبدى المعتمد البريطاني بعض التحفظات على اقتراحات الشريف حسين، بشأن الدولة العربية المراد إنشاؤها، وتركز هذه التحفظات فيما يلي:

- (١) توجد مصالح لبريطانيا في جنوبي العراق ولا يمكن إغفالها.
- (٢) هناك بعض الجهات والأقسام ليست عربية خالصة وتقع في شمالي سوريا، ومنها مرسين وأطنة والإسكندرونة، وفي غرب دمشق وحمص وحلب.
- (٣) لفرنسا مصالح لا يمكن تجاهلها في المناطق الساحلية من سوريا.

رد الشريف حسين على تحفظات مكماهون:

وكان رد الحسين على هذه التحفظات على النحو التالي:

- (١) يمكن تأجيل التفاهم على المصالح البريطانية في جنوبي العراق إلى ما بعد الحرب.

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٥٧ - ١٥٩.

- (٢) استعداد الحسين للتنازل عن بعض المدن التي تضم أغلبية من الأتراك.
- (٣) رفض ادعاءات فرنسا بشأن نفوذها في المناطق الساحلية السورية، والتي تعتبر بلاداً عربية خالصة.

نتائج المفاوضات بين الشريف حسين وهنري مكماهون وإنشاء المملكة العربية في نظر الحكومة البريطانية:

انتهت المفاوضات التي دارت بين الشريف حسين والسير «هنري مكماهون» من خلال مراسلاتهما، في مارس ١٩١٦ بالتأجيل التالية:

(١) اعترفت بريطانيا باستقلال العرب وحقوقهم في إنشاء دولة عربية مستقلة يتفق على حدودها فيما بعد، بعد البت في مسألة التحفظات التي وافق الشريف حسين على تأجيلها إلى ما بعد الحرب.

(٢) تعهد الحسين بإعلان الثورة على تركيا، واستعداد العرب لبذل جميع قواهم ومواردهم في سبيل نصر الحلفاء، مقابل تعهد بريطانيا بالنص على حرية الشعوب العربية في أي صلح تعقده.

إنشاء المملكة العربية في نظر الحكومة البريطانية وكما فهم الشريف حسين من مراسلاته مع هنري مكماهون:

من خلال مراسلاته مع السير «هنري مكماهون»، فهم الشريف حسين أن الحكومة البريطانية توافق على إنشاء مملكة عربية على الأسس التالية:

(١) تتعهد بريطانيا بتشكيل حكومة^(٥) عربية مستقلة تماماً، وتكون حدودها شرقاً الخليج العربي، ومن الغرب البحر الأحمر والحدود المصرية والبحر المتوسط، وشمالاً حدود ولاية حلب والموصل الشمالية إلى نهر الفرات ومجموعة مع نهر دجلة إلى مصبها في الخليج.

وتتعهد هذه الحكومة برعاية المعاهدات والاتفاقيات التي أجرتها بريطانيا

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٦١ و ١٦٢.

العظمى مع أى شخص من العرب أميراً كان أو من الأفراد، فى داخل هذه الحدود.

(٢) تتعهد بريطانيا العظمى بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أى مداخله بأى صورة كانت فى داخليتها، وسلامة حدودها البرية والبحرية من أى تعد بأى شكل حتى لو وقع قيام داخلى من دسائس الأعداء، أو من حقد بعض الأمراء، وهذه المساعدات تكون مدتها محدودة فى حالة الثورات الداخلية، لحين يتم للحكومة العربية تشكيلاتها المادية.

(٣) تكون البصرة تحت الاحتلال البريطانى، لحينما يتم للحكومة الجديدة تشكيلاتها المادية، ويعين من جانب الحكومة البريطانية مبلغ من النقود يراعى فيه حالة احتياج الحكومة العربية التى هى حكمها قاصرة فى حصن بريطانيا.

(٤) تتعهد بريطانيا العظمى بالقيام بكل ما تحتاجه الحكومة العربية من الأسلحة ومهماتهما والذخائر والنقود مدة الحرب.

(٥) تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين أو ما هو مناسب من المواقع فى تلك المنطقة، لتخفيف وطأة الحرب عن البلاد لعدم استعدادها.

وهذه هى الحكومة العربية بحدودها وأوضاعها، التى كان يتخيلها الشريف حسين، ويسعى لتحقيقها بمختلف الوسائل، ويرى أن يكون على رأسها، وتُسندها بريطانيا بمالها وسلاحها.

ثورة العرب سنة ١٩١٦

تخلفت عن مراسلات الحسين مع «هنرى مكماهون» عدة ثغرات استطاعت أن تنفذ منها الأطماع الانجليزية والفرنسية، وترتب على ذلك ضياع الثمار المنتظرة للتضحيات الهائلة التى بذلها العرب فى الحرب إلى جانب بريطانيا وحلفائها.

ومع ذلك فقد تعجل الحسين الأمور وهو لم يحصل على ضمانات كافية من الانجليز، واستبدت به أطماعه فى نيل ملك عربى كبير.

الحسين يعلن الثورة ضد الترك ومدى النفوذ التركى والانجليزى فى بلاد المشرق العربى فى ذلك الوقت:

وفى أوائل شهر يونيه سنة ١٩١٦ أعلن الشريف حسين عن حركته، وبدأ بإصدار بيان شرح فيه موقفه وناشد المسلمين جميعاً أن يقتفوا أثره فى الثورة على الترك.

وقد وصف الحسين ثورة العرب على الترك بأنها واجب دينى قومى، واتهم الحكام الأتراك بالخروج على الإسلام.

وبذلك فقد تعطلت الدعوة إلى الجهاد التى أعلنتها تركيا وخاصة فى البلاد العربية.

وفوق ذلك ذكر الحسين أن ثورة العرب على الترك فرصة قد هيئتها الحرب لتحقيق استقلالهم.

وفى ذلك الوقت كان احتلال تركيا الفعلى ينحصر فقط فى العراق وسوريا وفلسطين، ومكة والمدينة المنورة ومدن الحجاز الساحلية، وساحل عسير واليمن، ولكن النفوذ الأجنبى القوى كان يتسرب إلى هذه البلاد، مما أثر على هيبة الحكومة التركية فى نفوس رعاياها فى هذه الجهات.

أما الجزء الشرقى من الجزيرة العربية من الكويت إلى مسقط وعمان، فلم

يكن للأتراك سلطة يعتد بها فيه، حيث كان النفوذ الانجليزي متغلباً، وإن لم يكن بشكل مباشر.

ولم يتخذ النفوذ الانجليزي شكلاً مباشراً إلا في عدن عند مدخل البحر الأحمر الجنوبي.

وكانت السياسة البريطانية في الشرق الأدنى في ذلك الوقت ترمى إلى تحقيق غايتين رئيسيتين: الأولى، احتلال رأس الخليج العربي لحماية منابع النفط، ولكي تمنع تأسيس مراكز بحرية معادية يمكن أن تهدد المواصلات البريطانية مع الهند، والثانية، أن تحتفظ بريطانيا بهذه المواصلات مفتوحة عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر.

الشريف حسين يعلن نفسه ملكاً على العرب وموقف أمير نجد والانجليز والفرنسيين من ذلك:

وعند بدء تنفيذ خطته، وفي ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٦ أعلن الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب، ولم يسبق هذا الإعلان تفاهم مع أمراء العرب ولا مع الحلفاء، مما أثار الشكوك لدى أمراء العرب، كما لم يقابل بالارتياح من جانب الانجليز والفرنسيين.

وقد احتج أمير نجد ابن سعود على إعلان الشريف حسين نفسه ملكاً على العرب، وطلب الدخول في مفاوضات لتعيين حدود نجد والحجاز والقبائل التابعة لكلا البلدين، فأجابه الملك حسين «أى حدود تطلب، إنك إما مجنون أو سكران، فلم يسع أمير نجد إلا الاحتجاج على هذه الإهانة، وأندر إنجلترا بأن الحالة مستضطره للدخول في قتال ضد الملك حسين، لأن الرجل يضمّر الشر لنجد وأمير نجد، فتداخل الانجليز في الأمر مؤقتاً وحالوا دون وقوع الحرب بين الفريقين، وفي الوقت نفسه اضطروا الملك حسين إلى الاكتفاء بملكية الحجاز»^(١).

أما الانجليز والفرنسيون فلم يشاركوا الملك حسين في فهمه للمملكة العربية

(١) حافظ وهبة: الجزيرة العربية في القرن العشرين، ص ١٦٢.

وحدودها، ولم يعترفوا به إلا ملكا على الحجاز فقط، وكان ذلك أول ضربة أصابت آمال الملك حسين.

ومع ذلك فكان الملك حسين يعتقد أن جميع آماله ستحقق بعد انتهاء الحرب لصالح الحلفاء ولصالحه، وأن انجلترا ستعمل كل ما يمكن لإرضائه ولتحقيق آماني العرب الذين ثاروا ضد الأتراك، ووقفوا إلى جانب الحلفاء.

تحرك القوات العربية - الإنجليزية:

بدأت قوات الحسين العربية المتحالفة مع القوات الانجليزية بالسيطرة على معظم بلاد الحجاز، بعد استيلائها على أغلب المواقع التركية هناك، وطرد حامياتها التركية.

كما قطعت المواصلات التركية بين شمال وجنوب الجزيرة العربية، وسدت منافذ البحر الأحمر والمحيط الهندي.

وفي يناير سنة ١٩١٧ استولت القوات العربية بقيادة فيصل بن الحسين على ميناء الوجه على الساحل الشرقي للبحر الأحمر، ثم تقدمت نحو العقبة واستولت عليها في شهر يولييه من نفس العام.

انضمام القوات العربية إلى جيش الحلفاء الزاحف على الشام:

وبعد ذلك انضمت القوات العربية في العقبة إلى القوات الزاحفة من مصر باتجاه الشام بقيادة الجنرال اللنبي لطرد الأتراك منه، وأصبحت القوات العربية تشكل الجناح الأيمن لجيش الحلفاء.

فيصل يعمل لإثارة العرب في الشام ضد الحكم التركي:

وقد أرسل الأمير فيصل مبعوثيه إلى الشام لإثارة العرب ضد الحكم التركي، مستغلا سوء معاملة الوالي التركي جمال باشا للأهالي في الشام. وكان مبعوثو فيصل يروجون في دعايتهم أن انتصار جيوش الحلفاء سيحقق للشعوب العربية استقلالها.

وقد أحدثت هذه الدعاية ارتباكاً للقيادة التركية الألمانية في الشام.

وبذلك استطاعت قوات الحلفاء أن تدخل مدينة القدس في ديسمبر سنة ١٩١٧، وانضمت إلى جيش الحلفاء قوة كبيرة من عرب فلسطين.

وفي أول أكتوبر سنة ١٩١٨ دخل الأمير فيصل على رأس القوات العربية مدينة دمشق.

تشكيل أول حكومة عربية في دمشق في أكتوبر سنة ١٩١٨ برئاسة فيصل بن الحسين:

وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ تشكلت أول حكومة عربية في دمشق برئاسة الأمير فيصل بن الحسين.

انسحاب القوات التركية من الشام وزحف الجيش العربي على البلاد الساحلية ثم الانسحاب منها لمعارضة فرنسا في ذلك:

وبانتهاء شهر أكتوبر سنة ١٩١٨ انسحبت القوات التركية نهائياً من بلاد الشام، تحت ضغط الهجوم المشترك الذي شنّه العرب والانجليز وحلفاؤهم.

وفي أواخر شهر أكتوبر احتلت القوات العربية اللاذقية وأنطاكية وبيلاّن والإسكندرونة، فثار الفرنسيون واعتبروا هذا العمل خرقاً لمعاهدة «سايكس - بيكو»، وطلبوا من الانجليز أن يضغطوا على القوات العربية لإخلاء الأماكن الساحلية، فكان ذلك أول ضربة أصابت آمال العرب وأمانهم.

سقوط الحكومة العربية السورية في آخر يولييه سنة ١٩٢٠:

وتنفيذاً لاتفاقية «سايكس - بيكو»، أرسل الجنرال الفرنسي «غورو» إنذاراً نهائياً في ١٤ يولييه سنة ١٩٢٠ بإسم الحكومة الفرنسية، إلى الملك فيصل، طلب فيه «قبول الانتداب الفرنسي الذي يحترم استقلال سوريا ولا يتضمن سوى المعاونة بين الدولة المنتدبة، دون أن يتخذ شكل استعمار»^(٢).

(٢) حافظ وهبة: المرجع السابق، ص ١٧٩.

وقد أعطيت مهلة أربعة أيام للإجابة، ثم زادت إلى الساعة الثانية عشرة من يوم ٢٢ يولييه سنة ١٩٢٠، ونص هذا الإنذار على «أن الحكومة الفرنسية ستكون مطلقة اليد في العمل إذا لم يصلها إشعار بقبول هذه الشروط في الوقت المعين».

ومع إنكار الحكومة العربية السورية للتهمة التي وردت في هذا الإنذار، ونسبت إليها، فقد قبل الملك فيصل شروط الجنرال «غورو» بلا قيد ولا شرط، وأبلغه بذلك في البرقية التي أرسلها إليه في ١٧ يولييه سنة ١٩٢٠، فطلب الجنرال «غورو» من الملك فيصل أن يكون جوابه على الوجه التالي:

«أخذت إنذارك المتضمن الشروط الآتية، وقد قبلتها برمتها».

ولما تأخر رد الملك فيصل، تذرع الجنرال «غورو» بذلك، وأمر الجيش الفرنسي بالزحف على دمشق، وتغلب على مقاومة الجيش العربي بعد قتال قصير، ودخل دمشق في ٢٥ يولييه سنة ١٩٢٠. وعلى أثر ذلك أبلغ رئيس البعثة الفرنسية الملك فيصل بأن يغادر دمشق، بناء على قرار حكومة الجمهورية الفرنسية.

وبحلول يوم ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٠ كانت فرنسا قد وضعت يدها على المدن الأربع الكبرى في سوريا، وقضت نهائيا على الحكومة العربية السورية.

وقد احتج الملك حسين بشدة على الإجراءات التي اتخذتها فرنسا في سوريا، ولكن دون جدوى.

وكان ما أصاب سوريا أكبر ضربة أصابت آمال الملك حسين، وهدمت صرح أحلامه في إنشاء دولة عربية كبيرة.

أثر الثورة العربية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء

لا شك أن قوات الحلفاء في المشرق العربي قد انتصرت في الحرب العالمية الأولى بفضل تعاون القوات العربية بزعامة الشريف حسين، وبجموع الشعب العربي في المنطقة.

وقد اعترف بذلك زعماء وقادة الحلفاء، وإن كانوا قد تنكروا بعد ذلك لوعودهم بتحقيق الحرية والاستقلال للعرب، وأخذوا يدبرون للمنطقة مخططاً استعمارياً فيما بينهم.

اللورد سيسل يشيد بجهود الجيش العربي ضد تركيا:

وصف اللورد سيسل وزير الحرب البريطاني الأعمال العسكرية بعد إعلان الثورة العربية، في الخطاب الذي ألقاه في مجلس اللوردات قائلاً:

«إنني بإذن مجلس الندوة أصف بقدر ما يمكن من الإيجاز أدوار الأعمال الحربية التي جرت منذ إعلان الاستقلال العربي في مكة في شهر يولييه سنة ١٩١٦. كان للترك في ذلك الوقت في الأقطار الحجازية جيش نظامي مؤلف من عشرين ألف جندي مزود بالمدفعية المناسبة وكل لوازم النقلات والمواد الغذائية والمهمات الحربية علاوة على السكة الحديدية العسكرية التي تصل الجيش المذكور مباشرة مع مراكزه الشمالية».

«إن العرب الذين انضموا تحت لواء الحرية والاستقلال لم يكونوا منظمين ولا مزودين بالأسلحة الحديثة، وبالرغم من ذلك فقد تسنى لهم منذ أول الحركة الاستيلاء على جدة ومكة والطائف ونبع والوجه والعقبة وتيما، وعلى أثر ذلك انضم كثير من القبائل العربية إلى جانب ملك الحجاز وتطوع كثير من الضباط والجنود العرب الموجودين عندنا في الأسر في الجيش العربي، فشكل جلالته منهم قوة متمرنة مستديمة ليحفظ بها ما استولى عليه ويوسع نطاق الاستقلال العربي، ولقد كانت نتيجة الجهود الذي بذله هذا الجيش القومي بقيادة أصحاب السمو الشريف علي وعبد الله وفيصل وزيد، أن سواحل البحر ظهرت من الأثرak على مسافة ٨٠٠ ميل، كما أن مواصلات السكة الحديدية العسكرية انقطعت مراراً عديدة وألحق خسائر جسيمة في أدوات السكة الحديدية وعرباتها ومستودعاتها، والمدينة المنورة نفسها محصورة منذ سنة، وقد تقدم الشريف حسين بجبهة جيشه من مكة أي من شمال الطقيلة على شواطئ البحر الميت يعني على مسافة ٨٠٠ ميل، وقد كانت نتيجة الغارة التي قام بها فريق من الجيش البريطاني على عمارة

أنها ساعدت الجيش العربى على الاحتفاظ بمراكزه، والخسائر التى ألحقت بالأتراك حتى الآن جسيمة جدا، ويمكننا أن نقول بكل اطمئنان إن القوات العربية منذ الاستقلال العربى حتى الآن قد حصرت وأسرت وأشغلت ٤٠,٠٠٠ جندى تركى، وغنمت أكثر من مائة مدفع، وقد نجحت الحكومة العربية باتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل الحج فى السنتين الأخيرتين ولقى الحجاج من ضروب الرفاهية والعناية الطبية ما لم يسبق لهم التمتع به من قبل...^(٣).

ثناء الجنرال اللنبى على جهود الجيش العربى وبعثات الشريف حسين إلى البلاد المختلفة للدعوة لصالح الحلفاء ضد الأتراك:

وقد أثنى الجنرال اللنبى^(٤) على شجاعة الجيش العربى، وما أبداه من بلاء حسن فى إقصاء الأتراك عن البلاد العربية، كما أطرى المساعدات العظيمة التى أسدوها والأثر الحربى الذى لا ينكر فى ميدان فلسطين، وأضاف أن العرب بانضمامهم للحلفاء لم يفيدوهم فقط فائدة عادية، بل إن الملك حسين بذل نفوذه المعنوى فى سائر الجهات التى كان دعاة الأتراك يثون فيها دعوتهم ضد الحلفاء. وقد أرسل الملك حسين الشيخ عباس مالكى من علماء الحجاز إلى الجبهة حسب طلب الإنجليز، فنشر الدعوة للحلفاء هناك.

كما أحبطت بعثة الشريف حسين مساعى رسل الأتراك وأعادت الهدوء إلى تلك الجهات.

وكان الشيخ سليمان أزهر على أهبة الاستعداد للسفر إلى بلاد التركستان، ولكن الانقلاب الروس الذى وقع فى ذلك الوقت حال دون سفره.

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٢ و ١٨٣.

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٣.

إمدادات الحلفاء للجيش العربى والإعانات الشهرية البريطانية للأمير فيصل وأشقائه:

كان الجيش العربى يستمد من الحلفاء وخاصة الإنجليز الأموال والذخيرة والسلاح والمواد التموينية، مقابل الوقوف إلى جانب الحلفاء ضد الأتراك فى الحرب العالمية الأولى، ولكن هذه المساعدات كانت أقل من احتياجات الجيش، وكان الملك حسين كثير الشكوى ويطلب المزيد من حين لآخر.

وقد بلغت الإعانات الشهرية التى كانت تصرف للأمير فيصل وأشقائه ولجدة كالتالى، حسب بيان دار الاعتماد البريطانى بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٩١٧ :

المبلغ	
٤٠	ألف جنيه للأمير فيصل ^(٥)
٣٠	ألف جنيه للأمير عبد الله
٢٠	ألف جنيه للأمير على
٢٠	ألف جنيه للأمير زيد
١٥	ألف جنيه لجدة
١٢٥	ألف جنيه المجموع

وفى عام ١٩١٨ بلغت جملة هذه الإعانات ٢٠٠ ألف جنيه شهرياً، ثم خفضت فى عام ١٩١٩ إلى ١٢٠ ألف جنيه، وخفضت مرة أخرى إلى ١٠٠ ألف جنيه شهرياً.

وهذه قائمة بالمواد التموينية التى أرسلتها بريطانيا^(٦) للحجاز فى سبتمبر سنة ١٩١٧

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٤.

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٨٦.

		المبلغ
ينبع	دقيق	جوال ١٠٠٠
	أرز	جوال ١٠٠٠
	بن	صندوق ٦٠
	سكر	جوال ٣٠
	شعير	جوال كبير ٥٠٠
الوجه	دقيق	جوال ١٦٠٠
	أرز	جوال ٤٠٠٠
العقبة	دقيق	جوال ١٢٠٠
	أرز	جوال ١٢٠٠
	بن	صندوق ٥٠
	سكر	جوال ٥٠

إتفاقية سايكس - بيكو

أثناء مراسلات الشريف حسين - مكماهون حافظ البريطانيون على مركز فرنسا المفترض في سوريا الغربية، وذكر المفاوض البريطاني أن بريطانيا ليست حرة في إعطاء العهود بشأن هذه المناطق «بدون أن تمس مصالح حليفتها فرنسا».

ولم تكن الالتزامات البريطانية تجاه الشريف حسين موضع بحث مع الفرنسيين أثناء اتصالات حسين - مكماهون، ولكن أحد ممثلي فرنسا في لندن، وهو المسيو «جورج بيكو»، قد استطاع كشف طبيعة هذه الالتزامات في نوفمبر سنة ١٩١٥، وقبل أن تكتمل مراسلات الشريف حسين - مكماهون.

ومع موافقة فرنسا على مشروع حكومة عربية تشمل دمشق وحمص وحلب، فإن هذه الالتزامات الجديدة نحو العرب، قد أثارت في نظر الفرنسيين مسائل أوسع تتعلق بمستقبل بلاد الشرق التابعة للدولة العثمانية.

وعلى أثر ذلك رأى ممثلو الدول الكبرى أن الوقت ملائم للسعى إلى اتفاق يرضى دعاوى أو حقوق هذه الدول في هذه المناطق التي ستقوم جيوشها بفصلها عن تركيا التي حلت بها الهزيمة في الحرب العالمية الأولى.

وقد جرت المفاوضات حول هذه المسائل في لندن ثم في بطرسبورج، في الفترة بين فبراير ومايو سنة ١٩١٦، وتم وضع صيغة إتفاقية عرفت بإسم «إتفاقية سايكس - بيكو»، نسبة إلى «مارك سايكس» المندوب البريطاني، و «جورج بيكو» المندوب الفرنسي في هذه المباحثات، ووقع الطرفان على هذه الإتفاقية في ١٦ مايو سنة ١٩١٦.

وبعد اتفاق الحكومتين الانجليزية والفرنسية فيما بينهما على مضمون البنود الانجلو - روسية، والفرنسية - الروسية من هذه الإتفاقية، تم التصديق على الإتفاقية من قبل «السير ادوارد جراي» رئيس الحكومة البريطانية ومسيو «بول كامبول» رئيس الحكومة الفرنسية في مايو سنة ١٩١٦.

وتغطي هذه الاتفاقية منطقة الهلال الخصيب وجزءاً من الأناضول، وزعمت كل من فرنسا وبريطانيا أنها قدمت بموجبها تضحيات كبيرة، وحققت حسم مسألة شديدة الحساسية والارتياب لدى الفرنسيين، كان يمكن أن تحدث خلافاً حاداً بين الحلفاء.

تقسيم أملاك الدولة العثمانية:

تم الاتفاق بين فرنسا وبريطانيا وروسيا على تحديد منطقة نفوذ كل دولة، واتفقت هذه الدول على تقسيم أملاك الدولة العثمانية على النحو التالي:

أولاً: منطقة الأناضول والقسطنطينية:

نصت الاتفاقية على أن تحصل روسيا على القسطنطينية والمنطقة الواقعة حول مضيق البوسفور، وجزء كبير من الأراضي في شرق الأناضول المتاخمة للحدود الروسية.

كما خصص لفرنسا جزء كبير من جنوبي الأناضول.

ثانياً: البلاد العربية، وقسمت إلى منطقتين:

منطقة (أ) وتمتد من شمالي العراق حتى ساحل البحر المتوسط، ومنطقة (ب) وتمتد من جنوبي العراق والخليج العربي حتى ساحل البحر المتوسط. وصار تقسيم البلاد العربية على الوجه التالي:

(١) منطقة النفوذ الفرنسي، وتشمل:

(أ) الأجزاء الساحلية اللبنانية والسورية من شمال عكا حتى الاسكندرونة.

(ب) منطقة الموصل في شمال العراق.

(٢) منطقة النفوذ البريطاني، وتشمل:

(أ) الأجزاء الواقعة جنوبي العراق من بغداد حتى البصرة.

(ب) المنطقة الممتدة من الخليج العربي والبصرة إلى شرقى الأردن جنوبى المنطقة الفرنسية.

(ج) ميناءى عكا وحيفا وجزء صغير من ساحليهما.

(٣) منطقة دولية؛ وتشمل معظم فلسطين، بسبب وجود الأماكن المقدسة فيها، وتشترك فى إدارتها بريطانيا وفرنسا وروسيا.

(٤) دولة عربية مستقلة؛ وتشمل الأجزاء الداخلية من سوريا والعراق، ويقع الجزء الشمالى فى المنطقة (أ) ويخضع لوصاية فرنسا، ولها الأفضلية فى المسائل الاقتصادية.

كما يدخل الجزء الجنوبى فى المنطقة (ب) ولبريطانيا حق الوصاية عليه.

نص الاتفاقية مترجما عن الانجليزية:

نصت هذه الاتفاقية على التفاهم بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية على مايلى:

(١) «إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان^(١) أن تعترفا بحكومة عربية فى الأماكن المشار إليها بحرف (A) وحرف (B) على الخريطة الملحقة، وأن تكون هذه الحكومة أو الحكومات تحت سيادة زعيم عربى، وأن يكون لفرنسا فى المكان المشار إليه بحرف (A)، ولبريطانيا العظمى فى المكان المشار إليه بحرف (B)، أولوية الحق فى المشاريع والقروض المحلية، وأن كلا من فرنسا فى حرف (A) وبريطانيا فى حرف (B) تقدم وحدها المستشارين والموظفين الأجانب الذين تطلبهم الحكومة العربية أو الحكومات العربية.

(٢) يسمح لكل من فرنسا فى المنطقة الزرقاء، وبريطانيا فى المنطقة الحمراء، أن تنشأ من الإدارة أو الحكومات مباشرة أو غير مباشرة ما تريد أو ما ترى تدبيره موافقا مع الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة.

(١) حافظ وهبه: جزيرة العرب فى القرن العشرين. ص ٣١٠ - ٣١٢

(٣) أن ينشأ فى المنطقة الخضراء إدارة دولية مشتركة يقرر شكلها بعد استفتاء روسيا أولاً، ثم استفتاء الحلفاء الآخرين واستفتاء مندوبى شريف مكة.

(٤) أن يعطى لبريطانيا العظمى ثغر حيفا وثمر عكا ويضمن لها المقدار الكافى من مياه دجلة والفرات فى منطقة (A) لإرواء منطقة (B)، وتتعهد حكومة جلالة الملك أن لاتخاير فى أى زمن كان دولة من الدول للتنازل لها عن جزيرة قبرص بلا موافقة حكومة فرنسا.

(٥) تكون الاسكندرونة ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية، وأن لا يكون فيها تمييز فى تعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالبضائع أو السفن البريطانية، وأن يكون للبضائع البريطانية حرية المرور فى الاسكندرونة، وفى سكك الحديد التى فى المنطقة الزرقاء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الحمراء أو المنطقة حرف (B) أو المنطقة حرف (أ) أو واردة إليها، وأن لا يكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة أو غير مباشرة ضد البضائع البريطانية على أية سكة حديد كانت أو ضد البضائع البريطانية والسفن البريطانية فى أى ميناء من الموانى المذكورة سابقاً لهذه المناطق، وأن تكون حيفا ميناء حراً فيما يتعلق بتجارة فرنسا وممتلكاتها ومحمياتها، وأن يكون فيها تمييز بتعيين ضرائب الميناء أو التسهيلات فيما يتعلق بالسفن الفرنسية والبضائع الفرنسية، وأن يكون للبضائع الفرنسية حرية المرور فى حيفا، وفى السكك البريطانية التى فى المنطقة الحمراء سواء كانت هذه البضائع صادرة عن المنطقة الزرقاء أو المنطقة حرف (A) أو المنطقة حرف (B) أو واردة إليها، وأن لا يكون تمييز سواء كان ذلك مباشرة أو غير مباشرة ضد البضائع الفرنسية على أية سكة حديد كانت، أو ضد البضائع والسفن الفرنسية فى أى ميناء من موانى المناطق المذكورة آنفاً.

(٦) أن لاتمتد سكة حديد بغداد جنوباً فى منطقة (A) إلى ما وراء الموصل، ولا تمتد شمالاً فى منطقة (B) إلى ما وراء سامراء، إلى أن يتم إنشاء سكة

حديد تصل ما بين بغداد وحلب في وادى الفرات، وذلك بموافقة الحكومتين.

(٧) أن يكون لبريطانيا العظمى وحدها الحق بأن تنشئ وتدير وتملك سكة حديد توصل حيفا بالمنطقة (B)، وأن يكون لها الحق الدائم في نقل الجيوش عليها في أى وقت كان، والمفهوم بين الحكومتين أن هذه السكة هي لتسهيل المواصلات بين بغداد وحيفا.

والمفهوم أيضاً أنه إذا حالت الصعوبات الهندسية والنفقات دون إنشاء هذا الخط في المنطقة الحمراء وحدها فإن الخطوط الآتية وهي: بانياس - نيس - صليخ - صليخ - نذا - صدى ومسمية تصل إلى المنطقة (B).

(٨) تبقى الرسوم الجمركية معمولاً بها عشرين سنة في جميع أنحاء المنطقتين الزرقاء والحمراء كذلك في المنطقة (A) والمنطقة (B) ولا تزداد الرسوم إلا بعد اتفاق الحكومتين.

ولا تضرب رسوم داخلية تكون عائقاً بين المناطق المذكورة آنفاً، أما الرسوم على البضائع فتؤخذ في الميناء التي تصل إليها البضائع، وتسلم إلى حكومة المنطقة الواردة إليها.

(٩) لا يجوز للحكومة الفرنسية في أى زمن من الأزمان أن تخبر دولة ثانية في أى التنازل لها عن حقوقها، ولا يحق لها التنازل عن هذه الحقوق لغير الحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة إلا إذا وافقت الحكومة البريطانية على ذلك.

(١٠) تتعهد كل من حكومة فرنسا وحكومة بريطانيا العظمى أن لا تمتلك أرضاً في جزيرة العرب، وأن لا توافق على امتلاك دولة ثالثة لأرض هناك سواء كان ذلك على السواحل الشرقية منها أو جزء البحر الأحمر، على أن هذا لا يمنع من تعديل حدود عدن بسبب اعتداء الترك.

(١١) أن المخابرات مع العرب لوضع حدود للحكومة العربية أو الحكومات العربية المتحدة يستمر كما كان بالنيابة عن الحكومتين الفرنسية والبريطانية.

(١٢) قد وقع الاتفاق على أن الوسائل اللازمة للسيطرة على توريد السلاح إلى الأراضي العربية تستشار فيها الحكومتان.

الاتفاق يخيب آمال العرب:

ظهر في اتفاق «سايكس - بيكو» نواقص صارخة، سواء من الناحية الأخلاقية أو من الناحية العملية، وخلق مناطق متجانسة وقيوداً لا يمكن تطبيقها، بالإضافة إلى تجاهله للوقائع الجغرافية والسياسية والنفسية، ومن ثم تعذر تطبيقه بشكل كامل.

وقد جاء في مضمونه مناقضا تماماً لنتائج مراسلات «الحسين - مكماهون»، ونكث عهود بريطانيا للعرب، إذ مزق شمل الوحدة العربية، وفرض الوصاية الانجليزية والفرنسية على الدولة العربية المزمع إقامتها في الشام والعراق، كما وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية.

روسيا تكشف عن الاتفاق بعد قيام الثورة البلشفية في أواخر سنة ١٩١٧ :

وقد ظل هذا الاتفاق في طي الكتمان حتى كشفت عنه الحكومة الروسية في نوفمبر سنة ١٩١٧، بعد قيام الثورة البلشفية.

وكان ضمن الوثائق السرية المحفوظة في وزارة الخارجية القيصرية والتي ذاعتها الحكومة الروسية الجديدة.

كما تعرض نص الاتفاق على الشريف حسين وتعرض عليه العودة إلى الولاء لدولة العثمانية مع استعدادها لتحقيق آمالي العرب:

وقد أبلغت الحكومة التركية الشريف حسين بنص الاتفاق، وعرضت عليه أن يود إلى الولاء للدولة العثمانية، بعد افتضاح غدر إنجلترا وفرنسا. كما وعدت

الحكومة التركية بمنح العرب أكثر قسط من الحكم الذاتى فى الأجزاء العربية من الدولة العثمانية.

انزعاج الشريف حسين للاتفاق ثم رضوخه لتفسيرات بريطانيا واستمراره فى الولاء لها ولحلفائها:

وقد انزعج الشريف حسين لما بلغه نبأ هذا الاتفاق، وطلب تفسيراً له من المندوب السامى الانجليزى.

ولقد عمدت بريطانيا إلى التضليل، إذ ادعت أن هذه الوثيقة ليست اتفاقاً نهائياً، وأنها لاتزال متمسكة بوغودها للعرب، وأن هذا الإجراء مجرد دسيعة من جانب تركيا.

وعلى أثر ذلك اقتنع الشريف حسين بتفسيرات بريطانيا، وأيقن فى شرفها، واستمر فى تأييده لبريطانيا وحلفائها ضد الدولة العثمانية.

بريطانيا كانت تجامل فرنسا ولم تكن قانعة تماماً بهذا الاتفاق:

وفى الحقيقة فإن بريطانيا لم تكن راضية تماماً عن هذا الاتفاق، واضطرت لإرضاء حليفها فرنسا، ثم انكشفت أطماعها الاستعمارية فى البلاد العربية مع قرب نهاية الحرب العالمية الأولى، وظهور بوادر النصر لصالحها ولحلفائها. ومن ثم أخذت بريطانيا تتنكر لفرنسا، وتمكنت من ادخال تعديلات لصالحها فى هذا الاتفاق.

المذكرات المتبادلة بين الأمير فيصل بن الحسين والحكومتين الانجليزية والفرنسية مع بدء تنفيذ معاهدة سايكس - بيكو

مذكرة مستر لويد جورج إلى الأمير فيصل والحكومة الفرنسية بشأن الحاميات لانجليزية وفرنسية في بلاد المشرق العربي في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو:

في ١٣ سبتمبر سنة ١٩١٩ أرسل مستر لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية مذكرة إلى الأمير فيصل بن الحسين وإلى الحكومة الفرنسية، تنفيذاً لاتفاقية سايكس - بيكو، نصت على ما يلي:

(١) انسحاب الجيوش الانجليزية^(٢) من سوريا وكنيكية في أول نوفمبر سنة ١٩١٩.

(٢) يحل محل الحاميات البريطانية جنود فرنسية في غرب الخط المعتبر في معاهدة سايكس - بيكو وفي كنيكية.

(٣) المقاطعات التي تبقى فيها الجنود الانجليزية هي العراق وفلسطين، وهذا الاحتلال مطابق للاتفاق المعقود في ديسمبر سنة ١٩١٨ بين المسيو كلمنصو والمستر لويد جورج.

رد الأمير فيصل على مذكرة مستر لويد جورج في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ :
وتاريخ ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ رد الأمير فيصل على مذكرة مستر لويد جورج، بمذكرة أخرى اشتملت على النقاط التالية:

(١) إحجاف هذا القرار بحقوق^(٣) العرب وما كان يتوقعه العرب من الحلفاء.
(٢) إنه مادام هذا التغيير مؤقتاً فما هي الضرورة الملجئة لهذا التغيير، ولماذا لا يبقى الاحتلال البريطاني كما هو إلى أن يتم الصلح مع تركيا.

(٢) حافظ وهبة: المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٣) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٦٩.

(٣) الاحتجاج بشدة على تعيين الحدود لأنه مقدمة لتجزئة البلاد.

(٤) إذا كان لابد من انسحاب الجيش البريطاني من سورية فيجب أن تنسحب أيضاً سائر الجيوش الأوروبية. وتترك المسألة للجيش العربي.

(٥) رفض العرب لتجزئة بلادهم وإنكارهم لكل اتفاق لم يكن لهم علم به.

كما أرسل الأمير فيصل كتاباً إضافياً إلى رئيس الحكومة البريطانية، شرح فيه رفضه التباحث مع القائد العام للجيوش المتحالفة في سوريا في مسألة احتلال بلاد الشام، وطلب إعادة السواحل إلى الجيش العربي كما كانت عليها الحال في أوائل الاحتلال، وأن الجيش العربي سيتولى مسئولية الأمن وحماية البلاد، أو إبقاء الحالة على ما هي عليه لحين إبرام الصلح مع تركيا.

مذكرة الأمير فيصل إلى رئيس الحكومة البريطانية بشأن الأوضاع في سوريا وفلسطين وقرارات مؤتمر باريس في أكتوبر سنة ١٩١٩:

وأثناء زيارة الأمير فيصل إلى لندن أرسل مذكرة إلى رئيس الحكومة البريطانية بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٩١٩، تناول فيها الأوضاع في سوريا وفلسطين، وأشار إلى قرارات مؤتمر باريس، وركز على النقاط التالية:

(١) إنكار اتفاق باريس والإصرار^(٤) على مضمون المذكرة المؤرخة في ٢٣ سبتمبر.

(٢) التأكيد بأن انسحاب الجيوش البريطانية سيحدث أسوأ الأثر في سوريا ويؤدي إلى كارثة عظيمة.

وفي ختام مذكرته طالب الأمير فيصل بما يلي:

(١) إلغاء القرار الباريسي أو على الأقل إرجاء العمل به.

(٢) عرض المسألة كلها على مؤتمر السلام لتسويتها النهائية بدون تأجيل،

(٤) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٠.

والنظر فيها من المؤتمر بأجمعه، أو من لجنة فرعية مؤلفة من أعضاء بريطانيين وفرنسيين وعرب تحت رئاسة أحد الأمريكان للبحث في هذه المسألة الخطرة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر السلام.

رد وزارة الخارجية البريطانية على الأمير فيصل في ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩:

وبتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩١٩ تلقى الأمير فيصل رداً مطولاً على مذكرته إلى رئيس الحكومة البريطانية، تضمن النقاط التالية:

- (١) وصول الملاحظات الابتدائية^(٥) على مذكرة رئيس الوزراء.
- (٢) أن المذكرة المشار إليها لا تعبر عن اتفاق سابق بين الحكومتين، بل تشمل مقترحات قدمتها الحكومة البريطانية من تلقاء نفسها عن الاحتلال العسكري في الولايات التي كانت تابعة لتركيا إلى أن يقرر مؤتمر السلام مستقبلها نهائياً.
- (٣) أن المقترحات التي تتمسك بها الحكومة البريطانية لم تضعها إلا بعد أن قررت أنه يستحيل عليها أن تستمر على احتلال سوريا بالجيش البريطانية.
- (٤) أن الحكومة البريطانية لا ترى أن هذا القرار مغاير للعهد التي عقدتها حكومة جلالة الملك مع الملك حسين.
- (٥) رفض الطلبات التي اقترحتها الأمير فيصل لأن الشعب السوري عاجز عن القيام بشئون نفسه في الوقت الحاضر، ولأن تجربة هذا الحل الذي أشار به سمو الأمير يكون مضراً لترقي الشعب السوري.
- (٦) أن تعهدات الحكومة البريطانية للحكومة الفرنسية قد بينتها الحكومة البريطانية للملك حسين قبل دخوله الحرب.
- (٧) أن الحكومة البريطانية لم تستطع إلا بعد صعوبة أن توطد لسموكم تأسيس

(٥) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ص ١٧٠ و ١٧١.

مملكة عربية مستقلة فى ذلك القسم من سوريا المشتعل على دمشق وحماة وحمص وحلب.

(٨) تنصح الحكومة البريطانية للأمير فيصل بقبول التدبير المؤقت الذى أشارت إليه المذكرة والبحث حالا فى هذه التدابير مع الحكومة الفرنسية.

كما أخبر وزير الخارجية البريطانية «اللورد كرزون» الأمير فيصل ومرافقيه أثناء الاجتماع بهم بمقر وزارة الخارجية، بأن الفرنسيين يرون أن محل البحث فى هذا الموضوع هو باريس وليس لندن، وعرض عليه السفر فوراً إلى باريس والاتصال بالمسؤولين الفرنسيين، فإن ذلك يكون أنجح لغرضه. وأوضح له أن الحكومة البريطانية لا ترى ضرورة لاشتراك عضو أمريكي فى بحث هذا الموضوع، إلا إذا رغبت أمريكا نفسها فى المشاركة.

وبموجب هذه النصيحة توجه الأمير فيصل إلى باريس مرة أخرى.

مذكرة الأمير فيصل إلى رئيس مؤتمر الصلح بباريس فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩:

وبمجرد وصول الأمير فيصل إلى باريس، أرسل مذكرة بتاريخ ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٩ إلى رئيس المؤتمر «مسيو كليمنصو»، تضمنت النقاط التالية:

(١) رأى الحكومة الفرنسية فى مذكرة^(٦) المستر لويد جورج المؤرخة فى ١٣ سبتمبر ونقضى برد جميع الاقتراحات ماعدا انسحاب الجيوش البريطانية من كليكيا وسوريا.

(٢) اعتراض الأمير فيصل على هذا الانسحاب، وتحذير فرنسا من السير فى الموضوع، حيث أنه سيقضى على السلم فى البلاد العربية التى سيعتقد أهلها أن الحلفاء لا يزالون يريدون تقسيم بلادهم.

(٦) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧١ و ١٧٢.

رد المسير كليمنصو على الأمير فيصل بشأن الأوضاع في سوريا بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ :

وفي ٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ رد مسيو «كليمنصو» على مذكرة الأمير فيصل،
موضحاً ما يلي:

(١) وصول كتابه والاضطراب^(٧) الذي أحدثه في نفس الأمير قرار المؤتمر الصادر
في ١٥ سبتمبر بشأن انسحاب الجيوش البريطانية من سوريا وكيكسية
واستبدالها بجيوش فرنسية.

(٢) اقتراح سمو الأمير بتأليف لجنة يعهد إليها درس طرق انسحاب الجيوش
البريطانية، وإيجاد إدارة مؤقتة تصون وحدة البلاد وتحفظ النظام بين المناطق
المختلفة المحتلة.

(٣) التأكيد لسمو الأمير فيصل بأن الحكومة الفرنسية لم تزل ترغب بكل
إخلاص في توطيد دعائم الحكم المؤدى إلى الحرية والرقى والنظام في سوريا
والعراق وسائر بلاد الشرق المحررة بفضل انتصارات الحلفاء، عملاً بمبادئ
سياستها الحرة التي هي نفس المبادئ لمؤتمر السلام، وأن الثقة المعنوية
المؤسسة بين العرب وحلفائهم في أيام الحرب ستساعد على توطيد علاقاتهم.

(٤) رفض اقتراح تعيين اللجنة لأنه فضلاً عن أنه مشوش للحالة الحاضرة فإنه
مخالف لقرار المجلس الأعلى، ففي ١٥ سبتمبر أعلن المستر لويد جورج
للمؤتمر بأن الجنود الانجليزية ستسحب من كيكسية وسوريا وقد طلب
استبدالها بجيوش فرنسية، وقد وافقه المجلس الأعلى.

(٥) أن المسير كليمنصو مقتنع بأن رؤساء الجيوش الفرنسية قادرون على تطمين
الأهالي وحفظ النظام في جميع المناطق التي ستحتلها الجيوش الفرنسية بدلا

(٧) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٢ و ١٧٣.

من الجيوش الانجليزية، وعلى الأمير بما لديه من السلطة أن يفعل ذلك في الشام وحلب.

(٦) أن الحكومة الفرنسية مستعدة لتلبية أول طلب يصدر من سمو الأمير بمساعدته على صون النظام، فيما إذا اختل بأغراض المحرضين الذين لا يقدرون على غير إلحاق الضرر بمنافع العرب.

(٧) استعداد الحكومة الفرنسية للنظر مع سمو الأمير في جميع الشؤون الخاصة بالمصالح المشتركة.

رد الأمير فيصل في ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ على مذكرة مسيو كليمنصو بشأن الوضع في سوريا وبلاد الشرق العربي:

وبتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل الأمير فيصل رده على مذكرة مسيو «كليمنصو» التي كان لها أثر عميق في نفسه، تضمن النقاط التالية:

(١) شكر الحكومة الفرنسية على مودتها^(٨) التي مازالت تظهرها نحو الأمة العربية، ورغبتها الخالصة في تأييد حكم يضمن الحرية والنظام والرقى في سوريا والعراق وسائر البلاد العربية المحررة.

(٢) حرصاً على توطيد عرى الثقة بين العرب والحلفاء قد أَلح سمو الأمير في كتابه المؤرخ ٢٥ من الشهر الماضي بوجوب تأليف لجنة تبحث في انسحاب الجيوش وتأسيس إدارة مؤقتة في سوريا تكفل وحدتها وفقاً لرغبات الشعب.

(٣) أن مذكرة مسيو لويد جورج التي كانت مشار البحث والتي لم توافق الحكومة الفرنسية على مجمل ما احتوته تشف عن تنفيذ «معاهدة سايكس - بيكو» السرية، فليس القصد من هذا التبديل الجديد سحب الجند فقط بل تحديد مناطق سياسية واقتصادية، وتقرير مصير بلادنا وفقاً لمصالح لا تتفق مع

(٨) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٣ و ١٧٤.

مصالحها، ولهذا فقد ألقت نظر الحكومة البريطانية إلى هذا الأمر، وبعد المناقشات العديدة والاجتماعات المتوالية قبلت مبدئياً تأليف لجنة للنظر في هذا الشأن.

(٤) أن الخوف على مستقبل البلاد قد أوجد اضطراباً في الأمة العربية، وهذا الاضطراب لا يسكن إلا إذا أزيل الأثر السيء الذي ولدته التدابير الأخيرة.

وأن الشعب السوري لا يمكن أن يتلاعب به المحرضون بقصد إخلال الراحة والأمن فقط، وأن هذا الشعب لا يحجم عن أن يهب مرة أخرى للدفاع عن حريته وكيانه.

(٥) ذكر في المذكرة الفرنسية أن الحكومة الفرنسية على يقين من إخماد كل حركة قد تثور في الجهات التي احتلتها، والحقيقة أن الحركة التي ستثور في كل البلاد لا تنشأ عن أعمال المحرضين، بل حركة وطنية عامة، ولا يستطيع سمو الأمير أن يستعين بجنود أجنبية لإخماد حركة وطنية نمت واختمرت تحت بيانات الحلفاء الرسمية وتأثيرها.

(٦) اندهاش سمو الأمير من قرار مؤتمر الصلح بدون دعوته لسماع ما لديه من الملاحظات.

(٧) إلحاح في العدول عن مسألة إحلال الجنود الفرنسية محل الجنود البريطانية، ورغبته الصادقة في الوصول إلى اتفاق نهائي يضمن للأمة العربية التقدم والرقى مع الحرية والاستقلال.

مذكرة الأمير فيصل إلى الحكومة البريطانية في ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ يشرح فيها مفاوضاته في باريس:

وفي ٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ كتب الأمير فيصل مذكرة إلى مستر «لويد جورج» يشرح فيها نتائج مفاوضاته مع المسؤولين الفرنسيين، ورفضهم تشكيل اللجنة التي قبلها الانجليز.

وأضاف أن الفرنسيين لم يقصدوا بدعوته إلى باريس إلا الاجتماع مع الجنرال «غورو» الذى صرح للأمير بأنه سيضطر إلى تنفيذ كل الأوامر التى تصدر إليه، وأن كراهيته لسفك الدماء لا تجعله يحجم عن فعله إذا دعت الأوامر كذلك.

وفى آخر كتابه التمس الأمير فيصل مساعدة الحكومة البريطانية.

مذكرة الأميرة فيصل إلى رئيس الحكومة البريطانية فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ احتجاجاً على احتلال القوات الفرنسية للأراضى السورية:

وفى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل الأمير فيصل مذكرة إلى رئيس الحكومة البريطانية يحتج فيها باسم والده الملك حسين، على اعتزام القوات الفرنسية احتلال بعض الأراضى السورية، وطلب مساعدة بريطانيا، وذكره بتعهدات بريطانيا مع الملك حسين من قبل.

الاتفاق المؤقت بين الأمير فيصل والحكومة الفرنسية بشأن الأوضاع فى سوريا:

ونتيجة لتوسط بريطانيا، فقد تم عقد إتفاق مؤقت بين الأمير فيصل ووزارة الخارجية الفرنسية، وفى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ أرسل كل من الأمير فيصل إلى شقيقه الأمير زيد نائبه فى سوريا، ووزير الخارجية الفرنسية إلى الجنرال «غورو» لبدأ الطرفين بتنفيذ هذا الاتفاق، ويقضى بما يلى:

(١) تأليف لجنة من فرنسي^(٩) وإنجليزى وعربى لأجل تسوية المشاكل التى قد تحدث بين المناطق.

(٢) انسحاب الجنود العربية من البقاع مع بقاء الدرك العربى فيها لحفظ النظام والأمن تحت أوامر القائمقام.

(٣) لا تحتل الجنود الفرنسية البقاع ولا محلا آخر من المناطق الحاضرة.

(٤) تشكيل لجنة من ثلاثة ضباط فرنسيين وثلاثة عرب لملاحظة حسن تنفيذ وظائف الشرطة والدرك فى تلك الجهة ورفع تقريرها إلى القائمقام.

(٩) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٥.

وفى نفس الوقت أرسل مسيو «برتلو» السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية كتاباً إلى الأمير فيصل يعبر فيه عن سرور مجلس الوزراء الفرنسى بهذا الاتفاق، ولكنه صارحه بأن ما تم الاتفاق عليه هو تنازل مؤقت من الحكومة الفرنسية عن حقها الذى صادق عليه مؤتمر باريس، وأنه إذا لم يحدث اتفاق مرضى وحاسم خلال ثلاثة أشهر، فسوف يستأنف الفريقان حرية العمل.

وأثناء ذلك انتشرت فى سوريا شائعات كثيرة، منها أن الأمير فيصل قد عقد إتفاقاً أولياً مع الفرنسيين فى باريس فى ٦ ديسمبر ١٩١٩، يتضمن الاعتراف بانتداب فرنسى على سوريا، وأنه طلب عدداً من المستشارين الفرنسيين لتنظيم الإدارات الملكية والعدلية والأشغال العمومية، ومدرسين لفرق الدرك والشرطة.

كما أن هذا الإتفاق قد أعطى للأمير فيصل حق تعيين مندوب مفوض فى وزارة الخارجية لرعاية الشؤون السورية، وأن يتولى الممثلون السياسيون والقناصل الفرنسيون فى الخارج رعاية المصالح الخارجية للدولة السورية.

وقد تناولت الصحف هذه الاتفاقية وغيرها من الشائعات، ونشرها بعض الكتاب العرب، بدون التأكد من المصادر الوثيقة التى نقلوا عنها هذه المعلومات.

هذا وقد سبق أن أرسل الأمير فيصل كتاباً بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ إلى مسيو «برتلو» السكرتير العام لوزارة الخارجية الفرنسية، تضمن العبارة التالية:

«وانى لم أزل منذ وصولى إلى باريس أصر كما هو معلوم لديكم على هذه النقطة، وهى أن قصدى كان الوصول إلى عقد ائتلاف مع الحكومة الفرنسية التى مع قبولى ما يضمن للشعب السورى سيادته الوطنية ستمنح للبلاد بطلب منى معونتها المالية، ومستشارين بقصد التعاون الودى مع الحكومة العربية الوطنية المؤسسة من قبل الأهلىن^(١٠).

(١٠) حافظ وهبة: نفس المرجع، ص ١٧٦.

نقض فرنسا للاتفاق واحتجاجات الأمير فيصل على ذلك بدون جدوى:

ولم يمض وقت طويل على البدء فى تنفيذ هذا الاتفاق، حتى أقدمت فرنسا على نقضه، عندما قامت السلطة العسكرية الفرنسية بقمع الثورة الوطنية التى قادتها الأحزاب العربية والشباب العربى.

وفى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ حدث اعتداء على ضابط الاتصال الفرنسى فقتل وجرح مرافقه، وعلى أثر ذلك أرسلت القيادة الفرنسية قوة من الجند قامت باحتلال بعلبك.

وقد احتج الأمير فيصل على هذا الاحتلال الذى يخالف روح الاتفاقية، بكتاب مؤرخ فى ١٩ ديسمبر، وكرر الاحتجاج بكتاب مؤرخ فى ٢٢ ديسمبر، غير أن هذا الاحتجاجات لم يكن لها تأثير يذكر.

نداء الملك حسين إلى الشعب البريطانى فى نوفمبر سنة ١٩٢٣ عن تنكر الحلفاء لوعودهم للعرب بعد أن شاركوا إلى جانب بريطانيا وحلفائها فى الحرب العالمية الأولى:

فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ومن مكة المكرمة، وجه الملك حسين نداء إلى الشعب البريطانى، ترجم إلى الانجليزية وسلم إلى المسئولين فى الحكومة البريطانية، ونشر فى الصحف فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣.

وفى هذا البيان ذكر الملك حسين الوعود والمواثيق التى قدمت للعرب، مقابل اشتراكهم فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب بريطانيا وحلفائها.

«وكل هذه المواثيق والتصريحات تجمع على أن العرب سيفوزون بوحدتهم واستقلالهم مكافأة لهم على ولائهم، وأن مصائبهم ومحضهم ستزول، وقد وضعوا ثقتهم وآمالهم بعد الله فى شرف الأمة البريطانية، وما يشهد بذلك أوثقته أيضاً أنهم أبوا صلحاً منفرداً يعقد مع العدو الذى عرض عليهم أن ينيلهم استقلالهم

وقطع لهم الموائيق الرسمية والضمانات المؤكدة، وذلك لأن العدو أخذ يشعر بتأثير الصدمة الشديدة الأدبي والمادى من جراء قتال العرب فى جانب بريطانيا العظمى وحلفائها.

«وكان من نتائج هذا الولاء والوفاء تلغراف رسمى ورد من وزير الخارجية البريطانية يؤكد به وحدة العرب واستقلالهم وتصميم الحلفاء على تحقيقها وأنه يستحيل أن يقعدوا صلحاً إلا إذا نص فى شروطه الأساسية على حرية شعوبنا واستقلال بلدانهم، وقد أرسل هذا التلغراف بإسم حكومة جلالة الملك البريطانية وأبلغه المعتمد فى جدة يوم ٨ فبراير سنة ١٩١٨، فلهذه الأسباب ألفت نظر الأمة البريطانية إلى ما حل بحلفائها العرب الذين لا يزالون يعدون أنفسهم حلفاءهم فقد مزقت وحدتهم وقطعت أوصالها وتفككت بلدانهم وصارت محتلة، وأخذ العالم الإسلامى خاصة والسواد الأعظم من قومی، يرميانى بتهمة أنى بعت بلدانهم لبريطانيا العظمى وحلفائها وهى فرية تكفى لتلطيخ كرامة بيتى وتسويد تاريخه ووصمة لا يصبر عليها ..

ولا أعرف أن العرب ارتكبوا ما يستحقون أن يعاملوا لأجله هذه المعاملة إلا ثقتهم المطلقة ببريطانيا العظمى ووفائهم لها إن صح أن يعد هذا جناية حقيقية .. فالعرب المدفوعون بآخر شرارة فى جوانحهم من الوفاء لحليفتهم العظيمة، لا ينفون بهذه الأقوال أن يساهوا بفعلهم أو يحنوا بمساعدتهم أو ينكروا على بريطانيا العظمى حقها فى ضمان مصالح شعبها أو يعارضوا فى صدق وطنية الأمة البريطانية، ولكنهم يرون من الانصاف ألا تنحصر هذه الصفات فيها بل أن تكون فى سواها أيضاً. ولهذا أرغب فى أن أصف فى رسالتى هذه دهشتى وحالتهم الحاضرة للشعب البريطانى الكريم لكلا يقع عليهم لوم ما إذا توسلوا بوسائل أخرى إلى درء هذا الذل العظيم الذى يسود تاريخهم المجيد غير مكثرين للمواقب مهما كانت.

أما الحجاز فقد كان متمتعاً بامتيازاته واستقلاله فى الماضى، ويستحيل الصبر على موقف الأمة العربية فى عيون العالم الإسلامى والشرق عامة فى عيون أنفسهم وفى مرآة تاريخهم وأن ينظر إليهم كخونة ظالمين، إن هذا الموقف الشائن مما يستحيل قبوله والتسليم به...».

«ولست فيما أقول منذراً ولكنى مذكر ...

وعلى بريطانيا العظمى أن تبدأ بمعاملة العرب الذين حالفوها ووالوها إلى يومنا هذا، مع كل ما طرأ من الطوارئ من اليوم الذى كانت فيه الحرب حقيقة بادية للعيان إلى أن صارت خفية مستورة.

وأرجو أن تنصف الأمة البريطانية العرب حلفاءها الأوفياء، وخير لها أن يكون لها حليف متحد قوى مستقل من أن يكون هذا الحليف ممزقا مقطوع الأوصال ذليلاً كما هى حالة العرب الآن

ولا يعلم إلا الله إلى أين يسوقهم قنوطهم بعدما طفح الكيل...»^(١١).

وعد بلفور سنة ١٩١٧ ونتائجه

لاشك أن وعد بلفور يمثل أكبر طعنة غادرة فى التاريخ العربى الحديث.

نبذة تاريخية من المراجع الصهيونية عن الوجود اليهودى فى فلسطين منذ الحروب الصليبية حتى القرن السادس عشر:

تذكر المراجع الصهيونية المعتمدة أن نزول الصليبيين فى فلسطين قد أنهى وجود اليهود فيها، ففي عام ١١٧٠ م لم يكن هناك «إلا يهودى واحد فى اللد، وآخر فى حيفا، وإثنان فى بيت لحم، وأربعة فى القدس يعملون صباغين بموافقة ملك الصليبيين».

ثم بدأت طائفة من اليهود تتكون من جديد، بناء على طلب صلاح الدين الأيوبي، الذى دعا اليهود إلى العودة إلى فلسطين.

(١١) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ص ١٧٨ و ١٧٩.

وكان بين اليهود القادمين يهود من فرنسا وبريطانيا وأسبانيا وألمانيا، وكانوا يعملون في حرف مختلفة وفي السمسرة.

وتذكر هذه المصادر أن اليهود القادمين لم يكونوا «يلاقون مضايقات من العرب».

أما الحافظ الرئيس لهجرتهم في ذلك الوقت كان اضطهاد اليهود في المنفى، ولكن البابا في روما أمر المدن الإيطالية في سنة ١٤٨٢ بعدم السماح لليهود أوروبا بالهجرة.

وقد تحمس اليهود لاحتلال العثمانيين فلسطين، وتعاونوا مع الجيش العثماني، وكان من نتيجة ذلك أن انفجرت المظاهرات ضد اليهود في فلسطين ومصر، وألحق الضرر بيهود صفد.

وفي سنة ١٥٦١ وافق السلطان سليمان على تحويل مدينة طبرية إلى مدينة يهودية، فواجه معارضة من المسيحيين، وتدخل البابا لدى الصدر الأعظم لعرقلة هذا المشروع الذي توقف بموت السلطان سليمان سنة ١٥٧٤.

وعلى أثر هجوم القبائل العربية على صفد في سنة ١٥٦٧، وفي سنة ١٥٨٧، ثم تعرضها للقحط والطاعون في سنة ١٥٩٩ و سنة ١٦٠٢، وتعرضها لهجمات الدروز في سنة ١٦٠٤ و سنة ١٦٢٨ و سنة ١٦٣٦ واحتلالهم لها، «فقد أخذ اليهود يهربون إلى طبرية وبيروت ودمشق ومصر».

وتقول هذا المصادر «وقد عفا الجوع والمرض والنهب على الجليل، وأنهك القرى اليهودية في القرن السادس عشر»^(١).

قيام أول حركة اشكنازية في فلسطين سنة ١٧٠٠:

وقاد هذه الحركة في فلسطين عام ١٧٠٠ «يهود احاسيد»، الذي اقترض

(1) David, Be Gurion: The Jews in Their Land. pp. 215 , 217, 222, 228, 237, 238.

أموالا من عرب القدس على أمل سدادها من المساعدات التي ستصله قريبا.

ولكن المساعدات المنتظرة لم تصل، وطال انتظار الدائنين، وعجز اليهود والاشكناز عن سداد ديونهم، فهاجم عليهم العرب الدائنون وحرقوا كنائسهم وهدموا مؤسساتهم، وعلى أثر ذلك عاد عدد من اليهود الاشكناز إلى أوروبا، واعتنق الباقون الإسلام أو المسيحية. وبعد ذلك لم يجرؤ اليهود على الظهور في فلسطين حتى عام ١٨١٦، عندما أصدر السلطان العثماني «إرادة سامية» بإعفائهم من ديونهم.

وضع اليهود بفلسطين خلال العهد العثماني وموجات الهجرة اليهودية الأولى:

لم يكن لليهود وضع مميز أو تفوق خلال العهد العثماني، وكانوا ينقسمون إلى قسمين؛ اليهود الوطنيون ويحملون الجنسية العثمانية، واليهود الأجانب الذين هاجروا إلى فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، ووفد أكثر من روسيا ورومانيا.

وهؤلاء اليهود المهاجرون قد عملوا على امتلاك الأراضي وإنشاء المستعمرات، حتى لفتوا إليهم الأنظار، مما دفع الحكومة العثمانية إلى وضع نظام للهجرة إلى فلسطين، منعت بموجبه اليهود الأجانب من الإقامة في البلاد أكثر من ثلاثة أشهر، وقد احتجت على هذه القيود إيطاليا وأمريكا، ولم تهتم بذلك الحكومة العثمانية. وحتى قيام الحرب العالمية كان اليهود ينزلون من فلسطين في منطقة القدس، ومنطقة يافا وحيفا وصفد وطبرية.

وكانت مشاريع الاستيطان الأولى في منتصف القرن التاسع عشر، ذات طبيعة خيرية، وقام بهذه المشاريع «مونتيفوري».

وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت مشاريع الاستيطان الثانية، والتي بدأها «ادموند روتشيلد» سنة ١٨٧٠، ثم تدفقت موجة الهجرة الأولى (١٨٨٢ - ١٩٠٣)، وموجة الهجرة الثانية (١٩٠٤ - ١٩١٣).

ويقدر «الأب سيلا ميرل» قنصل الولايات المتحدة الأمريكية في القدس، عدد اليهود في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، كالتالى:

عدد	
٢٥٣٢٢ ^(٢)	في القدس
٦١٢٦	في صفد
٢٩٠٠	في طبرية
٢٧٠٠	في يافا
١٦٤٠	في حيفا
١٢٠٠	في الخليل
٢٠٠	في عكا
١٦٦	في الرملة
٩٩	في نابلس
٤٠٣٥٣	المجموع

ويقدر «سيلا ميرل» عدد المستعمرات اليهودية بإحدى عشر مستعمرة، وتضم هذه المستعمرات ألفى شخص.

ويضيف «سيلا ميرل» أن «اليهود لا يصلحون للحياة الزراعية ...».

ويذكر في تقاريره عن هذه المرحلة «أن اليهود شعب متعصب يرفض الامتزاج بغيره ... وليس في اليهود أى استعداد طبيعى للامتزاج بالغير».

وحتى انعقاد المؤتمر الصهيونى الأول سنة ١٨٩٧ كان في فلسطين ١٩ مستعمرة، بلغ عدد سكانها ٤٣٥٠ شخصا.

وفي نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد اليهود في فلسطين ٥٠ ألفا، تركز نصفهم تقريبا في القدس.

(٢) مانويل، فرانك؛ وترجمة يوسف حنا، بين أمريكا وفلسطين، ص ٣٠ و ٣١.

تبه الحكومة العثمانية إلى أخطار الهجرة اليهودية وموقفها من مشروعات توطين اليهود في فلسطين:

وكانت حركة الانتعاش اليهودي قد نمت واتسع نطاقها في أوائل القرن العشرين، بتأييد أغنياء اليهود ومفكريهم، ومنهم الدكتور «تيودور هرتزل» أحد زعمائهم، الذي سافر إلى الآستانة في سنة ١٩٠٢، حيث قابل السلطان عبد الحميد وعرض عليه قرضاً بمليونى جنيه يقدمه أغنياء اليهود للحكومة العثمانية، مقابل السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، والاستيطان فيها دون قيد أو شرط. وقد رفض السلطان عبد الحميد هذا العرض، فعاد مندوب اليهود خائباً. وهذه الحركة قد نبهت الحكومة العثمانية إلى الأخطار التي يمكن أن تترتب على الهجرة اليهودية، فتشددت في مقاومتها ووضعت لها القيود والشروط. كما قاومت الحكومة الاتحادية مشروعات الاستيطان وتملك اليهود للأراضي العربية، ومن ذلك مشروع بيع نحو ثلاثة ملايين فدان من الأراضي في فلسطين وسوريا لليهود، فقام شكرى بك العسلى بمهاجمة المشروع في المجلس النيابى التركى، موضحاً الأضرار والأخطار التي يمكن أن تصيب البلاد بسببه، فحبطت المساعي المبذولة لإقراره، وطوى هذا المشروع.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى أراد الاتحاديون توجيه ضربة قاضية للحركة اليهودية في فلسطين، بعد أن تبين لهم ميل اليهود إلى الحلفاء، وتجنسهم لحسابهم، فأعدموا عدداً منهم بتهمة الجاسوسية، ونفوا عدداً من عائلاتهم إلى الأناضول.

كما صدر قرار بطرد ٥٠ ألفاً من اليهود الذين يحملون الجنسية الروسية، لرفضهم التجنس بالجنسية العثمانية، إلا أن الضغط الخارجى، وخاصة الضغط الذى مارسته الولايات المتحدة، وعلى يد سفيرها لدى السلطنة العثمانية، ويدعى «هنرى مورجانتو» وهو يهودى، إلى جانب ضغط اليهود فى الداخل عن طريق

اتباعهم فى حزب الاتحاد والترقى، أدس إلى إلغاء قرار إبعاد اليهود الروس فى مارس سنة ١٩١٥. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كلفت قبطان الباخرة «تنس» «بالبحث عن حكاية إبعاد اليهود عن فلسطين، وحكاية الحرب المقدسة وإفناء اليهود»^(٣). وكان جمال باشا عازماً على مقاومة الصهيونية فى فلسطين والقضاء عليها، ولم تمنع توسلات زعمائهم تشدده مع الحركة الصهيونية.

وفى يناير سنة ١٩١٥، وبناء على توجيهات الحكومة العثمانية، أمر جمال باشا بمصادرة جميع الطوابع والأعلام والأوراق المالية التى تخص الحركة الصهيونية، ومنع تداول شيكات بنك الانجلو - فلسطين، وألقى المؤسسات الصهيونية التى تسربت إلى البلاد من الخارج.

كما منع جمال باشا رفع الأعلام الصهيونية، واستخدام اللافتات العبرية. وجاء فى البيان الذى أصدره جمال باشا أنه «من الواضح الجلى أن أوامرنا بمطاردة كل نشاط صهيونى لاشأن له باليهود من مواطنين ... أما أوامرنا تلك فلا تتناول سوى الصهيونيين ومؤسساتهم ونشاطهم. إننا نحن المواطنين العثمانيين كلنا أصدقاء لليهود الحلفاء الأوفياء لنا، أما أولئك الصهيونيون، تلك العناصر الثورية الفاسدة التى تعمل على إنشاء دولة فى مملكتنا، فهم أعداء لنا، ونحن سنظل أعداء لهم إلى آخر الدهر»^(٤).

الصهيونية وأهدافها والوسائل والأساليب التى استخدمتها لتحقيق أهدافها:

تنسب الصهيونية Zionism إلى جبل صهيون، وهو أحد الجبال التى تقوم عليها مدينة القدس القديمة، وهو إسم كنعانى فى الأصل، وورد ذكره فى التوراة والإنجيل.

وكان الغرض من اختيار هذه التسمية إثارة الشعور الدينى والعنصرى فى اليهود فى أنحاء العالم، واكتساب تأييد العناصر المسيحية الغربية وتأييدها.

(٣) مانويل، فرانك؛ وترجمة يوسف حنا: المرجع السابق، ص ٤٨.

(٤) مانويل، فرانك، وترجمة يوسف حنا: نفس المرجع، ص ٦٠.

وتعتبر الصهيونية حركة عنصرية سياسية استعمارية، أضفت على اليهودية صفة قومية ودلالة جنسية، وزعمت أن الشعب اليهودي يكون عرقاً نقياً.

وتصور الصهيونية اليهود على أنهم أمة واحدة وشعب واحد وجنس واحد، وتدعى الصهيونية فكرة النقاء الجنس لليهود، وأن يهود العالم اليوم هم من نسل يهود التوراة، وأن عدم اختلاط اليهود بالشعوب الأخرى، مرده رغبتهم في الإبقاء على وحدتهم.

وتربط الصهيونية يهود العالم عرقياً بالجنس السامي، وتوجه تهمة «اللاسامية» أو «معاداة السامية» إلى كل من يحارب الصهيونية، ويتجرباً على كشف أباطيلها وألاعيبها.

وإذا كان معظم اليهود في البلاد العربية من أصل سامي، فلا ينطبق ذلك على اليهود الأوروبيين واليهود الأمريكيين ويهود الخزر في الاتحاد السوفيتي واليهود الأفريقيين، حيث يشترك اليهود في هذه الجهات مع المواطنين الآخرين الذين يعيشون بينهم، في لون البشرة ولون الشعر وشكل السمعة، وهم بذلك لا ينتمون بصلة القرابة إلى يهود البلاد العربية، ولا تجمعهم بهم عادات أو تقاليد أو لغة أو شكل بأية صورة، وإنما يرتبطون فقط بالديانة اليهودية.

وينبع الفكر الصهيوني من عقائد التوراة والتلمود، وهي عقائد دينية وعنصرية، أخذت شكلها التنظيمي وطابعها السياسي في القرن التاسع عشر. وترجع الأفكار التي تدعو إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين إلى زمن سابق بعيد، ولكنها أخذت صورة خفية وغير معلنة، وظلت الأجيال المتعاقبة تتناقلها في شكل حكايات مغلفة بالخرافات والأوهام، وتصطبغ بصبغة دينية.

وعن الصهيونية يقول «دافيد بن غوريون» «لم تكن الصهيونية مجرد نظرية شاملة أو مفهوماً فلسفياً أو دينياً، مستقلة عن الزمان والمكان أو الظروف، بل كانت في الواقع فلسفة يهودية، هي في جوهرها نضال ضد الإندماج»^(٥).

(٥) السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل، ص ١.

ويذكر «ليوناردشين» "Leonardstein" إن الأصول الفكرية للصهيونية قديمة قدم الشتات اليهودي، ولكنها بوصفها حركة منظمة، إنما تبدأ في عام ١٨٩٧.

وتقوم الفلسفة الصهيونية على الأفكار التالية:

(١) أن اليهود شعب الله المختار، ويزعمون أن أرواح بنى إسرائيل هي جزء من الله، بينما أرواح الآخرين أرواح شيطانية شبيهة بأرواح الحيوانات، وهذه الفكرة جعلت من اليهود فئة متعصبة، وعرفوا بهذه الصفة منذ أن نزلوا بأرض كنعان.

(٢) دعوى «الوعد الإلهي» لإبراهيم عليه السلام منذ أربعة آلاف سنة، بأرض الميعاد، إذ جاء في التوراة «إلى نسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر (النيل) إلى النهر الكبير (نهر الفرات)».

ومن هذا الوعد اتخذت الصهيونية سنداً أساسياً لها لتحقيق مخططاتها السياسية.

(٣) تدعى الصهيونية بأن لليهود حقاً تاريخياً «وعلاقة تاريخية» بفلسطين، عندما كانت لهم فيها دولة ازدهرت في عهد داود وابنه سليمان.

والمعروف أن مملكة داود وسليمان لم تدم إلا نحو ثلاثة وسبعين عاماً من عام ١٠٠٦ إلى عام ٩٣٣ ق.م.

كما أن مملكتي إسرائيل ويهوذا اللتين ورثتا مملكة سليمان، لم تشملاً كل فلسطين، واقتصرتا على السامرة وأورشليم والأراضي المجاورة، ثم اندمجت مملكة إسرائيل في الامبراطورية الآشورية عام ٧٢٢ ق.م، وسقطت مملكة يهوذا في أيدي البابليين عام ٥٨٦ ق.م.

وتعتبر فلسطين الهدف الأساسي لليهود، وهي نقطة الارتكاز التي تبدأ منها سيطرتهم على العالم.

وفى محاضرة «لناحوم جولدمان» رئيس المؤتمر اليهودى العالمى فى مونتريال بكندا عام ١٩٤٧ قال «لم يختار اليهود فلسطين لمعناها التوراتى والدينى بالنسبة إليهم بل لأن فلسطين هى ملتقى طرق أوروبا وآسيا وإفريقيا، ولأن فلسطين تشكل بالواقع نقطة الارتكاز الحقيقية لكل قوى العالم، ولأنها المركز الاستراتيجى للسيطرة على العالم»^(٦).

(٤) دعوى القومية اليهودية، إذ يردد دعاة الصهيونية أن اليهود يمثلون جنسا نقيا لم يدخله عنصر غريب، منذ نزحوا عن فلسطين إلى البلاد الأخرى. ويذكر «يوجين بيتارد» Eugene Pittard أن اليهود يتكونون من عناصر مختلفة وليس هناك شئ اسمه «جنس يهوى»، فاليهودية عقيدة دينية لها أتباع من كل الأجناس البشرية^(٧).

ويقول سامى الكسوانى أن اليهود لا تنطبق عليهم صفة القومية، لأنهم لا يشكلون أمة، إذ لا تجمع اليهود أرض واحدة ولا لغة واحدة ولا تاريخ واحد^(٨).

(٥) الادعاء بأن العالم بأسره ملك للإسرائيلى، ومن حقه أن يتسلط على الدنيا بوصفه مساو للعزة الإلهية^(٩).

وقد جاء فى بروتوكول صهيونت بشأن سيطرة اليهود على العالم ما نصه:

«اعتدنا نحن حكماء صهيون أن نجتمع مرة كل مائة عام بهيئة مجمع دينى لنبحث ما وصلنا إليه من تقدم نحو السيطرة التى وعدنا بها يهوه (إله إسرائيل) كان الذهب وسيظل دائماً القوة التى لا تقاوم، فبالذهب نشترى الضمائر الصلبة ونحدد الأسعار والأوراق المالية وأسعار المنتجات ونعقد القروض للدول فنسيطر

(٦) رفيق شاكر التنشة: الإسلام وفلسطين، ص ٥٨.

(٧) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٣٤.

(٨) سالم الكسوانى: المركز القانونى لمدينة القدس، ص ٧١.

(٩) عبد المنعم شمس: أسرار الصهيونية، ص ٢٠.

عليها ... فلنحاول استبدال العملة الورقية بالذهب لنملاً صناديقنا بالذهب فنرفع قيمة الورق ونصبح أسياد الجميع»^(١٠).

وهذه الأفكار وإن كان مبعثها في الأصل مبنياً على معتقدات دينية، إلا أنها أخذت بمرور الزمن تتسم بطابع اقتصادي، يهدف إلى السيطرة على مقدره البلاد التي يعيش فيها اليهود وفق منهج مرحلي يتمشى مع الظروف السياسية والاجتماعية في البلاد التي يعيشون فيها.

تيودور هرتزل ودوره في دعم الصهيونية الحديثة:

يعتبر «تيودور هرتزل» Theodor Hertzol (١٨٦٠ - ١٩٠٤) مؤسس الصهيونية الحديثة، وبجهوده تم تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية.

وقد ولد «هرتزل» في بودابست في ٢ مايو سنة ١٨٦٠، وكان الابن الوحيد لأسرة يهودية ثرية في هذه المدينة، وكان لوالدته تأثير كبير عليه، إذ غرست في نفسه منذ الصغر أنه سيؤدى رسالة هامة في حياته.

وبعد أن أنهى «هرتزل» تعليمه الثانوى في بودابست انتقلت أسرته إلى فينا حيث التحق بكلية الحقوق في عام ١٨٧٨، ثم تخرج منها بعد حصوله على درجة الدكتوراه في عام ١٨٨٤.

وبعد ذلك عمل في المحاماة لمدة عام واحد، ثم اشتغل في الصحافة كمحرر لصفحة أدبية في إحدى الصحف، وفي عام ١٨٩١ عرضت عليه أشهر الصحف النمساوية Neu Freie Presse أن يعمل مراسلاً لها في باريس، وفي عام ١٨٩٦ عاد إلى فينا ليعمل رئيساً لتحرير القسم الأدبي في هذه الصحيفة^(١١).

وأثناء إقامة «هرتزل» في باريس بدأ يهتم بالمسألة اليهودية، وأخذ يبحث عن حل لقضية العداء لليهود، ووجد أن المشكلة اليهودية لن تحل إلا على أساس

(١٠) محمد خليفة التونسي: بروتوكولات صهيون، ص ١٢٠.

(١١) أنيس صايغ وآخرون: الفكرة الصهيونية، ص ٩٨.

قومي، وقام بنشر أفكاره في عام ١٨٩٦ في كتابه أسماء «الدولة اليهودية» Der Judenstast، دعا فيه إلى إقامة دولة ذات سيادة، ولكنه ترك لليهود أن يختاروا بالإجماع الأرض التي سيقسمون عليها تلك الدولة، وإن كان يفضل فلسطين التي قال عنها «أنها وطن اليهود التاريخي الذي لا يمكن أن ينسى».

كما اقترح «هرتزل» دستوراً لهذه الدولة، وشكلاً لعلمها، ودعا إلى تكوين جيش صغير مسلح بأحدث الأسلحة للدفاع عنها.

وفي كتابه أكد «هرتزل» أن المشكلة اليهودية ليست مشكلة اجتماعية أو دينية فحسب، بل هي مسألة قومية قبل كل شيء، ولا بد من إيجاد حل سياسي لها تشترك فيه الأمم المتحضرة^(١٢).

وقد وضع «هرتزل» خطة لإقامة الدولة اليهودية المنشودة، عن طريق هيئتين هما: جمعية لليهود، وشركة يهودية تعمل إلى جانب الهيئة الأولى في تمويل عملية إنشاء المجتمع اليهودي.

وبذلك فقد حول «هرتزل» آماني العودة إلى صهيون من هدف ديني إلى هدف سياسي، كما أثار فكرة الهجرة بين يهود الغرب بدلاً من الاندماج بين هذه الشعوب.

وكان «هرتزل» يرى أن «معاداة السامية» قوة متأصلة دائمة في نفوس غير اليهود، وأنه ينبغي لليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاداة السامية لصالحهم.

وفي نظر «هرتزل» أن حل المشكلة اليهودية «يجب أن تكون لليهود الذين يكونون جماعة بيولوجية، أمة مثل باقي الأمم في دولة خاصة بهم، وأن يعطى الشعب اليهودي بلا أرض، أرضاً بلا شعب»^(١٣).

(12) Lenzowshi, Georgi: The middle East in the world Affairs, P. 260.

(١٣) وليم فهمي: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٢٨.

(to give to the people without land, a land without people).

وبذلك فقد كشف «هرتزل» القناع عن الفكرة الصهيونية التي تدعو إلى طرد الشعب العربي الفلسطيني، وإحلال شعب الشتات اليهودي محلهم.

مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ وبرنامج لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين:

وكان «هرتزل» يعتقد أن خطة إنشاء الدولة اليهودية لا يمكن أن تتم بجهود رجل واحد، ولذلك فقد دعا إلى عقد مؤتمر صهيوني عالمي، وبالفعل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا من ٢٩ إلى ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٧. وقد حضر المؤتمر ٢٠٤ من مفكرى اليهود، وقام «هرتزل» بدور المهندس والمخطط للمؤتمر.

ولقد أسفر المؤتمر عن قرارات هامة عرفت «برنامج بازل»، وكانت تهدف إلى إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وحدد المؤتمر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض، كالتالي:

(١) تشجيع الاستعمار الاستيطاني^(١٤) في فلسطين على أسس مناسبة من قبل العمال الزراعيين والصناعيين اليهود، وكذلك العمل على إنشاء مستعمرات زراعية وعمرانية في فلسطين.

(٢) إنشاء منظمة تربط يهود العالم، وذلك عن طريق منظمات محلية تابعة لها في كل بلد يتواجد فيه اليهود.

(٣) تقوية وتعزيز الشعور القومي لدى اليهود.

(٤) إتخاذ خطوات تمهيدية من أجل الحصول على موافقة حكومية دولية لتحقيق أهداف الصهيونية.

وقد أوجز «هرتزل» أعمال مؤتمر بازل في كلمة واحدة قائلا «في بال أقمت

(14) Tylor, Allan: prelude to Israel, p. 5.-

الدولة اليهودية، ولو أنى أعلنت هذا القول اليوم، لقابلنى العالم كله بالهزء والسخرية، ولكن ربما فى مدى خمس سنوات وبالتأكيد فى مدى خمسين سنة، سوف يرى كل إنسان الدولة اليهودية^(١٥).

وبعد أن تحدد الهدف المرحلى للحركة الصهيونية فى المؤتمر الصهيونى الأول، تكونت المنظمة الصهيونية العالمية فى بازل، وانتخب «هرتزل» رئيساً لها. وعلى الفور بدئى العمل للحصول على حق شرعى معترف به دولياً، للشروع فى تنفيذ الاستعمار الاستيطانى الصهيونى فى فلسطين.

وقد وضعت الحركة الصهيونية برنامجاً عملياً لتنفيذ هذا المخطط يقوم على ثلاثة أسس: التنظيم، والاستعمار أو الاستيطان، ثم الدبلوماسية أو المفاوضات^(١٦) وعلى أثر ذلك قامت الحركة الصهيونية بتنظيم أجهزتها الإدارية، لتحمل أعباء ومهام بناء الدولة اليهودية المنتظرة.

كما عملت على إنشاء أدوات الاستعمار الصهيونى المنظم فى فلسطين، ومنها:

(١) المصرف اليهودى للمستعمرات (صندوق الائتمان اليهودى للاستعمار)، الذى بدأ عمله بشكل جدى فى عام ١٩٠٢، ثم أنشء مصرف فرعى له فى يافا.

(٢) الصندوق القومى اليهودى الذى أنشء فى عام ١٩٠٦ بهدف الحصول على أراضى فى فلسطين.

(٣) لجنة الاستعمار، وقد أنشئت عام ١٨٩٨.

(١٥) طربين، أحمد: قضية فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٨)، الجزء الأول، ص ٧١.

(١٦) فايز صايغ: الاستعمار الصهيونى فى فلسطين، ص ١٣.

(١٧) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل، ص ٤٠.

(٤) مكتب فلسطين، وقد أنشئ عام ١٩٠٨ في يافا (تل أبيب فيما بعد).

(٥) شركة تطوير الأراضي، وقد أنشئت عام ١٩٠٩.

وكان المؤتمر الصهيوني الثامن في سنة ١٩٠٧ قد أصدر قراراً بمباشرة «النشاط الاستعماري العملي في فلسطين على أوسع نطاق».

وفي إطار التحرك الدبلوماسي من أجل الحصول على الدعم والتأييد الدولي، لتحقيق الهدف الاستراتيجي للحركة الصهيونية، اتجهت جهود الصهاينة الدبلوماسية في البداية إلى الدولة العثمانية التي كانت فلسطين ضمن ممتلكاتها، وتمكن «هرتزل» من مقابلة السلطان عبد الحميد الثاني ثلاث مرات، ولكنه فشل في إقناع السلطان بالموافقة على منح حقوق واسعة بالهجرة اليهودية إلى فلسطين، مقابل قيام المنظمة اليهودية العالمية بتسديد الديون العامة للدولة العثمانية.

ويذكر أن السلطان عبد الحميد قد طلب إبلاغ «هرتزل» بأن «ينصحوا الدكتور هرتزل ألا يتخذ خطوات أخرى في هذا الموضوع، إني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، لأنها ليست ملك يميني، بل ملك شعبي، لقد ناضل شعبي في سبيل هذه الأرض ورواها بدمه ... فليحتفظ اليهود بملايينهم لأنه لو قدر لامبراطوريتي أن تتمزق فقد يحصلون على فلسطين دون مقابل، ولن يتم ذلك إلا إذا مزقت أوصالنا، ولن أوافق على أن تتمزق وأنا حي»^(١٨).

وعندما فشلت محاولات «هرتزل» مع الدولة العثمانية، إتحه إلى الدول الأوروبية الاستعمارية للحصول على تأييدها.

وقد اتصل «هرتزل» بالإمبراطور الألماني «ولهم الثاني» في أكتوبر سنة ١٨٩٨، أثناء زيارة الإمبراطور لتركيا، وطلب «هرتزل» من الإمبراطور الألماني السماح للصهاينة بتأسيس شركة لشراء الأراضي واستثمارها في فلسطين، مع وضع هذه الشركة تحت رعاية وحماية ألمانيا.

(١٨) يوميات هرتزل، ص ١٧٣.

ولقد حاول «هرتزل» إقناع الإمبراطور الألماني بأن المصالح الألمانية مرتبطة بالمصالح اليهودية، وأن ثقافة اليهود في صميمها ثقافة ألمانية، كما حاول «هرتزل» إغراء المسؤولين الألمان بتقديم مساعدات مالية في المشروعات الاقتصادية، ومن أهمها خط حديد برلين - بغداد، غير أن جميع ماسعى «هرتزل» مع الألمان قد باءت بالفشل.

أما فرنسا فلم تقم بتأييد الصهيونية، لاعتقادها أن الحركة الصهيونية إنما هي أداة في يد ألمانيا تستخدمها للاضرار بمصالح فرنسا.

كما أن اليهود الفرنسيين لم يعتنقوا الصهيونية وأخذوا يعارضونها بشدة. وفضلاً عن ذلك كان الفرنسيون يخشون إذا قاموا بتأييد الصهيونية، أن يؤدي ذلك إلى نفور أنصارهم من العناصر المسيحية في بلاد الشام.

ومن جهة أخرى كان الصهيونيون في قرارة أنفسهم، يفضلون إذا أتيح لهم إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، أن لا يكون هذا الوطن تحت حماية فرنسا، خشية أن لا تسمح فرنسا بقيام ثقافة يهودية مميزة، عن الثقافة الفرنسية، وخاصة أن فرنسا تصر على أن تطبع الحياة في البلاد التي تحت سيطرتها بالطابع الفرنسى.

كذلك حاول «هرتزل» الاتصال بوزير الداخلية الروسى «بليفيه» Bleve، الذى عرفه اليهود كجلاد لهم، وزعم «هرتزل» أنه يحاول تخليص روسيا من الثوريين اليهود المنتشرين في البلاد.

بريطانيا والوطن القومى اليهودى:

وبعد أن فشلت محاولات «هرتزل» فى الحصول على تأييد ألمانيا أو فرنسا أو روسيا لمشروع إقامة وطن قومى يهودى فى فلسطين، إلتجأ إلى بريطانيا، وأثار القضية الصهيونية فى الصحافة ومع الزعماء السياسيين فى بريطانيا.

وفى ذلك الوقت كان رأى العام فى بريطانيا مهياً للاستماع إلى آراء

«هرتزل»، وخاصة بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إلى بريطانيا قادمين من شرق أوروبا، وشكلت لجنة ملكية لدراسة مشكلة الهجرة الأجنبية، واعتزمت الحكومة البريطانية وضع قيود بغرض وقف تيار الهجرة اليهودية إليها.

وكانت الحكومة البريطانية على استعداد لتأييد أى مشروع يمكن أن يكون منفذاً لاستيعاب المهاجرين اليهود، ويمنع تدفقهم على بريطانيا.

وفيما يتعلق بفلسطين، فقد رفضت الحكومة البريطانية تأييد مطامح الصهيونية في إقامة وطن قومي لليهود فيها، وذلك لتجنب غضب الدولة العثمانية. وعلى أثر ذلك عرض «هرتزل» عدداً من المشروعات البديلة، فاقترح على وزير المستعمرات البريطاني «جوزيف تشمبرلين» Jpseph Chamberlain أن يسمح لليهود بالاستيطان في جزيرة قبرص، أو في العريش، ولكن الحكومة البريطانية رفضت المطلبين.

وبعد ذلك عرضت بريطانيا على «هرتزل» أن يسوطن اليهود في أوغندا، فأبدى «هرتزل» موافقته على ذلك، برغم معارضة كثير من زعماء الحركة الصهيونية لمشروع أوغندا في المؤتمر الصهيوني السادس، الذى أوصى بإرسال بعثة استكشافية إلى أوغندا لدراسة إمكانية الاستيطان فيها، وطلب أن تقدم هذه اللجنة تقريرها إلى المؤتمر الصهيوني السابع. ويذكر أن بعثة يهودية زارت إقليم برقة في ليبيا من قبل وأثبتت عدم صلاحيته لإقامة وطن قومي لليهود، وقد أثار مشروع أوغندا الخلاف بين أنصار المنظمة الصهيونية، فانقسموا إلى فريقين: «الفريق السياسيين»، وهؤلاء كانوا على استعداد لقبول فكرة الوطن البديل عن فلسطين، وفريق «العمليين»، وقد رفضوا قبول أى بديل عن فلسطين، وكان «حاييم وايزمان» Weizman Chaim، من أبرز زعماء هذا الفريق، وهو من مواليد روسيا فى عام ١٨٧٤، ثم هاجر إلى إنجلترا فى عام ١٩٠٤.

وفى إنجلترا اشتغل «وايزمان» بتدريس الكيمياء فى جامعة منشستر، وبذل جهوداً كبيرة فى خدمة الحركة الصهيونية.

وقد أسهم «وايزمان» فى إسقاط مشروع أوغندا بعد وفاة «هرتزل» فى يولييه سنة ١٩٠٤ ، الذى وافته المنية قبل انعقاد المؤتمر الصهيونى السابع. كما نجح «وايزمان» فى كسب تأييد جماعة من ذوى النفوذ فى بريطانيا، للاستعانة بهم فى دعم المطالب الصهيونية فى دوائر الحكومة البريطانية، ومن أبرزهم «هربرت صموئيل» ، «اللورد روتشيلد» ، ورئيساً تحرير جريدتى التايمز والمانشستر جارديان.

وقد اعتبر «وايزمان» ورفاقه الصهاينة فى الولايات المتحدة، بريطانيا أفضل حليف للصهيونية^(١٩).

وفى ذلك الوقت عقد مؤتمر عالمى للدول الاستعمارية فى عام ١٩٠٧ فى لندن، وجاء فى توصياته أن الخطر الذى يهدد الاستعمار الغربى يكمن فى البحر الأبيض المتوسط، وخاصة من جهة سواحله الشرقية والجنوبية، حيث يقيم شعب واحد له كل مقومات الاتحاد والترابط، وتشتمل أراضيه على كنوز وثروات تتيح لأهلها مجال التقدم والرقى فى طريق الحضارة والثقافة.

وفى التقرير الذى قدمه «كامبل بانرمان» Campell Bannerman رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، أوصى لمواجهة هذا الخطر «بأن تعمل الدول الاستعمارية على تجزئة هذه المنطقة، والإبقاء على تفككها، ومحاربة أى اتحاد يقوم بين أجزائها، والسعى الدائب وإلى تفتيتها عمليا وفكريا وتاريخيا.

كما أقترح التقرير كوسيلة عاجلة العمل على فصل الجزئين الإفريقى والآسيوى فى هذه المنطقة أحدهما عن الآخر، وإقامة حاجز بشرى غريب فى نقطة التقاء هذين الجزئين، يمكن للاستعمار أن يستخدمه كأداة فى تحقيق أغراضه^(٢٠).

وكانت بريطانيا قد بدأت اهتمامها بفلسطين من مدة سابقة، وفتحت أول

(19) Tylor, Allan: Prelude to Israel, p. 11.

(٢٠) خيرى حماد: الوجود الاسرائيلى فى المخطط الاستعماري، ص ٥٤.

قنصلية لها في القدس في عام ١٨٣٨، وحاولت استمالة الجالية اليهودية فيها إلى جانبها. وفي رسالة : «المستون» رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، إلى سفيره في استانبول، شرح فيها المنافع المادية والسياسية التي تعود على السلطان العثماني في حالة تشجيعه للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وقال «أن عودة الشعب اليهودي إلى فلسطين بدعوة من السلطان وتحت حمايته، تشكل سداً في وجه مخططات شريرة يعدها محمد علي باشا أو من يخلفه»^(٢١).

وهكذا فقد التقت المطامع الاستعمارية البريطانية مع مخططات الصهيونية، فاندفع زعماءها نحو بريطانيا لتحقيق أهداف الصهيونية في فلسطين، وبذل «وايزمان» ورفاقه جهوداً مكثفة لكسب تأييد المسؤولين البريطانيين لمشروعهم القومي في فلسطين.

صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ :

بلغ التعاون بين بريطانيا والحركة الصهيونية ذروته أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد بذل دعاة الصهيونية أقصى جهودهم لخدمة قضيتهم القومية، مستغلين نفوذهم المالي والسياسي في أوروبا وأمريكا.

وقد أثمرت هذه الجهود عن صدور التزام من جانب الحكومة البريطانية لزعماء اليهود، يتناقض مع التزاماتها التي تعهدت بها للعرب من قبل.

وهذا الإلتزام هو ما عرف «بوعد أو تصريح بلفور»، نسبة إلى لورد «آرثر جيمس بلفور» وزير خارجية بريطانيا، الذي أصدره باسم الحكومة البريطانية في الثاني من نوفمبر سنة ١٩١٧، وكان موجهاً إلى الزعيم الصهيوني لورد «روتشيلد».

ويعتبر تصريح بلفور نصراً حاسماً للحركة الصهيونية، وأهم تطور لها بعد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل سنة ١٨٩٧.

(٢١) عبد الوهاب الكيالي: تاريخ فلسطين الحديث، ص ٢٧.

وفى رأى «آبا إيسان» أن وعد بلفور هو بمثابة «النصر الدبلوماسى الحاسم للشعب اليهودى فى العصر الحديث»^(٢٢).

وقد حقق وعد بلفور للحركة الصهيونية أداتين أساسيتين للنجاح: أولاهما، وجود قوة عظمى تتبنى المشروع الصهيونى، وثانيتهما؛ إكتساب شرعية دولية. وبذلك فقد وافت الحركة الصهيونية الفرصة التى كانت تبحث عنها منذ مؤتمر بازل، لإيجاد الركيزة التى يستطيع الصهاينة الاعتماد عليها فى عملية الاستيطان اليهودى الجماعى فى فلسطين، بهدف تحويلها فى النهاية إلى دولة يهودية.

مضمون وعد بلفور:

نص تصريح أو وعد بلفور على «أن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا، أنه لن يسمح بعمل من شأنه أن يضر بالحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن فى فلسطين، ولا الحقوق والوضع السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى»^(٢٣).

ويذكر أن «بلفور» فى ١٩ يونيه سنة ١٩١٧ قد طلب فى مذكرة إلى لورد «روتشيلد» والبروفيسير «وايزمان» تقديم صيغة لهذا التصريح.

وفى ١٨ يوليه قدم الزعماء الصهاينة صيغة إلى «بلفور» فى مذكرة بخط «روتشيلد» تطالب بإعادة فلسطين وطناً قومياً لليهود.

وبعد ذلك قام اللورد «ملنر»، وهو أحد وزراء لجنة الدفاع، بتعديل الصيغة

(22) Eban, Abba: my people (The Story of the Jews, weidenfed and nicolson, 1969, p. 559.

(23) Hurewitz, J. C.: Diplomacy in the mear and middle East. Vol. 2. p. 26.

لتخفيف لهجة المذكرة، فجاءت حسب الصيغة الأخيرة التي ناقشها مجلس الوزراء فى سبتمبر واکتوبر، ثم وافق علیه فى جلسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩١٧، وفى هذه الجلسة شرح «بلفور» هدف الوعد بأنه كل التسهيلات الكاملة لليهود لإقامة حياتهم القومية.

ولم يحدد «بلفور» القيام المبكر لدولة يهودية، وقال أن هذا يتوقف على تطوير المراحل بالتدرج.

نشر وعد بلفور واعتراف الدول الكبرى به:

وقد نشرت جريدة الجويش كرونكل اليهودية التى تصدر فى لندن كتاب لورد بلفور الذى تضمن نص هذا الوعد، فى ٦ نوفمبر، وأذاعته «شركة روتر» يوم ٨ نوفمبر، فقابله اليهود بالارتياح، وواصلوا مساعدتهم عند الحكومات الأوروبية الأخرى من أجل تأييده والاعتراف به.

وكانت الحكومة الفرنسية هى ثانى حكومة تعترف به، إذ نشر فى باريس يوم ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ البلاغ الرسمى التالى:

«استقبل المسيو ستيفان بيشون وزير الخارجية المسيو سوكولوف ممثل الجمعيات الصهيونية فأعرب له عن ارتياحه إلى التضامن المشهود بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية فى قضية إسكان اليهود فى فلسطين»^(٢٤).

وفى يوم ١٩ مايو سنة ١٩١٨ أبلغ الماركيز «امبريالى» سفير إيطاليا فى لندن المستر «سوكولوف» بإسم حكومته «أنها مستعدة لتسهيل العمل الخاص باتخاذ فلسطين مقراً لليهود».

وفى يوم ٣١ أغسطس سنة ١٩١٨ أعرب الرئيس الأمريكى «ولسون» للحاخام «ستيفان فيز» أحد زعماء الحركة الصهيونية فى أمريكا، عن ارتياحه إلى النجاح الذى أدركته الصهيونية، واعتبر ذلك موافقة ضمنية على وعد بلفور.

(٢٤) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ص ٤٥.

مارك سايكس يدعو زعماء العرب للتعاون مع الحركة الصهيونية:

وفى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٧، أى بعد صدور تصريح بلفور بأسبوعين ، أرسل «السير مارك سايكس» كتابا دوريا إلى زعماء العرب، وجه أنظارهم فيه إلى أن الاهتمام بالقضية العربية لا يوجه فقط إلى بذل جهودها فى ميدان الحرب، بل يجب أن يوجه أيضاً إلى بقائها متمشية مع سياسة العالم والنهضة العصرية.

وفى هذا الكتاب أبدى «سايكس» النصيحة التالية:

«إن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالصهيونية، والصهيونيون أعظم قوة يهودية، واليهودية منتشرة فى العالم أجمع، فإن اتحدت قوة الصهيونية والعرب فإن تحرير العرب محقق، وأما إذا انشقت هاتان القوتان فإن ذلك لا يفضى إلى الارتياح فقط، بل يؤدى إلى الفوضى التامة، وينحل العرب إذ ذاك إلى عناصرهم المختلفة من بدوى وحضرى ومسلم ومسيحى ويستحيل ضمهم وجمع كلمتهم، والصهيونيون الآن مستعدون لأن يتحدوا مع العرب فى تحرير سوريا وغيرها من البلاد الباقية تحت نير تركيا فى اتفاق تام مع الأرمن، وغاية ما يبغيه الصهيونيون أن ينالوا حق الاستعمار فى فلسطين، وأن يعيشوا فى مستعمراتهم عيشتهم القومية الخاصة» (٢٥)

ماركس سايكس يطلب من الملك حسين إرسال مندوب فى اللجنة الخاصة بالحركة الصهيونية:

وقد طلب «مارك سايكس» من الملك حسين أن يرسل مندوبا من حكومة الحجاز ليشارك فى اللجنة التى تضم الدكتور «وايزمان» رئيس الصهيونيين البريطانيين، «المستر ملكولم» مندوب الأرمن فى لندن، وذلك برئاسة «السير مارك سايكس»، لمراقبة الاتفاق العربى الأرمنى الصهيونى، ونشر دعوته فى العالم، ومنع حدوث أى ضرر به.

(٢٥) أمين سعيد، المرجع السابق، ص ١٩٢.

ولم يرسل الملك حسين مندوباً من طرفه إلى هذه اللجنة، ولم يبد رأياً خاصاً في هذا الموضوع الخطير.

العوامل التي دفعت بريطانيا إلى إصدار تصريح بلفور:

وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

(أ) عامل سياسي: ويتمثل في رغبة بريطانيا في استمالة العناصر اليهودية في ألمانيا والنمسا والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى، لما لهذه العناصر من النفوذ في الدوائر السياسية والمالية والإعلامية، لكسب تأييدها لبريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى.

(ب) تدعيم المصالح الإنجليزية بالمنطقة العربية؛ كالتالي:

(١) الحصول على تأييد اليهود لاحتلال الانجليز لفلسطين، والتمهيد للمطالبة بأخذ فلسطين من حصتها في غنائم الحرب، وبذلك تعطل النص الذي ورد في اتفاقية «سايكس - بيكو»، بجعل فلسطين منطقة دولية.

(٢) جعل فلسطين منطقة نفوذ بريطانية، فسوف يكون ذلك حصناً يحمي مركز إنجلترا في مصر وقناة السويس، كما يؤمن مواصلاتها إلى مستعمراتها في الهند، وسوف يشكل سداً منيعاً يفصل بين موقعها في مصر وموقع فرنسا المنتظر في سوريا.

(٣) الاستفادة من الصهاينة في سد عجز بريطانيا المالي، لما لهم من سيطرة على الاقتصاد في ألمانيا ومعظم دول أوروبا وأمريكا.

وهذه الاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية قد عبر عنها «ونستون تشرشل» Winston Churchill في الجلسة التي وافق فيها مجلس الوزراء البريطاني على وعد بلفور، قائلاً:

«إن قيام وطن قومي لليهود في فلسطين يخدم أهداف بريطانيا من حيث إنه

يساعدها على مواجهة تناقض المصالح الحادة بينها وبين العرب. هذا الوطن القومي لليهود في فلسطين سوف يكون عازلاً بين العرب شرق سيناء والعرب غرب سيناء، ثم إن هذا الوطن القومي لليهود الذي سيكون بحاجة إلى الدفاع عن نفسه ضد الامتداد العربي الواسع، سوف يبقى دائماً في أحضان الغرب الذي يستطيع في أى وقت أن يستعمله كقاعدة للعمل ضد أى تهديد لمصالح الامبراطورية البريطانية في مصر من ناحية أو في العراق من ناحية أخرى، كذلك فإن هذا الوطن القومي لليهود سوف يشغل العرب ويمتص طاقاتهم أولاً بأول..» (٢٦).

اللجنة الصهيونية واختصاصاتها:

وفي سنة ١٩١٨ ألف اليهود لجنة برئاسة الدكتور «وايزمان» تمثل جميع عناصرهم، وحددوا اختصاصاتها وأغراضها فيما يلي:

- (١) تكون حلقة اتصال بين الحكومة (٢٧) البريطانية ويهود فلسطين.
- (٢) تسهيل عودة المهاجرين والمنفيين إلى فلسطين.
- (٣) تساعد على تعمير المستعمرات اليهودية وتنظيم أمور اليهود بالإجمال في فلسطين.
- (٤) تساعد الجمعيات والمدارس والمعاهد اليهودية في فلسطين لتستأنف أعمالها.
- (٥) توثق عرى المودة بين اليهود والعرب.
- (٦) تضع التقارير فيما يمكن عمله للاستعمار اليهودي.
- (٧) تنظر في إنشاء جامعة يهودية.

(٢٦) وليم فهمي: الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ص ٣٦٦.

(٢٧) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ٤٥.

اتصال زعماء الصهاينة بالأمير فيصل بن الحسين:

وفى شهر ابريل سنة ١٩١٨ وصل وفد من اللجنة الصهيونية برئاسة الدكتور «وايزمان» إلى الإسكندرية، ومنها انتقلوا إلى فلسطين لزيارتها والإشراف على الحالة فيها، وصحبهم فى هذه الرحلة الميجور «أورمسبى جور» من وزارة الحربية البريطانية، بصفة ضابط الارتباط السياسى البريطانى لدى اللجنة الصهيونية.

وفى القدس تم استقبالهم رسميا من طرف حاكمها المستر «ستورس» الذى أقام لهم مأدبة رسمية.

ثم التقى الدكتور «وايزمان» فى العقبة فى أول يونيه سنة ١٩١٨ ، بالأمير فيصل بن الحسين، حيث شرح له أهداف الصهيونية ورغبتها فى التعاون مع العرب، ولكنه لم يتلق رداً حاسماً من الأمير فيصل.

وفى خريف سنة ١٩١٨ اتصل المستر «سوكولوف»، أحد زعماء اليهود، بالأمير فيصل أثناء قدومه لحضور مؤتمر الصلح، فرحب به «سوكولوف» وطلب منه أن يظهر عطفاً على القضية اليهودية، ولكنه لم يجد منه الجواب الشافى.

وأثناء زيارة الأمير فيصل للندن بعد ذلك، التقى به عدد من زعماء اليهود، وفى مقدمتهم السير «الفريد موند» والسير «هربرت صموئيل» واللورد «بركنهد»، فتظاهروا بالعطف على العرب وقضيتهم، وأبدوا استعدادهم لتأييدها بنفوذهم، وطلبوا إليه التوقيع على بيان كتبوه باللغة الانجليزية، وأفهموه أنه ينطوى على إظهار العطف على فكرة الوطن القومى، فوقع عليه الأمير فيصل باللغة العربية، بعد أن دوّن عليه عبارة «بشرط أن ينال العرب استقلالهم من رفع حتى طوروس وخليج العجم».

ولما سأله بعضهم لماذا أسرع فى التوقيع، أجاب «بقدر اشتربنا لتأييدهم إنشاء مملكة عربية، فإذا أنشئت فلا يهمنا شئ».

نص البيان الذى أعده اليهود فى لندن ووقع عليه الأمير فيصل:

ويقول اليهود أن البيان الذى وقع عليه الأمير فيصل ينطوى على الإتفاقية الآتية:

«صاحب السمو الملكى الأمير^(٢٨) فيصل يمثل ويعمل لصالح مملكة الحجاز العربية، والدكتور حاييم وايزمان يمثل ويعمل لصالح الجمعية الصهيونية، مع ذكرهما القرابة العنصرية والروابط القديمة الكائنة بين العرب واليهود، وإدراكها أن أضمن وسيلة لتحقيق آمانيهم القومية هى التعاون لترقية الدولة العربية وفلسطين، وبما أنهما يرغبان زيادة على ذلك فى تأييد التفاهم الطيب القائم بينهما اتفقا على المواد الآتية:

المادة الأولى: الدولة العربية وفلسطين فى جميع علاقتهما وأعمالهما يجب أن يسودهما التفاهم بأشد إخلاص وحسن إرادة، ولهذه الغاية سيعين فى حينه وكلاء عرب ويهود موثوق بهم ومؤيدون فى البلدين المشار إليهما.

المادة الثانية: تحدد الحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين بواسطة لجنة يتفق عليها حالما تتم مفاوضات مؤتمر الصلح.

المادة الثالثة: تؤخذ جميع التدابير وتعطى أفضل الضمانات لتطبيق تصريح الحكومة البريطانية الصادر يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ حين وضع دستور حكومة فلسطين.

المادة الرابعة: تتخذ كل التدابير لتشجيع وتنشيط الهجرة اليهودية إلى فلسطين بمقياس كبير وبالسريعة الممكنة لإسكان المهاجرين فى الأراضى، وتضان حقوق الفلاحين العرب ويساعدون فى تقدمهم الاقتصادى.

المادة الخامسة: لا يوضع نظام أو قانون يمنع أو يحول بأية طريقة دون ممارسة

(٢٨) أمين سعيد: نفس المرجع، ص ص ٤٦ - ٤٨.

الأديان بحرية كاملة، ويسمح أيضاً بدون قيد ولا شرط بحرية العقائد والعبادات بدون تميز أو تفضيل وتعارض الحقوق المدنية والسياسية.

المادة السادسة: تكون المقدسات الإسلامية تحت إشراف إسلامي.

المادة السابعة: ترسل الجمعية الصهيونية إلى فلسطين لجنة من الخبراء لدرس قابلية البلاد الاقتصادية، وتقدم تقريراً عن أفضل الوسائل لتحسينها وتضع الجمعية الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الحكومة العربية لدرس قابلية المملكة العربية الاقتصادية وتقديم تقرير عن أفضل الوسائل لتحسينها، وتستخدم الجمعية الصهيونية خير جهودها لمساعدة الحكومة العربية في إعداد الوسائل لتحسين الموارد الطبيعية والقابلية الاقتصادية في بلادها

المادة الثامنة: يوافق الفريقان المتعاقدان على العمل باتفاق يتألف لضمان تحقيق هذا الاتفاق أمام مؤتمر الصلح

المادة التاسعة تحكم الحكومة البريطانية في كل خلاف يبدو حلال تطبيق أحكام هذا الإتفاق

بيان الأمير فيصل عن المسألة اليهودية

وفي يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ نشرت جريدة «الجويش كرونيكل» الصهيونية بياناً للأمير فيصل يعالج فيه بصراحة المسألة اليهودية، كالتالي

«يجب أن نظل فلسطين جزءاً من سورية، فليس بينهما حد طبيعي ولا فاصل، وما يؤثر في الواحدة يؤثر في الأخرى، فالعرب يرون فلسطين ولاية عربية ولا يرونها بلاداً قائمة بنفسها، ونحن نسعى لننشئ امبراطورية عربية تتألف في أقل ما يكون من العراق وسورية وفلسطين.

وقد قيل لي أن جميع اليهود يعتمدون على التصريح الذي فاه به المستر بلفور، ويتطلعون إلى إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، أي أن تصير فلسطين

دولة يهودية، ولا ريب أن هذه الأمانى تناقض أفكار العرب ولا ترضيهم، فأناشد اليهود وهم ساميون مثل العرب طالبا معاوتهم إيانا فى إنشاء المملكة العربية، حتى إذا كثر عدد اليهود فى فلسطين تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية^(٢٩).

وما جاء فى هذا البيان يتناقض مع ما ورد فى البيان الذى قيل أن الأمير فيصل وقع مع «وايزمان» من قبل.

اليهود ومؤتمر الصلح:

ونتيجة لمساعى اليهود ونشاطهم فى أوروبا، تقرر السماع لمندوبى اليهود بالإدلاء بأقوالهم وآرائهم أمام مؤتمر الصلح، فتكلم يوم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٩ أمام المؤتمر الدكتور «وايزمان» والمستر «سوكولوف» بإسم الجمعية الصهيونية العالمية، والمسيو «اندره مسبير» وبإسم الجمعية الصهيونية فى فرنسا، والمسيو «سيليفان ليفى» الأستاذ فى «كوليج دى فرنس» بإسم اللجنة الصهيونية، والمسيو «أوسيشكين» بإسم يهود روسيا.

وقد اتفقوا جميعا فى كلماتهم على المطالبة بإنشاء جمهورية يهودية فى فلسطين تحت وصاية جمعية الأمم المتحدة.

كما قدموا للمؤتمر مذكرة أوضحوا فيها معالم حدود الدولة اليهودية، وتضم أجزاء من جنوب لبنان ومن شرق الأردن وسيناء.

صدى وعد بلفور فى الوطن العربى:

كان لوعد بلفور صدى كبير فى أنحاء الوطن العربى، فقد أثار الحيرة والجزع، إذ كان عدوانا صارخا على حرية العرب فى فلسطين، ومقدمة لتسليم أرضهم لليهود، كما جاء مناقضا للوعود التى قدمها الانجليز للشريف حسين.

(٢٩) أمين سعيد: نفس المرجع، ص ٤٨ و ٤٩.

علاوة على أن الأراضي الزراعية محدودة، وفتح باب الهجرة لليهود سيؤدي إلى تزاخم السكان في فلسطين، وعلى أثر ذلك قامت مظاهرات الاحتجاج وخاصة في مصر، كما حدثت عدة ثورات في داخل فلسطين.

وقد توترت العلاقات بين العرب واليهود، وساد شعور متبادل بالعداء، بسبب وعد بلفور وما فهمه اليهود والعرب من مضمونه.

ويحلل خليل السكاكيني أبعاد وعد بلفور في مفهوم كل من اليهود والعرب، ويقول «لقد فهم اليهود من هذا الوعد أنهم أصحاب البلاد، وأن العرب ليسوا إلا دخلاء ولكن ثقلاء، وإلا ضيوا ولكن على غير الرحب».

ويحدد السكاكيني موقف العرب قائلا: «أما العرب فقد فهموا من هذا الوعد بقرينة ما فهم اليهود منه، وبقرينة ما قامت به الحكومة من الأعمال في سبيل إنشاء الوطن القومي، إن هذا الوعد يجردهم من حقوقهم السياسية، أي من الاشتراك في الحكم والإدارة، فإذا كان للبلاد مجلس تشريعي فلا يحق للعرب أن يكونوا ناخبين أو منخبين، وإذا تألفت وزارة فلا يحق للعرب أن يكون فيها منهم أحد، بل لا يحق لهم أن يشغلوا منصبا في دوائر الحكومة كبيرا أو صغيرا»^(٣٠).

وفي الرابع عشر من يناير سنة ١٩١٨ كتب كلايتون لوزارة الخارجية البريطانية «أن السكان المحليين من العرب مازالوا يظهرون بعض التوتر ضد النشاط الصهيوني ويخشون أن تكون النتيجة قيام حكومة يهودية في فلسطين»^(٣١).

وكان سلوك الحكام الجدد والقادة الصهيونيين يوحى بالشك والريبة، فالبيانات التي صدرت عن الحكم العسكري الجديد في فلسطين، كانت تضع اللغة العبرية إلى جانب العربية والانجليزية.

(٣٠) خليل السكاكيني: فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى - الجزء الأول، سنة ١٩٢٥، ص ٢، ٣.

(٣١) دورين انفرامز: أوراق فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٢)، ص ٢٧.

كما أن الموظفين الانجليز كان بينهم عدد من اليهود الصهيونيين والانجليز من أنصار الحركة الصهيونية.

وأثناء زيارة «وايزمان» للقدس، حشد الحاكم العسكري جمعاً من الزعماء وأعيان العرب ليتحدث إليهم «وايزمان»، في محاولة لكسب ودهم، ولكنه أثارهم بارتياحه لفتح الباب أمام اليهود للعودة إلى وطنهم

وخلال احتفال البعثة الصهيونية بالذكرى الأولى لوعده بلفور، حدثت صدامات بين مظاهرة صهيونية ومظاهرة من العرب الذين صمموا على تعطيل الاحتفالات الصهيونية

وفي هذه الأثناء نشرت صحيفة صهيونية تدعى «فلسطين» مقالات، تناوب فيها امتداد حدود فلسطين والدولة اليهودية. ووصفت الحدود بأن «تعد حدود فلسطين شمالاً إلى صواحي مدينتي بيروت وتشمل جميع الأراضي المروية شرق الأردن»^(٣٢)

وقد زادت هاتان المقالتان من التوتر المتعاظم، ودفعت كثيراً من العرب إلى بنى موقف أكثر إيجابية من نصال شعبهم

وكان «وليم يل» يراقب الأوضاع في فلسطين منذ عام ١٩١٧. وأرسل تقريراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية عارض فيه «كل دعوى بأن اليهود والعرب يستطيعون أن يعيشوا في فلسطين والسبب أن فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في وطن عربي سوف تثير بين العرب واليهود حرباً تؤجج نيرانها العاطفة الوطنية والجنسية والدينية»^(٣٣)

ويذكر أن مفتي القدس كامل الحسيني كان أول من احتج على السياسة الانجليزية الجديدة أثناء المأدبة التي أقامها حاكم القدس «المستر ستورس»

(٣٢) دورين انغرامز: المرجع السابق، ص ٤٧

(٣٣) مانويل، فرانك؛ بين أمريكا وفلسطين، ص ٩٢ و ٩٣

يوم ٢٧ ابريل سنة ١٩١٨ للوفد الصهيونى برئاسة «وايزمان»، بعد أن استمع إلى الخطاب التى ألقاها الوفد عن المستقبل الذى يعدونه لفلسطين، فأعلن احتجاجه وانسحب من الحفل.

كما زار وفد من كبار السوريين مصر، حيث التقوا بالمندوب السامى البريطانى، واحتجوا على وعد بلفور بعد إعلانه.

وفى ربيع عام ١٩١٨ قدم بعض زعماء العرب المقيمين فى مصر، مذكرة إلى انجلترا طلبوا فيها تحديد سياستها المتعلقة بمستقبل البلاد العربية، وخاصة سوريا وفلسطين بعد الحرب، وذلك بصورة واضحة وشاملة.

كما استفسر الشريف حسين عن السياسة البريطانية الجديدة والوطن القومى لليهود فى فلسطين.

سعى بريطانيا لإزالة مخاوف العرب:

وقد بذلت بريطانيا جهودها لإزالة مخاوف العرب خشية أن تتوقف مساعداتهم للحلفاء فى الحرب.

ولكن بريطانيا قد خدعت الشريف حسين وزعماء العرب، عندما طمأنتهم بأن توطين اليهود فى فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب بها، إذ سيكون فى الحدود التى تتفق مع حرية سكانها السياسية والاقتصادية.

كما أكدت وزارة الخارجية البريطانية تعهدات بريطانيا السابقة للعرب فى منحهم السيادة والاستقلال التام، مع جعل الحكم فى البلاد العربية مستقبلا يتفق مع رغبات أهلها.

وكان لهذا التصريح أثره فى إعادة الطمأنينة إلى نفوس العرب، وزاد فى حماسهم للوقوف إلى جانب الحلفاء فى الهجوم النهائى ضد تركيا. وظن العرب أن ذلك يتفق مع مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها الذى أصدره الرئيس

«سريكي» و«يلسون» قبل ذلك بعدة شهور. وبذلك فقد اقتنع الملك حسين بتفسيرات الحكومة البريطانية، وأيقن من صدق نيات بريطانيا، ومضى في تأييده لها حتى النهاية.

بريطانيا وفرنسا تصدران تصريحاً مشتركاً في نوفمبر سنة ١٩١٨ لترضية العرب:

وفي ٧ نوفمبر سنة ١٩١٨ أصدرت بريطانيا وفرنسا تصريحاً مشتركاً، لترضية العرب، وذلك قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى بعدة أيام.

وفي هذا التصريح أكدت الدولتان اعتزامها تحرير الشعوب العربية التي تعاني من الحكم التركي تحريراً كاملاً، مع إقامة حكومات وطنية يختارها السكان بمحض إرادتهم الحرة.

وفي الواقع لم يكن هذا التصريح سوى تغطية وتمويهاً لنوايا إنجلترا وفرنسا الاستعمارية، التي لم تلبث أن انكشفت بمجرد انتهاء الحرب وفوز الحلفاء فيها. زيارة اللورد بلفور لدمشق سنة ١٩٢٥ ومقابلاته بعاصفة غاضبة من الجماهير:

وكان اللورد «بلفور» قادماً من فلسطين، فقصده زيارة دمشق التي اضطربت لهذه الزيارة، فقد احتشدت جماعات كبيرة من أهالي دمشق يوم ٨ إبريل سنة ١٩٢٥ أمام محطة السكة الحديدية، للقيام بمظاهرة ضده، ولكنه أفلت من مواجهة الجماهير الغاضبة بحماية السلطة الحاكمة، ونزل في فندق فيكتوريا، فلاحقته الجماهير وهي تنادي بسقوطه وسقوط الصهيونية والإنتداب الفرنسي، وتهتف للحرية والاستقلال.

وقد أرسلت السلطة وحدة من قواتها اشتبكت مع المتظاهرين، فسقط عدد من الجرحى، وقبض على ٢٣ شاب من بينهم.

وفي اليوم التالي أعلن الاضطراب في دمشق، وأغلقت المحلات، وازدحم

الأهالي في الجامع الأموي عند الظهر، فأدوا الصلاة، ثم خرجوا في مظاهرة ضخمة، وأخذوا يهتفون بسقوط «بلفور» ووعدده، والانتداب وحكومته الفرنسية، وحيوا فلسطين وأهلها.

ولما وصلت هذه المظاهرة إلى قرب الفندق الذي نزل به «بلفور» تصدى لها الجند الذين أطلقوا الرصاص عليها، فقتل إثنان وجرح نحو ٢٠ من المتظاهرين، ووقع شغب شديد، فخافت السلطة عواقب ذلك، وأرسل الجنرال «سرايل» مندوبا إلى الفندق، استطاع أن يقنع اللورد «بلفور» بالرحيل في الحال خوفا على حياته، فخرج من باب خلفي، وركب سيارة اتجهت به إلى بيروت تحت حماية الشرطة والدرك^(٣٤).

قصيدة للشاعر رشيد الخوري تندد بزيارة بلفور لدمشق سنة ١٩٢٥:

وبمناسبة زيارة اللورد «بلفور» لدمشق في ٨ أبريل سنة ١٩٢٥، ألقى الشاعر رشيد سليم الخوري الملقب بالشاعر القروي، قصيدة من ٧٠ بيتا، جاء في مطلعها:

الحق منك ومن^(٣٥) وعودك أكبر.

فاحسب حساب الحق يا متجبر.

تعد الوعود وتقتضي إنجازها.

مهج العباد، خستت يامستعمر.

لو كنت من أهل المكارم لم تكن

من جيب غيرك محسنا يا بلفور.

عد من تشاء بما يشاء فإنما

(٣٤) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، ص ٧٠٦.

(٣٥) مجلة الدوحة - العدد رقم ١٠٨ في ديسمبر سنة ١٩٨٤، ص ١٩ و ٢٠.

دعواه خاسرة ووعدك آخر.

فلقد تفوز، ونحن أضعف أمة.

وتؤوب مغلوبا وأنت الأقدر.

نتائج وعد بلفور

لقد ترتب على وعد بلفور نتائج بعيدة المدى من أهمها ما يلي:

(١) إدخال شعب غريب في المنطقة وخاصة يهود أوروبا وأمريكا، ليستخدمهم الاستعمار كأداة طيعة لتنفيذ أغراضه بالمنطقة.

وكان عدد اليهود في فلسطين في عام ١٨٤٥ يقدر بنحو ١٢ ألف نسمة، ثم تزايد عددهم بعد توالي الهجرات اليهودية على فلسطين حتى قبل صدور وعد بلفور، وبعد أن أدرج نص هذا الوعد في صك الإنتداب البريطاني على فلسطين عام ١٩٢٠، وموافقة دول الحلفاء على إنشاء الوطن القومي اليهودي بفلسطين، ففي مقدمة صك الإنتداب نص على «الاعتراف بصلة الشعب اليهودي التاريخية بفلسطين، وبأسس إعادة بنائهم لوطنهم القومي في ذلك البلد».

وجاء في المادة الثانية أنه على الدولة المنتدبة «أن تهياً في البلاد من الأحوال السياسية والإدارية والاقتصادية ما يضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي».

ونصت المادة الرابعة من صك الإنتداب على قيام «وكالة يهودية يعترف بها كهيئة عامة من أجل تقديم المشورة والتعاون مع السلطات الإدارية في فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الشؤون التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي».

ونصت المادة السادسة على «وجوب تسهيل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وأن يستقروا في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة».

كما نصت المادة الثانية والعشرون على جعل اللغة العبرية - إلى جانب

اللغتين الإنجليزية والعربية - لغة رسمية في البلاد^(٣٦).

وبقصد تهيئة الوسائل الكفيلة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، قامت بريطانيا بتعيين «هربرت صموئيل»، وهو صهيوني متطرف، كأول مندوب سام لها في فلسطين، وأنشئ جهاز إداري يرضى اليهود، وينفذ أغراضهم، وشرع في سن التشريعات والقوانين اللازمة لتنفيذ هذا المخطط الصهيوني.

وطبقا لهذه السياسة الاستعمارية، فقد تزايد عدد سكان فلسطين في ظل الإنتداب البريطاني بنسب غير طبيعية بين العرب واليهود، بسبب فتح أبواب البلاد أمام موجات الهجرة اليهودية المتلاحقة.

وعندما احتلت بريطانيا فلسطين في عام ١٩١٨ كان عدد سكانها حوالي ٧٠٠ ألف نسمة، منهم ٦٤٤ ألف من العرب (٥٧٤ ألف مسلم و ٧٠ ألف مسيحي)، و ٥٦ ألف يهودي.

وفي نهاية ديسمبر سنة ١٩٢٢ أجرت حكومة الإنتداب أول إحصاء رسمي لفلسطين، تبين منه أن عدد سكان فلسطين تزايدوا فبلغوا نحو ١٨٢, ٧٥٧ نسمة، منهم ٨٩٠, ٥٩٠ من العرب المسلمين، ونحو ٢٥, ٧٣ من العرب المسيحيين، وعدد اليهود ٨٣, ٧٩٤، والباقي وقدره ٩٤٧٣ من المذاهب الأخرى.

وفي نهاية عام ١٩٣٦ قدرت الوكالة اليهودية عدد اليهود في فلسطين بنحو ٣٨٤ ألف نسمة.

وبذلك أصبح اليهود يشكلون نسبة كبيرة في فلسطين بلغت ٢٨٪ من مجموع سكانها.

وفي نهاية مارس سنة ١٩٤٧ أجرت حكومة الإنتداب البريطاني آخر إحصاء

(٣٦) الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين، إصدار الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة سنة ١٩٥٧، وثيقة صك الإنتداب، ص ١٢٨ - ١٣٧.

رسمى لها عن سكان فلسطين، أثبت أن تقديرهم نحو ١,٩٠٨,٧٧٥ نسمة،
موزعين على النحو التالي:

العرب المسلمون	١,١٥٧,٤٢٣ ^(٣٧)	بنسبة ٦٠,٦٪ من جملة السكان
عدد اليهود	٥٨٩,٣٤١	بنسبة ٣٠,٨٪ من جملة السكان
العرب المسيحيون	١٤٦,١٦٢	بنسبة ٧,٦٪ من جملة السكان
أقلية من مذاهب أخرى	١٥,٨٤٩	بنسبة ٨٪ من جملة السكان

وفي أعقاب قيام الدولة الصهيونية «إسرائيل» في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ إزداد عدد اليهود كثيراً نتيجة للهجرة المكثفة إلى فلسطين، وبخاصة من الشباب المدربين على حمل السلاح الذين شاركوا في حرب فلسطين، كما ترتب على هذه الحرب طرد وتشريد حوالي مليون من عرب فلسطين، حتى أصبح العرب الذين ظلوا بها أقلية.

وبعد ذلك أخذ اليهود يتزايدون عاماً بعد عام، حتى بلغ عددهم في يناير سنة ١٩٧١ حوالي ٢,٥ مليون نسمة، وتتطلع إسرائيل إلى استقدام المزيد من يهود العالم.

ومن ناحية أخرى ازدادت مساحة الأراضي التي تملكها اليهود في فلسطين بمساعدة سلطات الإنتداب البريطاني، ولكن اليهود لم يستطيعوا أن يملكوا أكثر من مليوني دونم حتى نهاية الإنتداب البريطاني في ١٥ مايو سنة ١٩٤٨، من مجموع أراضي فلسطين التي تبلغ ٢٧ مليون دونم، وذلك رغم ما بذله اليهود من الوسائل والاغراءات. وبعد انسحاب قوات الإنتداب البريطاني، أخذت سلطات إسرائيل تحتل الأماكن والمناطق التي أخلتها هذه القوات، حتى إذا توقفت حرب فلسطين، ووقعت الدول العربية مع إسرائيل على الهدنة العامة في عام ١٩٤٩،

(37) Survey of Palestine, Vol. 1, p. 149.

بلغت مساحة الأراضي التي احتلتها إسرائيل نحو ٢٠,٨٥٠ كيلو متراً مربعاً من فلسطين، أى نحو ٧٧,٤ ٪ من المساحة الكلية للبلاد.

(٢) تمويل الكفاح العربى من أجل الحرية والاستقلال فى المنطقة من مواجهة مباشرة مع الاستعمار إلى مواجهة ثانوية.

فقد دخلت مصر فى ثلاث حروب ضد إسرائيل؛ فى عام ١٩٥٦ عندما اشتركت إسرائيل مع بريطانيا وفرنسا فى العدوان الثلاثى على مصر.

وفى حرب يونيو سنة ١٩٦٧ التى اشتركت فيها سوريا والأردن مع مصر ضد إسرائيل.

وفى حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ حيث اشتركت سوريا مع مصر فى هذه الحرب ضد إسرائيل.

وحتى الآن لم يمكن إسترداد الأراضي العربية التى استولت عليها إسرائيل فى حرب عام ١٩٦٧، فى الضفة الغربية بفلسطين والجولان بسوريا.

(٣) جعل منطقة المشرق العربى فى حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسى:

فقد دأبت إسرائيل على شن غاراتها على حدود الدول العربية المجاورة، من أجل تأمين حدودها، فأقامت فى جنوب لبنان شريطاً سيطرت عليه اعتبرته ضمن حدودها الآمنة، وتتواصل هجماتها البرية وغاراتها الجوية على قرى جنوب لبنان، بقصد منع الغارات الفدائية على مستعمراتها فى شمال إسرائيل. ولم تتورع إسرائيل عن ضرب المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١، حتى تظل هى الوحيدة فى المنطقة التى تمتلك أسلحة نووية.

وبذلك أصبح ميزان القوة فى منطقة الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، الأمر الذى حال دون استقرارها.

(٤) عرقلة الوحدة العربية الكاملة بين المشرق العربي والمغرب العربي:

فمنذ ضرب تجربة الوحدة بين مصر وسوريا في عام ١٩٦١، والتي لم تستمر سوى ثلاث سنوات، فقد فشلت منذ البداية التجارب الوحدوية الأخرى التي عقدت بين مصر وسوريا والعراق سنة ١٩٦٢، وكذلك تجربة الاتحاد بين مصر وسوريا وليبيا سنة ١٩٧١.

وقد مارست أمريكا والدول الاستعمارية الأخرى ومن ورائها إسرائيل كافة الضغوط لإفشال هذه التجارب الوحدوية، لمنع إقامة وحدة أو اتحاد بين الدول العربية في المشرق أو المغرب، فحينذاك تصبح الدولة العربية الكبرى قوة عظمى في هذه المنطقة، الأمر الذي تخشاه إسرائيل والدول الاستعمارية.

(٥) إعاقة التطور الاقتصادي ومشاريع التنمية في أقطار المشرق العربي:

فنتيجة للمواقف العدائية لإسرائيل، واستمرار حالة الحرب في معظم دول المشرق العربي، وزيادة الإنفاق العسكري التي بلغت ٢٧,٧ مليار دولار في السعودية، ٢,١٧ مليار دولار في مصر، ٢,٧ مليار دولار في العراق، ٢,٣٩ مليار دولار في سوريا، فقد تأثرت كثيراً مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الأقطار^(٣٨).

ومعروف الترابط بين الأمن القومي ومشاريع التنمية الاقتصادية كما أن زيادة أعباء الديون الخارجية وفوائدها والشروط المرتبطة بها، كل ذلك يؤدي إلى نقص معدلات النمو المطلوبة.

(38) International Institute for Strategic Studies II: military Balance 1981, 1982, London, p. 44.

مصادر الكتاب

مراجع عربية:

- (١) د. أحمد أحمد الحقة: تاريخ مصر الاقصادى فى القرن التاسع عشر.
- (٢) أحمد الجزائرى وتعريب محمد حليم أفندى: كيف دخل الفرنسيون إلى الجزائر.
- (٣) أحمد الخطيب: الثورة الجزائرية.
- (٤) أحمد الخالدى الصفدى: تاريخ الأمير فخر الدين.
- (٥) أحمد أمين: زعماء الإصلاح.
- (٦) أحمد زكى بدوى: تاريخ مصر الاجتماعى.
- (٧) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
- (٨) د. أحمد عزت عبد الكريم وآخرون: التاريخ القومى.
- (٩) أحمد فضل العبدلى: هدية الزمن فى أخبار ملوك لحج وعدن.
- (١٠) أسد رستم: بشير بين السلطان والعزیز.
- (١١) د. السيد رجب حراز: صفحات من تاريخ الصهيونية وإسرائيل.
- (١٢) أمين الريحانى: ملوك العرب (تاريخ نجد الحديث وملحقاته).
- (١٣) أمين بسيونى: تاريخ مصر السياسى.
- (١٤) أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى.
- (١٥) أمين سعيد: اليمن، تاريخه السياسى منذ استقلاله فى القرن الثالث الهجرى.
- (١٦) د. أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الاقصادى والمالى فى العصر الحديث.
- (١٧) أنيس صايغ وآخرون: الفكرة الصهيونية.
- (١٨) بيير رنوفان، وترجمة د. جلال يحيى: تاريخ العلاقات الدولية (فى القرن التاسع عشر).

- (١٩) جان ديپوا، وترجمة د. هاشم حيدر: الاستعمار الإيطالي في ليبيا.
- (٢٠) د. جلال يحيى: المغرب الكبير.
- (٢١) د. جلال يحيى و د. محمد نصر مهنا: مشكلات الأقليات في الوطن العربي.
- (٢٢) جورج أنطونيوس: يقظة العرب.
- (٢٣) مذكرات جيوليتي، وتعريب خليفة محمد التليسي، الأسرار العسكرية والسياسية لحرب ليبيا.
- (٢٤) حافظ وهبة: جزيرة العرب في القرن العشرين.
- (٢٥) د. حسين مؤنس: الشرق الإسلامي في العصر الحديث.
- (٢٦) د. حلیم عبد الملك: السياسة الاقتصادية في عصر محمد علي الكبير.
- (٢٧) حمدان بن عثمان خوجة الجزائري: وتعريب د. محمد بن عبد الكريم: المرأة.
- (٢٨) خليفة محمد التليسي: بعد القرضابية (دراسات في تاريخ الاستعمار الايطالي لليبيا) ١٩٢٢ - ١٩٣٠.
- (٢٩) خليل السكاكيني: فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى - الجزء الأول سنة ١٩٢٥.
- (٣٠) خيرى حماد، الوجود الإسرائيلي في المخطط الاستعماري.
- (٣١) دورين انغرامز: أوراق فلسطين (١٩١٧ - ١٩٢٢).
- (٣٢) راشد عارف البراوي ومحمد حمزة عlish: التطور الاقتصادي في العصر الحديث.
- (٣٣) رفيق شاكر النتشة: الإسلام وفلسطين.
- (٣٤) الجنرال ردولفو غراتسياني، وترجمة إبراهيم سالم بن عامر: برقة الهادئة.
- (٣٥) سالم الكسواني: المركز القانوني لمدينة القدس.
- (٣٦) سعد زغلول فؤاد: الجزائر في معركة التحرير.

- (٣٧) سلفاتور أبونتى، وترجمة طه فوزى: مملكة الإمام يحيى.
- (٣٨) شفيق غربال: محمد على الكبير.
- (٣٩) الشيخ طاهر الزاوى: أعلام ليبيا.
- (٤٠) طربين، أحمد: قضية فلسطين (١٨٩٧ - ١٩٤٨) - الجزء الأول.
- (٤١) د. طه الحاجرى: الحياة الأدبية فى ليبيا.
- (٤٢) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - جزء ٣
- (٤٣) الشيخ عبد الرحمن الجبرتى: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين - جزء ١
- (٤٤) د. عبد الحكيم الرفاعى: مقال من كتاب حضارة مصر الحديثة.
- (٤٥) د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: تاريخ العرب الحديث والمعاصر.
- (٤٦) د. عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر (مصر والعراق).
- (٤٧) عبد الكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ - ١٧٩٨).
- (٤٨) عبد الله عبد الكريم الجرافى: المقتطف من تاريخ اليمن.
- (٤٩) عبد المنعم شمس: أسرار الصهيونية.
- (٥٠) عبد الوهاب الكيالى: تاريخ فلسطين الحديث.
- (٥١) عبد الواسع بن يحيى الواسعى: تاريخ اليمن (فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن).
- (٥٢) عثمان بن بشير: عنوان المجد فى تاريخ نجد - جزء أول.
- (٥٣) د. عز الدين اسماعيل وآخرون: أحمد عرابى.
- (٥٤) د. عز الدين اسماعيل وآخرون: مصطفى كامل، موقف الوطنية.

(٥٥) د. على الجريتلى: تاريخ الصناعة فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

(٥٦) على باشا مبارك: الخطط الجديدة التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها - الجزء السابع.

(٥٧) د. عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربى (١٥١٦ - ١٩٢٢).

(٥٨) الأمير عمر طوسون: الصنائع والمدارس الحربية فى عهد محمد على باشا.

(٥٩) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر (١٨٣٩ - ١٩١٨).

(٦٠) فايز صايغ: الاستعمار الصهيونى فى فلسطين.

(٦١) كريم ثابت: محمد على.

(٦٢) مانويل، فرانك، وترجمة يوسف حنا: بين أمريكا وفلسطين.

(٦٣) محمد بن أحمد عيسى العقيلى: تاريخ المخلاف السليماني أو الجنوب العربى فى التاريخ - الجزء الأول.

(٦٤) محمد خليفة التونسى: بروتوكولات صهيون.

(٦٥) محمد رشيد رضا: تاريخ الإمام الشيخ محمد عبده - جزء أول.

(٦٦) د. محمد صبرى: الإمبراطورية المصرية فى الخمسين عاماً.

(٦٧) د. محمد صبرى: تاريخ مصر الحديث من محمد على إلى اليوم.

(٦٨) محمد عبد الله ماضى: النهضة الحديثة فى جزيرة العرب - جزء أ.

(٦٩) د. محمد فهمى لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة.

(٧٠) د. محمد فؤاد شكرى وآخرون: بناء دولة مصر محمد على - تقرير باورنج.

- (٧١) مصطفى الدباغ: الجزيرة العربية - جزء ٢ .
- (٧٢) منصور عمر الشتيورى: الغزو الايطالى لليبيا.
- (٧٣) يوميات هرتزل.
- (٧٤) وليم فهمى: الهجرة اليهودية إلى فلسطين.
- (٧٥) يوسف الحكيم: سورية والعهد العثمانى.
- (٧٦) الحملة الفرنسية على مصر فى رواية أحد المعاصرين؛ وثيقة معاصرة للحملة الفرنسية، شرها الدكتور محمد عبد السلام كفاى
- (٧٧) الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين؛ إصدار الأمانة العامة للجامعة العربية. القاهرة سنة ١٩٥٧ . وثيقة صك الإنتداب
- (٧٨) مجلة الدوحة - العدد رقم ١٠٨ فى ديسمبر سنة ١٩٨٤

المراجع الإفرنجية

- (1) Clot Bey Apéru Général sur L.Égypte Tom 2
- (2) David Ben Gurion The Jews in their Land
- (3) Eban. Abba. My People (The Story of the Jews. weidentef and Nicolson. 1969)
- (4) Edouard Driault: La Formation de L. Émpire de mohamed Aly. de L. Arabie au Soudan.
- (5) G. Douin: L. Égypte et La Syrie en 1833.
- (6) Georg Young: Egypt.
- (7) Hurewitz, I. C.. Diplomacy in the near and niddle East. Vol. 2.

- (8) International of Institute for Strategical studies II: military Balance 1981/ 1982, London.
- (9) I. Christopher Herold: Bonaparte in Egypt.
- (10) Lenzowski, Georgi: The middle East in world Affairs.
- (11) Paul merruau: L, Égypte Contemporaine (1840 - 1857).
- (12) Playfair. R. L.: A History of Arabia, Yemen.
- (13) Prince Puchler Muskau: Egypt Under Mehemet Ali, Vol. 1.
- (14) René Cattaui: Le Règne de mohamed Aly d, après les archives Russe en Egypte. Tom. 3.
- (15) Survey of Palestine, Vol. 1.
- (16) Tylor, Allan: Prelude to Israel.
-

الفهرس

الموضوع	الصفحة
دراسات فى تاريخ العرب الحديث	
١- المقدمة	(من أ- ق)
الفصل الأول	
الغزو العثمانى للبلاد العربية	٣٩-١
٢- ضم المشرق العربى لأملاك العثمانيين	٢٤-٢
٣- فتح الشام ومصر - عوامل انهيار الدولة المملوكية وانتصار العثمانيين	١٢-٣
٤- انتقال الخلافة الإسلامية إلى العثمانيين	١٥-١٣
٥- ضم الحجاز لأملاك العثمانيين	[١٦-١٥]
٦- فتح اليمن	[٢١-١٦]
٧- الفتح العثمانى للعراق	٢٤-٢١
٨- ضم المغرب العربى لأملاك العثمانيين	٣٠-٢٥
٩- فتح الجزائر	٢٦-٢٥
١٠- فتح تونس	٢٩-٢٦
١١- فتح ليبيا	٣٠-٢٩
١٢- امتناع المغرب الأقصى (مراكش) على العثمانيين	٣٠
١٣- نظام الحكم العثمانى فى الولايات العربية	٣٦-٣١
١٤- التقسيم الإدارى لأقاليم الدولة العثمانية	٣٢-٣١
١٥- النظام الإدارى والعسكرى للولايات العثمانية	٣٦-٣٢
١٦- أحوال البلاد العربية تحت الحكم العثمانى	٣٩-٣٦
١٧- الحالة السياسية	٣٧-٣٦

الصفحة	الموضوع
٣٨-٣٧	- الحالة الاقتصادية
٣٨	- الحالة الاجتماعية.
٣٩-٣٨	- الحالة العلمية والثقافية

الفصل الثاني

الحركات الانفصالية والاصلاحية في البلاد العربية

٩٢-٤١	إبان الحكم العثماني
٨٠-٤٣	٦- الحركات التحررية ومحاولات الانفصال عن الدولة العثمانية
٥٠-٤٤	- حركة علي بك الكبير في مصر
٥٣-٥٠	- حركة ضاهر العمر في فلسطين.
٦٢-٥٣	- حركات المعنيين والشهابيين في لبنان.
٥٩-٥٤	- حركة الأمير فخر الدين المعني الثاني في جبل لبنان.
٦٢-٥٩	- انتقال الحكم في لبنان إلى الشهابيين - الأمير بشير الثاني الشهابي.
٧٠-٦٣	- سيطرة الباشوات المماليك على الحكم في العراق.
٧٦-٧٠	- حركة أحمد باشا القرماني في ليبيا - يوسف باشا القرماني.
٨٠-٧٧	- الأسرة الحسينية في تونس.
٩٢-٨١	٧- الحركة الوهابية وقيام الدولة السعودية الأولى في الجزيرة العربية
٨٦-٨١	- الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته السلفية.
٨٩-٨٧	- أمراء آل سعود في إقليم نجد وبناء الدولة السعودية الأولى باستغلال الدعوة الوهابية.
٩٢-٩٠	- آثار الدعوة الوهابية

الفصل الثالث

بدء التدخل الأوروبي الحديث في الوطن العربي

- ١٩٣-٩٣ ونباء الدولة الحديثة في مصر
- ٨- الحملة الفرنسية على مصر والشام (١٧٩٨ - ١٨٠١) ١٢١-٩٦
- خط سير الحملة - موقعة أبي قير البحرية - ثورة القاهرة الأولى. ١١٠-١٠٢
- حملة بوناپرت على الشام في عام ١٧٩٩. ١١١-١١٠
- الحملة الفرنسية بعد رحيل بوناپرت - دور كليبر في قيادة الحملة ١١٣-١١٢
- ثورة القاهرة الثانية ومقتل كليبر ١١٥-١١٤
- الجنرال مينو يقود الحملة بعد مقتل كليبر ويضطر للتسليم. ١١٧-١١٥
- القوات الفرنسية تضطر للتسليم ويتم جلاؤها عن مصر في سبتمبر سنة ١٨٠١. ١١٨-١١٧
- نتائج الحملة الفرنسية. ١٢١-١١٨
- ٩- بناء الدولة الحديثة في مصر في عهد محمد علي باشا: ١٩٣-١٢١
- الشعب يقرر عزل الوالي العثماني خورشيد باشا ويختار محمد علي ١٢٥-١٢٢
- قائد الجند الألبانيين واليا عليه في مايو سنة ١٨٠٥.
- الحملة الانجليزية على مصر سنة ١٨٠٧. ١٢٦-١٢٥
- انفراد محمد علي باشا بالحكم والقضاء على الزعامة الشعبية. ١٢٧-١٢٦
- ١٠- سياسة محمد علي باشا الداخلية وقيام الدولة المصرية الحديثة ١٣٣-١٢٨
- إنشاء الجيش والأسطول النظاميين ١٣٠-١٢٩
- العناية بالتعليم الحديث ١٣٢-١٣١
- تنظيم شئون الإدارة وإنشاء الدواوين. ١٣٣-١٣٢
- ١١- السياسة الاقتصادية وتطور الزراعة والصناعة والتجارة ١٦٤-١٣٣

الموضوع	الصفحة
- فى مجال الزراعة.	١٣٨-١٣٤
- فى مجال الصناعة.	١٥١-١٣٨
- فى مجال التجارة.	١٦٤-١٥١
١٢- سياسة محمد على باشا الخارجية ومحاولة إقامة دولة عربية كبيرة ١٦٦-١٩٣	
- ضم الجزيرة العربية.	١٦٩-١٦٧
- ضم السودان.	١٧١-١٦٩
- ضم الشام.	١٨٤-١٧٢
- الدول الأوروبية تتآمر ضد محمد على باشا - معاهدة لندن سنة ١٨٤٠.	١٨٨-١٨٤
- أسباب إخفاق مشروع الوحدة العربية الذى تبناه محمد على باشا. ١٨٩-١٩٣	

الفصل الرابع

السيطرة الاستعمارية الأوروبية على الوطن العربى ١٩٥-٣٢٠	
١٣- الأطماع الاستعمارية فى مصر والحركة العرابية فالاحتلال البريطانى	
- القروض المالية وبدء التدخل الأجنبى فى مصر.	٢١٢-١٩٨
- عزل الخديوى اسماعيل عن العرش وتولية ابنه توفيق ومناهضته للحركة الوطنية وازدياد التدخل الأجنبى فى عهده.	٢٠٣-١٩٩
١٤- قيام الثورة العرابية.	٢٠٥-٢٠٣
- معارضة إنجلترا وفرنسا لحركات الإصلاح فى مصر.	٢٠٦-٢٠٥
- حوادث الإسكندرية فى ١١ يونيه سنة ١٨٨٢.	٢٠٧-٢٠٦
- ضرب الإسكندرية فى يوليه سنة ١٨٨٢ وبدء التدخل العسكرى البريطانى فى مصر.	٢٠٨-٢٠٧
- القضاء على الحركة العرابية وبدء الاحتلال البريطانى لمصر.	٢١٢-٢٠٩

الموضوع	الصفحة
١٥ - امتداد النفوذ البريطانى إلى السودان.	٢١٦-٢١٢
- بريطانيا تستغل الثورة المهدية للسيطرة على السودان.	٢١٥-٢١٢
- إخلاء السودان وانهيار الدولة المصرية السودانية وقيام الدولة المهدية.	٢١٦-٢١٥
١٦ - استرداد السودان ووضعه تحت السيطرة البريطانية	٢١٩-٢١٧
- إرسال حملة مصرية بقيادة كتشمر لإعادة احتلال السودان.	٢١٨-٢١٧
- إتفاقية الحكم الثنائى للسودان فى يناير سنة ١٨٩٩ .	٢١٨
١٧ - الاحتلال الفرنسى للجزائر -	٢٣٧-٢٢٠
- دوافع الغزو الفرنسى للجزائر	٢٢٣-٢٢٠
- بدء وقائع الغزو الفرنسى للجزائر	٢٢٨-٢٢٤
- عقد معاهدة تسليم مدينة الجزائر فى ٥ يولييه سنة ١٨٣٠ .	٢٢٩-٢٢٨
- مقاومة عنيفة للفرنسيين فى قسنطينة حتى استسلامها سنة ١٨٣٨	
بعد سقوط آلاف الضحايا.	٢٣٤
- الاستيطان الفرنسى فى الجزائر - الاستغلال الاقتصادى.	٢٣٧-٢٣٥
- إضفاء الطابع الفرنسى على التعليم فى الجزائر	٢٣٧
١٨ - الاحتلال الفرنسى لتونس	٢٤٩-٢٣٨
- أزمة القروض وبدء التدخل الأجنبى فى تونس.	٢٤٠-٢٣٩
- التنافس بين ايطاليا وفرنسا للاستيلاء على تونس.	٢٤٤-٢٤١
- خط سير الحملة وبدء الغزو الفرنسى لتونس.	٢٤٥
- إتفاقية باردو سنة ١٨٨١ - معاهدة المرس الكبير سنة ١٨٨٣ .	٢٤٧-٢٤٦
- الإدارة الاستعمارية الفرنسية فى تونس	٢٤٧
- الاستغلال الاقتصادى الفرنسى فى تونس.	٢٤٨
- محاولة فرض الطابع الفرنسى على التعليم والثقافة.	٢٤٩

الموضوع	الصفحة
١٩- احتلال فرنسا للمغرب (مراكش)	٢٤٩-٢٦٠
- الصراع حول المغرب وجهود فرنسا التمهيدية لاحتلاله	٢٥١-٢٥٤
- خطوات الاحتلال الفرنسي للمغرب.	٢٥٤-٢٥٥
- أزمة أغادير.	٢٥٥-٢٥٧
- عقد معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب سنة ١٩١٢.	٢٥٧
- معارضة شعب المغرب لمعاهدة الحماية واندلاع الثورة في فاس وتنازل السلطان عبد الحفيظ عن العرش لابنه يوسف.	٢٥٧
- اقتسام المغرب بين فرنسا وأسبانيا - وضع نظام دولي لطنجة.	٢٥٨-٢٥٩
- سياسة فرنسا الاستعمارية في المغرب.	٢٥٩-٢٦٠
٢٠- الاحتلال الإيطالي لليبيا	٢٦١-٣٠٠
- تحول إيطاليا نحو ليبيا والتمهيد لغزوها دوليا وداخليا.	٢٦٢-٢٦٨
- الخطوات الأولى للاحتلال الإيطالي لليبيا وبدء المقاومة الشعبية.	٢٦٨-٢٧٣
- أشهر المعارك في منطقتي طرابلس وبرقة في المرحلة الأولى.	٢٧٣-٢٧٧
- سقوط المدن الساحلية في أيدي الإيطاليين.	٢٧٧-٢٧٩
- إعلان ضم طرابلس الغرب إلى إيطاليا في نوفمبر سنة ١٩١١.	٢٧٩-٢٨٠
- معاهدة أوش (لوزان) عام ١٩١٢ بين تركيا وإيطاليا.	٢٨٠
- انسحاب الحماية العثمانية من ليبيا واستمرار المقاومة بعنف ضد الغزاة الإيطاليين.	٢٨٠-٢٨١
٢١- أهم المعارك خلال عامي ١٩١٣ و ١٩١٤	٢٨٢-٢٨٨
- في منطقة الجفرة والجبل الغربي - في منطقة الجبل الأخضر	٢٨٢-٢٨٣
- احتلال فزان وأهم المعارك التي دارت في هذه المنطقة خلال عامي ١٩١٣ و ١٩١٤.	٢٨٣-٢٨٥

الموضوع	الصفحة
- معارك عام ١٩١٤ فى برقة.	٢٨٥-٢٨٦
- الثورة فى فزان وانعكاساتها على أوضاع الاحتلال الايطالى مع قيام الحرب العالمية الأولى.	٢٨٦-٢٨٧
- جلاء الايطاليين عن دواخل طرابلس الغرب فى ديسمبر سنة ١٩١٤.	٢٨٨
٢٢- سياسة الاستعمار الاستيطانى والاقتصادى الايطالى فى ليبيا	٢٨٨-٣٠٠
- الاستعمار الاستيطانى والاقتصادى الايطالى فى إقليم طرابلس.	٢٨٩-٢٩٥
- الاستعمار الاستيطانى فى إقليم برقة - مشكلة إحياء الجبل الأخضر.	٢٩٥-٢٩٩
- الاستعمار البشرى الكثيف فى ليبيا.	٢٩٩-٣٠٠
٢٣- الاستعمار البريطانى فى الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية	٣٠١-٣١٠
- النفوذ البريطانى فى الخليج العربى	٣٠١-٣٠٧
- بريطانيا تعقد معاهدة مع إمام مسقط سنة ١٧٩٨ وتؤكد لها فى سنة ١٨٠٠.	٣٠٢-٣٠٣
- بريطانيا تعقد معاهدة سلام مع أمراء وشيوخ الخليج العربى سنة ١٨٢٠.	٣٠٤
- إحباط معاهدة الصداقة التى عقدتها مصر مع البحرين فى عهد محمد على باشا.	٣٠٥
- محاولة إعادة الحكم العثمانى إلى منطقة الخليج العربى واصطدام العثمانيين بالنفوذ البريطانى فى المنطقة.	٣٠٥
- بريطانيا تعقد سلسلة من الاتفاقيات سنة ١٨٩٢ مع أمراء ومشايخ منطقة الخليج العربى.	٣٠٥-٣٠٧
٢٤- النفوذ البريطانى فى منطقة البحر الأحمر وجنوب الجزيرة العربية.	٣٠٧-٣١٠

الصفحة	الموضوع
٣٠٧	- بريطانيا تعقد معاهدة للصداقة والتجارة مع سلطان لحج.
٣١٠-٣٠٨	- احتلال عدن سنة ١٨٣٩.
٣١٦-٣١٠	٢٥- الأطماع البريطانية في العراق:
٣١٠	- المراكز التجارية الانجليزية في العراق.
٣١٤-٣١٢	- معارضة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد الألماني.
٣١٥-٣١٤	- بريطانيا تحتل العراق عسكرياً سنة ١٩١٤.
٣١٦-٣١٥	- السياسة الاستعمارية البريطانية في العراق.
٣٢٠-٣١٦	٢٦- أطماع فرنسا في سوريا ولبنان:
٣١٧	- ترايد نفوذ فرنسا في سوريا ولبنان.
	- المذابح بين الموارنة والدروز سنة ١٨٦٠ واستغلال فرنسا لها لتقوية نفوذها بالمنطقة.
٣١٨-٣١٧	- إنشاء نظام إداري خاص في لبنان.
٣١٩-٣١٨	- اعتراف الدول الأوروبية بنفوذ فرنسا في بلاد الشام.
٣٢٠-٣١٩	
	الفصل الخامس
	الحركات الوطنية المناهضة للحكم التركي
	في الشام والجزيرة العربية وإعادة بناء
	الدولة السعودية واستقلال اليمن
٤١٣-٣٢١	٢٧- عوامل نمو الروح الوطنية في البلاد العربية.
٣٢٦-٣٢٣	- سمات الحركات التحررية العربية.
٣٢٧-٣٢٣	٢٨- فكرة الجامعة الإسلامية وسياسة السلطان عبد الحميد العربية
٣٣٦-٣٢٧	- أصل فكرة الجامعة الإسلامية.
٣٢٩-٣٢٧	- العوامل التي ساعدت على انتشار فكرة الجامعة الإسلامية.
٣٣٠-٣٢٩	

الموضوع	الصفحة
- احتضان السلطان عبد الحميد لفكرة الجامعة الإسلامية لتقوية مركزه.	٣٣٠-٣٣١
- أهداف السلطان عبد الحميد من سياسته الدينية.	٣٣١-٣٣٢
- السياسة العربية للسلطان عبد الحميد.	٣٣٣-٣٣٤
- مشروع سكة حديد الحجاز.	٣٣٤-٣٣٦
٢٩- جمعية الاتحاد والترقي وسياسة الاتحاديين والترريك.	٣٣٦-٣٤٣
- جمعية الاتحاد والترقي وإعلان العصيان على الحكومة التركية	٣٣٦-٣٤٠
- المؤامرة الرجعية ونهاية العهد الحميدى.	٣٤٠-٣٤١
- خلع السلطان عبد الحميد وتولى أخيه رشاد العرش.	٣٤١-٣٤٢
- تعصب الاتحاديين للقومية التركية ومحاولتهم فرض التركية على الولايات غير التركية.	٣٤٢
٣٠- النهضة الفكرية والثقافية فى الشام والعراق وتطورها إلى نهضة سياسية	٣٤٣-٣٥٠
- عوامل قيام النهضة بسوريا والعراق.	٣٤٤-٣٤٥
- الجمعيات العلمية والأدبية.	٣٤٥-٣٤٦
- الجمعيات الوطنية والقومية.	٣٤٦-٣٥٠
الثورة على الحكم التركى فى الجزيرة العربية من جانب السعوديين واليمنيين	٣٥١-٤١٣
٣١- الدولة السعودية الثانية:	٣٥١-٣٥٩
- النزاع على إمارة نجد بعد انسحاب القوات المصرية منها فى عام ١٨٢٤ ، والتمهيد لقيام الدولة السعودية الثانية.	٣٥١-٣٥٢
- هرب فيصل بن ترك ثانياً من مصر عام ١٨٤٣ وتمكنه من إقامة الدولة السعودية الثانية.	٣٥٣-٣٥٤

الموضوع	الصفحة
- نشوب الخلاف بين أبناء الأمير فيصل بعد وفاته والتعجيل بالقضاء على دولة آل سعود مرة أخرى.	٣٥٧-٣٥٤
- محمد بن عبد الله بن الرشيد أمير حائل يضم نجد لاملاكة ويقضى على دولة آل سعود الثانية.	٣٥٩-٣٥٧
٣٢- الدولة السعودية الثالثة:	٣٦٨-٣٥٩
- حملة عبد العزيز آل سعود على الرياض فى أواخر سنة ١٩٠١ وبدء الكفاح لتأسيس الدولة السعودية الثالثة.	٣٦١-٣٦٠
- عبد العزيز آل سعود يشرع فى استرداد نجد ويصطدم بقوات الدولة العثمانية.	٣٦٢-٣٦١
- استيلاء عبد العزيز آل سعود على الأحساء.	٣٦٢
- عبد العزيز آل سعود والحكومة البريطانية.	٣٦٨-٣٦٣
٣٣- ثورة اليمن على حكم الأتراك	٤١٣-٣٦٩
- الحملة العثمانية على اليمن سنة ١٨٤٩ وفشلها فى الاستقرار فى حكمه.	٣٧٢-٣٦٩
- عودة الأتراك العثمانيين إلى اليمن فى سنة ١٨٧٢.	٣٧٩-٣٧٢
- ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني الجديد.	٣٨٠-٣٧٩
- محاربة الإمام المنصور بالله للأتراك سنة ١٨٩١.	٣٨٣-٣٨٠
- استمرار المقاومة اليمنية ضد الأتراك وحرب العصابات.	٣٨٤-٣٨٣
- ثورة اليمنيين ضد الحكم العثماني فى سنة ١٩٠٤ بقيادة الإمام يحيى.	٣٨٧-٣٨٤
- محاولة الصلح بين الإمام يحيى والوالى العثماني أحمد فيضى باشا.	٣٩٢-٣٨٧
- بدء الثورة من جديد بسبب سوء سياسة الوالى الجديد محمد على باشا ١٩١٠.	٣٩٤-٣٩٢

الموضوع	الصفحة
- حصار القبائل اليمنية بزعمارة الإمام يحيى لمدينة صنعاء سنة ١٩١١.	٣٩٥-٣٩٤
- إرسال حملة تركية بقيادة عزت باشا لإخماد ثورة اليمن سنة ١٩١١.	٣٩٧-٣٩٥
- عقد الصلح من جديد بين الأتراك والإمام يحيى.	٤٠٤-٣٩٧
٣٤- السياسة العثمانية في اليمن مع بداية الحرب العالمية الأولى: ٤١٣-٤٠٤	
- موقف العثمانيين من الإمام يحيى في بداية الحرب العالمية الأولى، وموقف الإمام من الانجليز أعداءهم.	٤٠٧-٤٠٥
- انسحاب العثمانيين من اليمن ومراحله وانتقال الحكم في صنعاء إلى الإمام يحيى.	٣١٤-٤٠٩

الفصل السادس

مقاومة الاستعمار الأوروبى فى الوطن العربى	
حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٤٧٥-٤١٥
٣٥- الحركة الوطنية ومقاومة الاحتلال البريطانى فى مصر	٤٢٣-٤١٧
- مصطفى كامل وتنشيط الحركة الوطنية فى مصر.	٤٢٢-٤١٧
- محمد فريد والحركة الوطنية.	٤٢٣-٤٢٢
- إنهاء تبعية مصر للدولة العثمانية وفرض الحماية البريطانية على مصر سنة ١٩١٤.	٤٢٣
٣٦- مقاومة الشعب التونسى للاستعمار الفرنسى حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٤٢٨-٤٢٤
- حركة المقاومة الوطنية بزعمارة بعض علماء مسجد الزيتونة.	٤٢٥-٤٢٤
- قيام حركة قومية ودينية سنة ١٩٠٥ على أيدي جماعة من المبعوثين التونسيين.	٤٢٥

الموضوع	الصفحة
- ثورة القصيرين سنة ١٩٠٧ بجنوب غربي تونس.	٤٢٦
- تشكيل حزب تونس الفتاة سنة ١٩٠٧ ودوره في حركة الكفاح الوطني.	٤٢٦-٤٢٧
- مقاومة المشروع الفرنسي لمنح الجنسية الفرنسية لليهود في تونس.	٤٢٧
- ثورة الجنوب (١٩١٦ - ١٩١٩).	٤٢٨
كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي حتى نهاية الحرب العالمية الأولى	٤٢٩-٤٤٥
٣٧- مرحلة الكفاح المسلح بقيادة الأمير عبد القادر الجزائري	٤٢٩-٤٤١
- الفرنسيون يطلبون الصلح وعقد الهدنة الأولى سنة ١٨٣٤.	٤٣٠-٤٣٢
- الفرنسيون ينقضون الهدنة الأولى ويتجدد القتال.	٤٣٢-٤٣٥
- الهدنة الثانية سنة ١٨٣٨.	٤٣٥
- معاهدة تافنا.	٤٣٦
- سقوط قسنطينة سنة ١٨٣٨.	٤٣٧
- نقض الهدنة للمرة الثانية واستئناف الحرب.	٤٣٧
- التجاء الأمير عبد القادر إلى المغرب تحت ضغط الفرنسيين ومواصلة كفاحه منه.	٤٣٩-٤٤٠
- نهاية كفاح الأمير عبد القادر الجزائري سنة ١٨٤٧.	٤٤١
٣٨- استمرار المقاومة بعد استسلام الأمير عبد القادر الجزائري	٤٤١-٤٤٤
- ثورة بلاد القبائل سنة ١٨٥٧.	٤٤١
- ثورة عام ١٨٦٤.	٤٤٢
- ثورة عام ١٨٧١ الكبرى.	٤٤٢
- ثورة عمالة وهران (١٨٧٤ - ١٨٧٩).	٤٤٣

الصفحة	الموضوع
٤٤٤	- ثورة قبائل المهرانية (١٨٨٢ - ١٨٨٥).
٤٤٤-٤٤٥	٣٩- الكفاح السياسى وطلائع الحركة القومية فى الجزائر
٤٤٤	- حركة السيد محمد البدوى.
٤٤٥	- مطالبة المثقفين الجزائريين بالإصلاح على أساس قانون سنة ١٨٦٥.
٤٤٥	- حركة الشاب الجزائرى.
٤٥١-٤٤٥	مقاومة شعب المغرب للاحتلال الفرنسى والأسبانى حتى قبيل الحرب العالمية الثانية
٤٥١-٤٤٥	- مرحلة الكفاح المسلح
٤٥١-٤٤٥	٤٠- حركة المقاومة فى المغرب بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابى:
٤٤٩-٤٤٨	- الأمير عبد الكريم الخطابى يقيم دولة مستقلة بالريف وعاصمتها أجدير والموقف بينها وبين الأسبان.
٤٤٩	- اتساع سيطرة ثوار الريف تحت قيادة الدولة الجديدة.
٤٥١-٤٥٠	- قلق الفرنسيين من توسع ثوار الريف ثم اصطدامهم بهم بعد توغلهم جنوبا بالتعاون مع القوات الأسبانية.
٤٥١	- استسلام الأمير عبد الكريم الخطابى فى مايو سنة ١٩٢٦ وبدء خضوع منطقة الأطلس الأوسط للحكم الفرنسى.
٤٧٥-٤٥٢	مقاومة الشعب الليبى للاحتلال الايطالى منذ الحرب العالمية الأولى وحتى قبيل الحرب العالمية الثانية
٤٥٢	٤١- معركة القرضابية
٤٥٣-٤٥٢	- العثمانيون وتنشيط حركة الجهاد فى محاولة للعودة إلى ليبيا.
٤٥٤-٤٥٣	- الجمهورية الطرابلسية (١٩١٨ - ١٩٢٣).

- عقد اتفاقيتي سواني بن آدم سنة ١٩١٩ والرجمة سنة ١٩٢٠ بين
إيطاليا والمجاهدين ونقض الايطاليين لمعهودهم. ٤٥٤-٤٥٥
- ٤٢- قيام الفاشستية في ايطاليا عام ١٩٢٢ واعادة احتلال ليبيا من جديد ٤٥٤-٤٧٥
- استئناف القتال سنة ١٩٢٢ في طرابلس وزحف القوات الايطالية
إلى المناطق المجاورة على الساحل وبالدواخل. ٤٥٦-٤٦١
- دخول الايطاليين فزان عام ١٩٢٨. ٤٦١-٤٦٢
- استئناف القتال في برقة منذ عام ١٩٢٣ وتولى عمر المختار قيادة
حركة الجهاد بهذه المنطقة وتطورات الموقف بها. ٤٦٢-٤٧٤
- إعدام عمر المختار سنة ١٩٣١ وانتهاء المقاومة في برقة. ٤٧٤-٤٧٥
- الفصل السابع
- حركة الشريف حسين والمؤامرات الاستعمارية ضد العرب ٤٧٧-٥٥٤
- ٤٣- الحرب العالمية الأولى وموقف العرب ٤٧٩-٤٨٠
- تردد العرب بين الوقوف إلى جانب تركيا في الحرب أو الثورة
عليها. ٤٧٩-٤٨٠
- موقف إنجلترا وفرنسا من العرب. ٤٨٠
- ٤٤- مراسلات الحسين - مكماهون ٤٨٠-٤٩٠
- شروط العرب للانضمام إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية
الأولى ٤٨١
- مقررات النهضة أو الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين والانجليز
من أغسطس سنة ١٩١٥ إلى مارس سنة ١٩١٦. ٤٨١-٤٨٨
- تحفظات المعتمد البريطاني مكماهون على اقتراحات الشريف
حسين بشأن الدولة العربية المراد انشاؤها ورد الشريف حسين. ٤٨٨-٤٨٩

الموضوع	الصفحة
- نتائج المفاوضات بين الشريف حسين وهنرى مكماهون وإنشاء المملكة العربية فى نظر الحكومة البريطانية وكما فهم الشريف حسين من مراسلاته مع هنرى مكماهون.	٤٨٩-٤٩٠
٤٥- ثورة العرب سنة ١٩١٦	٤٩١-٤٩٩
- الحسين يعلن الثورة ضد الترك ومدى النفوذ التركى والانجليزى فى بلاد المشرق العربى فى ذلك الوقت.	٤٩١-٤٩٢
- الشريف حسين يعلن نفسه ملكا على العرب وموقف أمير نجد والانجليز والفرنسيين من ذلك.	٤٩٢
- تحرك القوات العربية - الانجليزية.	٤٩٣
- انضمام القوات العربية إلى جيش الحلفاء الزاحف على الشام.	٤٩٣
- تشكيل أول حكومة عربية فى دمشق فى اكتوبر سنة ١٩١٨	٤٩٤
برئاسة فيصل بن الحسين.	
- انسحاب القوات التركية من الشام وزحف الجيش العربى على البلاد الساحلية ثم الانسحاب منها لمعارضة فرنسا فى ذلك.	٤٩٤
- سقوط الحكومة العربية السورية فى آخر يوليه سنة ١٩٢٠.	٤٩٤-٤٩٥
- أثر الثورة العربية فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء.	٤٩٥-٤٩٧
- إمدادات الحلفاء للجيش العربى والإعانات الشهرية البريطانية للأمير فيصل وأشقائه.	٤٩٨-٤٩٩
٤٦- اتفاقية سايكس - بيكو	٥٠٠-٥١٨
⊖ تقسيم أملاك الدولة العثمانية (منطقة الأناضول والبلاد العربية).	٥٠١-٥٠٢
- نص الاتفاقية مترجما عن الانجليزية.	٥٠٢-٥٠٥
- انزعاج الشريف حسين للاتفاق ثم رضوخه لتفسيرات بريطانيا واستمراره فى الولاء لها ولحلفائها.	٥٠٦

الصفحة	الموضوع
٥١٦-٥٠٧	- المذكرات المتبادلة بين الأمير فيصل بن الحسين والحكومتين الانجليزية والفرنسية مع بدء تنفيذ معاهدة سايكس - بيكو.
٥١٨-٥١٦	- نداء الملك حسين إلى الشعب البريطاني في نوفمبر سنة ١٩٢٣ عن تنكر الحلفاء لوعودهم للعرب بعد أن شاركوا إلى جانب بريطانيا وحلفائها في الحرب العالمية الأولى.
٥٥٤-٥١٨	٤٧- وعد بلفور سنة ١٩١٧ ونتائجه:
٥١٩-٥١٨	- نبذة تاريخية من المراجع الصهيونية عن الوجود اليهودي في فلسطين منذ الحروب الصليبية حتى القرن السادس عشر.
٥٢١-٥٢٠	- وضع اليهود بفلسطين خلال العهد العثماني وموجات الهجرة اليهودية الأولى.
٥٢٣-٥٢٢	- تنبه الحكومة العثمانية إلى أخطار الهجرة اليهودية وموقفها من مشروعات توطين اليهود في فلسطين. General
٥٢٧-٥٢٣	- الصهيونية وأهدافها والوسائل والأساليب التي استخدمتها لتحقيق أهدافها.
٥٢٩-٥٢٧	- تيودور هرتزل ودوره في دعم الصهيونية الحديثة.
٥٣٢-٥٢٩	- مؤتمر بازل عام ١٨٩٧ وبرنامج لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.
٥٣٥-٥٣٢	- بريطانيا والوطن القومي اليهود
٥٣٦-٥٣٥	٤٨- صدور وعد بلفور سنة ١٩١٧ :
٥٣٧-٥٣٦	- مضمون وعد بلفور.
٥٣٧	- نشر وعد بلفور واعتراف الدول الكبرى به.
٥٣٨	- مبارك سايكس يدعو زعماء العرب للتعاون مع الحركة الصهيونية.
٥٤٠-٥٣٩	- العوامل التي دفعت بريطانيا إلى إصدار تصريح بلفور.

الصفحة	الموضوع
٥٤٠	- اللجنة الصهيونية واختصاصاتها.
٥٤٤-٥٤١	- اتصال زعماء الصهاينة بالأمير فيصل بن الحسين.
٥٤٤	- اليهود ومؤتمر الصلح.
٥٤٧-٥٤٤	- صدى وعد بلفور في الوطن العربي.
٥٤٨-٥٤٧	- سعى بريطانيا لإزالة مخاوف العرب.
	- بريطانيا وفرنسا تصدران تصريحاً مشتركاً في نوفمبر سنة ١٩١٨
٥٤٨	لترضية العرب.
	- زيارة اللورد بلفور لدمشق سنة ١٩٢٥ ومقابلته بعاصفة غاضبة من
٥٥٠-٥٤٨	الجماهير.
٥٥٤-٥٥٠	- نتائج وعد بلفور.
٥٦٠-٥٥٥	٤٩- مصادر الكتاب
٥٥٩-٥٥٥	- مراجع عربية
٥٦٠-٥٥٩	- المراجع الإفرنجية
٥٧٧-٥٦١	٥٠- محتويات الكتاب (الفهرس)



